

حقوق الملكية الفكرية

(ق ق ۷۰۰۲ / ۸۶ و لا مکتبہ اسلامیہ)

المصنف: المصنف

الاصناف المتباينة وحسب قوة الحقوق التي لها
والعشور والخراجات والرسوم التي هي من
الاصناف المتباينة والحق في كل واحد من
الاصناف المتباينة والحق في كل واحد من
الاصناف المتباينة والحق في كل واحد من

5155

السيد عبد الوهاب عرفة

المعالم التي يشهدها النقص

الطاهر

الكتاب المثلث للموسوعات

الاسكندرية - حقل رش الوادي - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧

حماية

حقوق الملكية الفكرية

ق ٨٢ / ٢٠٠٢

الجزء الثاني

الأصناف النباتية

و

حماية حقوق المؤلف - والحقوق المجاورة

وجرائم الكمبيوتر والانترنت والتليفون المحمول

وجوائز الدولة في العلوم والفنون والعلوم التكنولوجية

المتقدمة للمبدعين والمفكرين

(حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة - وجرائم الكمبيوتر

والانترنت وتليفون المحمول - الاصناف النباتية)

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامى لدى محكمة النقض

الناشر

المكتب الفني للموسوعات القانونية

الاسكندرية - ش الهدايا - ستانلى ٠١٢٣٧٤٤٠٤٧ - ٥٢٢٨٥٠٢ / ٠٣

القسم الثالث

الكتاب الثالث

حقوق المؤلف

والحقوق المجاورة

مقدمة :

انتشرت في الآونة الأخيرة حركة (التأليف والترجمة والأقتباس)
تعيد للعرب ذكرى أمجادهم إبان الدولة العباسية الاسلامية الكبرى .
الامر الذى استوجب تدخل المشرع لحماية حق المؤلف الادبى
والمالى - ووضع الضوابط حفاظا على مابذله من جهد ذهنى
خلاق متميز ، وصونه من عيث وتطفل بعض ضعاف النفوس
بالتقليد ونسبة عمله الى انفسهم (كذبا وزورا وبهاتانا) .

فسن لذلك مدة لحماية حقه هى طيلة حياة المؤلف ، وخمسون سنة من
وقت وفاته ورحيله عن هذه الدار الدنيا لورثته (م ١٦٠ ق ٢٠٠٢/٨٢)
هذا عن حقه المالى على المصنف ، واما عن حقه الادبى فانه لايسقط أو
ينقضى أبدا بمضى المدة مهما طال الزمن لأنه (حق أبدي) (لصيق
بشخصه) .

وأوجب عند الترخيص (للغير) باستغلاله لحقوقه المالية على
المصنف أن يكون العقد سواء طبع ونشر ، أو بيع (مكتوبا) مبينا به منته
ونطاقه ومداه والا شابه (البطلان) (م ١٤٩ ق ٢٠٠٢/٨٢) ، كما أجاز له
إذا رأى أن اتفاق الطبع والنشر (مجحفا بحقوقه) وإن نسبته فى إيراد بيع
الكتاب بالسوق لايتناسب والجهد الذى بذله ، فإن له ان يطلب من (المحكمة
الابتدائية) اعادة النظر فى قيمة تلك النسبة (م ١٥١ ق ٢٠٠٢/٨٢) ومع
تلك الحماية فقد اجاز (للغير) استتساخ (نسخة وحيدة من المصنف
للاستعمال الشخصى) وليس للبيع أو التجارة والكسب المادى وبشرط عدم

الاضرار بالمصالح المشروعة للمؤلف وورثته من بعده (م ١٧١ / ثانياً ق ٢٠٠٢/٨٢)

ولزم الناشر أو المؤلف اذا كان طابعا ايداع (عشرة نسخ) من مصنفه (دار الكتب والوثائق المصرية) بمدينة القاهرة ومقرها شارع ماسبيرو كورنيش النيل (م ٣/١٨٤ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) اثباتاً لحق المؤلف عند حدوث (تقليد) لأقر الله ، وإثراء للمكتبات العامة ، وتمكيناً للدولة من مراقبة ماينشر بالبلاد ، غير ان عدم الايداع لا يترتب عليه مساس بحقوق المؤلف المادية أو المالية ، غاية ما هنالك انه يرتب جزاء على عدم الايداع هو غرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد عن ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف ، الى جانب (الالتزام بالإيداع) ، فلا تعفى الغرامة منها ، ويلزم بها الناشر اذا كان هو الطابع ، مالم يكن الطابع هو المؤلف فيلزم بها (م ٣/١٨٤ ق ٢٠٠٢/٨٢) وحماية للمؤلف من افتئات الناشر على حق المؤلف وحتى لا يغبن الأخير ، فان حق المؤلف قبل الناشر لا يسقط الا بمضى (١٥) سنة من وقت ظهور الكتاب بالسوق للبيع - وذلك لعدم ورود نص بمدة التقادم المسقط لحقه ، ضمن أصحاب المهن الحرة الذين ورد ذكرهم على سبيل الحصر (بمادة ٣٧٦ مدنى) وعددهم (تسعة) .

وقد حرص المشرع على تشجيع حركة التأليف والترجمة وشحنه اللهم للمبدعين للابتكار والتجديد ، لما لها من أهمية كبرى فى حياة الامم ونهضتها ورفيها وازدهار حضارتها ، وجعلها مركز شعاع حضارى وثقافى بين الامم يفدون اليها لتلقى العلم والمعرفة بها ، مما يؤدي الى ازدهار الاقتصاد وانتعاشه ونموه ورواج التجارة الامر الذى يؤدي الى تقدم البلاد سابقة غيرها من الامم وقوة الأم تأتي بالعلم .

أ - فأغشى المؤلف من الضريبة على الأرباح التجارية إذا أنتج مصنفا (م ٣٦/٢٠٠٥) وقد ورد هذا الإعفاء في القانون السابق رقم ١٨٧ / ١٩٩٣ في م ٥/٧١ منه .

ب - ومنح الدولة للمتميزين من العلماء والمبدعين جوائز متعددة (مبارك وتقديرية وتشجيعية وتقوى) ذات قيمة مادية عالية - إثراء الحضارة وارقى البلاد وتقدمها ، بل واعفت تلك الجوائز من ضريبة المهن الحرة غير التجارية (م اق ٦٢/١٠ معدل بالقانون ١١٥ ، ١٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، م ١٢ مكرر ق ٣٧/ ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة معدل بقانون ١٦١ / ١٩٨٠ وق ٢٤ / ١٩٩٨) .

وقد أدى استخدام شبكة الانترنت في تبادل الرسائل الالكترونية والاطلاع على الاخبار وغيرها من الخدمات الى تزايد استخدام الشبكة (لانجاز) اعمال أخرى مما أثر على حقوق الملكية الفكرية باعتبار ان هذه النشاطات تتعلق (بمصنفات محمية) - ولقد زاد حجم المعاملات التجارية على شبكة الانترنت (التجارة الالكترونية) زيادة ملحوظة في الآونة الحالية ، ومع أن مستخدمي الانترنت الذي يسخرونه (لقضاء حاجات تجارية) لا يمثل سوى ثلث عدد المستخدمين في البلاد المتقدمة الا ان مبيعاتهم من الكمبيوتر وبرامجه تمثل أعلى نسبة من المبيعات على الشبكة في البلدان المتقدمة صناعيا في الالكترونيات ، الامر الذي يتطلب ان تكون قوانين الملكية الفكرية (مؤهلة) لحماية أصحاب الحقوق في هذه المصنفات والبضائع ، وإضمان عدم تأثير هذا النوع من (التكنولوجيا الرقمية) وإمكاناتها سلبي على حقوق المؤلف ، وقد اعتبرها البعض بحق (أكبر آله نسخ في العالم) ذلك أن تلك التكنولوجيا الرقمية - عكس ماكينات النسخ الميكانيكي - وفرت للوقت والجهد ،

وسمحت للبعض ولتاحت لهم عمل عند غير محدود من النسخ المطابقة وتوزيعها حول العالم في بضعة دقائق - مما (أُنشِر) على العديد من الصناعات التي تعتمد بشكل اساسى على حماية حقوق المؤلف ومثالها : صناعة البرمجيات والموسيقى والأفلام ، تأثيرا سلبيا نتيجة الاستخدام الخاطئ غير القانوني لهذه التكنولوجيا بما يجعلها تشكل معوقا حقيقيا أمام زيادة نمو وأزدهار صناعاتها •

وان في تلك الحماية السبيل الوحيد للحفاظ على العديد من الابداعات الانسانية فقد تم تعديل النظم القانونية لمواجهة هذه التحديات بما يضمن استمرار أصحاب هذه الحقوق على الابداع والانتاج والانتفاع من التكنولوجيا الرقمية بالشكل السليم والمثمر • فبعد إبرام اتفاقية (برن) لحماية المصنفات الادبية والفنية اتجه البلدان المتقدمة فى التكنولوجيا الى وضع معايير عالمية لحماية حقوق المؤلف على شبكة الانترنت فانطلقت مبادرة منهم عام ١٩٩٦ الى اعتماد اتفاقيتين دوليتين فى اطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) هما :-

معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف (WCT) ، ومعاهدة الويبو بشأن الاداء والتسجيل الصوتى (WPPT) • وقد اعتمدت اتفاقية الويبو بشأن حقوق المؤلف فى (ديسمبر ١٩٩٦) وأهم بنودها :-

أ - الحقوق الممنوحة : -

فالقاعدة القانونية أن لصاحب الحق فى المؤلف حق استغلال مؤلفه من خلال طبعه أو نسخه بجميع الأشكال التي يراها مناسبة - ولذا ما أطلعنا على طريقة عمل (شبكة الانترنت) نجد انها تتيح للفرد (القيام بتخزين العمل داخل) ذكره جهاز الكمبيوتر أو للشبكة الرقمية (وبعد ذلك يتم توزيع العمل على (شبكات الاتصال) ويتم (حفظ نسخ من ذلك

العمل لدخل شبكات الكمبيوتر لدى (نقاط عدة) • ولذلك فإنه من الضروري توضيح ما إذا كان حق النسخ الخاص بالمؤلف ينطبق على تلك النسخ المحفوظة داخل (ذاكرة الكمبيوتر) وقد أكدت الاتفاقية على أن (تخزين العمل لدخل ذاكرة الكمبيوتر) يعتبر (نسخا) لذلك العمل و أوضحت في (م ٨ منها) :- أن مؤلفوا المصنفات الأدبية والفنية يتمتعون (بالحق الاستثنائي) في (التصريح بنقل مصنفاتهم الى الجمهور بأى طريقة سلكية أو لاسلكية بما فى ذلك إتاحة مصنفاتهم للجمهور بما يمكن أفراد من الجمهور من الاطلاع على تلك المصنفات من أى مكان وفى أى وقت يختاره كل واحد منهم بنفسه) وبذلك أرست الاتفاقية مبدئين :-

- ١- لصاحب المصنف وحده حق تقرير ما إذا كان يريد إتاحة مصنفه (للجمهور) بأى طريقة ومنها إتاحتها على (شبكة الانترنت)
 - ٢- واعتبرت (أى تخزين للمصنف لدخل ذاكرة الكمبيوتر) (نسخا للمصنف) وهو حق للمؤلف وحده •
- التدابير التكنولوجية :**

- ١- اعترفت بحق المؤلف فى استخدام كافة الأساليب والتدابير والتكنولوجيا الحديثة لضمان حماية مصنفاتهم على الشبكة وكمثال (عملية التشفير)
- ٢- ألزمت الدول الأعضاء وضع حماية مناسبة وجزاءات فعالة ضد الأشخاص الذين يتحايلون على تلك التدابير لمنع مباشرة أعمال لم يصرح بها المؤلف أو لم يسمح بها القانون بالنسبة لمصنفاتهم

(م ١١ من الاتفاقية) • وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى
٠ ٢٠٠٢/٥/٨

وقد أدى ذلك الى الحد من أعمال القرصنة على حقوق الملكية
الفكرية ، الا ان هناك قصورا فى بعض الأمور لم يتم الاتفاق عليها
فى الاتفاقية هى :-

- ١- المسئولية الجنائية لمقدمى خدمات الانترنت (ISP) •
 - ٢- الحقوق الخاصة بالبحث الرقمى للأفلام والموسيقى
والتليفزيون •
 - ٣- حماية قواعد البيانات •
 - ٤- الاشتراك فى الاطلاع على الملفات التى تحمل (مصنغات
محمية) (ومثالها قضية Napster) •
- تلك نظرة سريعة على المتغيرات على الساحة الدولية -
والله الموفق ،،،

المؤلف

امضاء

موقف دستور جمهورية مصر الدائم سنة ١٩٧١

من حقوق المؤلف

أسبغ دستور جمهورية مصر الدائم سنة ١٩٧١ وأضفى على حق المؤلف عدة ضمانات فى الباب الثالث منه والخاص بالحريات والحقوق والواجبات على النحو التالى :-

١-م ٤٧ منه : وتنص على ان (حرية الرأى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره أو الكتابة أو للتصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون) .

٢-م ٤٨ منه : وتنص على ان (حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة ، وانذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور)

٣-م ٤٩ منه : وتنص على ان (تكفل الدولة للمواطن حرية البحث العلمى والابداع الادبى والفنى والثقافى وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك) .

من جماع ما تقدم يبين الا ترى :-

١-أن النشر رفع من شأن حق المؤلف ووضع فى مصاف (الحقوق والحريات العامة) .

٢-لأنه قرر لتلك الحقوق والحريات (حماية دائمة) وجعل الاعتداء عليها جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية عنها بالتقادم - وتكفل الدولة (تعويضاً عادلاً) لمن وقع عليه الاعتداء (م ٥٧ منه) .

و (لحق المؤلف) وحريته نصيب وافر من المبادئ القانونية لأحكام محكمة النقض حماية له وصونا من اعتداء الغاصبين والناهبين (١) .

حرية المؤلف :-

" لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الاولى الحماية لصالح مؤلفى " المصنفات

المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم " ، ويتبين من البند ثانى

من للمادة السادسة أن حق المؤلف فى استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف

الى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صورة منه تكون فى متناول

الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو

التصوير الفوتوغرافى أو الصب فى قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق

الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى

ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه

" للمؤلف أن ينقل الى الغير الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص

عليها فى المواد ٥ (فقرة ١) ، ٦ ، ٧ (فقرة ١) .

وكان القصد الجنائى فى (جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج)

الذى دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا

بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم فى توافر هذا القصد ، كان لزاما على

المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، ولذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه

فى الاستغلال الى (الغير) ، وكان الطاعن قد جادل فى قيام ذلك القصد ،

(١) انظر (الحريات فى قضاء النقض) لاعضاء المكتب الفنى المستشارين /محمد على

عبد الواحد، عبد الله خلف ، زكريا حجازى ومشار اليه بكتساب (من روائع الادب

القضائى) د/ خالد محمد للقاضى الجزء الثانى - مكتبة الاسرة - ٢٠٠٣ .

فأثلاً باعتقاده صحة مآقرره له المتهم السادس أن مؤسسته هى ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وانه طلب اليه مباشرة العمل على مسؤولية ذلك المتهم ، فان قول الحكم للتكليل على توافر القصد الجنائى لادى الطاعن " أن القصد الجنائى متوافر مما قرره المتهمون الأول - الطاعن وباقى المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وان عللوا اقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقدوا فى صحة مآقرره المتهم السادس من أن (مؤسسة الوطن العربى السعودى) تمثل دار النشر التى تحتكر المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنه اذ لايتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهى مهمتهم الاستداد الى مجرد قول لايعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التى قاموا بطبع مثلها لأنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت فى (هونج كونج) ، (لايفى لتوافره) وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الامر فيه ، هذا الى أن ما أورده الحكم من انه ثابت على المصنف طبعه فى (هونج كونج) ، لايجدى فى توافر القصد ، لزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من ان الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق (التصوير) وليس بطريق الطباعة) لما كان ذلك فان الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال يتعين نقضه .

(طعن جنائى ١٠٦٨ / ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)

(طعن جنائى ٤٨٧ / ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/ ٣ / ٤)

" ان نص الدستور فى المادة الثانية منه على ان الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته انما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى فيما يشرعه من قوانين ومن ثم فان المناط فى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية استجابة للشارع لدعوته

وافراغ مبادئها السماح في نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذى تحدده السلطة التشريعية لمريادها " .

ومن تطبيقات محكمة النقض فى حمايتها لحرية المؤلف
(أ) بالنسبة لمؤلف المصنفات التى تؤدى بطريق الإيقاع أو التمثيل أو

الإلقاء :-

وضعت محكمة النقض معيارا العلانية الأداء :-

فقضت بالآتى : " العبرة فى (علانية الأداء) ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذى يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لتلك الاجتماع أو الحفل ، متى توافرت صفة العمومية للأداء كان علنيا ولو كان المكان الذى تعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون انشائه ، لا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية "

(طعن ٢٤٤ / ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

(ب) بالنسبة لمؤلفى المصنف السينمائى بما فيهم واضع موسيقاه :-

" حق استغلال المصنف الادبى أو الفنى أو العلمى المبتكر ، تقريره أصلا (للمؤلف) وحده . وضع أحكام خاصة لمصنفات معينة منها (المصنفات السينمائية) . اعتبار (المنتج) فيها (نائبا) فى استغلالها وعرضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها ، عدم تعدى نيابة المنتج الى مؤلفى المصنفات المقترنة " .

(طعن ٤٩٥ / ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨)

(جـ) بالنسبة للشطر الموسيقى للأغاني الملحنة :

" مؤلف الشطر الموسيقى للأغاني الملحنة . استقلاله باستعمال حقوق المؤلف الأدبية والمالية دون مؤلف كلماتها والمطرب . م ٢٩ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ استقلال المطرب بحق تأدية الغناء وليس للغير استغلال هذا الحق (بغير انّه) مخالفة ذلك . موجب (لتعويضه) طبقا للمادة ١٦٣ منى "

(طعن ٢٢٧٣ / ٥٩ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٨)

" الا أن محكمة النقض اوضحت - وعملا بالمادة ١٣ من قانون حماية المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - أن (نشر الدراسات التحليلية والاقتباسات القصيرة) التى تستهدف (النقد او المناقشة أو الاخبار) لا تنطوى على اعتداء على حق المؤلف ومن ثم (لا تستلزم موافقته أو ورثته على نشرها)

(طعن ٢٣٦٢ / ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)

" هذا ٠٠ وقد اعتبرت محكم النقض (تلاوة القرآن الكريم) بشئ من (الابتكار) ٠٠ (مصنفا فنيا) ٠٠ يتمتع صاحبه بالحماية القانونية لحق المؤلف ."

(طعن ١٤٦٢ / ٥٤ ق جلسة ١٩٩٢/١/٦)

" وأجازت محكمة النقض للقارئ (التنازل) عن حقه فى الاستغلال المادى لصوته فى قراءة القرآن الكريم ٠٠٠ وأكدت أن هذا التنازل لا يمنع

القارئ من تلاوة القرآن الكريم بصوته فى اى مكان او زمان أو ان يقوم
بتسجيل القرآن كله او بعضه لغرض آخر (غير الاستغلال للتجارى) •
(طعن ٥٥٥ / ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٨٤)

دراسة وتقسيم :

يقسم هذا القسم وهذا الكتاب الثالث الى ستة أبواب :

فى الباب الاول : نعرض لحق المؤلف ونقسمه لتسعة فصول :-
فتعرض فى .

الفصل الاول : لتشريعات سارية لم تلغ فى ظل قانون حماية حق
المؤلف الجديد ٢٠٠٢/٨٢ .

وفى الفصل الثانى : نعرض لتعريفات اصطلاحية ورد ذكرها
بالقانون الجديد وعددها (١٩ اصطلاحاً) .

وفى الفصل الثالث : نعرض لمن تشملهم الحماية القانونية .

وفى الفصل الرابع : نعرض للمصنفات المحمية قانوناً وأحكام
النقض فيها .

ويتفرع عن ذلك الفصل (سبعة مباحث)

فى المبحث الأول : نتحدث عن المصنفات التى يشترك فى تأليفها
أكثر من فرد وتقسم الى نوعين سيرد ذكرهما فى حينه :-

وفى المبحث الثانى : نعرض لثلاثة عشر حالة من المصنفات
المحمية .

وفى المبحث الثالث : نعرض لأوجه الخلاف بين (العلامة
التجارية) التى توضع على السلعة أو المنتج ، والعنوان الذى
يوضع على المصنف والذى يحميه القانون .

وفى المبحث الرابع : نعرض لما لا تشملته الحماية القانونية
المقررة .

وفي المبحث الخامس : نعرض لأنواع المصنفات المحمية وعندها
أربع .

وفي المبحث السادس : نعرض لمدة حماية حق المؤلف في
الاستغلال المالي لحقه .

وفي المبحث السابع : نعرض لمسموحات مباحة (للغير) وفصل خاص
عن الحاسب الالى وجرائمه والعقوبات عليها .

وفصل خاص : آخر عن الصحف ومايجوز نشره ومايجب على
الصحفي مراعاته وشروط النقد المباح وأحكام النقض في ذلك .

وفي الفصل الخامس : نعرض لحقوق المؤلف الأدبية - والمالية -
وخصائص كل منهما - وهل يجوز للمؤلف التصرف في مجموع إنتاجه
الفكري المستقبل فهل يخضع المؤلف للضريبة على المهن الحرة في هذه
الحالة ؟ ومتى يخضع ؟

وفي الفصل السادس : نعرض لصيغ العقود الشائعة والمتداولة

وفي الفصل السابع : نعرض لاثار عقود الاستغلال بيسن
الناشر والمؤلف .

والتزامات وحقوق كل منهما - وأحكام النقض التي وردت بخصوص
ذلك .

وفي الفصل الثامن : نعرض لاثار اخلال الناشر بالتزاماته
نحو المؤلف .

وتشمل اجراءات تحفظية ، ووسائلها ، وصيغها .

والمسؤولية المدنية الناجمة عن اخلال الناشر بالتزاماته
والتعويض عنها ، وما الحكم حال طبع الناشر لنسخ أكثر من
المتفق عليها ، لو نشر كتاب مماثل منافس لكتاب المؤلف -

وحكم قيام المؤلف بطبع نفس الكتاب لدى ناشر لأخسر -
وأحكام النقض فى ذلك .

ثم نعرض للمسئولية الجنائية - وصورها - والعقوبة عليها -
وانقضاء الدعوى الجنائية لتلك الجرائم وأحكام النقض فيها .

ثم نعرض بعد ذلك للمسئولية التأديبية - ثم نعرض لأحكام
نقض متفرقة تقتضيها المشاكل الناجمة عن منازعات أطراف
العلاقة التعاقدية فى التأليف .

وفى الفصل التاسع والآخر : نعرض لإيداع المصنف دار الكتب
والعدد المطلوب لذلك ، وأثر عدم الإيداع بالنسبة للمؤلف
والناشر .

وما يعنى من الإيداع ؟ ومتى لا يعفى المعفى من الإيداع ؟
وسؤال هام هو : هل يجوز تعويض الناشر حاله إيداعه نسخا
أكثر من المقرر قانون ؟ وأحكام النقض فى ذلك - وقرارات
وزارية بخصوص الإيداع .

فى الباب الثالث : نعرض لأصحاب الحقوق المجاورة ونقسم
ذلك الى ٣ فصول .

فى الفصل الأول : نعرض لفنانوا الأداء .

وفى الفصل الثانى : نعرض لمنتجات التسجيلات الصوتية .

وفى الفصل الثالث : نعرض لهيئات الإذاعة .

وفى الفصل الرابع : نعرض لمساواة الاجانب الأعضاء فى المنظمة ، (
بالمصريين) فى مجال الحقوق المجاورة .

فى الباب الثالث : نعرض لقوانين وقرارات جمهورية بخصوص
الرقابة على المصنفات - وتنظيم طبع القرآن والمصحف - واستثناء
هيئة الاذاعة من الرقابة على المصنفات .

فى الباب الرابع : نعرض لقرارات وزارية بخصوص الرقابة على
المصنفات ، الاعلانات التجارية والنزاهة .

وفى الباب الخامس : نعرض لصور حية لدعاوى بيسن مؤلف
وناشر .

وفى الباب السادس والآخر : ننهى ذلك للقسم الثالث أو الكتاب الثالث
بجوائز الدولة فى العلوم والفنون والآداب للمتفوقين والمبدعين -
نعرض لقيمتها - شروطها - ومتى تمنح ؟ ومتى يعلن عن التقدم
اليها ؟ والدافع اليها ؟ - ولها معفاء من الضرائب تشجيعا
للتأليف وشحذا للهمم أثراء للثقافة والحضارة من أجل التقدم
والازهار ورقى الأمم .

الباب الأول

حق المؤلف

الفصل الأول

تشريعات سارية لم تلغ فى ظل قانون حماية

حقوق الملكية الفكرية الجديد ٢٠٠٢/٨٢

جاء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد ولم يلغ من (حماية حق المؤلف) سوى للقانون السابق رقم ٣٥٤ / ١٩٥٤ وفقا للمادة الثانية من القانون .
وبناء عليه فان العمل لايزال ساريا بالنسبة للتشريعات
الآتية :

- ١- ق ٤٣٠ / ١٩٥٥ بالرقابة على الإشرطة السينمائية ولوحات
الفيديو السحرى والاغاني والمسرحيات والمنولوجات
والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى والمنشور
بالوقائع المصرية عدد ٦٧ مكرر (بتاريخ ١٩٥٥/٩/٣) .
- ٢- قرار جمهورى بقانون ١٩٦٠/٢٧ باستثناء (هيئة إذاعة
جمهورية مصر) من تطبيق أحكام ق ٤٣٠ / ١٩٥٥ -
ويسند اليها شئون الرقابة على موالدها الاذاعية
المختلفة . والمنشور بالجريدة الرسمية عدد ٤٠ بتاريخ
١٩٩٠/٢/١٦ .

٣- قانون ١٠٢ / ١٩٨٥ : بعدم طبع ونشر وتوزيع وعرض
وتداول المصحف الشريف والاحاديث النبوية بدون اشراف
وموافقة (مجمع للبحوث الاسلامية) وفقا لشروط يصدر بها قرار
من (شيخ الازهر) ويستثنى من هذا الترخيص (قيام وزارة
الأوقاف) بطبع ونشر وتوزيع وتداول المصحف الشريف
والاحاديث النبوية) ويتولى اصدار الترخيص بذلك (وزير
الأوقاف أو من ينوبه) - والمنشور بالجريدة الرسمية عدد ٢٧
تابع بتاريخ ١٩٨٥/٧/٤ .

الفصل الثانى

تعريفات اصطلاحية

(م ١٣٨ ق ٨٢ / ٢٠٠٢ باصدار الملكية الفكرية)

اشارت م ١٣٨ من القانون الى عدة مصطلحات فى قانون
حماية حقوق الملكية الفكرية - وفيما يلى بيان هذه
المصطلحات وتعريفها :

- ١- مصنف { سيأتى الحديث عنهم فى حينه عند
الكلام فى باب المصنفات للمحميه قانونا
- ٢- ابتكار {
- ٣- مؤلف (واسم مستعار)
- ٤- المصنف الجماعى { سيأتى الكلام عنهما فى حينه عند
الكلام عن المصنفات التى يشترك
فى تأليفها أكثر من فرد
- ٥- المصنف المشترك {
- ٦- المصنفات المشتقة (م ١٣٨ / ٦ من القانون)
(م ١٤٠ / ١٣ من القانون)

ويقصد بها : أنها تلك التى تستمد أصلها من مصنف سابق
الوجود ومثاله (الترجمات والتوزيعات الموسيقية وبرامج الحاسب

الالى ومجموعات التعبير الفلكورى (مادلنت (مبتكرة) من حيث الترتيب أو لختيار محتوياتها .

ويشترط القانون لاضفاء الحماية عليها : بذل مؤلفها

جهدا لاطهارها بصورة جديدة مختلف عن سابقتها .

(طعن ٢٩/١٣ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٧ لسنة ١٥ للقاعدة ١٤١ ص ٩٢٠
مجموعة المكتب الفنى لمحكمة النقض المصرية)

ولها ٣ صور هي :-

الاولى : ترجمة المصنف الى لغة اخرى (م ١٤٨ ق ٨٢ / ٢٠٠٢)

فالترجمة لها أهمية كبرى فى نقل المعرفة بين الشعوب والتقريب بينها ، ونقل تراث وعلوم الحضارات السابقة وهى عملية شاقة تعتمد على (المصطلحات) وليس الترجمة الحرفية للكلمات ، فالمعروف أن لكل لفظ اجنبى اكثر من معنى وأكثر من مرادف باللغة المترجم اليها - وتعتمد على خبرة (المترجم) فى نقل الافكار التى تعبر عنها المقررات تقتضى احاطة بكل اللغة المترجم منها واللغة المترجم اليها .

لاجل ذلك شملها المشرع بالحماية - دون أن يخل ذلك بحقوق المؤلف الاصلى - وقد وفق المشرع بين هذا الحق - فينقضى حق الترجمة وحق من ترجم مصنفه الى (لغة أجنبية أخرى) فى ترجمة ذلك المصنف الى (اللغة العربية) اذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره

خلال (٣ سنوات) من تاريخ أول نشر للمصنف الاصلى أو المترجم
(م ١٤٨/ق/٨٢/٢٠٠٢)

الثانية : الاقتباس من المصنف السابق عن طريق (التحويل) أو
التلخيص (على النحو الاتى :-
١- الاقتباس عن طريق (التحويل) :-

وكمثال : تحويل المؤلف المصنف من (لون) الى (لئون
أخر) كرواية أو مسرحية أو تمثيلية الى (فيلم سينمائى)
وتتغير فيها اللغة من (الفصحى) الى (العامية) - وتركيز أو
تهميش أحداث وشخصيات ، الا ان هذه الحالة (مشاعة)
(لاحتمالية لها) وهى :- مسألة واقع تخضع لتقدير (قاضى
الموضوع)

(طعن ١٧٤ / ٣٠ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)

وللمؤلف - وحدة - الحق فى ادخال مايرى من (تعديل أو
تحويل على مصنفه - ولا يجوز لغيره مباشرة شيئاً من ذلك الا
(باذن كتابى) منه أو ممن يخلفه ، الا انه اذا اذن هو خلفه
(بتحويل) المصنف من لون الى (لون آخر) فان (سلطتهما) فى
هذا الصدد تكون (مقيدة) فليس لأيهما أن يعترض على ما
يقتضيه التحويل من تحويل وتغيير فى المصنف الاصلى مما
تستوجبه أصول الفن فى اللون الذى حول اليه (المصنف) ، ويفترض
رضائهما مقدماً (بهذا التحويل .

(طعن ٤٦/٥٣٣ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٩)

(طعن ٥٤/١٥٦٨ ق جلسة ٣/١١/١٩٨٨)

وقد نصت (اتفاقية برن) على تمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بحق استثنائي في تصريح تحويل مصنفاتهم أو تعديلها أو تحويلها في (المواد ١٢ ، ١٤ منها)

٢- الاقتباس عن طريق (التلخيص) :-

ويقصد به (نقل لفكرة) دون نقل النص ، فهو لا يمس (صياغة الفكرة) المعبر عنها (بالشكل) والممتوجب للحماية القانونية ، وهو أيضا النقل في شكل (مقتضبات قصيرة) وأجزاء متناثرة من كتاب أو مقال (وقد أجاز ذلك القانون في (م ١٧١ / رابعاً ٨٢ / ٢٠٠٢) .

بشرط : أن يكون لغرض النقد أو التحليل ، مع عدم الاسترسال في النقل والتلخيص بما يجعل المصنف الناقل (يلغى) للمصنف الأصلي ويحل محله والا كان ذلك سرقة وتقليد مجرم ومعاقب عليه .

ومثال الاقتباس المباح : اقتباس المعنى الوارد في بيت من الشعر وتضمينه بيتاً آخر في صيغة أخرى - وهذا النوع (غير ممنوع)

فالقانون يحمي المصنف المتضمن (ابتكاراً في الصياغة) . وقد سبقت الإشارة إلى حكم محكمة للنقض يوضح ذلك في بداية الكتاب تحت عنوان الحق للمؤلف وحريته نصيب وافر من أحكام النقض فأرجع إليه تحت عنوان تطبيقات النقض حرف (ج) والطعن ٢٣٦٢ / ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٢ وقد اشترطت محكمة النقض لاعتبار الاقتباس مستأهلاً لحماية القانون

شرطان :-

١- الابتكار للعمل المقتبس .

٢- عدم وجود تماثل بين الاصل والمقتبس منه (طعن ١٧٤

/ ٣٠ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٥) .

ونفرد في هذا الصدد بين نوعين آخرين هما (للتصنيف
والاجتزاء) :-

فيقصد بالتصنيف : اظهار مجهود الشخص متمثلا في جمع
مختارات مصنف أو عدة مصنفات و (تبويبها) و (تسيقها)
و (الترابط بينها) بحيث تخرج وتكون في النهاية وحدة واحدة
لاشذوذ فيها أو غرابه ، في مصنف جديد يتسم ويتميز
بطابع ابتكارى يستاهل (الحماية القانونية) .

واما الاجتزاء : فيقصد به النقل الحرفى (لبعض) ما ورد
في مصنف بشرط ذكر المصدر المنقول عنه واسم مؤلفه
فيعبر عنه باصطلاح Citation وهذا مباح بالشرط سالف
الاشارة

أما نقل مصنف (بكامل اجزائه) :

فيعبر عنه باصطلاح Reproduction هذا (النقل التام) يكون
جريمة (التقليد) المعاقب عليها .

فالاجتزاء المباح للواجب الحماية :

هو ذلك القاصر على نقل (اجزاء قليلة) من المصنف ، وليس
بنقله كله أو أغلبه ، والا كان مكونا (لجريمة التقليد) كما
سبق القول ويجب ان يكون النقل (بدرجة من القلة) بحيث
(لايقضى) الكتاب الناقل عن (الكتاب الاصلى او ينافسه) . وقد قضت
محكمة السين بانه (يشترط ليكون للمصنف محميا) (١) ألا يعفى الكتاب
الجديد قارئه من الرجوع الى (المصدر) المستقى منه .

(محكمة السين جلسة ١٩٣٨/٤/٦) (٢) وإن ينصب على جزئيات نافهة
(محكمة باريس جلسة ١٨٩٨/٧/٢٥) (٣) أو (للاسترشاد فقط) وليس
منافسة المصنف الاصلى منافسة غير مشروعة - أما الاختصار أو تلخيص
مصنف الغير (محظور وممنوع) (٤) (نبيهه جلسة ١٨٩٤/٢/٢٥) ،
ونقض (١٨٩٧/٦/١٧) (٥)

ويجب في الإختراء : اقتصاره على نقل (مقتطفات) بقصد
توضيح فكرة أو إجراء نقد .

الثالثة : إعادة نشر المصنف الاصلى بعد التحقيق :

ذلك على ٣ صور:-

أ- بإضافة شرح أو تعليق ، وعمل تعريفات وإيضاحات : أما (المقدمة
القصيرة أو الشرح البسيط) فالإضافة فيها : لاترقى الى مرتبة
(الابتكار) فتخرج من نطاق الحماية القانونية .

ب- التحويل والتعديل والتفتيح : بناء على وجه من (نقد) أو (ظهور
أحداث واقعية) تقتضت هذا التعديل ، فإن هذا الصور تستوجب
الحماية القانونية وقد سبق الإشارة إليه في الحالة الثانية سالف
الإشارة وهي الاقتباس عن طريق (التحويل) .

ج- تحقيق المخطوطات القديمة : وذلك بمراجعة النوايا
مع التعليق عليها متحريرا فيها (الدقة) ليخرج للعمل (سليم
وصالح) ، وضبط النصوص وعلى مبيد المثال

(١) كتاب حق المؤلف د/مختار القاضي ص ٢٠٤ ومبعدها مكتبة الانجلو المصرية
شارع عماد الدين بقلقاهرة

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) للمرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢١٠

(ألية قرآنية - حديث شريف) .

أيضا الاحاديث من حيث الصحة أو الضعف - شرح غريب
الألفاظ والمصطلحات - اعداد فهارس مرتبه وتعد هذه الصورة
متسمة (بالابتكار والتميز) بما يجعلها جديرة بالحماية
القانونية .

كما تدخل هذه الحالة فى باب (التصنيف) وقد سبق الاشارة اليها
فى باب الاقتباس عن طريق التخليص .
ويلاحظ : فى هذا الصدد :

لانه اذا كان حق (المؤلف الاصلى) فى الاستغلال (ساريا) لم يسقط
(بالتقادم) وهو : طيلة حياته - وبعد وفاته لورثته مدة خمسون
عاما ، فيجب (انن وتصريح المؤلف الاصلى) اذا كان حيا ، أو
ورثته حال وفاته - حتى لا يعد مخالفة ذلك - اخلالا بحقوق
المؤلف .

٧- الفلكلور الوطنى : (م ١٣٨ / ٧ من القانون)

(م ١٤٢ من القانون)

ويقصد به : كل تعبير يتمثل فى عناصر متميزة تعكس التراث الشعبى
القليدى الذى نشأ أو استمر فى جمهورية مصر ، وبوجه خاص
التعبيرات الاتية :-

أ- التعبيرات الشفوية : مثل الحكايات ، والاحاجى -

والالغاز والاشعار الشعبية والزجل .

ب- التعبيرات الموسيقية : ومثالها الاغانى الشعبية المصحوبة
بموسيقى .

ج - التعبيرات الحركية : ومثالها الرقصات الشعبية

، والممرحيات .

د - التعبيرات الملموسة : ومثالها : منتجات الفنون الشعبية
للتشكيل خاصة الرسومات بالخطوط والالوان ، والحفر ، والنحت ،
والخزف ، والطين ، والمنتجات المصنوعة من الخشب والمطعمة بقشور
من الصدف أو الموزيك ، أو الجواهر ، والحقائب المنسوجة يدويا
، وأشغال الابر ، والمنسوجات ، والسجاد ، الآلات الموسيقية ،
الأشكال المعمارية .

ونظرا لانتشار (الفلكلور) وشعبيته عند المواطنين فقد
جعلته المشرع (ملكا عاما للشعب) - واعطى لوزارة الثقافة حق
الإشراف عليه وتنظيمه ودعمه ماليا وماديا . (م ١٤٢ من
القانون)

٨ - الملك العام (م ١٣٨ / ٨ من القانون)

من المعروف أن المصنف تكون لمؤلفه حمايته عليه طيلة
حياته - وخمسون سنة من بعد وفاته (لورثته) - يكون له
بموجبها حق استغلالها ماليا والتنازل عن هذا الحق بالبيع أو
أى تصرف قانونى آخر ، كما أنه له حق منع الغير من استعمال
هذا الحق ورفع دعاوى بخصوص ذلك سواء جزائيا أو مدنيا
بالتعويض عما لحقه من ضرر .

وبانتهاء مدة الحماية وهى طيلة حياة المؤلف وخمسون
عاما بعد وفاته لورثته - يسقط (المصنف) بعدها فى (الملك
العام) ، بمعنى أنه يصبح (مباحا للجميع) - فيحق لاي شخص

طابعته ونشره واستغلاله ماليا دون الرجوع الى وراثته أو دفع مقابل لهم عن ذلك نظير الاستغلال ، ودون حصول على موافقة منهم بذلك .
ولكن يلاحظ : أن اسم المؤلف الاصلى للمصنف (يبقى دائما عليه) اعمالا لأبدية الحق الأدبى للمؤلف : الذى لا يجوز للتصرف فيه بأى نوع من انواع التصرفات ، كما انه لا يسقط بالتقادم ، كما لا يسقط بعدم الاستعمال .

الا انه يلاحظ : انه اذا قام (الغير) بعمل تصنيف مبذول فيه جهد وتبويب أو تنقيح وشروح بالهولاء و اضافات فان ذلك يعد (ابتكارا) يستحق (الحماية القانونية) ويخول صاحبه حقا أدبيا الى جانب حق استغلاله ماليا ، مع عدم المعاس (باسم مؤلفه الاصلى) بل يبقى كما هو على المصنف) - ولمن بذل جهد التنقيح والتبويب والشروح والتعريفات والاضافة أن يضع اسمه (على يسار) اسم المؤلف الاصلى (أو بأسفله مباشرة) تحت العنوان الاتى : (قام بتنقيحه أو التعليق عليه أو اضافة ماجد) (فلان الغالى) وأن يكون اسم المنقح أصغر فى الحجم وأرفع .

أحكام النقض والمصنفات القديمة التى آلت الى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها :

" انه وان كان الأصل أن مجموعات المصنفات القديمة الى آلت الى (الملك العام) بانقضاء مدة حمايتها اذا أعيد طبعها ونشرها لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها ، الا انه اذا (تميزت) هذه الطبعة عن الطبعة الاصلية المنقول عنها بسبب يرجع الى (الابتكار) أو (الترتيب فى التسيق) وفهرس منظم ، أو بأى مجهود آخر ذهنى يقسم (بالطابع الشخصى لصاحبه) ، فان

صاحب الطبعة الجديدة يكون له عليها حق المؤلف ويتمتع بالحماية القانونية المقررة لهذا الحق . اذ لا يلزم لاضفاء هذه الحماية ان يكون المصنف من تأليف صاحبه ، وانما يكفي أن يكون عمل واضعة (حديثا في نوعه) (و متميزا بطابع - شخصي خاص) بما ينفى عليه وصف (الابتكار) - وهذه القواعد التي قررها الفقه والقضاء من قبل صدور القانون ٣٥٤ / ٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف قد قلنها هذا القانون بما نص عليه في (المادة الرابعة منه) فاذا كانت محكمة الموضوع قد سجلت - وفي حدود سلطتها التقديرية - ان المطعون ضده مهد لكتابة بمقدمه بقلمه تتضمن تراجم للمؤلف الاصلى للكتاب وللشراح له استقى عناصرها من أمهات الكتاب القديمة ولم يكن لها نظير في الطبعة الاصلية التي نقل عنها ، وان كتاب المطعون ضده يتميز عن هذه الطبعة وأضاف لها شروحا من مرجع عديدة (بترتيب خاص فريد في نوعه) و (بفهرس منظم) وانه ادخل على الطبعة الاصلية (تنقيحات) أجراها أحد العلماء المختصين ، فان هذا الذي سجلته محكمة الموضوع تتوفر به عناصر (الابتكار) الذي يتسم بالطابع الشخصي لصاحبه ، ولا يكون على المحكمة بعد ذلك معقب فيما انتهت اليه من اعتبار المطعون ضده مستأهلا للحماية المقررة لحق المؤلف .

(طعن ٢٩/١٣ قى جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

(٢٩/١٤ قى جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

٩- للتسريح (٩ / ١٣٨٨ من القانون)

عرفته المادة سائلة الامتارة بأنه : استحداث صورة أو اكثير مطابقة للاصل سواء كان مصنفا (كتاب) أو تسجيل صوتي ولايهم

الطريقة أو الأداء أو الوسيلة المستخدمة فى النسخ فقد تكون كاميرا تصوير أو ماكينة تصوير مستندلت أو فاكس وبرنتر طباعة كمبيوتر .

ويشمل النسخ : - للتخزين الالكترونى (بجهاز الكمبيوتر) سواء لفترة محدودة أو بصفة دائمة بالنسبة للمصنف وبالنسبة للتسجيل الصوتى يستوى تخزينه بشرائط الكاسيت أو الفيديو سواء بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة ثم مسحته من على الشريط .
١٠ - النشر (م ١٣٨ / ١٠ من القانون)

تعريفه: يقصد به : اعداد المصنف على شكل طبعه أو أى وجه آخر بحيث تستخرج منه عدة نسخ .
ويستبعد من عملية النشر الاتى :-

(العرض العلنى للتحف ، واقامة المنشآت المعمارية) وقد عرفته م ١٣٨ / ١٠ من القانون بأنه أى عمل من شأنه إتاحة المصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الاذاعى أو فنانى الأداء (للجمهور) أو باى طريقة من الطرق .

سواء بأذن (المؤلف) أو من يتنازل له عن حق الاستغلال المالى للمصنف ، أو ورثته ، وبالنسبة للتسجيلات الصوتية أو البرامج الاذاعية أو الأداءات فيكون اقامتها للجمهور عن طريق موافقة (المنتج) الممول للتسجيل أو البرنامج أو الأداء ، أو من يخلفه من ورثته أو الموصى لهم بعد وفاته .

١١- (منتج) المصنف السمعى (إذاعة - شريط كاسيت) أو سمعى
بصرى (فيديو - تليفزيون - سينما) (م ١٢٨ / ١١ من القانون)
والمنتج : هو شخص (طبيعى) أو اعتبارى (شركة) ومثالها
(شركة القاهرة للصوتيات والمرئيات) .

فهو : المبادر أو الشخص الذى يسبق غيره فى انجاز عمل ما
ويقوم بتمويله وتكلفته والانتفاق عليه .

وسوف يأتى الحديث عنه عند الكلام عن انواع المصنفات
المحمية / اربعاً .

١٢ - فنّاقو الأداء :- { سوف يأتى الحديث عنهم فى

١٣ - منتج التسجيلات الصوتية :- } (باب أصحاب الحقوق المجاورة) .

١٤ - الإذاعة :-

١٥ - الأداء العلنى (م ١٣٨ / ١٥ من القانون) :-

تعريفه : يقصد به نقل المصنف للجمهور المتجمع فى مكان
عام سواء (مباشرة) عن طريق صوت فرد أو بواسطة آلة نقل
للصوت بالقراءة أو العزف على آلة للموسيقى للمقطوعة ، أو
للممثل على خشبة المسرح أو الغناء أو بالإذاعة أو التليفزيون .
ويلزم توافر شرطين للقول بالعلانية :-

١- وقوعه فى (مكان عام) يرتاده للناس .

٢- (طبيعة اجتماع) الجمهور - فلا عبء بالمكان أو المقابل .

وقد وردت وسائل الأداء العلنى على سبيل المثال :-

أما الأداء غير المباشر : فيكون بنقل المصنف للجمهور بعمل نماذج أو نسخ منه ومثالها الطباعة والرسم والتصوير وقد وردت على سبيل المثال (أيضا) .

ومن أحكام النقض في الأداء وكونه علنيا من عمه مايلي :

١- العبرة في (علانية الأداء) المتعلق بالاتباع أو التمثيل أو الاعفاء للمصنف ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل ، وإنما بصفته الذاتية من حيث (العمومية) فمتى توافرت صفة العلانية للأداء كـ (علنيا) ولو كان المكان المنعقد فيه الاجتماع (خاصا بطبيعته) أو بحسب قانون نشأته ، فلا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية أو العمومية فقد يقام حفل خاص في مكان عام أو يؤجر مكان عام لعقد اجتماع خاص ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مناط الفصل في علانية أو عدم علانية الأداء موضوع المطالبة أن النادى المقام فيه الأداء هو (نادى خاص) طبقا لقانون نشأته وخضوعه (لأحكام القانون الخاص) بها يكون قد اخطأ في القانون (طعن ٢٤٤ / ٣٠ جلسة ١٩٦٥ / ٢ / ٢٥)

٢- لاضفاء وصف (الخصوصية) على حفلات الجمعية

الخاصة يشترط شرطان :-

أ- اقتصار الحق على الأعضاء .

ب- تجرد الحفلات من غرض الكسب المادى مما يقتضى عدم
تحصيل رسم أو مقابل مالى نظير مشاهدتها - تقرير
هذا الشرط قبل صدور ق ٣٥٤ / ١٩٥٤
(طعن ٣٠/٢٤٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

١٦- التوصيل العنسى :-

وقد عرفته م ١٦/ ١٣٨ بأنه : (البث السلصى أو اللاسلصى
لصور أو أصوات أو لصور واصوات مصنف ، أو أداء تسجيل
صوتى ، أو بث لاذعى) بحيث يمكن التلقى عن طريق البث
وحده لغير أفراد العائلة والأصدقاء المقربين . فى مكان غير
المكان الذى صدر منه البث بصرف للنظر عن زمان أو مكان التلقى .
ومثاله :- إذاعة الكلام والافاظ والالان والصور عن طريق الراديو
أو السينما أو التلفزيون ، ونقل الكلام أو الالان المذاعة بالراديو عن طريق
الميكروفون ونقل الكلام لى الصور عن طريق الفانوس السحرى .
١٧- هيئة الإذاعة :

هى الشخص أو الجهة المسئولة عن البث الإذاعى لللاسلصى
السمعى أو السمعى البصرى (فهى توجه أيضا الى التلفزيون) .
١٨ - الوزير المختص :-

- كوزارة الثقافة : بالنسبة لإيداع المصنفات الألبية والعلمية .
- ووزارة الاعلام : بالنسبة لهيئات الإذاعة والتلفزيون .
- ووزارة الاتصالات : بالنسبة لبرامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات .

١٩- الوزارة المختصة :-

وهى أيضا على النحو السابق فى البند السابق .

الفصل الثالث

من تشملهم الحماية ؟ (م ١٣٩ من القانون)

والاجابة : تشمل الحماية للمصريين - سواء شخص طبيعي أو اعتباري كشركة مثلا - وسواء المؤلف أو أصحاب الحقوق المجاورة (كفنانو الأداء - ومنتجات التسجيلات الصوتية - وهيئات الاذاعة) •
وقد سوى المشرع فى الحقوق والواجبات المقررة للمصريين ، بالاجانب - بشرط : انتمائهم الى احدى الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية •
ويعتبر فى حكم رعايا الدولة الاعضاء :-

أولا : بالنسبة لحق المؤلف :- (م ١٣٩/أ من القانون)

١- المؤلفون الذين (تنشر) مصنفاتهم لأول مرة احدى الدول الاعضاء فى المنظمة ، أو تنشر فى احدى الدول غير الاعضاء واحدى الدول الاعضاء فى آن واحد • ويعتبر المصنف (منشورا فى آن واحد فى عدة دول) - اذا ظهر فى دولتين او اكثر خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشره لأول مرة • ولايدخل فى عداد النشر : تمثيل مصنف مسرحى أو مصنف مسرحى موسيقى أو سينمائى واداء مصنف موسيقى والقراءة العلنية لمصنف أدبى والنقل الملقى أو اذاعة المصنفات الأدبية والفنية وعرض مصنف فنى (وتنفيد مصنف معماری)

٢- منتجوا ومؤلفو المصنفات السينمائية التي يكون مقصر منتجها أو محل لقامته في احدى الدول الأعضاء في تلك المنظمة .

٣- مؤلفوا المصنفات المعمارية المقامة في احدى الدول الأعضاء أو المصنفات الفنية الأخرى الداخلة في مبنى أو منشأة أخرى كالثقة في احدى الدول الأعضاء .

ثانيا : بالنسبة للحقوق المجاورة لحق المؤلف :-
(م ١٣٩ / ب من القانون)

١- فتاتو الأداء : اذا توافر أحد الشروط الآتية :-

أ- اذا تم الأداء في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية .

ب- اذا تم (تفرغ) الأداء في (تسجيلات صوتية) ينتمى منتجها لدولة عضو في منظمة التجارة العالمية ، أو تم التثبيت الاول للصوت في التليم دولة عضو في المنظمة .

جـ - اذا تم بث الأداء عن طريق (هيئة إذاعة) يقع مقرها في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية - وان يكون البرنامج الاذاعي قد تم بثه من (جهاز إرسال) يقع أيضا في دولة عضو .

٢- منتجوا التسجيلات الصوتية : اذا كان التثبيت الاول للصوت قد تم في دولة عضو في المنظمة .

- ٣- هيئة الإذاعة : إذا كان (مقر) هيئة الإذاعة كلنا في
القليم دولة عضو في منظمة التجارة العالمية ، وإن
يكون البرنامج الإذاعي قد تم بثه من (جهاز إرسال)
يقع أيضا في إقليم دولة عضو في المنظمة ، ويستثنى من
التمتع بالمزايا والحصص الأتى :-
- أ- اتفاقيات للمساعدة للقضائية أو اتفاقيات لنفاذ
القوانين ذات الصبغة العامة .
- ب- الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتي
أصبحت سارية قبل ١/١/١٩٩٥ .

الفصل الرابع

المصنفات المحمية قانونا (م ١٣٨ من القانون)

(م ١٤٠ من القانون)

(القانون) لايسط حمايته الا على كل (مصنف مبتكر)
فيقصد بالمصنف : هو كل عمل مبتكر أدبي أو فني أو علمي أيا
كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من
تصنيفه .

ويقصد بالابتكار : هو الابداع والتجديد الذي يضاف الاصله على
المصنف ، أو اضافة الجديد ووضع (البصمة) التي تميزه عن
غيره من المفكرين بما يجعله أصيلا غير منقول عن غيره -
وتقدير توافر الابتكار مسألة موضوعية تخضع لتقدير
(محكمة الموضوع) .

أما المؤلف : فلم يبين القانون الجديد رقم ٨٢ / ٢٠٠٢ تعريف
واضح له وكل ما ذكر قوله انه (للشخص الذي يبتكر المصنف) -
وعد من ينكر (اسمه) على (المصنف) (مؤلفا) ما لم يقيم
الدليل على خلاف ذلك .

فهى (قرينة بسيطة) قابلة لاثبات العكس وباعتبارها
(واقعة مادية) فيجوز اثباتها (بكافة الطرق) .

ونرى : أن من يبتكر جنيدا لم يسبق إليه غيره يعد (مؤلفا)
يستحق حماية القانون ويتمتع بحقوق المؤلف (أدبية كانت أم
مالية) .

ولكن إذا وضع على المصنف (اسما مستعارا) :- عند
(الناشر أو المنتج) بحسب الأحوال (مفوضا) من المؤلف فى
مباشرة الحقوق المقررة المقررة بالقانون ما لم يعين المؤلف (وكيلا) أخرا.
وقد ميز المشرع بين مرحلتين:-

الأولى: حق المؤلف قبل الكشف عن شخصيته: فيعد (الناشر) مفوض من
المؤلف فى مباشرة حقوقه الأدبية والمالية باستثناء:-

١- عدم سحب المصنف إلا (بتفويض خاص من المؤلف)

٢- عدم الكشف عن أسم المؤلف الحقيقى إلا (بإذن منه)

وهذا طبقا للقواعد العامة - وتبدأ مدة الحماية فى تلك المرحلة من
تاريخ نشر المصنف، أما إذا كشف المؤلف عن شخصيته، فتبدأ للحماية من
تاريخ وفاة المؤلف وهذه المرحلة ترتبط مدة الحماية فيها (بنشر المؤلف).

الثانية : كشف المؤلف عن شخصيته : وفيها تنقضى سلطة
(الناشر) ويتولى المؤلف مباشرة حقوقه على مصنفه وتسرى فى حقه
التصرفات التى أبرمها الناشر مع (الغير) (حسن النية) قبل كشف المؤلف
عن اسمه، وتسرى مدة الحماية (من تاريخ الوفاة) .

ويلاحظ هنا : أن مدة الحماية فى هذه المرحلة (أطول) من المرحلة

الأولى.

كما يلاحظ : أن إيداع نسخ من المصنف دار الكتب نظير الإيداع ليس
(بشرط) تتوقف عليه الحماية القانونية التى يضيعها القانون ويسبغها على كل
(مصنف مبتكر) وذلك بالرغم من إلزام القانون للناشر (بالإيداع)
(١٨٤٤ق٢/٨٢/٢٠٠٢).

ومن أحكام النقض فى هذا الصدد:-

- لا يكون للمؤلف على مصنفه (حق للمؤلف) ولا يتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق إلا إذا تميز للمصنف (بالابتكار الذهني) ، أو الترتيب في التسيق، وإن يكون حديثاً في نوعه، ويأى مجهود آخر يتسم بالطابع الشخصي ويضاف عليه (وصف الابتكار).

(طعن ٣٠/١٧٤ قى جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)

(طعن ٢٩/١٣ قى جلسة ٧/٧/١٩٦٤)

(طعن ٢٩/١٤ قى جلسة ٧/٧/١٩٦٤)

المبحث الأول

المصنفات التي يشارك في تأليفها أكثر من فرد وتأخذ صورتان :-

(أ) جماعي. (ب) مشترك.

أولاً: المصنف الجماعي (م ١٢٨ بند ٤ ق ٨٢/٢٠٠٢) :-

يعد الاعتراف (للشخص الطبيعي) بحق المؤلف هنا خروج على القواعد العامة التي تنسب حق المؤلف للشخص الذي يبذل جهد ذهني مبتكر فيصح أن يكون الشخص (معنويًا) (كشركة أو معهد أو جمعية) ومدة الحماية هنا (٥٠ سنة) تبدأ من تاريخ نشر المصنف (م ١٦٢ من القانون) والمصنف الجماعي: هو الذي يساهم في تأليفه أكثر من مؤلف أو جماعة من المؤلفين بتوجيه من شخص طبيعي أو اعتباري (كشركة أو معهد أو جمعية) الذي يتكفل بنشر المصنف باسمه وتحت إشرافه وإدارته، (ويندمج) عمل المؤلفين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص، بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حده، فيبدو ككل واحد.

ويتميز هذا المصنف (طبقاً م ١٣٨ / بند ٤ من القانون) (بتواري) مؤلفيه (خلف) شخص واحد يسمى (المبار) يكتبه صيغه وصفه المؤلف ، فيقوم بنشر المصنف باسمه وتمويله مالياً - وقيادته وتوجيهه أثناء التنفيذ- وينشر المصنف باسم هذا (المبار) دون ذكر باقي المؤلفين المشتركين فيه - ويلاحظ أن هذا (الاستثناء) خروجاً على (الأصل العام) وهو نسبة المصنف إلى مؤلفيه.

وقد قصد المشرع من وراء ذلك : تفادي ما ينشأ من مشكلات تعرقل نشر المصنف حتى لا يتدخل (المؤلفون الحقيقيون) بما لهم من (حقوق لبيبه) قد لا تتفق مع مقتضيات تنفيذ هذا (الاستثناء) (م ١٧٥ من القانون).

إلا أنه احتراماً لحق المؤلف الأکبى: نرى وجوب تدخل المشرع بوضع الضوابط اللازمة لأحترام حقوق مؤلفى المصنف الجماعى الأکبى بما لا یؤدى إلى تقیید حقوق الاستغلال الاستثنائية للشخص (المبادر)^(١). والفرق بین المصنف المشترك والمصنف الجماعى يتجلى فى أربع خصائص هی:-

- ١- فى المصنف المشترك: من السهل تمييز عمل كل مؤلف وفصله ومثاله (كتاب محل لمؤلف بین الواقع والقانون) عبارہ عن مجموعة أبحاث فى كتاب بحث يحمل اسم مؤلفه بعکس المصنف الجماعى: فیندو ککل وکوحده واحده (للأندماج) بحيث یصعب (فصل) عمل كل واحد منهم ساهم فیہ.
- ٢- فى المشترك: لا یعمل المؤلفین المشترکین تحت إشراف أو توجيه أحد منهم، وإنما یتیمزون بالاستقلال - بعکس الحال فى المصنف الجماعى.
- ٣- فى المشترك: فإن نشره یكون لحساب المشترکین فیہ وقد یتساوى فى الحقوق غالباً ما لم یتفقوا على غیر ذلك، بعکس المصنف الجماعى فینشر لحساب شخص واحد یسمى (المبادر) .

٤- فى المشترك: یكون لأى مؤلف مشترك حق رد الاعتداء على المصنف وبخاصة الجزء الخاص به دون أنن باقى الشركاء، بعکس المصنف الجماعى: فإن أى اعتداء على المصنف یكون (للمبادر) وحده حق رد الاعتداء.

(م ١٣٨/٥ من القانون)

(م ١٧٤ من القانون)

ثانياً: المصنف المشترك:

١- من هذا الرأى د / عبد الرشید مأمون - للمرجع / الحق الأکبى للمؤلف الناشر دار النهضة العربیة ص ٢٩ وما بعدها .

ويقصد به: أنه هو الذى يشترك فى وضعه عدة أشخاص سواء أمكن فصل نصيب كل مؤلف فيه أو لم يمكن فصله - هذا المؤلف يكون فى الغالب عبارة عن مجموعه أبحاث، كل بحث يأتى تحت عنوان خاص به ومقترن به أسم مؤلفه -

ومثال هذا النوع :- من المصنفات (كتاب حق المؤلف بين الواقع والقانون) وهو فى هذا يفترق عن المصنف الجماعى

ففى الحالة الأولى:- (المصنف المشترك) (يكفى) فصل نصيب أحد المؤلفين - ويكون له حق استغلال الجزء الذى يساهم به بشرط عدم أضرار تصرفه باستغلال المصنف المشترك، كما أنه إذا أعتدى على حق المؤلف - فإن لكل مؤلف مشترك دفع هذا الأعتداء (منفردا) بدون أن من الشريك الأخر. وكمثال كتاب حق المؤلف بين الواقع والقانون سالف الإشاره ، وفى مجال الأغنية قيام أحدهم (بتقديم الشعر) والأخر (بتلحينه).

أما فى الحالة الثانية: (المصنف الجماعى) : فيصعب فصل مشاركة كل مؤلف عن غيره لأن كل منهم يتحدث عن عنصر من عناصر الكتاب . (وكمثال بعض كتب وزارة التربية والتعليم للمدرسية) .

ويتساوى المؤلفين فى الحقوق - ما لم يتفق على توزيع النسب. ولا يجوز لأحدهم الأفراد بمباشرة حقوق المؤلف بغير (اتفاق مكتوب بينهم بالنص على ذلك).

ومن أحكام النقض فى هذا الصدد:-

- تقدير (المشاركة الذهنية فى التأليف) من مسائل الواقع الى مستقل بها (قاضى الموضوع) متى كان حكمه قد بنى على أسباب سائغه
مثال: نفى الحكم (اشتراك) الطاعن فى تأليف الكتاب أستنادا إلى الأدلة التى تقدم بها إنما هى (تعليقات لا تتجاوز أستبدال كلمة بأخرى) وهى فى

مجموعة (لا تدل على مشاركة ذهنية وتبادل في الراى) جاء الكتاب نتيجةه.
فإن الراى الذى اوردته الحكم يودى إلى النتيجة التى أنتهى إليها.
(طعن ١٣٤/٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٤)

المبحث الثاني

حالات المصنفات المحمية قانوناً : (م ١٤٠ من القانون)

أورد المشرع (ثلاثة عشر نوعاً ، أو حالة) شملها بالحماية القانونية وأضاف إليها (عنوان المصنف) بشرط: أن يكون (مبتكراً).
ومثاله : الوسيط فى شرح القانون المدنى للدكتور / عبد الرزاق السنهورى.
والحكمة من ذلك هى: أن تكون حائلاً دون انتفاع مصنف، من شهرة مصنف آخر (بانتحال عنوانه) (يراجع المذكره الأيضاحية للقانون).
وفيما يلى بيان هذه المصنفات المحمية قانوناً:-

١- الكتب والكتيبات والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات

المكتوبة وتشمل جميعه المؤلفات المتعلقة بجميع أنواع المعرفة ومظهر التعبير عنها هو (الكتاب).

٢- برامج الحاسب الألى (الكمبيوتر).

٣- (قواعد البيانات) سواء كانت مقروءه من الحاسب الألى أو من غيره.

٤- المحاضرات ، والخطب ، والمواظع ، أو أى (مصنفات شفوية) بشرط أن تكون (مسجله).

٥- المصنفات التمثيلية ، والتمثيلات الموسيقية ، والتمثيل الصامت

(البانوماتيم)- سواء عن طريق السمع (كتمثيلية أو مسرحية أو فيلم، أو عن طريق السمع والبصر (كالتلفزيون وأشرطة الفيديو).

٦- المصنفات الموسيقية المقترنه (بالألفاظ) أو غير المقترنه بها ،

مثال الأفاظ (الأناشيد والمسرحيات والأوبرا ، ومثال الموسيقى

(السيمفونيات ، والعزف المنفرد على آلة ، أو العزف الجماعي كالكورال).

٧- المصنفات السمعية البصرية (كأشرطة الفيديو).

٨- مصنفات العمارة.

٩- مصنفات (الرسم) بالخطوط أو الألوان والنحت والطباعة على الحجر وعلى الأقمشة.

١٠- المصنفات (الفوتوغرافية).

١١- مصنفات (الفن التطبيقي والتشكيلي).

١٢- الصور التوضيحية ، والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية (الأسكتشات)؛ والمصنفات ثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا (التصميمات المعمارية).

١٣- (المصنفات المشتقة) دون إخلال بالحماية المقررة للمصنفات الأصلية التي أُنشئت منها، (وقد سبق الحديث عن هذا النوع من المصنفات على تفصيل بمادة ٦/١٣٨ من القانون) فأرجع إليها أن شئت في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا الكتاب الثالث تحت عنوان تعريفات لاصطلاحية الرقم ٦)

وتشتمل الحماية كذلك (عنوان المصنف) كما سبق أن أوضحنا في بداية حديثنا عن المصنفات المحمية قانوناً فهو يكون (محمياً) إذا كان مبتكراً جديداً في تسميته لم يسبق إليه حد وقد وردت (بنهاية مادة ١٤٠ من القانون).

المبحث الثالث

أوجه الخلاف بين العلامة التجارية، وعنوان المصنف الأدبي

١- الغرض:

غرض العلامة التجارية هو (تمييز) البضاعة عن غيرها ، ومنع اختلاطها بها إذا كانت تنافسها بهدف جذب العملاء لمنتجاتهم التي يتعرفون عليها من خلال العلامة لما تمتاز به من جودة. أما الغرض من عنوان المصنف الأدبي: فهو لثاره فضول الناس في معرفه محتويات المصنف، عكس العلامة التجارية فأسماها لا يبنى على محتوياتها.

٢- الابتكار:

لا يشترط في العلامة التجارية : أن يكون (مبتكرة) فيكفى اتخاذ اسم لا يتخذ من قبل لمثل هذه البضاعة. أما عنوان المصنف : فلا بد أن يكون ذا طابع أنشائي. ٣- الأعتداء عليه:

الأعتداء على العلامة التجارية: يقع تحت جريمه (المنافسة غير المشروعة) .

أما الأعتداء على المصنف الأدبي: فيكون (جريمه التقليد).

٤- نوع الحماية ومداه

صاحب العلامة التجارية حمايته (نسبية): فيجوز وضع الاسم على

يراجع في بيان ذلك كتاب حماية حق المؤلف الجزء الأول د / مختار القاضى ص

(بضاعة أخرى ليس من نفس النوع) ، كما أن استعمال العلامة فى مدينة لا يمنع من أستعمالها على نفس البضاعة فى مدينه أخرى.
أما حق المؤلف الأئبى على (عنوانه مصنفه) (فمطلق) فلا يجوز استعمال ذلك العنوان فى بلد آخر ، أو فى مصنف آخر ولو اختلف لونه وموضوعه.

٥-المستوى الدولى والمحلى:

العلامة للتجارية حمايتها (مطلبة) بعكس الحق الأئبى للمؤلف على مصنفه وعنوانه فحمايته (تولية).

المبحث الرابع

ما لا تشمله الحماية القانونية المقرره: (م ١٤١ من القانون)

أستبعد المشروع عدة مصنفات من الحماية إلى جانب الأحداث الجارية والأفكار والنظريات وأساليب العمل وذلك على النحو الأتى:-

١- مجرد الأفكار والأجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والنظريات والاكتشافات والبيانات ، ولو كان معبرا عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجه فى مصنف.

٢- الوثائق الرسمية والقوانين واللوائح والقرارات الجمهورية والاتفاقيات الدولية والاحكام القضائية (بخاصة أحكام محكمة النقض والادارية العليا والنسورية وأحكام المحكمين وقرارات اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى) .

٣- أخبار الحوادث والوقائع الجارية : التى تكون مجرد (اخبار صحفية) .

ويلاحظ بالنسبة لما سبق ذكره انه (اذا تم تجميعه وتبويبـه وترتيبه وعرضه وعمل فهرس موضوعى منظم لـه بحسب الموضوع وليس السنوات وتميز ذلك (بالابتكار) وأصبح له (طابع شخصى متميز) كان جدير (بالحماية القانونية للمصنفات) (م ١٤١/ ثانياً فقرة ٢ من القانون) .

المبحث الخامس

أنواع المصنفات المحمية

يمكن تقسيم المصنفات (المحمية) الى أربع :-

- ١- مصنفات أدبية وعلمية
 - ٢- مصنفات فنية
 - ٣- مصنفات موسيقية
 - ٤- مصنفات سينمائية أو تلفزيونية
- أولاً : المصنفات الأدبية والعلمية :-

وتشمل :-

- ١- المصنفات المكتوبة : كالكتب والمقالات .
 - ٢- المصنفات الشفهية : كالمحاضرات والخطب والمواظ .
 - ٣- المصنفات التمثيلية : (التى تلقى عن طريق الاذاعة والتلفزيون . والمسرح والسينما والتمثيليات الموسيقية (كالأوبريت) .
 - ٤- مصنفات الحاسب الآلى : وتشمل البرامج والقواعد والبيانات .
- وقد استحدث بالقانون ١٩٩٢/٣٨ (لأول مرة) وأصبح مطبقاً فى أغلب مرافق الحياة وبخاصة فى (الشركات والبنوك والمؤسسات العلمية) .
- وقد نصت اتفاقية برن فى م ١/٩ منها على حماية تلك الطائفة وبحق استغلال احتكارى لها فى م ١١/١ ثانياً وثالثاً منها .
- ثانياً : المصنفات الفنية :

وتتميز بان الذى يقوم بتنفيذها (المؤلف بنفسه شخصيا) وتربط
(بالحس والشعور) • وتشمل الآتى :-

١- المصنفات الدخلة فى فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان ،
والحفر والنحت والخزف والعمارة •

٢- الخرائط الجغرافية والمخطوطات (أى الرسم الكروكى) •

٣- المصنفات المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم وهذه تحتاج
الى (موهبة) - ويختلط فيها الرسم بالحفر

٤- المصنفات التى تؤدى بحركات أو خطوات : ومن أمثلها السرفس
والبلالية والسيرك - وهذه يدخل فيها فن الاخراج فى أدوار التمثيل •

٥- المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية : ومن أمثلتها الخزف والأوانى
والنقش على الزجاج بالألوان •

وقد نصت اتفاقية برن فى م ١/٩ منها على حماية تلك الطائفة
ويحق الاستغلال الاحتكارى لمصنفاتهم فى م ١١/ ثانيا منها •

ثالثا : المصنفات الموسيقية :-

ويلاحظ أن هذه المصنفات ، والمصنفات الفنية المذكورة بالتقسيم السابق أن
كلاهما يخاطب (الحس والشعور) ، ويختلفان فى أن المصنفات الفنية يقوم
بتنفيذها (المؤلف نفسه) وحده ، بينما المصنفات الموسيقية قد يقوم
بتنفيذها المؤلف نفسه ، أو غيره •

حالاته :-

١- قد يكون المصنف موسيقيا فقط (كالميمفونيات والعزف المنفرد على
آلة موسيقية واحدة ، أو عزف جماعى (كورال) ويشتمل على ٣
عناصر هى للحن والتوافق والإيقاع ، والعنصر الأول (للحن) هو

الذى يترتب عليه حقوق المؤلف ، أى أن الحماية فيه تعطى للملحن فقط) .

٢- قد يكون مقترنا بالالفاظ أو الغناء (كالاناشيد والمسرحيات الموسيقية والابرا) وتكون الحماية هنا (لمؤلف الشطر الموسيقى) ، أما للمغنى (للمطرب) فلا يعد مؤلفا ، وإنما يعد صاحب حق أصيل (مستقل) فى تأديته للغناء .

٣- وقد يكون مصحوبا بحركات راقصة : (كالرقص والاستعراضات المسرحية البالية) وترتب الحماية لحقوق المؤلف هنا (لواضع الخطوات الراقصة) ويسمى (الكوريجراف أو مصمم الرقصات) وقد أعطت م ١٧٧ / ثالثا ق ٨٢ / ٢٠٠٢ (لمؤلف الشطر الموسيقى) الحق فى نشر مصنفه بطريقة أخرى غير الطريقة المنشور بها المصنف المشترك مالم (يتفق كتابه) على غير ذلك . وأن م ١٧٧ / ثانيا من القانون أعطت لمؤلف السيناريو ومحور المصنف الألبى ومؤلف الحوار والمخرج (مجتمعين) حق (عرض المصنف) (سمعى أو بصرى أو سمعى بصرى) برغم معارضة (مؤلف الشطر الموسيقى) فى المطالبة بنصيبه وحقوقه عن الاشتراك فى التأليف . ومن احكام النقص فى هذا الصدد :-

- مؤلف الشطر الموسيقى للاغاني الملحنة (الملحن) استقلاله باستعمال حقوق المؤلف الأدبية والمالية دون مؤلف كلماتها والمطرب (م ٢٩ ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) - استقلال (المطرب) بحق تأدية الغناء ، وليس (للغير) استقلال هذا الحق (بغير لذه) مخالفة ذلك موجب (لتعويضه) (طبقا م ١٦٣ منى) .

(طعن ٢٢٧٣ / ٥٩ ق جلسة ١٠/٢٨ / ١٩٩٦)

س (هل قارئ القرآن من المشتغلين بالمصنفات المبتكرة
الجديرة بالحماية ؟

جـ (ذهبت محكمة النقض فى حكم خاطئ لها الى (ان تلاوة
القرآن اذا انطوت على شئ من (الابتكار) و (التميز فى
الأداء) تكون مصنفاً فنياً طبقاً م ٢ ق ٣٤٥ / ١٩٥٤ وان قارئ
القرآن من المشتغلين بالمصنفات الفنية باعتبار (الصوت) مظهر
التعبير عليه ويستحق عليه اعفاء ضريبي ٢٥ %)

(طعن ١٤٦٢ / ٥٤ ق جلسة ١/٦ / ١٩٩٢)

رأينا : أن محكمة النقض قد جانبها الصواب - ذلك لأن الصوت هو
هبة من الله - فان قراءة القرآن وتجويده (علم) وهو (اتباع
(وليس ابتداع - كما جاء الوحي من عند الله وقرأه على سيدنا محمد
(صلى الله عليه وسلم) (فاذا قرأناه فاتبع قرآنه) (القيامة ١٨)
و (رتلناه ترتيلاً) (الفرقان ٣٢) و (رتل القرآن ترتيلاً)
(المزمل ٤) - ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) (أن الله يحب ان
يقرأ للقرآن كما انزل) (صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

رابعاً : المصنفات السينمائية أو التليفزيونية :

اعترفت (اتفاقية برن) بالحماية لاصحاب المصنفات السينمائية
والتليفزيون فى م ١/٤ ، ١١ منها ويشترك فى ايجادها (عدد كبير من
الأشخاص هم) :-

الممثل - المنتج - المخرج - كاتب السيناريو - كاتب الحوار
- مؤلف المصنف الأدبى - مؤلف الموسيقى التصويرية - المصور
- مركب الفيلم (المونتير) - المترجم (الدبلاج) .

س) وقد ثار التساؤل : هل يعد كل هؤلاء (شركاء) فى المصنف الفنى ، أم أن حق التأليف يثبت للبعض منهم دون البعض الآخر ؟

وقد أجابت على هذا السؤال م ١٧٧ / أ لاق ٨٢ / ٢٠٠٢ حيث ذكر أنه :-

يعد (شريكا) فى تأليف المصنف السمعى البصرى أو السمعى أو البصرى كل من :-

- ١- مؤلف السيناريو .
- ٢- محور المصنف الأدبى .
- ٣- مؤلف الحوار .
- ٤- واضع الموسيقى التصويرية .
- ٥- المخرج : بشرط : أن يقوم بعمل إيجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف ، بل أجازت م ١٧٧ / ثانيا من القائلون - حق عرض المصنف السمعى أو البصرى أو السمعى البصرى رغم معارضة (مؤلف الشطر الموسيقى) و (مؤلف المصنف الأدبى الاصلى) .

ولكن ماموقف (المنتج) الذى (مول) المصنف الفنى (الفيلم) ؟

والجواب : اعتبرته م ١٧٧ / خامسا من القانون القانون (ناشرا) له حقوق الناشرين فى أغراض الاستغلال التجارى للفيلم و (نائبا) عن مؤلفى المصنف الفنى (الفيلم) وعن خلفهم ، فى الانتساق على استغلال الفيلم - دون الاخلال (بحقوق) مؤلفى المصنفات الأدبية

أو الموسيقية المقتبسة أو المحورة - ما لم (يتفق كتابة) على خلاف ذلك .

وبالتالى فإن (مباشرة الجانب الألبى لحق المؤلف على الفيلم) تبقى (للشركاء الخمس السابق ذكرهم)

وبناء عليه : فلا يجوز (للمنتج) ادخال أى تعديل أو تحويل للفيلم أو قص شئ من شريط الفيلم - بدون (اتفاق مسبق) من للشركاء الخمس السابق ذكرهم .

س (يبقى بعد ذلك تساعل من له (حق المؤلف) على افلام الفيديو؟

ج (نفس (الشركاء الخمس) مالقة الاشارة ، ويبقى (المنتج) ناشر ونائب عنهم .

أما (الممثل والمصور والمونتاج والمترجم) فانه صونا لحقوقهم فان لهم ان يتفقوا مقدما على طريقة ظهور اسمائهم وترتيبها من حيث الأهمية والظهور فى (بداية الفيلم) وان يحصلوا على كافة حقوقهم المالية كاملة من الذين يعهدون اليه العمل ، لان المصنف الفنى ذاته لا يستطيعون ممارسة أى حق لهم عليه .

ومن أحكام النقض فى كون المنتج (ناشر ونائب) :-

١- حق استغلال المصنف الادبى أو الفنى أو العلمى (المبتكر) تقريره أصلا (للمؤلف وحده) (وضع أحكام خاصة لمصنفات معينة منها) المصنفات السينمائية - اعتبار (المنتج) فيها (نائبا) فى نشرها واستغلالها وعرضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها - عدم تعدى نيابة (المنتج) الى (مؤلفى المصنفات المقتبسة) .

(طعن ٣٥ / ٤٩٥ في جلسة ٦٦ / ١١ / ٨)

٢- زوال (نيابة) المنتج السينمائي (القانونية) عن (مؤلفي المصنف السينمائي) في نشر الفيلم (م ٣٤ / ٣٥٤ / ١٩٥٤) . وذلك اذا احتفظ (المؤلف) بحقه في استغلال مصنفه - ولا يكون للتوكيل الصادر من المنتج للشركة الموزعة لئلا لمؤلف المصنف السينمائي ولا يعتد بأى اتفاق يبرم بين المنتج والغير وللمؤلف الرجوع مباشرة على من نشر مصنفه بغير اذنه .

(طعن ٣٨ / ٦٩ في جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٧٣)

النقل للمباح في مجال السينما (١) :

نقل الفيلم عن قصة أو مصنف أو فيلم له حدود وفيما يلي بعض المعايير في هذا الشأن :-

١- اتحاد موضوع الفيلم والقصة الأدبية وكمثال الاتحاد في بعض الحوادث والعقدة وحلها (يجيز النقل) .

٢- للضرورة وطبيعة الموضوع (يجيز النقل) .

٣- اقتباس بعض الأشخاص والعقدة : فاذا أضفى على الاقتباس طابع فني مبتكر فان ذلك لا يعد نقل غير مشروع .

٤- تشابه الوقائع التاريخية (يجيز النقل) .

٥- المصنفات المتضمنة وثائق : فأخراج فيلم يعتمد في معلوماته على

معلومات صحفية جمعت في كتاب عنوانه (آخر رحلة الى سانت كاتاليدا)

يعد من قبل الاعتماد على الوثائق المباحة (المحكمة العليا بلندن جلسة

١٩٣٨/٣/١٧) منشور بمجلة حق للمؤلف عام ١٩٤٢ ص ٦٣ .

(١) حق المؤلف د/ مختار القاضي الجزء الثاني ص ٥٢ ومابعد

٦- الاجتزاء من الافلام التاريخية (نقل مباح) (محكمة باريس جلسة

٠ (١٩٤٢/١٢/٢)

٧- استئذان صاحب الشأن : يؤدي الى تحول النقل (غير المشروع)

الى (نقل مباح) .

المبحث السادس

(مدة حماية حق المؤلف فى الاستغلال المالى لحقه)

- ١- بالنسبة للمؤلف : طيله حياته و (خمسون سنة) من وقت وفاته لورثته (الحق المالى) (م ١٦٠ من القانون)
- ٢- بالنسبة لمؤلفى المصنفات المشتركة : طيلة حياتهم (جميعا) ، و (خمسين سنة) تبدأ من وقت وفاة آخر من بقى منهم حيا (م ١٦١ من القانون) .

- ٣- بالنسبة لمؤلفى المصنفات الجماعية : (باستثناء) (مؤلفى مصنفات الفن التطبيقى) - مدة (خمسين سنة) تبدأ من تاريخ نشرها أو اتاحتها للجمهور (ايها أبعد) - هذا اذا كان المؤلف الاصلى (شخص اعتبارى) ، فاذا كان شخص طبيعى فتكون مدة الحماية طبقا للمدتين السابقتين سالفتى الإشارة (م ١٦٢ من القانون) .

- ٤- بالنسبة للمصنفات التى تنشر بدون اسم مؤلفها أو باسم مستعار : تكون الحماية لمدة (خمسين سنة) تبدأ من تاريخ نشرها للجمهور أو اتاحتها لهم لأول مرة (ايها أبعد) ، فاذا كان المؤلف معروف وكشف عن شخصيته فياخذ نفس حماية المؤلف الاصلى الذى نشر اسمه على المصنف ببد (م ١٦٠ ، ١٦٣ من القانون) .

الا انه يلاحظ : : انه بعد انقضاء مدة (الخمسين سنة) بعد وفاة المؤلف الاصلى للمصنف (يؤول مصنفه الى (الملك العام) فيحق (للغير) طبعها ونشرها حتى ولو بدون موافقة الورثة - بشرط ذكر اسم المؤلف الاصلى عليها اعمالا (للحق الابنى للمؤلف) الذى يتميز بأنه حق مؤبد لا يسقط بالتقادم أو عدم الاستعمال مهما طال الزمن .

ولكن يلاحظ : انه اذا علق على المصنف بهامشه أو قام بنتيجته أو اعاده تبويبه وترتيبه ، أو وضع تعريفات توضيحية لبعض بنوده أو مصطلحاته ، أو اضافة اليه شروحا بالهامش فانه يتمتع (بالابتكار) ويتسم (بالطابع الشخصي) بما يجعله مستأهلا للحماية القانونية - ولكن ذلك لايلغى اسم المؤلف الاصلى وان كان يجوز لذلك (الغير) ان يضع اسمع على يمار اسم مؤلفه الاصلى أو تحت اسمه ويكتب فوقه العبارة الآتية (قام بالتعليق عليه أو نقحه أو اضاف اليه) - الذى يشترك مع المؤلف الاصلى للمصنف والذى تظل للاخير الأولوية والميق فى ذكر اسم مؤلف المصنف - وتبقى افكاره وبنود مصنفه كما هى دون تعديل أو تحريف أو تغيير بالاضافة أو الحذف .

٥- بالنسبة لمؤلفى مصنفات الفن التطبيقى بمرور (٢٥ سنة) من تاريخ نشرها أو اتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد .

ويلاحظ عند حساب المدة لايدخل اعادة النشر أو اعادة الاتحة للجمهور فى بداية الحساب الا اذا جد فى الاعادة (تعديلات جوهرية) تقتضى اعتباره (مصنفا جديدا) (م ١٦٥ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) ولذا كان للمصنف عبارة عن اجزاء أو مجلدات مستقلة ونشرت على فترات ، كان كل جزء أو مجلد (مصنفا مستقلا) عند حساب مدة الحماية .

٦- بالنسبة لقناتو الأداء فيتمتعون بحق مالى استثنائى لمدة (خمسون عاما (تبدأ من تاريخ الأداء (م ١٦٦ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

٧- بالنسبة لمننحو التسجيلات الصوتية فيتمتعون بحق مالى استثنائى لمدة (خمسون عاما) تبدأ من تاريخ النشر أو التسجيل أيهما أبعد (م ١٦٧ من القانون) .

٨- بالنسبة لهيئات البث الإذاعي فيتمتع بحق مالي استثنائي يخول لها استغلال برامجهامدة (عشرون عاما) تبدأ من تاريخ أول بث لهذه البرامج (م ١٦٨ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

ويلاحظ : انه يجوز لهيئات البث الإذاعي الحق في اذاعة المصنفات التي تؤدي في (مكان عام) مع ذكر عنوان المصنف واسم مؤلفه وسداد مقابل نقدي عادل - وأى (تعويض) آخر اذا كان لذلك مقتضى (م ١٦٩ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

المبحث السابع

مسموحات مباحة للغير (بدون إذن مسبق من مؤلفها)

(الاستثناء على حق الاستغلال الاحتكاري للمؤلف) (م ١٧١ ق ٨٣ / ٢٠٠٢)

أجاز المشرع في م ١٧١ من القانون للغير - بعد (نشر المصنف)
إداء مقتطفات منه أو عمل نسخ بشروط وهذه المسموحات هي :-

(وتعد استثناء) على حق الاستغلال الاحتكاري للمؤلف) .

أولا : إداء للمصنف في (لجماعات داخل إطار عائلي) أو
(طلاب مدرسة تعليمية)

بشروط : أن يتم ذلك (بدون مقابل مادي) (وقد سبق أن تناولنا بالشرح
والتفصيل في تعريفات اصطلاحيات وردت بمادة ١٣٨ من القانون
فقرة ١٥ فارجع إليها) .

ثانيا : عمل نسخه وحيدة من المصنف (للاستعمال الشخصي)

بشروط :-

١- ألا تخل باستغلال المصنف .

٢- والا يستتمخ منها أكثر من نسخة لغرض الاستغلال للتجاري المادي
بقصد الربح وتحقيق عائد (م ١٧١ / ثانيا من القانون) ويجوز
(للمؤلف) منع (الغير) من القيام بعمل الاتي (بدون مسبق منه)
وهذه الأشياء هي :-

أ - نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو للتطبيقية أو التشكيلية ، ولكن
يجوز (للغير) ذلك في احوال :-

١- اذا كانت في مكان عام . ٢- اذا كانت مصنفات معمارية .

- ب- نسخ أو تصوير جوهري (لنوته مصنف موسيقى) .
- ج- نسخ أو تصوير جوهري (لقاعدة بيانات أو برنامج حاسب آلي) .
- (تأليف) مسوحات مباحة (للغير) بدون إذن مسبق من مؤلفها (استثناء على حق الاستغلال الاحتكاري للمؤلف) .

الحاسب الآلي (١) :

تعريفه : هو جهاز إلكتروني يعمل طبقاً لتعليمات وأوامر محددة سلفاً يستقبل البيانات والبرامج وتخزينها ويقوم بمعالجتها ثم يستخرج النتائج المطلوبة معتمداً على مكوناته المتمثلة في المستلزمات المادية والفكرية ويطلق على الأخيرة (برامج الحاسب) .

ثالثاً : عمل نسخة وحيدة من (برنامج الحاسب الآلي) :

نص قانون حماية الملكية الفكرية الجديد على عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلي بمعرفة الحائز الشرعي له بشرط : أن يكون ذلك (لغرض الحفظ أو الإحلال عند فقد (النسخة الأصلية) أو تلفها أو الاقتباس من البرنامج) - حتى وإن جاوز هذا الاقتباس القدر الضروري لاستخدام هذا البرنامج مادام في حدود الغرض المرخص به ، فإذا زال سند الحائز يجب (تأليف النسخة الأصلية أو المقتبسة) (م ١٧١/ثالثاً ق ٨٢ / ٢٠٠٠

حالات الاقتباس من البرنامج : وقد أحال القانون إلى اللائحة التنفيذية وجاء بمادة ١٠ منها أنه "يجوز (للغير) بعد نشر المؤلف للمصنف الاقتباس من برنامج الحاسب الآلي حتى وإن جاوز القدر الضروري لاستخدام البرنامج (مادام في حدود الغرض المرخص به) .

شروط الاقتباس من البرنامج : وقد أحال القانون الى اللائحة التنفيذية
نص مادة ١٠ منها على شروط وهي ان
(١) يكون الاقتباس لأغراض غير تجارية أو لاحتياجات التعليم أو التدريب
(٢) ألا يضر بالمصالح المشروعة لمؤلف البرنامج ، (٣) ان يتضمن فى
جميع الاحوال الاشارة الى البرنامج المقتبس منه .
فيما يلى : (نبذة قصيرة) عن (الحاسب الالى) قبل التطرق الى
موضوع جرائم الحاسب الالى :-

عناصر تكوين الحاسب :

- أ - الأجهزة Hardware (هارد وور)
 - ب- البرامج Software (سوفت وور)
 - ج - للبيانات Data (داتا)
- بالنسبة للبرامج عبارة عن مستلزمات فكرية (Software) لاستعمال
الحاسب على الوجه الذى صنعت من اجله : فان أهمها (برامج المنافع)
وتشمل :-

- ١- انظمة التشغيل وبرامجها ومثالها وورد ، xp - واحسنها Windows
2000 لمزاياه العديدة .
- ٢- برامج تطبيق .
- ٣- برامج ترجمة لغات الحاسب .
- ٤- المشغلات لترجمة الاشارات الكهربائية .

(١) نظرا لأهمية هذا الموضوع فى الوقت الحاضر - وبعد ان انتشر فى المنازل وجميع
أجهزة الدولة - ونتج عن المعاملات اليومية جرائم غريبة من نوع خاص رأينا (أن نفرّد
له بحثا مستقلا) .

- ٥- برامج صيغة بيتز نورتون NU •
- ٦- برامج وقاية ضد الفيروس • ولشهرها (نورتون لتنى فيروس)
- ويتضمن استكشاف Scan وإزالة Clean •

ويلاحظ • أن البرامج لاتتعامل الا مع الاشارات للكهربائية - او
للرقمية 10 ، وهى تعمل وفق لغات أهمها بيسك - وفورتوران •
(نسخ الملف copy file name drive - مسح الملف - Del
استعراض الملف صفحة DIR / p)

المكونات المادية للجهاز وتسمى هارد وير Hardware هى :-
١-وحدة المعالجة والتشغيل المركزية : Cpu أو Case أو العلبة
وتشمل معالج Processor وذاكرة Memmory وبطاقة Cards واللوحة
الام •

وتقوم بوظيفتين اساسيتين هما :- التحكم والتجهيز الحسابى •
وتتكون من : أ) وحدة الحساب والمنطق ALU • ب) وحدة
التحكم Cu •

ج- ذاكرة تخزين برامج Memmory وتتكون من عدد من الخلايا أو
المسجلات Register وكل موقع يأخذ رقم مسلسل واحد يسمى عنوان
الخلية (Adress) حتى يمكن تخزين البيانات والمعلومات والتعليمات فى
اماكن محددة يمكن الرجوع اليها باستخدام هذا العنوان •
وحدة ادخال : وهى وسيلة لادخال البيانات والبرامج والامامر الى
الذاكرة ومن امثلتها :-

- ١- كاميرا (وحدة ادخال) •
- ٢- ميكروفون : وحدة ادخال •

- ٣- لوحة مفاتيح Key board (وهي وحدة ادخال) •
 - ٤- أقراص مغطاة (C.D) (وحدة ادخال) •
 - ٥- سماعات : Speakers ——— وحدة ادخال •
 - ٦- فأرة : Mouse ——— وحدة ادخال •
 - ٧- اسكندر : Scann لادخال الصور وتخزينها بالملفات (وحدة ادخال)
 - أ- شاشة مرئية : (Screen - Monitor) (وهي وحدة اخراج) •
 - ب- طابعة : Printers أهما (ليزر) حيث تتميز بالسرعة لتصل الى ٢٥٠ صفحة في الدقيقة (وهي وحدة اخراج) •
 - ج - رسم هندسى •
- والجهاز لخارج : وهي وسائط لغرض اخراج المعلومات والبيانات والنتائج بعد تشغيلها وتشمل :-
- أ- شاشة
 - ب- طابعة
 - ج - رسم هندسى : وحدة اخراج

لتشغيل جهاز الحاسب الآلى يراعى :-

الضغط على زر (Power) بجهاز C0P0U الى أن يتم تحميل الجهاز - وتظهر مفردات موديل الجهاز (سواء كان ويندوز ٩٨ ، أو ويندوز ٢٠٠٠ أو excess XP وخلافه) ثم تختار البرنامج الذى تريد (كالكتابة مثلا Writer) • ولحفظ ما أدخلته بالجهاز وضغط على زرارى cts حتى لايفقد ماكتبته بالجهاز ولايفقد الملف •

ولاغلاق الجهاز : يضغط على زراى (Alt + F4) معا فى وقت واحد فى(لوحة Key board) فتظهر ثلاث مفاتيح على الشاشة

هى : (Contintu استمرار - Stop إيقاف - Rest راحة) أو
تضغط بالماوس مرتان على مفتاح (Stop) و (Delete مرتان)
(Shout down) وهناك طريقة أخرى بأعلى الشاشة (يمين) ثلاثة مفاتيح
هى :-

+	-	X
تغنى تكبير	تغنى تصغير	تغنى خروج

(وهذا الـ X يمكن أن يحل محلها exit فى قائمة الملف File)
فإذا أردت (إغلاق الجهاز) تضغط بالماوس (بالناحية اليسرى منه على
مفتاح X أو تشير بمؤشر الماوس على الملف المراد إلغاؤه فتظهر قائمة
يوجد بها كلمة File يظهر بقائمتها عبارة Delete يضغط بمؤشر
الماوس عليها مرتان فيغلق الجهاز) •

أما الناحية اليمنى من الماوس فهى خاصة (بتوظيف الانترنت -
والطبعة والرسام) •

ولاستعادة ملف محذوف : يختار من على الشاشة عبارة Recysle
Bin فتظهر قائمة يختار منها كلمة edit ثم يختار من قائمتها Undo
delete فيعود الملف الملقى (مرة أخرى) •

تُشأ Setup

إلغاء / غلق دون حذف Cancel ، حذف Delete

حذف نهائى Delete + shift

فيما يلى بعض المصطلحات الأساسية فى كل من جهاز الكمبيوتر -
والانترنت : -

أمر تشغيل : (١) pus أمر تشغيل (٢) setup •

إيقاف مؤقت : pause •

أسباب توقف الطابعة :

- ١- يجب تغيير (الكابل) .
 - ٢- نوع الخط ، وحجم البنط بأن تكون الطابعة (ضعفه) .
 - ٣- نوعية (البرنتر) بأنه تكون متفقة مع جهاز التشغيل .
- لضغط الصفحة :-

- ١- تصغير البنط بجعله ١٣ مثلاً من ١٤ .
 - ٢- ضغط المسافة بين السطور .
- للحفظ منعاً من ضياع مآكتب :-

Contr + S

لفتح الملف Open لملقه W

لإعادة الملف : y

- بنط أسود : بتحريك مؤشر الماوس على (كنترول و B)
- في المربعات العليا بالشاشة .
- التحويل من انجليزى الى عربى :

١- تحريك الماوس بالمؤشر نجاة U - S

٢- V - E

٣- كنترول shift يمين عربى

٤- كنترول shift شمال انجليزى

الخيارات :

لتضخيم الكلمة (shift مع د ٦)

لتصغير الكلمة (shift مع ج)

لمد للكلمة (shift مع P) مع ت - أما shift بمفردها
(فإغلاق المجلد) •

Delete أو Cancel إلغاء أو حذف

Undo أو Cntr 2 لاسترجاع ما حذف

افتح ملف جديد (١ my coputer (٢ File (٣ Folder
(٤ enter •

أما فتح مستند سابق للوجود :

أمر بحث Find أو بحث بالانترنت search موقع الانترنت

• site الرد على رسالة Reply عنوان title صفحة page •

عنصر الوصلة في الانترنت links (A كلمة أو صورة بين
أمرين A) •

الانشاء البريد الالكتروني :-

١- كتابة كلمة Hotmail ٢- ثم اضغط على مفتاحي enter +
Ctrl

٣- قائمة أوامر edit - أمر استكشاف أو عرض view للقائمة الرئيسية

start نافذه الأوامر setting ، اضغط على الماوس click اضافة Add
• اضافة وتعديل أو تبديل Insert •

شبكة الانترنت

صور الاعتداء على الحاسب الآلى والانترنت

شبكة الانترنت :-

هى شبكة تسمح بتداول المعلومات من خلال جهاز كمبيوتر الى آخر مثله داخل شبكة الانترنت وتقوم على نظام (الخادم) (١) والعميل (٢) ويتم التوصل الى هذه المعلومات عن طريق الدخول عبر سلسلة من البوابات التى توصل كل منهما الى الاخرى (وتحتوى الشبكة حاسبات آلية متصلة ببعضها من خلال وصلات عنكبوتية تشعبية بواسطة (رقم) لكل جهاز يسمى (ip) يتم تحديده بمجرد اتصال الكمبيوتر بالشركة عن طريق هيئة i . c . a . n يسمح للمستخدمين بتصفح العديد من صفحات النشاط والتتقل من موقع الى آخر (٣) .

وهذا الرقم يتكون من ٤ أجزاء ويتم التعامل مع بيانات الحاسب التى تستخدم نظم تشغيل تسمى (بروتوكول Protocols) تبادل البيانات تسمى ip / tcp وبرتوكول نقل الملفات تسمى (FTP) .

أنواع الاتصالات فى الحاسب المستخدم والحاسب الخادم :-

- ١- إما خط تليفون ووحده مودم تثبت بالحاسب (بكمبيوتر) - وهو بطى فى نقل البيانات عبر خط التليفون - ويكن عادة هذا النوع (بالمنزل) .

١- للخادم نوع من أجهزة الحاسب للمعالجة تتميز بالسرعة وسعة التخزين الكبيره

٢- العميل هو مستخدم للشبكة .

نظر (الإيجار عبر مواقع الانترنت د / أحمد عصام فكرى) .

٢- أو خط اتصال مباشر بواسطة شركات (isp ، D. L S esdn .) ،
والاقمار الصناعية - وهذه تتميز بسرعة توصيل البيانات وعادة تستخدم
بواسطة (الشركة) (لان تكلفتها أعلى) .

وقد قرب الانترنت بذلك (المسافات) . الا انه مع هذه الفوائد
وعظمتها ، فقد ظهر للكمبيوتر والانترنت المستخدم عن طريقه
(آثار سلبية خطيرة) وأنواع جديدة وغريبة من (الجرائم) لم تشاهد من
قبل .

وللاتصال بهذه الشبكة وربط الكمبيوتر بها يلزم توافر كل من : (١) :-

١- جهاز كمبيوتر .

٢- خط تليفون .

٣- وحدة جهاز مودم Fax and Modem لتوصيل الكمبيوتر (بشبكة
الانترنت) بواسطة (خط التليفون) - فيتعامل الجهاز مع (البيانات) من
خلال (النظام الرقمي) (١٠ ، ١) وبواسطة (وحدة المودم) (Fax and
Modem) يحول البيانات من (النظام الرقمي) الى (النظام القياسي)
والعكس . فيمكن تبادل (البيانات) بين الحاسبات المتصلة بشبكة
المعلومات (الانترنت) من خلال (التليفون) أو (كارت مودم) أو
D.S.L سبيد نو نتش ٣٣٠ ، محمول انترنت (فسرئون ايدج I ٢٤٠٢ ،
b .

٤- برنامج استعراض صفحات (الويب) يحقق الاتصال ويصفح
البيانات والمواقع على الشبكة :-

ويوجد داخل نظام تشغيل ويندوز (Windos) مستخدما برنامج
انترنت اكسبلورس (internet explores) واختصاره هو رمز (eE)

فمثلا (Back) ينقله الى صفحة سابقة و (Forward) ينقله الى صفحة تالية .

أو برنامج Netscape ليبدأ الاتصال بصفحات رئيسية للموقع المراد الاتصال به عن طريق (كتابته) وهو عبارة عن موقع يقدم أداة للبحث وأشهرها (ياهو yahoo) (www.Yahoo.com) به كافة الموضوعات وبكتابة الموضوع المطلوب يعطى (قوائم) تحوى صفحات للموضوع ، تختار أى منها بالضغط على مفتاح search وتتكون خدمة محرك البحث من ٣ عناصر هى :-

١- spider وهى كلمة تتحرك من رابط لآخر (links) .

٢- Index فهرس قاعدة بيانات تحوى نسخة من كل صفحة جمعها البرامج

٣- وطريقة بحث ، وهو برنامج يتيح للمستخدم طلب المعلومات (engine Machanism search) .

كيف نتصل بالانترنت ؟

أضغط مرتين على (الماوس) محركا سهمه على الشاشة فوق (أداه الاتصال) بالانترنت فتظهر (نافذة) تكتب أمام شريط الكتابة بها أمام عبارة (Dial) رقم تليفون الموقع المراد الاتصال به والذي يبدأ عادة من اليمين بحرفى (٠٧) ثم أضغط بالماوس محركا سهمه على الشاشة فوق كلمة (Dial) ليتم الاتصال بالانترنت - ولقطع الاتصال بالانترنت : أضغط بالماوس مرتين محركا سهمه على الشاشة فوق الرمز (شاشتين كمبيوتر) لتظهر (نافذة) أضغط بالماوس فوق عبارة (Disconnect) لينقطع الاتصال بالانترنت .

محرك البحث search engines

محرك بحث Yahoo يحوى عنكبوت بحث Spider

ويحوى عديد من المواقع مقسمة (فئات) Categories

طريقة التشغيل :-

١- اتصل بالانترنت

٢- شغل برنامج internet explorer

٣- اذهب الى موقع شركة (ياهو) (www. Yahoo . com)

تظهر نافذة صفحة بها (أقسام مرقمة) لكل منها (وظيفته) وكمثال :-

أ - قسم يمكن المستخدم البحث عن أى موضوع باستخدام عباراته داخل المستطيل وكتابتها .

ب- قسم يمكن المستخدم من بيع وشراء السيارات ، كما يحوى links روابط (لشركات السيارات الكبرى)

ج - قسم يحتوى (فئات Categories) تمثل (قاعده البيانات (التى يحتويها (محرك البحث) (..... وهكذا

.....

معرفة موقع جريدة مصرية مثلا :-

١- يضغط من (قائمة الفئات Categories) على الرابطة Media

and news فتظهر (فئة Magazine) (أى مجلات) ، و (فئة

news paper) (أى صحف) .

٢- اضغط على (رابطة) (B.Region) أى الفئة بحسب البلد

لتظهر صفحة بداخلها (فئة COUNTRIES) (أى بلد)

وبالضغط بالمارس عليهما تظهر (صحف مصر) ، وبالضغط
بالمارس على أحد الصحف التي تريدها (ستظهر لك) •

خدمات شبكة الانترنت (١)

- ١- البحث عن المعلومات والبرامج داخل الشبكة :
 - ٢- تسهيل القبض على المجرمين :
 - ٣- خدمة البريد الإلكتروني : (e. mail) (٢)
- فالانترنت خط مفتوح على كل اتحاء العالم . ولويب (www)
(world wide wep) :

ويعنى ملايين من أجهزة الكمبيوتر متصلة ببعضها ببعض مكونه أوسع قاعدة بيانات فى العالم فيستطيع الفرد من خلاله ارسال او استقبال كل ما يريده من (رسائل) الى الاصنفاء سواء كان جار ملاصق له ، أو صديق فى بلد ما من بلاد العالم وفى وقت قصير جدا لايتعدى ربع الدقيقة (١٥ ثانية)

فاذا كان المرسل اليه نائم أو مشغول - يحتفظ جهاز الحاسب بالرسالة فى (صندوق البريد) - فاذا قام المرسل اليه بتشغيل الجهاز وقت فراغه وجد (اشارة) فى انتظاره فور تشغيل الجهاز - تعلن على وجود رسالة فى البريد أو يرسل اليه (رسالة صوتية) على (تليفون المحمول) اذا كان فى (رحلة) تفيد (وجود رسالة مهمة) فى (صندوق البريد) .

(١) الانترنت والقانون الجنائى د/ جميل عبد الباقي الصغير ، ثورة الانترنت / خالد محمد خالد ص ٢٦ ومابعدا ٩ .

- (٢) يتكون عنوان البريد الإلكتروني من ٣ أجزاء ١- اسم المستخدم user name ٢-
- اسم الخادم المضيف domain naml ٣- نوع النطاق type of Domoain كمثال (org) (tas) a (comments) .
- (نوع النطاق أو الموقع المراد مراسلته) اسم جهاز الخادم المضيف (اسم المستخدم)

ولضمان سرعة الرسالة يتخذ الشخص (رقما سرىا له) منعاً من (اطلاع الغير على رسائله) . ويعرف وجود رسالة بظهور (اشارة معينة) عند فتح جهاز الكمبيوتر .

ولاستخدام البريد الالكتروني يتم الاشتراك فى واحد من المواقع التى تقدم الخدمة بالمجان حيث تمنح للمستخدم (مساحة) على الحساب الخاص بالشركة يسمى inbox يستخدم لحفظ (الرسائل) التى تصل الى المستخدم لحين قيامه بقراءتها فاذا تعدى حجمها المساحة المحددة بمعرفة الشركة فان الشركة تخزنها بشكل مؤقت وتلغىها بعد (شهر) ومن اشهر شركة خدمة البريد الالكتروني (شركة Hotmail) .

خطوات انشاء البريد الالكتروني :-

١- اتصال (الحاسب) بالكمبيوتر (بالشبكة فتظهر (ايقونه) على شكل (شائتين للحاسب) فى شريط المهام Task Bar (مع ملاحظة امكان استخدامها فى غلق الاتصال بالشبكة بالضغط عليها) (مرتين) لتظهر (نافذة) تحتوى على (مفتاح Disconnect) ، ثم يفتح (برنامج التصفح internet explorer) - وفى شريط العنوان الخاص بالبرنامج ، اكتب اسم الموقع الخاص (بشركة Hotmail com Hotmail) ثم اضغط على مفتاح (enter) ، أو يكتفى بعبارة (Hotmail فقط) ثم الضغط على (مفتاحى ctrl + enter)

٢- بعد تحميل الموقع - تكون الصفحة الرئيسية على له فى شكل () .

٣- للتعامل مع البريد هناك ٣ مصطلحات هى :-

أ- sign up : وتعنى (التسجيل) ويستخدم فى بداية اشتراك المستخدم فى خدمة البريد .

ب- sign in : وتعنى (الدخول) اذا رغب المستخدم فى فتح البريد الخاص به للاطلاع عليه أو ارسال رسائل .

ج - sign out : وتعنى (الخروج) بعد الانتهاء من التعامل تستخدم لفلق الصندوق الخاص بالمستخدم حتى لا يستطيع الغير الاطلاع على البريد الخاص به .

د - أضغط على (الوصلة) - sign up تظهر (نافذة تحوى عناصر) ثم يضغط على مفتاح sign in لتحديث البيانات الخاصة به فى (قاعدة بيانات الموقع) بناء على التغير الجديد مختارا أحد العنوانين التى اقترحها الموقع وبعد الضغط على ذلك المفتاح اذا نجح التسجيل - يعرض الموقع نافذة تفيد تمام عملية التسجيل بنجاح وحصول المستخدم على عنوان للبريد فى هذا الموقع وان على المشترك الدخول على البريد الخاص به مرة واحدة خلال عشر ايام من نشاء البريد (ليظل نشطا لايلغيه الموقع - وبعد عمل الاختبار (test) يجب قيام المشترك بتسجيل الدخول الى البريد الخاص به (مرة واحدة كل ٣٠ يوم) ويقوم بعدها بالضغط على مفتاح continue at /hot ليتم للموقع اتمام عملية التسجيل ويعرض عليه شروط استخدام البريد القانونية فاذا قبلها يضغط على مفتاح I Accept (أقبل) فاذا لم يفعل (لفى) الموقع عنوانه ، أما اذا قفل يضغط على مفتاح continues ليفتح الموقع (بريد خاص بالمستخدم) ليقوم بالتعامل معه - وبعد الانتهاء لقفل بريده الخاص ، يتم الضغط على مفتاح sign out

وينقسم التعامل مع البريد الالكتروني الى ٣ عناصر هي :-

أ- التعامل مع البريد الوارد :

ويسمى inbox يخزن فيه البريد الذى يتصل الى المشترك وبالضغط على مفتاح inbox تظهر (نافذة) تعرض ما وصل من رسائل على صورة جدول من اربع عناصر :

- ١- From وهو (عنوان بريد المرسل) .
- ٢- subject (موضوع الرسالة) فاذا لم يكن لها عنوان تظهر كلمة (none) .
- ٣- Date وهو تاريخ وصول الرسالة .
- ٤- size ويبين حجم الرسالة ، ولفتح الرسالة يضغط على عبارة From -
ولإلغاء الرسالة التى تم قراءتها يضغط على مفتاح (Delete) .
واذا تكررت بعض الرسائل يضغط على عبارة (BLOCK)
لتعطى المشترك (اختيار) بين شيئين .
ب- تكون رسائل جديدة :-

يضغط على مفتاح Compose باعلى الصفحة فتظهر (نافذة) عليها جدول به ٦ عناصر :-

- ١- To (عنوان المرسل اليه) .
- ٢- cc (نسخة بالكربون) بارسال نفس الرسالة السابقة .
- ٣- Bcc (نسخة سرية) .
- ٤- subject اذا تركت خالية تصل الرسالة للمستلم (بعنوان NONE) .

٥- Add / Eolit Attachment مرفقات الرسالة من ملفات

(صور شخصية أو صور مستندات)

٦- copy Message : الاحتفاظ بنسخة من الرسالة .

ويرفق الملف بالآتى :-

الضغط على مفتاح **Add / Edit** فتظهر (نافذة) ثم يضغط على

مفتاح **Brosyse**

لتحديد مكان الملف المراد ارفاقه ثم الضغط على مفتاح **attach** فيقوم الموقع بأخذ نسخة من الملف وتحميله داخل الرسالة فتظهر (اسم الملف) وعند الانتهاء من الارقاق يضغط على مفتاح (**ok**) (فتغلق النافذة) ، مع ملاحظة عدم ارفاق اكثر من (٧ ملفات) وترفق بعد كتابة الرسالة وبعد الانتهاء وارقاق الملفات الخاصة بالرسالة يضغط على مفتاح **SEND** ليتم ارسال الرسالة .

ج- تغيير كلمة السر الخاصة بالمستخدم المشترك : بالضغط على مفتاح (**Options**) لتظهر (نافذة) تحوى (اختيارات) ، وبالضغط على كلمة **password** (أى كلمة السر) يعرض الموقع (نافذة أخرى) حيث يكتب المشترك (كلمة السر القديمة) ثم (الجديدة) ثم إعادة كتابة الجديدة مرة أخرى للتأكد من تذكر المستخدم للكلمة الجديدة ثم يضغط على مفتاح **ok** لتغيير كلمة السر ولتغيير السؤال السرى الخاص بالمستخدم ثم يضغط على مفتاح **option** تحوى اختبارات يختار منها **QUESTION SERET** بالضغط عليها فتظهر (نافذة) فيطلب كتابة (كلمة السر) والسؤال والاجابة ثم يضغط على مفتاح **OK** فيعرض رسالة تفيد بتمام التغيير .

٤- الاطلاع على اخبار العالم أو شبكة مجموعة الاخبار **Usenet news** .

فهناك أبواب ثابتة على شبكة الانترنت مخصصة لخدمة العملاء -
تستعرض فيها وكالات الانباء ومحطات الاخبار العاملة مثل
C.N.N ويستطيع مستخدم الشبكة قراءة العناوين الرئيسية لصحف العالم
كل صباح ، والجديد فى العلوم والطب والكيمياء •
٥- امكانية الاتصالات الهاتفية الدولية والبريدية بأسعار زهيدة

٦- استخدامه فى اجراء عملية جراحية : -

فيستعين الجراح بشبكة الانترنت عند اجراء العملية الجراحية
بتصويرها (بكاميرات فيديو) لتعرض على اطباء العالم لأخذ رأيهم
العلمى أثناء اجراء العملية (١) •
٧- التجارة الالكترونية : -

ذلك أن شبكة الانترنت (سوق مفتوح) للبيع والشراء (٢)
فللتاجر الاعلان عن (سلعته) (صوت وصورة) وللعامل اختيار مايريده
وتصله السلعة فى منزله ، ويقوم الحاسب الآلى بالتحرى عن
بطاقة الائتمان البنكية Vica Card وخصم (القيمة) من
(حساب المستهلك فى أى بنك) فاذا كان (الحساب لايكفى للشراء) اخطره
بذلك •

٨- تبادل الملفات : بين المتعاملين على الشبكة فينقل المتعامل الى جهازه
الملف المطلوب من أى مكان بالعالم فى ثولن معدودة •

١ - جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٧

٢- جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٩٩

٩- خدمة الاتصال عن بعد **telent** .

١٠- خدمة نقل الملفات **e.t.p** .

من هم المعلمين بالانترنت ؟

١- مستخدم الانترنت : هو الشخص الذى يدخل على شبكة الانترنت من خلال خط تليفون ومودم يوصل به - ونقوم مسئوليته اذا قام بنسخ مصنف أدبى أو فنى (محمى) وغالباً يكون هو (صاحب جهاز الكمبيوتر) .

كما يسأل اذا أرسل عبارات تتضمن قذف وسب فى حق شخص ما او نشر شائعات كاذبة .

٢- عامل الاتصالات (متعهد للوصول) الذى يربط المشتركين بالمواقع او بمستخدمى الشبكة الآخرين وهو (شركة) ترتبط بعقد مع (مستخدمى الشبكة وموردى المعلومات) فدوره هنا دور (الوسيط) فتمتدح بذلك مسئوليته الجنائية .

٣- متعهد الايواء : وهو من يقوم بتاجير مكان على الويب للمستاجر للاتصال بالانترنت (كمقاهى الانترنت) وهو غير مسئول جنائياً عما يرتكب من جرائم على شبكة الانترنت .

٤- مورد المعلومات : هو من يقوم بتجميع المعلومات عن موضوع معين ويضعه بشبكة الانترنت للاستفادة منه ولا يشترط أن يكون المؤلف أو الناشر . وهو مسئول عن صحة تلك المعلومات ، فاذا ورد (صور فاضحة) لنشرها بشبكة الانترنت (يسأل جنائياً) عن ذلك ، وذلك لان له السيطرة الكاملة على المعلومات التى يقوم ببثها فى الشبكة .

٥- مراقب الشبكة : وهو المسئول عن المشاكل التى تحدث للشبكة مثل (الكابلات والاجهزة والبرامج) ويقوم بابلاغ (مهندس الشبكة) لتحديد مصدر العطل واصلاحه .

٦- مصدر مواقع الانترنت : ويقوم بعمل الاخراج والشكل الذى يظهر فيه الموقع وكيفية ربط صفحاته ببعضها لتسهيل اطلاع مستخدم الشبكة .

٧- مصور مواقع الانترنت : وهو المسئول عن اعادة تخطيط أى موقع بما يواكب التطور فى عالم الاتصال والمعلومات .

٨- مدير الموقع : وهو المسئول عن تشغيل وصيانة ومراقبة مواقع الانترنت بما تحويه من معلومات او خدمات تقدم لمستخدمى الشبكة - ويشرف على (تصميم صفحات) (الموقع) ،
صعوبات تواجه للكشف عن جرائم الانترنت :-

١- صعوبة اثبات وقوع الجريمة : كمن يدخل فيروس الى الجهاز ويظل كامن فترة ماثم ينشط ويدمر البرامج والمعلومات ، فيصعب هنا تحديد وقت اصابه الجهاز (بالفيروس) ، كما أن (الفيروس) قد يدمر نفسه ، فلا يعرف نوعيته ومن ادخله ؟ ويتم ارتكاب الجريمة من الحاسب (عن بعد) حيث لايتواجد الجانى فى مسرح الجريمة فتتعاقد المرافعات بين الفاعل والنتيجة وقد تكون فى دول أخرى (١) مما يصعب كشفها أو ملاحقتها .

٢- صعوبة التوصل الى الجانى وتحديد هويته : نظرا لدخوله الشبكة تحت (اسم مستعار) (بمقاهى الانترنت) .

٣- قصور القوانين الوضعية :

٤- صعوبة السيطرة على أدلة ثبوت الجريمة لمسهولة محو السجلات أو تدميرها في فترة وجيزة : كمعرفة (الرقم السري) الذى يمكن تشغيل الجهاز عن طريقة ولايجوز لأجهزة الأمن لجباره على افشاء ذلك الرقم . أضف الى ذلك انه قد يقوم الجانى (بتدمير) للبيانات للمخزنه بسالكمبيوتر دليل أدنته في (ثولن معدودة) قبل قيام أجهزة الأمن بالتفتيش .
كما أنه قد يحتوى جهاز الكمبيوتر على (ملفات سرية) لايجوز للغير الاطلاع عليها والا عد ذلك مكونا (لجريمة انتهاك حرمة حياة الغير الخاصة) .

٥- صعوبة الوصول الى الدليل : ذلك أن البيانات المخزنة الكترونيا أو المنقولة عبر شبكات الاتصال محاطة بجدار من (الحماية الفنية) لمنع محاولة الوصول (غير المشروعة) اليها سواء للاطلاع أو الاستمساخ - ويستطيع المجرم المعلوماتي أن يزيد من صعوبة عملية التفتيش التى قد تبأشر للحصول على الأدلة التى تكتبنة عن طريق مجموعة من التدابير الامنية ، كاستخدام (كلمة السر) للوصول اليها ، أو وضع تعليمات خفية ، أو (ترميزها) لاعاقبة ضبطها او منع الوصول اليها - وان استخدام (تقنيات التشفير) لهذا الغرض يعد معوقا لرقابة البيانات المخزنة أو المنقولة عبر حدود الدولة ولتلى تقلل من فترة جهات التحرى والتحقيق والملاحقة على الاطلاع عليها - مما يجعل حماية حرمة البيانات الشخصية المخزنة في مراكز الحاسبات والشبكات ، أو المتعلقة بالاسرار التجارية أو العادية أو الالكترونية (أمر بالغ الصعوبة) .

١ - جرائم الكمبيوتر في تكنولوجيا المعلومات بحث للدكتور / أسامه محمد محى الدين
عوض للمؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائى بالقاهرة اكتوبر ١٩٩٣ .

٦- أحجام المجنى عليهم عن التبليغ :-

٧- اعتماد الدليل المرئى : فالبيانات التى يقدمها الحاسب بيانات غير مرئية لاتفسح عن شخصية معينة ، وهذه البيانات (مسجلة الكترونيا) بكثافة بالغة ، وبصورة موجزة على دعائم أو وسائط للتخزين لايمكن للإنسان قراءتها،وان التعديل أو التلاعب فيها لايتترك أى أثر،مما يقطع الصلة بين المجرم وجريمته ويحول دون الكشف عن شخصيته (١) .

صور الاعتماد على الحاسب الآلى (كمبيوتر) والانترنت :-

وتتعلق ببث أو نقل أو تبادل المعلومات وكمثال :-

١- جريمة الاعتماد على حرمة الحياة الخاصة : ويتحقق ذلك عن طريق (التصنت على اسرار الغير) (بكسر كلمة السر) خاصة بعد انتاج (شركة IOBOM) لبرنامج يعرف باسم (GINI) ويحتوى على رقم مسلسل خاص (بمستقبل البرنامج) يظهر عند دخول صاحب الكمبيوتر الى شبكة الانترنت - وان كان لذلك اهميته فى حماية أمن الآخرين من التطفل عن طريق (تحديد الجانى) (٢) .

٢- إنشاء موقع على الانترنت يحمل اسم مستعار :

(أ) فقد ألقت مباحث المصنفات بمدينة القاهرة القبض على طالب باحدى كليات بالمعادى - قام بإنشاء موقع على شبكة الانترنت الدولية - للاساءة

(١) سرقة المعلومات المخزنة فى الحاسب الآلى د / عبد الله حسين محمود طبعة

٢٠٠١ دار النهضة العربية .

(٢) مقال بجريدة الاخبار القاهرية تحت عنوان (فى عصر الوفة المعلوماتية من يحمى الحرية الشخصية من التشهير والابتزاز) نشر بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢١ بص ١٠ من الجريدة .

بسمعة طالبة بمعهد التكنولوجيا مشهرا بها وبأسرتها - حيث وضع رقم تليفونها المحمول والاعلان من خلاله عن رغبتها في إقامة علاقات جنسية مع الآخرين وأحيل للنياحة العامة التي أخلت سبيله بكفالة ألف جنية - وقد كُنت تحريات

المباحث وعمليات الفحص الفني للموقع أن وراء الجريمة طالب عمره ٢٣ سنة باحدى الكليات ويقيم بدقائق القبة (١) .

(ب) كشفت أجهزة الامن بوزارة الداخلية أن موظف (بشركة المصل واللقاح) قام بأنشاء موقعين للبريد الالكتروني يحملان الأسم التجارى للهئية على شبكة الأنترنت وأرسل الى الشركة المتعاملة معها رسائل تتضمن سبا وقذا وتشهيراً بالشركة فيما يتعلق بأنتاج الانمولين الأمر الذى هز الثقة بالمنتج المصرى والحق الضرر بعمليات التصدير مما اثر على الاقتصاد القومى للبلاد مستغلا كلمة السر الخاصة بالهئية معللا ذلك بالمعاملة السيئة لرئيس مجلس الإدارة له (٢) .

ج- قيام طبيب بشرى بقذف موظفة بأحد البنوك محاولا ابتزازها والتشهير بها عبر الانترنت مرسلأ له عدة رسائل الكترونية يهددها بالقتل أو دفع مبلغ خمسة آلاف دولار وإقامة علاقات جنسية معها وإنشأ موقعين فى برنامج المحادثة IBgu متضمنا بياناتها متحلا شخصيتها فى التحدث مع الآخرين وإقامة علاقات جنسية معهم الى جانب مجموعة صور مخلة بالاداب وكشفت مباحث التتبع التقنى ومدير مباحث شبكة المعلومات ان الطبيب مقيم بالحوامدية بالجيزة ، وانه تعرف على المجنى عليها أثناء اشتراكها فى دورة لغة انجليزية وانه حاول للتقرب اليها فرفضت ، فقام بتهديدها عبر الانترنت وألقت المباحث للقبض عليه وقضت محكمة جنايات شمال الحيزة بمعاقبته بالسجن سنة مع الشغل والنفاذ للأسباب سالفة الذكر (٣) .

٣- اختراق موقع خاص بشخص طبيعي أو اعتباري :

فقد ألقت مباحث المصنفات للقبض على شابين مراهقين شقيقين نجلى أستاذ جامعى كبير قاما (باختراق كلمة السر لموقع جريدة الاهالى القاهرية) على شبكة الانترنت الدولية واخضعاه تحت سيطرتهم - وبشا معلومات صحفية خاطئة باسم الجريدة من جهاز كمبيوتر يمتلكانه ، مما قد يحدث ببله فى اوساط الراى العام ، وقد كشفت مباحث المصنفات والحاسبات أنها توصلت عن طريق التحريات - وللتتبع التقنى والفنى لأجهزة الجريدة التى تم اختراقها ، وان حدوث الاختراق وتغير محتوى صفحات الجريدة على شبكة الانترنت حدث بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٣ (ليلا) - ولن وراء عملية الاختراق أحد المجهولين الذى استخدم (تليفون منزليا) تم توصيله بشبكة الانترنت وان هذا الخط للتليفونى موجود بمنزل - بمدينة القاهرة - تبين انه يخص استاذ جامعى كبير) وكشفت التحريات السريعة أن مرتكبى الحادث هما نجله فلان وفلان وتم استئذان النيابة العامة وقامت مباحث جرائم الكمبيوتر بتفتيش المسكن حيث عثر على جهاز الكمبيوتر المستخدم فى الواقعة وبمواجهتهما اعترفا بارتكاب الجريمة وبررا ذلك انه نوع من التحدى والتسلية وأحيلا (للنيابة العامة) (للتحقيق) (١) .

وانتهاك حرمة بيانات المؤسسات المتصلة بشبكة الانترنت سواء بالسطو عليها أو تحريفها مما يؤدى الى خسائر جسيمة لهذه المؤسسات أو لعملائها(١) .

(١) صفحة الحوادث بجريدة الاهرام القاهرية بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٣

(٢) جريدة الاهرام القاهرية بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٣

(٢) صفحة الحوادث بجريدة الاهرام يناير ٢٠٠٤

٤- إبرام صفقات وهمية باسماء أشخاص آخرين :

٥- التنصب على العملات : فقد اكتشفت البوليس الأمريكى :

ان المواقع الخاصة (بالمزادات) على شبكة الانترنت تعرض على مستخدمى هذه الشبكة (منتجات بأسعار زهيدة) وبعد مشاهدة هذه المنتجات يقرروا شرائها ويرسلوا أرقام بطاقات الائتمان أو شيكات مصرفية الى عنوان الموقع - ثم يحدث أن تختفى هذه المواقع بما أخذته من على شبكة الانترنت (٢) .

٦- استشارة الغرلز الجنسية :

من ذلك قيام أحد المشتركين بشبكة انترنت أبو ظبى ببث صورة لامرأة عارية وارسالها الى المشتركين الآخرين الذين تبدأ اسمائهم بحرف (X0Y0Z) من خلال (البريد الالكترونى) الخاص بهم (٤) .

٧- اتلاف أنظمة المعلومات :

وكمثال فقد اعتقلت شرطة (ولاية نيو جرسى) (بالولايات المتحدة الأمريكية) المتهم (ديفيدل سميث) الذى أنشأ (فيروس) (البريد الالكترونى) المعروف باسم (ميلسا) والذى أحدث اضطرابا عالميا فى (البريد الالكترونى) بشبكة

(١) مقال بعنوان تحذير دولى من التنصب والتحليل فى التجاره الالكترونيه عبر الانترنت

(٢) جريدة الاهرام لقاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢ ص ٢٠

(٣) الانترنت وللقانون الجنئى د/ جميل عبد الباقى ص ٤٣

الانترنت وقد وجه الى هذه المتهم (تهمة التطفل فى اتصال عام) وهى
(جنايه) معاقب عليها بالسجن بين ٥ - ١٠ سنوات وغرامة قدرها ١٥٠
دولار (١) •

٨- القتل العمد :

ومثاله واقعة رجل قتل زوجته التى كانت موضوع بحث
monitoring بأن دخل عن طريق الانترنت الى (شبكة المعلومات
الخاصة بالمستشفى) ، ثم قام بتغيير المعلومات الطبية الخاصة بالمجنى
عليها (٢) •

٩- التشهير بالسمعة عبر الانترنت : (٣) •

أ- بعد تحريات مكثفة لقت ادارة مكافحة جرائم الحاسبات بوزارة الداخلية
القبض على محاسب بأحد المصانع المتخصصة فى انتاج ورق المناديل
بالجيزة قام بتهديد خطيبته السابقة بالاساءة الى سمعتها عبر الانترنت وتركيب
صورتها على بعض الصور الخليعة وبثها عبر الانترنت من اجهزة حاسب
آلى موجودة بمقر عمله بالمصنع وتمت احواله الى النيابة التى أمرت باخلاء
سبيله بكفالة مالية قدرها خمسمائة جنية وكان ذلك نتيجة بلاغ تلقته وزارة
الداخلية من موظفة ٢٧ سنة تعمل باحدى الشركات الاجنبية بقيام مجهول
بانشاء أثر من بريد الكترونى باسمها والاستيلاء على قائمة مراسلاتها
وارسال رسائل من بريدها الالكترونى تتضمن عبارات سب وقذف وتشهير
وبرر الجانى فى جريمته انها بغرض (الانتقام منها)

ب - تمكنت ادارة مباحث جرائم الانترنت وشبكات المعلومات بوزارة
الداخلية من القبض على طالب بكلية هندسة الاسكندرية استولى على البريد
الالكترونى لطالبة بنفس الكلية وارسل المئات من رسائل البريد الالكترونى
تحتوى على عبارات والفاظ خارجة بقصد الاساءة الى سمعتها وأمرت النيابة

بحبسه ٤ ايام على ذمة التحقيق وكان ذلك بناء على تلقى بلاغ من الطالبة
باكتشافها سرقة بريدها الالكتروني وارسال عدده رسائل فاضحة
باسمها •

-
- (١) جريدة الاهرام للقاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٤/٣ ص ٤
(٢) الانترنت والقانون الجنائي د/ جميل عبد الباقي طبعة ٢٠٠٢ دار النهضة العربية
القاهرة
(٣) جريدة الامرام للقاهرة صفحة الحوادث ص ١٢ بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٨

المسئولية الجنائية لجرائم الاعتداء

على المحميات بالحاسب الآلى والانترنت

القييد والوصف :

(جرائم الحاسب الآلى والالكترونيات)

(كمبيوتر - انترنت - فيديو)

(م ١٤٠ ، ١٨١ من القانون) والعقوبة عليها

أولا : جريمة جنحة التقليد

أركانها :-

أ- مادي :

١- نشاط إجرامي متمثل في فعل الاعتداء على حقوق المؤلف الأدبية والمالية تتمثل في (نسخ حرفي أو كامل) للبرنامج أى (تقليد تـام) ، أما النسخ الجزئي فيقصد به (التحلل أفكار الغير) .

٢- اتيلتها بدون إذن المؤلف

ب- معنوي : القصد الجنائي العلم بعنصرية (العلم والارادة) وهو الفعل العمد - وهو (قصد عام) وليس خاص (لأن م ١٨١ لم تقتض في الجاني سوء النية) وقد اعتبرت اتفاقية الويبو بشأن حقوق المؤلف WCT أى تخزين للمصنف داخل ذاكرة الكمبيوتر (نسخا للمصنف) .

ثانيا : جريمة جنحة استغلال مصنف مقلد تجاريا مع العلم بنقله (م)

٢/١٨١ من القانون :-

أركانها :-

- أ - مادي : أ- نشاط لجرمي يتمثل في أحد صور الاستغلال الآتية :-
بيع : بمعنى نقل حق استغلال البرنامج الى الغير مقابل ثمن
ليس من حقه وإنما هو من حق مؤلف البرنامج الاصلى .
العرض للبيع : فمجرد وضع ديسكات البرنامج فى المحل هو
(عرض للبيع) والدعاية والاعلان للبرنامج بالتلفزيون أو الصحف أو
الاعلانات بالشوارع أو اللصق على الحوائط يعد أيضا (عرضا للبيع) لان
الغرض هو (جذب الجمهور الى شرائه) .
التداول : أى اعطاء البرنامج المقلد للغير للانتفاع به أو استعمال أو نقل
ملكية البرنامج له ويتوافر التجريم ولو كان التداول بدون مقابل .
الايجار : أى ايجار البرنامج المقلد للغير لغرض الانتفاع به فترة محددة
لقاء ثمن محدد .
ب - معنوي : هو القصد الجنائي العام (علم واردة) .

ثالثا : جريمة جنحة تقليد واستغلال مصنف منشور بالخارج
(م ٣/١٨١ من القانون)

- وأركانها : أ- مادي : نشاط لجرمي متمثل فى تقليد المصنف المنشور
بالخارج (لمصرى أو أجنبى) أو بيعه ، أو عرضه للبيع ، أو للتداول ،
أو للايجار .
ب - معنوي : هو القصد الجنائي العام (علم واردة)

رابعاً : جريمة جنحة نشر مصنف عبر أجهزة الحاسب الآلى او
بشيكات الانترنت (م ١٨١/رابعاً من القانون)
وأركانها :

أ - مادى : نشاط إجرامى متمثل فى نشاط للمصنف عبر أجهزة
الحاسب الآلى او شبكات الانترنت .

وهذه الجريمة تبدو غير مكتملة الاركان لعدم اشتراط المشرع سبق
الحصول على إذن من المؤلف - فتقوم ولو حصل الجانى على إذن كتابى
لاحق من المؤلف .

ب- معنى : وهو القصد الجنائى العام (علم وإرادة) .

خامساً : جريمة جنحة التصنيع او التجميع أو الاستيراد بفرض البيع أو
التأجير لاي جهاز او وسيلة أو أداة مصممة او معدة للتحليل على حماية
نقته يستخدمها المؤلف (بالنسخ أو التشفير) (م ١٨١/٥ من القانون)
وأركانها :

أ- مادى : نشاط إجرامى يتمثل فى التصنيع او التجميع أو الاستيراد
لفرض البيع أو التأجير (بعمل نسخ من البرنامج غير مشروع) .

ب - معنى : وهو القصد الجنائى العام (علم وإرادة) .

سادساً : جنحة جريمة الازالة أو التعطيل او التعيب (بسوء نية) لحماية
النقطة التى وضعها المؤلف لحماية برامجه (م ١٨١ / ٦ من القانون)
وأركانها :

أ - مادى : نشاط إجرامى متمثل فى ازالة او تعطيل أو تعيب برنامج
المؤلف أو صاحب الحق المجاور (كالتشفير) .

ب - معنى : ١- قصد جنائى عايم (علم وإرادة) .

٢- قصد جنائى خاص (سوء نية الجانى) .

وكمثال : استخدام فيروس الكمبيوتر :-

والفيروس (برنامج صغير يتم زرعه على القرص للمغنط أو أسطوانة الحاسب يظل خاملاً فترة ثم ينشط في توقيت معين ليهدم البرامج والبيانات المخزنة بالحاسب سواء بالاتلاف أو الحذف أو التعديل) •

وهو على أشكال ثلاثة (١) (٢) :-

- ١- حصان طرواده : وهو برنامج له قدره على الاختفاء فى البرنامج الاصلى المستخدم فاذا ما تم تشغيل الأخير نشط الفيروس وانتشر معدلاً البرنامج (بالازالة والمحو) او تدمير النظام بأكمله •
- ٢- القنبلة المعلوماتية : نوع من الفيروسات البرمجية (لاتلاف) المعلومات والبيانات المخزنة يبدأ نشاطه عند حدوث واقعة معينة ، أو تاريخ محدد ومثال الأول فيروس باكستان ، ومثال الثانى فيروس اسرائيل ومصدره جامعة هيبرو بالقدس حيث يقوم بالتنمير يوم الجمعة الثالث عشر من شهر معين •

(١) قلن على العكس من ذلك صور الاتلاف : ١- أما باستخدام القنبلة المنطقية ٢- أو باستخدام برنامج القنبلة الزمنية المرجع : جرائم الكمبيوتر والانترنت / محمد امين الرومى المحامى ص ٥٦،٥٧ ومشار فيه الى مرجع (قانون العقوبات ومخاطر تقنيته المعلومات)

(٢) جرائم الحاسب الالكترونى د/ هدى شقوش دار للنهضة العربية طبعة ١٩٩٢ ص ١٠٢ ومبعتها •

٣- النودة المعلوماتية : برنامج فيروس له المقدرة على (تعطيل) الحاسب بصورة كلية - فينسخ نفسه عدة مرات منتشرا عبر خطوط التوصيلة الالكترونية مصدرا معلومات غير صحيحة تؤدي في النهاية الى غلق النظام واتلافه ، وهو يصيب نظام التشغيل ويقصد به مجموعة البرامج التي تتحكم فى امكانيات الحاسب وعملياتها • وبالنسبة للتعبيب فمثاله (السحب الالكتروني من الارصدة البنكية عن طريق (الكارت الممغنط) وحالاته ثلاثة (١) :-

١- ان يتم سحب مبلغ من رصيد العميل بواسطة العميل نفسه بما يجاوز الرصيد الفعلى - وهذا يعد (سرقة) باختلاس مال مملوك للغير ولا يعد جنحة (خيانة أمانة) لعدم دخوله فى العقود الخمسة المنصوص عليها بمادة ٣٤١ ق عقوبات للمصرى وهى (الوكالة والرهن والايجار والوديعة والعارية) • كما لايكف جنحة (نصب) لانعدام الطرق الاحتمالية لأن صاحب الكارت هو نفسه المالك الشرعى له •

٢- استخدام الكارت الاصلى فى السحب فى حدود الرصيد ولكن يتم استعماله من غير صاحبه - كسرقة الكارت بعلمه بالرقم السرى للعميل فيعد (سارقا للكارت والمبلغ المسحوب) ، ولما ان يكون الكارت (مفقودا من صاحبه) ولاتنطبق هنا قاعدة (الحيازة فى المنقول سند الحائز) لأن (الكارت الممغنط) أصبح (مالا مفقودا) فيعد (طبقا م ٣٢١ مكرر عقوبات مصرى) (سارقا) لأن الاستيلاء على الاشياء المفقودة بنية للتملك يعد سرقة) •

٣- استخدام (كارت مزور) فى السحب الالكتروني من الرصيد) :-

١- جرائم الحاسب الالى د / هدى قشقوش ص ١١٠ وما بعدها

٢- الناشر دار النهضة العربية طبعة ١٩٩٢ •

فالكارت وسيلة وأداة للسحب في الغرض المخصص له ، وبدون الكارت لا يمكن أداء هذه الوظيفة - فلا يمكن فتح الموزع الآلى الا بخطوات متتالية بوضع الكارت بالفتحة المخصصة ثم كتابة الرقم السرى على الآلة فتظهر على شاشة الحاسب (تعليمات) موجهة للعميل ليحدد ما يريد- فيعد (الكارت) مفتاح الآلة وهو مصطنع طبقا (م ٣١٧ / ٢) ق العقوبات المصرى) وتكيف هذه الحالة باعتبارها (سرقة) (مقترنة) بظرف مشدد هو (اصطناع للمفتاح) .

العقوبات على الجرائم سابق بيائها :- (م ١٨١ من القانون)
أصلية : هى الحبس مدة لا تقل عن شهر الى جانب الغرامة التى لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تزيد عن عشرة آلاف جنية أو احدى العقوبتين .
وللقاضى سلطة تقديرية فى ذلك حسب ظروف كل قضية

وفى حالة العود : شدد المشرع فى حالة تعدد المصنفات فجعل العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ٩ شهور وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولا تزيد عن خمسون ألف جنية معا (الحبس + الغرامة) فلم يعط للقاضى سلطة تقديرية فى الاختيار . الى جانب المصادرة والغلق للوجوبى للمنشأة محل الجريمة .

- عقوبات تكميلية : وتشمل :-
- ١- المصادرة (للوجوبية) .
 - ٢- غلق المنشأة مدة لا تزيد عن (٦ شهور) (جزائيا) ، و (وجوبيا) حال (العود) .
 - ٣- نشر الحكم الصادر بالادانة فى جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه وهى (وجوبية) بهدف التشهير بالجانى وبسمعته ومكانته فى المجتمع لينتقم (الردع) بالنسبة له ، بعدم معاودة ارتكاب الجريمة مرة اخرى ، وردع للغير بعدم التفكير أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم .

ويلاحظ : ان جرائم الانترنت قد تكون جنحا او جنائيات باختلاف موضوع الجريمة : فتكون جنحة للنصب بادعاء وجود مشروعات وهمية والحصول على تحويلات ومبالغ نقدية بناء على هذه الطرق الاحتيالية أو جنحة سرقة : معلومات وارقام حسابات البنوك وبطاقات الائتمان والاسرار الشخصية ، أو جنائية تزوير : الرسائل ونسبتها الى الغير على خلاف الحقيقة عبر البريد الالكتروني ، أو جنحة سب أو قذف : بارسال رسائل تتضمن عبارات تشكل تلك الجريمة أو جنابة عقوبتها السجن مدة لا تزيد عن (٥ سنوات) اذا ارتكبت لحد الجرائم المنصوص عليها بمادة (١٦٠ عقوبات) والمبينة بمادة ١٦١ عقوبات عن كل تعد على الايمان وازدراءها ، ويكون الاختصاص بهذه الجرائم طبقا (م ٢١٧ لجراءات جنائية) بمكان وقوع الجريمة محل لقامة المتهم او بالمكان الذى يقبض عليه فيه .

وطبقا م ٢١٨ لجراءات جنائية : يعد مكان كل محل يقع فيه أحد الافعال الداخلة فيها وطبقا م ٢١٩ لجراءات جنائية : لاذ وقعت فى الخارج جريمة من الجرائم التى تسرى عليها لحكام للقانون المصرى ولم يكن لمرتكبها محل لقامة بمصر ولم يضبط فيها فاذا كانت جنائية ترفع عليه الدعوى امام محكمة جنائيات القاهرة (م ٢١٩) لجراءات واذا كانت جنحة ترفع عليه الدعوى امام محكمة جنح عابدين الجزئية (م ٢١٩ لجراءات) .

حماية حقوق الملكية الفكرية

وجرائم النصب في مجال المعلوماتية

يعرف النصب :- بأنه الاستيلاء على مال للغير بطرق احتيالية بنية تملكه ويتوصل الجاني الى ذلك برضاء المجنى عليه تحت تأثير التليس باستعمال طرق احتيالية والنش والخداع وقد جرم المشرع المصرى فعل النصب فى م ٣٢٦ عقوبات .

واشترط لقيام الركن المادى للجريمة فعل مالى هو التوصل بطريقة الاحتيال للاستيلاء على مال للغير .

وركنها معنوي : هو القصد الجنائى بعنصرية (الارادة والعلم) ،
وحدد حصرا أساليب وقوع الاحتيال كأحد عناصر النصب وهو استعمال (طرق احتيالية) - وللنصب فى مال للغير - واتخاذ أسم كاذب أوصفه غير صحيحة .

وتتمثل الطرق الاحتيالية فى التلاعب بالبرامج والبيانات للتغيير منها وأشر ذلك فى إيهام المجنى عليه بصحتها بما يجعله يسلّم بها -
باستخدام وسيلة هى استعمال كارت ممغظ وعمل تحويلات بنكية باسم كاذب ذو صفة كاذبة .

وتتمثل صور جريمة النصب المعلوماتى فى الآتى :-

إساءة استخدام بطاقة الائتمان البنكية : سواء من صاحبها ، أو من الغير باستخدامها فى سحب أوراق البنكنوت من جهاز للتوزيع الآلى .

أو قد تنتهي ميعاد بطاقة الائتمان ويقوم (صاحبها) باستخدامها فيعد ذلك نصبا. أو قد يقوم (الغير) باستخدام البطاقة بسحب أوراق مالية عن طريق الموزع الآلى للنقد ، أو يشتري بها من المحال التجارية ومنافذ للتوزيع بمحطات البنزين .

أو بتقليد البطاقة وهذه الأخيرة تمثل صناعة مفتاح مقاد لفتح خزانة لسرقه مابها من نقد ، فالجهاز كالخزينة ، والرقم المسمى هو (المفتاح) فيمكن ان ينسب اليه هنا (جنحة سرقة) .

أما صناعة البطاقة فتمثل تزوير مستند واستعمال وقضت محكمة النقض بفرنسا باعتبار الفاعل مرتكبا لجنحة جريمة النصب لحصوله على سلع من محل تجارى ودفع ثمنها بموجب (بطاقة مسروقة) .

وان توقيعها على فاتورة البيع كمن يصدر شيكا بدون رصيد ويأخذ لنفسه اسم كاذب هو اسم صاحب الشيك أو للبطاقة التى تم السحب بها ، وقضت محكمة رينيس بأن استخدام البطاقة المزورة يعد من قبيل الطرق الاحتيالية التى تقوم بها (جريمة النصب) .

وقد نشر بجريدة الامرام عام ٢٠٠٥ بصفحة الحوادث تحت عنوان أحدث اساليب النصب على الانترنت : تتمثل فى شراء سلع من زوار شبكة الانترنت ودفع ثمنها بحوالا فى أواخر يناير ٢٠٠٥ حيث انضم

شخص يدعى (كيفين ماككرى) ويعمل مستشارا للأعمال فى مانهاتن الى احد المواقع الدولية الخاصة (بالتعارف) وهو (ايلات ميت نوت كوم)

المراجع (١) د/هدى قشقوش : جرائم الحاسب الآلى ص ١٣٢ ومابعدا الناشر / دار النهضة العربية .

(٢) د/ للشحات ابراهيم منصور للجرائم الالكترونية ص ٦١ ومابعدا الناشر/دار النهضة العربية .

فحدث بعدها ان اتصل به أحد الاشخاص وهي فتاة من (دولة
نيجيريا) تسمى (أوجيس دوجلاس) ظلت تتبادل معه الرسائل البريدية مدة
أسبوع - وبعدها طلبت منه مساعدتها في شراء حاسب محمول وأرسلت له
حوالتي بريد قيمة كل منها ٩٥٠ دولار - فقام بشراء حاسب بمبلغ ١٥٠٠
دولار ، وأرسل الحاسب الى عنوان في نيجيريا ، ولم يعرف (كيفين
ماككرى) المحاسب في فرع (بنك جى . بى مورجان كشيذ) الذى أودع
فيه (الحوالة البريدية) انها (مزورة) ولم يكتشف الرجل انه وقع فريسة
(الخداع) الا بعد ان اشترى عددا من اجهزة الكمبيوتر وأرسالها وتلقى
مقابلها حوالات بريدية متعددة وأراد ان يصرفها من مكتب البريد . وان هذه
الحالة هي أحدث اساليب للنصب النيجيرى على الانترنت والتي اقتحمت
مجال (الحوالات البريدية) ولها أكثر أشكال التعامل المالى أمانا وسهولة فى
صرفها لعدد من الناس الذين يشترون ويبيعون اشياء منخفضة الثمن عبر
الانترنت .

سرقة واتلاف برامج وبيانات ومعلومات

الحاسب الآلى

نص المشرع على تجريم السرقة فى (م ٣١١ عقوبات) غير ان ذلك النص يسهل تطبيقه على سرقة أدوات وآلات الكمبيوتر وكمثال : وحده الانخال ووحده العرض البصرى •

وتكن صعوبة تطبيقه فى حالة سرقة المحتوى الداخلى (من برامج - ومعلومات) لاشتراط النص السابق ان يتوافر فى (محل الاختلاس : موضوع السرقة :- ثلاثة عناصر :-

(١) ان يكون الشئ مالا ماديا .

(٢) ان يكون منقولاً .

(٣) ان يكون مملوكا للغير .

الامر الذى يجعل تكييف سرقة المحتوى الداخلى (من برامج ومعلومات) على انه (مال معنوى) خاصة وان ذلك المحتوى له كيان مادى يمكن رؤيته على الشاشة مترجم الى فككارات وان الرموز تمثل شفرات يمكن حلها الى (معلومات) صادرة عنه يمكن سرقتها •

وبالنسبة لجريمة اتلاف برامج ومعلومات الحاسب الآلى :-

وذلك باتلاف المحتوى المسجل على دعامة - بصرف النظر عن نوعها - فان ذلك يمكن ان يأخذ أحد صورتين :-
الاولى : تشويه المعلومات أو البرامج وجعلها غير صالحة للاستعمال .

الثانية : محو المعلومات وتمييزها إلكترونيا عن طريق برنامج منسوس ومزروع ومسجل على الأقراص بفيروس الحاسب يظل خاملا ثم ينشط في توقيت معين ليحذف البرامج والمعلومات المخزنة ويمتد أثره التخزيني ليشمل الاتلاف والحذف والتعديل .

وقد جرم المشرع (فعل الاتلاف) (بمادة ١/٣٦١ عقوبات) التي تعاقب كل من أُلِف عمدا - لمواثبات أو منقولة أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأي طريقة - لكن المشرع لم يفصح صراحة على شموله فعل تدمير واتلاف برامج ومعلومات الحاسب الألى .

ولكنه نص في م ١٨١ / ٦ من قانون حماية الملكية الفكرية على فعل الأزالة أو التعطيل أو التعيب لبرامج الحاسب - واشترط الى جانب القصد الجنائي العام من (علم وإرادة) - قصد جنائي خاص هو (سوء نية الجاني) .

الجرائم المخلة بالآداب العامة

المرتكبة غير شبكة الانترنت^١

من الاستخدامات السيئة لشبكة الانترنت :- عرض الصور الاباحية ، وقاعات الدردشة الجنسية ، وأصبح هناك مايسمى بمدمنى زيارة مواقع الجنس و تجارتها .

دور الولايات المتحدة الامريكية فى هذا الصدد :

وقضى فى هذا الصدد فى (القضاء الامريكى) بأدانة شخص امريكى بجريمة اغتصاب فتاة صغيرة كان قد تعرف عليها من خلال أحد مؤتمرات المناقشة على الانترنت^٢ وقد أصدرت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٦ (قانون الاتصالات) تضمن باب لآداب الاتصالات .

وجاء بمادة ٢٢٣ منه :

معاقبة كل من يقوم ويعلمه بوسيلة من وسائل الاتصالات بصناعة أو خلق أو تشجيع أو بث أى تعليق أو طلب أو اقتراح أو صورة أو أى اتصال آخر يكون فاضحا أو غير اخلاقي أن كان المتلقى لم يبلغ سن ١٨ سنة .
كما يعاقب كل من يرسل أو يعرض مع علمه بذلك وسائل مهينة واضحة باستخدام خدمات متحركة على الكمبيوتر بحيث تصبح فى متناول شخص لم يبلغ سن ١٨ سنة .

١- راجع فى هذا الموضوع البحث المنشور بمجلة القضاء الفصلىة د/ علاء عبد الباسط خلاف

٢- الانترنت و القانون الجنائي د/ جميل عبد الباقي الناشر / دار للنهضة طبعة ٢٠٠١

كما يعاقب من يستخدم خدمات متحركة على الكمبيوتر ليعرض صورة تكون في متناول من لم يبلغ من ١٨ تتضمن اى تعليق أو طلب أو اقتراح تكشف أو تصف بصورة مهينة واضحة علاقات جنسية دون النظر فيما اذا كان قام بذلك هو الذى قام بالاتصال أو ساهم فيه . وأضيف فقرة أخرى توسع من مفهوم التصوير الاباحى للأطفال معرفة أياه بأنه كل تصوير مرئى يتضمن صورة أو فيلم أو فيديو أو رسم أو صور مخلفة بطريق الكمبيوتر ومنتجة بوسيلة الليكترونية لسلوك جنسى مباشر اذا كان لانتاجه يقوم على استخدام طفل فى وضع جنسى مباشر . وقضى بعدم دستورية بعض هذه النصوص لعدة أسباب .

دور فرنسا فى هذا الصدد :-

اقتصر المشرع الفرنسى فى قانون العقوبات فى باب الاداب العامة فى مادة ٢٢٧ عقوبات على معاقبة من يحبذ أو يشرع فى تحبيذ الفساد (قاصر) بالحبس مدة خمس سنوات وغرامة خمسمائة ألف فرانك ، فاذا كان الطفل أقل من ١٥ سنة تكون العقوبة سبع سنوات وغرامة سبعمائة ألف فرانك ، وتطبق نفس العقوبات السابقة على الافعال للصادرة من (بالغ) وتتضمن تنظيم اجتماعات تقوم على عروض أو علاقات جنسية يساهم فيها أو يحضرها طفل .

ونص قانون الاحداث الفرنسى الصادر عام ١٩٤٥ معدل بالقانون ١٩٥١ :

فى م ١٤ منه على حظر نشر اى نص أو صورة تتعلق بشخصية الاحداث المجرمين بأى وسيلة من وسائل النشر (كتاب - صحيفة - إذاعة - سينما ... الخ) .

دور مصر في هذا الصدد :-

تنص م ١٧٨ عقوبات على :-

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تزيد عن عشرة آلاف جنية أو إحدى العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو رسومات أو اعلانات أو صور محفورة أو منقوشة أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو اشارات رمزية إذا كانت منافية للأداب العامة وهذا الذي أورده المشرع ليس حصرا وإنما يتسع ليشمل أسطوانات الليزر والاقراص الصلبة إذا حوت برامج مخلة وتطبيقا لتلك المادة قضى (بأن حيازة شرائط فيديو مخلة بالأداب يكفى للمساهلة الجنائية فيها قصد العرض سواء بمقابل أو بدون مقابل .

(طعن جنالى جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

وأوجب محكمة النقض على محكمة الموضوع فى مثل هذه الحالات ان تقوم بعرض الصور المنافية للأداب - كائنه جريمة - على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه ويضمن الى ان هذه الاوراق موضوع الدعوى حتى السى دارت المرافعة عليها .

(طعن جنالى جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

وتنص م ١٧٨ مكرر عقوبات :

انه اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها بالمادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين اصليين بمجرد النشر وفى جميع الاحوال التى لا يمكن فيها معرفة

مرتكب الجريمة يعاقب بصفتهم فاعلين أصليين (الطابعون والعارضون وللموزعون) .

أما عرض وبث صور مخلة بالآداب عبر شبكة الانترنت - يمكن تطبيق ق ١٠/١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة - (م ١/١ منه) التي تعاقب كل من حرض شخصا ذكرًا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو للدعارة أو مساعدته على ذلك أو سهله له وكذلك من استخدمه أو استترجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ٣ سنوات وغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد عن ثلاثمائة جنية .

وقضت محكمة النقض :

(إن النص ورد في صيغة عامة تشمل كل صور التحريض)

(طعن جنائي جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨)

وقضت محكمة النقض :

بأن " التحريض على البغاء وتسهيله سواء للذكر أو الأنثى يدخل فيه أي فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق كما يدخل فيه مجرد القول ولو كان عرض ما دام جنيا في ظاهرة وفيه بذاته ما يكفي للتأثير على المجنى عليه المخاطب به وأغوائه بقصد ارتكاب الفجور والدعارة ولا يشترط فيه توافر ركن الاعتقاد "

(طعن جنائي جلسة ١٣/١١/١٩٧٣)

وم ١٤ ق ٦١/١٠ سالف الذكر تنص على " كل من اعلن بأية طريقة طرق الاعلان دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الانتظار الى ذلك بالحبس مدة لا تزيد على ٣ سنوات وغرامة لا تزيد عن مائة جنية) . وقضت محكمة الجنج "بمعاقبة متهمين بالحبس أعلن الاول منهما عن نفسه لممارسة الفجور عن طريق الانترنت) .

فى القضية رقم ١٢١١ / ٢٠٠١ قصر النيل .
وأصدر المشرع قانون ٣١ / ٧٤ بشأن الأحداث الغى وحل محله قانون الطفل رقم ١٢ / ١٩٩٦ .

كما وافقت مصر على اتفاقية حقوق الطفل التى اصدرتها الأمم المتحدة سنة ١٩٨٩ ووافق عليها مجلس الشعب المصرى وعمل بها فى ١٩٩٠/٩/٢ ونصت للمادة الثانية ق ١٢ / ٩٦ بشأن الطفل المصرى :-

يقصد بالطفل كل من لم يبلغ من ١٨ سنة ميلادية
وقالت محكمة النقض " لايعتد فى تقدير سن الطفل بغير وثيقة رسمية ، فإذا تعذر على المحكمة ذلك لعدم وجود وثيقة نثبتت (خبير) " .
(طعن جنالى ٩٨٧٠ / ٦٧ ق جلسة ١٨/٤/١٩٩٩) لم ينشر

وتنص م ١١٦ ق ١٢ / ١٩٩٦ على :-

مع عدم الاخلال باى عقوبة أخرى أشد يعاقب بالحبس من عرض طفلا لالتحراف فى الحالات المنصوص عليها بمادة ٩٦ من ذات القانون) .

كما شدد المشرع المصرى العقوبة فى ق ٦١/١٠ بشأن مكافحة
الدعارة :-

إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يبلغ من ٢١ سنة
فجعل العقوبة هى الحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات وغرامة
تصل الى خمسمائة جنية .

أساليب إجرامية فى الاعتداء على العرض والنفس

ومثالها

الشذوذ الجنسى عبر الانترنت :

ومثالها : أ- نشر صور الاطفال فى اوضاع جنسية : (١)

تضاعف عدد الاطفال للمتعاملين مع الانترنت بالولايات المتحدة الامريكية خلال ٣ أعوام بنسبة ١٠٠% ووصل هذا العدد الى ٢٥ مليون طفل أعمارهم تتراوح بين عامين و١٧ عام مقارنة بـ ٣ مليون طفل قبل ٣ سنوات . واستخدام الانترنت عام ١٩٩٨ حوالى ٨٦ مليون طفل بين اعمار ٥ - ١٢ سنة ، حوالى ٨٤ مليون شاب بين اعمار ١٣ ، ١٨ سنة - ولدى ذلك الى قلق الآباء حيث عقدت شركة (جوبتر) مؤتمرا بعنوان الاطفال الرقميون بسان فرانسيسكو خلال الاسبوع الثانى من يونيو عام ١٩٩٩ .

ب- انشاء (موقع ابلهى) عبر الانترنت للانتقام : (٢)

لقت شرطة الهند القبض بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠١ فى اول سابقة من نوعها فى جرائم الانترنت على شاب هندى عمره ١٦ سنة لقيامه بانشاء موقع ابلهى فى شبكة الانترنت للانتقام من زملائه بالمدرسة لسخريتهم منه لانتوائه على نفسه ومعاناته لمشاكل جسمية ، ولم يتضمن الموقع صوراً بل قائمة بأسماء

١-جريدة الاهرام بتاريخ ١/٦/٢٠٠٠ تحت عنوان أطفال الانترنت يتزايدون بالمركا

٢-جريدة الوطن بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠١ تحت عنوان سخر منه زملاؤه فانشا موقعا على

الانترنت لينتقم منهم .

بعض زملاءه بنين وبنات ومعلميه مع تعليقات غير اخلاقية بجانب كل اسم وقضت محكمة الهند بحبس ذلك للتلميذ .

ج - إنشاء موقع لعرض المتعة لتشويه السمعة عبر الانترنت :- (١)

قام مصري سنة ٣٣ سنة يعمل مهنئما بإنشاء موقع خاص بطبيبة على الانترنت يحمل رقم تليفونها وعنوانها وصورتها وركب على صورتها فتاة عارية تدعو طالب المتعة الاتصال بها بالقضاء وقت لطيف معها وأرسل للمهندس المذكور بريد الكتروني الى مقر عملها بما سبق بيانه وبالقبط عليه اعترف بجريمته وذكر ان قصده كان تشويه سمعتها وذلك لرفض اهلها له كزوج لها .

د - إنشاء موقع لبث صور وأفلام جنسية :- (٢)

أنشأ فنان تشكيلي مصري موقعا على شبكة الانترنت يحمل صورا ومعلومات عن الشباب المنحرف من الجنسين بالإضافة الى ألعاب جنسية

(١) مجلة لغة العصر عدد ١٥ مارس ٢٠٠٢ ص ٨٤ ، ٨٥ تحت عنوان أغرب جريمة إلكترونية تشهدها مصر

(٢) الاهرام بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢ تحت عنوان ليلة سقوط أول قرصان مصري ص ١٨

(٣) اخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١١ تحت عنوان عرض زوجته على الانترنت

ص ٢١ والجمهورية بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٩ ص ٣ تحت عنوان علاقة زوجية على

الانترنت ملحق دموع الندم تحت عنوان علاقه زوجيه على الانترنت ص ٣ بتاريخ ٢٩ /

٢٠٠٢ / ٦

تحت عنوان Egypt sex - وتبين من التحريات ان الجاني صاحب شركة دعاية و اعلان وان هذه الشركة قامت بمد الشبكة بصور مخلة للاداب والفاظ مخشمة للحياء والفاظ جنسية فاضحة .

هـ - انشاء موقع لممارسة الجنس عبر الانترنت : - (٣)

ألفت شرطة الاداب بمصر القبض على زوج وزوجته بتهمة ممارسة الجنس عبر الانترنت - حيث قاما بنقل جهاز الكمبيوتر الى غرفة النوم وثبتوا فوق شاشته (كاميرا) لنقل صور الزوجة الفاضحة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) من خلال مواقع الدردشة واستمر الحال ٣ سنوات حيث اكتشفت الزوجة ان زوجها لا يستطيع معاشرتها الا اذا كان هناك طرف آخر يعاونه على ذلك - وانه مدمن انترنت يتصل بالمقاطات عبر الانترنت لتتم المقابلة وهنا يستطيع ممارسة حياته معها مع وجود طرف ثالث ليمارس حياته الجنسية وعرفت الزوجة ذلك ولم تعترض .

و - انشاء موقع للاغتصاب على الانترنت ثم القتل :- (١)

انشأ امريكى (جون روبنسون) عمره ٥٦ سنة موقعا عبر الانترنت تحت اسم (سيد للعبيد) يعرض من خلاله على المتصلات لقامة علاقات (سادية ماسوشية) ويقدم نفسه لهن بوصفه رجل اعمال ناجح ويجذبهم اليه عن طريق وعدهن بوظائف مجبذة الاجر أو علاقة جنسية مثيرة غير موقعة عبر الانترنت قبل قتلهن ولخفاء جثثهن فى

١-الاهرام بتاريخ ١٧/٦/٢٠٠٠ تحت عنوان موقع للاغتصاب على الانترنت

براميسل وقبضت شرطة امريكا على الجاني المذكور في ١٦ يونيو ٢٠٠٠
بعد تقدم امرأتان بشكوى لاستخدام العنف معهما فى فندق بكانساس -
ووجهت اليه تهمة قتل ٥ نساء عثر على جثث ٢ منهن داخل برميلين فى
مزرعة مهجورة فى كانساس والثلاث البقيات فى مخزن بملكه فى ميزورى
وتم التعرف على ٣ من الضحايا اعمارهن بين ٢٢ ، ٤٩ عاما .

ز - عرض مشاهد مخلة فى اماكن خاصة للمواطنين على موقع
بشبكة الانترنت :

تلقت شرطة روما بايطاليا عدة بلاغات من سيدات يشكو من عرض
مشاهد مخلة لهن على مواقع شبكة الانترنت - وتبين وجود عصابة تقوم
بأعمال مايعرض ببرامج الكاميرا الخفية^١ حيث تعرض مشاهد مخلة فى
اماكن ولوضاع خاصة للمواطنين على مواقع بشبكة الانترنت الدولية تنقلها
(كاميرا) - تصل الى حجم طلبة للثقاب يتم وضعها من قبل للعصابة تم
(ضبطها) فى دورة للمياة العامة ، وغرف الفنادق ، وحمامات الساونا
وعيادات لطباء النساء . وعرض هذه للمشاهد على احد مواقع الانترنت
بمقابل ومن خلال الاتصال بارقام تليفونات دولية مع عرض بيع
كتالوجات كاملة لهذه المشاهدة مقابل ١٥ دولار^٢ .

ح- التشهير الجنسى عبر الانترنت :

قام زوج مصرى ببث صورة زوجته وشقيقتها ومنها صورتها بفستان
الزفاف معه ، وبياناتهما وارقام تليفوناتهم وعناوين منزلهما ودعوة

١-الاهرام بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٩ ص ٤ تحت عنوان للكاميرا الخفية

٢- للشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٣ ص ٢٤ تحت عنوان إطلاق سراح اسباني

بتاجر جنسيا بالأطفال عبر الانترنت

الشباب عن طريق التليفون للاتصال بهما ونسب اليهما امورا جنسية وقصصا بذيئة وقدمت الزوجة بلاغا للشرطة بعد ان اتصل بها شباب لاقامة علاقات جنسية معها بعد مانشر بالانترنت ، وقالت للزوجة ان زوجها هارب من تنفيذ احكام قضائية عليه صادرة فى (قضايا شيكات بدون رصيد) وانها اقامت ضده (دعوى خلع) ولما عاتبته على تصرفه اجاب (عشان تبقى ترفعى قضية خلع)

أساليب مكافحة جرائم الاعتداء على العرض عبر الانترنت :-

توزيع صور المجرمين :- (١)

قررت (شرطة إيطاليا) للمرة الاولى استخدام شبكة الانترنت الدولية لتعقب المجرمين خاصة فى جرائم الاعتداء الجنىسى وجرائم العنف وتعقيب مجرم متهم باغتصاب فتاة عمرها ١٢ سنة عن طريق توزيع صور متخيلة له وبعض المعلومات بالحاسب الآلى ، وناشدت كل من يتعرف على صورة المجرم أو اى معلومات عنه من المشاركين فى الشبكة ان يتصلوا بالشرطة على الفور .

(١) الاهرام للقاهره تحت عنوان الانترنت بتعقيب اللصوص للمفتصبين ص ١ بتاريخ

١٩٩٦ / ٤ / ١١

الجرائم الإلكترونية الرقمية المعلوماتية (١)

تعريفها : هي نشاط إجرامى تستخدم فيه التقنية الإلكترونية الرقمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامى المستهدف .

فى ظل نظام القانون الفرنسى رقم ١٩/١٩٨٨ :-

ميز القانون الفرنسى بين الاعتداء على برامج ومعلومات الحاسب الآلى ، وبين الاعتداء على أدواته على النحو الآتى :-
أولا جرائم الاعتداء على برامج ومعلومات الحاسب الآلى :-

١- جريمة التوصل بطريق التحايل لنظام المعالجة الآلية للبيانات .

٢- جريمة اتلاف برامج ومعلومات الحاسب الآلى .

وهذه الجرائم متعلقة بالاعتداء على (محتوى) الاسطوانات
الممغنطة أو الشريط الممغنط على النحو الآتى :-

أ- جريمة التوصل بطريق التحايل لنظام المعالجة الآلية للبيانات :-

نص القانون الفرنسى : فى م ٤٦٢ / ٢ منه على :-

كل من توصل لنظام المعالجة الآلية بطريق التحايل (أى تدخل غير مشروع) وكل من ضبطه داخل نظام المعالجة الآلية للبيانات أو جزء منه (ويكون ذلك بغیر تصريح للجاسى) .

(١) انظر جرائم الحاسب الآلى د / هدى فشقوش اسناد للقانون الجنائى بحقوق عين شمس
للقاهرة للنشر / دار النهضة العربية .

وبالاحظ : ان هذه الافعال الاجرامية تتسم مصادفة بتجريب الشخص لعدة ارقام أو رموز لتوصيل شئ ما فيجد بطريق المصادفة (الكود) الموصل لبيانات أخرى، الامر الذى حدا بالمشرع الى تجريمها بضبطه المجرم متلبسا وهو يتجول داخل النظام مصادفة واستمر بدخله بدون وجه حق وشدد العقوبة في حالة ترتب أحد الأثار الاتية :

١- محو البيانات .

٢- تعديل البيانات .

٣- تعطيل تشغيل النظام .

واعتبر المشرع الفرنسى هذه الجرائم - جرائم سلوكية حيث تتكون الجريمة بمجرد التوصل أو الضبط داخل النظام وحتى لو لم يترتب على ذلك أى أثر .

ب - جريمة اتلاف برامج ومعلومات الحاسب الالى :-

ويقصد بها : اتلاف البرامج والمعلومات بمعناها الفكرى المعنوى

وصوره هي :-

محو البرامج والمعلومات كلياً وتدميرها إلكترونياً أو تشويه البرامج أو المعلومات على نحو يجعلها غير صالحة للاستعمال .

والاتلاف يقع على المحتوى المسجل على دعامة إيا كان نوعها؛ وتشمل

صور ذلك الاعتداء :-

١- ادخال بيانات فى نظام للمعالجة الآلية لم تكن موجودة .

٢- محو أو تعديل بيانات موجودة .

٣- تعديل طرق معالجة البرامج أو وسائل انتقالها أو اتصالها .

ثانياً : جرائم الاعتداء على أدوات الحاسب الالى :

ويقصد بها : المال المعلوماتي المادى وهو الحاسب بمكوناته وملحقاته من أدوات الإدخال والإخراج والتشريط الممغنط ولو كان فارغا واستحدث للقانون المشار إليه الجرائم التالية :-

١- جريمة تآلف أدوات الحاسب الآلى :

بتجريم فطين هما (١) لتعطيل العد للآجهزة الالكترونية واعاققتها بأنواعه من آتلاف أو تخريب أو اغلاق .

(٢) افساد تشغيل النظام.

٢- جريمة الاستخدام غير المستحق لأدوات الحاسب :-

وصورها :-

١- استخدام الموظف الحاسب الآلى للخاص بجهة العمل فى أغراض شخصية وفى غير اوقات العمل الرسمية .

٢- أسلوب الهاكرز باتصال شخص (من الغير) بالحاسب، والحصول على معلومات واسرار ذات اهمية خاصة أو خطورة لمنيته .

٣- دخول المجرم المكان الموجود به الحاسب .

وهذا النص يمكن تفسيره وتطبيقه على سرقة وقت الآله، وتعنى الاستخدام غير المصرح به لامكانيات نظم المعالجة الآلية للبيانات، ويعد ذلك تطبيقا للاستخدام بطريق (للتحايل) .

أمثلة تطبيقية :-

نجح صبى بريطانى عمره ١٦ سنة بمقاطعة توتنهام بانجلترا فى اختراق (١) أحد أجهزة الحاسب بوزارة الدفاع الامريكية البنتاجون أوائل عام ١٩٩٤ ونشر معلومات عن أبحاث الصواريخ الباليستية وتصميم الطائرات والبريد الالكترونى عبر شبكة الانترنت ، واكتشف الجانى

بعد تركه لخط الاتصال مع جهاز حاسوب وزارة الدفاع الامريكية (مفتوحا)
طوال الليل وتم ملاحقته من خلال المختصين •

(١) جريدة الاخبار بتاريخ ١٩٩٥/١/٤ تحت عنوان صبي بريطاني يخترق كمبيوتر
البيتاجون الامريكي •

جرائم التجسس والتصنت على (التليفون المحمول)

التليفون المحمول (وسيلة اتصال) قربت الاتصال والمسافات

بين الافراد وسهلت التعامل بينهم ، الا انه برغم ذلك نشأ عنه ظهور

جرائم جديدة (كالسب والقذف ، والغش فى الامتحانات ، والتصنت غير

المشروع على الاحاديث) .

احوال اصدار النيابة العامة (أمر) بمراقبة محادثات تليفون المحمول :-

الا انه يجوز للنيابة العامة فى حالات اذا حامت شبهة ارتكاب انسان جناية

او جنحة طبقا م ٢٠٦ اجراءات جنائية - بعد الحصول على (اذن مسبب)

من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الاوراق - الامر بمراقبة المحادثات

السلكية واللاسلكية ومنها محادثات التليفون المحمول

(١) اذا كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة ، فى شأن جناية او جنحة

معاقب عليها بالحبس مدة تزيد عن ٣ شهور ،

(٢) واذا أصدر القاضى الجزئى أمره بوضع المحادثات التليفونية تحت

المراقبة، فإن مدة المراقبة لا تتجاوز ٣٠ يوم ، ويجوز للقاضى

للجزئى ان يجدد هذا الامر لمدة او مدد أخرى مماثلة ،

(٣) وان ذلك يكون فى حالات (الاتجار غير المشروع فى المخدرات أو

تزوير العملات أو تهريب الآثار أو التهديد بالقتل) .

أحوال تسجيل المجنى عليه محادثات الغير اذا تضمنت سب أو قذف له بدون

استئذان النيابة أو المحكمة :-

لكن هناك حالة يجوز فيها للمجنى عليه تسجيل محادثات الغير اذا تضمنت سبا أو قذفاً للمجنى عليه دون اشتراط استئذان رئيس المحكمة توصلا الى معرفة الجاني دون ان يعد ذلك اعتداء على حرمة الحياة الخاصة والاحاديث الشخصية للمتهم (طعن جنائي ٨٨٦٢/٦٥ في جلسة ٢٠٠٣/١٢/٢)

هل أحداث ضجيج لولا بالتليفون المحمول معاقب عليه ؟

وبلاحظ : ان من يستعمل التليفون المحمول في احداث لفظ او ضجيج في الليل بالحدث بصوت عال أو ضحكات مفتعلة طبقا لنص م ٣٧٩ / ٢ عقوبات حيث تنص على من حصل منه في الليل لفظ او ضجيج مما يكدر راحة السكان ، يعاقب بغرامة لا تجاوز ٢٥ جنية .

كذلك فان م ١٦٦ عقوبات تعاقب من يزعم غيره باساءة استعمال تليفون محمول فتتص المادة ١٦٦ مكرر ا على (يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد عن مائة جنية او احدى العقوباتين كل من تسبب عمدا في ازعاج غيره باساءة استعمال اجهزة المواصلات التليفونية - ويشمل ذلك طبيعيا تليفون المحمول - كما يستوى ان يقع الازعاج للمتحدث معه على الخط في التليفون المحمول او من يتصاف وجوده في المكان الذي يتحدث فيه المتحدث في المحمول ويصل الى سمعة (عبارات السب والقذف) .

كما تنص م ٣٠٨ مكرر عقوبات ان كل من (قذف) غيره بطريق التليفون المحمول يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن الفين وخمسمائة جنية ولا تزيد عن سبعة آلاف وخمسمائة جنية او احدى العقوباتين ، لما من يخدش الشرف او الاعتبار دون اسناد واقعة معينة فانه يعاقب اذ وقع منه ذلك عن طريق التليفون المحمول بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن الف جنية او احدى العقوباتين .

وقد حكمت محكمة السنقوض بوقوع (جريمة السب) عن طريق (التليفون) فى واقعة قررت فيها سيدة بوقوع الجريمة عليها فى تحقيقات الشرطة والنيابة، وثبت ان هذه العبارات البذيئة والذائبة صدرت من (الجانى) ، وان خجلت المجنى عليها من ترديدھا، وانھا تمكنت من تسجيل احاديث المتهم معها . وقدم محامى هذه السيدة (شريط تسجيل) يتضمن هذه العبارات ولودعت بملف الدعوى .

شروط العقاب على التجسس على المحادثات أو التصوير بالتليفون المحمول بغير رضا المجنى عليه :-

، وجرم المشرع عمليات التصنت على الاحاديث الخاصة التى تجرى عبر التليفون المحمول فى (م. ٣٠٩ مكررا عقوبات) حيث نصت على (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بان ارتكب لحد الافعال الاتية فى غير الاحوال المصرح بها قانونا او بغير رضا المجنى عليه بأن:-

أ- استرق السمع او سجل او نقل عن طريق جهاز من الاجهزة ايا كان

نوعه محادثات جرت فى مكان خاص او عن طريق التليفون .

ب- التقط أو نقل بجهاز من الاجهزة ايا كان نوعه صورة شخص فى

مكان خاص .

فاذا صدرت هذه الافعال المشار اليها فى الفقرتين السابقتين اثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين فى ذلك الاجتماع فان رضاء هؤلاء يكون (مفترضا) .

ويعاقب بالحبس (الموظف العام) الذى يرتكب لحد الافعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على (سلطة وظيفته) ويحكم فى جميع الاحوال

(بمصادرة الاجهزة) وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة او
تحصل عليه ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة
او اعدامها .

كما تنص م ٣٠٩ مكرر ١ : يعاقب بالحبس كل من اذاع او سهل اذاعة او
استعمل ولو فى غير علانية تسجيلا او مستندا متحصلا باحدى الطرق
المبينة بالمادة السابقة او كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب بالسجن مدة لاتزيد عن ٥ سنوات كل من هدد بافشاء امر من الامور
المتحصل عليها باحدى الطرق المشار اليها لحمل شخص على القيام بعمل او
بالامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذى يرتكب أحد الافعال المبينة بهذه
المادة اعتمادا على سلطة وظيفته . ويحكم فى جميع الاحوال بمصادرة
الاجهزة وغيرها المستخدمة فى الجريمة او المتحصل عنها، الى جانب محو
التسجيلات المتحصلة عنها او اعدامها .

ويتضح مما سبق : انه لايجوز اطلاقا التمسك امام المحاكم بكل
انواعها بأى تسجيل صوتى أو بأى صورة من أى نوع كان اذا أخذها بهما
بدون رضا المجنى عليه لان الاحتجاج بالتسجيل او بالصورة يكون دليلا
واضحا على ارتكاب الجريمة والقاعدة ان (مايبنى على باطل فهو
باطل) .

كما ان الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧١ فى (م ٤٥ منه) لكد ان
(للمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل
الاتصال حرمة و سريتها مكفولة ولاتجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها او
رقابتها الا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقا لاحكام القانون .

وقد تشددت محكمة النقض المصرية في احكامها في قبول تسجيل الاحاديث الخاصة فقالت (ليس لمامورى الضبط للقضائى ان يطلبوا من للقاضى الجزئى السماح لهم بتسجيل الاحاديث الخاصة ، لان من يطلب ذلك هو النيابة العامة وحدها) .

وقالت (للقاضى الجزئى اذا سمح بالتصنت (بقيود) ، فهو خاضع فى تقديره لهذه القيود لرقابة محكمة النقض) .

كما ان الامر العسكرى ١٩٩٨/٣ الصادر من رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى: يحظر حيازة اجهزة التصنت فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ويعد من هذه الاجهزة كل آلة او جسم ايا كان شكله ومهما دق حجمه يمكن عن طريقه استراق السمع او للتقاط او نقل او تسجيل المحادثات او الاشارات التى تتم فى مكان خاص او فى مجلس اجتماع سرى او تجرى عبر أى هاتف او عن طريق جهاز من اجهزة الاتصال الاخرى ملكية كانت أم لاسلكية . .

وقد نصت المادة الثانية من ذلك الامر العسكرى على معاقبة حائز هذا الجهاز بالحبس مدة لا تقل عن سنة وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشدد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر وتضاعف العقوبة فى حديقها الانئى والاقصى فى حالة العود وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او للسجن اذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض ارهابى وبحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الاجهزة ومكوناتها المضبوطة .

ويلاحظ فى النهاية انه اذا لحق المبنى عليه ضررا ما من جراء التجسس والتصنت، فان من حقه اللجوء الى القضاء المدنى للمطالبة

بالتعويض المستحق عن هذا الضرر - وهو ماتخلص المحكمة الى تقديره حسبما يتضح لها من واقعة الدعوى وملابساتها وظروفها وأدلتها .

والتجسس والتصنت . على مكالمات الناس واسرارهم (رذيله) نها عنها الاسلام بقوله تعالى (ولا تجسسوا) . كما أنه عمل إجرامى يشكل جريمة جنائيه فى حق مرتكبه حيث نصت (م ٣٠٩ مكرر عقوبات) على معاقبة كل من يعتدى على حرمة الحياه سواء من الأفراد أو ممثلى السلطة العامه بل شدد العقوبه بالنسبه للحاله الاخيره نظرا لما يتمتع به هؤلاء من سلطات غير محدوده وأمكانيات كبيره تتح لهم فرصة الاعتداء على جريمه الحياه الخاصه للأفراد فى كل لحظه .

فنصت (م ٣٠٩ مكرر عقوبات) على من يعتدى على حرمة الحياه الخاصه لأى موطن بالحبس مدة سنه اذا ارتكبت أحد الأفعال الاتيه فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، أو يعبر رضا المجنى عليه .

أ- اذا أسترقت السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من أجهزة ايا كان نوعه (محادثات) جرت فى (مكان خاص) أو عن طريق (للتليفون) .
ب- اذا التقط أو نقل بجهاز من الاجهزه ايا كان نوعه (صورة شخص) فى (مكان خاص) .

ويعاقب بالحبس مده حتى ثلاث سنوات (الموظف العام) الذى يرتكب أحد تلك الأفعال اعتمادا على (سلطة وظيفته) .

ويحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الاجهزه وغيرها مما يكون قد أستخدم فى الجريمه ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصله عنها وأعدامها .

مما سبق يتبين أنه لقيام جريمة الاعتداء على حرمة الحياه الخاصه يلزم توافر عدة شروط هى :-

١ - أن يتم التعدى بأحد الأفعال الاتيه .

٢ - أن تتم تلك الاعمال فى (مكان خاص) فان تم استرقاق السمع أو تسجيل الحديث أو نقله وكان ذلك فى (مكان عام) ، كنادى أو مقهى أو أجتىماع عام ، فلا تتوافر بشأنها تلك الخصوصيه .

٣ - أن يتم التقاط الصور الفوتوغرافيه للشخص فى (مكان عام) ولو كان صاحبها فى وضع لا يخل ان يراه عليه احد . وتكون للصوره عاديه لا تستوجب الحمايه اذا التقطت للشخص او نقلت من (مكان عام) ولو كان فى وضع لا يريد لغيره ان يطلع عليه .

٤ - أن يتم استرقاق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات أو التقاط الصوره او نقلها فى غير الاحوال القانونيه ، وبغير رضاء المجنى عليه فاذا ثبت صدور (أمر قضائى) سواء من (النيابة) او من (القاضى) فى حدود اختصاصيهما (يسمح بما سبق ، أو ثبت ان المجنى عليه وافق على تسجيل احاديثه أو تصويره فلا تتوافر اركاناً لجريمه وإذا تكاملت اركان الجريمه ، فان العقوبه هى الحبس مده لا تزيد عن سنه اذا وقعت من (فرد عادى) ، ومدة ثلاث سنوات اذا حدثت من (موظف عام) ايا كانت سلطته .

وبحكم الى جانب العقوبه الاصليه بعقوبات تكاملية هى :

١ - مصادر الاجهزه المستخدمه فى الواقعه .

٢ - محو التسجيلات والصوره واعدامها .

ونلاحظ مما اشتمل عليه التسجيل

أحياناً قيام بعض الموظفى السنترالات بهذا العمل بل لا يكتفى بذلك بل يتعداه الى حد التهديد بأنشاء أمر من الأمور أو سر من الأسرار لحمله على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل مما يشكل معه (جنايه) عقوبتها (السجن) مده (لا تزيد عن خمس سنوات (م ٣٠١ مكرر أ عقوبات) .

وعن حجية تلك التسجيلات من الناحيه من الناحيه القانونيه :

فأنها هي والعدم سواء مما دلم قد تمت على خلاف القانون (فما بنى على باطل فهو باطل)

وأوجبت المادتان ٣٠٩ مكرر و ٣٠٩ مكرر أ عقوبات مصادره الاجهزة للمستعمله فى الواقعه الى جانب محو التسجيلات المتصله عن الجريمه وأعدامها

وبلاحظ . أن هناك حالات أجاز فيها المشرع فى م ٩٥ مكرر أجراءات جنائيه التعتت للكشف عن جريمه من الجرائم التى وقعت فعلا فسمح بمراقبة المحادثات الخاصه بضمانات تكفل الغايه التى تجرى من أجلها ويشترط تأكد قاضى التحقيق من فائنتها فى أظهار الحقيقه وأن تكون الواقعه محل التسجيل تشكل جنايه أو جنحة معاقبه عليها بالحبس مده تزيد على ثلاث شهور ، فلا يجوز ذلك فى المخالفات ، ويجب أن يكون الأمر الصادر من للقاضى بالمراقبه (مسيبا) ولا تزيد مدته عن ٣٠ يوم قابله للتجديد بأمر آخر .

ولرئيس المحكمه طبقا م ٩٥ مكرر أجراءات بناء على شكوى من المجنى عليه ونقرير من مدير عام مصلحة التليفونات (الأمر) بوضع جهاز التليفون تحت المراقبه للمده التى يحددها .

وقد رغب المشرع فى حماية خصوصيات الفرد وأكد على ذلك الدستور فى م ٤٥ منه حيث نص على أن للمحادثات التليفونيه وغيرها من وسائل الأتصال حرمة وسريتها مكفوله ولا تجوز مصادرتها أو الأطلاع عليها أو رقابتها (إلا بأمر قضائى) (مسيب) ولمده محدده وفقا لأحكام القانون .

أما عن (الأتسر ماشين) فإن الأمر مختلف فقد طلب الرقم يرد الأتسر ماشين بأن المطلوب خارج المنزل وعليه اذا أراد ترك رساله أن يسجلها بعد سماع صوت الصفاره - فإن ذلك يتم بأختيار طالب الرقم وبأرأئته هنا

(لا عقاب) - ما لم يكن ما يفعله يشكل (جريمة) معاقب عليها وتوافر في حقه (القصد الجنائي) .

وبلاحظ . أنه إذا كان الشخص المرتكب للجريمة مريض عقليا (مجنون) فإنه يحسم به المسؤولية قاتونا) وقد عرفت محكمة النقض المرض العقلي بأنه المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والأدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية لا تفقد للشخص شعوره ولذا فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية (طعن نقض جنائى ٣ / ٣٣ ق)

ويوجد ببعض أجهزة المحمول نظام G . p . s وهذا النظام يستخدم فى التجسس بصوت وصورة ، ويحدد مكان المتكلم والغرفة التى يكون بها وكل من حاولوا بالصوت والصورة وتحديد محتويات التلاجه ويساعد حافزه على طلب الاستغاثه بالضغط على زر معين على لى جهه حكوميه كالمطابق ، والمستشفى ، والشرطة ، وفى داخل المستشفى يمكن عرض صور المرضى على الاهالى من أى مكان خاص حتى لو كان عادى كما أنه وسيله جديده للتحري وجمع الجريمة عن المجرم ويشكل وسيله للتصنت بالصوت والصورة على أى شخص لسبب مشروع أو غير مشروع أما برنامج البليوث فيساعد على عملية الربط بين المحمول والانترنت وتحسين ألوان الصور .
وكمثال للنظام G . p . s ، جهاز موبايل مونترولا ٨٦٠ ديجيتال رقميه .

البلوتور - معناها الأشعه تحت الحمراء - وأجهزة المحمول المزود بها البرنامج مسهله الاختراق يمكن لمافيا الهكرز أستهداف جهاز محمول على مسافة ميل ونصف الميل لمسرة بياناته كذلك للعابوين والرسائل وسرقة رصيد شاحن الهاتف الاتصالى ورصيد حساباته بالبنوك والتصنت على الهاتف ويحتاج المخترق البليوث وذلك الجهاز الضحيه ويمكن اكتشاف الاختراق بواسطة برمج الاختراق بالانترنت وأمثلة أجهزة محمول نوكيا ٦٦٠٠ ، ٦٨٢٠ ، ٦٦٧٠

مخاطر التليفون المحمول . الدكتور عبد الوهاب البيطاروى . دار المطبوعات بسان .

(تابع) مسموحات مباحة (للغير)
(بدون إذن مسبق من مؤلفها)
(الاستثناء على حق الاستغلال الاحتكارى للمؤلف)

رابعاً : عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتطفات مقتبسة منه

لغرض (النشر) (م ١٧١ / رابعاً ق ٢٠٠٢ / ٨٢) :

ومن أحكام النقص فى الاقتباس :

(١) النص فى (م ١٣ ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) على أنه (لايجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر (الدراسات التحليلية والاقتباسات القصيرة) اذا قصد بها (النقد أو المناقشة أو الاخبار) مادامت تشير الى المصنف واسم المؤلف اذا كان معروفاً . وما ورد بالذاكرة الايضاحية لمشروع القانون من أنه (جاء بقيود على حق المؤلف يميلها الصالح العام لان الهيئة الاجتماعية حقاً فى تيسير الثقافة والتزود من ثمار انقل البشرية للهيئة الاجتماعية حقا فى تيسير الثقافة والتزود من ثمار انقل البشرية فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقة للمؤلفين ذلك لان الأجيال الانسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من اثار فى تكوين المؤلفات) يدل على ان (الدراسات التحليلية والاقتباسات القصيرة) التى تستهدف (النقد أو المناقشة أو الاخبار) هى (من الأعمال المباحة للكافة) ولا تتطلب على اعتداء على حق النشر ، ومن ثم لاتمنلزم موافقة المؤلف أو ورثته على نشرها وكان مجرد القيام بها لا يعد اشتراكا فى الاعتداء على حق النشر ما لم يقم دليل على ان كاتبها قد اشترك فى عملية النشر ذاتها ، أى فى

الاستغلال المادى أو المالى للمصنف) . لما كان ذلك وكان الثابت من تقريرى الخبراء المتقدمين فى الدعوى أن دور الناقد للطاعن اقتصر على مجرد توضيح الملاحظات المياسية والاجتماعية التى ظهر فيها للكتاب وعلى تقديم دراسة تخدم القارئ لم تخرج عن حدود (النقد المتعارف عليه) وأنه تقاضى من (مجلة الطليعة) نظير ذلك مبلغ عشرين جنيهاً ومن المؤسسة المطعون ضدها للرابعة مبلغ مائة جنية وخمسين جنيهاً مما مفاده أنه لم يكن هو الناشر ولا كان شريكاً فى النشر، وإنما تقاضى أجر ما قدمه من دراسة تحليلية عملية مجردة عن عملية النشر ذاتها فتعد من الأعمال المباحة بالمعنى سالف الذكر . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر وأقام قضائه على أن للطاعن بما اعدّه من دراسة تحليلية - قد اشترك مع المطعون ضدهما الآخرين فى نشر المصنف سالف البيان بغير إذن من الورثة فإنه يكون قد خالف القانون ولحقاً فى تطبيقه وشابه فساد فى الاستدلال .

(طعن ٢٣٦٢ / ٥٧ قى جلسة ١١/٢٢ / ١٩٨٨)

(٢) للقضاء بخلو العمل الذى قام به مورث الطاعنين (اقتباساً) عن الرواية الاصلية من (الابتكار) الذى يستأهل حماية القانون و (بعدم وجود التماثل) بين ذلك العمل وبين اقتباس المطعون عليهم ولقائمة ذلك على اسباب سائغة وتؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم - رفض الحكم المطعون فيه طلب الطاعنين لجراء المقارنة بين العملين (بنسب خبير) أو عن طريق (انتقال للحكمة لسماح الأداء العلنى) لا قصور ولا مخالفة للقانون .

(طعن ١٧٤ / ٣٠ قى جلسة ٢/١٨ / ١٩٦٥)

خامسا : النسخ من (مصنفات محمية)

وذلك للاستعمال في إجراءات قضائية أو إدارية في حدود ما تقتضيه
هذه الاجراءات مع ذكر المصدر واسم المؤلف (م ١٧١ / خامسا ق ٨٢ /
٢٠٠٢) .

سادسا : نسخ (أجزاء قصيرة) من مصنف في صورة مكتوبة أو
مسجلة تسجيلاً سمعياً (شريط كاسيت) (تليفزيون) أو سمعياً بصرياً
(فيديو) لأغراض (التدريس) بهنف (الايضاح والشرح) بشرط :
(١) أن يكون النسخ في الحدود المعقولة .
(٢) وألا يتجاوز الغرض منه .
(٣) وإن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف (م ١٧١ / سادسا ق ٨٢ /
٢٠٠٢) .

سابعا : نسخ (مقال أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف)
بالقدر الضروري لأغراض التدريس بشرطان :-
(١) أن يكون النسخ لمرة واحدة ، أو في أوقات منفصلة (وغير متصلة) .
(٢) ذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف (م ١٧١ / سابعا ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .
ثامنا :

تصوير (نسخة واحدة من المصنف) بواسطة (دار للوثائق أو
المحفوظات بواسطة (المكتبات) التي لا تستهدف ربحاً في حالتين :-

(١) أن يكون النسخ لمقالة منشورة أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف بغرض تلبية طلب شخص طبيعي وليس معنوى لاستخدامها في دراسة أو بحث ويشروط :

أ- أن يكون ذلك (لمرة واحدة) أو (على فترات متقاربة) وليس بصفة دائمة .

ب - أن يكون النسخ بهدف المحافظة على النسخة الأصلية أو لتحل محل النسخة التالفة ويتعذر الحصول على (بديل لها) بشروط معقولة وسعر معقول (م ١٧١ / ثامنا ٨٢ / ٢٠٠٢) .

تاسعا النسخ (المؤقت) :

للمصنف الذي يتم تبعا ، أو أثناء البث الرقمي له ، أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقميا وفي إطار التشغيل العادي للأداة المستخدمة (الكمبيوتر) ممن له الحق في ذلك .
(م ١٧١ / تسعا ٨٢ / ٢٠٠٢) .

عاشرا : لأي شخص أن يطلب من الوزارة المختصة منحه ترخيصا شخصيا نسخ أو ترجمة أو الأتئين معا ، لأي مصنف محمي بدون إذن المؤلف لغرض :

(١) الوفاء باحتياجات التعليم .

(٢) وألا يتعارض ذلك مع استغلال المؤلف لمصنفه أو يلحق ضررا بمصالحه المشروعة نظير تعريض يوديه الطالب للألف أو وريثه من بعده - ويصدر الترخيص بقرار مسبب يحدد فيه مدة نسخ المصنف والمكان الذي تبأثر فيه (م ١٧٠ من القانون) .

حداى عاشر : استثناء خاص للصحافة والإذاعة من شرط (أن مسبق من

المؤلف لما ينشر أو يذاع) (م ١٧٢ من القانون) :

أجاز القانون للصحف وهيئات الإذاعة ، ورخص لها فى ان تنشر أو
تنيع مقتطفات من مصنف أو خطية أو محاضرات أو مرافعات بدون (اذن
مسبق من المؤلف بشرط أن يكون فى حدود أغراض تغطية البحث أو
الدراسة أو البرنامج فى الحوال الآتية :-

(١) نشر مقتطفات • من مصنفات (أباحت للجمهور بصورة مشروعة)
والمقالات المنشورة المتعلقة بموضوعات (تشغل الرأى العام فى وقت معين)
(بشرطان :

(أ) ذكر اسم المصنف ومؤلفه •

(ب) عدم حظر المؤلف للنقل عند النشر •

(٢) نشر الخطب والمحاضرات التى تلقى فى جلسات علنية لمجالس الشعب
والشورى والمؤتمرات الطبية والعلمية والدينية والسياسية وكذلك المرافعات
أمام القضاء - على أن يبقى للمؤلف وحده (حق جمعها فى كتيب ينسب إليه) •

(٣) نشر مقتطفات من مصنف يذاع بالراديو أو التلفزيون أو الفيديو بهدف
(سالتغطية الإخبارية للحوادث الجارية) (م ١٧٢ / ق ٨٢ / ٢٠٠٢) •

(د) وقد ثار تساؤل هل يجوز للصحفى نشر مصنفات مؤلف ما
بالجريدة ؟

الجواب : حظرت (م ١٤٠ / ١ ، ٥ ق ٨٢ / ٢٠٠٢ ، وم ٧٢ / أولا
من نفس القانون على (الصحف) (نشر المقالات العلمية أو الأدبية أو
للروايات المسلسلة والقصص القصيرة) التى تنشر بالصحف دون

(موافقة مؤلفيها) يستوى في ذلك أن يكون النشر وارد على فصل أو باب من أبواب المصنف ، أو وارد عليه بأكمله ، وسواء كان نشره (مرة واحدة) أو (على حلقات متتالية) .

ويجوز للصحفي للتخلص من هذا (القيد) بقصر النشر على (موجز أو ملخص للمصنف) مع ذكر (اسم المصنف وعنوانه واسم مؤلفه) .
أما بالنسبة للأخبار اليومية والحوادث الجارية (والتي يتلقاها الصحفي من وكالات الأنباء أو المرسلين أو التي تصل الى علمه باجتهاده الشخصي ، فتخرج من نطاق الحظر طبقا (م ١٧٢ / ثالثا من القانون) فإذا تجاوز الصحفي تلك الحدود المرسومة ، فإنه طبقا (م ١٧٩ من القانون) يجوز للمؤلف أو ورثته بعد وفاته الاتي :-

(١) لتخاذ الاجراءات التحفظية على مانشر بدون إذن مكتوب من المؤلف .

(٢) حقه في المطالبة (بالتعويض) عما لحقه من ضرر (نتيجة) النشر غير المشروع) .

وعلى الصحفي أو الناقد عند نقده للعمل مراعاة مايلي :-

(١) نقد أعمال خصومه بشرط :-

أ - عدم تعديه حق النقد المباح .

ب - عدم خروج إلى التشهير والتجريح وإلا الترام (بالتعويض) .

(طعن ٢٩٧٢ / ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

(٢) أن المساس (بالشرف والسمعة) متى ثبتت عناصره (خطأ) موجب للمسؤولية . عدم التأكد من صحة الخبر (انحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد) . كفايته لتحقيق هذا الخطأ .

(طعن ٥٢٧ / ٥٨ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٢٩)

(٣) إباحة حق النشر والنقد . شرطها :

(١) صحة الواقعة موضوع للنشر أو الاعتقاد بصحتها .

(٢) واقتصار الناقد على نشر الخبر أو عرضه للنقد (بأسلوب

موضوعي) ، مع استعمال (العبارة الملائمة) ، وقيام (حسن الذية)

، بأن يكون الهدف (تحقيق مصلحة المجتمع) وليس التشهير أو التجريح

أو الانتقام ، أو استعمال أسلوب التهكم والسخرية ، أو استعمال عبارة

توحى للقارئ بمدلول (مختلف) أو (غير ملائم) أو (أقصى) من القدر

المحدود الذي يقتضيه (عرض الواقعة أو التعليق عليها) - مجاوزة

ماسبق أنشره : مسئولية الناقد بالتعويض .

(طعن ١٥١٢ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٥ / ٢ / ٨)

حق النقد الصحفي (١) :-

إذا كان للصحفي حرية نشر أفكاره ونقده للغير فإن هذا الحق ترد عليه

بعض (القيود) وقد أباحت التشريعات المختلفة حق النقد للصحافة لما فيه

من فائدة - فهو ينير الرأي العامة ويوجه القادة ويقوم ما أعوج من

نصرياتهم . ويكشف عن أساليب الغش والخداع في الحياة العامة والخاصة .

غير أنه للنقد (حدود) لا ينبغي أن يتعداها والا انقلب الى (جنحة سب أو

قذف) فيكون ضرورة أشد من نغمة .

شروط النقد الصحفي :-

يشترط في النقد المباح مايلي :-

أولاً : ألا يكون الناقد (سئ النية) :-

- بمعنى ألا يستهدف من وراء نقده (للتشهير في بمن وجه إليه نقده)
- مع مراعاة أن مجرد الارتياح لما يصيب الشخص الموجه إليه النقد لايعنى أن النقد (غير مشروع) مادام أن الغرض الاساسى هو (تبصير الناس) .
- فإن كان الناقد (سئ النية) (عوقب) ولو كان نقده (صادقاً)

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

- أ- مسئولية الصحفي اذا تعرض (بسوء نية) وهو في معرض المديح لفيلم معروض - مع عدم وجود مناسبة لذلك سوى تشابه القلمين في الموضوع .

(نقض فرنسى جلسة ١٩٣٢/٦/٨)

- ب- مجرد نشر التذف لايفترض فيه سوء النية ولمحكمة النقض بحث جميع ظروف الدعوى لمعرفة ما اذا كان للنائشر أريد منفعة البلاد أو أريد الاضرار بالاشخاص المعطون فيهم .

(نقض مصرى جنائى جلسة ١٩٢٨/٥/١)

ثانياً : أن يكون النقد فى الفاظه يستسيغها للذوق والأدب وان يكون موجه الى عمل الشخص وليس الى شرفه :-

- فلا يتكلى الى مرتبة السب فى شخص من وجه إليه ، فالطعن يجب أن يوجه الى (اعمال الشخص) لا الى عرضه وشرفه لانه فى هذه الحالة يخرج عن (الغرض) الذى أبيع من اجله .

(١) بحث للدكتور لقاضى - كتاب حماية حق المؤلف ص ٢٢٣ وما بعدها مكتبة الانجلو

المصرية بشارع صاى الدين - القاهرة طبعة ١٩٥٩

ومن أحكام النقض فى هذا الصدد :

أ- الطعن فى الخصوم السياسيين (يقبل) (بشكل أومع) من الطعن فى (موظف عمومى) لما تتكشف عنه (المساجلة) وإن امتدت من جلاء للفئون التى نهم مصلحة البلاد .

(نقض جلسة ١٩٢٨/٥/١)

ب- النقد المباح هو النقد الذى يقتصر فيه الناقد على أعمال من ينتقده ويبحث فيه بتبصير وتعقل دون مساس بشخصه أو بكرامته .

(نقض جلسة ١٩٣٣/٢/٢٧)

ج- إن المداورة فى الأسلوب بما فيه معنى الأمانة يعتبر (سبا) ولو كانت الالتفاف النابيه للوارد فيه مما جرى به العرف (نقض جلسة ١٩٣٣/٢/٢٧) .

د - يتسامح فى (العبارة للقاسية) إذا كان يفهم من جملة المقال أن الكتاب قصد إلى (تحقيق الصالح العام) .

(محكمة جنابات مصر جلسة ١/٢ / ١٩٤٨ ، جلسة ١٩٤٩/١/٢٣)

ثالثا : إذا كان النقد موجها الى (موظف عمومى) فى شأن من

شئون وظيفته :

وجوب إثبات الناقد (صحة ماوجه من نقد) إذا كانت الأمور التى

نسبت الى الموظف توجب تحقيره والنيل من كرامته لو ثبتت فعلا .

ويلاحظ فى هذا الصدد :-

أ- إن الباحث على النقد في الصحف مهما كان مرتبطا (بالصالح العام)
فإن (سوء النية) إذا ثبت توافره لدى الناقد كان فى حد ذاته (مبرر
للعقاب) .

(نقض جلسة ١٩٣٠/٣/٢٧)

ب- ويتوافر سوء النية حتى ولو لم يذكر اسم من وجه اليه النقد صراحة ،
بل يكفى أن يفهم من المقال (أنه هو المعنى بالذات) .

(نقض جلسة ١٩٣٠/٣/٢٧ (الطعن السابق)

مدى مسئولية رسام الكاريكاتير عن الرسوم التى ينشرها بالصحف ؟

ج- رسم الكاريكاتير هو فن (للتعبير بالصور) التى تتسم بالهزل المضحك
يتضمن أثاره الضحك والسخرية إزاء شخص أو موقف ، أو للتحريض على
شئ ، الى جانب عبارات كلامية مكملة له تدل على المعنى المقصود إبرازه
نما أو مدحا ، فتقوم المسئولية اذا تضمنت سوء قصد أو شطط وإهانة ما لم
يكن له ما يبرره - وقد ذهبت محكمة النقض فى (الطعن الجنائى الصادر
بجلسة ١٩٣٤/٣/١٩) الى أن (العقل الشرى قد صيغ بحيث يقبل الفكاهة
ويطرب لها الى جانب حبه للعبقرية والعظمة - ولايجد غرابة أو مانعا فى
أن يضحك على حساب هذه العبقرية ويستمتع بالسخرية منها دون أن يكون
فى خاطر الساخر أو الضاحك نوع من انواع الخبث أو سوء القصد ولأن
ذلك انما يكون رغبة انسانية كامنة فى العقل قد يوقظها مثل هذه الرسوم من
ناحية ، وشدة الرزلة والتوقر لدى بعض الاشخاص والعظماء وكبار
المسؤولين من ناحية أخرى ، لا لايطيق للناس الالتزام بهذا التوقر والاحترام
الشديد فى كل الاوقات لشخص مهما يكن من شأنه ، على ذلك ان لايعنى ان

الفكاهة والدعابة تقبل الغلو فيها الى ما لاثابة ، فقد يهبط الغلو الى سوء القصد والشطط وعدم مراعاة الاحوال وهو ما يقتضى مساواة (المتهم) بشانه ، فيجب اذن على الرسام مراعاة عدم ابراز الشخص المنتقد فى صورة تحمل (سبا او اهانة) حتى لا يتوافر القصد الجنائى حياله ويكون مستحقا للعقاب (طبقا للمواد ٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ / عقوبات) و (١٦٣ مدنى) بشأن التعويض عن كل فعل خطأ سبب ضرر للغير ايا كان نوعه ماديا كان أم ادبيا .

ماهى حدود الحصانة الصحفية فى النشر :-

ج- الحصانة قاصرة على الاجراءات القضائية العلنية والاحكام التى تصدر علنا فللصحف حق نشرها - ولكن ليس من حقها نشر التحقيقات الاولى او الادارية لكونها (غير علنية) .

ماهى حدود الطعن فى موظف علم ؟ وهل للصحفى حق قذفه ؟ :

ج- اذا أخل الموظف بواجبات وظيفته فالصحفى حق توجيه القذف اليه .
وعليه ذلك : قيامه بأعمال ذات اهمية اجتماعية تعد ممارسة لاختصاص الدولة فى ميادينها العديدة المتنوعة - وللمجتمع مصلحة جوهرية فى ان تؤدي هذه الاعمال على الوجه القانونى السليم وكشفه للصحفى لذلك الخلل الذى شاب هذه الاعمال يعد مؤديا لخدمة اجتماعية مهمة .
ويشترط لاستعمال الصحفى فى هذه المهمة أربعة شروط :

- ١- ان يكون من يوجه اليه القذف موظفا عاما او مكلفا بخدمة عامة .
- ٢- اتصال وقائع القذف بأعمال لوظيفة او للنيابة او الخدمة العامة - وليست تلك التى تتعلق بحياته الخاصة حتى وان كانت الواقعة صحيحة فالاباحة قاصرة على اعمال الوظيفة ولا تمتد الى الحياة الخاصة للمقنوف .

٣- حسن نية الصحفي أو يعتقد صحة ما نشره مادام ان الانتقاد (للصالح للعام) .

٤- اثبات صحة الوقائع للمسندة بالادلة المثبتة لها فعلى الصحفي عبء الاثبات فاذا لم يراعى الصحفي تلك الشروط او تخلف أحدها يعاقب الصحفي امام محكمة الجنايات .

ب) ماهي حدود النقد المباح وما هي شروطه ؟

ج- النقد المباح : هو ابداء للرأى فى امر أو عمل دون مساس بشخص صاحب الامر أو العمل من اجل التثمين به او الخط من كرامته وهو حق ومسبب اباحة للصحفي مادام يتغيا (الصالح العام) . لانه يكشف عيب قائم ويمهد لظهور جديد يعالج للتقديم . وتوجيه الى آخر أفضل منها -
وتلك الاهمية ترجح على الشرف والاعتبار .

وبشروط احق النقد :-

١- صحة الواقعة او الاعتقاد بصحتها على اساس من التحري والتثبت
الولجيين .

٢- أن تكون الواقعة ذات أهمية اجتماعية .

٣- صياغة الواقعة والتعليق عليها فى اسلوب ملائم .

٤- توافر حسن النية فى الصحفي .

وقد جرت محكمة النقض على ان (للنص فى م ٤٨ من دستور جمهورية مصر الدائم وم ٥ ق ٤٨ / ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة يدل على انه ولئن كان للصحفي حرية نشر ما يحصل عليه من انباء او معلومات الا ان ذلك ليس بالفعل المباح على اطلاقه وانما هو محدد بضوابط منظمة له -
اذ حرية الصحفي لا تزيد أو تفلو حرية الفرد العادى - ولا يكن ان يتجاوزها

الا (بتشريع خاص) ٠ ومن ثم فإنه يلتزم بأن يكون النشر لمعلومات صحيحة - وفي إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء على شرفهم ومسمعتهم (طعن ٥٩/٣٦٣٥ قى جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠).

(ومتى ثبت عناصر الاعتداء على المقومات الأساسية للمجتمع فإنه لا يشترط أن يكون المعتدى سئ النية بل يكفي أن يكون متسرعاً ، إذ في التسرع انحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد وهو ما يتوافر به هذه الخطأ الذي يستوجب التعويض الممدى بداهة بخلاف توقيع العقوبة. هذا الى ان سوء النية ليس شرطاً في المسؤولية التقصيرية كما هو شرط في المسؤولية الجنائية)

(طعن ١٨٤٤ / ٥٢ جلسة ١٩٩٠/٦/١٧)

(وانه اذا كان للناقد ان ينفذ أعمال خصومه الا ان ذلك يجب ألا يتعد حد النقد المباح - فاذا خرج عن ذلك الى حد الطعن والتشهير والتجريح ، فقد حقت عليه كلمة القانون مما يتعين معه تطبيق المادتين ١٧٦ ، ١٧٨ عقوبات والاولى تعاقب بالحبس أو الغرامة أو احدى العقوبات اذا كان هناك تحريض على طائفة أو على الازدراء بها اذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام ، وقد يكون ذلك بالكتابة أو بالرسوم او بالصور الشمسية أو بالرموز وغيره - ويكفي ان يثبت على المتهم كتابه المقال او نشر الصور المتضمن (الاثارة) فصول النشر يكون شاهداً على قيام القصد الجنائي وهو يستفاد من اتيان الفعل المادى المكون للجريمة عن علم واختيار ٠ ولا يشترط ان يقصد المتهم الى تكدير السلم العام ٠

(طعن جنائي ١١/٤٣ ق جلسة ١٩٤٧/١/٢١)
اما (م ١٧٨ عقوبات) فتعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنتين أو الغرامة
او احدى العقوبتين لكل من قام بتوزيع أو لصق مخطوطات أو صور او
رسومات يدوية او فوتوغرافية أو مجرد اشارات رمزية أو صور عامة اذا
كانت منافية للاداب العامة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير
والناشرون مسئولون كفاعلين أصليين بمجرد النشر .

وقد اصدرت محكمة الجيزة الابتدائية بعض المبادئ المقررة بالدستور
والقانون بخصوص جريمة النشر وحق التعبير والنقد المباح بغرض تسوير
المجتمع واعلام الافراد بما يجرى فيه (للدعوى ٩٩/١٤٥ جلسة
٢٤/٤/٢٠٠١) متضمنة المبادئ الآتية :-

١- تأكيد حق الصحف في نشر مختلف القضايا اعمالا لحرية الرأي
والتعبير عنه فحرية النشر (مكفولة) والرقابة على الصحف (محظورة)
للمواد ٤٨،٤٧ من دستور مصر الدائم .

٢- حرية النقد مباحة مادام يتغا المصلحة العامة دون معيأس بشخص
صاحب الامر والتشهير به أو الخط من كرامته فان تجاوز هذا الحد وجب
مساءلته عن جنة سب أو قذف أو اهانة بحسب الاحوال . وان يلتزم الناقد
العبارة الملائمة والالفاظ المناسبة وان يتوفى المصلحة العامة فالنقد وسيلة
بناء وليس هدم وموضوعية العرض واستعمال عبارات ملائمة - فلا يلجأ
الى أسلوب التهكم او السخرية او استعمال عبارات توحى لقارئه بمسئول
مختلف او غير ملائم أو أقسى من القدر المحدود الذي يقتضيه عرض
الواقعة او التعليق عليها ويشترط للإباحة أن يكون الهدف من نشر الخبر او
توجيه النقد هو (تحقيق مصلحة المجتمع) وليس التشهير او الانتقام .

٣- إن يراعى فى النقد توافر الشروط العلمية من صحة الواقعة أو الاعتقاد بصحتها وتحقيق الصالح العام - والا يتعرض للحياة الخاصة للموظف مما دامت لاتهم المجتمع فى شئ .

٤- التميز بين نشر الأحكام والتحقيقات :-

فحصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والاحكام العلنية، ولا تمتد الى التحقيق الابتدائى او التحقيقات الأولية او الادارية حتى لا تؤثر على سير التحقيق وسندها : المادتين ١٨٩، ١٩٠ عقوبات حيث جعلت من مجرد نشر موضوع الشكوى أو الحكم لاعتقاد عليه ، اما نشر التحقيقات والقرارات الاخرى فقد اعتبرت المحكمة تنشر تحت مسؤولية الخصوم وبالتالي لا حصانة لها اذا مست الاشخاص بالقذف او السب او الاهانة .

حقوق الصحفي عبر الانترنت (١)

أتحه المشرع المصرى فى م ١٧٧ أولا ق ٨٢ / ٢٠٠٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية الى تكليف المصنف السمعى والبصرى باعتباره (مصنفا مشتركا) • واعتبر الصحفى (مؤلفا) له الاستثنائ بالحقوق الادبية على مصنفه واعتبر (المنتج) (نائبا عنهم) فى استغلال المصنف ، وان ذلك قرينة على تنازل الصحفيين (لصالحه) وهى قرينة يجوز استبعادها بالاتفاق على عكسها • ولم يعتبره مؤلفا •

هذا بالنسبة للصحيفة السمعية البصرية فتعد (مصنفا مشتركا) وهو ما يحق مصلحة للصحفيين الذين ساهموا فى وضعه فيعد كل منهم (مؤلفا) • ولن حقه يثبت للمؤسسة الصحفية على الصحيفة (كمصنف جماعى) وله حق مباشرة حق (المؤلف على المصنف الجماعى) م ١٧٥ ق ١٧٥ ق ٨٢ / ٢٠٠٢ (بحماية حقوق الملكية الفكرية) •

أما حقوق المؤلف المالية على المصنفات الصحفية التى يعاد نشرها عبر

الانترنت :-

فان نشرها يشتمل على صورتى الاستغلال (تمثيل - نسخ) ، وذلك لما ينجم به ذلك الاستغلال من خصائص منها :-

أ - انه يتيح للجمهور الاتصال بالمصنفات الصحفية المنشورة بما يحق الأداء العلنى لها بالعرض السمعى البصرى الحركى لها •

١-انظر الصحافة عبر الانترنت د/ أشرف جابر سيد للنشر (دار النهضة العربية عا

٢٠٠٣

ب- ان نشر تلك المصنفات بعد (نسخا لها) طالما انه وقع على مصنفات صحيفة محمية .

وقد ذهب القضاء : الى النشر الالكتروني يعد (نشرًا ثانيًا)
يوجب اعمال حقوق المؤلف .

وترتبنا على ذلك لايجوز للمؤسسة الصحفية ان تقوم بنفسها او بآذن الغير باعادة نشر المصنفات الصحفية عبر الانترنت الا (بتنازل صريح من مؤلفي هذه المصنفات) .

أما الحقوق الادبية للصحفي :-

فقد أكد القضاء انه " لايجوز أن يترتب على استغلال المصنفات الصحفية ونشرها عبر الانترنت (المساس بحقوق المؤلف الادبية) .

الفصل الخامس

حقوق المؤلف (الأدبية - والمالية)

حق المؤلف مركب من حقين :-

أ- أدبي (أو معنوي) : وهو حق شخصي لا يجوز التصرف فيه (م ١٤٥ من القانون) ، أو النزول عنه (م ١٤٣ من القانون) ، أو الحجز عليه ، ولا يسقط بالتقادم (م ١٤٣ من القانون) .

ب- مادي (أو مادي) : وهو حق عيني أصلي ومال منقول هو حق مؤقت ينقضي بعد مدة من وفاة المؤلف (هي خمسون عاما) ، ويجوز التصرف فيه والنزول عنه ونقله للغير ، ويورث ويوصى به ، كما يجوز الحجز عليه (م ١٥٤ من القانون) .

أولا : الحق الأدبي :-

خصائص الحق الأدبي للمؤلف :

يتميز بعدة خصائص أهمها :-

- (١) عدم قابلية الحق الأدبي للتصرف فيه : والجزاء على مخالفة ذلك لثره : (البطلان المطلق) (م ١٤٥ / ٨٢ / ٢٠٠٢) مثله في ذلك مثل الحق الشخصي للإنسان لأنه يمس شخصية المؤلف ، والتصرف فيه تصرف في هذه الشخصية التي حرم القانون التصرف فيها لو النزول عنها (م ٤٩ مدني) .
- (٢) عدم انقضاؤه بالتقادم المسقط : فهو حق دائم لا يسقط بعدم الاستعمال مهما طال الزمن (م ١٤٣ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

(٣) عدم جواز الحجز عليه : وانما يجوز الحجز على نسخ المصنف الذى تم نشره (م ١٥٤ ق ٨٢/٢٠٠٢) ولا يجوز الحجز على المصنفات التى يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة انه استهدف نشرها قبل وفاته . (وللورثة) حق حراسة الحق الألبى بعد وفاة المؤلف . فإذا لم يوجد ورثة أو موصى لهم . تقوم (الوزارة المختصة) بمباشرة تلك الحقوق (م ١٤٦ من القانون) (م ٢/١٥٥ من القانون) ، كما تباشر الوزارة المختصة ذلك الحق وترخص باستغلال المصنف تجاريا أو مهنيا بعد انتهاء مدة حماية المصنف وسقوطه فى (الملك العام) الذى يبيح لأى شخص استغلال المصنف نظير رسم يؤديه لاجتياز ألف جنية (م ١٨٣ من القانون) .

(٤) عدم قابلية الحق الألبى للتقويم بالمال

أولا : الحق الألبى للمؤلف :

سلطات الحق الألبى للمؤلف :

(١) حق المؤلف فى تقرير نشر مصنفه : فالمؤلف وحده هو الذى يقدر صلاحية المصنف للنشر والوقت الملائم لذلك (م ١٤٣ / أولاق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

(٢) حق المؤلف فى نسبة مصنفه اليه : (م ١٤٣ / ثانيا ق ٨٢ / ٢٠٠٢) وهو مايسمى (بحق الأبوة على المصنف) فالمؤلف حق وضع اسمه ومؤلفاته ، والزام الناشر بكتابة اسمه عليه لو نشره باسم

مستعار أو بدون اسم ، والزام من يقتبس منه بالإشارة الى المصنف
واسم مؤلفه .

ومن أحكام النقص في هذا الصدد :

(نص م ١/٩ ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) بإصدار قانون حماية المؤلف
يدل على ان للمؤلف الذى ينشر بنفسه أو بواسطة الغير قرين اسم
المصنف ، وفى جميع الاعلانات عن هذا المصنف بغير حاجة الى ابرام
اتفاق مع الغير على ذلك .

مثال : الاعلان عن مسرحية .

(طعن ١٣٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٧)

(٣) حق المؤلف في منع التعديل والتحويل على مصنفه وعدم
المساس بمحتوياته (م ١٤٣ ق ٢٠٠٢/٨٢) وكذلك احترام عنوان
المصنف اذا كان مبتكرا (م ١٤٠ / فترة ٢/١٣ من القانون)
حتى ولو لم تقع المنافسة غير المشروعة . هذا الحق يعد مكملا لحق
المؤلف فى نشر مصنفه ، فله مباشرته بنفسه أو بواسطة من ياذن له
بأصول بشروط : للترام المانون له بأصول للفن فى اللون الذى أنن له
فيه (م ٦ ثانيا / ١ من لئاقية برن لحماية حق المؤلف) ، لكن اذا انن هو
او خلفه العام (بتحويل) للمصنف من لون الى أخر فان سلطتها فى هذا
الصدد تكون (مقيدة) وليس له حق الاعتراض على ما يقتضيه التحويل
من تحويل وتغيير فى المصنف الأصل فيفترض رضائهما مقنما بهذا
التحويل .

(طعن ١٥٦٨ / ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

وقد (استثنى) المشرع من منع التعديل فى المصنف فى حالة
(الترجمة) الا اذا أغفل المترجم الإشارة الى موضع الحذف او

التغيير أو اساءة الى سعة المؤلف ومكانته (م ١٤٣ ثالثا ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

ذلك ان (الترجمة الحرفية للمؤلف) تؤدي الى (معنى مخالف) مما يقتضى تدخل المؤلف لمنعه .

(٤) حق المؤلف فى سحب مصنفه من التداول أو اخلال تعديلات جوهرية عليه (م ١٤٤ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) : - لم يجعل المشرع حق المؤلف فى سحب مصنفه مطلقا اضرازا (بالناشر) الذى تعاقده معه ولذى قام بتكلفة المصنف من كتابة كمبيوتر وشراء ورق وطباعة وتجليد وتسويق ونشر وتوزيع ، او باع له حق الاستغلال المالى للمصنف ، وكذا (المنتج السينمائى) الذى كلف (الفيلم) ، فوضع ضوابط وقيود على هذا الحق بأن وكل ذلك الأمر (وهو سحب المصنف من التداول) الى (القضاء) فاذا أراد المؤلف ذلك او رأى اخلال تعديلات جوهرية ، عليه فان عليه رفع دعوى بذلك امام المحكمة الابتدائية - فان استجابت المحكمة لطلبه ورات أن أسبابه جديّة تجيز ذلك - قضت بما طلبه من الزام المؤلف بان يؤدي الى (الناشر) (تعويضا عادلا) (يدفع مقدما الى الناشر) فى غضون (أجل) تحدده (المحكمة) فاذا لم يلتزم المؤلف بذلك (خلال الموعد الممنوح من المحكمة) اعتبر الحكم (كان لم يكن) وزال كل اثر (م ١٤٤ من القانون) .

ونرى : أن ذلك يحقق التوازن بين حقوق والتزامات كل من المؤلف والناشر ويعطى (للناشر) ضمانات كافية حتى لاتهدر الحقوق .
وقد أورد المشرع قيودا على حق المؤلف بالنسبة لسلطته على حقه الادبى ، فألجأ للصحف والدوريات وهيئات الاذاعة تحقيقا لأغراضها وفى الحدود التى تبررها الاى : (م ١٧٢ من القانون)

أولاً: نشر مقتطفات من مصنفاته التي أُنشئت للجمهور بصورة مشروعة ومقالاته المنشورة المتعلقة بالموضوعات التي تشغل الرأي العام في وقت معين - ما لم يكن للمؤلف قد حظّر ذلك عند النشر - بشرط: ذكر عنوان المصنف واسم مؤلفه . (أى مصدر النقل) (م ١٧٢ / لولا من القانون) .

ثانياً: نشر الخطب والمحاضرات والندوات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للمجالس النيابية والهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعات العلنية العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية بما في ذلك المرافعات القضائية في الجلسات العلنية - وللمؤلف وخلفه من بعده حق (جمع) هذه المصنفات في كتيب أو أكثر ينسب لمؤلفه . (م ١٧٢ / ثانياً من القانون) .

ثالثاً: نشر مقتطفات من مصنف سمعى أو بصرى ، أو سمعى بصرى متاح للجمهور بهدف التغطية الاخبارية للأحداث الجارية (م ١٧٢ / ثالثاً ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

(س) هل يجوز فرض الحراسة على (الحق الأبي للمؤلف) (١) ؟

نصت (م ١٠ ق ٣٥٤ / ١٩٥٤ معذلة باصدار قانون حماية حق المؤلف السابق والمُلغى وسارت على ذلك (م ١٤٥ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) باصدار قانون حماية الملكية الفكرية على ان يقع (باطلاً مطلقاً) كل تصرف في حق المؤلف الأبي - وكذلك الحجز عليه ، لأنه (حق شخصي) لصيق بالمؤلف يتمتع بفرض الحراسة عليه ، لأن مقتضى فرض الحراسة عليه اجبار المؤلف على طبع مصنفه بقصد استغلاله مالياً - وقد تقوم لديه اعتبارات يرى فيها عدم طبع مصنفه وهو صاحب الحق في تقديرها . ولكن

إذا قرر المؤلف نشر مؤلفه وتم نشره أو توفي قبل نشره ، ولكن ثبت توافر عزمه على ذلك (قبل وفاته) (م ١٥٤ من القانون) ، فإنه يكون قد استنفذ حقه الأدبي (بالتقرير) - وبقي (حقه المالى) متمثلاً فى نسخ المصنف الذى تم نشره ، هنا يجوز فرض الحراسة على حق الاستغلال المادى وتعيين حارس تكون مهمته اعادة نشر المصنف (م ١٨٠ من القانون) مثاله:- قيام نزاع بين (المؤلف والناشر) حو كيفية استغلال المصنف ، أو استئثار أحد الورثة باستغلال المصنف دون باقى الورثة ، كما يجوز توقيع الحجز بأمر على عريضة (م ٣/١٧٩ من القانون) .

ثانيا : الحق المالى للمؤلف

أولا : الطبيعة القانونية لحق المؤلف المالى :

انه حق (احتكارى استثنائى) وحقيق عينى أصلى - الا لانه (مؤقت) ينقضى بمرور (مدة) هى (طيلة حياة المؤلف) ، و (خمسون سنة بعد وفاته لورثته) .

ويجوز (التصرف فيه ، والنزول عنه ، ونقله الى الغير) (م ١٤٩ / ١ من القانون) و (يورث) الى (خلفه العام) و (يوصى به) .
ويجوز (الحجز عليه) بالنسبة للمنشور والمتاح للتداول من المصنف (م ١٥٤ من القانون) .

ثانيا : سلطات الحق المالى للمؤلف : -

أشرنا سابقا الى (خصائص الحق المالى للمؤلف) . أما سلطات المؤلف على مؤلفه (ماليا) فهى (ثلاث سلطات) ÷

وهى النسخ أو النشر ، وحق الأداء العلنى ، وتصرفه فى حقه المالى واستغلاله وسوف نتناولها بالشرح تباعا على النحو التالى :-

(١) السلطة الاولى وهى النسخ أو النشر : بأن يقوم بنفسه أو بواسطة (الغير) وهو (الناشر) بطبع نسخ من مصنفه لتصل الى الجمهور بطريق (غير مباشر) ويكون ذلك بموجب (عقد طبع ونشر) مقابل نسبة من (ريع البيع) وقد اورد المشرع على هذا الحق (قيда) بعدم جواز منع أى شخص من عمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصى شريطة :- عدم عمل نسخ منها وبيعها تجاريا ، الامر الذى يضر بمصالح المؤلف (م ١٧١ / ثانيا من القانون) .

(٢) السلطة الثانية وهي حق الأداء العلنى : (وهو النقل المباشر للجمهور) (م ١٧١ / أولا من القانون) ويقصد به نقل المصنف للجمهور بطريق مباشر : أما بطريق الالتقاء أو الغناء أو التمثيل على خشبة المسرح أو استخدام أجهزة كالراديو والتلفزيون ومكبرات الصوت سواء فى حضرة المؤلف أم فى استديو مغلق ثم تقوم أجهزة الاذاعة والتلفزيون ونقله مباشرة للجمهور أو تسجيله وتقديمه للجمهور فى وقت لاحق - ولا عبرة فى كون هذا الأداء بمقابل لم مجانا .

وقد أور المشرع (عدة استثناءات) على حق الأداء العلنى للجمهور وهى:-

أولاً : أنه إذا نشر المؤلف مصنفه ، فليس له حق منع تمثيله أو لقائه فى اجتماع عالى أو جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة مادام أن ذلك يتم (بدون أجر) (م ١٧١ / أولا من القانون) .

ومن أحكام النقض فى علانية الأداء :

أ- العبرة هى (علانية الأداء) ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذى يحصل فيه هذا الأداء ، وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل . متى توافرت صفة العلنية للأداء كان (علنيا) ولو كان المكان الذى أُنْعِد فيه الاجتماع يعتبر (خاصا بطبيعته أو بحسب قانون انشائه) . لاتلزم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية .

(طعن ٢٤٤ / ٣٠ فى جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

ب- يشترط لاسباغ صفة (الخصوصية) على الاجتماعات التى تعقدها الأسر والجمعيات والمننديات الخاصة والمدارس وبالتالي لاعفائها من دفع

أي تعويض المؤلف عن مصنفاته التي تؤدي فيها بطريق الإيقاع والتمثيل أو الالتقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالى - هذا الشرط كان مقررا قبل صدور قانون ٣٥٤ / ١٩٥٤ .

(ملعن ٢٤٤ / ٣١ ق جلسة ١٩٦٥ / ٢ / ٢٥)

ثانيا : عمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصى بشرط :

عدم الاضرار بمصالح المؤلف (بأن يصور منها نسخ للاستغلال التجارى بهدف الربح وتحقيق عائد) (م ١٧١ / ثانيا من القانون) وللمؤلف أو خلفه بعد نشر المصنف (حق منع الغير) من القيام (بدون إذن مسبق) من المؤلف (بأى عمل من الأتى :-

(١) نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية أو التشكيلية ما لم يكن فى مكان عام أو المصنفات المعمارية .

(٢) نسخ أو تصوير كل من اجزاء جوهري لنوته مصنف موسيقى .

(٣) نسخ أو تصوير كل او جزء جوهري لقاعدة بيانات او برامج حاسب الى .

(٣) السلطة الثالثة والأخيرة لحق المؤلف وهي التصرف فى ذلك الحق ÷ ذلك ان الحق المالى للمؤلف قابل للتقويم وجائز التعامل فيه ونقله للغير بمقابل او بدون مقابل، وينتقل بوفاته لورثته .

فللمؤلف حق نقل مصنفه (للغير) للاستغلال المالى (م ١٤٩ / ١ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) ويشترط لذلك : أن يكون (بعقد مكتوب) محدد فيه محل للتصرف وبيان مداها والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه (م ١٤٩ / ٢ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) . واثر تخلف ذلك (البطلان) (م ١ / ١٤٩ من القانون) .

فيما يلي ضوابط هذا التصرف للحق المالي للمؤلف :

- (١) نقل حقوق المؤلف (للغير) (م ١٤٩ / ١ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق (بغير) (إذن مسبق منه) ، وللمؤلف وحده حق لاجازة نشر مصنفه للغير سواء بمقابل أو بدون مقابل .
- (٢) ان يكون التصرف (مكتوباً) (م ١٤٩ / ١ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) فالكتابة وفقاً للقانون (شرط للاعتقاد) وليس وسيلة للاثبات ومادام الأمر كذلك فإن عقد طبع ونشر المصنف أو بيعه هو (عقد شكلي) طبقاً للقانون - فيقع (باطلاً مطلقاً) الاتفاق عليها (شفاة) .
- (٣) ملكية المؤلف لكل ما لم يتنازل عنه صراحة (م ١٤٩ / ٣ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

- (٤) التزام المؤلف (بضمان التعرض) (م ١٤٩ / ٣ ق ٨٢ / ٢٠٠٢)
- فاذا أبرم المؤلف عقداً مع (ناشر) فإن عليه التزاماً يتولد عن هذا العقد بعدم طبعه لدى ناشر آخر مرة ثانية أو إبرام عقد معه بذلك ، أو قيام المؤلف بعد إبرام عقد الطبع والنشر مع الناشر ، بنشر المصنف بنفسه لدى مطبعة قاصرة على الطبع . واستغلال ربع تلك الكمية للمطبعة (لحسابه الخاص) .

ومن أحكام النقص في ضمان تعرض المؤلف :

- (١) إذا كان الأصل انه لا يجوز للمشتري عند حصول تعرض له في الانتفاع بالمبيع ، أو عند استحقاق هذا المبيع أن يرجع على (البائع) (بالتعويضات) إذا كان المشتري يعلم وقت البيع بسبب التعرض أو الاستحقاق ، الا ان التزام البائع القانوني بالضمان يقبل (التعديل) (باتفاق المتعاقدين) سواء على توسيع نطاقه أو تضيق مداه أو الإبراء منه بحسب الغرض الذي يقصدانه من (اتفاقهما) . ولانه وإن كان اشتراط

الضمان فى عقد البيع (بالفاظ عامة) لايعتبر تعديلا فى الأحكام التى وضعها القانون فى هذا الائتزام الا انه اذا كان المشتري والبائع كلاهما عالمين وقت العقد بسبب التعرض أو الاستحقاق فإنه فى هذه الحالة يدل النص على شرط الضمان فى العقد وهو (تزيد) فإن الغرض منه تأييد المشتري من الخطر الذى يهدده تأمينه لا يكون الا بالترام للبائع بالتضمينات علاوة على رد الثمن فى حالة استحقاق المبيع .

(طعن ١٨/١٩١ قى جلسة ١٩٥١/٢/١) (طعن ٢٩/١٣ قى جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

(٢) استغلال الإنسان لصوته ماليا - جواز التنازل عنه (للغير) بما اشتمل عليه من (الحق فى النشر) ولو تعلق الامر باستغلال الصوت فى تلاوة القرآن الكريم عليه ذلك : النزول عن هذا الحق للغير أشهره : الامتناع عن القيام بأى عمل أو تصرف يبطل استعمال الغير له أو يتعارض مع حقه فى استغلال الصوت .

(طعن ٥٥٥/٤٨ قى جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)

وليس من شأن التنازل عن هذا الحق (للغير) منع المطعمون ضده الأول من تلاوة القرآن الكريم بصوته فى أى مكان أو زمان ، أو ان يقوم بتسجيل للقرآن متجدا كله أو بعضه لغرض آخر غير الاستغلال التجارى . وكل ما يترتب على الشرط المانع للوارد بالعقد هو التزام المطعمون عليه ضده الأول بعدم تسجيل القرآن الكريم بصوته مجودا بقصد الاستغلال التجارى للغير للشركة لطاعة . وإذا اعتبر الحكم المطعمون فيه هذا الشرط مخالفا (للنظام العام) وأسس على ذلك رفض الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن ٥٥٥ / ٤٨ قى جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٨٤)

صور التصرف فى الحق المالى للمؤلف :

لم يحدد القانون صور استغلال المؤلف لحقه المالى على مصنفه ولكن الشائع عملا هو :-

(أ) إبرام عقد طبع ونشر

(ب) لو إبرام عقد بيع مصنف من مؤلف لناشر .

على انه يلاحظ : انه اذا كان التصرف (هبة) فانه يجب أن تفرغ فى (الشكل الرسمى) والا وقع العقد (باطلا مطلقا) طبقا (م ١ / ٤٨٨ منى) .

وقد استثبتت (م ١٥٣ قى ٨٢ / ٢٠٠٢) : من تصرف المؤلف لحقه المالى واستغلاله ماديا (تصرفه فى مجموع انتاجه الفكرى المستقبل) وجعلته (قيدا) لصالح المؤلف - متعلقا (بالنظام العام) وترتب على مخالفته (لبطلان المطلق) .

وترجع أسباب ذلك البطلان فضلا عن (مخالفة النظام العام) الى :-

(١) عدم تعيين محل المتصرف (م ١٣٢ منى) .

(٢) تعامل على تركة مستقبلية طبقا (م ١٣١ منى) .

(٣) ولأنه فى بيع انتاجه الفكرى مستقبلا اهدار لشخصية المؤلف وحقوقه

الأدبية والمعنوية التى يتضامن أمامها ما يجنيه من مزايا (محكمة

استئناف للقاهرة جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٥٩ منشور بمجلة المحاماه العدد

(٤١) .

مقابل التصرف ونطاقه :

نصت (م ١٥٠ من القانون ٨٢ / ٢٠٠٢) على أن مقابل التصرف
أحد طرق ثلاثة :-

(١) لما مشاركة نسبية في الأيراد الناتج عن الاستغلال المالي للمصنف
حسب الاتفاق .

(٢) أو مبلغا إجماليا يحدد جزئيا ويتقاضاه المؤلف دفعة واحدة أو على
أقساط أو في ميعاد معين حسب الاتفاق .

(٣) أو الجمع بين الأساليب .

والمؤلف إذا رأى أن الاتفاق والعائد من طبع كتابه لا يتناسب مع ما بذله
من جهد وما أنفق في إخراج له من مصاريف مراجع وخلافه وإن في بنود
الاتفاق ظلم وإجحاف بحقوقه فإن له - ولخلفه من بعده - حق رفع دعوى
إمام المحكمة الابتدائية بأعادة النظر في قيمة المقابل المتفق عليه وطلسب
زيادته بشرط عدم الإضرار بالناشر المتعاقد معه (م ١٥١ من القانون) .

نطاق التصرف (م ١٥٠ ق ٨٢ / ٢٠٠٢)

يجوز أن يكون (كامل) حقوق المؤلف على مصنفه ، أو (جزئيا) وقد
عبرت مادة القانون المشار إليها عن ذلك بقولها (نظير نقل حق أو أكثر) .
ومن أحكام النقض في حق استغلال المؤلف لمصنفه ماليا :

(١) حق استغلال المصنف ماليا ثبوته (للمؤلف وحده) فلا يجوز لغيره
مباشرته (دون إذن مسبق منه أو ممن يخلفه) - حرية المؤلف في أن يجيز
لمن يشاء نشر مؤلفه ، وإن يمنعه عن يشاء ، وإن يمسكت على الاعتداء
على حقه مرة دون أخرى . ولا يعتبر سكوتة في المرحلة الأولى مانعا مسن
مباشرة حقه في دفع الاعتداء في المرة الثانية .

(طعن ٤٧١ / ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٦ (طعن ٢٩/١٣ ق جلسة
١٩٦٤/٧/٧)

(٢) حق استغلال المصنف ماليا - للمؤلف وحده - لايجوز لغيره مباشرة
هذا الحق دون اذن منه أو ممن يخلفه - له ان ينزل عن هذا الحق .

(طعن ١٥٦٨ / ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

(٣) حق استغلال الكتاب (ماليا) (حق مادي) يجوز للمؤلف
أن ينقله الى الغير (م ٣٧ ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) .

(طعن ٣٥٦ / ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦ / ٥/١٢)

ملاحظة على الحق المالى للمؤلف :

انه حق (احتكارى) يخول المؤلف التمتع باستغلال مصنفه وحده ويتميز

بعدة خصائص :-

(١) انه قابل للتنازل عنه (للغير) بشرط : فراغه فى (عقد مكتوب)

وهو ركن لازم لانعقاد العقد يترتب على تخلفه (البطلان)

(م ١٠٢/١٤٩ من القانون) . ويترتب على ذلك استفاد حقه فى

منع الغير من استغلال أو تسويق أو بيع أو توزيع مصنفه المحمى

سواء بمصر أو اية دولة اخرى (م ١٤٧ من القانون) .

(٢) انه احتكار (موقوف) بمدة حياة المؤلف وخمسين سنة لورثته بعد

وفاته (م ١٦٠ من القانون) غير أن هذه المدة (قد تخفص) فى

أحوال نشر المصنف تحت (اسم مستعار مجهل) ، و (المصنفات

الجماعية) التى يكون مؤلفها (شخص معنوى) وتحسب المدة من

تاريخ أو نشر للمصنف ، بغض النظر عن اعادة النشر ما لم يدخل

عليه تعديل جوهري ، (وقد تمتد) فى حالة

(المصنفات المشتركة) فتحسب المدة من تاريخ وفية آخر من بقى

حيا من المشتركين - وبانتهاء مدة الحماية يصبح استغلال المصنف (مباحا) يحق لاي شخص استغلاله مجانا وبدون اذن مسبق مسن ورثته ويعبر عن ذلك بمقووط المصنف في (الملك العام) .

(٣) انه قليل للحجز عليه سواء في حياة المؤلف أو بعد مماته ، وكذلك الحال في حالة وفاة المؤلف قبل النشر بشروط أن يثبت بشكل قاطع انصراف نية المؤلف الى النشر قبل الوفاة (م ١٥٤ من القانون) (ويستثنى) من الحجز على المباني (حماية لحقوق المؤلف في تصميماته المعمارية المستعملة بوجه غير مشروع .

(٤) لانه (تقديري) وذلك لتمتع المؤلفين وخلفهم العام (الورثة) بسلطة تقديرية في تقدير مقدار حقوقهم ووسيلة تعويضهم نسبيا أو جزائيا ، غير ان المشرع - تشجيعا للثقافة لم يجعل هذا الحق (مطلقا) من أجل ائراءها .

مضمون حق الاستغلال الاحتكاري :

(١) اما بالتمثيل : بنقله الى الجمهور بواسطة التلاوة والأداء الموسيقي والتمثيل المسرحي .

وبلاحظ : ان كل تمثيل (مجالي) خارج اطار العائلة بعد (علنيا) ومثاله (الجمعيات والنوادي والمدارس) .

ويمتد احتكار المؤلف على نقل مصنفه للجمهور بواسطة (الترجمة) .

غير ان المشرع - انطلاقا من مبدأ تنمية الثروة الثقافية للنولة - جعل حماية المؤلف المترجم الى (لغة اجنبية) قاصرة على مدة (ثلاث سنوات) من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي او المترجم (م ١٤٨ من القانون) .

بشروط : عدم قيام المؤلف بنفسه أو بواسطة غيره (بترجمة)
(مصنفه) الى (اللغة العربية) خلال مدة (ثلاث سنوات) من تاريخ اول
نشر للمصنف الأصلي او لترجمته بلغة أجنبية ، ولتلقى تلك المدة القصيرة
لحماية حقه الاستثنائي في ترجمة مصنفه الى اللغة العربية هو استعماله
لحقه في الترجمة قبل نهاية هذه المدة القصيرة ، وطبقا (لاتفاقية برن) التي
وقعت عليها (مصر) لا يمكن اعمال هذه المادة التي تعد رخصة اجبارية الا
للاستعمال المدرسي او الجامعي أو البحوث ، الى جانب مرور مدة (ستة
شهور اضافية) قبل منح تلك الرخصة ، حتى يكون لأصحاب حقوق
الترجمة فرصة نشر ترجمة عربية للمصنف وان يكون ثمن هذه (الترجمة)
مقاربا لثمنها المعتاد في (مصر) للمصنفات المماثلة (م ٢ من ملحق اتفاقية
برن) •

(٢) **أو النسخ :** بأى وسيلة فتخضع كل عملية نسخ (لمصنف محمى)
مواء بالطباعة او التسجيل الصوتي او السمعى للبصرى لاحتكار المؤلف
وليس من حق المؤلف معارضة من يقوم بعمل نسخة وحيدة من المصنف
للاستعمال الشخصى (م ١٧١ / ثانيا من القانون) •

(ب) هل يخضع المؤلف للضريبة على المهنة الحرة ؟ ومتى يخضع ؟
(ج) (م ٢/٣٦ ق ٢٠٠٥/٩١) باصدار الضريبة على الدخل نصت
على انه (يعفى) أرباح تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية
والعلمية والثقافية والأدبية (من الضريبة) (تشجيعا للحركة
الفكرية والعلمية وما تؤدي اليه من ازدهار وتقدم ونمو للدول والشعوب) ،
وكذا (أرباح اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد) التى تطبع للتوزيع
على الطلاب داخل الحرم الجامعى طبقا لأسعار الجامعات ودعما للكتاب

وكذا أرباح الفنانين التشكيليين (تصوير - ونحت وحفر) (الفقرتان ٦ ، ٧ من المادة سائلة الاثارة) ، أما ما يكون ناتجا من بيع المؤلف أو المؤلف أو الترجمة (اخراجة) في (صورة مرئية) (سينما - تليفزيون - فيديو) أو (صوتية) (راديو - شريط كاسيت) (فيخضع للضريبة) (م ٣٦ / ٢ ق ٩١ / ٢٠٠٥) باصدار الضريبة على الدخل) .

الترخيص الشخصي بالنسخ أو الترجمة أو الاثنين معا

للمصنف المحمي - بدون إذن للمؤلف - لاغراض معينة -

نظير تعويض عادل للمؤلف أو ورثته - وبشرط عدم تعارضه مع استغلال المؤلف لمصنفه أو الحاق ضرر بمصالح المؤلف المشروعة أو ورثته من بعده (م ١٧٠ من القانون) (المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من اللائحة التنفيذية للقانون)

أولا : شروط منح ترخيص بنسخ أو ترجمة مصنف محمي طبقا م ١٧٠

من القانون بدون إذن المؤلف ÷

١- ان يكون ذلك لاغراض الوفاء باحتياجات التعليم بكافة أنواعه

ومستوياته وليس بغرض الربح التجارية

(٤٢ سنة اللائحة التنفيذية) *

٢- تقديم طلب ترخيص الى مكتب الحماية بالوزارة للمختصة والمعد

على نموذج مطبوع (م ٤ من اللائحة التنفيذية) يذكر به اسم وعنوان

مقدم الطلب واسم المصنف والمؤلف واسم الناشر وجهة الطبع

ونطاق سريان الترخيص زمانيا او مكانيا بمصر مرفق معه اثبات

انه لغرض احتياجات التعليم وتعمير معرفة مكان المؤلف او ورثته

حال وفاته ، او سبق التفاوض معه دون الوصول لاتفاق

(م ٦ من اللائحة)

ويراعى فى منح الترخيص مايلى :-

- أ - ألا يكون المؤلف قد قام بسحب جميع نسخ مصنفه من التداول .
- ب- ألا يكون الترخيص قابلا للتنازل من المرخص له الى الغير .
- ج - ألا يكون للترخيص مانعا من اصدار ترخيص آخر لغير المرخص له ، وذلك ما لم يكن الترخيص (بترجمة) المصنف الى لغة معينة اذا كان قد سبق نشرها بهذه اللغة من قبل .
- د - ذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل نسخة أو ترجمة مرخص بها .

بور مكتب الحماية : ويقوم مكتب الحماية بفحص الطلب ومستنداته والتحقق من توافر الشروط ، فاذا توافرت المستندات والشروط ومر على ذلك (٣٠ يوم) من استيفائها بعد ممداد الرسم المقرر ، أصدر الوزير المختص (قرارا مسببا) محددا فيه النطاق الزمانى والمكانى للترخيص (م ٧ من اللائحة) .

ويجب أن يذكر بقرار الترخيص تعويض المؤلف أو ورثته من بعده نظير استغلال الترخيص (تعويضا عادلا) يقدر بمعرفة لجنة مشكلة بقرار من الوزير المختص ويراعى عند تقديرها للتعويض :-

- ١- للفترة المتبقية من الحماية .
- ٢- الغرض من الترخيص .
- ٣- نوع المصنف .
- ٤- المقابل المعروض أثناء التفاوض مع المؤلف قبل تقديم طلب الترخيص عن النسخ أو الترجمة .

ويراعى: عدم جواز استغلال الترخيص الا بعد
سداد التعويض للمؤلف (م ٨ من اللائحة التنفيذية) .

الفصل السادس

صيغ

العقود الخاصة بمصنف المؤلف

وهي :-

- (١) عقد طبع ونشر
 - (٢) عقد بيع حق الاستغلال المالي لمصنف من مؤلف الى ناشر .
- أهم ملاحظات على هذه العقود مايلي :-
- (١) أنه (عقد شكلي) يشترط لابرامه (الكتابة) وجزاء تخلف هذا الشرط الشكلى هو (البطلان) (م ١٤٩ / ٢ / ٢٠٠٢)
- (٢) ان (عقد طبع ونشر) أهم بند فيه هو (مدة محددة) والا وقع العقد (باطلا) بخلاف (عقد البيع) فهو من (العقود للفورية) تنتقل بموجبه حق استغلال المصنف ماليا الى المتصرف اليه (مع بقاء اسم المؤلف عليه) طيلة حياة المؤلف . وخمسون سنة بعد وفاته ، ويؤول بعدها (للمصنف) الى (الملك العام) يحق بعدها لأي شخص طبعه ونشره - ولكن يبقى اسم (مؤلفه الأصلي) عليه باعتباره (حق أدبي) لا يسقط بالتقادم ومهما طال الزمن ، ولايجوز التنازل عنه .
- (٣) انه اذا انقضى للعقد (بانتهاى مدته) عد (عقدا منعما) ، فلا يرد عليه (للفسخ) ، ذلك لان الفسخ (لا يرد الا على عقد (موجود وقائم وسارى المفعول لم يسقط وينتهى ويؤول بانتهاى مدته) . وبهذا قضت

محكمة اسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم (٢٦٢٨ / ٩٨ م ٠ ك اسكندرية)
(بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٣ والمعروفة من أحد الناشرين على
مؤلف هذا الكتاب وموضوعها (دعوى حساب) ، ومرفوع دعوى أخرى
منبثقة منها من المؤلف ضد الناشر بالفسخ والتعويض قضى فيها برفض
دعوى الناشر والزامه بالدين كطلب المؤلف ويرفض طلب الفسخ للعقود
تأسيما على انعدام مصلحة المؤلف فى ذلك وذلك نظرا لانقضاء تلك العقود
بانتهاؤها - وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا فى الدعويين ١٢١٥ / ٥٩ ق
١٣٦٥ / ٥ ق .

عقد طبع ونشر

انه فى يوم الموافق / / ٢٠٠٥

فيما بين كل من :-

أولا : السيد / السيد عبد الوهاب عرفه - المحامى ومقيم

.....

.....

..... (طرف أول مؤلف)

ثانيا : السيد / ناشر

وصاحب مكتب ومقيم

.....

..... (طرف ثان ناشر)

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف واتفقا على ما يأتى :-

البند الأول

عهد الطرف الاول المؤلف الى الطرف الثانى الناشر القيام بطبع ونشر

عدد ألف نسخة من كتاب (.....) نتاج الطرف الاول

وعدد صفحاتها (.....) تقريبا تعادل (.....) ملزمة تقريبا

مقاس ٢٥ × ١٧ سم - ويضاف الى الكمية المذكورة عدد (.....)

نسخة عبارة عن هدايا يسلم الطرف الاول المؤلف منها عدد

(خمسة وثلاثون نسخة) شاملة عدد عشرة نسخ لدار الكتب المصرية

بمعرفة المؤلف نظير ايداع الكتاب بها .

البند الثانى

اتفق الطرفان أن تكون مدة العقد (٠٠٠٠٠٠٠) تبدأ من تاريخ ظهور الكتاب بالسوق .

البند الثالث

اتفق الطرفان على بيع الكتاب ٠٠٠٠ جنية ، حصة الطرف الاول للمؤلف منها (٢٠ %) (أى الخمس) تعادل ٠٠٠٠٠ نسخة تسلم للطرف الاول المؤلف فور ظهور الكتاب بالسوق مضافا اليها خمسة وثلاثون نسخة هدية على النحو المشار اليه بالبند الاول .

البند الرابع

بروفات للكتاب اتفق على عمل بروفتان مراجعة للكتاب على الأكل ويكون الطرف الأول بعد تمام المراجعة اعطاء امر الطباعة للطرف الثانى الناشر بموجب ورقة مكتوبة وليس شفهيًا .

البند الخامس

يلتزم الطرف الثانى الناشر بطبع الكتاب وفقا للنظام الذى هو عليه طبقا للنسخة الأصلية المسلمة اليه من المؤلف ، والمؤلف غير مسئول عن ضياع أو حريق أو تلف للنسخة الاصلية بمجرد تسليمها للناشر فور التوقيع على العقد ويتحمل الناشر نتيجتها وحده ويتم تنفيذ العقد من جانب الناشر من كتابة كمبيوتر وطبع وتجليد خلال شهران ونصف شهر من تاريخ التوقيع على هذا العقد .

البند السادس

مصاريف هذا المصنف موضوع العقد من كتابة كمبيوتر وطبع وتجليد وكذا الضرائب بكافة انواعها على عاتق الطرف الثانى الناشر

بند اضافى

من المتفق عليه بين الطرفين انه اذا تبقى بعد انتهاء مدة العقد كمية من النسخ المتفق على طبعها فان ذلك لا يؤثر على انتهاء مدة العقد - ويتحمل آثارها (الناشر) وحده فقط .

البند السابع

يتم الالتزام ببندو العقد واى مخالفة للبندو السابقة يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون اذار او حكم قضائى .

البند الثامن

أى نزاع ينشأ بين الطرفين بخصوص هذا العقد يكون من اختصاص محاكم الاسكندرية

البند التاسع

تحرر من هذا العقد نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند الاقتضاء

(الطرف الثانى (الناشر)

(الطرف الاول (المؤلف)

عقد بيع مصنف

لنه في يوم للموافق / / ٢٠٠٥

فيما بين كل من :-

أولا : السيد / ومقيم

.....

(طرف أول مؤلف)

ثانيا : السيد : / ويعمل ومقيم

.....

(طرف ثان ناشر)

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف والتفقا على ما يأتي :-

البند الأول

بإع وأسقط وتنازل الطرف الأول المؤلف الى الطرف الثاني الناشر
ما هو حق تأليف كتاب وعدد صفحاتها صفحة تقريبا
تعاذل ملزمة بمقاس ٢٥×١٧ سم .

البند الثاني

تم هذا البيع وقبل نظير ثمن اجمالي قدره جنية (فقط
..... جنية لغير)

البند الثالث

برفات الكتاب : اتفق الطرفان على ان يكون للمؤلف حق مراجعة الكتاب بعد بروفتين على الأقل ولا يتم الطبع الا بعد الحصول على أمر كتابي به من المؤلف وقد تحدد لتنفيذ هذا العقد كتابة كمبيوتر ومراجعة وبروفات وطباعة وتجليد وظهور الكتاب بالسوق مدة ثلاثة شهور و ٢١ يوم تبدأ من وقت إبرام هذا العقد .

البند الرابع

يلتزم الطرف الثاني الناشر بطبع الكتاب بحالته وبالنظام الذي هو عليه طبقاً للنسخة الأصلية المسلمة إليه من المؤلف مع مراعاة أن يكون الغلاف الخارجى والداخلى للكتاب باسم للطرف الاول المؤلف (والطرف الأول غير مسئول عما يحدث من (تلف أو ضياع أو حريق ٠٠٠ إلخ) للنسخة الأصلية المسلمة منه الى الطرف الثانى بمجرد التوقيع على هذا العقد ويتحمل نتيجتها الطرف الثانى وحده .

البند الخامس

مصاريف هذا المصنف موضوع هذا العقد من كتابة بالكمبيوتر وشراء ونقل الورق والمونتاج والطباعة والتجليد والنشر والتوزيع وكافة مستلزمات الطباعة النشر وكذا (الضرائب) بكافة أنواعها على عائق الطرف الثانى (الناشر)

البند السادس

من المتفق عليه أنه عند ظهور الكتاب بالمسوق مباشرة يتم تسليم الطرف الاول المؤلف فوراً عدد خمسون نسخة هدايا من المصنف شاملة عدد (عشر نسخ) يتم تسليمها للمؤلف ليقوم بدوره بتسليمها الى (دار الكتاب) نظير ايداع المصنف بها .

البند السابع

يتم الالتزام ببند العقد واى مخالفة للبند السابقة يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون الحاجة لاذنار أو حكم قضائى ، ويعد مادفعه الطرف الثانى ثمنا لحقوق التأليف تعويض عن اخلاله بالالتزام ببند العقد ولا يحق للطرف الثانى المطالبة باسترداد ثمن البيع .

البند الثامن

أى نزاع ينشأ بين الطرفين بخصوص هذا الاتفاق يكون من اختصاص محاكم اسكندرية على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

البند التاسع

تحرر هذا العقد من نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند الاقتضاء .

الطرف الاول (المؤلف)
الطرف الثانى (الناشر)

صيغة اذن كتابى من مؤلف
باجراء تعديل أو تحويل على مصنفه

القرار

أقر أنا مصرى - مسلم - ومقيم
..... واعمل وأحمل بطاقة رقم قومى
رقسم وبصفتى مؤلف كتاب
(.....) بتعديل وتحويل المصنف سالف الإشارة
ليقوم باعادة نشرها بشكل مغاير للشكل السابق نشره بها ، على أن يتم
عرض هذه المصنفات على المؤلف بعد تعديلها وتحويلها والحصول
على موافقتى عليها قبل نشرها فى صورتها الجديدة - بعد اجراء
التعديلات المأذون بها .

ويتضمن هذا (الانن) للتنازل عن حق الاستغلال المالى للنسخة
المعدلة أو المحورة بجميع طرق الاستغلال سواء كان هذا الاستغلال المالى
بنفسه أو عن طريق الغير وذلك فى النطاق المكانى .

وقد تم هذا للتنازل وقبل مقابل مبلغ جنية دفعت
من يد الماذون له للتنازل بمجرد التوقيع على هذا التنازل .
ويتعهد المؤلف بالامتناع عن أى عمل من شأنه الاخلال
باستعمال هذه الحقوق التى شملتها هذا الانن .

وهذا القرار منى بئلك ،،،

المقر

(إمضاء)

الفصل السابع

آثار عقد استغلال حق المؤلف المالى والالتزامات الناشئة عنه بين طرفيه

أولاً : التزامات الناشر .

ثانياً : التزامات المؤلف .

يرتب (عقد طبع ونشر) بين المؤلف والناشر - أو التصرف فى (حق استغلال المالى) و (عقد بيع مصنف بين المؤلف والناشر) : عدة التزامات على عاتق كل منهما .
وسوف نتناول بالتفصيل كل من الناشر والمؤلف فيما يلى :-

أولاً : التزامات الناشر :

عقد الطبع والنشر المبرم بين المؤلف والناشر وكذا عقد بيع حق الاستغلال المالى للمصنف بين نفس الأطراف يربط التزامات على عاتق الناشر على النحو التالى :-

- (١) طبع المصنف ونشره فى (الميعاد المحدد له بالمعقد) وإعداده للبيع ، فإذا لم يتفق الطرفان على ميعاد - فإن (للمحكمة) تتولى تحديده طبقاً (للعرف الجارى والظروف) .
- (٢) عدم طبع نسخ زيادة من المصنف المتفق على طبعه ونشره أكثر من المتفق عليه ، ومخالفة ذلك أثـره : اعتبار الزيادة عن المتفق عليه (نقليداً للمصنف) .

وبالاحظ : انه احيانا يجرى العمل على الاتفاق على التوقيع على كل نسخة تحت عنوان (كل نسخة غير موقع عليها من المؤلف تعد مقلدة أو مزورة) - وهذا يمثل نوع من (الرقابة) على ما يطبع بحيث إنه اذا وجد المؤلف نسخة بالمسوق غير موقع عليها منه جاز له مقاضاة الناشر (بالتعويض) ، أو مقاضاة من قام من (الغير) بتقليد المصنف وطرحه بالمسوق وتعد (جنحة تقليد مصنف) - بضبطه عن طريق (شرطة المصنفات) ويحرر (محضر) يعرض على (النيابة العامة) ويقيد ويوصف بأنه (جنحة تقليد مصنف) ويأخذ طريق (المحاكمة الجنائية) وبعد صدور الحكم بالادانة يمكن رفع (دعوى تعويض) عن هذه العمل الاجرامى أمام المحاكم المدنية - بعد ان يصبح الحكم الجنائى بات (نهائيا) .

(٣) عدم اجراء (أى تعديل) على المصنف وبخاصة (العنوان واسم المؤلف والمقدمة ولكن يجوز للناشر طلب احوال تعديلات تقتضيها الظروف

(وكمثال تخفيض رسوم التسجيل العقارى مثلا كموضوع جوهرى هام وحديث الساعة) - فاذا لم يوافق المؤلف على ذلك - فان الناشر اللجوء الى (المحكمة) لاجابة طلبه . ولكن ليس للناشر حق اجراء أى حذف للمصنف (بدون موافقة المؤلف) .

وبالنسبة للتعديلات الطفيفة التى تقتضيها طبيعة النشر - فحق للناشر ويجوز له ذلك (وبدون اذن من المؤلف) . وبالاحظ فى هذا الصدد انه لايجوز للمؤلف منع الناشر من وضع (اسم وعنوان وتليفون مكتبة الناشر) للقائمة على النشر .

(٤) اداء حقوق المؤلف المالية المحددة بالعقد .

(٥) عدم طبع (أى كتاب منافس) يحمل نفس عنوان المصنف وتتضمن موضوعاته نفس موضوعات المصنف المتعاقد عليه (خلال مدة العقد) ويعد الناشر (سئ النية) ويسأل مدنيا (بالتعويض) اذا اهمل نشر المصنف لافساح المجال لترويج (المصنف المماثل) .

ومن أحكام التقيض فى هذا الصدد :

أ - تقليد (الطاعن) طبعة المطعون ضده (تقليدا تاما) • نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع فى السوق • منافسة الطاعن لكتاب المطعون ضده اعتباره (منافسة غير مشروعة) لاينفى قيام تلك المنافسة غير المشروعة : اعتزال (المطعون ضده) مهنة الطباعة والنشر وتصفية أعماله فيها مادام أن كتابه لايزال مطروحا فى السوق (

(طعن ٢٩/١٤ قى جلسة ١٩٦٤/٧/٧) (طعن ٢٩/١٣ قى جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

ب - اذا كان (الحرمان من الفرصة حتى فواتها) هـ (ضرر محقق) ولو كانت الافادة منها (أمرا محتملا) وكان الثابت أن الطاعنين أقاموا الدعوى بطلب (التعويض) عن الضرر المادى الناشئ عن امتناع المطعون ضده (الناشر) عن طبع مؤلفهم المتعاقد على طبعة وحبس أصوله عنهم (خلال السنوات المقام بشأنها الدعوى) بما ضيع عليهم (فرصة تسويقه) (خلال تلك المدة) وهو (ضرر محقق) فان الحكم - للمطعون فيه - اذا قضى برفض طلب التعويض على سند من أن هذا الضرر (احتمالى) يكون (قد أخطأ فى تطبيق القانون) .

(طعن ٥٢/٨٣٧ قى جلسة ١٩٨٥/٣/١٤)

(٦) على الناشر ألا يعهد (للغير) بنشر المصنف - لأن فى ذلك تعطيل لحق المؤلف فى نشر مصنفه فى الوقت الذى يراه ، مما يضر بمصالح

المؤلف وقد تتغير الظروف ويقتضى الأمر تعديل لو حذف بعض الموضوعات .

(٧) على الناشر (التوقف) عن النشر بعد انتهاء (المدة) المتفق عليها

بالعقد .

(٨) على الناشر عدم تجاوز اللون الذى طلب اليه نشره ، فإذا تم نشر المصنف (بلغة ما) فلا يجوز ترجمته الى (لغة أخرى) (بدون إذن المؤلف) ، وهو ما عبرت عنه المواد (١٤٩/٣ ، ١٥٢) من القانون بقولها بأن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر .

(٩) على الناشر إيداع عشر نسخ من المصنف بدار الكتب المصرية ومقرها شارع ماسبيرو القاهرة كورنيش النيل (طبقاً م ١٨٤ من القانون) وهى عشرة طبقاً للقانون القديم وقد أحال القانون الجديد (٢٠٠٢/٨٢) الى اللائحة التنفيذية بما لا يزيد عن عشر وقد صدرت اللائحة لكنها لم تتضمن عدد نسخ الإيداع فيظل الإيداع طبقاً للقرار الوزارى الصادر عام ١٩٩٥ .

(١٠) تسليم (أصول المصنف) الى (المؤلف) بعد انتهاء صليحة النشر .

ثانياً : التزامات المؤلف

(١) تسليم (أصول مصنفه) الى الناشر (لكتابتها وطبعها ونشرها) .

(٢) تصحيح (البروفات) - واعادتها مصححة الى الناشر فى وقت

مناسب .

(٣) ضمان التعرض الشخصى سواء فى حالة إبرام عقد طبع ونشر او فى حالة بيع مصنف من مؤلف الى ناشر - سواء بطبعة بمعرفة المؤلف

لحساب نفسه أو تعاقد مع ناشر آخر لطبع ذات المصنف - لما في ذلك من تعطيل لحقوق الاستغلال المرتبة لصالح (الخلف الخاص) .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

إذا كان الأصل أنه لا يجوز للمشتري عند حصول تعرض له في الانتفاع بالمبيع أو عند استحقاق هذا المبيع أن يرجع على البائع (بالتعويضات) إذا كان المشتري يعلم وقت البيع بسبب التعرض أو الاستحقاق ، إلا أن التزام البائع القانوني بالضمان (يقبل التعديل باتفاق العاقدین) سواء على توسيع نطاقه أو تضيق مده أو الإبراء منه بحسب الغرض الذي يقصده من اتفاقهما .

ولنه وإن كان اشتراط الضمان في عقد البيع (بألفاظ عامة) لا يعتبر تعديلا في الأحكام التي وضعها القانون لهذا الالتزام ، إلا أنه إذا كان المشتري والبائع كلاهما عالمين وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق فإنه في هذه الحالة يدل النص على شرط (الضمان في العقد) - وهو أصلا لاجابة اليه - على أن الغرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذي يهدده تأمينه لا يكون إلا بالالتزام البائع (بالتضمينات) علاوة على (رد الثمن في حالة استحقاق المبيع) .

(طعن ١٨ / ١٩١ ق جلسة ١٩٥١/٢/١) (طعن ٢٩ / ١٣ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

هذا وقد ثار تساؤل حول تصرف المؤلف لناسر ثان (سمي الثانية) عند التعاقد هل يجوز ؟

والجواب أنه (لا يجوز) ويعد تصرفه هذا (باطلا) .

وثار تساؤل آخر ملحکم فی حالة تصرف المؤلف لناشر

آخر (حسین النبة) عند التعاقد هل يعد تصرفا (باطلا) ؟

والجواب أن (العقد الثاني) الصادر (لناشر ثان) يعد

(باطلا) اذا كان العقد السابق (ثابت التاريخ) .

(٤) عدم المنافسة غير المشروعة : وذلك باسناد طبع ذات

الكتاب الى ناشر آخر ، أو بادخال تعديلات او موضوعات أخرى مع

تحويل عنوان المصنف وطبعه ونشره لدى ناشر اخر .

الفصل الثامن

آثار اخلال الناشر بالتزاماته نحو المؤلف والناشئة عن عقد استغلال المصنف المالي لمؤلف

يقوم الناشر بطبع نسخ لكثير من المتفق عليه ، او يمتنع عن اداء حقوق المؤلف في مواعيدها ، او ترفع (دعوى حساب) من المؤلف ضد الناشر او العكس ، وتنتهى بمديونية (الناشر) ، فتكون الاجراءات والعقوبات التى تتخذ ضده اما وقتية او لجزائية ، او مدنية ، أو جنائية ، أو تأديبية : والأخيرة تكون حال كون أطراف المصنف أساتذة بجامعة ما واشترك أكثر من واحد فى عمل المصنف ، ثم أغفل ذكر اسم أحدهم بغلاف المصنف ، وعمل تحقيق من مجلس الجامعة وصدر قرار بتوقيع جزاء تأديبى على البعض منهم (عقوبة اللوم) ، ثم تم الغاء نهائيا بحكم (المحكمة الادارية العليا) .

ونعرض فيما يلى لهذه الاجراءات والعقوبات تباعا :-

أولا : الحماية الإجرائية لحق المؤلف

(م ١٧٩ ف ٨٢ / ٢٠٠٢)

هذه الاجراءات هى وان كانت (سابقة) على (الحماية المدنية) بحيث ان هذه الاخيرة أمرت لها ومترتب عليها الا أنها (مستقلة عنها) وهى نوعين :-

أ- وقتية :

القصد منها وقف الضرر الناشئ عن الاعتداء
على حق المؤلف (مستقبلا - ويتضمن :-

(١) اجراء وصف تفصيلي للمصنف أو الاداء أو التسجيل الصوتي
أو البرنامج الاذاعي .

(٢) وقف نشر المصنف أو الاداء أو التسجيل الصوتي أو
البرنامج الاذاعي أو عرضه أو نسخه أو صناعه .

(٣) توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج
الاذاعي الاصلى أو على نسخة .

(٤) إثبات واقعة الاعتداء على الحق (محل الحماية)

(٥) حصر الإيراد الناتج عن استغلال المصنف أو الاداء أو
التسجيل الصوتي أو البرنامج الصوتي أو البرنامج الاذاعي
بمعرفة (خبير) .

وتتميز هذه الاجراءات (بسرعة اصدارها) لسرعة الحصول على اى
جزء منها فى اليوم التالى لتقديم الطلب (م ١٩٥ مرافعات)

ب - تحفظات :

وهى تهدف الى (مواجهة الاعتداء الواقع) على حق المؤلف و
(حصر) (الاضرار) التى (لحقت) لاتخاذ (تدابير) (محو) هذه
الأضرار والمحافظة على حقوق المؤلف - وتشمل :-

(١) توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الاذاعي
الاصلى وعلى نسخه ، والمواد المستعملة فى اعادة نشر المصنف أو
الاداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الاذاعي أو استخراج (نسخ منه)

بشروط : صلاحية تلك المواد (لاعادة نشر) المصنف أو الاداء لو التسجيل الصوتى أو للبرنامج الازاعى .

(٢) توقيع المحرز على (الابراد) الناتج من النشر أو العرض ، والذي تم حصره بمعرفة (الخبير) المنتدب من المحكمة .

(٣) تعيين (حارس قضائى) تكون مهمته : اعادة نشر المصنف أو التسجيل الصوتى أو للبرنامج الازاعى استغلاله أو عرضه أو صناعته أو استخراج منه ، وتحصيل (العائد) من مناديب للتوزيع أو الناشرين ، وايداع (الابراد) (خزينة المحكمة) حتى يفصل فى (اصل النزاع الموضوعى) ويجب ان يكون سبب الأمر القضائى (معقولا) خشية خطر عاجل من بقاء المصنف أو ثمنه تحت يد حائزه (م ٧٣٠ / ٢ مدنى) وليس هذا الا تطبيقا للقواعد العامة فى فرض (الحراسة القضائية) .

المحكمة المختصة بتقرير الاجراءات (م ١٧٩٠ من القانون)

هو رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بالأمر بأى من الاجرائيين السابقين بناء على طلب المؤلف أو ورثته فى احوال نشر المصنف بدون اذن كتابى من المؤلف أو ورثته .

كيفية تقرير الاجراءات :

يعرضه يقدمها المؤلف أو من يخلفه الى رئيس المحكمة الابتدائية ويخضع الأمر الصادر فى هذه الحالة لنظام (الأوامر على عرائض) (المواد ١٩٤ - ١٩٦ مرافعات) فينظر رئيس المحكمة الابتدائية (الطلب) بدون حضور طالب الأمر أو من يراد صدوره ضده ، وفى غير

جلسة ، ودون حضور (كاتب الجلسة) لانه يستند الى (السلطة الولائية)
وليست القضائية .

ويصد الأمر فى اليوم التالى لتقديم الطلب (م ١٩٥ مرافعات) وله
مطلق السلطة التقديرية فى قبول الطلب او رفضه وفى حالة قبوله يلزم
توافر :-

(١) خشية وقوع ضرر يلحق المؤلف او خلفه .

(٢) وجود الحق أو المركز القانونى المتعلق به الأمر .

وقرار للقاضى فى ذلك (غير مسبب) اما اذا أصدر (أمر مخالف
لأمر سبق صدوره) فيجب ذكر (الأسباب التى اقتضاه صدور الأمر)
الجديد والا كان (باطلا) (م ١٩٥ مرافعات)

ويجب تقديم الأمر بالاجراء الوقتى أو التحفظى للتنفيذ خلال
(٣٠ يوم) من تاريخ صدوره والا (سقط الحق فى تنفيذه) (م ٢٠٠
مرافعات) غير ان هذا المقوط (لا يمنع) من استصدار أمر جديد
باجراء وقتى أو تحفظى بناء على طلب المؤلف او خلفه
(م ٢٠٠ مرافعات) .

وينفذ الأمر الصادر بالاجراء الوقتى أو التحفظى (فوراً) بمجرد
صدوره دون حاجة الى (تنبيه أو اذار) ويعد الأمر على عريضة فى
هذه الحالة (مشمول بالنفاذ للمعجل بقوة القانون) (م ٢٨٨ مرافعات) بل
لرئيس المحكمة الابتدائية الأمر بتنفيذه (بمسودته) (دون اعلان)
(م ٢٩٦ مرافعات) ويصدر الأمر على عريضة (بدون كفالة) .

ويتم التنفيذ تحت اشراف (قاضى التنفيذ) وبمعرفة (المحضر)
(وقد يعاونه (خبير) اذا لزم الأمر (م ١٧٩ / ٥ فقرة ثانيا من القانون)

وسائل مواجهة الاجراءات الصادرة لحماية حق المؤلف :

أولاً : التظلم من الأمر الصادر بالاجسراء :

نظرا لصدور الأمر بالاجراء التحفظي أو الوقفي في (غيبة الشخص) المعتدى على حق المؤلف وخلفه من بعده ، وبدون حضوره وسماع لقواله أجازت (م ١٨٠ ق ٢٠٠٢/٨٢) لمن صدر ضده الامر التظلم من الأمر أمام نفس رئيس المحكمة الأمر خلال (٣٠ يوم) من تاريخ صدور الأمر أو الاعلان بحسب الأحوال ، وهو حكم مخالف لنصوص المولد (١٩٧ ، ١٩٩ مرافعات) والتي تقضي بالتظلم الى نفس رئيس المحكمة الابتدائية الأمر ، أو المحكمة المختصة التي يتبعها هذا القاضي - ويلاحظ ان نص (م ١٨٠ من القانون) هو (نص خاص) لا يجوز الغاؤه الا (بنص خاص) مثله (وليس بنص عام) ، كقانون المرافعات (المادتين سالفى الإشارة) .

فاذا ما رفع التظلم استمع القاضي الى طرفي النزاع (المؤلف - والمعتدى) ولايجوز اصداره قرار في التظلم في غيبة أحدهما أو دون حضوره وسماع لقواله .

وسلطاته في هذا الشأن واسعة :

فله الغاء الأمر والغاء الاجراءات المترتبة عليه كلياً أو جزئياً ، وله تأييد الأمر الصادر بالاجراء فتأكد بذلك الاجراءات وله للعدول عنه وتعيين (حارس) يتولى اعادة نشر أو عرض أو صناعة أو استخراج نسخ من المصنف موضوع النزاع ، وإيداع حسيطة الايراد (خزينة المحكمة) حتى يفصل في أصل النزاع من المحكمة المختصة .

وبعد القرار الصادر فى التظلم (حكما قضائيا) يحل به رئيس المحكمة محل المحكمة الابتدائية للتابع لها ، لذلك يجوز (استئنافه) أمام (محكمة الاستئناف) .

ومن احكام النقض فى هذا الصدد :-

الحكم الصادر فى التظلم طبقا لنص (م ٤١ ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) يعد (حكم قضائيا) حل به القاضى الأمر ، محل المحكمة الابتدائية وليس مجرد أمر ولائى ، ولذلك يكون رفع الاستئناف عن الحكم الصادر من رئيس المحكمة فى التظلم الى (محكمة الاستئناف) ، ولا يمنع من هذا النظر ما أورده المذكرة الايضاحية للقانون (٣٥٤ / ١٩٥٤) من ان رئيس المحكمة الابتدائية يحكم فى التظلم بصفته قاضيا للأمور المستعجلة ، وذلك أن هذا الوصف لا يتفق ونصوص القانون المذكور التى تفيد بحكم مطابقتها لأصول الأحكام العامة للأوامر على العرائض ان ماعهد به المشرع الى رئيس المحكمة هو من نوع ما عهد به الى قاضى الأمور الوقتية ، ولئن كان القاضى الأمر (رئيس المحكمة) وهو بصدد نظر التظلم من أمر الحجز ، (لا يستطيع أن يمس موضوع الحق) الا ان ذلك لا ينبغى أن يحجبه عن استظهار (مبلغ الجد) فى المنازعة المعروضة لاي فصل فى موضوع بل ليفصل فيما يبجول له انه وجه للصواب فى الاجراء المطلوب دون ان يبنى حكمه على مجرد (الشبهة) .

(طعن ١٤٤ / ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢ / ١٢ / ٦)

الاستشكال في تنفيذ الأمر الصادر بالاجراء ÷

الأمر الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية (هو أمر على عريضة)
فيعد (سند تنفيذي) (طبقاً م ٢٨٠ مرافعات) ويصدر مشمولاً بالإنفاذ المعجل
بقوة القانون (طبقاً م ٢٨٨ مرافعات) - والكفالة فيه (جوازية) للقاضي
وبناء عليه فإنه يجوز (للمنفذ ضده) أو (للغير) وكذلك (طالب للتنفيذ)
(وهو المؤلف أو خلفه) أن يستشكل في تنفيذ الأمر الصادر من رئيس
المحكمة الابتدائية .

وللمؤلف اذا ما تعرض للتنفيذ (للوقف) كما في حالة (رفع دعوى
استرداد منقولات محجوزة) ان يقدم باشكل في التنفيذ . ويرفع الاشكال
الوقتي الى (قاضي التنفيذ) باعتباره مختص بنظر منازعات التنفيذ
الموضوعية والوقفية أيا كانت قيمتها (٢٧٥ / ١ مرافعات) ويصدر الأمر
- برفع (الاشكال عنه) (لقاضي التنفيذ) الذي يفصل فيه باعتباره
(قاضي الامور المستعجلة) (م ٢٧٥ / ٢ مرافعات) .

ويرفع الاشكال طبقاً لقانون المرافعات (م ٣١٢ مرافعات)

فيجري أمام (المحضر) عند قيامه باجراء تنفيذ المر ، او عن
طريق ايداع صحيفة الاشكال قلم كتاب محكمة التنفيذ ويجب التوقيع عليه
من (محام) (طبقاً م ٥٨ ق ٨٣ / ١٧) باصدار المحاماه باعتبار ان
المنازعة الوقفية هي (دعوى مستعجلة غير مقدرة للقيمة) (أي تزيد
قيمتها على ٥٠٠ جنية) .

ويرتكب على رفع الاشكال في تنفيذ الأمر الصادر بالاجراء المطلوب
(وقتي أو تحفظي) (وقف التنفيذ) .

وقد اُجاز المشرع (للمحضر) اذا ما أبدى أمامه اشكال وقتى أن يختار بين اما (وقف التنفيذ) أو (يستمر فيه على سبيل الاحتياط) خوفا من هروب المنفذ ضده أو تخلفه من المال المراد الحجز عليه .

فاذا استمر المحضر فى التنفيذ رغم تقديم الاشكال الوقتى ، فيجب (عدم اتمامه) (قبل) فصل (قاضى التنفيذ) فى المنازعة (م ٣١٢ مرافعات) .

ويترتب على الاشكال الأول (وقف التنفيذ بقوة القانون) ، أما الاشكال الثانى فلا يترتب وقف للتنفيذ الا اذا قدر قاضى التنفيذ (وقف التنفيذ مؤقتا)

(لحين الفصل فى موضوع التظلم نظرا لجديّة الأسباب المطروحة فى الاشكال ولو كانت سابقة على صدور الأمر المتظلم منه بحيث يرجح معها الغاء الأمر او تعديله من (محكمة التظلم) لكى يتمكن من صدور ضده الأمر من ابداء دفاعه الجدى أمام (محكمة التظلم) .

ويلاحظ هنا أن قاضى التنفيذ فى المنازعة الوقتية بوصفـه قاضيا للأمور المستعجلة (لايمس أصل الحق المتنازع عليه أو حجية الأمر المستشكل فيه) .

شروط وقف التنفيذ المعجل للأمر (م ٢٩٢ مرافعات)

- (١) التظلم من الأمر الصادر بالاجراء .
- (٢) وقف نفاذ هذا الاجراء معجلا (قبل) تمام التنفيذ .
- (٣) أن تكون هناك خشية وقوع ضرر جسيم من التنفيذ فى غير مصلحة المنفذ ضده الأمر .
- (٤) أن تكون أسباب التظلم مما يرجح معها (الغاء الأمر) .

ولرئيس المحكمة إذا ما أمر بوقف النفاذ المعجل أن يأمر بتقديم (كفالة)
من جانب المتظلم من الأمر (والمنسوب إليه الاعتداء على حق)
المؤلف (أو بما يراه كفيلا لصيانة حق المحكوم له) (م ٢٩٢ مرافعات)
(س) هل يجوز للمؤلف أو خلفه من بعده (التظلم) من الأمر الصادر
برفض اتخاذ الاجراءات المطلوبة لحماية حقه ؟

(ج) يرجع للقواعد العامة بخصوص ذلك التي تجيز التظلم من قرار
رئيس المحكمة الابتدائية برفض اصدار الأمر بالاجراء .
وقد أعطت (م ١٩٧ مرافعات) الاختصاص بنظر هذا التظلم (للمحكمة
المختصة) ولم يتعرض (م ١٨٠ من القانون) لتلك الحالة فيكون التظلم
من هذا القرار أمام (المحكمة الابتدائية) التابع لها رئيس المحكمة
الأمر .

زوال الأثر المترتب عليه الأمر بالاجراء الوقتي :

يتربط الامر بالاجراء الوقتي بمجرد صدوره . وضمائنا لجدية طلب
المؤلف أو خلفه العام في اتخاذ الاجراءات الوقتية لحماية حقه على
مصنفه ، والزمته (م ١٧٩ / ٥ فقرة ٣ من القانون) برفع دعوى بأصل
النزاع امام المحكمة المختصة خلال (١٥ يوم) من تاريخ صدور أمر
رئيس المحكمة بالاجراء الوقتي أو التحفظي .

فاذا رفع أصل النزاع في الميعاد - استمر أثر الأمر ، أما إذا لم
يرفع في الميعاد زال كل أثر للأمر واعتبر كأن لم يكن ، فإذا كان الأمر
متعلقا بإجراء وقتي (كوقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته) زال
كل أثر لهذا الأمر وعاد النشر والعرض واستمر صناعة المصنف .

أما إذا تعلق الأمر بإجراء تحفظي :- بطل الحجز وزالت كل آثاره فيستطيع من صدر ضده الأمر ، التصرف في المصنف أو المواد المستعملة في نشره أو في استخراج نسخه .

ويزول كذلك الأثر المترتب على الأمر الصادر بالإجراء المطلوب بحماية حق المؤلف إذا ما رفضت المحكمة المطروح أمامها النزاع الحكم بتثبيت الحجز التحفظي الذي تضمنه الأمر فإذا ما صدر أمر على عريضة باتخاذ إجراء أو أكثر حماية لحق المؤلف على مصنفه ثم رفع المؤلف أصل النزاع إلى المحكمة المختصة خلال الـ (١٥ يوم) التالية صدور الأمر ، وأصدرت المحكمة حكما في الدعوى الموضوعية برفض تثبيت الأمر زال كل أثر لهذا الأخير .

استثناء (عدم جواز الحجز على المباني)

يأتى ذلك محافظة على حقوق المؤلف المعماري الذي يعتدى على رسوماته وتصميماته واستعمالها (بطريق غير مشروع) .

وقد رأى المشرع أن في الحجز على المبنى وإتلافه أو مصادرته برغم (المخالفة) للمرتبة باستعمال رسومات وتصميمات المؤلف المعماري - عدم تناسبه مع حق المهندس المعماري على تصميمه أو رسمه والمعتدى عليه فغلب المشرع مقتضيات (الصالح العام) فمنع الحجز عليها نظرا (للتكاليف الباهظة) التي يتحملها صاحب المبنى بالرغم من حصول الاعتداء على تصميمات المهندس - مما يبرر منع الحجز - ولا يكون أمام (المهندس المعماري) سوى (طلب التعويض) .

أحكام النقض في الإجراءات التحفظية :-

(١) تصدر الاجراءات التحفظية وفقا (ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) بمقتضى أمر على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية يقدم بالطرق المعتادة .
كما ينفذ بذات الطرق . لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه امام رئيس المحكمة في مصدره رئيس المحكمة المختص بإصدار الأمر لايعتد أن يكون (قاضيا للأمور الوقتية) .

(طعن ٢٧/١٤٤ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٦)

(٢) الحكم الصادر في التظلم في أمر على عريضة - (حكم قضائي) حل به للقاضي الأمر محل للمحكمة الابتدائية وليس مجرد (أمر ولائي) - رئيس المحكمة الابتدائية الذي يحكم في التظلم طبقا (ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) - ليس قاضيا للأمور المستعجلة - ماعهد به المشرع اليه هو من نوع ماعهد به لقاضي الامور الوقتية برفع الاستئناف عن الحكم الذي يصدر في هذا التظلم الى (محكمة الاستئناف) .

(طعن ١٠٤٤ / ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٦)

(٣) ليس للقاضي الأمر - في التظلم في أمر الحجز - ان يمس موضوع الحق . لايجبه ذلك عن استظهار مبلغ (الجسد) فسي المنازعة المعروضة لايفصل في الموضوع ، بل ليفصل فيما يبدو له انه وجه الصواب في الاجراء المطلوب - تأييد أمر الحجز بناء على مجرد وجود (شبهة التقايد) بين كتاب الطاعن وكتاب المطعون عليه (قصور) .

(طعن ٢٧/١٤٤ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٦)

(٤) قضاء الحكم بالغاء الأمر المتظلم منه بمقولة ان الجمعية لم تقدم الدليل على ان المؤلف - المطلوب حماية مصنفه الفني عضوا فيها - واغفال الحكم المطعون فيه (تنازل) أصحاب المصنفات للموسيقية لجمعية المؤلفين

والملحنيين والناشرين عن حقوقهم المالية في استغلال مصنفاتهم (باقرار)
وهم أعضاء فيها (قصور في التسبب يستوجب نقضه) .

(طعن ١٧٨٥ / ٥٢ في جلسة ١٩٨٦ / ٤ / ١٤)

(٥) للتظلم من الأمر على عريضة ماهيته ؟ دعوى وقتية - اعتبره
من المواد المستعجلة أشهره : ميعاد استئناف الحكم الصادر فيه خمسة
عشر يوما .

(طعن ٢٢٢٤ / ٦٠ في جلسة ١٩٩٧ / ١٢ / ٨)

صيغ الاجراءات التحفظية الوقتية

- (١) صيغة بطلب الأمر بتوقيع الحجز على الكمية المطبوعة والموجودة بمخازن الناشر وبالسوق لدى المكتبات .
- (٢) صيغة أمر على عريضة بالأجراءات التحفظية
- (٣) صيغة تظلم من أمر وقضى .
- (٤) صيغة دعوى مرفوعة بأصل للنزاع على محكمة الموضوع .
- (٥) صيغة دعوى موضوعية بأصل للنزاع .
- (٦) صيغة دعوى تعويض عن نشر مؤلف دون إذن مؤلفه .

صيغة طلب الأمر بتوقيع الحجز على الكمية المطبوعة

السيد الأستاذ المستشار / رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية بصفته
قاضيا للأمور الوقتية
بعد التحية ..

مقمنه لسيادتكم / السيد عبد الوهاب عرفة - المحامى - مصرى
- مسلم ومقيم ومطه المختار مكتب الأستاذ /
المحامى الكائن بـرقم
.....

ضد

السيد / ناشر وصاحب مكتبة
ومق
.....
.....

الموضوع

بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ أبرم عقد طبع ونشر وتوزيع كتاب
..... بينى كمؤلف وبين
الناشر صاحب مطبعة لمدة سنة وأتفق على
طبع ونشر عدد (٠٠٠٠) نسخة من كتابى سالف الإشارة وتم طبع
الكتاب ونفذت الكمية فى منتصف المدة (اى فى شهر نوفمبر ١٩٩٧)
فصرحت له بطبع (٠٠٠٠) نسخة من ذات الكتاب المشار اليه فى
نفس مدة العقد الاصلى الباقية وينتهى بانتهائها وهى ١٠/٥/١٩٩٨ على
ظهر نسخة العقد التى مع الناشر نظرا لعدم تواجد النسخة التى معى
فى ذلك الوقت ، يخصنى منها (٠٠٠٠) نسخة ومكتوب ذلك بظهر العقد
الذى مع الناشر وقد ظهر الكتاب فى السوق فى الأسبوع الأخير
من شهر ديسمبر ١٩٩٧ .

وتوجهت الى المكتبة بالعنوان المشار اليه بهاليه لاستلام نصيبى فى
القيمة المتفق على طبعها فوجدته تاركا لى مع السكرتارية (نموذج
مخالصة) مذكور بها ان الأربعين نسخة (وهى نصيبى فى الكمية
الاضافية المتفق عليها) عبارة نظير حقوق تاليفى (بمعنى اننى بعث له
الكتاب مقابل هذه الأربعين نسخة ، فرفضت تحرير المخالصة بهذا
الأسلوب وتوجهت الى قسم مباحث المصنفات ، فأفهمونى انهم غير
مختصين نظرا لكون الشكوى متعلقة (بنزاع منى) فيكون الاختصاص
لقسم الشرطة التابع له المكتبة فحررت له محضر بقسم المنتزة أخذ رقم
(٢١٢٠ / ١٩٩٨) ادارى المنتزة وقد حفظ المحضر بنبابة المنتزة لكون
(للنزاع منى) .

الثالث

ألتص من سيادتكم صدور أمركم بالآتى :-

(١) توقيع الحجز على الكمىة المطبوعة والموجودة بمخازن الناشر ،
وبالسوق لدى مكتبة ومكتبة ومكتبة
..... وجميعهم بشارع عبد الخالق ثروت بمدينة القاهرة ومكتبة
..... بشارع جواد حسنى ، ومكتبة بشارع عدلى بمدينة
القاهرة ومعرض بحديقة النقاية العامة للمحامين بالقاهرة
لصاحبها ، والكميات الموزعة بمدينة الاسكندرية لدى
دار بشارع مونتر و بشارع سعد زغلول وكذا
ديسكات وبروفات واصل هذا للكتاب وتسليم نسخة العقد الخاص بالكتاب
التى مع الناشر للمحكمة للاطلاع عليها .

وتفضلوا بقبول والفر الاحترام ،،،

مقلعه لسيادتكم

يرفقى :-

- (١) صورة ضوئية من عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .
- (٢) صورة رسمية من محضر ادارى المنتزة برقم (٢١٢٠ / ١٩٩٨) .
- (٣) صورة ضوئية من اىصال تسليم عشرة نسخ نظير الايداع بدار الكتب
المصرية
- (٤) صورة ضوئية من اىصال استلامى مبلغ (١٥٥ جنية) دفعة لولى من
ثلاث كتاب منها موضوع للشكوى .
- (٥) لذار على يد محضر بتسليم نسخة من كتاب أو
قيمتها نقدا .

(٦) صورة رسمية من شهادة من واقع جدول نيابة المنتزة تفيد ان المحضر قيد فى مادة (اثبات حالة) ولانه حفظ بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٨ ، وقد بان من الاوراق أن نقطة المنتزة استدعت المشكو ضده لسؤاله أكثر من مرة لكنه لم يحضر .

س : هل يجوز الحجز على نسخ المصنف الموجود فى المحل

التجارى لبيع الكتب ؟

ج : (م ١٤٥ من قانون ٨٢ / ٢٠٠٢ بالملكية الفكرية) تجيز ذلك ، لأن تلك النسخ (قابلة للتداول) . والحجز عليها لايتعارض مع حق المؤلف . ولكن اذا اراد المؤلف بمقتضى (حقه الادبى) سحب هذه النسخ من التداول ، فان له ذلك بشروط هى : (م ١٤٤ من القانون)

١- استصدار اذن من المحكمة الابتدائية

٢- تعويض للدائن الحاجز (تعويضا عادلا مناسباً) بايداع خزينة المحكمة مبلغا من المال (يعادل) (قيمة النسخ التى سحبها من التداول) .

(م ١٤٤ من القانون)

صيغة لأمر على عريضة

بالإجراءات التحفظية (طبقا م ١٧٩ ق ٨٢ / ٢٠٠٢)

انه في يوم الموافق / / ٢٠٠٤
نحن / رئيس المحكمة بصفته قاضيا
للأمر الوقفية بها . حيث أن الطالب قد تقدم بالأمر المائل طالبا /
توقيع الحجز التحفظي على المصنف (.....) ضد المعروض
ضدهم عملا بنص (م ١٧٩ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) بحماية حقوق الملكية
الفكرية والتي تنص على :-

.....
.....
.....

وحيث ان الطالب هو صاحب الحقوق الأدبية (او المالية)
للمصنف ف بموجب

.....
.....
.....
.....
.....

لنأخذ

نأمر بـ

.....

..

أولاً :

.....

..

ثانياً :

.....

..

ثالثاً :

.....

..

رابعاً :

.....

...

وعلى الطالب استيفاء باقى الاجراءات القانونية وايداع
كفالة قدرها (.....) جنية)

رئيس المحكمة

.....
.....

.....
.....
.....
وقد استند المتظلم ضده فى طلب استصدار الأمر المشار إليه الى :-

(١)

.....

(٢)

.....

وحيث أنه هذا الأمر قد صدر مخالفا للواقع والقانون وجاء مجحفا
لحقوق الطالب لذا فإنه يتظلم منه للأسباب الآتية :-

..... (١)

(وتنكر أسانيدها)

..... (٢)

(وتنكر اسانيدها)

فهذه الأسباب والأسباب الأخرى سوف يبيدها المستظلم بالمرحلة
والمذكرات .

ينام عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث إقامة المعان اليه وسلمته
صورة من هذا التظلم وكلفته بالحضور امام السيد / رئيس محكمة اسكندرية
الابتدائي بصفته قاضيا للأمور الوقتية بها ومقرها يجلسها
للمنعقدة علنا بتاريخ / / ٢٠٠٣ صباح يوم الساعة التاسعة
صباحا وما بعدها لسماعه للحكم بالأتى :-

أولاً : بقبول التظلم شكلاً

ثانياً: وفي الموضوع بالغاء الامر الـوقتى رقم لسنة
..... والقضاء بالآتى :-

(١)

.....

(٢)

.....

مع التزام المعائن اليه بالمصروفات ومقابل لتعاب المحاماه بحكم
مشمول بالنفاذ للمعجل وبلا كفالة .
ولاجل العلم ،،،

صيغة دعوى مرفوعة بأصل النزاع

لمحكمة الموضوع (طبقا م ١٧٩/٥ فقرة ٣ ق ٨٢ / ٢٠٠٢)

السيد الأستاذ / رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية

بعد التحية ،،

مقدمه لسيادتكم ومقــــيم
..... ومطلبه المختار مكتب الأستاذ /
..... للمحامى .

ضــــيد

١- السيد يد /

.....

٢- السيد يد /

.....

....

أتشرف بعرض الاتى :-

الموضوع

المطالب صاحب مصنف كتاب وذلك
بموجب عقد محرر بينه وبين مؤلف المصنف السيد /
..... طبقا للمستندات
المرفقة :-

وهذا المصنف عبارة عن
.....

لما كان ذلك وكان للطلاب على هذا المصنف جميع الحقوق الأدبية والمالية وقد قام الطالب بنشر هذا المصنف بالسوق ، ولما كان للطلاب وحده حق طبع ونشر واستغلال المصنف فقد فوجئ بان المعروض ضدهم قاموا بتقليد هذا المصنف تقليدا كاملا وطرحوه بالسوق على اوسع نطاق . ولما كان ذلك يعتد اعتداء صارخ على حقوق الطالب المملوكة له دون غيره والتي لا يجوز (لغيره) استغلالها أو التصرف فيها بأي نوع من التصرفات بدون إذن ومؤلفة كتابية صريحة من مؤلفها ، وقد نتج عن ذلك أضرار مادية وأدبية جسيمة مما حدا به الى اللجوء للقضاء طالبا الحماية المقررة له بموجب (م ١٧٩ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) والتي تنص على :- (ينكر نص ١٧٩ بالكامل)

لذلك

يلتمس الطالب بعد الاطلاع على هذا الطلب والمستندات المرفقة ومواد القانون للتكرم باصدار الاجراءات الآتية :-

- (١) اجراء وصف تفصيلي للمصنف المبين بصدر هذا الطلب .
- (٢) وقف نشر المصنف او عرضه او صناعته
- (٣) توقيع الحجز على المصنف الأصلي او نسخه وكذلك المواد المستعملة في اعادة نشره أو استخراج نسخ منه .

(٤) إثبات الأداء العلني بالتمهية للمصنف وبيعه وتداوله
بين الجمهور ومنع بيع أى نسخ من البرنامج وحظر
بيعه أو تداوله مستقبلا .
(٥) حصر الايراد الناتج من النشر والبيع دخل مصر
وخارجها بمعرفة (خبير) يندب لذلك - وتوقيع الخبز
على هذا الايراد .

بناء عليه

يتشرف الطالب بطلب اصدار الأمر من السيد / رئيس المحكمة
الابتدائية بتوقيع الخبز التحفظى على نسخ مؤلف
والكائن اغلبها فى والأصول والماسر المستخدم فى
الطباعة وندب (خبير) تكون مهمته حصر الايراد الناتج عن البيع لهذا
المصنف دخل وخارج مصر تمهيدا لرفع أصل النزاع للمحكمة المختصة فى
الميعاد المحدد قانونا .

وتقبلوا وافر التحية

مقدمة لسيادتكم

صيغة دعوى موضوعية بأصل النزاع

(طبقا م ١٧٩ / ٥ فقرة ٣ ق ٨٢ / ٢٠٠٢)

لله فى يوم الموافق / / ٢٠٠٤

بناءه على طلب السيد / ومقيم
..... ومطالع المختار مكتب الاستاذ /
..... للمحامى .
أنا محضر محكمة للجزئية قد
تنتقلت الى حيث لقامة :-
السيد / المقدم
.....
مخاطبا مع : -----

واعظتہ بالآیہ

بتاريخ / / ٢٠٠٣ استصدر الطالب ضد المعلن إليه الأمر
الوقفي رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠ من السيد الأستاذ / رئيس
محكمة استئنافية الابتدائية وقد قضى منطوقه :-

وقد استند الطالب في استصدار هذا الامر الى أسباب والأمسانيه
الاثمة :-

(1)

(7)

وبتاريخ / / ٢٠٠٣ تم قيد هذا الامر بواسطة
قلم محضرى محكمة الجزئية وفقا لما هو ثابت من
محضر التنفيذ وذلك على النحو التالى :-
(تذكر طريقة التنفيذ) وكمثال تنبيهه بوقف النشر ، أو
توقييع الحجز)

.....
وحيث أن الطالب يحق له رفع أصل للنزاع الى محكمة الموضوع
خلال ١٥ يوم للتالية لصدور الأمر عملا بنص (م ١٧٩/٥ فقرة ٣ ق ٨٢ /
٢٠٠٢) فان الطالب يقيم هذه الدعوى بالطلبات الاتى بيانها بختام هذه
الصحيفة .

وحيث أن الطالب يستند فى هذه الطلبات الى :-

(١)

.....

(٢)

.....

ينام عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث لقامة للمعلن اليه وسلمته
صورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور امام محكمة استئنافية
الابتدائية الدائرة (.....) م ١٠ ك ومقرها لجلسة /
/ ٢٠٠٤ صباح يوم الساعة التاسعة صباحا ومابعدا لسماعه
الحكم بالآتى :-

بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع :-

أولاً : بتأييد الأمر الوقتى رقم ٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠ الصادر من رئيس محكمة استئنافية الابتدائية وجعله نافذاً .

ثانياً : لتلافى للتسخ أو الصور الخاصة بالمصنف المبين بصحيفة الدعوى وتلافى المواد المستعملة فى النشر والمبينة تفصيلا بمحضر تنفيذ الأمر الوقتى المشار اليه وذلك على نفقة المعلن اليه (أو بتثبيت الحجز التحفظى) المتوقع على للتسخ أو صور المصنف المبين بالاوراق وكذا المواد المستعملة وبيع هذه الاشياء بالمزاد العلنى وفاء لما تقضى به المحكمة من تعويض للطالب .

ثالثاً : لزامه بأداء مبلغ (٠٠٠٠ جنية) تعويض جابرا للاضرار المادية والانسبية . ولزامه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ للمعجل .

ولاجل العظم ،،،

صيغة دعوى تعويض

عن نشر مؤلف دون إذن مؤلفه

أنه فى يوم للموافق / / ٢٠٠٤
بناء على طلب السيد / مصرى - مسلم
ومقيم ومجلسه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامى .
أنا محضر محكمة قد انتقلت
الى حيث إقامة :-
السيد / ومقيم
.....
مخاطبا مع : ———

وأعلنته بالآتى

بتاريخ / / ٢٠٠٣ قام المدعى عليه (الناشر) بنشر
كتاب المدعى وعنوانه بدون إذن او موافقة كتابية من
مؤلفه الطالب . واستمر فى طبع عدة طبعات من هذا المصنف وحتى الان
- ضاربا بحقوق المدعى المؤلف عرض الحائط : بما يزيد عن
(..... جنية) - وحيث أن ما قام به المدعى عليه يعد اعتداء على
الحقوق المالية والأدبية للمؤلف المدعى وما نتج عن ذلك من أضرار مادية
وأدبية له تمثلت فيما فلت المدعى من كسب وما لحقه من خسارة ، الى
جانب الأضرار الأدبية - فإنه يقدر هذه الأضرار بما قيمته
(..... جنية) تعويضا عن النشر .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث اقامة المعان اليه وسلمته
صورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور امام محكمة اسكندرية
الابتدائية الدائرة (٠٠٠) م ك اسكندرية ومقرها لجلسة
/ / الساعة التاسعة صباحا ومابعدا ليسمع الحكم
الاتي:-

أولاً : بصفة مستعجلة : وقف طبع وتوزيع كتاب الصادر عن دار للنشر والطباعة والتحفظ عليها وتسليمها للطلاب .

ثانياً : وفي الموضوع : الزامه أن يدفع للطلاب مبلغ (..... جنية) تمويضا جابرا للأضرار المادية والأدبية لما ألتاه المدعى بدون موافقة كتابية من المؤلف المدعى والزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة مع حفظ كافة حقوق للطلاب الاخرى .

ولاجل العلم ،،،

المسئولية المدنية
والجنائية والتأديبية
للاعتداء على حق المؤلف

أولاً : (المسؤولية المدنية)

أولاً : المسؤولية المدنية :

• لمن ينشر مصنف بدون (إذن مسبق) من المؤلف (بحسن نية)

القاعدة في المسؤولية المدنية :

هو التنفيذ العيني للالتزم المدين (طبقاً م ٢٠٣ مدنى)

فاذا استحال (التنفيذ العيني) على المدين ، حكم عليه (بالتعويض) عن الإخلال بالوفاء بالتزامه ويعفى من المسؤولية : اذا أثبت أن استحالة التنفيذ لسبب اجنبى لايد له فيه ~ وكذلك الحكم فى حال (تأخر) المدين فى تنفيذ التزامه .

وبالنسبة (للنسخ المقلدة) تأمر (بمصادرتها) بدلا من (إتلافها) حتى لا تحرم الثقافة العامة من المادة العلمية المتضمنة بها . مع (غلق المنشأة) التى قامت بطبع النسخ المقلدة .

وإذا امتنع المدين عن (التنفيذ العيني) مع القدرة ، جاز للمحكمة إجباره بدفع (غرامة تهييبية) طبقاً (م ٢١٣ / ١ مدنى) .
وبلاحظ : أن طبع (الناشر) لنسخ (أكثر من المتفق عليه بالعقد) مكون (للركن المادى لجريمة التقليد) .

لما اذا تصرف المؤلف فى مصنفه الى ناشر آخر ، (فلا يعد مرتكباً لجحة التقليد) ولما يعد (مخلاً بشروط العقد) يستوجب (التعويض المدنى) و . يسأل جنائياً (عن (جحة التقليد) ، لأنه استغل حقاً مقرر (قانوناً) غاية ما هنالك انه (تجاوز استعمال هذا الحق) .

وبلاحظ : أن الالتزام بالتعويض المحكوم به ينقضى بـ (١٥ سنة) من وقت ظهور الكتاب بالسوق طبقاً للقواعد العامة (م ٣٧٤ مدنى) نظراً

لسكوت النص الخاص (قانون حماية الملكية الفكرية ٨٢ / ٢٠٠٢) ولعدم ورود تقدم سقوط حق المؤلف بالتقادم ضمن اصحاب المهن الحرة المذكورين على سبيل الحصر في مادة ٣٧٦ مدني ويكون لمبلغ التعويض المحكوم به للمؤلف (حق امتياز) يأتي استيفائها (بعد) المصروفات القضائية (وقبل) امتياز الخزنة المستحق للضرائب ورسوم الدولة (م ٢ / ١١٣٨ مدني) نظرا لسكوت النص الخاص (ق ٨٢ / ٢٠٠٢ باصدار حماية الملكية الفكرية .

احكام النقض في المسؤولية المدنية للاعتداء على حق المؤلف

والتعويض عنها :-

(١) مؤلف (الشطر الموسيقى) للأغاني الملحنة - استقلاله باستعمال حقوق المؤلف الأدبية والمالية دون (مؤلفها كلماتها) و (المطرب) (م ٢٩ ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) . استغلال (المطرب) بحق تأدية الغناء وليس (للغير) استغلال هذا الحق (بغير اذنه) . مخالفة ذلك موجه لتعويضه (م ١٦٣ مدني)

(طعن ٢٢٧٧ / ٥٩ / ٥٩ جلسة ١٠ / ٢٨ / ١٩٩٦)

(٢) إذا كان (الحرمان من الفرصة حتى فواتها) (ضرر محقق) ولو كان الاقادة منها (أمرا محتملا) ، وكان الثابت ان للطاعنين أقاموا الدعوى بطلب التعويض عن الضرر للمادى الناشئ عن امتناع المطعمون ضده (الناشر) عن طبع مؤلفهم المتعاقد على طبعه وحبس أصوله عنهم (خلال السنوات المقام بشأنها للدعوى) بما ضيع عليهم فرصة (تسويقه) (خلال تلك المدة) وهو (ضرر محقق) - فان للحكم - المطعمون فيه - اذ قضى

برفض طلب التعويض على سند من ان هذا الضرر (احتمالي) يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ٨٣٧ / ٥٢ في جلسة ١٩٨٥/٣/١٤)

(٣) الاعتداء على حق المؤلف في استغلال مصنفه يعد (عملاً غير
مشروع) وخطأ موجب (للمسئولية التقصيرية) والتزام فاعله
بالتعويض عن الضرر الناشئ عنه) .

(طعن ٤٧١ / ٢٥ في جلسة ١٩٦١/١٠/٢٦)

(٤) حق الطاعن في (التعويض) عن مقابل ما يتجاوز
النسخ الملزم بإدعائها قانوناً .

(طعن ٢٢ / ٣٨ في جلسة ١٩٧٣ / ٤/١٤)

(٥) للمؤلف أن يرجع (مباشرة) على من نشر
مصنف (بغير إذنه) .

(طعن ٢٢ / ٣٨ في جلسة ١٩٧٣ / ٤/١٤)

(٦) دعوى تعويض عن عدم (إنتاج فيلم) تعاقب المدعى عليه مع المدعى
على (اخراجه) . دفع المدعى عليه مسئوليته استناداً الى اعتبارات
ذكرها - القضاء عليه بالتعويض دون رد يفتد دفاعه (قصور)

(طعن ١٥١ / ١٨ في جلسة ١٩٥٠/٦/١)

(٧) التعويض عن (الفعل الضار) يعتبر مستحق الأداء من يوم وقوع
(العمل غير المشروع) وتبدأ مدة التقادم (١٥ سنة) بالنسبة لهذا التعويض
جميعه من تلك التاريخ (م ١٧٢ / ١ منى) .

(طعن ٤١٨ / ٢٦ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٢)

(٨) نص (م ١٧٢ مدني) (استثنائي) وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن (العمل غير المشروع) • عدم جواز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزم •
(الطعون أرقام ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٣١ / ٢٧ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

(٩) متى كان يبين مما اورده الحكم انه لم يثبت لدى محكمة الموضوع أن المَطعون عليهم (منتج أحد الأفلام والمخرج وشركة التوزيع) قد تعمّدوا الاضرار بالطاعن (صاحب اللوكاندة) او انهم قد تسبّبوا في ذلك نتيجة تقصيرهم في بذل العناية المتوقعة من الرجل العادى وان اقحام اسم لوكاندة الطاعن في الفيلم لايعتبر (خطأ تقصيرى) حتى ولو لم يتم حذف اسم اللوكاندة من للنسخ المعروضة بعد العرض الأول استنادا على ان المعروف لدى الكافة أن الأفلام السينمائية هي (من نسج الخيال ولا ظل لها من الحقيقة) وان الخلاف الذي أثبتته الخبير بين لوكاندة للطاعن ، واللوكاندة التي ظهرت في الفيلم ليس من شأنه ان يؤدي الى الخلط بينهما (لدى جمهور المشاهدين فان الذي اورده الحكم سائغ ويؤدي الى المقدمات التي ساقتها ولا يشوبه فساد في الاستدلال) •

(طعن ١٧٤ / ٣٦ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٧٠)

(١٠) يكفي في بيان وجه (الضرر) المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من اجله)
(طعن جنائي ٧٦٠ / ٥٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠)

المنافسة غير المشروعة :

(١) تقليد الطاعن طبعة المطعون ضده (نقلدا تاما) ، نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع فى السوق - منافسته كتاب المطعون ضده (منافسة غير مشروعة) - لاينفى قيام هذه المنافسة غير المشروعة - اعتزال المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر وتصفية اعماله فيها مادام كتابه مازال مطروحا فى السوق .

(طعن ٣٩/١٤ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٧)

(٢) الدعى المؤسسة على المنافسة غير المشروعة لاتخرج عن أن تكون دعى مسئولية عادية : اساسها (الفعل الضار) فيحق لكل من اصابه (ضرر) من فعل للمنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعى بطالب (تعويض) متى توافرت شروط تلك الدعى وهى الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما .

(طعن ٤٣٦ / ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٤)

وبلاحظ : أن للمؤلف حق المطالبة بالتعويض على أساس المسئولية للتقصيرية لذا وقع التعرض من (الغير) الذى لايربطه بالمؤلف رباط عقدى (مادة ١٣٦ مدنى) .

(طعن ٤٧١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٦)

ويقع عبء الاثبات هذا على المؤلف أو ورثته وبيان مدى جسامه الضرر الذى لحق به (محكمة السيدة زينب الجزئية جلسة ١٩٣٤/٣/٢٥) .
كذلك يحق للمؤلف المطالبة بالتعويض على أساس المسئولية للتقصيرية حتى ولو وقعت من الناشر المتعاقد معه والذى لم يخل بشروط العقد

ولكن وقع خطأ منه متى توافرت أركانها لاتمام ما فاتته أو لم يتوقعه وقت إبرام العقد وذلك (إذا تجاوز استعمال الحق وكان الاخلال بالفا جسمامة الغش أو الخطأ الفاحش استنادا الى وسيلة دفاع جديدة) .

(طعن مدنى ٢١٩ / ٣١ قى جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) (طعن مدنى ١٥/١٠١ قى جلسة ١٩٤٦/١١/٢٨) .

وعلى أساس الغش أو الخطأ الجسيم طبقا للمادة (٢٢١ مدنى) ويشمل التعويض جميع الأضرار المباشرة ولو كانت (غير متوقعة الحصول) .

(طعن ٣٥٠ / ٣٠ قى جلسة ١٩٦٥/١١/١١)

ويراجع فى ذلك الحقوق على المصنفات (د/ أبو اليزيد المتيت تحت عنوان التعويض عن الأضرار ص ١٣٢ وما بعدها .

وتعد المنافسة غير المشروعة (فعل تقصيرى) يستوجب مساءلة فاعله عن تعويض الضرر طبقا (للمادة ١٣٦ مدنى) ويعد تجاوزا لحدود المنافسة المشروعة : ارتكاب اعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة فى المعاملات ، لذا قصد به احداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو ايجاد اضطراب بأحدهما متى كان من شأنه جذب عمال احدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها .

(طعن ٦٢ / ٢٥ قى جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥)

ثانيا : المسؤولية الجنائية

(م ١٨١ / سلباق ٨٢ / ٢٠٠٢)

تقع على من يقلد مصنف للمؤلف (بسوء نية) لما بتصويره من الغير ، أو طبع نسخ أكثر من المتفق عليه مع الناشر بالعقد .

العقوبة

أصلية : هي : -

(١) الحبس مدة لاتقل عن (شهر) ، وغرامة لاتقل عن (خمسة آلاف جنية) ولا تجاوز (عشرة آلاف جنية) لو احدى هاتين العقوبتين .
للقاضى : سلطة تقديرية واسعة فى تقدير العقوبة - وتتعدد العقوبة بتعدد الجرائم .

وفى حالة العود : تكون العقوبة هى مدة لاتقل عن (ثلاثة أشهر) وغرامة لاتقل عن (عشرة آلاف جنية) ولا تزيد عن (خمسين ألف جنية) .
وعقوبة تبعة تكميلية : هي :-

(١) مصادرة النسخ محل الجريمة ، والاثوات المستخدمة فى ارتكابها وهى (وجوبية) .

(٢) غلق المنشأة المستغلة فى ارتكاب الجريمة (مدة ٦ شهور) وهى (جوازية) للقاضى - وفى حالة العود يكون الغلق (وجوبيا) .

(٣) نشر ملخص الحكم الصادر بالادانة فى جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

والعقوبة (سلفة) (الاشارة) هي عن أحد الجرائم الاتية :-

(١) (بيع أو تأجير) مصنف ، أو تسجيل صوته ، أو برنامج اذاعى محمى ، أو طرحه للتداول أو للايجار) ، مع العلم بتقليده (م ١٨١ / أولا من القانون) .

(٢) (تقليد) المصنف ، أو تسجيل صوته ، أو برنامج إذاعي أو (بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو الإيجار) مع العلم بتقليده (م ١٨١ / ثانيا من القانون) .
ويلاحظ انه بالنسبة لبرامج الحاسب الآلى يكفى القول بوقوع الجريمة للنسخ الجزئى مادام قد اشتمل جميع العناصر الجوهرية أو الرئيسية للبرنامج الأسمى والركن المادى لجريمة استغلال مصنف مقلد مع العلم بتقليده متمثل فى نشاط جرمى يأتبه الجانى ويأخذ أحد الصور الآتية :-

أ- بيع : أى قيام الجانى بنقل حق استغلال برنامج مقلد الى المشتري لقاء ثمن معين ليس له حق فيه لانه حق مؤلفه الاصلى .

ب- العرض للبيع : فمجرد الدعاية لبرنامج مقلد لجذب للناس الى شرائه جريمة .

ج- التداول : بقيام الجانى باعطاء البرنامج المقاد لآخر للانتفاع به حتى ولو كان ذلك بدون مقابل .

د - الإيجار : بتأجير شخص لبرنامج مقلد الى آخر للانتفاع به فترة لقاء ثمن معين .

(٣) (التقليد فى الدخل (١)) لمصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى (منشور فى الخارج) أو بيعه وعرضه للبيع أو للتداول أو الإيجار أو (تصديره الى الخارج مع العلم بتقليده) +
(م ١٨١ / ثالثا من القانون) .

(١) قضت محكمة السين بجلسة ١٨٩٧/٣/١١ ، ومحكمة باريس بجلسة ١٩١٤/١٢/٢ بان نقل مقتضفات قصيرة من مصنف جائز بشرطين : (١) أن يشار عند النقل الى المرجع واسم المؤلف . (٢) أن تكون هذه المقتضفات منقصة بحيث لا تحل محل المصنف الاصلى) وينبى عنه (محكمة باريس جلسة ١٨٣٠/٧/١٧) مشار اليه بكتاب حماية حق المؤلف د/ مختار القاضى ص ١٩٣ - مكتبة الأجلو المصرية بشارع عماد الدين - للقاهرة .

(٤) نشر (١) مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الأنترنت أو شبكة المعلومات أو شبكة الاتصالات - وغيرها - (بدون إذن مسبق من المؤلف صاحب الحق للمجاور) (م ١٨١ / رابعا من القانون) ÷

(٥) التصنيع أو للتجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو للتأجير لأي جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحليل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور (كالتمفير) (م ١٨١/خامسا من القانون) .

(٦) الإزالة أو للتعطيل أو للتعبيب (بمؤذية) لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور (كالتمفير) (م ١٨١ / سادسا من القانون) .

(٧) أي اعتداء آخر على حق المؤلف الأدبي أو المالي ونفس الحال بالنسبة لأصحاب الحقوق المجاورة (م ١٨١ / سابعا من القانون) .

ومنعاً من التكرار نحول إلى ماسبق ذكره في جرائم الكمبيوتر والانترنت بخصوص الحديث عن (مسموحات مباحة للفير) (بدون إذن مسبق من المؤلف) البلد (ثالثاً) ، فارجع إليها إن شئت .

ويشترط فيما سبق (العلم) حتى بالنسبة إلى (المصدر إليه) للقول بتوافر (القصد الجنائي للعلم) اللازم لإكمال جريمة (التقليد)

أركان جنحة التقليد ÷

يشترط لقيامه توافر (٣) شروط هي :-

(١) مباشر : (١) وهو النشاط الذي يقوم به الناشر أو غيره باعتماد مباشر أو غير مباشر على مصنف المؤلف وحقوق التأليف (٢) أن تكون هذه الحقوق متعلقة (بمصنفات للغير) (٣) أن تكون هذه المصنفات ولجنة الحماية وهو المحلل (أو المصنف المحمي) .

(٢) منعا من التكرار نحول في تعريف كلمة (نشر) إلى ماسبق ذكره تحت عنوان (تعريفات اصطلاحية) وردت بمادة (١٣٨ من القانون) (البلد ١٠) فارجع إليها إن شئت

معنى : قصد جنائى عام (علم وارادة للنشاط الاجرامى) .
وهى قد تكون ÷

(مباشرة) تنصب على المصنف المحمى ذاته ، او غير مباشرة تنصب
على نشاط وفعل الاعتداء على (مصنف مقاد) .
أولا : أفعال الاعتداء المباشر وهى

(١) نشر مصنف أو استغلاله (بدون إذن مسبق) من المؤلف أو ورثته بعد وفاته (وقد ثار تساؤل هل طبع الناشر نسخ (زيادة عن المتفق عليه) يعد مكونا لجريمة التقليد) - لم اخلل بالتزام تعاقدى ؟

والجواب : نص للقانون على انه يلزم (لان مسبق من المؤلف) ،
(أى رضاه) كى يكون للفعل (مشروعا) - ومادام أن الرضاء
ينصب فقط على المتفق على طبعه ، فان ما طبع زائدا عن ذلك المتفق
عليه يعد مكونا (للركن المادى لجريمة التقليد) فاذا اضيف اليه (العلم
والارادة) واتجاه ارادة الناشر الى ارتكاب هذا الفعل (بسوء نية)
قامت الجريمة ، واستحق (الناشر) (العقاب) المشار اليه
بصدر عنوان المسئولية الجنائية سائلة الإشارة .

وقد ثار تساؤل آخر بالنسبة لمؤلف المصنف ، هل اذا تنزل للغير
عن حق استغلال مصنفه ثم تصرف فيه مرة ثانية الى (ناشر
آخر) هل يعد معتبا على (حقوق الغير) وبالتالي مرتكبا
لجريمة جنحة تقليد مصنف ؟

والجواب : هناك رأيان يذهب الأول الى اعتباره مرتكبا
لجريمة التقليد ، غير أن الراجح فقها وقضائا أنه يسأل مدنيا

(بالتعويض) وذلك لتجاوز حق مقرر له قانونا ولاخلاله بالتزاماته والشروط المنصوص عليها بالعقد .

ملاحظات :

يجمع القضاء على ان (سوء النية والأهمال الشديد) (مفترض) في المقاد لمجرد ارتكاب الركن المادى لجريمة التقليد - وعلى المتهم اثبات حسن نيته بأدلة مبنية على اسباب معقولة كى يدفع عنه الإهمال الشديد : ويقصد به ارتكاب التقليد بعلم صاحبه ورضاه (نقض مدنى جلسة ١٩١٢/٢/١) ، وفتح السنين ١٩٤٦/٥/٢١ ، (نقض جنائى ١٩٣٤/٤/٢٠) وان حسن النية قاصر على (الغلط فى الواقع دون الغلط فى القانون) وان ثبوت حسن النية يعفى من المسؤولية الجنائية دو المسؤولية المدنية .

(نقض جنائى جلسة ١٩٠٠/١٢/٧) (١)

وبلاحظ : أن المشرع لم يجعل من ايداع أو عدم ايداع المصنف سببا للحماية للقانونية الجنائية - فحتى ولو لم يحصل ايداع فان المصنف مستوجبا للحماية (طبقا م ١٨٤ / ٢ من القانون) .
لكن الايداع ضرورى فى حالة (تقليد المصنف) فيعد من كان أسبق فى الايداع هو (صاحب المصنف الاصيل) لكنها (قرينة بسيطة) قابلة لاثبات العكس .

تنقضاء الدعوى الجنائية لجنة تقليد مصنف :

تنقضى بمرور (٣ سنوات) على (فعل الاعتداء) (٢)
وبالنسبة لحالة العرض للبيع : باعتبارها (جريمة مستمرة)

فقد ثار تساؤل هل تبدأ مدة الانقضاء من تاريخ بدء العرض ، أم بعد انتهائه ؟

والجواب : أن مدة التقادم تبدأ من تاريخ علم المؤلف بواقعة العرض .

ومن أحكام النقض في هذه الصدد مايلي :

(يعتبر عرضا للبيع مجرد وجود البضاعة في المحل الذى يبيعه فيه المتهم بضاعته) .

(طعن جنائى جلسة ١٣/٣/ ١٩٤٤)

أحكام النقض فى جريمة (جنحة التقليد)

(١) مفاد نص (م ٤٧ / ٢ ق ٣٥٤ / ١٩٥٤) بحماية حق المؤلف أن يعتبر مكونا لجريمة التقليد - بيع المصنف المقلد - ولئن كانت جريمة التقليد تتناول مجرد بيع المصنف الذى يعتبر نشره اعتداء على حق المؤلف دون اشتراط مشاركة البائع فى التقليد . الا ان القصد الجنائى فسى

جريمة تقليد المصنف وهى (جريمة عمدية) يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينا بتوافر أركانها ويشمل ذلك بطبيعة الحال (علم البائع بتقليد المصنف) .

(طعن جنائى ٤٨٧ / ٥٥ ق جلسة ٤/٣/ ١٩٨٥)

١-انظر حماية حق المؤلف د/ مختار للقاضى - مكتبة الأنجلو المصرية بشارع عماد الدين - القاهرة

٢-قضى بان (سقوط الدعوى بالنسبة للفاعل الأصلى يسقطها بالنسبة للشركاء) (نقض جنائى جلسة ١٨٨٢/١٢/٢٩ مشار اليه بكتاب حماية حق المؤلف د/ مختار للقاضى .

(٢) العبرة فى جرائم التقليد بأوجه التشبه وليس بأوجه الخلاف وإن المعيار فى أوجه التشبه هو ماينخدع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه .

(طعن جنائى ٨٩ / ٥٨ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٨) (طعن جنائى ١٠٨٦٣ / ٥٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٢) ÷

(٣) مفاد نص (المادة الخامسة من ق ٣٥٤ / ١٩٥٤ ومادة ٣٧ منه) أن المشرع قد حرص على أن يكون للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنف واستغلاله بأيـه طريقة وعلى ألا يكون لغيره مباشرة حقه فى الاستغلال على أنه صورة دون الحصول على (لأن كتابى سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته) وتعاقب (م ٤٧ من ذات القانون) على مخالفة ذلك بما نصت عليه من أن يعتبر (عملا غير مشروع) مكونا (لجريمة التقليد) ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنية كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية (أولا) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها بالمواد (٥،٦،٧ فقرة أولى وثلاثة من هذا القانون) ثانيا : من باع مصنف مقلد ٠٠٠ الخ ثلثا : من قلد فى مصر مصنفات .

(طعن جنائى ٧٦٠ / ٥٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٠)

٤- يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم لادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(طعن جنائى ٧٦٠ / ٥٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٠)

(٥) لما كان قانون حماية حق المؤلف رقم (٣٥٤ / ١٩٥٤) يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفى (المصنفات المبتكرة) فى الأدب والفنون والعلوم ، ويبين من البند ثانيا من المادة السادسة أن حق

المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف الى الجمهور بطريقة غير مباشرة (بنسخ صور منه) تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة او الرسم او الحفر او التصوير الفوتوغرافى أو للصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه (للمؤلف ان ينقل الى الغير الحق فى مباشرة) حقوق الاستغلال المنصوص عليها فى (المواد ٥ (فقرة أ) و ٦ ، ٧ (فقرة أ) { ، وكان القصد الجنائى فى جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التى لادين بها الطاعن يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينا بتوافر اركانها ، فاذا ما نازع المتهم فى توافر هذا القصد كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، واذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه فى الاستغلال الى (الغير) وكان الطاعن قد جادل فى قيام ذلك القصد ، قائلا باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس ان مؤسسته هى ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وانه طلب اليه مباشرة للعمل على مسئولية ذلك المتهم ، فان قول الحكم للتكليف على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن (ان القصد الجنائى (متوافر) مما قرره المتهمون الاول - الطاعن - وباقى المتهمين من علمهم بان تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وان علوا أقوالهم بطبعها على القول بانه اعتقدوا فى صحة ماقرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربى السعودى تمثل دار النشر التى تحتكر المؤلفات وهذا من جانبهم هو من قبل دفع الاتهام عنه ، اذ لايتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهى مهمتهم الاستناد الى مجرد قول لايعززه دليل للقيام بطبع الكتب ثابت على النسخ التى قاموا

بطبوع مثيلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية . وبأنها طبعت في (هونج كونج) لايفنى لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الأمر فيه، هذا الى ان ما لورد الحكم من انه ثابت على المصنف طبعة في (هونج كونج) ، لا يجدى فى توافر القصد ، لزاما ما هو ثابت بالحكم نفسه من ان الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق للتصوير وليس بطريق (الطباعة) .

(طعن جنائى ١٠٦٨ / ١ / ٤٦ فى جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٣٠) (طعن جنائى ٤٨٧ / ٥٥ فى جلسة ١٩٨٥ / ٣ / ٤)

(٦) قضى بان (القتباس الخطأ وتعاقب الأفكار والحوادث والتعبيرات (من غير انن مؤلفها) لئما هو (عمل غير مشروع) (محكمة باريس جلسة ١٩٠٩ / ١١ / ١٠) (١)

(٧) قضى بأنه (يعد أمرا محرما) (نقل نسخة خطية) لتداولها (فى غير الاستعمال الشخصى)

(محكمة السنين جلسة ١٨٧٠ / ٤ / ٢٠) (١)

جناية بيع مصنف مقلد :-

مبادئ : فعل للنشاط الاجرامى وهو بيع مصنف مقلد

مغزى : قصد جنائى عام (علم ولزادة .

ومن احكام النقض فى هذا الصدد :

ولأكتفها :-

القصد الجنائى فى جريمة (بيع مصنف مقلد) يقتضى علم الجانى

(١) (٦٠٧) مشار اليهما بكتاب حماية حق المؤلف د/ مختار للقاضى ص ١٩٤ .

وقت ارتكاب الجريمة (علما بقتلها) بتوافر أركان الجريمة ومن بينها (العلم بالتقليد) . فإذا ما نازع المتهم في هذا القصد كان لزاما على المحكمة استظهاره كافيا ولن تقيم الدليل عليه والا كان حكمها قاصر البين بما يعنيه ويوجب نقضه .

(طعن جنلي ١٠٦٨ / ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٣٠) (طعن جنلي ٤٨٧ / ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥ / ٣ / ٤) ومنعا (للتكرار) نحيل بخصوص (جرائم الاعتداء على حق المؤلف) الى ماسبق ذكره من جرائم الحاسب الالى (كمبيوتر وانترنت) فأرجع اليه ان شئت .

(١) نفس المرجع السابق

ثالثاً : المسؤولية التأديبية

ومثالها : قيام بعض أساتذة الجامعة في الاشتراك في (تأليف كتاب) فأغفل ذكر اسم أحدهم (بغلاف الكتاب) - وقد قام مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بتوجيه (اللوم) للمؤلفين الآخرين المشتركين معه في الكتاب - ورفع المشتركين معه في تأليف المصنف دعوى أمام (محكمة القضاء الإداري) بإلغاء قرار المجلس بتوجيه اللوم كعقوبة تأديبية (فألغته المحكمة) فطعن مجلس تأديب الجامعة على الحكم فأيدت المحكمة الإدارية العليا حكم أول درجة ، ونورد فيما يلي حيثيات حكم المحكمة الإدارية العليا : والمبادئ التي أرسيت بها :-

- جريمة الاعتداء على حق المؤلف يجب أن تكون (عمدية) بحيث يثبت فيها نية وقصد المعتدى بالاعتداء على حقوق المؤلف ، ولا تقوم هذه الجريمة (بالسهو والخطأ غير المقصود) الذي وقع من جانب المطبعة بأغفال اسم أحد المؤلفين على الغلاف الخارجي للكتاب ، وقصد ثبت كتابة اسم ذلك المؤلف في نهاية المقدمة الخاصة بهذا الكتاب - باعتبار أنه أحد المؤلفين وسحب للنسخ التي أغفلت اسمه - مما لا يشكل معه مخالفة تأديبية في حق الطاعنين يجوز مسائلتهما تأديبياً عنها - مما يتعين معه الحكم (بإلغاء قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة قنسال للسويس بمعاينة اثنين من المؤلفين (بعقوبة اللوم) ، والقضاء (مجدداً) (ببراءة الطاعنين) مما اسند إليهما - وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٣٣٦٢/٤٤ في إدارية عليا جلسة ١٩٩٩/٧/٤ الدائرة الخامسة)

متفرقات من أحكام النقص بخصوص

حماية حقوق الملكية الفكرية :

(س) هل تجوز حيازة نسخ المصنف ؟

(ج) أجابت محكمة النقض بأن (حيازة نسخ الكتاب باعتبارها
(منقولات مادية) (تجوز حيازتها) لا الحق الألبى عليها .
الاستناد الى (قاعدة الجائزة فى المنقول سند الملكية) بالنسبة لهذه
النسخ لامتخالف للقانون (م ٩٧٦ مدنى) .
(طعن ٣٥٦ / ٣٢ قى جلسة ١٩٦٦/٥/١٢)

حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة الجنائية ؟

- الحكم الجنائى له حجيته فى الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية
كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين
الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى
(فاعله) . (تبرئه) (المتهم) من جريمة تزوير السند : لعدم كفاية
الأبلة - ولاتجيز للمحكمة المدين قبول الادعاء بتزوير ذلك السند
والقضاء برده وبطلانه (المواد ٤٥٦ لجزاءات جنائية - م ٤٠٦ مدنى)
(طعن ٢٢١ / ٢٨ قى جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
متى يعد (الكذب) ركنا فى (جريمة جنحة الت نصب) ؟

- من المقرر أنه إذا استعان (المتهم) بشخص آخر على (تأييد أقواله وإدعاءاته المكنوبة) . وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه ، فإنه يعد من قبيل الأعمال الخارجية - التي تساعد على حمل المبنى عليه على تصديق تلك الادعاءات وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة (الطرق الاحتيالية) الواجب تحققها في (جريمة النصب) .

(طعن جنلي ٢٣٠ / ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤)

عقد الشركة بين طرفيه يلزم فيه (الكتابة) للاتفاق وللاثبات معا ؟

- أوجب القانون المدني في (م ٥٠٧ منه) أن يكون عقد الشركة (مكتوبا) والا كان (باطلا) - وأصبح بذلك عقد الشركة (عقدا شكليا) . فإنه لايقبل . في (اثباته) بين طرفيه غير (الكتابة) ولايجوز لهما الاتفاق على اثباته بغير هذا الطريق ، واشترط القانون المدني الحالي (الكتابة) (لاتعداد الشركة) يقتضى بالضرورة لزومها (للاثبات) في العلاقة بين الشركاء والغير - ولايجوز للشركاء (اثبات الشركة) في مواجهة (الغير) الا (بالكتابة) و (للغير) اثبات قيامها بكافة الطرق (م ٥٠٧ / ٢ مدني) .

(طعن ٢١٩ / ٣١ في جلسة ١٩٦٦/١/٢٧)

الفصل التاسع

ایبداع

عشر نسخ من المصنف دار الكتب

بمدينة القاهرة بشارع ماسبيرو

(م ۱۸۴ ق ۸۲ / ۲۰۰۲)

أوجب المشرع في المادة المذكورة على كل من (الناشر) و (المؤلف) إذا كان هو (الطابع) وكذا منتج المصنفات والتسجيلات الصوتية - والأدوات المسجلة والبرامج الإذاعية (بالتضامن فيما بينهم) بإيداع عدد من نسخ المصنف بما لا يجاوز (عشرة) • ويصدر الوزير المختص (وزير الثقافة) بالنسبة للكتب بإيداع (عدد عشر نسخ) دار الكتب والوثائق القومية بشارع ماسبيرو بالقاهرة • ووزير بالنسبة وأحال إلى اللجنة التنفيذية بتحديد عدد النسخ أو نظائرها البديلة مراعى طبيعة كل مصنف - وتحديد الجهة التي يتم فيها الأيداع • وقد صدر لائحته لحماية حقوق المؤلف ولم تشر الى عدد نسخ الأيداع فيظل للعمل ساريا بالقرار الوزاري الصادر سنة ١٩٩٥ •

أثر عدم الإدراج بالنسبة لحق المؤلف : (م ١٨٤ / ٢ في ٨٢ / ٢٠٠٢)

لا يمس عدم الإيداع (حق المؤلف الأبدى أو المالى) فالمصنف يعد محمياً ولو لم يحصل إيداع ، وإنما هو قرينة بسيطة على (ملكية المؤلف

المودع للمصنف) وعلى أن الذى أودع مصنفه دار الكتب هو المالك
الأصلى فى حال (جريمة تقليد المصنف) .

أثر عدم الإبداع بالنسبة للنشر والطبع والمنتج :

إذا ضبط الناشر أو الطابع أو المنتج لديه (مطبوعات) أو
تسجيلات صوتية (شرائط كاسيت) أو برامج إذاعية اعتبارا من تاريخ
العمل بالقانون ولم يكن قد أودع النسخ التى حددتها اللائحة التنفيذية
للقانون يعاقب (بغرامة) لا تقل عن (ألف جنيه) ولا تزيد عن (ثلاثة
الآلاف جنيه) عن كل مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي ، (م ١٨٤
٣/ ق ٢٠٠٢ / ٨٢) .

إلى جانب . (التزمه بإيداع النسبة التى حددتها اللائحة التنفيذية) .
وللصادر بالقرار الوزاري عام ١٩٩٥

مبعض من الإبداع ومتى يرتفع الإغناء عنه : (م ١٨٤ / ٤ ق

: (٢٠٠٢ / ٨٢)

المصنفات المنشورة (بالصحف - والمجلات - والدوريات) ، أما
إذا نشر هذا المصنف (مجردا ومنفردا ومستقلا بذاته) - فلا يعفى
(طبقا م ١٨٤ / ٤ من القانون) .
شهادة بإيداع المصنف :

لمن يطلبها بعد سداد الرسم المقرر (م ١٨٦ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .

(س) هل يجوز تعويض الناشر أو المؤلف إذا كان هو الطابع إذا
طالبته وزارة الثقافة بأكثر من العدد المصرح به في اللائحة التنفيذية
للقانون ؟

(ج) يجوز تعويضه إذا طالبته الوزارة بأكثر من النسخ التي
حددها اللائحة التنفيذية ، وبهذا قضت محكمة النقض في (الطعن
٣٦٩٠ / ٦٠ ق جلسة ١٩٩٥/٢/٢٦) (قضاء الحكم المطعون فيه بالتزام
الطاعن بتسليم (اثني عشر نسخة) من مؤلفه لمديرية أمن القاهرة و
(عشر نسخ) لهيئة الاستعلامات وحجب نفسه بذلك عن تناول دفاع
الطاعن بأحقية في التعويض عن مقابل مايتجاوز النسخ الملمزم بإبداعها
قانونا ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، فضلا عن القصور في
التسبيب بما يوجب نقضه) .

قرارات وزارية

بخصوص الايداع

(١) قرار وزير الثقافة رقم (١٩٩٣/٨٢)

بخصوص ايداع مصنفات الحاسب الآلى .

(٢) قرار وزير الثقافة رقم (١٩٩٥ /٤٥٣)

بخصوص ايداع المصنفات الفكرية وأعفاء

ما ينشر فى الصحف والدوريات (مستقلا

عنها) .

قرار وزاري رقم (٨٢) لسنة ١٩٩٣

بخصوص ابداع مصنفات الحاسب الآلي (١)

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ .
وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة :
قرر

المادة الاولى

يعمل بأحكام هذا القرار بالنسبة لمصنفات الحاسب الآلي الخاضعة لأحكام قانون حماية المؤلف المشار اليه .

المادة الثانية

في تطبيق هذا القرار يقصد بالعبارات التالية المعانى المبينة قرين كل منهما :-
(١) الحاسب الآلي : (ويشار اليه أيضا بالحاسوب) أى أجهزة قادرة على تخزين وتحليل واسترجاع البيانات او المعلومات .
(٢) برنامج الحاسب : مجموعة تعليمات معبر عنها بأى لغة أو رمز ومتخذة أى شكل من الاشكال يمكن استخدامها بطريق مباشر أو غير مباشر فى حاسب لأداء وظيفة أو للوصول الى نتيجة سواء كانت هذه التعليمات فى شكلها الأسمى أو فى شكل آخر تتحول اليه بواسطة الحاسب .

(٣) قاعدة البيانات : أى (تجميع متميز (للبيانات) يتوافر فيه عنصر (الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصى) يستحق الحماية وبأى لغة أو رمز وبأى شكل من الأشكال ، ويكون (مخزنا) بواسطة حاسب ويمكن (استرجاعه) بواسطة أيضا .

المادة الثالثة

يكون ايداع مصنفات الحاسب فى المكان الذى يخصص (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء)

ويتم ايداع (نسختين) من كل مصنف من مصنفات الحاسب فى الشكل النهائى المتداول أو المطروح أو الجائز للاستخدام مرفقا بها الوثائق الدالة على الحق فى المصنف وكيفية استخدامه .

ويجب على مودعى مصنفات الحاسب ان يرفقوا بالنسخ المودعة (اقرارا) موقعا منهم متضمنا بيانات المصنف وبيانات المؤلف وصاحب الحق فيه أو الناشر .

وعلى مؤلفى ومنتجى وناشرى وموزعى مصنفات الحاسب وصاحب الحق فيه ان يثبتوا على مصنفاتهم رقم وتاريخ مكان الايداع .

وعلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تجهيز مكان ايداع مصنفات الحاسب بما يكفل سلامة تلك المصنفات والوثائق المرفقة لها وبما يحقق لها التامين الأمن والسرية .

ولا يخل عدم الايداع بمدد الحماية المقررة لحقوق المؤلف طبقا للقانون والاتفاقيات الدولية التى تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٠٤ فى ١٩٩٣/٥/٩

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا
من اليوم التالى لتاريخ نشره

وزير الثقافة

أمضاء

صدر فى ١٩٩٣/٤/٥

وزارة الثقافة

قرار رقم (٤٥٣) لسنة ١٩٩٥ (١) في شأن تنفيذ

المادة الثانية للقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٢

المعدل للقانون رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية المؤلف

وزير الثقافة :

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية
حق المؤلف المعدل بالقوانين أرقام (١٤) لسنة ١٩٦٨ و (٣٤) لسنة ١٩٧٥
و (٣٨) لسنة ١٩٩٢ و (٢٩) لسنة ١٩٩٤ .

وقرار وزير الثقافة رقم (٨٢) لسنة ١٩٩٣ في شأن تنفيذ حق
المؤلف فيما يتعلق بمصنفات الحاسب الآلي .

قرر

المادة الاولى

يسرى هذا القرار على جميع المصنفات الفكرية الخاضعة لقانون حماية
حق المؤلف رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته ، وأيا كانت جنسية مؤلفيها
أو للدعامة المثبتة عليها ، بما في ذلك ما ينشر في الصحف والدوليات اذا
ما نشر مستقلا عنها ، ويكون ايداع هذه المصنفات ، على النحو التالي :-

- المصنفات المكتوبة والمصنفات الدخلة في فنون الرسم والتصوير
بالخطوط ؟ أو الألوان والخرائط الجغرافية والمخطوطات (للرسم
لكروكية ، والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا
أو العلوم ، والمصنفات السمعية ، يكون ايداعها في (المركز الرئيسي

للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق الرسمية (بواقع (عشر نسخ) من كل مصنف .

- المصنفات الداخلة في فنون الحفر والنحت والخزف والعمارة والمصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية ، يكون إيداعها في (المركز القومي للفنون التشكيلية) بواقع (صورة فوتوغرافية ملونة) توضح التفاصيل الكاملة لكل مصنف مرفقا بها البيانات الواردة في الاقرار المنوه عنه في المادة الثانية من هذا القرار .

- مصنفات التصوير المرئية والمصنفات السينمائي وما يماثلها من مصنفات سمعية وبصرية ، يكون إيداعها (بالمركز القومي للمينما) بواقع (نسخة واحدة من كل مصنف) .

مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات ، يكون إيداعها (بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابعة

- لرئاسة مجلس الوزراء) بواقع (نسختين) من كل مصنف طبقا لقرار وزير الثقافة رقم (٨٢) لسنة ١٩٩٣ .

- وتعتبر (الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية " المركز الرئيسي ") جهة الايداع الأصلية لكل مصنف خاضع لقانون حماية حق المؤلف ، ولا يندرج ضمن التصنيف السابق .

وفي كل الأحوال تلتزم الجهات الاخرى التي أنيط بها تلقى نسخ الايداع بالتنسيق المستمر والمتابعة الشهرية مع الهيئة بما يكفل أن يكون للمصنف الواحد (رقم ايداع ، محلي ودولي ، واحد)

المادة الثانية

يلتزم المؤلفون والناشرون والطابعون والمنتجون ، سواء أكانوا من الأشخاص الطبيعية أم اعتيادية ، الخاصة أو العامة ، (بالتضامن فيما بينهم) بإيداع نسخ من مصنفاتهم المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار قبل طرحها للتداول ، يثبت فيها رقم الإيداع مع تقديم (لقرار) من نسختين موقعتين متضمنتين للبيانات الآتية :-

- (١) عنوان المصنف .
 - (٢) اسم وعنوان المؤلف والناشر والطابع والمنتج .
 - (٣) رقم الطبعة وتاريخ إنجازها .
 - (٤) عدد صفحات المصنف المكتوب المرقمة وغير المرقمة .
 - (٥) مقاس المصنف بالسنتيمتر .
 - (٦) عدد النسخ المطروحة للتداول .
 - (٧) ثمن بيع النسخة إذا كان المصنف مطروحا للبيع .
 - (٨) البيانات الخاصة بالمصنف الذى تمت الترجمة منه الى لغة المصنف المودع مع ذكر اسم المترجم إذا كان المصنف مترجما .
- وفى كل الأحوال يكون الإيداع من النسخ الكاملة فى صورتها المطروحة للتداول ، وإذا كان هناك أكثر من نوع من النسخ فيكون الإيداع من (النسخ للفاخرة وحدها) .

المادة الثالثة

يسرى هذا القرار على مصنفات المؤلفين المصريين التى يتم (نشرها لأول مرة فى جمهورية مصر العربية) على أن يتم الإيداع بالتمسبة

للمصنفات التي تودع لدى الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بواقع
(ثلاث نسخ فقط من كل مصنف)

المادة الرابعة

تلتزم الجهة المنوط بها قبول الأيداع بمنح رقم الأيداع عند الطلب على
أن يتم الأيداع في موعد غايته (ثلاثة أشهر من تاريخ الحصول على رقم
الأيداع أو طرح المصنف للتداول أيهما سبق) .

المادة الخامسة

(يتجدد الالتزام بالأيداع) عند إعادة طبع المصنفات الخاضعة لأحكام
قانون حماية المؤلف وتعديلاته ويعد (كل مجلد) (وحده بذاتها) إذا نشر
المصنف في أكثر من مجلد .

المادة السادسة

يجوز (بقرار مسبب) من (رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار
الكتب والوثائق القومية) بناء على (طلب) يتقدم به واحد أو أكثر من
الملتزمين بالأيداع أن يخفض نسخ المصنف الواجب إيداعها بما لا يقل بأى
حال من الحوال عن (ثلاث نسخ) .

المادة السابعة

ينشر هذا القرار في الجرائد المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره

وزير الثقافة

فاروق حسنى

صدر بتاريخ ١١/٢٧/١٩٩٥

ملحوظة : لم تحدد الاتحة التنفيذية رقم ٤٩٧ / ٢٠٠٥ للكتاب الثالث الخاص بحق المؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة عدد النسخ الواجبه الايداع فيظل الايداع ساريا بموجب قرار وزير الثقافة رقم ٤٥٣ / ١٩٩٥ بخصوص الايداع .

الباب الثانى

أصحاب الحقوق المجاورة

أصحاب الحقوق المجاورة

(م ١٥٥ - ١٥٩ من القانون)

أطلق المشرع فى القانون الجديد رقم (٨٢ / ٢٠٠٢) عبارة أصحاب الحقوق للمجاورة على طوائف من المؤلفين - تمييزا لهم عن حق المؤلف الذى هو الأصل والأساس وهو المحور الأساسى لموضوع هذا الكتاب - وقد اعترف المشرع (لأول مرة) بالحماية لطائفة (فنانون الأداء) أعمالا لما جاء بالاتفاقيات الدولية وأهمها (اتفاقية روما) (م ١/٢ ، ١/٤ ، ب منها) .
وفىما يلى بيان هذه الطوائف :-

- (١) فنانون الأداء .
 - (٢) منتجو التسجيلات الصوتية .
 - (٣) هيئة الإذاعة .
- وسوف نتناول فيما يلى هذه الطوائف بالتفصيل

الفصل الأول

أولا : فنانون الأداء : (م ١٥٥ - ١٥٦ من القانون)

اعترف المشرع لأول مرة فى هذا القانون لفنانون الأداء بحقوقهم فى الحماية القانونية وإسباغها على أصحاب الحقوق المجاورة - لأنهم هم الذين يقومون بتوصيل المصنف الى الجمهور عمليا بأسلوب مبسط وشيق يستطيع عن طريقه استيعاب المصنف عما إذا قام بقراءته بنفسه من المصنف ويثبت فى الذهن أكثر مما لو قرأه فى المصنف .

وقد عرفتهم (م ١٣٨ / ١٢ من القانون) بأنهم الممثلون والمغنون والعازفون والراقصون في مصنفات أدبية أو فنية ، محمية قانونا أو آلت الى الملك العام بانتهاء مدة الحماية - وهذا التعريف يتفق مع الوارد (باتفاقية روما) (م ٣ / ١ منها) .

ويتمتع فنانو الأداء مالم ي الأثرارة :- وخلفهم العام (اى ورثتهم) بعد رحيلهم ووفاتهم (بحق أدبى) لايسقط بالتقادم ، ولايجوز للتنازل عنه يخول لهم الحقوق الآتية (م ١٥٥ من القانون):-

(١) نسبة الأداء الحى او المسجل الى فنانى الأداء على النحو الذى أبدعوه

(٢) منع اى تغيير أو تحريف أو تشويه فى ادائهم .

فاذا لم يوجد للفنان وارث او موصى له يباشر تلك الحقوق بعد انقضاء مدة الحماية القانونية المقررة لحقوقهم المالية ، حلت (الوزارة المختصة) محلهم فى هذا الحق .

وقد منحت (م ١٥٦ من القانون) لهؤلاء الفنانين حقوق مالية استثنائية تتمثل فى الحقوق الآتية :-

(١) الحق فى توصيل الأداء للجمهور : وقد عرفه المشرع فى (م ١٣٨ / ١٦) من القانون بانه البث للملكى او اللاسلكى لصوت او صورة ، او الاثنين معا ، او أداء تسجيل صوتى او بث اذاعى بحيث يمكن تلقيه عن طريق البث وحده لغير أفراد العائلة والأصدقاء والمقربين فى اى مكان غير مكان المنبعث منه البث .

ويثبت الحق فى توصيل أداء الفنان الى الجمهور أو لترخيص بالاتاحة العلنية أو للتأجير أو الاعارة للتسجيل الأسمى للأداء أو النسخ منه (لفنانى

الأداء) فلا يجوز لغيرهم مباشرة ذلك الحق الاحتكاري الاستثنائي الا بموافقة كتابية من صاحبه .

(٢) الحق في استغلال الأداء : فلا يجوز لغير فنانى الأداء استغلال أدائه الفنى بأى وسيلة بدون اذن كتابى مسبق من فنانى الأداء . بل ويعد استغلالا محظور (تسجيل) هذا الأداء (على دعامة) ، أو (تأجيده) لهدف الربح والتجارة سواء بطريق مباشرة أو غير مباشرة ، ويندرج تحت هذا الحظر أيضا البث الاذاعي للجمهور . ويخرج من نطاق الحظر (التسجيل للاستعمال الشخصى) . وليس لغرض التجارة والربح .

(٣) تأجير أو اعارة الأداء الأصلى : ويسمى علميا (تأجير لغرض الأعارة) بمعنى أن الفنان يقوم بتأجير الأداء المسجل سواء على كاسيت أو شريط فيديو لاستعماله مدة الاعارة لقاء مقابل مادي ثم اعادته الى صاحبه بعد انتهاء مدة الاعارة ويستوى حصول التأجير على النسخة الأصل أو النسخ المطبوعة منه .

(٤) الاتاحة العلنية لأداء مسجل سواء عبر الإذاعة أو لجهاز الحاسب الآلى (كمبيوتر) بما يمكن من تلقفه على وجه الأفراد فى أى زمان أو مكان :

فلا يجوز مباشرة ذلك الا باذن كتابى مسبق من صاحبه وقد أورد القانون فى (م ٥/٣٥٦) استثناء يقتضى بعدم سريان أحكام تلك المادة على تسجيل فنانى الأداء لأدائهم ضمن تسجيل سمعى وبصرى ما لم يتفق على خلاف ذلك . وذلك حماية لمنتجى المصنف السمعى البصرى الذى ينفق أموال باهظة فى إنتاجه ويبدل به وينظم مراحل اعداده من المطرب أو الملحن .

حدود النقل المباح لأغاني (١)

يوجد ما يسمى (بالقالب الموسيقي) مثل اللقطوقه أو الموشح أو السوناتا أو القالب الثلاثي أو الثلاثي، كالحال في الصيغه الهارومنيه التي تستخدم لإحداث التوافق ما بين النغمات اللحنيه المصاحبه لها من أصوات صادرة من آلات مختلفه والتي تستخدم (كبطانه) للحن لتصاحب (صوت المطرب)، وهذه كلها ليست محلا لحماية القانون، ولكن الحماية القانونيه تنسحب الى (الحن الميلودي) وحده دون غيره.

ولا بعد النقل منه أن وجد منظوميا على (مخالفة القانون)، ما دام في حدود عدد معين من الموازين الموسيقية (أربع)

بشرط: أن يكون التشابه في حدود (نصف جملة موسيقية)، على أساس أن الجملة الموسيقية هي (ثمانى موازير).

ويلاحظ:- أن تولد الخواطر في حدود جزء من الجملة ليس (سرقه)، وأن التعديل والتغيير للإيقاع الدخلى للجملة اللحنيه أو للتصوير (ترانسبوزيشن)

وأضافة نغمات على اللحن ليس محظورا على الإطلاق، وأن التوافيق والتباديل في حدود السلم الموسيقي (سبع نغمات) (ليست ممنوعه).

العبرة باللحن ككل كصيفه متكمله دون تجزئه، وذلك لبيان ما إذا كان هناك اعتداء على الحق من عدمه، ويجب الرجوع بخصوص ذلك في كل لحن الى

(أهل الخبرة) للقول بوجود نقل مباح أو بتوافر اعتداء مجرم للمحميات فقط،

ومرور خمسون عاما على وفاة مبدعها بعد رحيله. وهى المدة التى جردها القانون للحماية يسقط بعدها المصنف فى الملك العام، فتكون من حق أى مواطن

يحق له بعدها الاستفاده من المصنف بدون سداد أى مقابل مالى لمؤلف الكلمات أو واضع اللحن أو ورنثه من بعده.

١- من مقال تحت عنوان حدود النقل المباح لأغاني الأعالى للدكتور حسام الدين لطفى أستاذ القانون المدنى بمطوق بلى سريه نشر له بجريدة الامرام لقااهرة العدد الاسومى بلب مع القانون من ١١٣ بتاريخ ٢٦ /

الفصل الثانى

ثانيا : منتج التسجيلات الصوتية : (م ١٥٧ من القانون)

وينتمون بالحقوق الاحتكارية الاستثنائية المالية الآتية :-

(١) منع أى استغلال لتسجيلاتهم بأى وسيلة أو طريقة بدون ترخيص كتابى مسبق منهم سواء بالنسخ أو للتأجير أو البث الاذاعى أو لتاحتها عبر أجهزة الحاسب الآلى (الكمبيوتر) .

(٢) الاتاحة العلنية لتسجيل صوتى بوسائل ملكية أو لاسلكية أو عبر أجهزة الحاسب الآلى (كمبيوتر) .

وقد أقرت تلك الحقوق ونصت عليها اتفاقيتى التريس (م ٢/١٤ منها) ورما (م ١٠ منها) وقد عرفته (م ١٣٨ / ١٣ من القانون) بأنه الشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يسجل لأول مرة مصنفات تسجيلات صوتيا ، أو أداء لأحد فنانى الأداء ، وذلك دون تثبيت الأصوات على الصورة فى إطار اعداد مصنف سمعى بصرى وأجازت تلك اتفاقيتى التريس فى (م ٢/١٤ منها) وروما فى (م ٢،٣، ١٣ منها) .

ثالثا : هيئات الإذاعة : (م ١٥٨ من القانون)

وتتمتع بالحقوق الاحتكارية الاستثنائية المالية الآتية :-

(١) منح (للترخيص) باستغلال تسجيلاتها .
(٢) منع أى توصيل لتسجيلاتها التليفزيونى (لبرامجها) الى (الجمهور) بدون (ترخيص كتابى مسبق منها) سواء بتسجيل او عمل نسخ أو بيعها

أو تأجيرها أو إعادة بثها أو توزيعها أو نقلها للجمهور بأى وسيلة بما فى ذلك الإزالة أو الائتلاف لأية حماية تقنية لهذه البرامج (كالتشفير) .
وقد أقرت تلك الحقوق ونصت عليها اتفاقيتى (التريبيس) فى (م ٣/١٤ منها) (وروما) فى (م ١٣ ، ١٤ منها) .

وقد عرف المشرع هيئة الإذاعة فى (م ١٣٨ / ١٧ من القانون)
بأنها كل شخص أو جهة منوط بها أو مسئولة عن البث الإذاعى للاسلكى السمعى أو السمعى البصرى . وعرفت (اتفاقية روما) كلمة (إذاعة) فى (م ٢ منها) بأنها إرسال الأصوات أو الصورة والأصوات على الجمهور بالوسائل اللاسلكية . وقد (سوى) المشرع بالنسبة لأحكام التنازل عن الحقوق المالية بين حق المؤلف ، وبين أصحاب الحقوق المجاورة سالفه للذكر (م ١٥٩ / ١ ق من القانون) والى جانب حقوق أصحاب الحقوق المجاورة (الطوائف الثلاثة سالفه للذكر) نص المشرع على ان الحصول على (مقابل عادل) يكون (لمرة واحدة فقط) نظير الاستخدام المباشر أو غير المباشر (للبرامج المنشورة فى الأغراض التجارية للإذاعة ، أو للتوصيل الى الجمهور) فى حالة عدم النص فى العقد على ذلك - (م ١٥٩ / ٢ من القانون)
مسواة الأجانب الأعضاء فى المنظمة بالمصريين فى الحقوق المجاورة بشروط :

وقد سوى المشرع فى (م ١٣٩ من القانون) بين المصريين والأجانب - سواء كانوا شخص طبيعى أو اعتبارى - الذين ينتمون الى احدى الدول الأعضاء فى منظمة للتجارة العالمية ويعتبر فى حكم رعايا الدول الأعضاء بالنسبة للحقوق المجاورة لحق المؤلف الآتى :-
(١) فئات الإذاعة اذا توافر شروط من الشروط الآتية :-

أ- إذا تم (الأداء في دولة عضو) في منظمة التجارة العالمية .
ب- إذا تم (تقرير الأداء في تسجيلات صوتية) - ينتمى (منتجها)
لدولة عضو في منظمة التجارة العالمية . أو (تم التثبيت الأول للصوت)
في إقليم دولة عضو في المنظمة .

ج- إذا تم (بث الأداء عن طريق هيئة إذاعية) يقع (مقرها) في دولة
عضو في منظمة التجارة العالمية ، و(ان يكون البرنامج الإذاعي قد تم بثه
من جهاز إرسال يقع في دولة عضو في المنظمة) .

(٢) (منتج) (التسجيلات الصوتية) إذا كان (التثبيت الأول لصوت قد
تم في دولة عضو في المنظمة) . (م ١٣٩ ب/٢ من القانون)

(٣) (هيئات الإذاعة إذا كان (مقر) هيئة الإذاعة (كائنا) في إقليم دولة
عضو في منظمة التجارة العالمية ، وان يكون البرنامج الإذاعي قد تم بثه
من جهاز إرسال يقع أيضا في إقليم دولة عضو في المنظمة .
(م ١٣٩ ب/٣ من القانون) .

وبموجب هذه (المساواة) أصبح لمواطني جميع الدول الأعضاء في منظمة
التجارة حق التمتع بالمزايا والحصانات التي يمنحها أي قانون آخر (لرعايا
(أي دولة بشرط : ألا تكون هذه الميزة أو الحصانة نابعة من :-

(١) اتفاقيات المساعدة القضائية أو اتفاقيات إنفاذ القوانين ذات الصبغة
للعمامة .

(٢) (اتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية التي أصبحت
(سارية) (قبل) ١/١/١٩٩٥ .

ويتفق هذا النص مع حكم المادة الثالثة والرابعة من (اتفاقية التبريس)
وكذلك المادة الثالثة من (اتفاقية برن) - فارجع اليهما أن شئت بنهاية هذا
الكتاب .

الباب الثالث

قوانين وقرارات جمهورية

(١) (ق ٥٥/٤٣٠) بالرقابة على

المصنفات الفنية .

(٢) (ق ٨٥/١٠٢) بتنظيم طبع المصحف

الشريف والأحاديث النبوية .

(٣) قرار جمهوري بقانون (١٩٦٠/٢٧) باستثناء

(هيئة الإذاعة) من قانون الرقابة على

المصنفات الفنية رقم (٤٣٠ / ١٩٥٥) .

قانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥

تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات
الفنون السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات
والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى (*)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر فى ١٠ من
فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل
مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الثقافة (١) ،

أصدر القانون الاضى

مادة ١ (٢) - تخضع للرقابة (المصنفات السمعية والمسموعة
البصرية ، سواء كا أدلواها مباشرا ، أو كانت مثبتة ، أو مسجلة
على أشرطة ، أو أسطوانات ، أو أى وسيلة من وسائل التقنية الأخرى)
، وذلك بقصد حماية النظام والآداب ومصالح الدولة العليا .

(*) لوقائع المصرية - للعدد ٦٧ مكرر (د) فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥

(١) استبكت بحارة وزير الارشاد القومى بحارة وزير الثقافة بالقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢ المنشور
بالجريدة الرسمية للعدد (٢٣) تابع فى ١٩٩٢/٦/٤ .

(٢) لمادة رقم (١) استبكت بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ السابق الاشارة عنه وكانت قبل التنديل كالتالى
مادة ١ - يخضع لرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفلأوس السحرى والمسرحيات والمنولوجات والأغاني
والأشرطة الصوتية والأسطوانات أو ما يمثلها وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن
والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

مادة ٢ (١) - لايجوز بغير ترخيص من وزارة الثقافة القيام بأى عمل من الأعمال الآتية ، ويكون متعلقا بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية أولاً : تصويرها أو تسجيلها أو نسخها أو تحويلها بقصد الاستغلال .
ثانياً : أدائها أو عرضها أو إذاعتها فى مكان عام .
وتحدد شروط ولوائح المكان للعام المشار اليه أنفاً بقرار من رئيس مجلس الوزراء

ثالثاً : توزيعها أو تاجيرها أو تداولها أو بيعها أو عرضها للبيع
مادة ٣ - ألغيت (٢)

مادة ٤ (١) - تبين اللائحة التنفيذية الجهة المختصة بأصدار للترخيص وشروطه وإجراءاته ومدة سريانه ، والجهات التى يعمل فيها بالترخيص ، والدول التى تسرى فيها .

(١) المادة رقم (٢) استبدلت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ السابق الإشارة اليه وكالات قبل للتحويل كالتالى :

مادة ٢ - لايجوز بغير ترخيص من وزارة الإرشاد القومى :
(أولاً) تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .
(ثانياً) تسجيل المسرحيات أو الاغاني أو المملوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال .
(ثالثاً) عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام .
(رابعاً) تغطية المسرحيات أو الاغاني أو المملوجات أو ما يماثلها فى مكان عام .
(خامساً) إذاعة المسرحيات أو الاغاني أو المملوجات أو ما يماثلها
(سادساً) بيع الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع .
(سابعاً) تصدير المصنفات المبينة فى الفقرات السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها فى مصر .

(٢) لقطة رقم (٣) ألغيت بالقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢ وكان نصها قبل الانشاء كالتالى :-
مادة ٣ - يشمل الترخيص الوارد فى البند أولاً من المادة ثالثة للترخيص بتسجيل ما يتضمنه مسجلات الفيديو من مصنفات خاضعة للرقابة وفى البند ثانياً للترخيص بتأدية وإذاعة المصنف المرخص بتسجيله وبيع المصنف المسجل وفى البند ثالثاً للترخيص بتأدية وإذاعة ما يتضمنه المصنف المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة .

ويصدر قرار البت في طلب الترخيص خلال شهر ، عدا ماورد في البند
أولا من المادة (٢) من هذا القانون فيصدر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ
استيفاء مموغاته ، ويعتبر الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر للقرار خلال هذه
المدد . ويجب أن يكون قرار الرفض (مسببا) .

مادة ٥ - يمسرى للترخيص لمدة (سنة) من تاريخ صدوره بالنسبة الى
التصوير أو التسجيل ، ولمدة (عشر سنوات) بالنسبة الى العرض أو التادية
او الاذاعة ، ويجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التى
يعمل فيها بالترخيص ولمدة شهر بالنسبة الى التصدير ولايسرى الا بالنسبة
للدولة او للنول المبينة فيه .

مادة ٦ - يجوز لذوى الشأن أن يتقدموا بطلب لتجديد الترخيص لمدة
اخرى قبل انتهاء المدة المحددة فى المادة السابقة بثلاثين يوما على الأقل
ويجب على السلطة القائمة على الرقابة ان تفصل فى هذا الطلب قبل نهاية
مدة الترخيص بخمسة عشر يوما والا اعتبر للترخيص مجددا لمدة اخرى
مساوية لمدة سابقة .

مادة ٧ - لايجوز للمرخص له :
(أولا) اجراء أى تعديل او تحريف او اضافة او حذف بالمصنف
المرخص به .

(ثانيا) استعمال مافقرته السلطة القائمة على الرقابة استبعاد من المصنف
المرخص به فى الدعاية له .

مادة ٨ - يجب على المرخص له

(١) المادة رقم ٤ استبدلت بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ السابق الاشارة اليه
وكانت قبل التعديل كالتالى :-

(اولا) ان يذكر رقم وتاريخ للترخيص في جميع الاعلانات التي تصدر
عن المصنف المرخص به .

(ثانيا) ان يطبع ترخيص عرض الأشرطة السينمائية على شريط خاص
لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ مم لذا زاد وزنها على
١٠ كجم ، أو على مترين بالنسبة لجميع المقامات والأوزان الأخرى .

ثالثا : ان يطبع على الأشرطة السمعية والسمعية البصرية رقم
وتاريخ للترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها (١) .

رابعا : ان يطبع رقم وتاريخ للترخيص من اسم المصنف السمعي على
الاسطوانة ذاتها أو الجسم الملفوف عليه الشريط (٢)

(خامسا) أن يعرض شريط الترخيص بعرض الأشرطة السينمائية
قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

مادة ٨ (مكررا) (١) - يصدر وزير الثقافة قرارا بتنظيم
الاعلانات التجارية التي تتضمنها المصنفات السمعية والسمعية
البصرية وتحديد نوعها ومكانها ومنتهى بحيث لا تخل بمستوى المصنف
الفني .

(١) ، (٢) للبندان ثالثا ورابعا استبدلتا بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ المايق الاشارة
عليه وكانت قبل التعديل كالتالي :

(ثالثا) أن يطبع على لوحات القفاوس السحرى رقم وتاريخ للترخيص بالعرض
في مكان ظاهر منها .

(رابعا) أن يطبع رقم وتاريخ للترخيص بالتسجيل مع اسم
الاسطوانة على الاسطوانة نفسها .

مادة ٩ - يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب للترخيص السابق إصداره في أي وقت إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك ولها في هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .

مادة ١٠ - تفرض رسوم على كل ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون ويصدر قرار من وزير الإرشاد القومي (وزير الثقافة حالياً) بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص المصنف المطلوب الترخيص به وعن منح الترخيص وعن تجديده .

مادة ١١ (٢) تعفى الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية من الرسوم المقررة على مصنفات خاضعة لأحكام هذا القانون .

مادة ١٢ (١) - يجوز للتظلم للجهات من القرارات المتعلقة برفض الترخيص أو تجديده أو سحبه إلى لجنة يصدر قرار من وزير الثقافة بتشكيلها من :

(١) أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره المجلس
رئيساً

(٢) ممثل للهيئة العامة للاستعلامات من الدرجة العالية على الأقل (

(٣) ممثل للمجلس الأعلى للثقافة)
أعضاء

١- المادة رقم ٨ مكرراً أضيفت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ السابق الإشارة إليه .

(٤) ممثل لأكاديمية الفنون بدرجة استاذ على الاقل

(٥) ممثل لمجلس النقابة التابع لها نوع المصنف المتظلم فيه

ويجوز للجنة ان تستعين بمن ترى الاستعانة به من أهل الخبرة دون ان يكون له صوت محدود .

مادة ١٣ - يرفع التظلم الى (اللجنة) مبينا فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم في مدى اسبوع على الاكثر من تاريخ ابلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موسى عليه مشفوعا بالمستندات والأدلة المؤيدة لوجهة نظره وبالإبصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذي يحدد بقرار يصدره وزير الارشاد القومي (وزير الثقافة حاليا) ويرد هذا المبلغ اذا صدر قرار اللجنة بالموافقة على جميع طلبات المتظلم ويجوز ان يحضر المتظلم اجتماعات اللجنة او ينبغي عنه (محاميا) في ذلك أو ان يقدم لها (مذكرات مكتوبة) .

ويجوز للجنة ان تستدعي من شاء من موظفي السلطة القائمة على الرقابة لمناقشتهم في موضوع التظلم أو ان تكلف خبيراً بوضع تقرير على نفقة المتظلم ويجب عليه في هذه الحالة ان يودع مبلغ تحدده اللجنة بخزينة مصلحة الاستعلامات بصفة تأمين لأتعاب الخبير ولائكزم بما يرد في تقريره .

(١١) مادة ١٢ - يجوز للتظلم من القرارات التي تصدرها السلطات القائمة على الرقابة الى لجنة تشكل من

(١) مسدير عام مصلحة الاستعلامات او من يندبه لذلك
رئيسا

(٢) مندوب من مجلس الدولة يندبه رئيس ادارة الفتوى والتشريع المختصة)

(٣) رئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة
اعضاء

مادة ١٤ - يجب على اللجنة أن تفصل في موضوع التظلم خلال ثلاثين يوما وبما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم عليها وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها (نهائية) وتبلغ الى اصحاب الشأن بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥ (١) - يعاقب كل من خالف أحكام المادة (٢) من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تزيد على عشرة آلاف جنية ، أو بأحدى هاتين العقوبتين (*) .

مادة ١٦ (٢) - يعاقب على مخالفة أحكام المواد (٧ و ٨ و ٨ مكرر أو ١٨ مكرر أ) بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنية ولا تزيد على ألفي جنية ، أو بأحدى هاتين العقوبتين ويترتب على (الحكم بالادانة) لمخالفة أحكام المادة (٨) اعتبار الترخيص (ملغيا) .

مادة ١٧ - يجوز في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين الحكم (بغلق المكان العام) مدة لا تقل عن (أسبوع) ولا تزيد على شهر (ومصادرة) الأدوات والأجهزة والآلات التي استعملت في ارتكاب المخالفة ويجوز بعد اثبات المخالف وتحرير المحضر اللازم ، وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التداية أو الاذاعة أو البيع بالطريق الإداري مع ضبط موضوع المخالفة وترفع الدعوى في هذه الحالة على محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها المكان العام خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف ويفصل فيها على وجه السرعة .

(١) ، (٢) المادتين (١٥ ، ١٦) لسببنا بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ السابق الإشارة إليه وكلنا قبل التحويل كانتا :-

مادة ١٥ - يعاقب كل من صور شريطا سينماتيا بقصد الاستغلال بدون ترخيص بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنية ولا تزيد على خمسمائة جنية أو إحدى مائتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض أى مصنف من المصنفات المنصوص عليها في البند (ثالثا) من المادة الثلثية من هذا القانون بدون ترخيص وفي هذه الحالة يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من موزع المصنف ومستأجره ومدير المكان للعام الذى يعرض به .
مادة ١٦ - يعاقب كل من خالف أحكام الفقرات ثانيا ورابعا وخامسا وسادسا من المادة الثانية .

(*) (م ٢/١٥) ملغاه بحكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم (١٩/٣٢ ق دستورية والصادر بجلسته ١٩٩٨/٢/٧) كنت تنص على : (ولا يجوز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة)

مادة ١٨ - ملغاه (١)

مادة ١٨ (مكرر أ) (٢) - على جميع الجهات التي مارست قبل نفاذ هذا القانون من الأعمال المبينة بالمادة (٢) منه ، ان تصحح أوضاعها وفقا لأحكامه .

ويصدر وزير الثقافة جدولاً بالمرحلة الزمنية لتصحيح هذه الأوضاع في مدة لاتجاوز (سنة) .

مادة ١٩ (٣) - يصدر وزير العدل بالاتفاق مع وزير الثقافة قراراً يحدد الموظفين المنوط بهم تنفيذ أحكام هذه القانون ، وتكون لهم صفة (مامورى الضبط القضائى) .

مادة ٢٠ - تفصل السلطة للقائمة على الرقابة فى طلبات الترخيص أو تجديد الترخيص التى تقدم إليها عن مصنفات لم تكن خاضعة قبلاً للرقابة أو رخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه ، ويجوز خلال هذه المدة عرض هذه المصنفات أو تأديتها أو عرضها للبيع أو بيعها ما لم تصدر ، السلطة للقائمة على الرقابة (قراراً) يحرم ذلك بالنسبة لها ، وفى هذه الحالة يجب أن يوقف العرض أو للتأدية أو الإذاعة أو البيع فوراً الى أن يبت فى طلب الترخيص .

مادة ٢١ - يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٢٢ - على الوزير تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير الارشاد القومى (وزير الثقافة حالياً) اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الزباسة فى ١٣ المحرم سنة ١٣٧٥ هـ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥)

(١) المادة رقم (١٨) ألغيت بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ للمسابق الإشارة اليه
وكانت قبل الإلغاء كالتالى:

مادة ١٨ - يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له
بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا ويرتب على الحكم بالادانة فى مخالفة أحكام
المادة الثامنة اعتبار الترخيص ملغى .

(٢) المادة ١٨ مكررا أضيفت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ للمسابق الإشارة اليه .

(٣) المادة رقم ١٩ استبدلت بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ للمسابق الإشارة اليه
وكانت قبل ذلك كالتالى :

مادة ١٩ - يصدر وزير الارشاد القومى قرارا بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ هذا
القانون ويكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى كما يكون لهم الحق فى دخول
الأماكن العامة للتحقق من تنفيذ هذه الاحكام .

المنكرة الابضاحية

للقانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥

أخذا بما يجرى عليه العمل فى جميع الدول من بسط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية ، ونظرا لما لها من أثر كبير فى نفوس المشاهدين والمستمعين ولهبوط المستوى الفنى لبعض الأغاني والمنولوجات والأفلام السينمائية والاسطوانات والمصنفات الفنية الأخرى ولقصور الأحكام القانونية التى أوردتها لائحة التياترلت للصادرة فى ١٢/٧/١٩١١ وعدم كفايتها للاحاطة بكافة احكام الرقابة وعجزها عن مسايرة التطور ، ورغبة من وزارة الارشاد القومى فى رفع المستوى الفنى للمصنفات التى تخضع للرقابة وفى تمكين السلطات القائمة عليها من خلق رقابة واعية رشيدة متطورة ، فقد رأت الوزارة استصدار القانون المرفق وهو يقوم على المبادئ الآتية :-)

(اولا) تجسيد الفرض من للرقابة بحماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصلحة الدولة العليا .

(ثانيا) عدم تدخل الرقيب فى مراحل اعداد المصنف الا فى الحالات التى يتكلف فيها هذا الاعداد مصاريف باهظة قد تضيق على طالب الترخيص اذا ما رفضت للرقابة اخراجه الى الجمهور .

(ثالثا) حلول بعض التراخيص محل البعض الآخر فى الحالات التى يتفق فيها ذلك مع الأغراض المقصودة من هذا القانون .

(رابعا) تحديد مدة الفصل فى طلبات منح الترخيص أو تجديده وتحديد مدة أخرى لاعتبار الترخيص ممنوحا أو مجددا اذا لم تعترض فيها للرقابة على ذلك .

(خامسا) تحديد مدة مريان الترخيص بحيث يكفل للرقابة الاتصال
فى مدة معقولة بالمصنفات المرخص بها .

(سادسا) جواز سحب التراخيص اذا طرات ظروف جديدة تستدعى ذلك .

(سابعاً) جواز التظلم من قرارات الرقابة أمام لجنة استئنافية .

(ثامنا) وضع مواعيد قصيرة للفصل فى الدعوى والمعلومات الناشئة
عن تطبيق هذه القانون ووضع عقوبات مشددة لمن يخالف أحكامه .

وتقرر المادة الأولى منه مبدأ الرقابة نفسه وللغاية منها وتحدد
على سبيل التمثيل المصنفات الخاضعة للرقابة .

والأغراض المقصودة من الرقابة هى المحافظة على الأمن والنظام
العام وحماية الآداب ومصالح الدولة العليا .

وأقر الأمن والنظام العام والآداب معروف ، ولما ما قصده المشرع
من مصالح الدولة العليا فهو ما يتعلق بمصلحتها السياسية فى علاقتها
مع غيرها من الدول .

كما تحدد المادة الثانية من القانون الحالات التى يجب الحصول
فيها على ترخيص سابق من وزارة الإرشاد القومى .

وتنص الفقرة الأولى منها على تصوير الأشرطة السينمائية بقصد
الاستغلال أى بقصد الربح من عرض الشريط السينمائى على الجمهور ،
ويخرج من حكم هذه الفقرة الأفلام التى يصورها الأفراد أو السياح أو
الأفلام الثقافية وما يماثل ذلك من أشرطة سينمائية لا يقصد من تصويرها
(الاستغلال) .

وتنص الفقرة الثانية على تسجيل الغانى والملوجات أو المسرحيات أو
ما يماثلها ويقصد بالتسجيل الصوتى بأى وسيلة من الوسائل ، كما ان معايير

الخضوع للرقابة هو قصد الاستغلال وبذلك يخرج من نطاق هذه الفقرة التسجيل الذى لا يقصد به ذلك .

وتتص الفقرة الثالثة على عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات أو لوحات الفانوس المحرى أو ما يمثلها فى مكان عام . والرقابة فى هذه الحالة أوسع من الرقابة المنصوص عليها فى الفقرات السابقة إذ ان فى خروج المصنف الخاضع للرقابة من مرحلة التحضير والاعداد الى حيز الغرض ما يجعله أكثر خطرا اذا ما تضمن اى مخالفة للأداب العامة أو النظام العام .

ولذلك يجب الحصول على ترخيص العرض مادام سيتم فى مكان (عام) سواء قصد بهذا العرض (الاستغلال) أو لم يقصد منه ذلك . ويخرج من نطاق هذه الفقرة العرض الذى يتم فى المكان الخاصة (كالمنازل) . وتتص الفقرة الرابعة على تأدية الغناء أو المنولوجات أو المسرحيات أو ما يمثلها فى (مكان عام) والتأديبية تشمل للغناء أو الالتقاء أو التمثيل حسب الأحوال أو ما يمثل ذلك من أعمال تستتبع اتصال المصنف الى سمع الجمهور أو بصره فى مكان عام .

ويخرج من نطاق هذه الفقرة للتأدية التى تتم فى الحفلات التى تقام فى الأماكن الخاصة كالاقراح التى تقام فى المنازل .

وتتص الفقرة الخامسة على اذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يمثلها ويقصد بالاذاعة عن طريق اللاسلكى أو عن طريق ادارة لسطوانات تتضمن المصنف الخاضع للرقابة عن طريق ميكروفون أو للغناء المباشر فى ميكروفون سواء كان ذلك فى مكان عام أو فى مكان خاص مادامت الاذاعة (ستصل الى الجمهور) ولا يوجد تعارض بين حكم

هذه الفقرة واحكام القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٤٩ والخاص (بمكبرات الصوت) اذ ان الترخيص الذى يصدر من المحافظة او المديرية بناء على هذا القانون هو الترخيص باستعمال أو تركيب مكبرات للصوت لأغراض محددة .

لما الترخيص بالاذاعة بناء على أحكام القانون المرافق فيها فهو ترخيص موضوعي يتضمن الترخيص بموضوع الاذاعة نفسها ويجب للحصول مع ذلك على ترخيص باستعمال المكبر طبقا لاحكام القانون الخاص باستعمال مكبرات الصوت .

وتنص الفقرة السادسة من هذه المادة على بيع الأشرطة للصوتية أو الاسطوانات أو مايمثلها أو عرضها للبيع ويخضع لهذه الفقرة الأغاني والمنولوجات والمسرحيات وما يماثل ذلك ما تم اعدادها وتحضيرها واخراجها فى صورة مصنفات مسجلة دون الحصول على ترخيص بما تتضمنه سواء أتم هذا الاعداد فى مصر ولم يرخّص بتسجيله لم أعد فى الخارج واستورد ليبيعه فى مصر .

ولما كانت من بين الأغراض التى هدف اليها القانون حماية سمعة البلاد ، ومصالحها العليا فقد نصت الفقرة الاخيرة من هذه المادة على وجوب الحصول على ترخيص عند تصدير أى من المصنفات المذكورة فى الفقرات السابقة اذا كان قد تم تصويرها أو لنتاجها أو تسجيلها فى مصر ولا تفرقه هنا بين مصنف وآخر سواء قصد بتصديره الاستغلال فى الخارج لم قصد بذلك الاستعمال الشخصى أو غرض آخر فى كل هذه الحالات يخضع المصنف (للرقابة عند تصديره) .

وقد تبين انه سيترتب على تنفيذ المادة الثانية من القانون ان تزوج الترخيصات او تتعدد دون موجب لذلك فى بعض الحالات فنصت المادة

الثالثة بان تتضمن الترخيص الصادر عن تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال ، للترخيص كذلك بتسجيل ما يتضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة (كالأغاني مثلا) وساء كان التسجيل بغرض الإذاعة للمصنف المسجل أثناء عرض الفيلم ، أو كان بغرض استغلاله بطريقة أخرى فإن الترخيص بالتصوير يتضمنه .

وتتص الفقرة الثانية بأن الترخيص بتسجيل أى من المصنفات الواردة فى الفقرة الثانية من المادة الثانية يشتمل على الترخيص بتأدية أو إذاعة المصنف المرخص بتسجيله كما يتضمن الترخيص ببيع المصنف المسجل ، ويبرر ذلك ان الترخيص بالتسجيل يقصد به استغلال المصنف المسجل بعد ذلك ، ويقصد بهذه الفقرة ان يجوز للمغنى ان يؤدي الأغاني المرخص بتسجيلها مثلا فى مكان عام أو أن يذيعها باللاسلكى أو ان يذاع من اسطوانة على الجمهور أو تباع هذه الاسطوانة للجمهور .

وتتص الفقرة الثالثة على ان الترخيص بالعرض المنصوص عنه فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية يتضمن للترخيص بتأدية أو إذاعة ما يتضمنه المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة فيجوز للمغنى بناء على هذه الفقرة ان يؤدي الأغاني والمنولوجات التى يتضمنها الفيلم اذا مارخص بعرضه فى مكان عام أو ان يذاع الفيلم نفسه أو مايتضمنه من الأغاني أو مايمثلها عن طريق اللاسلكى أو عن طريق مكبر الصوت اذا مارخص باستعماله .

وواضح ان احكام المادة السابقة لاحتياج لترتيبها الى (قرار) من السلطة القائمة على الرقابة بان تترتب بحكم القانون .

وتتص المادة الرابعة على ان يطلب الترخيص بخطاب مسجل بعلم الوصول وانه يجب على السلطة القائمة على الرقابة ان تثبت فى طلب

الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب وعلى اعتبار
الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة في
الفترة السابقة ، كما تنص على ان تسرى الأحكام على طلبات تعديل
المصنفات الخاضعة للرقابة .

ونظرا لما قد يشور من نزاع على الملكية الأدبية أو الفنية أو
لحق استقلال المصنف المرخص به مما قد تقحم فيه السلطة القائمة على
الرقابة لو يستند في جسامته الى للترخيص الصادر منها مع ان المقصود
بهذا الترخيص مجرد السماح بعمليات مبينة لمصنفات محدودة دون بحث
في مدى الحقوق التي تتعلق بها فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه
المادة على انه لا يترتب على منح الترخيص اى مساس بحقوق ذوى الشأن
المتعلقة بالمصنف المرخص به .

وقد وضعت هذه المادة بحيث توفق بين حق طالب الترخيص فى
استصداره ومعرفة قرار الرقابة بالرفض فى مدة معقولة وبين حق
الدولة فى الرقابة وضرورة منح الموظفين المختصين فسخة من
الوقت تسمح لهم بأداء واجباتهم خصوصا اذا لوحظ تعدد المصنفات
التي تخضع للرقابة وتعدد العمليات التي تراسب بناء على احكام هذا القانون
ونظرا للتطور السريع للحوادث ولتغير الظروف التي قد يصدر فيها
للترخيص بحيث يعتبر مخالفا للأداب العامة وللنظام العام ما لم يكن كذلك
من بد فقد حددت المادة الخامسة من القانون مدة سريان الترخيص .

فحدت مدة (سنة) لسريان الترخيص بالتصوير أو للتسجيل من
تاريخ صدوره ويحقق هذا التحديد غرضا آخر للمرخص له على سرعة
القيام بالتصوير أو للتسجيل .

كما نصت على سريان الترخيص بالعرض أو التأييد أو الأذاعة لمدة (عشر سنوات) من تاريخ صدوره ، كما أجازت للسلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التي يعمل بها فيه ، وعلى سريان الترخيص بالتصوير لمدة (شهر) من تاريخ صدوره ، ولايسرى هذا الترخيص الا بالنسبة للدولة أو الدول المبنية فيه ، وذلك لان ما يتلاءم مع عادات وظروف دولة ما قد لايتلاءم مع عادات وظروف دول اخرى بحيث يمسى الى مصلحة البلاد تصدير المصنف الى غير الدولة او الدول التى تسمح بالتصدير اليها .

وتنص المادة السادسة على احقية اصحاب الشأن فى التقدم بطلب لتجديد الترخيص ، كما حددت مدة (خمسة عشر يوما) يجب فيها على السلطة القائمة على الرقابة ان تثبت فى هذا الطلب ، كما نصت على ان للترخيص يعتبر مجددا اذا مضت المدة السابقة دون ان تعترض على التجديد . ويجدد الترخيص فى هذه الحالة بموافقة السلطة القائمة على الرقابة على التجديد لمدة مساوية للمدة الأصلية التى يسرى فيها . وقد قصرت المواعيد فى هذه الحالة لمسبق عرض المصنف على السلطة القائمة على الرقابة عند الترخيص به لأول مرة .

ونصت المادة السابعة على عدة واجبات على المرخص له وقد قصد بهذه الواجبات تسهيل عمل الموظفين المختصين بالتحقيق عن المصنفات غير المرخص بها من جهة و كفالة العلانية للترخيص من جهة اخرى . وتنص الفقرة الاولى من هذه المادة بانه يجب على المرخص له ان يذكر رقم وتاريخ الترخيص فى جميع الاعلانات التى تصدر عن المصنف المرخص به وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع أنواع الاعلانات المطبوعة أو المصورة أو للمذاعة أو غيرها .

ونقضى الفقرة الثانية بوجوب طبع ترخيص بعرض الأشرطة السينمائية على شريط لا يقل طوله عن خمس أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ ملليمتر والتي يزيد وزنها عن عشرة ك.ج أو عن مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

كذلك أوجبت الفقرة الثالثة على المرخص له ان يطبع على اللوحات الزجاجة للفانوس السحري رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها ، كما أوجبت الفقرة رابعا عليه ان يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الأسطوانة على الأسطوانة نفسها ، ومن الواضح ان كل هذه الاجراءات تتم على نفقة المرخص له .

وأوجبت الفقرة الخامسة عرض الترخيص بعرض الأشرطة السينمائية قبل عرض أسم الفيلم مباشرة .

كذلك نصت المادة الثامنة في الفقرة الأولى منها على ألا يجوز للمرخص له اجراء أى تعديل أو تحريف أو حذف أو اضافة في المصنف المرخص به ويجب تبعا لذلك ان يتم اجراء التصوير أو التسجيل أو العرض أو للتأدية أو الاذاعة أو البيع أو التصدير (بالحالة للتى وافقت عليها السلطة القائمة على الرقابة) .

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على عدم جواز استعمال الأجزاء أو الصور التى استبعدتها الرقابة فى الدعاية للمصنف المرخص به ، ويبرر حكم هذه للفقرة ان نفس الأغراض التى حذفت من اجلها هذه الأجزاء أو للصور وهى عدم عرضها أو اذاعتها أو اخراجها الى الجمهور بوجه عام يتعارض معها السماح باجراء ذلك عن طريق الدعاية علاوة على ما فى هذا العمل من تضليل للجمهور لاذ ان المصنف المرخص به لا يتضمن هذه الأجزاء أو الصور ، وكذلك تخضع انواع الاستعمال الخرى لها للرقابة

وفقا لأحكام هذا القانون ويجب الحصول على ترخيص بها ، وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع وسائل الاعلان والترغيب التى يمكن ان تستعمل فيها هذه الأجزاء .

ولما كان الترخيص يصدر بعد ان تتأكد الرقابة من الشروط التى يتطلبها هذا القانون او القرارات المنفذة له توفرت ، وان المصنف المرخص به لا يخالف الأداب العامة او النظام العام ، ولا يتعارض مع مصالح الدولة او يعتبر الترخيص ممنوحا او مجددا اذا مضت المدة المنصوص عليها فى المواد (٤ ، ٦ من القانون) ، ولما كانت هذه الرقابة للمصنف لاتعدو تقدير الظروف القائمة مثلا وقت منح الترخيص وقد تتغير هذه الظروف بحيث يصبح المصنف مخالفا للنظام العام او الاداب ويفقد كل او بعض الشروط التى يتطلبها للقانون او القرارات المنفذة له او ان يخالف المرخص له احكام المادتين السابقتين والتى تعرض عليه واجبات معينة ، لذلك نصبت المادة التاسعة على (جواز سحب الترخيص السابق اصداره) فى اى وقت (بقرار مسبب) اذا طرأت ظروف جديدة تدعو لذلك - كما أجاز للرقابة ان تعيد الترخيص بالمصنف بعد اجراء مآثره من حذف او اضافة او تعديل فى المصنف المرخص به .

ورئى الا تحصل رسوم فى هذه الحالة نظرا لانه لم يقدم طلب للترخيص بالمصنف من نوى الشأن ، كما أن سحب الترخيص نفسه كان للمصالح العام ويحسن ان تتحمل الخزنة ماقد يستحق من رسوم على اعادة الترخيص .

وتنص المادة العاشرة على فرض رسوم على ما يخضع للرقابة طبقا لأحكام هذا القانون كما رخصت فى عجزها لوزير الارشاد القومى الاتفاق

مع وزير المالية والاقتصاد ان يصدر قرارا يبين فيه مقدار الرسوم التي تدفع لفحص النصف أو لمنح الترخيص أو لتجديده .

ونظرا لان بعض الجهات الحكومية كالمصالح العامة والوزارات والمجالس البلدية والقروية والمؤسسات العامة كالجامعات قد تعد حفلات أو تشترك فيها وقد تستدعي هذه الحفلات اجراء شئ مما يخضع للرقابة (دون ان تقصد تحقيق الربح) من ذلك ولان الرغبة في احكام الرقابة قد اقتضت ان تشمل الرقابة مثل هذه المصنفات رضى تسهيلات ان (تعفى) الطلبات المقدمة منها (من المرسوم) ، (م ١١) .

وتنص المادة (١٢) على جواز التظلم من قرارات السلطة العامة القائمة على الرقابة الى لجنة تشكل تشكيلا خاصا يكفل تمثيل هذه السلطة ومجلس الدولة ورقابة السينمائيين ويقدم التظلم الى اللجنة مبنيًا فيه موضوع القرار المتظلم منه واسباب التظلم والمستندات المؤيدة لوجهة نظر المتظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ ابلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موسى عليه كما أوصت أن يكون الطلب مصحوبا بما يدل على دفع مبلغ (بصفة تامين) ترك لوزير الارشاد القومي ان يحدده بقرار منه وذلك حتى لا تقدم الى اللجنة الا للتظلمات الجدية ووجب المادة (١٤) ان تفصل في التظلم في مدى ثلاثين يوما من تاريخ وصول التظلم اليها .

كما أجاز للمتظلم حضور اجتماعا للجنة او لاداة احد عنه في ذلك او تقديم مذكرات مكتوبة لها ونص على ان من حق اللجنة ان تستدعي من تشاء من موظفي الرقابة لمناقشته في موضوع القرار المتظلم منه وان تكلف (خبيرًا بوضع تقرير على نفقة المتظلم) كما لوجبت عليه في هذه الحالة ان يودع مبلغ تحدده (اللجنة) بصفة تامين لتعاب الخبير بخزينة مصلحة الاستعلامات .

وتختص اللجنة بتحديد قيمة أتعاب (الخبير) ولاتلزم بما يرد في تقريره ،
وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وتكون (نهائية) وتبلغ الى صاحب
الشان بكتاب موصى عليه .

(ويرد) مبلغ التامين في التنظيم اذا (وافقت على جميع طلبات المتظلم) .
وتنص المادة (١٥) على عقاب كل من صور شريطا سينمائيا
يقصد الاستغلال بدون ترخيص بالحبس بمدة لا تقل عن شهر وغرامة
لا تزيد على خمسمائة جنية او بأحدى هاتين العقوبتين .

وعقاب بالعقوبات ذاتها كل من عرض مصنف بالمخالفة لأحكام
الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون .

وعقاب بنفس العقوبة كل من موزع المصنف ومستاجره ومدير
المكان العام الذى عرضه او ادبت او انبعت فيه ويقصد بالاماكن
العامه المحلات العامة ودور السينما والمسارح والملاهى وغيرها من
الأماكن التى يسمح بدخول الجمهور فيها .

كذلك نصت المادة (١٦) على ان كل مخالفة لأحكام الفقرات ثانيا
ورابعا وخامسا وسادسا من المادة الثانية يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل
عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر او بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها
ولا تزيد عن مائة جنية لأو بأحدى هاتين العقوبتين من جواز مصادرة
موضوع المخالفة ويعاقب بنفس العقوبة مدير المكان العام الذى سجلت أو
ادبت او بيعت او عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضع للرقابة .

كما نصت المادة (١٧) على جواز الحكم بظلق المكان العام مدة لا تقل
عن اسبوع ولا تزيد عن شهر في الأحوال المنصوص عليها فى المادتين
السابقتين ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التى استعملت في ارتكاب
المخالفة .

ويجوز دائما عند اثبات هذه المخالفة وقت التصوير أو التسجيل أو العرض أو التلاوة أو الإذاعة أو البيع مع ضبط موضوع المخالفة ووضعه في حرز مغلق يختم بالشمع الأحمر بعد تحرير المحضر اللازم ويوقع على المحضر من قام بأجراء ذلك ويجب ان ترفع الدعوى الجنائية في هذه الحالة امام محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها المحل العام في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف وتصل المحكمة في هذه الدعوى في مدى شهر على الأكثر من تاريخ رفعها اليها .

وتنص المادة (١٨) على ان كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا واعتبار الترخيص كان لم يكن في حالة (الادانة) في مخالفة أحكام المادة الثامنة .

وتنص المادة (١٩) من القانون على تفويض وزير الارشاد القومي في اصدار قرارا بتعيين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون ، كما منحت هؤلاء الموظفين صفة رجال الضبطية القضائية ، وأباحت لهم دخول المحال العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

وتنص المادة (٢٠) على حكم وقفي أريد به مواجهة الزيادة للضخمة في طلبات الترخيص أو تجديد الترخيص الناشئة عند تنفيذ هذا القانون فحددت مدة (ستة أشهر) للسلطة القائمة على الرقابة للفصل في طلبات الترخيص عن مصنفات لم تكن تخضع أصلا للرقابة أو طلبات تجديد الترخيص عن المصنفات المرخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون ، كما أجازت في نفس الوقت للقيام بالعملية الواجب استصدار الترخيص أو تجديده عنها مادام لم تحرم الرقابة ذلك وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن الامتناع فورا عن القيام بهذه التعليمات .

وتنص المادة (٢١) على إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون
تقضى المادة الأخيرة بأن على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .
ولوزير الارشاد القومي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ن ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
وتتشرف وزارة الارشاد القومي بعرض هذا المشروع على مجلس
الوزراء بالتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار جمهورى بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٠
فى شأن استثناء هيئة الاذاعة
من احكام القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ (٥)

بسم الأمة

رئيس الجمهورية

وعلى القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ بتنظيم للرقابة على
الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس المحررى والأغاني
والمسرحيات والمنولوجات والأسطوانات وأشرطة التسجيل للصوتى .
وعلى قرار رئيس للجمهورية رقم (٧١٧) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
الاذاعة بالجمهورية العربية المتحدة .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى

- مادة ١ - تستثنى (هيئة لاذاعة جمهورية مصر العربية) من
تطبيق أحكام القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وتباشر
الهيئة شئون الرقابة على موالدها الاذاعية المختلفة دون للتقيد بأحكامه
وذلك وفقا لما يقرره مجلس ادارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة .
- مادة ٢ - يعمل بالقانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ على مباشرة أى
نشاط يتعلق بالمصنفات الخاضعة لأحكامه عن غير طريق هيئة الاذاعة .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل
به فى الاقليم المصرى .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٣٧٩ هـ (٩ فبراير
سنة ١٩٦٠)

(*) الجريدة الرسمية في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ .

قانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٨٥
بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف
والأحاديث النبوية (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه ، وقد أصدرناه

المادة الاولى

يختص (مجمع البحوث الاسلامية) (٢) دون غيره بالاشراف على طبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول (المصحف الشريف) وتسجيله للتداول ، (والأحاديث النبوية) وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٣/١٠٤) لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشملها .
ويختص (الأمين العام لمجمع البحوث الاسلامية) او من ينوب عنه (بالترخيص) لدور الطبع والنشر للأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول والتسجيل للتداول لكل ما تقدم أو بعضه ، وفقا من شرط الحصول على الترخيص المشار اليه مأتقوم به (وزارة الأوقاف) من طبع ونشر وتسجيل وتداول المصحف الشريف والأحاديث النبوية ، ويتولى (وزير الأوقاف) او من ينييه اصدار الترخيص

-
- (١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ (تابع) في ٤ يوليو سنة ١٩٨٥
(٢) اعتبارا من ١٩٨٥/٧/٥ وهو تاريخ العمل بقانون (٨٥/١٠٢) المشار اليه بعاليه يلزم لمطبع المصحف او الأحاديث النبوية استصدار ترخيص مجمع البحوث الاسلامية والا عد عدم اتباع ذلك جنابة يعاقب عليها بالسجن والغرامة ويستثنى من شرط للحصول على ترخيص ماتقوم به وزارة الأوقاف من طبع ونشر وتسجيل المصحف والأحاديث للنبوية .

المادة الثانية

يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنية ولا تجاوز عشرة آلاف جنية كل من قام بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المطبوعات أو تداول التسجيلات المشار إليها في المادة السابقة بدون ترخيص أو بالمخالفة لشروطه ولو تم الطبع أو التسجيل في (الخارج) .

وتكون العقوبة للسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ومثل الغرامة في حالة العود .

ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولا تزيد على عشرين ألف جنية كل من حرف عمدا نصا في القرآن الكريم عند طباعته أو تسجيله بأية وسيلة كانت .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ومثل الغرامة في حالة (العود) .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ أى من هذه العقوبات .
ويكون (للعاملين المتخصصين بإدارات مجمع البحوث الإسلامية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع شيخ الأزهر ، صفة (مامورى الضبط القضائى) فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

المادة الثالثة

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالى لتاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم شعار الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ هـ (٣ يوليو سنة
١٩٨٥)

حسنى مبارك

أحكام النقص فى الرقابة على المصنفات الفنية :

- (١) تحصيل ركن (الخطأ) الى جانب (هيئة الاذاعة) من عدم
اعتمادها على الأبناء الذين يتولفرون لديها فى الرقابة على المصنفات
الأدبية قبل اذاعتها (سائغ) .
(طعن ٣٥٠ / ٣٥ فى جلسة ١٩٦٨/٥/٢١)
- (٢) شركة (صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات) ليست جزء من
الاذاعة ، ولكل منها شخصية قانونية مستقلة - الانتاج الفنى لتلك الشركة
يخضع لقانون الرقابة على المصنفات للفنية رقم (٤٣٠ / ١٩٥٥)
بعكس (الاذاعة) (المستشاه) من الخضوع لأحكامه طبقاً
(ق ١٩٦٠/٢٧) (فتوى مجلس الدولة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢١ -
ملف ١٠٦/١/٤٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١) .

جائزة حياة أفلام فيديو :

- جريمة حياة أفلام فيديو منافية للأدب العامة وتأجيرها ونسخها وبيعها للغير (عمدية) - القصد الثاني منها تعمد إقتراف الفعل ونتيجته وهى (إيقاظ شهوات الجمهور وإثارة غرائزه) .
(طعن جنائى ١٧٧٥٩ / ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

أحكام النقض فى المطبوعات التى تتعرض للأديان :

(١) مجلس الوزراء - لاختصاصه ، باصدار قرار منع تداول المطبوعات التى تتعرض للأديان (تعرضا) من شأنه (تكدير السلم العام) أو (المطبوعات المثيرة للشهوة) ونصت (م ٣٠ منه) على (ضبط المطبوعات فى حالة مخالفة ماسلف (م ٣٠ ق ٢٠ / ١٩٣٦)
(طعن ٢٠٦٢ / ٥١ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

التعليق

كل ما يخالف النظام العام والأدب ممنوع من التداول
بصفة عامة .

(١) (شيخ الأزهر) هو صاحب الصفة فى تمثيل (مجمع البحوث الإسلامية) فى (التقاضى) (م ٨ ق ١٠٣ / ١٩٦١) .
(طعن ٢٠٦٢ / ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

(٢) نصت المادة الثانية من قانون ٤٣٠ / ١٩٥٥ بشأن الرقابة على المصنفات الفنية على (حظر القيام بأعمال معينة) (قبل) الحصول على (ترخيص) بذلك من الجهة المختصة بالرقابة على تلك

للمصنفات الفنية ومن بين هذه الاعمال تسجيل المسرحيات أو الأغاني أو المثلوجات أو ما يماثلها (يقصد الاستغلال بما مؤداه ان هذا التسجيل يخرج عن نطاق الحظر المشار اليه إذا حصل بغير قصد الاستغلال . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت جريمة طبع وتسجيل الاثرطمة للمضبوطة بمحل الطاعن الى مجرد ضبطها في حيازته واعترافه بها ، دون ان يستظهر حقيقة قصد الطاعن من حيازتها ، وانه كان يقصد استغلالها . وهو الذى جعل الشارع مناط تجريم الافعال التى دين بها الطاعن . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه وهو مايتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض برأى في شأن ماثيره للطاعن بوجه طعنه مما يعيبه ويوجب نقضه .

(ملعن ٣٦٦٢ / ٦٥ ق جلسة ١٩ / ١١ / ٢٠٠٣)

الباب الرابع

قرارات وزارية

(١) قرار وزير الثقافة رقم (٢٢٠ / ٧٦) بشأن القواعد الأساسية

للمراقبة على المصنفات الفنية .

(٢) قرار وزير الثقافة رقم (٨٤ / ٦٠) بمنع عرض أفلام الفيديو

فى المقاهى ويجوز فى غير ذلك بشروط .

(٣) قرار وزير الثقافة رقم (٩٢ / ٣٠٧) بتنظيم الاعلانات

التجارية فى الاذاعة والتليفزيون .

(٤) قرار وزير الثقافة رقم (٩٣ / ١١٣) بتنظيم تراخيص مزاوله

نشاط استغلال انتاج أو تصوير أو نسخ أو تسجيل برامج

الراديو والتليفزيون .

(٥) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٣ / ١٦٢) بالامحـــــة

التنفيذية لتنظيم أعمال الرقابة على مصنفات الراديو والتليفزيون

قرار رقم (٢٢٠) لسنة ١٩٧٦

بشأن القواعد الأساسية للرقابة على المصنفات الفنية (١)

وزير الاعلام والثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم (٤٢٧) لسنة ١٩٥٤ بشأن منع الاحداث من دخول دور السينما وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها .

وعلى القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى .

وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٠ فى شأن استثناء هيئة الاذاعة من احكام القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ .

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية .

وعلى القرار رقم (٣٥٠) لسنة ١٩٧٠ بتنظيم الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية وتحديد اختصاصها .

وعلى القرار الوزارى رقم (١٣٦) لسنة ١٩٧٤ بمنع استيراد أو عرض أفلام الكارتيية والمأموراي والأفلام المشابهة بجميع انواعها .

قرر

للملادة الاولى

تهدف للرقابة على المصنفات الفنية المشار اليها فى القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ الى الارتقاء بمستواها الفنى ان تكون عاملا فى تأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية وفى تنمية الثقافة العامة واطلاق الطاقات

الخلاقة للإبداع الفنى ، كما تهدف الى المحافظة على الاداب العامة والنظام العام وحماية النفس من الانحراف .

المادة الثانية

تحقيقاً للأهداف المشار إليها فى المادة السابقة ، لايجوز الترخيص بعرض أو انتاج أو الاعلان عن أى مصنف من المصنفات للمشار إليها ، اذا تضمن بوجه خاص أمراً من الأمور الآتية :

(١) للدعوات الإلحادية والتعريض بالأديان السماوية والعقائد الدينية وتحبيذ أعمال الشعوذة .

(٢) اظهار صورة الرسول (صلى الله عليه وسلم) صراحة او رمزا ، أو صور لحد الخلفاء الراشدين وأهل البيت والعشرة المبشرين بالجنة أو سماع أصواتهم وكذلك اظهار صورة السيد المسيح أو صور الأنبياء عموماً ، على أن يراعى الرجوع فى كل ذلك الى الجهات الدينية المختصة .

(٣) أداء الأبيات القرآنية والأحاديث النبوية وجميع ما تضمنته الكتب السماوية أداء غير سليم أو عدم مراعاة أصول التلاوة ، أو عدم مراعاة تقديم الشعائر الدينية على وجهها الصحيح .

(٤) عرض مراسم الجناز أو دفن الموتى بما يتعارض مع جلال الموت .

(٥) تبرير أعمال الرذيلة على نحو يؤدى الى العطف على مرتكبها أو باتخاذها وسيلة لخدمة غايات نبيلة .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٢٣ فى ٢٧/٥/١٩٧٦

(٦) تصوير الرذيلة أو عرضها على نحو يشجع على محاكاة فاعليها أو تغليب عنصر الرذيلة في سباق الأحداث لكتفاء بالعقاب الذى يناله فى النهاية مرتكب للرذيلة اذا كان للثر العام الذى ينشأ عنه يوحى بتحريض على الرذيلة .

(٧) اظهار الجسم البشرى عاريا على نحو يتعارض مع المألوف وتقاليده المجتمع وعدم مراعاة الا تكشف للملابس التى يرتديها الممثلون عن تفاصيل جسمانية تؤدى الى احراج المشاهدين أو تتنافى مع المألوف فى المجتمع ، أو إبراز الزوايا التى تفصل أعضاء الجسم أو تؤكد بها بشكل فاضح .

(٨) المشاهدة الجنسية المدبرة أو مشاهدة الشذوذ الجنسى والحركات المادية والعبارات التى توحى بما تقدم .

(٩) المناظر الخليعة ومشاهد الرقص بطريقة تؤدى الى الاثارة أو الخروج عن اللياقة والحشمة فى حركات الرقصين والراقصات والممثلين والممثلات .

(١٠) عرض السكر وتعاطى الخمر والمخدرات على انه شئ مألوف او مستحسن وعرض ألعاب القمار واليانصيب بطريقة تشجع على ان تكون مصدر للرزق .

(١١) استخدام عبارات أو اشارات أو معان بذينة أو تتبى عن الذوق العام او تنسم بالموقية وعدم مراعاة الحشافة والذوق عند استخدام الألفاظ المقترنة اقترانا وثيقا بالحياة الجنسية أو الخطيئة الجنسية .

(١٢) عدم مراعاة قسوة للزواج والقيم المثالية للعائلية أو عرض مشاهد تتنافى مع الاحترام الواجب للوالدين ما لم يقصد بها الموظة الحسنة .

(١٣) عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تعنى بالتقليد أو تضفى هاله من البطولة على المجرم أو تهون من ارتكاب الفعل الاجرامى والتقليل من خطورته على المجتمع بحيث يوحى للمحاكاه .
(١٤) عرض جرائم الانتقام والأخذ بالشر بطريقة تدعو الى تبريرها .

(١٥) عرض مناظر للقتل أو الضرب أو التعذيب أو القسوة عموما بطريقة وحشية مفصلة ، واستخدام الرعب لمجرد الرعب وإخافة الجمهور أو بما يمكن أن يصد المشاهد .

(١٦) عرض (الانتحار) بوصفه حلا معقولا لمشاكل الانسانية .

(١٧) عرض الحقائق التاريخية وخاصة ما يتعلق منها بالشخصيات الوطنية بطريقة مزيفة أو مشوهة .

(١٨) التعريض بدولة أجنبية أو بشعب تربطه علاقات صداقة بجمهورية مصر العربية وبالشعب المصرى ، ما لم يكن ذلك ضروريا بتقديم تحليل تاريخى يقتضيه سياق الموضوع .

(١٩) عدم عرض أى موضوعات تمثل جنسا بشريا أو شعبا معينا على نحو يعرضه للهزا والسخرية ، الا اذا كان ذلك ضروريا لأحداث انطباع ايجابى لغاية محددة مثل مناهضة التفرة العنصرية .

(٢٠) عرض المشكلات الاجتماعية بطريقة تدعو الى اشاعة اليأس والقنوط وإثارة الخواطر أو خلق ثغرات طبقية أو طائفية أو الاخلال بالوحدة الوطنية .

المادة الثالثة

على القائمين على الرقابة على المصنفات الفنية مراعاة عدم التصريح بالمشاهدة (للحدث) الذين تقل سنهم عن (ستة عشر عاما) كلما كان العمل الفني منطويا على موضوعات العنف الزائدة والجريمة والجنس بطريقة يمكن أن تؤثر على نفسية الحدث بما تولده من شك أو خوف أو اغراء بالتقليد أو زعزعة لثقته في قيم المجتمع أو اشاعة لروح اليأس والتشاؤم .

ويحظر (حظرا مطلقا) التصريح (للصغار الذين تقل اعمارهم عن (اثنتى عشر سنة) بمشاهدة أفلام العنف والجنس ، او أفلام تتضمن (مشاهدة العنف والجنس) .

المادة الرابعة

يراعى عند الترخيص بأى مصنف فنى ، الا يتضمن عنوانه ما يتسم بالاثارة الجنسية أو خدش الحياء والأ يتضمن عبارات بذئية أو سوقية ، ويجب مراعاة الاعلانات الخاصة بالمصنفات الفنية .

المادة الخامسة

تلتزم الجهات المختصة باتحاد الاذاعة والتليفزيون كحد أدنى بالقواعد المشار إليها فى المولد السابقة وذلك عند التصريح بعرض أى

عمل على شاشة التلفزيون أو عن طريق الاذاعة وعند عرض أى إعلان يتعلق بهذه الاعمال .

ويجب على هذه الجهات أن تراعى بنوع خاص فيما تعرضه التمكن لقيم المجتمع والمستوى الرفيع للعمل الفنى وتجنب ما يكون مبتذلا منه ، ملاحظة فى ذلك ان البرامج التى تعرضها تصل الى أفراد من جميع العمار مما يفرض عليها مسئولية خاصة (حماية للصغار) .

المادة السادسة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٩٦ هـ (٢٨ ابريل سنة ٧٦)

دكتور / جمال العطيفى

قرار وزارى رقم (١٢٣ / ١٩٩٣)

بانشاء الادارة العامة للتراخيص الفنية وبيان اختصاصاتها

المادة الأولى

تتشأ ادارة عامة بمسمى (الادارة العامة للتراخيص الفنية)
تتبع قطاع الانتاج الثقافى .

المادة الثانية

تختص الادارة العامة للتراخيص الفنية بما يلى :-

- تحصيل الرسوم المستحقة على التراخيص بمزولة نشاط
انتاج او نسخ او تصوير او تسجيل او تحويل او
عرض أو طرح أو تجديا أيضا من المصنفات السمعية
والسمعية البصرية .
- (إصدار التراخيص بمزولة نشاط) المصنفات السمعية
والسمعية البصرية .

المادة الثالثة

تتخذ الاجراءات اللازمة مع الجهاز المركزى للتتظيم والادارة
للموافقة على انشاء الادارة ضمن الهيكل التتظيمى لقطاع ثئون
الانتاج الثقافى بالمجلس الأعلى للثقافة .

المادة الرابعة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار
صدر بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٠ م وزير الثقافة
أمضاء

قرار وزير الثقافة رقم (٦٠ / ١٩٨٤) (١)

المادة الاولى

لايجوز عرض الأفلام السينمائية بطريقة (الفيديو) فى
(المقاهى) ويجوز عرضها فى غير ذلك من الأماكن العامة
بعد اداء حقوق منتجها والحصول على (ترخيص بالعرض) من
(الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية) .
المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به
اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر فى ١٩٨٤/٢/٢٠

وزير الثقافة
أمضاء

(١) نشر بالوقائع المصرية - لعدد ١٢٥ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨

قرار وزارى

رقم (٣٠٧) لسنة ١٩٩٢

فى شأن تنظيم الاعلانات التجارية

فى المصنفات السمعية والسمعية البصرية (١)

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والممهرجات والمنولوجات وأشرطة التسجيل الصوتى المعدل بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ .

وبناء على ما لوائه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الاولى

يحظر عرض الاعلانات التجارية أو غيرها من وسائل الدعاية خلال عرض أى من المصنفات السمعية والسمعية البصرية الا فى حدود (خمس دقائق) قبل بدء العمل الفنى و (خمس دقائق) فى منتصفه ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال قطع السياق الدرامى للعمل الفنى لعرض هذه الاعلانات ، وفى تطبيق حكم الفقرة السابق بعد (عملا فنيا مستقلا) (كل فصل من فصول الممهرجات) .

(١) للوقائع المصرية - العدد رقم ١١ بتاريخ ١٣ يناير ١٩٩٣

قرار وزارى

رقم (١١٢) لسنة ١٩٩٣ فى شأن تنظيم تراخيص مزاولة نشاط استغلال المصنفات السمعية والسمعية البصرية

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤ المعجل بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ ، وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٢) لسنة ١٩٩٣ فى شأن اللائحة التنفيذية لتنظيم أعمال الرقابة على المصنفات السمعية والسمعية البصرية ، وبناء على ما اوردته مجلس الدولة .

قرر

المادة الاولى

مع عدم الاخلال بالترخيص المنصوص عليه فى اللائحة التنفيذية لتنظيم اعمال الرقابة على المصنفات السمعية والسمعية البصرية ، الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٢) لسنة ١٩٩٣ للمشار اليه

لايجوز مزاوله نشاط انتاج أو نسيج أو تصوير أو تسجيل أو تحويل أو عرض أو طرح للتداول بأية طريقة أيا من المصنفات السمعية والسمعية البصرية الا بعد الحصول على (ترخيص بذلك) طبقا لأحكام هذا القرار .

المادة الثانية

تتولى الادارة المختصة بالمجلس الأعلى للثقافة اصدار تراخيص مزاوله الأنشطة المشار إليها فى المادة السابقة .

المادة الثالثة

يقدم طلب ترخيص مزاوله النشاط على النموذج المعد لذلك ويجب ان يرفق به ما يأتى :

- (١) صورة من السجل التجارى .
- (٢) صورة من عقد الإيجار أو التملك لمقر المنشأة الذى يزول فيه النشاط
- (٣) صورة البطاقة الشخصية أو العائلية لطلب الترخيص أو الممثل القانونى للمنشأة .
- (٤) صورة الحالة الجنائية .
- (٥) صورة من البطاقة الضريبية .
- (٦) مايفيد القيد فى النقابة أو غرفة للصناعة المختصة بالنشاط المطلوب الترخيص به .
- (٧) مايفيد سداد الرسوم المقررة وفقا للجدول المرفق .

المادة الرابعة

تعد الإدارة المذكورة مجالا عاما وسجلات فرعية لقيد طلبات الترخيص بمزاولة النشاط ويتم قيد هذه الطلبات في السجلات بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ وساعة ورود كل منها ، ويعد ملف خاص لكل طلب ترخيص تودع به جميع الاوراق والمستندات او النسخ الخاصة به .

المادة الخامسة

يمنح الترخيص لمزاولة النشاط على النموذج الذى يعد لهذا الغرض ، ويجب ان يتضمن هذا النموذج بيانات عن المنشأة ونوع النشاط ، ويجب البت فى طلب الترخيص بمزاولة النشاط خلال (ثلاثين يوما) على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا .

المادة السادسة

على كل من يمارس نشاط استغلال المصنفات السمعية والسمعية البصرية وقت العمل بهذا القرار ان يوفق أوضاعه بما يتفق وأحكامه وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

المادة السابعة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره

وزير الثقافة
أمض

صدر فى ١٠ / ٥ / ١٩٩٣

جدول الرسوم الخاص

بمزاولة نشاط استغلال المصنفات

السمعية والسمعية البصرية

المرفق بقرار وزير الثقافة رقم (١١٣) لسنة ١٩٩٣

نوع النشاط	البيان	الرسم	مدة للترخيص
(١) الانتاج	الانتاج السينمائي أو الفيديو أو الكاسيت أو المسرحي أو لفنانوس المبحر أو ألعاب السيرك أو إقامة حفلات المنوعات الموسيقية أو الغنائية أو الرسوم المتحركة أو فنون العرائس أو لفنون الاستعراضية	١٠٠٠ جنية	ثلاث سنوات
(٢) الغرض	لأى من المصنفات المشار إليها في البند رقم (١) من هذا الجدول سواء كان ذلك عرضا مباشرا أو بواسطة أجهزة عرض أو بث أيا كانت وسيلتها .	١٠٠٠ جنية ويخفف الرسم السينمائي إلى وللثلاثة على	ثلاث سنوات بالنسبة لدور العرض السينمائي للدرجتين الثانية ٣٠٠ جنية لذات المدة
(٣) التداول	بأى صورة سواء بالبيع أو		

ثلاث سنوات	١٠٠٠ جنية	التأجير أو التوزيع للمصنفات في الداخل والخارج	
ثلاث سنوات	١٠٠٠ جنية	ويقصد بذلك استوديوهات التسجيل أو الأماكن التي تبشر هذا النشاط .	(٤) التسجيل الصوتي

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٢ / ١٩٩٣)

**بشأن اللائحة التنفيذية لتنظيم أعمال الرقابة على
المصنّفات السمعية ، والسمعية البصرية (١)**

قرار

المادة الاولى

تسرى أحكام هذه اللائحة على المصنّفات السمعية والسمعية البصرية سواء كان أدائها مباشرا أو كانت مثبتة أو مسجلة على أشرطة أو أسطوانات أو على أية وسيلة من وسائل التقنية الخاضعة للرقابة طبقا لأحكام القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٩٥ والمعدل بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ للمشار إليهما .

المادة الثانية

تتولى الادارة العامة للرقابة على المصنّفات بوزارة الثقافة ، الرقابة على الأعمال المتعلقة بالمصنّفات السمعية والسمعية البصرية .
وتختص هذه الادارة بمنح ترخيص تصوير المصنّفات المشار إليها أو تسجيلها أو ادائها أو عرضها أو اذاعتها في مكان عام أو توزيعها أو تجييرها أو تداولها أو بيعها أو عرضها للبيع أو تحويلها بقصد الاستغلال .

المادة الثالثة

يعد نموذج فحص وترخيص لكل نوع من انواع المصنفات المنصوص عليها فى المادة (١) ويصدر بتحديد هذا للنموذج وما يرفق به من مستندات ونسخ (قرار من وزير الثقافة) .

المادة الرابعة

على من يرغب الترخيص له فى القيام باى عمل من الاعمال الخاضعة للرقابة طبقا لاحكام للقانون المشار اليهما ان يتقدم الى الادارة المختصة (بطلب الترخيص) على (النموذج المعد) لهذا الغرض .
ويجب ان يرفق بطلب الترخيص ما يأتى :-

- (١) المستندات التى تثبت حق طلب الترخيص على المصنف .
- (٢) عدد من نسخ المصنف المطلوب الترخيص به وذلك طبقا لما يحدده وزير الثقافة بحسب نوع المصنف .
- (٣) ما يفيد سداد الرسوم المقررة عن الترخيص بالمصنف .

المادة الخامسة

اذا كان طالب الترخيص متنازلا له عن الحق فى استغلال المصنف ماليا فلا يعتبر التنازل حجة قبل الادارة المختصة بمنح الترخيص الا اذا كان للتنازل ثابتا (بالكتابة) من صاحب حق الاستغلال المالى للمصنف الاصلى او من خلفائه ومبينا نوع ومدة استغلال المصنف وكان مصدقا على التوقيعات الواردة بالتنازل من مكتب الشهر الطولى المختص .

(١) نشر بالوقائع المصرية - العدد ٢٩ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٣

المادة السادسة

يشترط للأعتداد بالموافقة الكتابية الصادرة من المؤلف أو من يخلفه على تعديل العنوان الأصلي للمصنف أو ترجمته للمطابقة له أو على تغيير هذا العنوان ، أن يكون مصدقا على توقيعات تلك الموافقة من مكتب الشهر العقاري المختص .

المادة السابعة

تعد الادارة العامة للرقابة على المصنفات سجلا عاما وسجلات نوعية لكل نوع من انواع المصنفات لتقيد طلبات الترخيص بالمصنف رقابيا .
ويتم قيد هذه الطلبات في السجلات بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ وساعة ورود كل منها .
ويعد ملف خاص لكل ترخيص تودع به جميع الاوراق والمستندات او النسخ الخاصة بالمصنف حسب الأحوال .
وعلى الادارة المذكورة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ قيد الطلب ان توجه طالب الترخيص بكتاب موصى عليه الى اجراء ما ترى تلك الادارة وجوب اخاله على المصنف من تعديل .

المادة الثامنة

يلتزم القائمون بالرقابة على المصنفات الفنية عند النظر في طلب الترخيص باى مصنف مراعاة ألا يتضمن المصنف او ينطوى على ما يمس قيم المجتمع الدينية والروحية والخلفية او الآداب العامة او النظام العام .

- ولاجبوز على وجه الخصوص (لترخيص) بأى مصنف
إذا تضمن لمرا من الامور الاتية :-
- (١) الدعوات الاحادية والتعريض بالأدبان السماوية .
 - (٢) تصوير او عرض أعمال للرنبلة او تعاطى المخدرات على
نحتو يشجع على محاكاة فاعليها .
 - (٣) المشاهد الجنسية المثيرة وما يخذش الحياء والعبارات
والاشارات البذنية .
 - (٤) عرض الجريمة بطريقة تثير العطف او تغرى بالنقليد أو
تضفى هالة من البطولة على المجرم .

المادة للتاسعة

تتولى الاداره المذكورة فحص المصنف والبت فى طلب للترخيص خلال
شهر على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب أو من تاريخ انتهاء طالب الترخيص
من تنفيذ التعديلات التى ترى الادارة وجوب اذخالها على المصنف بحسب
الاحوال .

وبالنسبة لأعمال تصوير وتسجيل المصنفات او تحويلها بقصد
الاستغلال يجب البت فى طلب الترخيص خلال مدة لاتجاوز ثلاثة اشهر من
تاريخ استيفاء مموغات الترخيص .

وفى حالة رفض طلب الترخيص سواء كان رفضا كليا او جزئيا
يجب أن يكون قرار الرفض (مسببا) وان يخطر به طالب الترخيص
(بكتاب موصى عليه)

وإذا لم تصدر الإدارة قرارها بالبيت فى الطلب (خلال المدة المحددة لذلك) فى الفقرتين الأولى والثانية اعتبر الترخيص (ممنوحا) •

المادة العاشرة

يمنح الترخيص بالمصنف على النموذج الذى يعد لهذا الغرض ويصدر به قرار من وزير الثقافة يعد أخذ رأى الإدارة المختصة •
ويجب أن يتضمن هذا النموذج بيانات المصنف محصل الترخيص والكيفية التى يتم بها الاعلان عن ذلك للمصنف •
وعلى الإدارة المختصة ان تبلغ قرارها الصادر فى هذا الشأن بكتاب موصى عليه الى طالب الترخيص •

المادة الحادية عشر

يسرى الترخيص لمدة (سنة) من تاريخ صدوره بالنسبة الى تصوير او تسجيل المصنف ، ولمدة (عشر سنوات) بالنسبة الى غيرها من الأعمال •
وعلى الإدارة المختصة ان تحدد فى الترخيص الممنوح (الجهات) التى يعمل فيها بالترخيص و(الدول) التى يسرى فيها •

المادة الثانية عشر

تسرى الحكام السابقة على طلبات تجديد الترخيص السابق لصدارها قبل العمل بهذه اللائحة وعلى طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة •
ولا يترتب على منح الترخيص اى مساس بحقوق ذوى الشأن على المصنف المرخص به •

المادة الثالثة عشر

يعد (اللجنة للتظلمات) المنصوص عليها في المادة (١٢) من القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ المشار إليه (سجل خاص) يقيد به التظلمات التي تقدم إليها وتاريخ ورودها وما اتخذته اللجنة من قرارات بشأنها وتاريخ ابلاغ القرارات الى اصحاب الشأن فيها وغير ذلك من البيانات .

المادة الرابعة عشر

تجتمع اللجنة المشار إليها بالمادة السابقة في المكان الذي يحدده رئيسها ويندب وزير الثقافة بقرار منه مايلزم من العاملين للقيام بأعمال السكرتارية الخاصة بهذه اللجنة .

المادة الخامسة عشر

يعد (مكانا) في تطبيق الفقرة ثانيا من المادة (٢) من القانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ المشار إليهما كل مكان يرتاده مجموعة من الأفراد دون تمييز سواء كان بشروط معينة او بدون شروط وسواء كان بمقابل أو بدون مقابل .
ويعتبر في حكم الأمكنة العامة المقاهي وما يماثلها والنوادي الاجتماعية والرياضي والفنادق ووسائل المواصلات العام .

المادة السادسة عشر

يلغى قرار وزير الارشاد القومي رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه
ويلغى كل حكم مخالف لأحكام هذه اللائحة .

المادة السابعة عشر

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ (الموافق
٢٧ يناير سنة ١٩٩٣ م)

رئيس مجلس الوزراء

د/ عاطف صدقي

الباب الخامس

صورة حية عملية

للدعوى بين المؤلفين والناشر

وأهمها الدعوى المرفوعة

من ناشر على مؤلف هذا الكتاب ومقدماتها

والتي استمرت قرابة خمسة اعوام

انتهت بانتصار المؤلف على قوى البغى والعدوان

الدعوى رقم (٢٦٢٨ / ٩٨ م ٠ ك اسكندرية)

(والمؤيدة استئنافيا (حكم نهائى) الزامى

١ -إذار من مؤلف الكتاب المائل الى الناشر بتسليمه باقى حقوقه ونصيبه
فى الطبعة الأولى وكامل نصيبه فى الطبعة الثانية عن كتابه(M0sh0M0A)

(

(٢) اذار مماثل موجه من (الناشر) الى المؤلف للكتاب المائل بعدم
اسناد طبع الكتاب الى ناشر آخر .

(٣) دعوى حساب رقم (٢٦٢٨ / ٩٨ م٠ك اسكندرية) مرفوعة زورا
بهتاناً من الناشر ضد المؤلف بأداء مبلغ مزعوم قدره (٩٥٥٠ جنية)

(٤) دعوى فرعية مرفوعة من المؤلف منبثقة من دعوى
الناشر الأصلية - ضد الناشر بالفسخ مع التعويض .

(٥) مذكرة مقدمة من الناشر ضد المؤلف بجلسة ١٩٩٨/١٠/١٤ .

(٦) مذكرة مقدمة من المؤلف ضد الناشر لجلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣ .

(٧) مذكرة مقدمة من المؤلف ضد الناشر بجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ .

(٨) مذكرة مقدمة من المؤلف ضد الناشر بجلسة ٢٠٠٢/١٠/١٢ .

(٩) مذكرة دفاع مقدمة من (الناشر) ضد المؤلف بجلسة

٢٠٠٢/١١/٢٣ .

(١٠) للحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى المشار اليها بجلسة

٢٠٠٣/١/٢٥ بمديونية الناشر للمؤلف بمبلغ (٨٧٩٢ جنية) .

(١١) صحيفة استئناف مرفوعة من المؤلف ضد الناشر . دعوى

استئناف رقم ١٢١٥ / ٥٩ ق (د/ ٣٦) بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٦ .

(١٢) صحيفة استئناف مرفوعة من الناشر ضد المؤلف ، دعوى

استئناف رقم ١٣٦٥ / ٥٩ ق (د/ ٣٦) بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣ .

(١٣) مذكرة استئناف مقدمة من المؤلف ضد الناشر بجلسة

٢٠٠٣/٤/١٥ .

- (١٤) الحكم الاستثنائي الصادر في الدعويين مؤيدا لحكم اول درجة صادر بجلسة ٢٠٠٣/٥/١٤ (حكم نهائى للزلى مزيل بالصيغة التنفيذية) يسقط بمضى ١٥ سنة ، او بوفاء الناشر بالمديونية ليهما اقرب .
- (١٥) دعوى استرداد منقولات محجوزة برقم (٢٠٠٣ / ٣١٧٠) مرفوعة من (تابع) الناشر ضد المؤلف والناشر - ليس من ورائهما سوى تعطيل اجراءات الحجز ضد الناشر تنفيذا (للحكم النهائى) .
- (١٦) مذكرة فى دعوى استرداد منقولات محجوزة مقدمة من المؤلف المدعى عليه
- (١٧) الحكم الصادر فى دعوى الاسترداد رقم ٢٠٠٣ / ٣١٧٠ تنفيذ اسكندرية (٥/د) .
- (١٨) اشكال فى التنفيذ مرفوع من الناشر برقم ٢٠٠٤/٤٨٢ تنفيذ اسكندرية (٢/د) .
- (١٩) الحكم الصادر فى اشكال التنفيذ المرفوع من الناشر بجلسة ٢٠٠٤/٤/١٧ .

بالامتناع عن اعادة طبع كتابه (M)

بناء على طلب السيد / السيد عبد الوهاب عريشة - المحامي - والمقيم
بمقر الزيات مشروع ناصر ٩ شارع عبد الله على ومحله المختار مكتب
الاســــــــــــــماء / تاذ ومقـــــــــــــم

..... /
الوقت

२.२

فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٩٧ والمؤلف يحذر الناشر من اعادة طبعه مرة اخرى حيث انه سيقوم بتطويره ليتفق وكتاب تعليمات أشهر العقارى الجديد الذى سيظهر هذا العام ١٩٩٨ . الى جانب المنشورات الفنية وأحكام النقض والموضوعات والمشكلات الجديدة والفتاوى مع تغيير اسم الكتاب الذى لذى لم يحدد اسمه بعد ، ويطلب المؤلف الناشر بالآتى :-

(١) تسليمه الأربعون نسخة من كتابه (M) الى جانب ٣٠ نسخة منها من هذه الموسوعة من الطبعة الأولى لم يتسلمها حتى الآن .
(٢) تسليمه أصول كتابه المشار اليه وكذا ديسكبات الكمبيوتر الخاصة به .

(٣) تسليمه باقى نصيبه من طبع كتابى (F) و (C)
(٤) اعادة طبع كتابه (M) وكذا كتاب (F) و (C) و (B) حيث سيتم تعديلها جميعها وتطويرها واطافه المزيد من الموضوعات اليها وتغيير اسمها .

بناء عليه

أنا المحضر مالف للذكر قد انتقلت الى حيث اقامة المنذر اليه وأعلنه بصورة من هذا الاكذار للعلم بما جاء به ولنفاذ مفعوله قانونا مع حفظ كافة حقوق المؤلف الأخرى .

ولاجل العلم ،،،

(٢) اذار مماثل من الناشر ضد المؤلف

انه فى يوم الموافق / /

بناء على طلب السيد / ومحلّه
المختار مكتب الاستاذ /
المحامى
أنا محضر محكمة قد انتقلت
حيث لقامة :-

السيد / السيد عبد الوهاب عرفة - المقيم ٩ شارع على
عبد الله بكفر للزيات

وافذرتة سيادته بالاتى

المنذر اليه متعلقد مع الطالب على طبع ونشر وتوزيع
كتب قانونية وذلك بموجب :

أولاً: العقد المبرم بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ طبع ونشر كتاب (M) والذي
ينص للبند الخامس من هذا العقد على الاتى : (ويسرى هذا الاتفاق
لمدة سنة من تاريخ ظهور الكتاب للبيع وهو) ١٩٩٧/٥/١٠) وبما أن
العقد المشار اليه والمؤرخ فى ١٩٩٧/١/١٣ مازال سارياً حتى تاريخ
١٩٩٨/٥/١٠ طبقاً لبداية ظهور الكتاب لذا فان الطالب ينذر المنذر اليه
بعدم اسناد اعادة طبع هذا المؤلف أو بيعه أو التصريح لأى ناشر اخر
باعادة طبعه أو نشره أو توزيعه أو تعديله وطبعه الا بعد تصفية
حساب الطالب أو بعد الفصل فى الدعوى رقم (٩٨ / ٢٦٢٨) للدائرة

١٠ م.ك والمحدد لها جلسة ١٩٩٨/٥/٢٧ بمحكمة محرم بك الابتدائية ، بالامكنودية المرفوعة من الطالب ضد المنذر اليه وذلك لتصفية جميع التعاقدات المبرمة مع المنذر اليه ، وذلك طبقا للبند السابع من العقد المشار اليه

ثانياً : بالنسبة للعقد المبرم بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٠ والخاص بطبع ونشر وتوزيع كتاب (C) ، فان الطالب ينبه المنذر اليه بأن هذا العقد سارى المفعول حتى أقرب الأجلين وذلك بتسوية حساب الطالب او الفصل فى الدعوى المشار اليها ، كما ينذره بعدم اسناد طبع ونشر وتوزيع هذا الكتاب لأى ناشر آخر قبل تسوية النزاع للقائم اما قضاء أو رضاء .

ثالثاً : بالنسبة للعقد المبرم بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ والخاص بطبع ونشر وتوزيع كتاب (F) والذي ينتهى فيه هذا التعاقد فى ١٩٩٩/١/٢٣ فأيضاً الطالب ينبه على المنذر اليه بنفس ماجاء بالبندين السابقين والا سوف يتحمل كافة ماينتج عن مخالفة ذلك طبقاً للعقود المبرمة مع الطالب .

لذا

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث لقامة المنذر اليه وسلمته صورة من هذا الاذكار ونبهت عليه بما جاء بصدد هذا الانتذار مع حفظ كافة حقوق الطالب تجاه المنذر اليه .

ولاجل العلم ،،،

(٣) دعوى حساب مرفوعة ظلماً وبهتاناً وعدواناً

من الناشر ضد المؤلف

لنه في يوم الموافق / /

بناء على طلب السيد / ومطله
المختار مكتب الاستاذ /
المحامي

لنا محضر محكمة الجزئية
قد انتقلت الى حيث اقامة :

السيد / السيد عبد الوهاب عرفة - المقيم ٩ شارع على
عبد الله بكفر للزيات
مخاطباً مع

واعلنته بالاتي

قام المدعى عليه بالتعاقد من الطالب على طبع ونشر
وتوزيع كتب قانونية من تأليفه وحرر بذلك :

أولاً : العقد المؤرخ في ١٩٩٧/١/٢٣ والخاص بطبع ونشر وتوزيع كتاب
(M) ويسرى هذا العقد لمدة (سنة) اعتباراً من تاريخ ظهور هذا
المؤلف للبيع وبما أن هذا الكتاب قد تم عرضه للبيع في ١٩٩٧/٥/١٠
إذاً فإن موعد انتهاء هذا التعاقد هو ١٩٩٨/٥/١٠ .

ثانياً : العقد المؤرخ في ١٩٩٧/١/٢٣ والخاص بطبع ونشر وتوزيع كتاب
(F) وهذا العقد لمدة (سنتان) ينتهى في ١٩٩٩/١/٢٣ وهذا العقد
لاخلاف عليه حيث أن المدة المتفق عليها لازالت سارية المفعول ولايجوز

انتهاء هذه العلاقة التعاقدية الا بالتراضي بين الطرفين عن طريق
القضاء .

ثالثا : بالنسبة للعقد الثالث والمؤرخ في ١٩٩٧/٢/٢٠ والخاص بطبع
ونشر كتاب (C) وهذا العقد أيضا ملزماً للمفعل أيضا وينطبق عليه
نفس شروط البند ثانياً من هذه العريضة .

وبالرغم من قيام الطالب بتنفيذ جميع بنود هذه العقود الثلاثة ويقوم
بالتزاماته التعاقدية تجاه المعلن اليه بل أكثر منها كما سوف نقوم
بتوضيحه فيما بعد .

الا أنه فوجئ بإصدار مرسـل من المعلن اليه موجه اليه ينذره فيه :-
(١) بتسليمه أربعون نسخة من كتاب (M) وكذا ثلاثون نسخة من نفس
الكتاب لم يتسلمها من الطبعة الأولى .
(٢) تسليمه أصول كتابه المشار اليها وكذا ديسكات الكمبيوتر
الخاصة به .

(٣) تسليم باقي نصيبه من طبع كتابي (C) و (F) .

(٤) عدم طبع كتاب (M) وكذا كتاب (F) و (C) و (B) .

وبعد أن فرغ الطالب من قراءة هذا الإنذار فوجئ بما دون بهذا
الإنذار ، فقام الطالب بالرد على هذا الإنذار بإنذار آخر على
محـل المدعى عليه المختار وهو مكتب الاستاذ
/..... المحامي اعلان لسيادته بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٨ ردا على
كل ما جاء بطلبات المعلن اليه وارسل مع هذا الإنذار كشف
حساب موضحا به بيان شامل بالحسابات مدعمة بالأبـصـالـات
المحررة بخط يد المدعى عليه وبتوقيعه عليها شخصيا والذي
يتضح منها ان الطالب يدين المعلن اليه بمبلغ (٩٥٥٠ جنية) فقط

(تسعة آلاف وخمسمائة وخمسون جنيهًا) وبالرغم من ذلك لم يحرك المعلن اليه ساكنًا وتكليف نفسه بالرد على هذا الإنذار يقينا منه واعترافا بأن هذا المبلغ فعلا في ذمته تجاه الطالب للمدعى عليه مما اضطر معه الطالب الى رفع هذه الدعوى طالبا الحكم له بمبلغ (٩٥٥٠) فقط وقدره (تسعة آلاف وخمسمائة وخمسون جنيهًا) بالاضافة الى الفوائد القانونية وأيضا حق الطالب في التعويض عن الضرر بكافة أنواعه ومشتملاته بالخسارة لللاحقة والكسب الفائت على الطالب من جراء فعل المدعى عليه تجاه الطالب .

بناءً عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بجميع أنواعها ومشتملاتها السابقة والحالية والمستقبلية .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث إقامة المعلن اليه وسلمته صورة من هذه العريضة وكلفته بالحضور امام محكمة محرم بك الابتدائية الكائن مقرها بمحكمة محرم بك - بمحرم بك - بالاسكندرية امام الدائرة (١٠ م ك) بجلستها التي ستعقد غدا يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٨/٥/٢٧ في تمام الساعة التاسعة صباحا ومابعدها ليسمع المعلن اليه الحكم عليه بالزلمه بسداد مبلغ (٩٥٥٠) فقط وقدره (تسعة آلاف وخمسمائة وخمسون جنيهًا) قيمة تصفية حساب الطالب أو ندب خبير تكون مهمته فحص المستندات المقدمة من الطالب ومراجعة العقود والمستندات والإيصالات الموقعة من المعلن اليه ومحاسبة الطالب

وتعويضه عن الضرر الذي لحقه من فعل المعلن اليه مع الزام المعلن اليه
بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ للمعجل ، وبلا كفالة

ولاجل العظم ،،

(٤) دعوى فرعية بالفسخ مع التعويض

مرفوعة من المؤلف ضد الناشر

انه فى يوم الموافق / /
 بناء على طلب السيد / السيد عبد الوهاب عرفة - المحامى ومقيم
 بفكر الزيات ٩ شارع على عبد الله على ، ومحلل المختار مكتب الاسناد
 / للمحامى ومقيم
 أنا محضر محكمة المنطرة قد انقضت
 الى حيث اقامة :-
 السيد / المقيم
 ومحلل المختار مكتب الاسناد /
 للمحامى
 مخاطبا مع :

واعلمته بالاتي

بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ أبرم عقد طبع ونشر كتاب (M) بين (الطالب) المؤلف وبين الناشر (المدعى عليه) وقد ظهر الكتاب بالسوق في ١٠ مايو ١٩٩٧ وينتهي سريان العقد في ١٠/٥/١٩٩٨ وقد نفذ الكتاب في لواخر شهر أكتوبر ١٩٩٧ تقريبا (اى فى منتصف مدة العقد تقريبا) الأمر الذى اضطر الطالب لعمل عقد تكميلى ونظرا لعدم وجود نسخة العقد الخاصة بالطالب معه فى ذلك الوقت اضطر الى كتابة ذلك العقد التكميلى بظهر النسخة الموجودة مع الناشر

وكان ذلك بمكتبة الناشر بعنوانه المشار اليه بعاليه جاء فيه بعنوان ملحق
تكميلي (نظرا لنفاذ الكمية المتفق عليها قبل انتهاء مدة هذا العقد من
كتاب (M) ، فقد اتفق الطرفان على طبع (عدد ١٥٠ نسخة) من هذه
الموسوعة بنفس التاريخ المقرر لانتهاء هذا العقد دون تعديل وذلك بعد اجراء
تعديلات خاصة بنصيب فروض الورثة على أن يحصل المؤلف على
(عدد أربعين نسخة من الكمية للزائدة المتفق عليها بعد نفاذ الكمية السابقة)
وهذا الملحق التكميلي ينتهى فى ١٠/٥/١٩٩٨ وهو موقع من الطرفين
بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٩٧ ولقد قدم الناشر (العقد) المشار اليه بحافظة
مستندات بجلسة الاربعاء ٢٧/٥/١٩٩٨ فى الدعوى رقم (٩٨ / ٢٦٢٨)
أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية (دائرة ١٠م.ك) ولم يشر الى
الملحق التكميلي لاصحيفة الدعوى ولا بوجه حافظة المستندات التى
قدمها فى الجلسة المشار اليها . وقد ظهرت الطبعة الاضافية بالسوق
بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٩٧ فذهب الطالب الى مكتبة الناشر الواقعة
ب..... لاستلام للربعين نسخة المتفق عليها وكان ذلك بتاريخ
٢٩/١٢/١٩٩٧ فرفضت سكرتيرة الناشر تسليمى تلك الكمية الا بعد
تحرير مخالصة بموجب صيغة نموذج اعطاها لها رئيسها (الناشر) ،
فرفض الطالب وذهب على الفور لتحرير محضر بشرطة المصنفات
بمديرية أمن الاسكندرية فرفضت ذلك لعدم الاختصاص بحجة ان ذلك
(نزاع منلى) فحرر المدعى محضر بقسم المنطرة اعطى له رقم
(٥٥ أحوال) بتاريخ ٣/١/١٩٩٨ وتم استدعاء المشكو ضده للمدعى عليه
من نقطة المنطرة لسؤاله أكثر من مرة لكنه لم يحضر وقيد بنياية
المنطرة هذا المحضر لادارى برقم (١١٢٠ / ١٩٩٨) وكان قرار النيابة
(اثبات حالة) وحفظ .

تم عمل انذار للناسر بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢ بتسليمى أربعين نسخة من كتاب (M) الى جانب (٣٠ نسخة) منها من الطبعة الاولى لم يتسلمها المؤلف الطالب ، فرد عليه الناسر (بانذار) يرد عليه من منظور آخر لا أساس له من الصحة أرسل له بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٨ أنه بالنسبة للبند الأول وهو تسليم المؤلف (٤٠ نسخة) من كتاب (M) فهو غير وارد في أى اتفاق بين الطرفين ، ويرد على ذلك أن يظهر نسخة العقد التى بيد الناسر عبارة (ملحق تكميلى) مذكور به عبارة (فقد اتفق الطرفان على طبع ١٥٠ نسخة) وبعدها بأربع أسطر ذكر عبارة (على ان يحصل المؤلف على عدد أربعين نسخة من الكمية الزائدة المتفق عليها بعد نفاذ الكمية السابقة وبحصوله على النسخ المذكورة تصبح المطبعة خالصة بحقوقه عنها وان ذلك الاتفاق ينتهى فى نفس نهاية العقد الاصلى وهو ١٩٩٨/٥/١٠) وهذا الملحق موقع من الطرفين بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ وقد نفذت الطبعة الاولى فى تاريخ تحرير العقد التكميلى وهو ١٩٩٧/١٠/٢٦ اى بعد حوالى خمسة شهور تقريبا وحتى الان بعد انتهاء العقد الاصلى والعقد التكميلى فى ١٩٩٨/٥/١٠ ، لم استلم للواحد ولربعون نسخة من الطبعة الاولى كما لم استلم الأربعين نسخة من الطبعة الثانية للتكميلية .

وقد ذهب للناسر المدعى عليه فى لذاره الأول بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٨ الى استلامى لـ ١٥ نسخة بالايصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ ، ويرد على ذلك أن هذه الكمية لم اطلبها بها بالندارى ولم أشر الى الايصال او تاريخه اطلاقا لانها هدايا تسلم خارج الحساب ، ولكنى اطلبه بباقي نصيبى فى الكمية المطبوعة المتفق عليها وقيمتها لما نقدتها قدرها (٦٢٥٠ جنية) (فقط وقدره ستة الاف ومائتين وخمسمون جنيها) أو قيمتها ككتاب من تلك

الشركة العالمية للنقل بالسيارات لصاحبها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ومقرها شارع محمد شريف بعبدين بالقاهرة ، ونقل للطرد الى مصلحة الشهر العقاري بالقاهرة (طالبة للكمية) ، والباقي قدره (١٦٣ نسخة) لن تخرج عن الاتي :-
أ- اما دفعه عشر نسخ يأخذ الحاج / الناشر قيمة ثمانية منها (أى ٣٢٠ جنيها) والنسختان الباقيتان احذر له ابصالات باستلامها .
ب- او دفعة خمس نسخ يأخذ الحاج / الناشر قيمة اربعة منها (أى ١٦٠ جنيها) والنسخة الخامسة (أى نسخة واحدة فقط) استلمها واحذر ابصالات باستلامها .

ولم احصل فى الحاليتين على مخالصة من الحاج / الناشر بقيمة النقدية التى استلمها منى .

ج - هناك دفعة ابصالات استلام قدرها عشرون نسخة وابصالات أخر قدره اثني عشر نسخة وابصالات ثالث قدره أربعة عشر نسخة وحوالى احدى عشر دفعة تقريبا كل دفعة (خمس نسخ) حررت له ابصالات باستلامها و ولكن الدليل على سداد جميع هذه الدفعات التى لم احصل منه على مخالصة عنها ملجاء بالبند السادس من العقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

ومؤداه (لتفق الطرفان على انه فى حالة قيام الطرف الثانى بطلب أى كمية من الكتاب موضوع التعاقد لتوزيعها بمعرفته له الحق فى الحصول على نسبة (٣٠ %) من سعر البيع وتفع القيمة نقدا وقت استلامه للكمية المطلوبة) . وهذا ماحدث فكان لايعطينى كمية اخرى الا بعد تسليمه قيمة الدفعة السابقة .

فأنا لم استلم (٤١ نسخة) (واحد وأربعون) من الطبعة الاولى قيمتها (١٦٤٠ جنية) ، هذا الى جانب (٤٠ نسخة) (أربعين نسخة) من

الاتفاق التكميلي الذى كتب بظهر نسخة العقد ٠٠٠٠ التى بيد الناشر تكون قيمتها بالضرب $\times 40$ (قيمة الكتاب بعد خصم ٣٣٣%) هى مبلغ (١٦٠٠ جنيه) فتكون اجمالى المستحق لى والذي لم تسلمه حتى الان هو مبلغ (٣٢٤٠ جنيه) (ثلاثة آلاف ومائتين وأربعون جنيها) . وإذا أراد أن يطرح مبلغ ليصال النقدية رقم (٢) المؤرخ ١٩٩٧/٧/١٥ (قيمته ١٥٥ جنيه) مع أنه يشمل كما جاء بالايصال دفعة من حساب كتاب (C) وكتاب (F) ، الى جانب كتاب (M) فيكون المستحق لى والذي لم تسلمه حتى الان هو مبلغ (٣١٨٥ جنيه) (فقط مبلغ ثلاثة الاف ومائة وخمسة وثمانون جنيها) .

ثم أرسل الناشر انذارا آخر الى الطالب للمؤلف مرفق مع عريضة للدعوى رقم (٢٦٢٨ / ١٩٩٨ م .ك اسكندرية) والاثنان معلنان اليه بتاريخ ١٩٩٨/٥/١١ وبالنسبة لحقوق التأليف التى أشار اليها الناشر بانذاره المؤرخ ١٩٩٨/٤/١٨ وللتى يقصد من ورائها الناشر أنى بعث له الكتاب كما يبين ذلك من الانذار ، فيرد عليه انه لم يحدث ذلك اطلاقا بدليل ان عنوان العقد طبع ونشر وتوزيع . وانه محدد المدة (بسة فقط) ومذكور بالبنيد السابع من العقد (ويتعهد المؤلف بعدم طبعه الا بعد نفاذ للكمية المتعاقد عليها وتصفية حسابات الطرفين) ، كما أن عقد البيع يكون (أبدي وفوري ومنجز ولايتضمن مدة) . وبجلسة ١٩٩٨/٧/١٥ صرحت عدالة المحكمة للمدعى ٠٠٠٠٠ (المدعى عليه فى الدعوى الأصلية) باقامة الدعوى الفرعية المائلة واعلان المدعى عليه بها (المدعى فى الدعوى الأصلية) لجلسة ١٩٩٨/١٠/١٤ .

بناء عليه

أننا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى عنوان المذكور عليه وسلمته نسخة من هذه العريضة وكلفته بالحضور امام محكمة الاسكندرية الابتدائية دائرة (١٠) م.ك ومقرها مجمع المحاكم برقم ٦٦ شارع ٢٦ يوليو بالمنتشية بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الاربعاء التاسعة صباحا الموافق يوم ١٤/١٠/١٩٩٨ ليسمع الحكم عليه بالاتي :-

أولاً : فسخ عقد بيع ونشر كتاب (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والذي انتهت مدته في ١٠/٥/١٩٩٨ وكذا العقد التكميلي المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي انتهت مدته أيضا في نفس ميعاد انتهاء العقد الأصلي .

ثانيا : أداء مبلغ (٣١٨٥ جنية) (فقط وقدره ثلاثة آلاف ومائة وخمسة وثمانون جنيها لاغير) قيمة (٨١ نسخة) لم تسلمها (٤١ نسخة) نصيبى فى الطبعة الاولى و(٤٠ نسخة) نصيبى فى الطبعة الاضافية للتكميلية) .

ثالثا : إلزامه بأداء تعويض قدره أربعون ألف جنية عما فات المدعى المؤلف من كسب وما لحقه من خسارة وذلك لاخلال الناشر بالتزاماته المتولدة عن العقد المذكور . ولامتناعه عن تنفيذها اعمالا لأحكام المسؤولية العقدية تعويضاً نهائياً للمدعى جابراً للأضرار المادية والأدبية ، وعما لحقه من تشهير بأروقة المحكمة والمصاريف والرسوم وغيرها .

رابعا : إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

ولاجل العلم ،،،

(٥) مذكّرة من الناشر ضد المؤلف

بدفاع السيد / الناشر صفته مدعى فى الدعوى الأصلية رقم (٢٦٢٨)
٩٨/ للدائرة ١٠ منى كلى) •

ضبيب

السيد / السيد عبد الوهاب عرفة بصفته مدعى عليه فى الدعوى
الأصلية المحدد لها جلسة ١٤/١٠/١٩٩٨ لاتخاذ اجراءات رفع
الدعوى الفرعية •

واقعة الدعوى الأصلية

المدعى صاحب مطبعة ومكتبة والمدعى عليه
مؤلف كتب قانونية وقد تعاقد المدعى عليه مع المدعى على طبع
ونشر وتوزيع كتب قانونية كما جاء بالعقود المحررة بينهما •
وبتاريخ ٢/٤/١٩٩٨ فوجئ المدعى بانذار على يد محضر
مرسل من المدعى عليه يطلب من الناشر الاتى :-

(١) تسليمه أربعون نسخة كتاب (M) •

(٢) تسليمه ثلاثون نسخة من نفس الكتاب لم يتسلمها حتى تاريخه

(٣) تسليمه أصول الكتاب المشار اليه بهاليه وكذا ديسكات
الكمبيوتر الخاصة به •

(٤) تسليمه باقى نصيبه من طبع كتابى (C) و (F) •

(٥) عدم اعادة طبع كتابه (M) وكذا كتب (C) و (F) •

قام المدعى بالرد على هذا الانذار بانذار آخر وقام للمدعى
عليه باستلامه بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٨ وقمنا بالرد على كل طلب

من طلبات المدعى عليه (المندر) باننا ليس لدينا مانع من تصفية الحساب .

وبالرغم من ذلك لم يتم المدعى عليه بالرد على هذا الانذار ولم يعقب على اى رد .

لذلك قام المدعى بتوجيه انذار آخر ينذر فيه المدعى عليه بعدم اسناد طبع المؤلف أو بيعه أو للتصريح لأى ناشر آخر الا بعد تصفية الحساب معى وذلك حسب العقد المبرم لأنه يسارى للمفعول حتى ١٩٩٨/٥/١٠ .

قام المدعى عليه باستلامه بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٠ ولم يتم المدعى عليه باتخاذ اى اجراء .

لذلك قام المدعى برفع هذه الادوى ابتغاء الحكم له بالزام المدعى عليه بسداد مبلغ (٩٥٥٠ جنية) للمدعى قيمة باقى الحساب أو نذب خبير تكون مهمته فحص العقود والمستندات والايصالات الموقعة من المدعى عليه ومحاسبة المدعى وتعويضه وأثناء تداول الدعوى بالجلسات قدم المدعى عليه بجلسة ١٩٩٨/٧/١٥ مذكرة تضمنت الاتى :-

(١) أن الكمية المتفق عليها بالعقد المؤرخ فى ١٩٩٧/١/٢٣ والخاصة بطبع ونشر وتوزيع كتاب (M) قد نفنت للكمية المتفق عليها قبل انتهاء مدة العقد المتفق عليها لذلك قام الطرفان بعمل عقد تكملى بكمية أخرى قدرها (١٥٠ نسخة) اتفق للطرفان على حصول المؤلف على أربعين نسخة من الكمية الأخيرة . وعند ظهور الطبعة طلب المؤلف (المدعى عليه) حصته من هذا الكتاب وقدرها أربعون نسخة فرفضت سكرتيرة المدعى تسليمه هذه الكمية الا بعد تحرير مخالصة بالكمية .

الدعوى الفرعية

أ- طلب المدعى عليه من المدعى مبلغ (٣١٨٥ جنيها) قيمة (٨١ نسخة) هي عبارة عن (٤١ نسخة من الطبعة الأولى) و (٤٠ نسخة من الطبعة الثانية) (التكميلية) .

ب- تعويض قدره أربعون ألف جنية عما لحق به من تشهير في أروقة المحاكم وجره الى خصومات قضائية كبنته العديد من المصاريف والرسوم ولتعب المحاماه .

ج - يرى أن الـ (١٥ نسخة) التي قام باستلامها من المدعى هي عبارة عن هدايا وليست حصته المتفق عليها .

د - دفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها قبل الأوان وذلك لان العقد الخاص بكتاب (F) للمؤرخ في ١٩٩٧/١/٢٣ ينتهي في ١٩٩٩/١/٢٣ ولا خلاف بين الطرفين عليه (على حسب قوله) فكيف يمكن تناول هذا المؤلف قبل أن تنتهي مدته ؟

وكذلك بالنسبة لطبع ونشر كتاب (C) فان هذا الكتاب أيضا لا خلاف عليه ولا يجوز عليه تناوله بالصحيفة لان مدته تنتهي في فبراير عام ١٩٩٩ .

ان الذي يجوز للتحدث فيه فقط هو كتاب (M) لانتهاء العمل به في ١٩٩٨/٥/١٠ .

وخلص في مذكرته الى الاتي :-

- (١) ان المدعى تناول عقد انتهى مفعوله بصورة غير صحيحة .
- (٢) تناول عقدين لم ينتهي العمل بهما بعد .

وطلب في ختلم مذكرته :-

- (١) رفض للدعوى الأصلية .
 - (٢) احتياطيا عدم قبولها لرفعها قبل الأوان .
- وأخيرا جاء باعلان الدعوى الفرعية المرفوعة من المدعى عليه في الدعوى الأصلية الآتى نصه :-
- سوف نذكر الجديد في هذه الدعوى منعا للتكرار حرصا على وقت عدالة المحكمة الموقرة .
- (١) ذكر المدعى بالدعوى الفرعية انه أرسل انذار للمدعى فى الدعوى الأصلية بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢ يطلب فيه تسليمه (٤٠ نسخة) من كتاب (M.) الى جانب (٣٠ نسخة) من الطبعة الأولى لم يتسلمها المؤلف (للمدعى عليه) فى الدعوى الأصلية ، ثم عاد وكرر بأنه لم يتسلم عدد (٤١ نسخة) من الطبعة الأولى كما انه لم يتسلم الـ (٤٠ نسخة من الطبعة) الثانية .
- (٢) ذكر فى صحيفة دعواه الفرعية بأن الـ (١٥ نسخة) التى تسلمها بانها هدايا تسلم خارج الحساب .
- (٣) أنه يطالب المدعى بمبلغ (٦٢٥٠ جنيها) قيمة باقى نصيبه فى الكمية المطبوعة المتفق عليها .
- (٤) ان نسبة الخصم هى (٣٣٣ %) وليس (٣٠ %)
- (٥) ثم عاد وطلب فى ختام عريضة دعواه انه يطالب المدعى عليه بالدعوى الفرعية والمدعى بالدعوى الأصلية بمبلغ (٣٢٤٠ جنية) قيمة عدد (٨١ نسخة) .

التعقيب على واقعة الدعوى

حسب ماجاء سواء بانذار المدعى عليه أو بمذكرته أو بعريضة دعواه الفرعية .

أولاً :- ذكر المدعى عليه فى انذاره المؤرخ فى ١٩٩٨/٤/٢ أنه لم يتسلم (٣٠ نسخة) من كتاب (M) من للطبعة الاولى وكذا (٤٠ نسخة) من الطبعة الثانية ثم عاد وطلب (٤١ نسخة) من الطبعة الأولى وعند (٤٠ نسخة) من الطبعة الثانية (وذلك فى الدعوى الفرعية) وطلب مبلغ (٣١٨٥ جنيها) قيمة (٨١ نسخة) ثم عاد وطلب مبلغ (٣٢٤٠ جنيها) وطلب أيضا مبلغ (٦٢٥٠ جنيها) .

أن كل ماجاء بطلبات المدعى عليه سواء فى الانذار او المذكرة أو عريضة الدعوى الفرعية متضارب ولا يمثل أى شئ من الحقيقة فما هى الحقيقة إذن . هل هى (اربعون نسخة أو ثلاثون نسخة) الحقيقة هى لاشئ مما ذكر وذلك لان المدعى عليه قد تسلم عدد (١٥ نسخة) من الطبعة الأولى حسب ماجاء بالعقد المؤرخ فى ١٩٩٧/١/٢٣ البند الثالث من هذا العقد بموجب لقرار صادر من المدعى عليه وموقع منه بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٥ ولكن المدعى عليه يقر بأن هذه الكمية سلمت اليه على سبيل الهدايا فهل الهدايا تسلم بايصال أو بقرار .

فعلى أى أساس يطلب المدعى عليه (عدد ٤١ نسخة) حيث أنه لا يوجد أى اتفاق ينص على ذلك وهل يعقل أيضا أن المدعى عليه يحضر عقد اعادة طبع للكتاب مرة أخرى دون الحصول على حقه من النسخ الخاصة بالطبعة الأولى .

وعلى أى أساس أيضا طلب (مبلغ ٣١٨٥ ، مبلغ ٣٢٤٠ ، ومبلغ ٦٢٥٠ جنيها) فى حين أن المدعى هو الذى يدين المدعى عليه بمبلغ (٩٥٥٠ جنيها) وهذا للمبلغ ثابت بموجب ايصالات محررة وموقعة من المدعى عليه شخصيا .

ثانيا : ذكر المدعى عليه ان نسبة الخصم الخاصة به هـى (٣٣,٣ %) فى حين أنها (٣٠ % فقط) وذلك كما جاء بالبند السادس من الثلاث عقود المحررة بين الطرفين فمن أين جاء اذن بهذه النسبة التى ليس لها أى أساس من الصحة .

ثالثا : بالنسبة للدفع بعدم جواز نظر للدعوى لرفعها قبل الأوان لأن العقد المؤرخ فى ١٩٩٧/١/٣٢ والخاص بكتاب حماية حق المؤلف ينتهى فى ١٩٩٩/١/٣٢ وليس عليه خلاف بين الطرفين (على حسب قول المدعى عليه) فى الدعوى الفرعية .

التعقيب على هذا الدفع

ان الذى جعل المدعى يتعرض لهذا العقد هو المدعى عليه أصلا وذلك لأنه هو الذى تعرض لهذا العقد وطلب انتهاء التعاقد مع المدعى عندما أرسل اذار للمدعى يطلب فيه تسليمه أصول كتابة والديسكات الخاصة به وتسلمه باقى نصيبه وعدم اعادة الكتب الخاصة به لذلك اضطر المدعى للتعرض لهذا العقد .

ولخيرا بالنسبة للتعويض المطالب به وقدره (٤٠٠٠٠ جنية) (اربعون ألف جنية) بسبب التشهير فى أروقة المحاكم وجره الى مصروفات قضائية .

فى الحقيقة الذى يستحق التعويض هو المدعى لأن المدعى عليه هو الذى قام بالتشهير بالمدعى عند أصحاب المكتبات سواء بالاسكندرية أو بالقاهرة وقام بالتشهير به أيضا لبعض العملاء الكبار المحترمين الذين يتعاملون مع المدعى منذ أكثر من ثلاثون عاما ويعرفوا جيدا المدعى وسمته الطيبة بين كبار الأساتذة والكتب بالجامعات لذلك قاموا بإبلاغ المدعى بكل ما ذكره المدعى عليه فى حق المدعى وهم مستعدون جميعا للمواجهة بين الطرفين وبالرغم من ذلك لم يتخذ أى إجراء قانونى فى حق المدعى عليه وعلى العكس من ذلك قام المدعى عليه بتحرير (محضر) ضد المدعى تحت رقم (٩٨/٢١٢) تم حفظه إداريا .

مما سبق من الذى يستحق التعويض هل هو المدعى أم المدعى عليه . وهل المدعى هو الذى بدأ فى الإجراءات القانونية ضد المدعى عليه أم المدعى عليه هو الذى بدأ بذلك وذهب الى الشرطة لعمل محضر بشرطة المصنفات بمديرية أمن الاسكندرية ثم ذهب بعد ذلك لقسم شرطة المنتزة وحرر المحضر المشار اليه فهل يعد ذلك يعد المدعى هو الذى قام بالتشهير بالمدعى عليه لم الذى قام بالتشهير عليه خاصة وأن هذه الجهات جميعا يعرفون جيدا من هو الناشر ؟

أن المدعى عليه حين طلب من المدعى مرة (مبلغ ٦٢٥٠ جنيها) ومرة أخرى (مبلغ ٣١٨٥ ومرة ثالثة ٣٢٤٠ جنيها) وكذا طلب (عدد ٣٠ نسخة) من الطبعة الأولى ومرة (أربعون نسخة) من الطبعة الأولى ومرة (٤١ نسخة) كل هذه الطلبات هى التى أثارت حفيظة المدعى ، لذلك قام بالرد على هذه الطلبات بإنذار موضحا به الحقيقة التى لم يرتضيها المدعى عليه وهى أن المدين الأصلى هو المدعى عليه وليس المدعى كما جاء بالإنذار وعندما لم يقم المدعى عليه بالرد على ما جاء

بأقوال المدعى أضطرر المدعى الى رفع هذه الدعوى (الأصلية) . نتقوم
عدالة المحكمة بالفصل بينهما واعطاء كل ذى حق حقه .
هذه هي واقعة الدعوى ولورد عليها وسوف نقوم بتقديم جميع
الايصالات والمستندات الدالة على صحة أقوالنا امام السيد الخبير الذى
سوف يقوم بمباشرة الدعوى .

ثالثاً

يلتمس الطالب أصلياً ، من عدالة المحكمة الموقرة
بالحكم على المدعى عليه بسداد (مبلغ ٩٥٥٠ جنيها) قيمة تصفيه
حساب الطالب بالاضافة الى الفوائد القانونية وأيضاً حق الطالب فى
التعويض عن الضرر بكافة أنواعه ومشتلاته بالخسارة اللاحقة وللكسب
الفائت على الطالب من جراء فعل المدعى عليه تجاه الطالب .
واجتباطياً ندب خبير تكون مهمته فحص المستندات المقدمة من
الطالب ومراجعة العقود والمستندات والايصالات المحررة والموقعة من
المدعى عليه شخصياً ومحاسبة الطالب مع الزام المعلن اليه بالمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ للمعجل وبلا كفالة .

ولاجل العظم ،،،

(٦) مذكرة بدفاع من المؤلف ضد الناشر

مقدمه من السيد / السيد عبد الوهاب عرفه

مدعى عليه بالدعوى الأصلية ومدعى بالدعوى
الفرعية

.....
ضد السيد الناشر /

مدعى بالدعوى الأصلية ومدعى عليه بالدعوة الفرعية
(فى الدعوى رقم ٩٨/٢٦٢٨ د/١٠ م٠ ك) وللمحدد لنظرها جلسة
٠ (٢٠٠٠/١٢/١٣)

الوقائع والتعقيب

(١) أبرم المدعى عليه المؤلف فى الدعوى الأصلية مع
الناشر المدعى عقد مؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بخصوص طبع ونشر كتاب
(M) بعدد (٥٠٠ نسخة) ونشرها خلال (عام) تبدأ من
١٩٩٧/٥/١٠ وهو تاريخ ظهور المؤلف وتنتهى فى ١٩٩٨/٥/١٠ .
(٢) نفذ المدعى هذا العقد (طبعاً ونشراً) وقد نفذت الكمية المطبوعة
فى لواخر شهر أكتوبر عام ١٩٩٧ أى فى منتصف مدة للعقد المشار
اليه تقريباً مما دفع الطرفين الى إبرام عقد تكميلى بكمية أخرى قدرها
(١٥٠ نسخة) كتبت بظهر للنسخة الى بيد الناشر لعدم تواجد
النسخة التى بيد المؤلف معه فى ذلك الوقت ، ووقع عليها من
الطرفان بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ .

- (٣) اتفق في ذلك العقد التكميلي على حصول المؤلف على (٤٠ نسخة) من الكمىة الاضافية على ان ينتهى توزيعها فى نفس المدة المتفق عليها بالعقد الاصلى ، أى فى ١٠/٥/١٩٩٨ .
- (٤) ظهرت الطبعة الاضافية بالموق فى ١٢/٢٣/١٩٩٧ فتقدم المؤلف لاستلام حصته العينىة وقدرها وقدرها (٤٠ نسخة) بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٩٧ فرضت سكرتيرة الناشر ذلك الا بعد تحرير مخالصة اعدھا الناشر سلفا بصيغة معينة مركزا فيها على عبارة معينة هى "تظير حقوق تاليفى" بغية أنه يرمى من وراثھا لتنى بعنت له هذا الكتاب دون أن يغم مليما واحدا وذلك نظير الأربعين نسخة التى هى حصتى فى الكمىة الاضافية التى اتفق على طبعھا فى العقد التكميلى - (ولم يعقب الناشر بمذكراته المؤرخة ١٤/١٠/١٩٩٨ على صيغة تلك المخالصة المعدة سلفا ، التى دفعت المؤلف الى تحرير محضرا عنها) .
- (٥) حرر محضر بلك الواقعة برقم (٥٥ أحوال المنتزة) بتاريخ ١٩٩٨/١/٣ واخذ رقم (٢٠١٢ / ١٩٩٨) لدارى المنتزة وحفظ اداريا وقيد (اثبات حالة) بنبابة المنتزة (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢)
- (٦) تلى ذلك اذلر رسمى على يد محضر من المؤلف الى الناشر مؤرخ ١٩٩٨/٤/٢ طالبا فيه بحصته العينىة وقدرها (٤٠ نسخة) المتفق عليها بالعقد التكميلى الى جانب (٣٠ نسخة) على وجه التقريب فى الطبعة الأولى الاصلية (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢)
- (٧) رد الناشر على المؤلف باذلر مماثل مؤرخ ١٨/٤/١٩٩٨ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) ببيانات غير صحيحة اكر فيها حق المؤلف فى الحصة العينىة وقدرها (٤٠ نسخة) ولتى ذكرت فى العقد التكميلى

بصريح النص وعن الـ (٣٠ نسخة) (التي نكرها المؤلف بإنذاره وهي على وجه التقريب) فان الناشر بإنذاره بنهاية الصفحة الأولى منه بالحرف الواحد (نحيط علم سيادتكم بأنه قد تم استلامكم لعدد (١٥ نسخة) بالإيصال المحرر بخطكم وتوقيعكم بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧) وذلك حسب الاتفاق المدون بالعقد المؤرخ ٢٣/١/١٩٩٧ (البند الثالث) وليس (ثلاثون نسخة حسب انذاركم) • (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢)

تعقيب

الايصال للموقع من المؤلف بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧ باستلامه ١٥ نسخة ، هذه النسخ عبارة عن هدايا وقد اضطرني الناشر كتابه هذا الايصال بحجة عدم مطالبته بها مرة أخرى مستقبلاً ويذكر الناشر أن ذلك حسب الاتفاق المدون بالعقد المؤرخ ٢٣/١/١٩٩٧ الخاص بكتاب (M) (البند الثالث منه وبالرجوع لذلك البند بالسطر الثاني منه مكتوب فيه بالحرف الواحد) ويطبع عدد ٥٠ نسخة زيادة عن العدد المتفق عليه يخص الطرف الثاني منها (أى المؤلف) (عدد ١٥ نسخة هدايا) وجاء بالبند الخامس من العقد المشار اليه ويسرى هذا الاتفاق لمدة سنة من تاريخ ظهور الكتاب للبيع وهو ١٠/٥/١٩٩٧ أى انه وقع فى خطأ دون اى يدري ، فتاريخ تحرير ايصال الـ ١٥ نسخة هدية هو نفس تاريخ ظهور الكتاب للبيع بالسوق وقد لجأ الناشر الى تلك الحيلة ليغطي نقصيره فى الوفاء بالتزامه فى الطبعة الأولى وساعده اكثر لننى لم اوضح بالايصال أنها (هدايا) •

الدفاع

(١) ان مذكروه (المؤلف سواء بالانذار المقدم منه أو بمذكرته أو بصحيفة دعواه الفرعية بخصوص باقى نصيبه فى الطبعة الأولى وقوله أنها (٣٠ أو ٤١ نسخة) إنما هى على وجه التقريب وان الذى سيقوم بحصرها هو (الخبير الحسابى) على ضوء الايصالات الموقعة من المؤلف وسلمت للناشر وهى عموما تمثل نصيبى فى الطبعة الأولى من كتاب (M) وقد ذكر العقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بالبنء الرابع أنها (٦٢٥٠ جنية) أى (٢٠ %) أى بواقع خمس الكمية المطبوعة (وللعلم فان الناشر هو الذى حرر العقد بنفسه رافضا أن يقوم المؤلف بتحريره) وهو محام بالاستئناف العالى وخبير عقود ، ولقد كانت بنود ذلك العقد لصالح الناشر ومجففة بحقوق المؤلف ، وكانت أقرب مايكون بعقود (الاذعان) ، وهذه النسبة وما يعادلها من مبلغ (٦٢٥٠ جنية) تعادل ما يوزيها من المطبوع من ذلك الكتاب بعد خصم عمولة التوزيع وخلافه عدد (١٥٦ نسخة) وقد حصل المؤلف من تلك الكمية المقررة له على (١١٥ نسخة) منها تقريبا وقد نقل عن ذلك وان الذى سيحددها بالضبط هو (الخبير الحسابى) على ضوء الايصالات الموقعة من المؤلف والتي تسلمها منها الناشر فهى ليست ايصالات مديونية وإنما هى ايصالات تمثل عدد ماتسلمه المؤلف من نصيبه فى الكمية المطبوعة فى الطبعة الأولى وما وصل المؤلف من نصيبه فى الكمية المطبوعة فى الطبعة الأولى وما وصل المؤلف حتى الآن أقل من المتفق عليه وسيحدده (الخبير الحسابى) .

(٢) ان الذى دفع المؤلف الى ابرام العقد للتكميلى هو اخطار الناشر له شفاهة أثناء تولجهما بمكتبه الناشر ، ان الطبعة الأولى قد نفذت - هو خشبة

المؤلف من استغلال الناشر للمدة المتبقية من ذلك العقد وهى حوالى النصف تقريبا فى اعادة طبع الكتاب رغم أنف المؤلف وفى غفلة منه خاصة وان الناشر لديه الأماكنيات والمطبعة والورق وخلافه ، كما أنه يتعامل مع دور نشر عديدة بالبلاد العربية بعيدا عن انظار المؤلف الذى جعل المؤلف يقبل التعاقد على طبع (١٥٠ نسخة) برغم علمه ان ما سيطلع أكثر من ذلك بكثير خاصة وان طباعة الماستر وتكلفتها تحتم على أى ناشر أن يطبع ما لا يقل عن ألف نسخة وقد يزيد فى الطبعة الواحدة .

(٣) ان نظام المحاسبة بخصوص كتاب (M) كان كالاتى :-

أ - مائة نسخة سلمت لنادى أعضاء الشهر العقارى تحرر عنها شيك سلم للمؤلف برقم (٢٥٣٢٣٦٦٠) بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ بمبلغ (٣٩٠٠ جنية) وان الخصم لذلك للنادى عنها كان

أساس (٣٥ %) (والمعروف أن سعر الكتاب بالسوق ٦٠ جنية والمحاسبة على أساس ٣٩ جنية) وكان نظام الحساب مع الناشر أنه يأخذ حساب (٨٠ نسخة \times ٣٩ جنية = ٣١٢٠ جنية) وتسلم للمؤلف حساب (٢٠ نسخة \times ٣٩ جنية = ٧٨٠ جنية) وقد حرر المؤلف للناشر إيصالا باستلام عدد (٢٠ نسخة) بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ وحرر الناشر مخالصة للمؤلف بتاريخ ١٩٩٧/٧/٣ على استلام جميع حقوقه فى (المائة نسخة) سالفة الإشارة حيث قال بالحرف للولد (ان قيمة المائة نسخة مسندة تماما قيمتها من السيد المؤلف المذكور) (مرفق حافظة المستندات رقم ٣) بل وقد اعطى الحاج / الناشر للمؤلف مصاريف انتقال للقاهرة ذهب واياب وعودة فى نفس يوم صرف الشيك وهو ١٩٩٧/٦/١ بالقطار الأسباني قدرها (مائة جنية) وقد تم استلام الناشر لنصيبه عن المائة نسخة بمكتبة الكائنة واعطى الناشر للمؤلف مخالصة بها (مرفق بحافظة

مستندات رقم ٣ المستند الثالث) ويمكن للسيد الخبير الانتقال للمركز الرئيسي لمصلحة الشهر العقاري ومقرها ٥٧ شارع رمسيس - القاهرة - الدور الثالث لسؤال رئيس نادي أعضاء الشهر العقاري وهو الأستاذ / وكذا سكرتير عام للنادي وهو الأستاذ / والانتقال الى مبنى وزارة العدل بلاطوغلى بالدور الرابع لسؤال أمين صندوق النادي وهو الأستاذ / لسؤاله بخصوص ذلك والاطلاع على دفاتر النادي المذكور ومحاضر الجلسات المدون بها ذلك .

(ومرفق شهادة من نادي أعضاء الشهر العقاري بذلك بحافظة مستندات

رقم ٤) .

ب - سيعون نسخة سلمت لنادي أعضاء الشهر العقاري تحرر عنها شيك سلم للمؤلف برقم (٢٥٣٢٣٦٦٤) بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٧ (بمبلغ ٢٧٣٠ جنية) وكان الخصم كذلك لنادي أعضاء الشهر العقاري على اساس ٣٥% كذلك . وهذا يوضح أن الواقع الفعلي للتعامل اتسم (بالمرونة) على خلاف ما جاء بالبند السادس من العقد (ومرفق شهادة من نادي أعضاء الشهر العقاري بذلك بحافظة مستندات رقم ٤) ونظام الحساب مع الحاج / الناشر كان يأخذ حساب (٨٠%) وللمؤلف (٢٠%) كالآتي :-

(٥٦ نسخة) للناشر أخذ حسابه عنها كالآتي : (٥٦ × ٣٩ = ٢١٨٤ جنية) وللمؤلف (١٤ نسخة × ٣٩ = ٥٤٦ جنية) وقد حرر المؤلف للناشر ايصالات باستلام عدد (١٤ نسخة بتاريخ ٢٦/٦/١٩٩٧ وليس (١٦ نسخة) كما جاء بمسلسل ١٠ نتيجة تقرير الخبير ص ١١ ، بل وقد

سلم الحاج / الناشر للمؤلف مبلغ (تسعون جنيها) مصاريف انتقال
للقاهرة ذهاب واياب ونقل الطرد بالتاكسي لمبنى المركز الرئيسى
لمصلحة الشهر العقارى بالقاهرة ٥٧ شارع رمسيس ، وقد تم تسليم مبلغ
(٢١٨٤ جنية) للخاص بحساب الناشر نصيبه فى الـ (٨٠%) عن
السبعون نسخة مالفسة الاشارة للناشر بمكتبة
لصاحبها الحاج بالفجالة بالقاهرة الذى كان متواجدا
وقت التسليم ، نظرا لان الناشر كان متواجدا بتلك المكتبة لأعمال بينهما
يوم صرف الشيك وهو ١٤/٦/١٩٩٧ ، وسر معرفتى بهذه المكتبة هو
اننى اتصلت يومها بالتليفون بمطبعته بالاسكندرية ورد المؤلف على
الأستاذ / موظف الكمبيوتر بالمطبعة وقال ان الحاج /
الناشر موجود بمكتبة واعطانى رقم تليفون هذه المكتبة
وهو فاتصلت بالمكتبة ورد على صاحبها وقال ان الناشر
موجود عندى واعطاه سماعة التليفون ليكلمنى وقال لى تعالى فى
مكتبة بالفجالة وذهب اليه المؤلف فى هذه المكتبة ، ولأول مرة
فى حياتى أدخل هذه المكتبة ولم لكن اعرف صاحبها الا عن طريق
الحاج / الناشر ولم يعطنى الحاج / الناشر مخالصة عنها ويمكن للسيد
الخبير الانتقال الى هذه المكتبة بالعنوان سالف الاشارة للتحقق من هذه
الواقعة .

ج - ايصال مكتوب عليه رقم (٢) بمبلغ (١٥٥ جنية) موقع من
المؤلف ومؤرخ ١٥/٩/١٩٩٧ دفعة اولى من الناشر عن ثلاث كتب منها
كتاب (M) موضوع الدعوى مادام أن هذا الاتصال عن ثلاث كتب فيكون
ماوصل المؤلف منها بالنسبة للكتاب المشار اليه الثلث وثلث الـ ١٥٥ جنية

هو (٥١ جنية) تقريبا (واصل الايصال مرفق بحافظة مستندات رقم ٢ المسلمة للخبرة) .

د - توجد ايصالات بعدد (نسخة واحدة) موقعة من المؤلف وهذا حال استلام المؤلف لدفعه (خمس نسخ) من الناشر يسلم للناشر حساب أربع نسخ منها وهو (١٦٠ جنية) والنسخة الخامسة يحرر عنها ايصال بنسخة واحدة قيمتها (٤٠ جنية) لحساب المؤلف ونسبة الخصم هنسا هي (٣٣٣ %) ، وتوجد ايصالات بعدد (نسختين) موقعة من المؤلف حال استلام المؤلف لدفعه (عشر نسخ) من الناشر ، وتسلم الناشر من المؤلف عن كل دفعة منها (٣٢٠ جنية) ونسبة الخصم هذا هي (٣٣٣ %) وجميع التعاملات عدا الـ (١٧٠ نسخة) المسلمة لنادى أعضاء الشهر العقارى كانت على أساس خصم (٣٣٣ %) اى خصم (٢٠ جنية) والمحاسبة على أساس (٤٠ جنية للنسخة) (وللكتاب يباع بسعر ٦٠ جنية للنسخة) بعكس ماجاء بالبند السادس من العقد الذى ذكر أن التعامل كان على اساس نسبة خصم (٣٠ %)

هـ - يوجد ايصال بعدد (١٢ نسخة) وعدد (١١ ايصال) كل منها بعدد خمس نسخ هذه الدفع كان جميعها لحساب المؤلف تخصم من حساب الـ (٦٢٥٠ جنية) لتبقى تمثل (٢٠ %) (بما يعادل ١٥٦ نسخة) نصيب المؤلف من الكمية المطبوعة فى الطبعة الاولى وهى (٥٠٠ نسخة) ، والباقي (وقدره ٣٤٤ نسخة) للناشر اى ان نصيب الناشر منها (٨٠ %) اى أربعة اخصم من المطبوع فى الطبعة الأولى .

ولم أحصل على مخالصة عن استلامى لجزء من نصيبى فى الكمية المطبوعة من الحاج /الناشر سوى للمخالصة عن مائة نسخة من كتاب (M) ولم أتشد معه فى المطالبة بذلك والسبب (للمانع الدبى)

المتمثل فى خشبىنى عدم طبع كتابى (B) والتى ظهرت نسخة بالسوق يوم تحرير عقد ذلك الكتاب وهو ١٩٩٧/١٠/١ (مرفق بحافطة مستندات رقم ٤) وكما هو واضح تاريخ لاحق لتاريخ تحرير عقد كتاب (M) وهو ١٩٩٧/١/٢٣ وتاريخ تحرير المخالصة عن مائة نسخة من كتاب تلك الموسوعة وهو ١٩٩٧/٦/٣ .

تعقيب : على ملجاء بمذكرة الناشر المقدمة بجلسة ١٩٩٧/١٠/١٤

(١) أنه اغفل الرد على ماجاء بالعقد التكميلى وحصة الـ (٤٠ نسخة) المذكورة صراحة به والتى لم يتسلمها المؤلف ، كما أنه لم يقدم حتى الان الايصالات التى تثبت المديونية (ملحوظة قنمها فى آخر جملة للخبرة) وللعلم فان ايصالات استلام النسخ الموقعة من المؤلف ليس ايصالات مديونية وانما هى ايصالات تمثل عدد ما وصل للمؤلف من نصيبه فى الكمية المطبوعة فى الطبعة الاولى وقد وصل المؤلف منها على وجه التقريب حوالى (١١٥ نسخة) وهى فى مجموعها والتى لم يقدمها الناشر أقل من الحصة المقررة للمؤلف من طبع كتاب (M) (الطبعة الاولى) والتى نفذت قبل منتصف مدة العقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣

تقريباً .

(٢) ان الناشر مذهش من قول المؤلف أن نسبة الخصم كانت (٣٥ %) أو (٣٣٣ %) ويوجد صورة من شيك صادر من نادى أعضاء الشهر العقارى الى المؤلف بصرفه من البنك الأهلى المصرى فرع النصر ومرفق شهادة صادرة كذلك من نادى أعضاء الشهر العقارى مؤرخة ١٩٩٨/١٢/٣ بحافطة مستندات رقم (٤) بان نادى أعضاء الشهر العقارى اشترى من

المؤلف عدد (١٧٠ نسخة) على أساس (٣٩ جنية للنسخة) تمثل نسبة خصم (٣٥ %) حيث أن سعر نسخة الكتاب بالمسوق هي (٦٠ جنية) وأن المؤلف تسلم قيمتها بموجب شيكان الأول بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ برقم ٢٥٣٢٣٦٦٠ بمبلغ (٣٩٠٠ جنية) ، والثاني بتاريخ ١٩٩٧/٦/١٤ برقم ٢٥٣٢٣٦٦٤ بمبلغ (٢٧٣٠ جنية) والذي يثبت كذلك أن نسبة الخصم في الواقع كانت (٣٥ %) هي اقرار الناشر لللاحق بخصوص الشيك الاول المؤرخ ١٩٩٧/٦/١ (بأن قيمة المائة نسخة مسددة وتسلمنا قيمتها من السيد المؤلف المذكور) وهذا الاقرار (بحافطة مستندات رقم ٣) وهذا يوضح ان التعامل اتسم بالمرونة (٣٥ %) خلافا لما جاء بالعقد للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ الذي ذكر بالبند السادس منه ان نسبة الخصم (٣٠ %) -

(٣) لم يشر الناشر للدفعات من كتاب (M) التي لم يحصل المؤلف على مخالصة عنها من الناشر الذي أغفل الرد على ما اثرى بخصوصها وما جاء بالبند السادس من عقد (M) للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ وان (للمؤلف عمولة توزيع ٣٠ % تنفع وقت استلام للكمية المطلوبة) وهل يعقل أن يدفع الحاج / الناشر عند تسلم كل دفعة للمؤلف عمولة توزيع (٣٠ %) ودفعة من الكتب دون ان يكون المؤلف قد سدد حساب الدفعة السابقة .

(٤) ان الذي يبين أن المحاسبة كانت على أساس الخمس (أى ٢٠ % من الكمية المطبوعة في الطبعة الأولى) للمؤلف والـ أربعة أخماس (أى ٨٠ %) للناشر أنه يوجد ايصالات عديدة موقعة من المؤلف بنسخة واحدة حال استلامه دفعة خمس نسخ ، وايصالات بنسختين حال استلامه دفعة عشر نسخ من كتاب (M) ، ولم يقدم الناشر هذه الايصالات حتى الان . (ملحوظة قمها في الجلسة الأخيرة للخبرة) .

وايضاحا لعناصر التعويض نذكر مايلي :-

مافات المؤلف من كسب وما لحقه من خسارة نتيجة امتناع الناشر عن تنفيذ العقد " بخصوص الوفاء بنصيب المؤلف من الكمية المطبوعة فى العقد الاصلى والعقد التكميلى للمشار اليها بالبند ثانيا من الطلبات الختامية للدعوى الفرعية للمرفوعة من المؤلف ، وقد عمد الناشر الى كتابة صيغة اعدھا سلفا (تظير حقوق تاليفى) ليعنى حق التاليف دون ان ينفع مايمما واحدا مقابل تسليم الـ (٤٠) نسخة للملتزم بأدائها لى نصيبى وحصتى عر طبع الكمية الاضافية المنصوص عليها فى العقد التكميلى المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ ومقدار تلك الطبعة الاضافية (١٥٠ نسخة) وقد حرر عن تلك الواقعة محضرا بقسم المنتزة برقم (٥٥ احوال) بتاريخ ١٩٩٨/١/٣ أحيل الى (نقطة المنتزة) التى قامت بدورها باستدعاء (الناشر) للسؤال أكثر من مرة لكنه لم يحضر وقد قيد ذلك للمحضر لادارى المنتزة برقم (٢١٢٠) لسنة ١٩٩٨ وحفظ وقيد بناية المنتزة (اثبات حالة) تلاه اصدار رسمى على يد محضر بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢ من المؤلف الى الناشر يطالب فيه بباقي نصيبه فى الطبعة الأولى وكامل نصيبه فى الطبعة الثانية كما ان للتأخير فى تنفيذ العقد بخصوص تسليم باقى نصيب المؤلف فى الطبعة الاولى وكذلك نصيبه فى الطبعة الثانية الذى انتهى فى ١٩٩٨/٥/١٠ واعاقتى وتعطيلى عن تطوير كتاب (M) واعادة طبعها بعد اضافة المزيد اليها من الموضوعات وتقيحها وغيره مما اضرنى ماديا الى جانب الضرر الألبى من شهير بأروقة المحاكم واهانته كمؤلف كبير فى الملكية العقارية أمام زملائه وتلامذته بغير وجه حق لأنه أخذ أكثر من حقه ولم يعطنى كامل حقى وما كببنى من مصاريف ورسوم وغيرها .

تفنيد ما جاء بتقرير الخبير والنتيجة النهائية للتقرير :

جاء بصحيفة ١٣ من التقرير بالنتيجة النهائية للخبير ان المدعى فى الدعوى الاصلية والمدعى عليه فى الدعوى الفرعية السيد / الناشر له طرف السيد / السيد عبد الوهاب عرفه المدعى عليه فى الدعوى الاصلية والمدعى فى الدعوى الفرعية مبلغا وقدره (٨٧ جنية) (سبعة وثمانون جنيها ونصف جنية) .

وقد شاب تقرير الخبير القصور .(ومخالفة الواقع والمستندات المقدمة ، كما أغفل كثيرا من النقاط الجوهرية فى الدعوى :-

فبالنسبة لكتاب (F)

ماتم حصره فى مواجهة الخصم وقدره (٩٧ نسخة)
سعر النسخة = ٩٧×١٠ جنية = ٩٧٠ جنية يخصتم منها (٣٠ %)
(عمولة توزيع) طبقا للبند السادس من العقد $٣٠ \times ٩٧٠ = ٢٩١$ جنية
١٠٠

صافى قيمة الـ (٩٧ نسخة) التى استلمها المؤلف بعد
خصم عمولة توزيع (٩٧٠ - ٢٩١ = ٦٧٩ جنية) المستحق للمؤلف طبقا
للبنـد الرابع من العقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ من كتاب (F) .
مبلغ ٢٣٠٠ جنية - ٦٧٩ جنية (قيمة المسحوب) = ١٦٢١
جنية مستحق المؤلف .

رأى المدعى عليه المؤلف بالنسبة لهذا الكتاب وهو حماية
حق المؤلف : حساب الخبير صحيح ولا اعترض منا .
بالنسبة لكتاب (C)

ماتم حصره فى مواجهة الخصم وقرره (١٤٥ نسخة مسحوبات
 المؤلف من الناشر) • سعر النسخة = ١٤٥ نسخة × ١٥ جنية = ٢١٧٥
 جنية يخصم منها عمولة توزيع (٣٠ %) طبقا للبند السادس من العقد

$$\frac{٢١٧٥ \times ٣٠}{١٠٠} = ٦٥٢ \text{ جنية}$$

صافى قيمة (١٤٥ نسخة) بعد خصم عمولة
 توزيع (٣٠ %) = ٢١٧٥ جنية - ٦٥٢ = ١٥٢٢ جنية •
 المستحق للمؤلف طبقا للبند الرابع من العقد المؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٠
 من كتاب (C) مبلغ - ر ٣٤٠٠ جنية - ١٥٢٢ جنية = (قيمة
 المسحوب) = ١٨٧٧ جنية •

والحصر هنا انتهى عند المسلسل ١٣ والمذكور امامه عشر نسخ
 بتاريخ ١٩٩٧/٣/٨ وعند فحص التقرير بمعرفةتنا بعد تسليمه لسكرتير
 جلسة (د / ١٠ م ك) وجدنا ان الخبرير اضاف (٩ ايصالات)
 (من المسلسل ١٤ حتى المسلسل ٢٢) ولم يتم حصرهم لا فى حضورنا
 ولا فى حضور الخصم فلم تعرض على الطرفين اطلاقا لان الطرفين حضرا
 جميع جلسات الخبرير •

المطلوب : نرجو من عدالة المحكمة الأمر بعرض (اصول)
 هذه الايصالات فى حضور الطرفين وليس الصور والا سوف تجحد
 وتُدور فى حلقة مفرغة •

بافتراض ان هذه الصور لها اصول وصحيفة فكما تبين من
 نتيجة التقرير بصحفة ١٣ (وبالرغم من اضافة تسعة ايصالات فى
 غيبة الخصمين ودون حضورهم ومواجهتهم أمام الخبرير) فالمدعى عليه
 المؤلف فى الدعى الاصلية يدلين المدعى للناشر بمبلغ (١٤٣٦

جنية) فكما جاء نتيجة تقرير الخبير النهائية ص ١٣ مبلغ (٣٤٠٠ جنية) (المستحق للمؤلف طبقا للتبديء من عقد (C) للمؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٠) منها مبلغ (١٩٦٣ جنية) (صافي قيمة مسحوبات المؤلف) (باقى مبلغ) (١٤٣٦ جنية مستحق للمؤلف) .

بالنسبة لكتاب (B)

بجلسة ٢٠٠٠/٨/٢ تم حصر كتابى (C) و (F) ووقف الأمر عند هذا الحد (١٤٥ نسخة و ٩٧ نسخة ٠٠٠٠٠) همس بعدها محامى الخصم المدعى بالدعوى الأصلية فى اذن الخبرة وقال لها ما انت شافسة أنه بيعطل ويطول فى الموضوع والمدهش ان حصر (كتاب M) لا يستغرق وقت سوى (ربع ساعة على الأكثر) خاصة وان حصر كتابى

(C) و (F) الاثنان لم يستغرقا سوى ثلث ساعة تقريبا فقالت الخبرة (أنها سوف تعيد المامورية للمحكمة للتصرف) فقلت لها (حقى ومن حقى أن اتحقق من كل مستند) وقال محامى الخصم انه لن يحضر أصول الايصالات مرة اخرى وقالت الخبرة (أبقى أطلعن على الصور بالتزوير) وجاء بنهاية محضر الأعمال ص ٧ قول الخبرة (واكتفيا بالاطلاع على بعض الأصول وطلب الحاضر عن المدعى عليه استكمال الاطلاع على باقى الأصول وطلب الحاضر عن المدعى انهاء المامورية ونكرت الخبرة بمحضر الأعمال بنهايته) (وعليه انهينا المامورية) (ولعلم عدالة المحكمة ان هذه الجلسة سبقها ٣ جلسات بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨ ، ٢٠٠٠/٧/١٧ ، ٢٠٠٠/٧/٢٦ لم يحضر فيها

(عن الطبعة الأولى وعقدها مؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بينما الملحق التكميلي بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والتي ظهرت نسخة بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ والتي أدى عدم تسليم الناشر للنسخ المتفق عليها الى تحرير محضر بقسم المنتزة بتاريخ ١٩٩٨/١/٣ .

يتضح مما سبق أننى لم استلم الـ (٤٠ نسخة) المنوه عنها بتقرير الخبير وقد وقع الخبير فى التخطي .

أيضا وبالرجوع الى محضر أعمال الخبير فى ص ٦ بخصوص تقديم وكيل المدعى لقرار من المؤلف مؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ باستلامه (١٥ نسخة) من كتاب (M) ، فان هذه الـ (١٥ نسخة) عبارة عن (هدايا) تخص المؤلف فى الـ (٥٠ نسخة) للمطبوعة زيادة عن العدد المتفق عليه طبقا للبند الثالث من عقد (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بالسطر الثانى منه ، وجاء بالبند الخامس من هذا العقد ان مدته سنة تبدأ من تاريخ ظهور الكتاب وهو ١٩٩٧/٥/١٠ والعجيب فى ذلك ان هذا التاريخ هو نفس تاريخ تحرير اقرار استلام (١٥ نسخة هدية) من الكتاب للمشار اليه وقد اضطررتى للناشر الى كتابة ذلك الاقرار حتى لا أطالبه بها مرة أخرى وقدمته فى جلسات الخبير ليغطى تقصيره فى الوفاء بالتزامه فى الطبعة الأولى ساعده على ذلك أننى لم اوضح به أنها تمثل هدايا الكتاب المشار اليه طبقا للبند الثالث من عقد طبعة كتاب الملكيه العقارية المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ كما ان تاريخ ذلك الاقرار وهو ١٩٩٧/٥/١٠ قبل تاريخ ابرام العقد والملحق للتكميلي المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي ظهرت نسخة بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ ، كما أنه محرر بـ (١٥ نسخة وليس (٤٠ نسخة) فلا يوجد هنا اشارة الى استلام الـ (٤٠ نسخة الخاصة بنصيب المؤلف فى الكمية المطبوعة فى الملحق للتكميلي الموجود خلف العقد

والمؤرخ ٢٦/١٠/١٩٩٧ فلم يظهر ذلك بمحضر اعمال الخبير بصحفة ٤
لو بصحفة ٦ ولا بالاقرار الصادر من المؤلف للمؤرخ ١٠/٥/١٩٩٧
الموجود بالحفاضة المسلمة للخبير بجلسة ١٧/٧/٢٠٠٠ والمنوه عنه بصحفة
٦ من محضر اعمال الخبير .

ما جاء بنتيجة تقرير الخبير بصفحة ١١ بمسلسل ٣ وتاريخه
١٩٩٧/٥/٢٤ وعدد نسخة ٣٠ ، ومسلسل ٦ بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٩ وعدد ٧٠
نسخة ٠٠٠ فقد تم للتخلص منها باقرار الحاج / الناشر وتوقيعه
بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ (والمرفق بحفاضة مستندات رقم ٣ والمقدم لعدالة
المحكمة) .

وبذلك يكون حساب كتاب (M) الذي اجراه الخبير فى غيبة
الخصوم بناء على صور من الايصالات سلمها وكيل المدعى الناشر هو
(١٢٠ نسخة) وليس (٢٢٠ نسخة) كما جاء بتقرير الخبير بنهاية الصفحة
سابقة الاشارة .

فتكون مسحوبات المؤلف ١٢٠ نسخة \times ٦٠ جنية (سعر للنسخة)
 \times ٧٠ % (المستحق للمؤلف بعد خصم عمولة توزيع) = ٥٠٤٠ جنية .
وبطرحه من قيمة حقوق التأليف فى الكمية المتفق على طبعها طبقا للبند
الرابع من عقد كتاب (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

٦٢٥٠ جنية (البند الرابع من العقد) - ٥٠٤٠ جنية (قيمة صافى
مسحوبات المؤلف بعد خصم ٣٠ % عمولة للتوزيع) = ١٢١٠ جنية
عن الطبعة الأولى .

أى ان المؤلف باقى له من حساب كتاب (M) فى ذمة الحاج /
الناشر مبلغ (١٢١٠ جنية) .

وبالتالى يكون تصفية الحساب كالتالى :-

حقوق المؤلف	مسحوبات المؤلف	الباقى للمؤلف	
٢٣٠٠	٦٧٩	١٦٢١	(١) كتاب (F)
٦٢٥٠	٦٢٥٠	١٢١٠	(٢) كتاب (M)
٣٤٠٠	١٩٦٣	١٤٣٦	(٣) كتاب (C)
١١٩٥٠	٧٦٨٢	٤٢٦٧	
مع خصم الايصال رقم ٢ المؤرخ ١٩٩٧/٩/١٥		- ١٥٥٠	
الباقى للمؤلف فى ذمة للناشر (اربعة آلاف ومائة واثنى عشر جنيها ونصف جنية)		٤١١٢ جنية	

يضاف الى جانب ذلك الحساب :-

قيمة (٤٠ نسخة) فى الملحق للتكميلى للمؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والتي لم يتم استلامها من كتاب (M) وحسابها كالاتى :-

(٤٠ نسخة × ٦٠ جنية (سعر النسخة بالسوق × ٧٠ % (صافى ثمن النسخة بعد خصم عمولة توزيع ٣٠ %) مقسومة على ١٠٠ = ١٦٨٠ جنية)

اجمالى المستحق للمؤلف من الكتب الثلاثة هو (٤١١٢ + ١٦٨٠ جنية) (نصيب المؤلف فى الملحق للتكميلى لكتاب (M) = ٥٧٩٢ جنية .

وعلى الخبير (عند اعادة الامور الى (مكتب خبراء) وليس لخبير آخر حيث اننا قد طرحنا الثقة فى للخبرة لما بدر منها من اضافة

٩ ايصالات في كتاب ٠٠٠٠ وحصر (صور) كتاب (M) وليس اصولها
(في غيبة الطرفين) والتي سلمها لها محامى الخصم .
يجب على الخبير الذى سيتعد اليه المأمورية مراعاة الاتى :-

(١) توجد (١٧٠ نسخة) من كتاب (M) طبقا للشهادة المقدمة من
نادى اعضاء الشهر العقارى بسعر خصم (٣٥%) وليس (٣٠%) وطبقا
لاقرار مخالصة مؤرخ ١٩٩٧/٦/٣ من المدعى (الناشر) للحاج / الناشر
عن مائة نسخة منها انها مسددة وتسلمنا قيمتها من السيد المذكور (مرفق
بحافضة مستندات رقم ٣) .

(٢) حصر الأصول وليس الصور امانا .

(٣) الاقرار المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ باستلام المؤلف عدد (١٥ نسخة) من
كتاب (M) هو عبارة عن (هدايا) ودليلا أن تاريخه هو نفس تاريخ
ظهور نسخ الكتاب للطبعة الأولى بالسوق فى ١٩٩٧/٥/١٠ ، فان هذه
الـ (١٥ نسخة) عبارة عن (هدايا) تخص المؤلف فى الـ (٥٠ نسخة
المطبوعة زيادة عن العدد المتفق عليه طبقا للبند الثالث بالعقد ٠٠٠٠٠
المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بالسطر الثانى منه ، وجاء بالبند الخامس من هذا العقد
أن مدته سنة تبدأ من تاريخ ظهور الكتاب وهو ١٩٩٧/٥/١٠ وأصر الناشر
على كتابة ايصال بها منعا من المطالبة بها مرة أخرى وقدمه وكييل
المدعى فى جلسة الخبيرة ٢٠٠٠/٧/١٧ ايفطى به نقصيره فى الوفاء
بالترامه فى الطبعة الأولى ساعده فى ذلك اننى لم أوضح به انها تمثل
هدايا للكتاب المشار اليه طبقا للبند الثالث من عقد طبعة المؤرخ
١٩٩٧/١/٢٣ .

(٤) وقع التعامل من خلال الإيصالات (نسخة ، لو نسختين) لتسسم بالمرونة فكان الخصم ٣٣٪ وليس ٣٠ ٪ خلافا لما جاء بالبند السادس من العقد .

(٥) يوجد بمسلسل رقم ١٠ ص ١١ من كشف تقرير الخبيرة عدد ١٤ نسخة وليس ١٦ نسخة بتاريخ ١٦/٦/١٩٩٧ أخذ للناشر حسابه عنها بمكتبه لصاحبها ومقرها بالفجالة لكنه لم يعطى عنها (إيصال مخالصة) وإضافها للخبير السابق بدون وجه حق وللخبير الانتقال للمكتبة بالفجالة للسؤال إذا أراد .

نخلص مما سبق أن رفع المدعى الدعوى الأصلية بمبلغ (٩٥٠٠ جنية) + للفوائد + التعويض وبعد كل ذلك وبعد قيام الخبير بالانحياز لجانب المدعى وإضافته عدد (مائة نسخة) بصحفة ١١ بنتيجة الخبير النهائية بمسلسل ٣ ومسلسل ٦ (والتي أعطى الناشر للمؤلف مخالصة عنها مؤرخة ١٩٩٧/٦/٣ مرفقة بحافظة مستندات رقم ٣ مقدمة من المدعى عليه بالدعوى الأصلية الى جانب عدم وجود أى مستند بالتخالف عن الـ (٤٠ نسخة) فى الملحق للتكميلي لعقد كتاب (M) كما يدعى الخبير وقد تم الرجوع الى ص ٤ ، ص ٦ بمحضر الأعمال والمستند المرفق بحافظة مستندات المقدمة للخبير بجلسة ٢٠٠٠/٧/١٧ والمؤرخ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧ (وهو نفس تاريخ ظهور كتاب (M) بالسوق) لم يعثر فيهم على أى إشارة تفيد التخالف عن الـ (٤٠ نسخة) بدليل المحضر الذى حرره المؤلف للناشر نتيجة عدم تسليمه الـ (٤٠ نسخة) بقسم المنطرة وتم استدعاء الناشر للسؤال أكثر من مرة لكنه لم يحضر .

ملحوظة : العقد التكميلي لكتاب (M) تاريخه ١٠/٢٦/١٩٩٧ والذى ظهرت نسخة بالسوق فى ٢٣/١٢/١٩٩٧ والمحضر المحرر بقسم

المنترزة عن عدم تسليم الـ (٤٠ نسخة) كأثر للعقد التكميلي محرر بتاريخ ١٩٩٨/١/٣ ، وكذا ما تلاه من ائذار رسمى على يد محضر محرر من المؤلف بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢ بتكليفه بالوفاء بما يقرب من (٣٠ نسخة) من الطبعة الاولى و (٤٠ نسخة كامل طبعة الملحق للتكميلي) (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) .

كل هذا ان دل فانما يدل على ان المدعى الناشئ غير جاد فى دعواه وانه قصد بذلك اضاءة الوقت والتشهير به وتقويت الفرصة على المؤلف فى تطوير مؤلفه واعادة طبعه الى جانب اخراجه (مسدين) بهدف رفض واضاءة (دعوى الفسخ والتعويض الفرعية) التى رفعها المؤلف بغية (عدم قبولها) .

فيما يلى بعض احكام النقض فيما يتعلق بأعمال الخبرة فى هذا الصدد :-

(١) المحكمة غير ملزمة بالأخذ برأى الخبير . ذلك أن هذا الرأى لا يعدو أن يكون عنصر من عناصر الاثبات التى تخضع لتقديرها والمحكمة قد كونت رأيا فى الدعوى من مجمع للقرائن والبيانات الأخرى لما لاحظت من انها أقوى لقناعا وصدق دليلا وان كل خبير يبنى رأيه على اجتهاده الشخصى وصدق فراسته .

(طعن ٣٣٣ / ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٢)

(٢) تقدير عمل أهل الخبرة من سلطة محكمة الموضوع ، له الأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به واطراح بعضه الآخر وفق ما تظمنن إليه .

(طعن ٧-٨٥ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٢٠)

(٣) لاثريب على المحكمة اذا هي جزمت بما لم يقطع به تقرير

الخبير متى كانت وقائع الدعوى قد اُثبتت ذلك .

(طعن ١٢٩ / ٢١ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٩٥/١/٣١)

(٤) اعتماد الحكم لما قرره الخبير في (مسألة قانونية) دون

إبداء رأيه فيه (خطأ وقصور) .

(طعن ٩٠٠ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

(٥) تعويل الحكم في قضائه على تقرير الخبير الذي لم

يمرض لما أثاره الطاعن من دفاع جوهري (قصور) .

(طعن ٢٤٠٨ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)

(٦) محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير لأنها لا تنقضى الا

على أساس ما تطمئن اليه (م ١٥٦ اثبات) .

(طعن ١٣٦ / ٦ ق جلسة ١٩٨١ / ١٢/٧)

(٧) قاضى الموضوع حقه فى الاستعانة بالخبراء فى

(المسائل الفنية والوقائع المادية) التى يشق عليها الوصول

اليها فقط . وجوب أن يكون عقيدته فى فهم الواقع فى

الدعوى من العناصر المطروحة عليه جميعها ، تفسير العقد

ووصف الرابطة بين الخصوم وإسباغ التكييف القانونى عليها

(مسألة قانونية) لايجوز للخبير أن يتطرق اليها ، ولا للمحكمة

أن تكزل عنها ومخالفة ذلك (خطأ) .

(طعن نقض تجارى رقم ١٤٤٧ / ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧ / ١١/٢)

ونلتزم من عدالة المحكمة الى جانب ماسبق فسخ عقود الكتب الثلاثة (C) ، (F) ، (M) باعتبارها عقود مؤقتة غير دائمة لأنها (مؤقتة بمدة معينة) وانتهت من سنتان أو أكثر (M) أو أكثر من سنة (C) و (F) خاصة وان الناشر (قد أخل بالتزاماته المترتبة عليها) وانه قد سبق أن حرر له محضر بقسم المننزة تلاه لذاره وتكليفه بالوفاء الا انه سبق الى رفع دعاوى للكيد والتعطيل بدون مبرر وبدون وجه حق .

الطلبات

أولاً :- فسخ عقد طبع ونشر كتاب (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والذي انتهت مدته في ١٩٩٨/٥/١٠ وكذا العقد التكميلي المؤرخ في ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي انتهت مدته أيضا في نفس ميعاد العقد الأصلي وكذا فسخ عقد كتاب (C) المؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٠ وكذا فسخ عقد كتاب (F) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

ثانياً : أداء مبلغ (٥٧٩٢ جنية) كالاتى :-

كتاب (C) (١٤٣٦ جنية) ، وكتاب (F) (١٦٢١ جنية) وكتاب (M) (٢٨٩٠ جنية) (١٢١٠ جنية طبعة أولى + ١٦٨٠ جنية ملحق تكميلي) .

ثالثاً : إلزامه بأداء تعويض نهائى جابر للأضرار المادية والأدبية وقدره (٤٠٠٠ جنية) (أربعون ألف جنية) عما فات المؤلف من كسب وما لحقه من خسارة نتيجة لمتاع الناشر عن تنفيذ ما جاء بالعقد .

رابعاً : على سبيل الاحتياط الكلى : إحالة ملف القضية الى مكتب خبراء آخر على أن يكون رجلا عدل وليس امرأة وذلك لحصر نصيبى فى كتابه (M) وما حررته عنها من اتصالات بعدد نسخ تبين نصيبى فى

للكمية المتفق عليها وقيمتها نقدا وما يتبقى لى من عدد نسخ وما يعادلها نقدا وذلك بالنسبة للطبعة الاولى ، أما الطبعة الاضافية بالملحق التكميلى وقدرها (٤٠ نسخة) من الكمية المتفق على طبعتها من كتاب (M) فلم استلم منها شيئا بدليل تحرير محضر بذلك بقسم شرطة المنتزة وما تلى ذلك من انذار رسمى على يد محضر بتكليفه بالوفاء .

خامسا : الزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

المدعى بالدعوى الأصلية

مذكرة بنفاعة من المؤلف ضد الناشر
مقدمه من السيد / السيد عبد الوهاب عرفة
مدعى عليه بالدعوى الأصلية ومدعى بالدعوى الفرعية

ضد السيد الناشر /
مدعى بالدعوى الأصلية ومدعى عليه بالدعوى الفرعية فى
الدعوى رقم ٢٦٢٨ / ١٠/٣/٩٨ م.ك والمحدد لنظرها جلسة
٠ ٢٠٠١/١٢/١٤

الوقائع والتعقيب

١- أبرم المدعى عليه المؤلف فى الدعوى الأصلية مع الناشر
المدعى عقد مؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بخصوص طبع ونشر كتاب بعدد
٥٠٠ نسخة ونشرها خلال (عام) تبدأ من ١٩٩٧/٥/١٠ وهو تاريخ
ظهور المؤلف وتنتهى فى ١٩٩٨/٥/١٠ .

٢- نفذ المدعى هذا العقد (طبعا ونشرا) وقد نفذت الكمية المطبوعة
فى أواخر شهر أكتوبر عام ١٩٩٧ أى فى منتصف مدة العقد المشار
اليه تقريبا ، مما دفع الطرفين الى إبرام عقد تكميلى بكمية أخرى
قدرها ٥٠ نسخة كتيب بظهر النسخة التى بيد الناشر لعدم توافر
النسخة التى بيد المؤلف معه فى ذلك الوقت ووقع عليها من الطرفين
بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ .

٣- اتفق فى ذلك العقد التكميلى على حصول المؤلف على ٤٠ نسخة
من الكمية الاضافية على ان ينتهى توزيعها فى نفس المدة المتفق
عليها بالعقد الأصيلى اى فى ١٩٩٨/٥/١٠ .

- ٤- ظهرت الطبعة الاضافية بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ فتقدم المؤلف لاستلام حصته العينية وقدرها ٤٠ نسخة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ فرفضت سكرتيرة الناشر ذلك الا بعد تحرير مخالصة اعددها الناشر سلفا بصيغة معينة مركزا فيها على عبارة معينة هى " نظير حقوق تأليفى " بغية انه يرمى من وراثتها لى بعث له هذا الكتاب دون أن يفرم مايلما ولحدا وذلك نظير الأربعين نسخة التى هى حصتى فى الكمية الاضافية التى لتسق على طبعها فى العقد للتكملى (ولم يعقب الناشر بمذكرته المؤرخة ١٩٩٨/١٠/١٤ على صيغة تلك المخالصة المعدة سلفا ولتى دفعت المؤلف الى تحرير محضر عنها) .
- ٥- حرر محضر بتلك الواقعة برقم ٥٥ أحوال المنتزة بتاريخ ١٩٩٨/١/١٣ وأخذ رقم ٢٠١٢ / ١٩٩٨ لادارى المنتزة وحفظ لادارى وقيد (لثبات حالة) بناية المنتزة (مرفق بحافظة مستند رقم ٢) .
- ٦- تلى ذلك انذار رسمى على يد محضر من المؤلف الى الناشر مؤرخ ١٩٩٨/٤/٢ طالبا فيه بحصته العينية وقدرها ٤٠ نسخة المتفق عليها بالعقد للتكملى الى جانب ٣٠ نسخة على وجه التقريب فى الطبعة الأولى الأصلية (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) .
- ٧- رد الناشر على المؤلف بانذار مماثل مؤرخ ١٩٩٨/٤/١٨ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) ببيانات غير صحيحة أفكر فيها حق المؤلف فى الحصنة العينية وقدرها ٤٠ نسخة ولتى ذكرت فى العقد للتكملى بصريح النص وعن الـ ٣٠ نسخة (التى ذكرها المؤلف بانذاره وهى على وجه التقريب) قال الناشر بانذاره بنهاية الصفحة الأولى منه بالحرف الواحد (نحيط علم سيادتكم بانه قد تم استلامكم لعدد

١٥ نسخة بالايصال المحرر بخطكم وتوقيعكم بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧) وذلك حسب الاتفاق المدون بالعقد المؤرخ بتاريخ ٢٣/١/١٩٩٧ (البند الثالث) وليس ثلاثون نسخة حسب لئذاركسم (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) .

تعقيب : الايصال الموقع من المؤلف بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧ باستلامه ١٥ نسخة هذه النسخ عبارة عن هدايا وقد اضطررتي الناشر الى كتابة هذا الايصال بحجة عدم مطالبته بها مرة أخرى مستقبلا ويذكر الناشر ان ذلك حسب الاتفاق المدون بالعقد المؤرخ ٢٣/١/١٩٩٧ الخاص M للبند الثالث منه وبالرجوع لذلك البند بالسطر الثاني منه مكتوب فيه بالحرف الواحد (ويطبع عدد ٥٠ نسخة زيادة عن العدد المتفق عليه يخص الطرف الثاني منها أي المؤلف عدد ١٥ نسخة هدايا) وجاء بالبند الخامس من العقد المشار اليه ويسرى هذا الاتفاق لمدة سنة من تاريخ ظهور الكتاب للبيع وهو ١٠/٥/١٩٩٧ أي أنه وقع في خطأ دون ان يدري ، فتاريخ تحرير ايصال الـ ١٥ نسخة هدية هو نفس تاريخ ظهور الكتاب للبيع بالسوق وقد لجأ الناشر الى تلك الحيلة ليفطس نقصيره في الوفاء بالتزامه في الطبعة الاولى وماعده أكثر انني لم أوضح بالايصال انها هدايا .

٨- ثم بادر الناشر الى رفع (دعوى حساب) الماثلة وبأول جلسة صرحت عدالة المحكمة للمؤلف برفع دعوى فرعية بفسخ عقد كتاب M المؤرخ ٢٣/١/١٩٩٧ مع تعويض نهائى جابر للأضرار المادية والأدبية قدره أربعين ألف جنية .

النفاذ

١- أن مذكره (المؤلف) سواء بالانذار المقدم منه أو بمذكرته أو بصحيفة دعواه الفرعية بخصوص باقى نصيبه فى الطبعة الأولى سواء قوله أنها ٣٠ أو ٤١ نسخة إنما هى على وجه التقريب وان الذى سيقوم بحصرها هو (الخبير الحسابى) على ضوء الايصالات الموقعة من المؤلف ؟ وسلمت للناسر وهى عموما تمثل باقى نصيبى فى الطبعة الأولى بل وقد تزيد وان تحديدها بمعرفة الخبير سيحدد بالضبط الباقي من نصيبى فى الطبعة الأولى من كتاب M. وقد ذكر العقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بالبند الرابع أنها ٦٢٥٠ جنية اى ٢٠ % أى بواقع ٥/١ للكمية المطبوعة (وللعلم فان للناسر هو الذى حرر العقد بنفسه رافضا أن يقوم المؤلف بتحريره وهو محام بالاستئناف العالى وخبير عقود ولقد كانت معظم بنود العقد لصالح للناسر ومجففة بحقوق المؤلف وكانت أقرب مايكون بعقود الأذعان) وهذه النسبة وما يعادلها من مبلغ ٦٢٥٠ جنية تعادل ما يوازيها من المطبوع من ذلك الكتاب بعد خصم عمولة التوزيع وخلافه عدد ١٥٦ نسخة ، وقد حصل المؤلف من تلك الكمية المقررة له على ١١٥ نسخة منها تقريبا وقد نقل عن ذلك وان الذى سيحدها بالضبط هذه الكمية هو (الخبير الحسابى) على ضوء الايصالات الموقعة من المؤلف والتي تسلمها منه للناسر فهى ليست ايصالات مديونية وانما هى ايصالات مديونية تمثل عدد ما تسلمه المؤلف من نصيبه فى الكمية للمطبوعة فى الطبعة الأولى وما وصل المؤلف حتى الان أقل من المتفق عليه وسيحدده الخبير الحسابى .

٢- ان الذى دفع للمؤلف الى إبرام العقد التكميلى هو اخطار الناشر له شفاهة أثناء تولدهما بمكتبة الناشر أن الطبعة الأولى قد نفذت هو خشية المؤلف من استغلال الناشر للمدة المتبقية من ذلك العقد وهى حوالى النصف تقريبا فى اعادة طبع الكتاب رغم انف المؤلف وفى غفلة منه خاصة وان الناشر لديه الإمكانيات والمطبعة والورق وخلافه كما انه يتعامل مع دور نشر عديدة بالبلاد العربية بعيدا عن أنظار المؤلف ، الأمر الذى جعل للمؤلف يقبل التعاقد على طبع ١٥٠ نسخة ورغم علمه أن ماسيطبع أكثر من ذلك بكثير خاصة وان طباعة المسطر وتكلفتها تحتم على أى ناشر أن يطبع ما لا يقل عن ألف نسخة وقد يزيد فى الطبعة للوحدة .

٣- أن نظام المحاسبة بخصوص الكتاب كان كالاتى :-

أ - مائة نسخة سلمت لنادى أعضاء الشهر العقارى وتحرر عنها شيك سلم للمؤلف ٢٥٣٢٣٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ بمبلغ ٣٩٠٠ جنية وان الخصم لذلك النادى عنها كان على أساسا ٣٥ % (والمعروف أن سعر الكتاب بالسوق ٦٠ جنية والمحاسبة على أساس ٣٩ جنية) وكان نظام الحساب مع الحاج / الناشر انه يأخذ حساب ٨٠ نسخة × ٣٩ جنية = ٣١٢٠ جنية وتسلم المؤلف حساب ٢٠ نسخة × ٣٩ جنية = ٧٨٠ جنية وقد حرر المؤلف للناشر إيصالا باستلام عدد ٢٠ نسخة بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ وحرر الناشر مخالصة للمؤلف بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ عن تسلم جميع حقوقه فى (المائة نسخة) مسالفة الاشارة حيث قال بالحرف الواحد (ان قيمة المائة نسخة مسددة وسلمنا قيمتها من السيد المؤلف المذكور) (مرفق بحافظة المستندات رقم ٣) بل وقد اعطى الناشر للمؤلف مصاريف لنقل للقاهرة ذهاب وإياب وعودة فى نفس

يوم صرف الشيك وهو ١٩٩٧/٦/١ بالقطار الأسباني قدرها مائة جنية
وقد تم استلام الناشر لنصيبه من المائة نسخة بمكتبه . واعطى الناشر
المؤلف مخالصة بها (مرفق بحافظة مستندات رقم ٣ للمستند الثالث)
ويمكن للسيد الخبير الانتقال للمركز الرئيسى لمصلحة الشهر العقارى ومقره
٥٧ شارع رمسيس - القاهرة - للدور الثالث لسؤال رئيس نادى أعضاء
الشهر العقارى وكذا سكرتير عام النادى والانتقال الى مبنى وزارة العدل
بلاطوغلى بالدور الرابع لسؤال أمين صندوق النادى لمؤاله بخصوص ذلك
والاطلاع على دفاتر النادى المذكور ومحاضر الجلسات المدون بها ذلك .
(ومرفق شهادة من نادى أعضاء الشهر العقارى بذلك
بحافظة مستندات رقم ٤) .

ب - سبعون نسخة سلمت لنادى أعضاء الشهر العقارى تحرر عنها
شيك سلم للمؤلف برقم ٢٥٣٢٣٦٦٤ بتاريخ ٩٧/٦/١٤ بمبلغ ٢٧٣٠ جنية
وكان الخصم كذلك لنادى أعضاء الشهر العقارى على أساس ٣٥% كذلك .
وهذا يوضح أن الواقع الفعلى للتعامل اتسم (بالبرونة)
على خلاف ما جاء بالبند السادس من العقد (ومرفق شهادة من نادى أعضاء
الشهر العقارى بذلك بحافظة مستندات رقم ٤) ونظام الحساب مع الناشر
كان يأخذ حساب ٨٠% والمؤلف ٢٠% كالاتى :-

٥٦ نسخة للناشر أخذ حسابيه عنها كالاتى :
٥٦ نسخة \times ٣٩ = ٢١٨٤ جنية والمؤلف ١٤ نسخة \times ٣٩ = ٥٥٦ جنية
وقد حرر المؤلف للناشر إيصالات باستلام عدد ١٤ نسخة بتاريخ
١٩٩٧/٦/١٦ وليس ١٦ نسخة كما جاء بمسلسل ١٠ نتيجة تقرير الخبير ص
١١ . بل وقد سلم الناشر للمؤلف مبلغ تسعون جنيها مصاريف انتقال للقاهرة
ذهاب وإياب ونقل الطرد بالتاكسى لمبنى المركز الرئيسى لمصلحة الشهر

العقارى بالقاهرة ٥٧ شارع رمسيس ، وقد تسلم مبلغ ٢١٨٤ جنية للخاص بحساب الناشر عن نصيبه ف الـ ٨٠ % عن السبعون نسخة مאלفة الاشارة الى الناشر بمكتبة ٠٠٠٠٠٠٠ لصاحبها الذى كان متولجاا وقت التسليم ومقرها بالفجالة للقاهرة ، نظرا لان الناشر كان متولجاا بتلك المكتبة لأعمال بينهما يوم صرف الشيك وهو ١٩٩٧/٦/١٤ وسر معرفتى بهذه المكتبة هو اننى اتصلت يومها بالتليفون بمطبعة الناشر ورد على الأستاذ موظف للكمبيوتر بالمطبعة وقال ان الناشر موجود بمكتبه بالفجالة واعطانى رقم تليفون هذه المكتبة فاتصلت بالمكتبة ورد على صاحبها وقال ان الناشر موجود عندى واعطاه سماعة التليفون ليكلمنى وقال لى تعالى فى مكتبة الحاج بالفجالة وذهب ليه للمؤلف فى هذه المكتبة ، ولأول مرة فى حياتى أدخل هذه المكتبة ولم لكن اعرف صاحبها الا عن طريق الناشر ولم يعطنى الناشر مخالصة عنها ويمكن للسيد الخبير الانتقال الى هذه المكتبة بالعنوان مالف الاشارة للتحقق من هذه الواقعة .

ج - ايصال مكتوب عليه رقم (٢) بمبلغ (١٥٥ جنية) موقع من المؤلف ومؤرخ ١٩٩٧/٩/١٥ دفعة لولى من الناشر عن ثلاث كتب منها كتاب موضوع للدعوى ومادام أن هذا الاتصال عن ثلاث كتب فيكون ماوصل المؤلف منها بالنسبة للكتاب المشار اليه الثلث وثلث الـ ١٥٥ جنية هو (٥١ جنية) تقريبا (واصل الايصال مرفق بحافظة مستندات رقم ٢ المسلمة للخبيرة) .

د - توجد ايصالات بعدد (نسخة واحدة) موقعة من المؤلف وهذا حال استلام المؤلف للدفع (خمس نسخ) من الناشر يسلم الناشر حساب أربع نسخ منها وهو (١٦٠ جنية) والنسخة الخامسة يحرر عنها ايصال بنسخة واحدة قيمتها (٤٠ جنية) لحساب المؤلف ونسبة الخصم هنا هى (٣٣.٣ %) ،

وتوجد ايضالات بعدد (نسختين) موقعة من المؤلف حال استلام المؤلف لدفعة (عشر نسخ) من الناشر ، وتسلم للناشر من المؤلف عن كل دفعة منها (٣٢٠ جنية) ونسبة الخصم هنا هى (٣٣,٣ %) أى خصم ٢٠ جنية والمحاسبة على اساس ٤٠ جنية للنسخة والكتاب يباع بسعر ٦٠ جنية للنسخة ، بعكس ما جاء بالبند الثالث الذى نكر أن التعامل كان على اساس نسبة خصم (٣٠ %) .

هـ - يوجد ايصال بعدد (١٢ نسخة) وعدد (١١ ايصال) كل منها بعدد خمس نسخ ، هذه الدفع كان جميعها لحساب المؤلف تخضم من حساب الـ (٦٢٥٠ جنية) التى تمثل (٢٠ %) (بما يعادل ١٥٦ نسخة) نصيب المؤلف من الكمية المطبوعة فى الطبعة الأولى وهى (٥٠٠ نسخة) ، والباقي (وقدره ٣٤٤ نسخة) للناشر أى ان نصيب الناشر منها (٨٠ %) أى أربعة اخصاس من المطبوع فى الطبعة الأولى .

ولم أحصل على مخالصة عن استلامى لجزء من نصيبى فى الكمية المطبوعة من الناشر سوى للمخالصة عن مائة نسخة من كتاب (M) ولم أفتدد معه فى المطالبة بذلك والسبب (المانع الأدبى) المتمثل فى خشيتى عدم طبع كتابى للتعلق على قوانين البناء والهدم والتى ظهرت نسخة بالسوق يوم تحرير عقد ذلك للكتاب وهو ١٩٩٧/١٠/١ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٤) وكما هو واضح تاريخ لاحق لتاريخ تحرير عقد الكتاب وهو ١٩٩٧/١/٢٣ وتاريخ تحرير المخالصة عن مائة نسخة من كتاب تلك الموسوعة وهو ١٩٩٧/٦/٣ م .

تعقيب : على ماجاء بمنكرة للنشر المقدمة بجلسة ١٤/١٠/١٩٩٧

(١) أنه اغفل الرد على ماجاء بالعقد التكميلى وحصة الـ (٤٠ نسخة) المذكورة صراحة به والتي لم يتسلمها المؤلف ، كما أنه لم يقدم حتى الان الايصالات التى تثبت المديونية (ملحوظة قمتها فى آخر جلسة للخيرة) وللعلم فان ايصالات استلام النسخ الموقعة من المؤلف ليس ايصالات مديونية وانما هى ايصالات تمثل عدد ما وصل المؤلف من نصيبه فى الكمية المطبوعة فى الطبعة الأولى وقد وصل المؤلف منها على وجه التقريب حوالى (١١٥ نسخة) وهى فى مجموعها والتي لم يقدمها الناشر أقل من الحصة المقررة للمؤلف من طبع الكتاب (الطبعة الاولى) والتي نفذت قبل منتصف مدة العقد المؤرخ ٢٣/١/١٩٩٧ تقريبا .

(٢) ان الناشر مندهش من قول المؤلف أن نسبة الخصم كانت (٣٥%) أو (٣٣.٣%) ويوجد صورة من شيك صادر من نادى أعضاء الشهر العقارى الى المؤلف بصرفه من البنك الأهلى المصرى فرع للنصر ومرفق شهادة صادرة كذلك من نادى أعضاء الشهر العقارى مؤرخة ٣/١٢/١٩٩٨ بحافظة مستندات رقم (٤) بان نادى أعضاء الشهر العقارى لشترى من المؤلف عدد (١٧٠ نسخة) على اساس (٣٩ جنية للنسخة) تمثل نسبة خصم (٣٥%) حيث أن سعر نسخة للكتاب بالسوق هى (٦٠ جنية) وان المؤلف تسلم قيمتها بموجب شيكان الأول بتاريخ ١/٦/١٩٩٧ برقم ٢٥٣٢٣٦٦٠ بمبلغ (٣٩٠٠ جنية) ، والثانى بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٧ برقم ٢٥٣٢٢٣٦٦٤ بمبلغ ٢٧٣٠ والذي يثبت كذلك ان نسبة الخصم فى الواقع كانت ٣٥% هى اقرار الناشر اللاحق لصدور الشيك الاول المؤرخ ١/٦/١٩٩٧ (بأن قيمة المائة نسخة مستدة وتسلمنا قيمتها من

السيد المؤلف المذكور) وهذا الاقرار بحافظة مستندات برقم ٣) وهذا يوضح أن للتعامل اتسم بالمرونة (٣٥%) خلافا بما جاء بالعقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ الذى ذكر بالبند السادس منه ان نسبة الخصم ٣٠% .

(٣) لم يشر الناشر للدفعات من الكتاب و التى لم يحصل المؤلف على مخالصة عنها من الناشر الذى أغفل الرد على ما أثير بخصوصها وما جاء بالبند السادس من عقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ وان (للمؤلف عمولة توزيع ٣٠% تدفع نقدا وقت استلام الكمية المطلوبة) وهل يحقل أن يدفع الحاج / الناشر عدد تسلم كل دفعة للمؤلف عمولة توزيع (٣٠%) ودفعة من الكتب دون أن يكون المؤلف قد سدد حساب الدفعة السابقة .

(٤) ان الذى يبين أن المحاسبة كانت على أساس الخمس (أى ٢٠% من الكمية المطبوعة فى الطبعة الأولى) للمؤلف والـ أربعة أخماس (أى ٨٠%) للناشر أنه يوجد ايصالات عديدة موقعة من المؤلف بنسخة واحدة حال استلامه دفعة خمس نسخ ، وايصالات بنسختين حال استلامه دفعة عشر نسخ من الكتاب ، ولم يقدم الناشر هذه الايصالات حتى الان . ملحوظة ÷ قدمها فى الجلسة الأخيرة للخبيرة .

وايضاحا لعناصر التعويض نذكر مايلى :-

مافقت المؤلف من كسب وما لحقه من خسارة نتيجة امتناع الناشر عن تنفيذ العقد . بخصوص الوفاء بنصيب المؤلف من الكمية المطبوعة فى العقد الأصلي والعقد التكميلى المشار اليها بالبند ثانيسا من الطلبات الختامية للدعوى الفرعية المرفوعة من المؤلف ، وقد عمد الناشر الى

كتابة صيغة اعدادها سلفا (تظهير حقوق تاليفي) ليبيعي حق التاليف دون ان يدفع مليما واحدا مقابل تسليم الـ (٤٠ نسخة الملتمزم بأدائها الى التلى هى نصيبى وحصتى عن طبع الكمية الاضافية المنصوص عليها فى العقد التكميلى المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ ومقدار تلك الطبعة الاضافية (١٥٠ نسخة) وقد حرر عن تلك الواقعة محضرا يقسم المنترزة برقم (٥٥ أحوال) بتاريخ ١٩٩٨/١/٣ أحيل الى (نقطة المنطرة) التلى قامت بدورها باستدعاء (الناشر) للسؤال أكثر من مرة لكنه لم يحضر وقد قيد ذلك المحضر ادارى المنترزة برقم (٢١٢٠) لسنة ١٩٩٨ وحفظ وقيد بنياابة المنترزة (اثبات حالة) تلاه ائذار رسمى على يد محضر بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢ من المؤلف الى الناشر يطالب فيه بباقي نصيبه فى الطبعة الأولى وكامل نصيبه فى الطبعة الثانية كما ان التأخير فى تنفيذ العقد بخصوص تسليم باقى نصيب المؤلف فى الطبعة الاولى وكامل نصيبه فى الطبعة الثانية الذى انتهى فى ١٩٩٨/٥/١٠ الى جانب حرمان المؤلف من الفرصة وتقويتها منذ وقت رفع الدعوى فى ١٩٩٨/٥/١١ حتى الان وهو ضرر حال محقق واعاقى وتعطيلى عن تطوير واعادة طبعه بعد اضافة المزيد اليها من الموضوعات وتلقيحه وغيره مما اضرنى ماديا الى جانب الضرر الأبدى من تشهير بأروقة المحاكم وامانته كمؤلف كبير فى الملكية العقارية والعقود أمام زملائه وتلاميذه بغير وجه حق لأنه أخذ أكثر من حقه ولم يعطنى كامل حقى وما كببنى من مصاريف ورسوم وغيرها .

تفنيد ملجاء بتقرير الخبير والنتيجة النهائية للتقرير :

جاء نص ١٣ من التقرير بالنتيجة النهائية ان المدعى فى الدعوى الاصلية والمدعى عليه فى الدعوى الفرعية السيد / الناشر له طرف السيد / السيد عبد الوهاب عرفه المدعى عليه فى الدعوى الاصلية والمدعى فى الدعوى الفرعية مبلغا وقدره (٨٧٥ جنية) (سبعة وثمانون جنيها ونصف جنية) وقد تناول الخبير فى تقريره (الثلاث كتب) المرفوع بها الدعوى الأصلية .

وقد شاب تقرير الخبير القصور ومخالفة الواقع والمستندات المقدمة ،

كما أغفل كثيرا من النقاط الجوهرية فى الدعوى :-

فبالنسبة لكتاب (C)

ماتم حصره فى مواجهة الخصم وقدره ٩٧ نسخة
سعد للنسخة - ٩٧ × ١٠ ج = ٩٧٠ ج يخصم منها ٣٠ % (عمولة توزيع) .

طبقا للبند السادس من العقد $٩٧٠ \times ٣٠ / ١٠٠ = ٢٩١$
صافى قيمة الـ ٩٧ نسخة التى استلمها المؤلف بعد خصم عمولة توزيع
٩٧٠ - ٢٩١ = ٦٧٩ جنية المستحق للمؤلف طبقا للبند الرابع من العقد المؤرخ
١٩٩٧/١/٢٣ مبلغ ٢٣٠٠ جنية - ٦٧٩ جنية (قيمة للمسحوب) = ١٦٢١ جنية مستحق للمؤلف .

رأى المدعى عليه المؤلف بالنسبة لهذا الكتاب وهو حساب
الخبير صحيح ولا اعتراض منا .

بالتنسبة للكتب (F)

ماتم حصره فى مواجهة الخصم وقدره ١٤٥ نسخة
مسحوبات المؤلف من الناشر .

سعر النسخة = ١٤٥ نسخة \times ١٥ جنية = ٢١٧٥ جنية يخصم من
عمولة توزيع ٣٠% طبقا للبند السادس من العقد ٢١٧٥ \times ٣٠/١٠٠ -
مر ٦٥٢ ج

صافى قيمة ١٤٥ نسخة بعد خصم عمولة ٣٠% = ٢١٧٥ - مر
٦٥٢ ج = مر ١٥٢٢ ج

المستحق للمؤلف طبقا للبند الرابع من العقد المؤرخ
١٩٩٧/٢/٢٠ مبلغ ٣٤٠٠ - مر ١٥٢٢ ج = (قيمة المسحوب) =
مر ١٨٧٧ ج .

والحصر هذا انتهى عند المسلسل ١٣ والمذكور امامه عشر نسخ
بتاريخ ٩٧/٣/٨ وعند فحص التقرير بمعرفة بعد تسليمه لمكتبة
جلسة د / ١٠ م . ك وجدنا ان الخبر اُضاف (٩ ايصالات) (من المسلسل
١٤ حتى المسلسل ٢٢) لم يتم حصرهم لا فى حضورنا ولا فى حضور
الخصم فلم تعرض على الطرفين اطلاقا لان الطرفين حضرا جميع
جلسات الخبر .

المطلوب : نرجو من عدالة المحكمة الأمر بعرض (أصول)
هذه الايصالات فى حضور الطرفين وليس الصور والا سوف تجحد
وتدور فى حلقة مفرغة .

بافتراض ان هذه الصور لها لها أصول وصحيفة فكما تبين من
نتيجة التقرير بصحفة ١٣ (وبالرغم من اضافة تسعة ايصالات فى
غيبة الخصمين ودون حضورهم ومواجهتهم أمام الخبر) فالمدعى عليه

المؤلف فى الدعوى الاصلية يدلين المدعى الناشر بمبلغ (١٤٣٦ جنية) فكما جاء نتيجة تقرير الخبير النهائية ص ١٣ مبلغ (٣٤٠٠ جنية) (المستحق للمؤلف طبقا للتبذ ٤ من عقد المرجع فى التوثيق المؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٠) منها مبلغ (١٩٦٣ جنية) (صافى قيمة مسحوبات المؤلف (باقى مبلغ (١٤٣٦ جنية مستحق للمؤلف) .
بالنسبة للكتاب (M)

بجلسة ٢٠٠٠/٨/٢ تم حصر كتابى (C) و (F) ووقف الأمر عند هذا الحد (١٤٥ نسخة (C) و ٩٧ نسخة (F) همس بعدها محامى الخصم المدعى بالدعوى الاصلية فى اذن الخبرة وقال لها ما انت شافسة انه بيعطل ويطول فى الموضوع ولمدش ان حصر الكتاب لا يستغرق وقت سوى (ربع ساعة على الاكثر) خاصة وان حصر كتابى (C) و (F) الاثنان لم يستغرقا سوى ثلث ساعة تقريبا فقالت للخبرة (انها سوف تعيد المامورية للمحكمة للتصرف) فقلت لها (حقى ومن حقى أن اتحقق من كل مستند) وقال محامى الخصم انه لن يحضر أصول الايصالات مرة اخرى وقالت ابقى اطلعن على الصور بالتزوير الخبرة (ولكتبيا بالاطلاع على بعض الأصول وطلب الحاضر عن المدعى عليه استكمال الاطلاع على باقى الأصول وطلب الحاضر عن المدعى انتهاء المامورية وذكرت الخبرة بمحضر الأعمال بنهايته (وعليه انهينا المامورية) ولعلم عدالة المحكمة ان هذه الجلسة سبقتها ٣ جلسات بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨ ، ٢٠٠٠/٧/١٧ ، ٢٠٠٠/٧/٢٦ لم يحضر فيها محامى الخصم (أصول الايصالات) وكان هو الذى يسوف ويتمدد لطالمة لمد النزاع ويقدم صور من مستندات سبق لى أنا المدعى عليه ان قدمتها امام عدالة المحكمة أو قدمتها للخبير بل واهاننى امام الخبير قائلا

(انت فاهم نفسك مؤلف بتجيب ورقة من هنا وتلصق ورقة من هنا)
وليت الامر وقف عند هذا (فالنية كانت مبيتة) بمكتبة الحاج / الناشر عند
استلامى لدفعات من نسخ وتسليمه قيمتها واستلام دفعات من نسخ أخرى قال
لى بالحرف للولد (سوف تبكى) وقال لى فى جلسة أخرى (انت على
فكرة مع انك مؤلف متخصص فى العقود انما بتقوتك حاجات كثير) .

ملا جاء بنتيجة تقرير الخبير بصحفة ١٢ أن الملحق للتكملى بخلف
العقد والخاص بطبع عدد (١٥٠) كتاب يحصل منها المؤلف على عدد
(٤٠ نسخة) قال للخبير أنه تم للتحابس عنها وتنفيذ هذا العقد وفقا لما هو
ثابت فى محاضر اعمالنا ص ٤ وفقا لأقوال المؤلف .

وبالرجوع الى ص ٤ من محاضر الاعمال نجد بنهايته
محضر اعمال بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٠ قانون (F) وتاريخه
٢٣/١/١٩٩٧ أنه تم استلام عدد (٣٥ نسخة) (هدايا) بما فيما
(اى شاملة) عشر نسخ التى تخص الايداع بدار الكتب بالقاهرة
والعجيب أن تاريخ عقد كتاب (M) هو نفس عقد كتاب (F)
٢٣/١/١٩٩٧ (أى خلطت بين كتاب (F) وكتاب (M)) .

وبالنظر أيضا الى أن محضر اعمال آخر فى نفس الصحيفة
بتاريخ ١٧/٧/٢٠٠٠ بخصوص عدد (١٠٠ نسخة) (فاتورة بـ ٧٠ نسخة
وفاتورة بـ ٣٠ نسخة) قد تم التخالص عنهما باقرار صادر من الناشر
وموقع منه بتاريخ ٣٠/٦/١٩٩٧ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٣) عن
الطبعة الأولى وعدها مؤرخ ٢٣/١/١٩٩٧ بينما الملحق للتكملى
بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٩٧ والتى ظهرت نسخة بالموق فى ٢٣/١٢/١٩٩٧
والتى أدى عدم تسليم الناشر للنسخ المتفق عليها الى تحرير محضر
بقسم المنتزة بتاريخ ٣/١/١٩٩٨ .

يتضح مما سبق أنني لم استلم الـ (٤٠ نسخة) المنسوخ عنها

بتقرير الخبير وقد وقع الخبير في التخطي .

أيضا وبالرجوع الى محضر أعمال الخبير في ص ٦ بخصوص تقديم وكيل المدعى اقرار من المؤلف مؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ باستلامه (١٥ نسخة) من كتاب m فان هذه الـ (١٥ نسخة) عبارة عن (هدايا) تخص المؤلف في الـ (٥٠ نسخة) المطبوعة زيادة عن العدد المتفق عليه طبقا للبند الثالث من عقد m المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بالسطر الثاني منه ، وجاء بالبند الخامس من هذا العقد ان مدته (سنة) تبدأ من تاريخ ظهور الكتاب وهو ١٩٩٧/٥/١٠ والمجيب في ذلك ان هذا التاريخ هو نفس تاريخ تحرير اقرار استلام (١٥ نسخة هدية) من الكتاب المشار اليه وقد اضطرني الناشر الى كتابة ذلك الاقرار حتى لا أطالبه بها مرة أخرى وقدمه في جلسات الخبير ليغطي نقصيره في الوفاء بالتزامه في الطبعة الأولى ساعده على ذلك أنني لم اوضح به أنها تمثل هدايا الكتاب المشار اليه طبقا للبند الثالث من عقد طبعة المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ ، كما ان تاريخ ذلك الاقرار وهو ١٩٩٧/٥/١٠ قبل تاريخ إبرام العقد والملحق التكميلي المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي ظهرت نسخة بالسوق في ١٩٩٧/١٢/٢٣ ، كما أنه محرر بـ (١٥ نسخة) وليس (٤٠ نسخة) فلا يوجد هنا اشارة الى استلام الـ (٤٠ نسخة الخاصة بنصيب المؤلف في الكمية المطبوعة في الملحق التكميلي الموجود خلف العقد والمؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ فلم يظهر ذلك بمحضر اعمال الخبير بصيغة ٤ او بصيغة ٦ ولا بالاقرار الصادر من المؤلف المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ الموجود بالحافظة المسلمة للخبير بجلسة ٢٠٠٠/٧/١٧ والمنسوخ عنه بصيغة ٦ من محضر اعمال الخبير .

ما جاء بنتيجة تقرير الخبير بصفحة ١١ بمسلسل ٣ وتاريخه ١٩٩٧/٥/٢٤ وعدد نسخة ٣٠ ، ومسلسل ٦ بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٩ وعدد نسخه ٧٠ فقد تم للتخالف عنها باقرار الناشر وتوقيعه بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ (والمرقح بحافطة مستندل رقم ٣ والمقدم لعدالة المحكمة) .
وبذلك يكون الحساب كتاب m الذى اجراه الخبير فى غيبة الخصوم بناء على صور من الايصالات سلمهاله وكيل المدعى الناشر هو (١٢٠ نسخة) وليس (٢٢٠ نسخة) كما جاء بتقرير الخبير بنهاية الصفحة سائلة الاشارة .

فتكون مسحوبات المؤلف ١٢٠ نسخة \times ٦٠ جنية (سعر للنسخة)
 \times ٧٠ % (المستحق للمؤلف بعد خصم عمولة توزيع) = ٥٠٤٠ جنية .
وبطرحه من قيمة حقوق التأليف فى الكمية المتفق على طبعها للبند الرابع من عقد الكتاب المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

٦٢٥٠ جنية (البند الرابع من العقد) - ٥٠٤٠ جنية (قيمة صافى مسحوبات المؤلف بعد خصم ٣٠ % عمولة للتوزيع) = ١٢١٠ جنية
عن الطبعة الاولى .

أى ان المؤلف باقى له من حساب كتاب m طبعه لولى فى ذمة الناشر مبلغ (١٢١٠ جنية) .

حقوق المؤلف	مسحوبات المؤلف	الباقى للمؤلف	
(١) كتاب (F)	٢٣٠٠	٦٧٩	١٦٢١
(٢) كتاب (M)	٦٢٥٠	٥٠٤٠	١٢١٠
(٣) كتاب (C)	٣٤٠٠	١٩٦٣	١٤٣٦
	١١٩٥٠	٧٦٨٢	٤٢٦٧
مع خصم الايصال رقم ٢ المؤرخ ١٩٩٧/٩/١٥			
س ١٥٥			
الباقى للمؤلف فى ذمة الناشر			
(أربعة آلاف ومائة ولثنى عشر جنيها ونصف جنية)			
س ٤١١٢ جنية			

يضاف الى جانب ذلك الحساب :

قيمة ٤٠ نسخة فى الملحق للتكميلى المؤرخ ٩٧/١٠/٢٦ والتي لم يتم استلامها من كتاب M وحسابها كالاتى :-

٤٠ نسخة × ٦٠ ج (سعر النسخة بالسوق) × ٧٠ (صافى ثمن النسخة مع خصم عمولة توزيع ٣٠ %) مقسومه على ١٠٠ = ١٦٨٠

اجمالى المستحق للمؤلف عن الكتب الثلاثة هو = س ٤١١٢ ج + ١٦٨٠ ج (نصيب المؤلف فى المحق للتكميلى لكتاب م) = س ٥٧٩٢ جنية . وعلى الخبير (عند اعادة المامورية الى مكتب آخر وليس لخبير آخر حيث أننا قد طرحنا الثقة فى الخبرة لما بدر منها من اضافة ٩ ايصالات فى كتاب C ، وحصر (صور) كتاب M وليس اصولها (فى غيبة الطرفين) والتي سلمها لها محامى الخصم .

يجب على الخبير الذي سيعد إليه المأمورية مراعاة الاتي :-

(١) توجد (١٧٠ نسخة) من كتاب (M) طبقاً للشهادة المقدمة من نادى اعضاء الشهر العقارى بسعر خصم (٣٥%) وليس (٣٠%) وطبقاً لالقرار مخالصة مؤرخ ١٩٩٧/٦/٣ من المدعى (الناشر) عن مائة نسخة منها انها ممددة وتسلمنا قيمتها من السيد المذكور / مرفق بحافظة مستندات رقم ٣) .

(٢) حصر الأصول وليس الصور على ان يكون ذلك أمامنا .
(٣) الالقرار المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ باستلام المؤلف عدد (١٥ نسخة) من كتاب (M) هو عبارة عن (هدايا) ودليلنا أن تاريخه هو نفس تاريخ ظهور نسخ الكتاب الطبعة الأولى بالسوق فى ١٩٩٧/٥/١٠ ، فان هذه الـ (١٥ نسخة) عبارة عن (هدايا) تخص المؤلف فى الـ (٥٠ نسخة المطبوعة زيادة عن العدد المتفق عليه طبقاً للبند الثالث بالعقد كتاب (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بالسطر الثانى منه ، وجاء بالبند الخامس من هذا العقد أن مدته سنة تبدأ من تاريخ ظهور للكتاب وهو ١٩٩٧/٥/١٠ وأصدر الناشر على أن كتابة ليصال بها معنا من المطالبة بها مرة أخرى وقدمه وكيل المدعى فى جلسة الخبرة ٢٠٠٠/٧/١٧ ليغطى به تقصيره فى الوفاء بالتزامه فى الطبعة الأولى ساعده فى ذلك اننى لم أوضح به انها تمثل هدايا الكتاب المشار اليه طبقاً للبند الثالث من عقد طبعة للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

(٤) واقع التعامل من خلال الايصالات (نسخة ، لو نسختين) اتسم بالمرونة فكان الخصم ٣٣% وليس ٣٠% خلافا لما جاء بالبند السادس من العقد .

(٥) يوجد بمسلسل رقم ١٠ ص ١١ من كشف تقرير الخبرة عدد ١٤ نسخة وليس ١٦ نسخة بتاريخ ١٦/٦/١٩٩٧ أخذ للنشر حسابه بمكتبة لصاحبها دار الثقافة للطباعة والنشر بالفجالة لصاحبها ومقرها ولكنه لم يعطى عنها إيصال مخالصة وإضافها للخبير السابق بدون وجه حق وللخبير الانتقال للمكتبة بالفجالة للسؤال إذا أراد .

- نخلص مما سبق أن رفع المدعى الدعوى الأصلية بمبلغ (٩٥٠٠ جنية) + الفوائد + التعويض وبعد كل ذلك وبعد قيام الخبير بالاحتياز لجانب المدعى وإضافته عدد مائة نسخة بصحفة ١١ فى نتيجة للخبير بمسلسل ٣ ومسلسل ٦ (تلك التى أعطى الناشر مخالصة عنها مؤرخة ٣/٦/١٩٩٧ مرفقة بحافظة مستندات رقم ٣ مقدمة من المدعى عليه بالدعوى الأصلية) الى جانب عدم وجود أى مستند بالتخالف عن الـ (٤٠ نسخة) فى الملحق التكميلى لعقد (M) كما يدعى الخبير وقد تم الرجوع الى ص ٤ ، ص ٦ بمحضر الأعمال والمستند المرفق بحافظة مستندات المقدمة للخبير بجلسة ١٧/٧/٢٠٠٠ والمؤرخ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧ (وهو نفس تاريخ ظهور كتاب (M) بالسوق) لم يثر فيهم على أى إشارة تفيد التخالص عن الـ (٤٠ نسخة) بدليل المحضر الذى حرره المؤلف للناشر نتيجة عدم تسليمه الـ (٤٠ نسخة) بقسم المنتزة وتم استدعاء الناشر للسؤال أكثر من مرة لكنه لم يحضر .

(ملحوظة) - العقد التكميلى لكتاب (M) تاريخه ٢٦/١٠/١٩٩٧ والذى ظهرت نسخة بالسوق فى ٢٣/١٢/١٩٩٧ والمحضر للمحرر بقسم المنتزة عن عدم تسليم الـ (٤٠ نسخة) كأثر للعقد التكميلى محرر بتاريخ ٣/١/١٩٩٨ ، وكذا ما تلاه من ائذار رسمى على يد محضر محرر من المؤلف بتاريخ ٢/٤/١٩٩٨ بتكليفه بالوفاء بما يقرب من (٣٠ نسخة) من

الطبعة الاولى و (٤٠ نسخة كامل طبعة الملحق التكميلي) (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) .

كل هذا ان دل فانما يدل على ان المدعى الناشر غير جاد في دعواه وانه قصد بذلك اضاعة الوقت والتشهير به وتقويت الفرصة على المؤلف في تطويع مؤلفه واعادة طبعه الى جانب لخرجه مدين بهدف اضاعة دعوى الفسخ والتعويض الفرعية التي رفعها المؤلف بغية (عدم قبولها) .

فيما يلي بعض أحكام التقاضي فيما يتعلق بأعمال

الخبرة في هذا الصدد :-

(١) المحكمة غير ملزمة بالأخذ برأى الخبير . ذلك أن هذا الرأي لا يعود أن يكون عنصر من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها والمحكمة قد كونت رأيها في الدعوى من مجمع للقرائن والبيانات الأخرى لما لاحظت من أنها أقوى لقائعا واصدق دليلا خاصة وإن كل خبير يبني رأيه على اجتهاده الشخصي وصدق فراسته .

(طعن ٣٣٣ / ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٢)

(٢) تقدير عمل أهل الخبرة من سلطة محكمة الموضوع ، له الأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به واطراح بعضه الآخر وفق ما تظمن إليه .

(طعن ٧٠٨٥ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٢٠)

(٣) لاثيريب على المحكمة اذا هسى جزمت بما لم يقطع به تقرير
الخبير متى كانت وقائع الدعوى قد أيسدت ذلك .

(طعن ١٢٩ / ٢١ ق لحوال شخصية جلسة ١٩٩٥/١/٣١)

(٤) اعتماد الحكم لما قرره الخبير فى (مسألة قانونية)
دون ابداء رأيه فيه (خطأ وقصور) .

(طعن ٩٠٠ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

(٥) تعويل الحكم فى قضائه على تقرير الخبير الذى لم
يعرض لما أشاره الطاعن من دفاع جوهرى (قصور) .

(طعن ٢٤٠٨ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)

(٦) محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير لأنها لاتقضى الا
على أساس ما تطمئن اليه (م ١٥٦ ثبات) .

(طعن ١٣٦ / ٦ ق جلسة ١٩٨١ / ١٢/٧)

(٧) قاضى الموضوع حقه فى الانتعانة بالخبراء فى (المسائل
الفنية والوقائع المادية) التى يشق عليها الوصول اليها فقط .
وجوب أن يكون عقيدته فى فهم الواقع فى الدعوى من
العناصر المطروحة عليه جميعها ، تفسير العقيد ووصف
الرابطه بين الخصوم واسباب التكيف للقانونى عليها (مسألة قانونية)
لايجوز للخبير ان يتطرق اليها ، ولا للمحكمة أن تزل عنها
ومخالفة ذلك (خطأ) .

(طعن نقض تجلرى رقم ١٤٤٧ / ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧ / ١١/٢)

ونلتمس من عدالة المحكمة الموقرة الى جانب ماسبق فسخ عقود
الكتب للثلاثة (C) ، (F) ، (M) باعتبارها عقود مؤقتة غير دائمة لأنها

(مؤقتة بمدة معينة) وانتهت من سنتان أو أكثر ككتاب (M) أو أكثر من سنة مثل (C) و (F) وخاصة وإن الناشر (قد أدخل بالتزاماته المترتبة عليها) وأنه قد سبق أن حرر له محضر بقسم المنتزعة تلاء لذاره وتكليفه بالوفاء إلا أنه سبق إلى رفع دعاوى للكيد وللتعطيل بدون مبرر وبدون وجه حق .

وتداولت الجلسات وبجلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣ وورد اصل تقرير الخبير وقد شابه للقصور سالف الاشارة ولم يحضر بالجلسة المشار اليها المدعى فقررت عدالة المحكمة المؤقرة للتأجيل لجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ لاعلان المدعى بورود التقرير الى المحكمة .

الطلبات

أولاً :- فسخ عقد طبع ونشر كتاب (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والذي انتهت مدته فى ١٩٩٨/٥/١٠ وكذا العقد التكميلى المؤرخ فى ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي انتهت مدته أيضا فى نفس ميعاد انتهاء العقد الاصلى وكذا فسخ عقد كتاب (C) المؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٠ والذي انتهت مدته فى ١٩٩٩/٢/١٩ وكذا فسخ عقد كتاب (F) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والذي انتهت مدته فى ١٩٩٩/١/٢٢ .

ثانياً : أداء مبلغ (٥٧٩٢ جنية) كالاتى :-

كتاب (C) (١٤٣٦ جنية) ، وكتاب (F) (١٦٢١ جنية) وكتاب (M) (٢٨٩٠ جنية) (١٢١٠ جنية طبعة أولى + ١٦٨٠ جنية ملحق تكملى) .

ثالثاً : إلزامه بأداء تعويض نهائى جابر للأضرار المادية والأدبية وقدره (١٢٠٠٠ جنية) (مائة وعشرون ألف جنية) عما فات المؤلف من

كسب وما لحقه من خسارة نتيجة امتناع الناشر عن تنفيذ ما جاء بالعقد
لثلاثة .

رابعاً : على سبيل الاحتياط الكلى : حالة ملف القضية الى مكتب
خبراء أخر على ان يكون رجلا عدل وليس امرأة وذلك لحصر نصيبى فى
كتاب (M) وما حررته عنها من ايصالات بعدد نسخ تبين نصيبى فى
الكمية المتفق على طبعها من كتاب (M) قلم استلم منها شيئا بنليل تحرير
محضر بذلك بقسم شرطة المنتزة وما تلى ذلك من اذار رسمى
على يد محضر بتكليفه بالوفاء عن العقود الثلاثة .

خامساً : لزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه بحكم
مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

المدعى عليه بالدعوى الأصلية

مذكرة بنفاعة من المؤلف ضد الناشر
مقدمه من السيد / السيد عبد الوهاب عرفة
مدعى عليه بالدعوى الأصلية ومدعى بالدعوى الفرعية

ضد

السيد الناشر /

مدعى بالدعوى الأصلية ومدعى عليه بالدعوى الفرعية فى
الدعوى رقم ٢٦٢٦ / ١٨ / ١٠ م ١٠ ك والمحدد لنظرها جلسة
١٢ / ١٠ / ٢٠٠٢ .

الوقائع والتعقيب

١- أبرم المدعى عليه المؤلف فى الدعوى الأصلية مع الناشر
المدعى عقد مؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ بخصوص طبع ونشر كتاب بعدد
٥٠٠ نسخة ونشرها خلال (عام) تبدأ من ١٩٩٧/٥/١٠ وهو تاريخ
ظهور المؤلف وتنتهى فى ١٩٩٨/٥/١٠ .

٢- نفذ المدعى هذا العقد (طبعا ونشرا) وقد نفذت الكمية المطبوعة
فى أواخر شهر أكتوبر عام ١٩٩٧ أى فى منتصف مدة العقد للمشار
اليه تقريبا ، مما دفع الطرفين الى إبرام عقد تكميلى بكمية أخرى
قدرها ٥٠ نسخة كتبت بظهر النسخة التى بيد الناشر لعدم تواجد
النسخة التى بيد المؤلف معه فى ذلك الوقت ، ووقع عليها من الطرفان
بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ .

٣- اتفق فى ذلك العقد التكميلى على حصول المؤلف على ٤٠ نسخة
من الكمية الإضافية على ان ينتهى توزيعها فى نفس المدة المتفق
عليها بالعقد الأصيلى أى فى ١٩٩٨/٥/١٠ .

- ٤- ظهرت الطبعة الاضافية بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ فتقدم المؤلف لاستلام حصته العينية وقدرها ٤٠ نسخة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ فرفضت سكرتيرة الناشر ذلك الا بعد تحرير مخالصة اعدها الناشر سلفا بصيغة معينة مركزا فيها على عبارة معينة هى " نظير حقوق تأليفى " بغية انه يرمى من وراثتها لئى بعث له هذا الكتاب دون أن يفرم مليما واحدا وذلك نظير الأربعين نسخة التى هى حصتى فى الكمية الاضافية التى اتفق على طبعها فى العقد للتكملى (ولم يعقب الناشر بمذكرته المؤرخة ١٩٩٨/١٠/١٤ على صيغة تلك المخالصة المعدة سلفا والتى دفعت للمؤلف الى تحرير محضر عنها) .
- ٥- حرر محضر بتلك الواقعة برقم ٥٥ أحوال المنتزة بتاريخ ١٩٩٨/١/١٣ وأخذ رقم ٢٠١٢ / ١٩٩٨ لدارى المنتزة وحفظ اداريا وقيد (اثبات حالة) بناية المنتزة (مرفق بحافظة مستند رقم ٢) .
- ٦- تلى ذلك ائذار رسمى على يد محضر من المؤلف الى الناشر مؤرخ ١٩٩٨/٤/٢ طالبا فيه بحصته العينية وقدرها ٤٠ نسخة المتفق عليها بالعقد للتكملى الى جانب ٣٠ نسخة على وجه التقريب فى الطبعة الأولى الأصلية ، وكذا تسليمه نصيبه من طبع كتابى (F) و (C) (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) .
- ٧- رد الناشر على المؤلف بانذار مماثل مؤرخ ١٩٩٨/٤/١٨ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) ببيانات غير صحيحة لذكر فيها حق المؤلف فى الحصة العينية وقدرها ٤٠ نسخة والتى ذكرت فى العقد للتكملى بصريح النص وعن الـ ٣٠ نسخة (لتلى ذكرها للمؤلف بانذاره وهى على وجه التقريب) قال الناشر بانذاره بنهاية الصفحة الأولى منه بالحرف الواحد (نحيط علم سيادتكم بانه قد تم استلامكم لعدد

١٥ نسخة بالإيصال المحرر بخطكم وتوقيعكم بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧) وذلك حسب الاتفاق المدون بالعقد المؤرخ بتاريخ ٢٣/١/١٩٩٧ (البند الثالث) وليس ثلاثون نسخة حسب لئذلكم (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢)

تعقيب : الإيصال الموقع من المؤلف بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧ باستلامه ١٥ نسخة هذه النسخ عبارة عن هدايا وقد اضطرني الناشر الى كتابة هذا الإيصال بحجة عدم مطالبته بها مرة أخرى مستقبلا وينكر الناشر ان ذلك حسب الاتفاق المدون بالعقد المؤرخ ٢٣/١/١٩٩٧ بكتاب M البند الثالث منه وبالرجوع لذلك للبند بالسطر الثاني منه مكتوب فيه بالحرف الواحد (وبطبع عدد ٥٠ نسخة زيادة عن العدد المتفق عليه يخص الطرف لثاني منها أى المؤلف عدد ١٥ نسخة هدايا) وجاء بالبند الخامس من العقد المشار اليه ويسرى هذا الاتفاق لمدة سنة من تاريخ ظهور الكتاب للبيع وهو ١٠/٥/١٩٩٧ ، أى أنه وقع فى خطأ دون ان يدري ، فتاريخ تحرير إيصال الـ ١٥ نسخة هدية هو نفس تاريخ ظهور الكتاب للبيع بالسوق وقد لجأ الناشر الى تلك الخيلة ليغطي نقصيره فى الوفاء بالتزامه فى الطبعة الاولى وساعده أكثر لئنى لم أوضح بالإيصال انها هدايا .

٨- ثم بإذر الناشر الى رفع (دعوى حساب) ثلاث كتب تم طبعا بمطبعة للناشر المذكور وهى :-

أ- C المؤرخ عقده ٢٠/٢/١٩٩٧

ب- F المؤرخ عقده ٢٣/١/١٩٩٧

ج - M المؤرخ عقده ٢٣/١/١٩٩٧ (أى نفس تاريخ عقد كتاب F) سالف الإشارة

٩- وبجلسة ١٩٩٨/٥/٢٧ طلب المدعى عليه بالدعوى الأصلية
(المؤلف) أجلا للأطلاع فصرحت المحكمة بأجل بجلسة ١٩٩٨/٥/١٥

١٠- بجلسة ١٩٩٨/٧/١٥ قدم المؤلف (منكرة) بطلب توجيه
دعوى فرعية فسخ عقد m المؤرخ في ١٩٩٧/١/٢٣ مع تعويض نهائي
جابر للأضرار المادية والأكبيرة قدره ٤٠٠٠٠ جنية (أربعون ألف جنية)
وصرحت المحكمة بأجل لجلسة ١٩٩٨/١٠/١٤ لإعلان المدعى بالدعوى
الأصلية (بالدعوى الفرعية) وتقديم (أصل) هذه الصحيفة (معلنة)
بالجلسة سافة الإشارة .

١١- بجلسة ١٩٩٨/١٠/١٤ تم تقديم (أصل) صحيفة الدعوى
الفرعية (معلنة) والمرفوعة من المؤلف ضد الناشر مرفقا معها
المستندات المؤيدة وفي ذات الجلسة طلب الخصمان (نذب خير) في
الدعوى .

١٢- بجلسة ١٩٩٨/١٠/٢٨ صدر (حكم تمهيدى) من عدالة المحكمة
(بنذب خير) في الدعوى وبأشر الخير مأموريته بعد سداد الأمانة
للقضائية .

١٣ بجلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣ ورد تقرير الخير فصرحت المحكمة
للمدعى عليه بإعلان المدعى في الدعوى الأصلية بورود أصل التقرير
للمحكمة لجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ .

١٤- بجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ (طعن) المدعى عليه (المؤلف)
بالدعوى الأصلية على (تقرير الخير) للآتى :-

أ- لعدم استبعاد الإيصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/٢٤ وعدد نسخة ٣٠ ،
وكذلك الإيصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/٢٩ وعدد نسخة ٧٠ من كتاب M من

المديونية لوجود (مخالصة) من الناشر مرفقة بملف الدعوى عن (مائة نسخة) من كتاب M مؤرخ ١٩٩٧/٦/٣ فيكون العدد المطلوب الحساب عنه ١٢٠ نسخة من مسحوبات المؤلف وليس ٢٢٠ نسخة تخصم قيمتها من المبلغ المستحق للمؤلف وقيمته ٦٢٥٠ جنية طبقاً للبند الرابع من عقد M المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

ب- لم يتم استبعاده الاقرار الخاص باستلام ١٥ نسخة للمؤرخ ٩٧/٥/١٠ لانه خاص بهدايا للطبعة الاولى من كتاب M للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ وسنده في ذلك هو البند الخامس من ذلك للعقد (الذى هو سريعة المتعاقدين) حيث جاء به (أن مدة العقد سنة) تبدأ من تاريخ ظهور الكتاب للبيع وهو ٩٧/٥/١٠ وجاب بالبند الثالث من هذا العقد اتفاق الطرفين على قيام الطرف الأول (الناشر) بطبع عدد ٥٠ نسخة (زيادة) عن العدد المتفق عليه يخص الطرف الثانى (المؤلف) منها عدد ١٥ نسخة هدايا (هذه العبارة بالسطر الثالث من ذلك البند) هذا يؤكد أن الـ ١٥ نسخة للمذكورة بالاىصال المؤرخ ٩٧/٥/١٠ هى هدايا الطبعة الاولى أضف الى ذلك أن تاريخ هذا الاىصال وهو ٩٧/٥/١٠ سابق على تاريخ عقد الملحق للتكميلى المؤرخ ٩٧/١٠/٢٦ والذى ظهرت نسخة بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ فكيف استلم المؤلف نسخ كتاب واعطى عنها اىصال مؤرخ ٩٧/٥/١٠ وهى لم تظهر الى حيز الوجود الا فى ٩٧/١٢/٢٣ كما أن نصيب المؤلف فى الطبعة الثانية هو ٤٠ نسخة وليس ١٥ نسخة فهو ان لم يخاص ب تلك الطبعة الثانية التى قمت بتحرير محضر عنها برقم ٥٥ أحوال المنتزة بتاريخ ٩٨/١/٣ وأخذ رقم ٢٠١٢ / ٩٨ لادارى المنتزة وحفظ لاداريا وقيد (اثبات حالة) بناية المنتزة (ومرفق بحافظة مستندات رقم ٢) مقدمة من

المؤلف المدعى عليه بالدعوى الأصلية وطلب المدعى عليه (المؤلف)
بذات الجلسة (٢٠٠١/١٢/١٤) نذب خبير آخر فى الدعوى ٠
١٥ - وبذات الجلسة الأخيرة المؤرخ ٢٠٠١/٢/١٤ طلب المدعى
عليه بالدعوى الأصلية والمدعى بالدعوى الفرعية تصحيح شكل الدعوى
الفرعية (المؤلف) وذلك لتناول الخبير المطعون فى تقريره (ثلاث
عقود) هى C,F,M وهى ذات العقود التى تناولتها الدعوى الأصلية
المرفوعة من المدعى وتم اثبات ذلك بمحضر الجلسة وطلب المدعى عليه
بالدعوى الفرعية بالآتى :-

(١) فسخ كتاب عقد كتاب M المؤرخ ٩٧/١/٢٣ ولذى انتهت مدته فى
٩٨/٥/١٠ وكذا العقد التكميلى لذلك للكتاب المؤرخ ٩٧/١٠/٢٦ والسذى
انتهت مدته أيضا ٩٧/٢/٢٠ ولذى انتهت مدته فى ٩٩/٢/١١ وكذا فسخ
عقد كتاب F المؤرخ ٩٧/١/٢٣ ولذى انتهت مدته ٩٩/١/٢٢ ٠
ثانيا : أداء مبلغ ص ٥٧٩٢ جنية كالاتى :-

كتاب C ص ١٤٣٦ جنية ، وكتاب F ١٦٢١ جنية وكتاب M ٢٨٩٠
جنية كالاتى (١٢١٠ جنية للطبعة الاولى + ١٦٨٠ جنية للملحق
التكميلى للطبعة الثانية) ٠

ثالثا : إلزامه بأداء تعويض نهائى جابر للأضرار المادية والأدبية قدره
مائة وعشرون ألف جنية عما فات المؤلف من كسب وما لحقه من خسارة
نتيجة امتناع الناشر عن تنفيذ ما جاء بالعقود الثلاث فى المواعيد المحددة بها
ولمتاعه عن تسليم نسخ الملحق التكميلى لعقد M بمجرد ظهور للكتاب فى
السوق فى ٩٧/١٢/٢٣ وما سبق ذلك من تحرير (محضر) عن تلك
الواقعة بقسم المنتزة (مرفق بحافظة مستندات برقم ٢) وما تلا ذلك من
(إندازه وتكليفه بالوفاء بالتزاماته فى العقود الثلاثة) فما كان من الناشر الا

ان قام برفع الدعوى الماثلة مبتغيا من وراثتها المماثلة واضاعة الوقت ،
والتشهير به فى ساحة القضاء أمام زملائه وتلاميذه وتقويت الفرصة على
المؤلف وما كان سيجنيه من اعادة طبع الكتب الثلاثة وتطويرها من مكاسب
مادية كبيرة وقد مر على ظهور الكتب الثلاثة المرفوع بها الدعوى أكثر من
خمس سنوات (ملحوظة : ظهرت النسخ بالمسوق عام ٩٧) وقد انتهت المدد
المحددة لسريان هذه العقود منذ أكثر من ثلاث سنوات ولم يجنى من وراثتها
شيئا وحرّم من ريعها ورفعت عنها الدعوى فى مايو ١٩٩٨ ونحن الآن فى
أكتوبر ٢٠٠٢ .

١٦- وبجلسة ٢٠٠١/٣/٢٨ صدر حكم عدالة المحكمة التمهيدى بنسب
لجنة ثلاثية من ثلاث خبراء لبيان حقوق الطرفين ومدى اخلال الناشر
بالتزاماته وما اذا كان المؤلف قد حصل على كافة مستحقاته من عنده وقد تم
سداد الامانة للقضائية وباشرت لجنة الخبراء ماموريتها .

١٧ - بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٩ ورد تقرير اللجنة الثلاثية للخبراء الى
المحكمة وبذات الجلسة ٢٠٠٢/٦/٢٩ لم يحضر (المدعى) بالدعوى
الأصلية فصرحت عدالة المحكمة بأجل لجلسة ٢٠٠٢/١٠/١٢ والاطلاع .

الدفاع

بمطالعة تقرير اللجنة الثلاثية لخبراء المؤرخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ وعدد صفحاته

: ١٥

_____ أولا : أن المدعى بالدعوى الاصلية (لم يوف بالتزاماته بالنسبة لكتب
الثلاثة) على النحو الاتى بصفحة من التقرير ١٢

المصنف	إجمالي حقوق المؤلف للمدعى فرعيا	قيمة المبالغ التي وصلت المؤلف من تلك المؤلفات	المبالغ المستحقة للمؤلف
أ - M	٧٩٣٠	٥٠٤٠	٢٨٩٠
ب - C	٣٤٠٠	١٩٦٣	١٤٣٦
ج - F	٢٣٠٠	٦٧٩	١٦٢١
يستنزل منه الاوصال برقم ٢ بتاريخ ٩٧/٩/١٥ مرفق بمبلغ للدعوى وقيمته ١٥٥ جنية			
			٥٩٤٧
			١٥٥٠
			٥٧٩٢

بناء عليه : ما يستحق للمدعى (فرعيا) (السيد عبد الوهاب عرفة) قبل المدعى عليه فرعيا هو مبلغ ٥٧٩٢ جنية .
ثانيا : بصفحة ١٢ من التقرير

أن المدعى أصليا (لخل بتنفيذ التزاماته) (بعدم تسليم المدعى عليه أصليا مستحقاته طبقا للعقود المحررة بينهما وقيمتها مبلغ ٥٧٩٢ ج) .
ثالثا : ص ١٣ من التقرير السطر الثاني وما بعده :

عدم أحقية المدعى أصليا في مطالبة المدعى عليه أصليا بأية مستحقات مالية وإن المبلغ السابق (وهو ناتج تصفية الحساب بينهما من العقود محل الدعوى) ونحيل في سرد الوقائع والتفاصيل والدفاع إلى ما جاء بمنكرتنا المؤرخة ٢٠٠١/٢/١٤ حرصا على وقت عدالة المحكمة .

لقد أدى امتناع الناشر عن تنفيذ التزاماته في العقود الثلاثة وتقويضت الفرصة عليه وإضاعة الوقت وما كان سيجنيه من إعادة طبع هذه الكتب الثلاثة وتطويرها من مكاسب مادية كبيرة وقد مضى على ذلك أكثر من

خمس سنوات حرم فيها المؤلف من ريع تلك الكتب الى جانب التشهير به في
مساحات القضاء أمام تلاميذه وزملائه كل ذلك أضر بالمؤلف ضررا كبيرا
بالغا .

ومن تطبيقات محكمة النقض

أ- مجرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه الناشئ عن العقد أو للتأخير
فيه (خطأ) يربط التزامه بالتعويض (المادة ٢١٥ - ٣٧٣ منى)
(طعن ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨)
(طعن ٥٩٢ / ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦) (طعن ١٢٢٢٣ / ٥٢
ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥) .

ب - ادخال (تقويت الفرصة) ضمن (عناصر الضرر) هو (كسب
فائت) اذا كان المضرور يأمل للأسباب مقبولة الحصول عليه والتي فوتهما
عليه العمل الضار غير المشروع (طعن ٤٣٠٠ / ٦٣ ق جلسة
٩٤/١١/١٠) (طعن ٧٠٨٥ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠)

ج - مجرد تقويت الفرصة للكسب يعد في ذاته (ضررا
محققا) (طعن ٢٢١٨ / ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩ لم ينشر)
(طعن ٨٣٧ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤) .

د - تقدير الضرر (من وقت الحكم بالتعويض) وليس من وقت وقوع
الضرر . (طعن ٢٠٥ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣) (طعن ٥٦٤ /
٥٦ جلسة ١٩٨٨/١/٢٦) .

أعمال أركان المسؤولية العقدية على واقعة الدعوى :-

أولا : امتناع الناشر عن تنفيذ بنود العقد بعدم سداد باقى مستحقات
المؤلف وقدرها ٥٧٩٢ جنية وعدم تسليم المؤلف نصيبه فى الطبعة الثانية
من مصنف M مما يكشف عن سوء نية الناشر وإجحافه بحق المؤلف بعد

لنتهاء المدة المحددة لسريان عقود للكتب الثلاثة (وهذا خطأ جسيم من الناشر) الى جانب فرض الناشر صيغة معينة لاستلام ٤٠ نسخة الخاصة بالطبعة الثانية من ملحق العقد الأصلي الخاص M وماينم عن سوء نية الناشر الأمر الذى دفع المؤلف الى تحرير محضر بقسم المنطرة عن تلك الواقعة مؤرخ ١٩٩٨/١/٣ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) وهذا ايضا (غش وخطأ جسيم من الناشر) .

ولم يقم الناشر بالوفاء بالتزاماته بعد تكليفه به بموجب اذار على يد محضر بل وتمادى فى غييه ورد على الاذار بانذار مماثل مدعيا عتوة واستكبارا اجحافا بحق المؤلف بان الاخير قد تسلم نصيبه بالاىصال المؤرخ ٩٧/٥/١٠ بينما الحقيقة ان هذا الاىصال خاص (بهدايا الطبعة الأولى) بدليل ان هذا التاريخ هو ذات تاريخ ظهور الطبعة الأولى لعقد كتاب M المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ وان هذا الاىصال خاص باستلام ١٥ نسخة وليس ٤٠ نسخة كبود الملحق للتكميلى ولمتناعه عن التنفيذ وانه لا أمل فى الوفاء بالتزامه ، بل تمادى بفطرمة وقام برفع دعوى حساب المائتة امام عدالة المحكمة مطالبة بملغ ٩٥٥٠ جنية ظلما وبهتان بدون وجه حق وتداولت الجلسات وأثبت الخبير ان الناشر هو المدين (للمؤلف) بمبلغ ٥٧٩٢ جنية وانه مغل بالتزامات (وهذا خطأ جسيم من الناشر) .

ثانيا : ضرر مدعى محقق : للمؤلف يتمثل فى عدم استلامه ببقى نصيبه من كتبه الثلاث وقدرها ٥٧٩٢ جنية الى جانب اضاعة الوقت عليه فى تطوير كتبه وبيعها فقد كان سمره نسخة M ٦٠ جنية وكتاب C ١٥ جنية وكتاب F ١٠ جنية وان وقد مر أكثر من ٥ سنوات على تاريخ ظهور الكتب الثلاثة بالسوق عام ١٩٩٧ ونحن الآن فى اكتوبر ٢٠٠٢ وملكان مستكره على المؤلف من دخل كبير عن مدة ٥ سنوات سابقة لانكر حرم

من ريعها الى جانب (الضرر الأدبي) المتمثل فى التشهير بالمؤلف امام
ساحات القضاء ولما زملاته المحامين وتلاميذه .

ثالثا : ان خطأ الناشر الوارد (بالولا) كان السبب فى الضرر المذكور
(بثانيا) كأثر مترتب عليه مما أضر بالمؤلف ضررا بالغاً أدى الى
توقف أنشطته وحرمانه من القيام بأية مشاريع من تطوير الكتب
وتسويقها والأرباح التى كانت متعود عليه منها الى جانب الأكم النفسى
الذى حاق به من جراء التشهير به فى المحاكم .

الطلبات

ما جاء بتقرير الخبير هو العدل وقد جاء مؤيدا للثابت بالاوراق
من عقود ومستندات وتطلب من عدالة المحكمة الموقرة القضاء بالآتى :-

أولا : فسخ عقد طبع ونشر كتاب M المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣
والذى انتهت مدته فى ١٩٩٨/٥/١٠ ، وكذا العقد التكميلى المؤرخ فى
١٩٩٧/١٠/٢٦ والذى انتهت مدته أيضا فى نفس ميعاد انتهاء العقد
الاصلى فى ١٩٩٨/٥/١٠ وكذا كتاب C للمؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٠ والذى
انتهت مدته فى تاريخ ١٩٩٩/٢/١٩ وكذا فسخ عقد كتاب F المؤرخ
١٩٩٧/١/٢٣ والذى انتهت مدته فى ١٩٩٩/١/٢٢ .

ثانيا : أداء مبلغ ٥٧٩٢ جنية كالاتى :-

كتاب C وقيمة المستحق للمؤلف منه مبلغ ١٤٣٦ جنية وكتاب F
وقيمة المستحق للمؤلف منه مبلغ ١٦٢١ جنية وكتاب M وقيمة المستحق
منه للمؤلف مبلغ ٢٨٩٠ جنية كالاتى :-

١٢١٠ جنية عن الطبعة الأولى للعقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ + مبلغ
١٦٨٠ جنية عن الطبعة الثانية بعد الملحق للتكميلي عن نفس كتاب M
المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦) .

ثالثا : الزامه بأداء تعويض نهائى جابر للأضرار المادية والأدبية قدره
مائة وعشرون ألف جنية عن الكتب الثلاثة عما فات المؤلف من كسب وما
لحقه من خسارة نتيجة امتناع الناشر عن تنفيذ ما جاء بالعقود الثلاثة . وعن
التشهير به فى ساحات المحاكم امام زملاء المؤلف وتلاميذه ، وعن الوقت
الذى ضاع وقدره خمس سنوات منذ ابرام العقود عام ١٩٩٧ ورفع الدعوى
فى مايو ١٩٩٨ حتى الان فى اكتوبر ٢٠٠٢ والفرص التى ضاعت وفاتت
على المؤلف كأثر مترتب على عدم اعادة طبع كتبه الثلاث وتطويرها ،
والريع الذى كان سيعود عليه من طبعها خلال تلك الفترة .

رابعا : الزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه بحكم مشمول
بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

المدعى عليه بالدعوى الأصلية

المحامى

مذكرة من الناشر ضد المؤلف

بدفاع السيد /
المدعى الأصلي رقم (٢٦٢٨ / ٩٨ الدائرة ٢١ مدنى كلى) .

ضد

السيد / السيد عبد الوهاب عرفة بصفته مدعى عليه فى الدعوى
الأصلية المحدد لها جلسة ٢٣/١١/٢٠٠٢ لاتخاذ اجراءات رفع
الدعوى الفرعية .

واقعة الدعوى الأصلية

المدعى صاحب مطبعة ومكتبة والمدعى عليه
مؤلف كتب قانونية وقد تعاقد المدعى عليه مع المدعى على طبع
ونشر وتوزيع كتب قانونية كما جاء بالعقد المحررة بينهما .
وبتاريخ ١٩٩٨/٤/٢ فوجئ المدعى بانذار على يد محضر
مرسل من المدعى عليه يطلب منه الاتى :-

- (١) تسليمه أربعون نسخة كتاب (M)
- (٢) تسليمه ثلاثون نسخة المشار اليه عاليه وكذا ديسكات الكمبيوتر
الخاصة .

- (٣) تسليمه باقى نصيبه من طبع كتابى (C) و (F) .
 - (٤) عدم اعادة طبع كتابه (M) وكذا كتب (C) و (F) .
- قام المدعى بالرد على هذا الانذار بانذار آخر وقام المدعى
عليه باستلامه بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٨ وقمنا بالرد على كل طلب

من طلبات المدعى عليه (المُنذر) باننا ليس لدينا مانع من تصفية الحساب .

وبالرغم من ذلك لم يَقم المدعى عليه بالرد على هذا الانذار بعدم اسناد اعادة طبع المؤلف أو بيعه أو التصريح لاي ناشئ آخر الا بعد تصفية حساب المدعى وذلك حسب العقد المبرم لانه سارى للمفعول حتى ١٩٩٨/٥/١٠ .

قام المدعى عليه باستلامه بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٠ ولم يَقم المدعى عليه باتخاذ اى اجراء .

لقد قام المدعى برفع هذه الدعوى ابتغاء الحكم له بالزام المدعى عليه بسداد مبلغ (٩٥٥٠ جنية فقط) للمدعى قيمة باقى الحساب أو ندب خبير تكون مهمته فحص العقود والمستندات والايصالات الموقعة من المدعى عليه ومحاسبة المدعى وتعويضه ولتشاء تداول للدعوى بالجلسات قدم المدعى عليه بجلسة ١٩٩٨/٧/١٥ مذكرة تضمنت الاتى :-

(١) أن الكمية المتفق عليها بالعقد المؤرخ فى ١٩٩٧/١/٢٣ والخاصة بطبع ونشر وتوزيع كتاب (M) قد نفذت للكمية المتفق عليها قبل انتهاء مدة العقد المتفق عليها لذلك قام الطرفان بعمل عقد تكميلى بكمية أخرى قدرها (١٥٠ نسخة) اتفق للطرفان على حصول المؤلف على أربعين نسخة من الكمية الأخيرة . وعند ظهور الطبعة طلب المؤلف (المدعى عليه) حصته من هذا الكتاب وقدرها أربعون نسخة فرفضت سكرتيرة المدعى تسليمه هذه الكمية الا بعد تحرير مخالصة بالكمية .

٢- الدعوى الفرعية

أ- طلب المدعى عليه من المدعى مبلغ (٣١٨٥ جنيها) قيمة (٨١ نسخة) هي عبارة عن (٤١ نسخة من الطبعة الأولى) و (٤٠ نسخة ثمن الطبعة الثانية) (التكميلية) .

ب- تعويض قدره أربعون ألف جنية عما لحق به من تشهير في أروقة المحاكم وجره الى خصومات قضائية تكبده العديد من المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماه .

ج - يرى أن الـ (١٥ نسخة) التي قام باستلامها من المدعى هي عبارة عن هدايا وليست حصته المتفق عليها .

د - دفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها قبل الأوان وذلك لان العقد الخاص بكتاب (F) المؤرخ في ١٩٩٧/١/٢٣ ينتهي في ١٩٩٩/١/٢٣ ولا خلاف بين الطرفين عليه (على حسب قوله) فكيف يمكن تناول هذا المؤلف قبل أن تنتهي مدته ؟

وكذلك بالنسبة لطبع ونشر كتاب (C) فان هذا الكتاب أيضا لا خلاف عليه ولا يجوز تناوله بالصحيفة لان مدته تنتهي في فبراير عام ١٩٩٩ .

ان الذي يجوز التحدث فيه فقط هو كتاب (M) لانتهاه العمل به في ١٩٩٨/٥/١٠ .

وخلص في مذكرته الى الاتي :-

- (١) ان المدعى تناول عقد انتهى مفعوله بصورة غير صحيحة .
- (٢) تناول عقدين لم ينتهي العمل بهما بعد .

وطلب في ختام منكرته :-

- (١) رفض الدعوى الأصلية .
 - (٢) احتياطيا عدم قبولها لرفعها قبل الاوان .
- وأخيرا جاء باعلان الدعوى الفرعية المرفوعة من المدعى عليه فى الدعوى الأصلية الاتى نصه :-
- سوف ننكر الجديد فى هذه الدعوى منمما للتكرار حرصا على وقت عدالة المحكمة للموقرة .
- (١) ذكر المدعى بالدعوى الفرعية انه أرسل انذار للمدعى فسى الدعوى الأصلية بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢ يطلب فيه تسليمه (٤٠ نسخة) من كتاب (M) الى جانب (٣٠ نسخة) من الطبعة الأولى لم يتسلمها المؤلف (المدعى عليه) فى الدعوى الأصلية ثم عاد وكرر بانه لم يتسلم عدد (٤١ نسخة) من الطبعة الأولى كما انه لم يتسلم الـ ٤٠ نسخة من الطبعة الثانية
- (٢) ذكر فى صحيفة دعواه الفرعية بأن الـ (١٥ نسخة) الستى تسلمها بانها هدايا تسلم خارج الحساب .
- (٣) أنه يطالب المدعى بمبلغ (٦٢٥٠ جنيها) قيمة باقى نصيبه فى الكمية المطبوعة المنفق عليها .
- (٤) ان نسبة الخصم هى (٣٣,٣ %) وليس (٣٠ %)
- (٥) ثم عاد وطلب فى ختام عريضة دعواه انه يطالب المدعى عليه بالدعوى الفرعية والمدعى بالدعوى الأصلية بمبلغ (٣٢٤٠ جنية) قيمة عدد (٨١ نسخة) .

التعقيب على تقرير لجنة الخبراء

حسب ملجاء بتقرير لجنة الخبراء :

أولاً : جاء بالتقرير استبعاد عدد ١٠ نسخة من كتاب M ٣٠ نسخة + ٧٠ نسخة والخاصة بالإيصالات المؤرخة ٩٧/٥/٢٤ ، ٩٧/٥/٢٩ حيث ان المدعى قد نقاضى قيمة هذه للنسخ من المدعى عليه ونحيط عدالة المحكمة بان كل النسخ المسند عنها مبالغ تم استبعادها أصلاً ولم نذكرها بكشف الحساب السابق تقديمه لأنها مبالغ مسددة ولا داعى لذكرها مع العلم بأنه لم يعترض على الايصالات للموقعة منه فى مناقشة الخبر السابق واذا كان ادعاء (السيد عبد الوهاب عرفة) صحيحاً فلماذا لم يطلب سحب هذه الايصالات ساعة سداده للمبلغ حيث أن هذه الايصالات ايصالات أمانة موقعة منه .

ثانياً : جاء بتقرير للجنة (صفحة رقم ١٠ فقرة ٣) بأن عدد النسخ التى تسلمها الطرف الثانى (السيد عبد الوهاب عرفة) من كتاب C هى عدد ١٨٧ نسخة فقط مع العلم بأن عدد الكتب التى سحبها وتسلمها هى ٢٦٢ نسخة وليس ١٨٧ نسخة طبقاً للإيصالات الممهوره بتوقيعه شخصياً والمقدمة ضمن حافظة المستندات وأيضاً لم يعترض عليها بالتقرير السابق .

ملحوظة : الايصالات المقدمة منها والممهوره بتوقيع (السيد عبد الوهاب عرفة) مقسمة لنوعين نوع مستقل ومقيد به استلامه لعدد من كتاب C ونوع آخر (مشترك) مقيد به استلامه لعدد من كتاب C بالاضافه لكتاب آخر مثل M وعلى ذلك استبعد التقرير الايصالات المشتركة المقيد بها نوعان من الكتب ووضعها فى الكتاب الثانى لذلك يحق لنا طرف

(السيد عبد الوهاب عرفة) ثمن الفرق وهو ٢٦٢ نسخة - ١٨٧ نسخة = ٧٥ نسخة x ١٥ جنية للنسخة ١١٢٢٥ جنيها .

ثالثا : لم يتعرض التقرير لمبلغ ٣٩٠٠ جنية صافى قيمة عدد ١٠٠ نسخة من كتاب M ثم ارسالها بمعرفتنا لمصلحة الشهر العقارى بالقاهرة عن طريق الشركة العالمية للشحن فى ١/٦/٩٧ بالبوليصة رقم ١١٥٧٣ وطبقا للفاتورة المحررة منا بمبلغ ٣٩٠٠ جنية والمؤرخة ٩٧/٥/٢٩ واستخرجت مصلحة الشهر العقارى شيك بمبلغ ٣٩٠٠ جنيها باسم / السيد عبد الوهاب عرفة (المؤلف) على البنك الأهلى المصرى فرع للنصر بالقاهرة وقام المؤلف (السيد عبد الوهاب عرفة) بصرفه ولم يتم بمسداد المبلغ لنا وطلب خصم هذا المبلغ من حقوق تأليفه ؟ (المستندات مرفقة بكشف الحساب السابق تقديمه) .

واخيرا نحيط عدالة المحكمة بالآتى :-

١- لقد تسلم (السيد عبد الوهاب عرفة) من المكتبة عدد ١ - فواتير خالية البيانات ومختومة بخاتم المكتبة لاستخدامها فى مبيعاته من الكتب للمكتبات أو للمصالح الحكومية على ان نوافى بصور هذه الفواتير ومسداد ٢٢% من قيمتها الاجمالية للمكتبة كمصاريف ادارية وضرائب وتمغات وذلك حسب الايصال الممهور منه شخصا ويخطه أيضا والمؤرخ فى ١/٣/١٩٩٧ والمرفق ضمن الكشوف السابق تقديمها ولأن لم يسلم لنا الفواتير أو صورها للمحاسبة عليها .

٢- يستحق لنا طرف (السيد عبد الوهاب عرفة) مبلغ ٣٠٢٥ جنية وهى تمثل قيمة كتابة كمبيوتر لاصول الكتب موضوع الدوى وحسب التعاقدات وهى كما يلى :-

كتاب F = عدد ١١ ملازمة x ٣٠ جنية = ٣٣٠ جنية

كتاب C = عدد ١٨ ص ملزمة $30 \times$ جنية = ٥٥٠ جنية

كتاب M = عدد ٧١ ص ملزمة $30 \times$ جنية = ٢١٤٥ جنية

الاجمالي المطلوب ٣٠٢٥ جنية

٣- (أ) أننا لم نخل بتنفيذ التزاماتنا بل المدعى عليه (السيد عبد الوهاب عرفة) هو الذى أخل بالتزاماته تجاهنا حيث لم يقم بسداد قيمة النسخ المسحوبة عن طريقه حتى تاريخه وحسب الاتفاق بين الطرفين يجب عليه توريد قيمة المباع بعد خصم ٣٠% ولكن للأسف استولى على جميع المتحصلات لحسابه .

(ب) قد قام المدعى عليه (السيد عبد الوهاب عرفة) بالنتهيز بالمدعى عند اصحاب المكتبات سواء بالاسكندرية أو القاهرة وايضا لدى بعض العملاء الكبار المحترمين الذين يتعاملون مع المدعى منذ اكثر من ثلاثون عاما ويعرفونه جيدا المدعى وسمعته الطيبة بين كبار الأساتذة والكتاب بالجامعات لذلك قاموا بإبلاغ المدعى بكل ما ذكره المدعى عليه (السيد عبد الوهاب عرفة) فى حق المدعى وهم مستعدون جميعا للمواجهة بين الطرفين وبالرغم من ذلك لم يتخذ أى اجراء قانونى فى حق المدعى عليه مع العلم بانه هو الذى بدا فى اتخاذ الاجراءات القانونية بذهابه الى شرطة المصنفات الفنية بالمديرية ثم ذهابه الى قسم شرطة المنتره وتحريره محضرا تحت رقم ٢١٢٠ / ٩٨ تم حفظه اداريا .

الآنك

يلتمس الطالب أصليا : من عدالة المحكمة الموقرة اعتماد التقرير السابق والمقدم للمحكمة بجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ والذى ينص بالزلم (السيد عبد

الوهاب عرفة) بسداد مبلغ ٨٧ ص جنيها (سبعة وثمانون جنيها ونصف) لصالح المدعى وهى قيمة تصفية حسابات الطالب بالاضافة لحق الطالب فى التعويض عن الاضرار بكافة أنواعها ومشتملاتها وبالخسارة اللاحقة والكسب الفائت على الطالب من جراء فعل المدعى عليه تجاه الطالب .

ولاحتياطيا : ندب خبير تكون مهمته فحص الاعتراضات السابق الاشارة اليها بالذاكرة المقدمة منا بالتعقيب على تقرير لجنة الخبراء مع محاسبة الطالب (السيد عبد الوهاب عرفة) ولزله بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه بحكم مشمول للنفاذ المعجل وبلا كفالة .

ولاجل العلم ،،،

وكيل المدعى فى الدعوى الأصلية

باسم الشعب

١٠- حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الصادر فى الدعوى د ٢١ م ٠ك

بالجلسة المنعقدة علنا بسراى المحكمة فى يوم ٢٥/١/٢٠٠٣

برئاسة السيد الأستاذ / محمد حسونة
رئيس المحكمة

وعضوية الأستاذين / ياسر محمود بطه
قاضى

و / وليد رستم

قاضى

وحضور السيد / خالد متولى

أمين السر

صدر الحكم الآتى

فى القضية رقم ٢٦٢٨ لسنة ١٩٩٨ م ٠ك الاسكندرية

فى الدعوى المرفوعة من

السيد / الناشر

ضد

السيد / السيد عبد الوهاب عرفة المقيم ٩ شارع على عبد الله على
بكفر الزيات

وفى الدعوى الفرعية المرفوعة من

السيد / السيد عبد الوهاب عرفة - المحامي - ومقيم بكفر الزيات ٩ شارع
على عبد الله على ومحطه المختار مكتب الأستاذ /
المحامي ومقيم
.....

ضمد

السيد / الناشر

المحكمة :

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا :-
حيث أن وقائع الدعوى تحصل حسبما يبين من مطالعة الاوراق
وسائر ما حوته من مستندات في ان المدعى خاسم المدعى عليه بموجب
صحيفة - موقعة من محام لودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ
١٩٩٨/٥/٢ واعلنت قانونا ، طلب في ختامها للحكم بالزامه بسداد مبلغ
٩٥٥٠ جنية قيمة تصفية حساب المدعى لو نذب خبير تكون مهمته
فحص المستندات المقدمة من المدعى ومراجعة العقود
والمستندات والايصالات الموقعة من المدعى عليه ومحاسبة المدعى
وتعويضه عن الضرر الذي لحقه من فعل المدعى عليه والزامه
بالمصروفات والاعتاب والنفاز على سند من القول ان المدعى عليه قام
بالتعاقد معه على طبع ونشر وتوزيع كتب قانونية من تأليفه وحرر
بذلك .

أولا : العقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والخاص بطبع ونشر وتوزيع
كتاب (M العقارية) ويسرى هذا العقد لمدة سنة اعتبارا من تاريخ ظهور
هذا المؤلف للبيع وقد تم عرض الكتاب للبيع في ١٩٩٧/٥/١٠ ومن ثم فان
موعد انتهاء العقد هو ١٩٩٨/٥/١٠ .

ثانيا : العقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والخاص بطبع ونشر وتوزيع كتاب (M) وهذا العقد لمدة سنتان ينتهى فى ١٩٩٩/١/٢٣ وهذا العقد لا خلاف عليه .

حيث ان المدة المتفق عليها لازالت سارية المفعول ولايجوز انتهاء هذه العلاقة التعاقدية الا بالتراضى بين الطرفين عن طريق القضاء .

ثالثا : العقد المؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٠ والخاص بطبع ونشر وتوزيع كتاب (C) وهذا العقد سارى وينطبق عليه ذات شروط البند ثانيا : وبالرغم من قيام المدعى بكافة التزاماته الناشئة عن هذه العقود الا انه فوجئ بانذار من المدعى عليه ينذره فيه بالآتى :-

(١) بتسليمه أربعون من كتاب (M) وكذا ثلاثون نسخة من ذات الكتاب لم يتسلم اما للطبعة الأولى وتسليمه أصول كتابة المشار اليه وكذا ديסקات الكمبيوتر الخاص به .

(٢) تسليم باقى نصيبه عن كتابى (F) و (C) .

(٣) عدم طبع كتاب (M) وكذا كتاب (F) و (C) و (B) فقام المدعى بالرد على هذا الانذار بانذار أعلن للمدعى عليه على محله المختار بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٨ وشفعه بكشف حساب موضحا به بيان بالحسابات مدعما بالايصالات المحررة بخط يد المدعى عليه وبتوقيعه عليها او يتضح منها انه مدين للمدعى بمبلغ ٩٥٥٠ جنية الا أنه لم يحرك ساكنا الأمر الذى سعى بالمدعى الذى اقامه هذه الدعوى بالطلبات المتقمة الاشارة اليها وقدم دعما لدعواه حافظة مستندات طويت على العقود للمقمة الاشارة اليها .

وحيث انه طرحت الدعوى للتداول بجلسات للداعى فمثل طرفيها على النحو الثابت فى مصادرها بجلسة ١٩٩٨/٧/١٥ قدم المدعى عليه حافظة مستندات طويت على صورة للعقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ واشار الى ان

هناك ملحق لذلك العقد المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ووجه دعوى فورية بطلب فسخ العقد المتقدم الاشارة مع التعويض فاستأجلته المحكمة للاعلان بالدعوى الفرعية ولمسداد رسمها وبصحيفة لودعت قلم الكتاب واعلنت قانونا أعلن المدعى عليه للمدعى بدعواه الفرعية طلب فى ختامهما الحكم أولا : بفسخ عقد وطبع ونشر (M) للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والذي انتهت مدته بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٠ وكذا العقد التكميلى للمؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي انتهت مدته ايضا فى ذلك التاريخ السابق .

ثانيا : أداء مبلغ ٣١٨٥ جنيها قيمة ٨١ نسخة لم يتسلمهم وهى ٤١ نسخة نصيبه فى الطبعة الأولى و ٤٠ نسخة نصيبه فى الطبعة الإضافية التكميلية .

ثالثا : الزام المدعى عليه فى الدعوى الفرعية بأن يودى اليه مبلغ ٤٠٠٠٠ جنية تعويضا عما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة وذلك لاخلال المدعى عليه بالتزاماته المتولدة عن العقد المذكور وامتناعه عن تنفيذ اعمالا لأحكام المسؤولية العقدية العقارية تعويضا نهائيا جابرا للاضرار المادية والأدبية عما لحقه من تشهير بأروقة المحكمة والمصاريف والرسوم والزامه بالمصروفات والأتعاب والنفاذ وبجلسة ١٩٩٨/١٠/١٤ قدم الحاضر عن المدعى مذكرة شارحة كما قدم المدعى عليه والمدعى فى الدعوى الفرعية - حافظتى مستندات طويت على صورة للشكوى رقم ٢١٢٠ لسنة ١٩٩٨ لادارى المنطرة وما تم فيها - انذار موجه منه الى المدعى بتاريخ ١٩٩٨/٤/٩ يطالبه فيه بتسليم ٤٠ نسخة من الطبعة الإضافية لكتاب (M) الى جانب عدد ٣٠ نسخة من ذات المؤلف لم يتسلمها فى الطبعة الاولى - صورة من انذار موجه من المدعى اليه بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٨ وطويت للثانية على

فاتورة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٩ بعدد ٣٠ نسخة من كتاب (M)
فاتورة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٩ بصدد ٧٠ نسخة من ذات الكتاب -
لقرار مخالصة صادر من المدعى تضمن ان حساب للمائة نسخة من كتاب
(M) والمحرر بها فاتورة بعدد ٣٠ نسخة ولخري بعدد ٧٠ نسخة سددته
وتسلم قيمتها من المؤلف المدعى عليه وبجلسة ١٩٩٨/١٠/٢٨ قضت
المحكمة -بهيئة سابقة وقبل الفصل في الدفع والموضوع بنذب خبير في
الدعوى تكون ماموريته ماسطر بمنطوق ذلك الحكم والذي تحيل المحكمة
على ما جاء فيه منعا للتكرار - ونفاذا لذلك القضاء باشر الخبير المنتدب
للمامورية المكلف بها وادع تقريره ملف للدعوى والذي انتهى في تقريره
الى نتيجة بأداها الى ان المبالغ المستحق للمدعى في الدعوى الأصلية في
نمة المدعى عليه بذات الدعوى هو مبلغ ٨٧ جنية (سبعة وثمانون
جنيها) .

وحيث أنه تداولت الدعوى بالجلسات بعد ان لودع الخبير تقريره المتقدم
الإشارة اليه ملف الدعوى .

وبجلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣ قدم المدعى عليه منكرة شارحة وحافظة
مستندات طويت على العقد المؤرخ ١٩٩٧/١٠/١ - شهادة موقعة من مجلس
ادارة نادى اعضاء الشهر العقارى تعيد توريد عدد ١٠٠ نسخة من كتاب
(M) بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ - وعدد ٧٠ نسخة بتاريخ ١٩٩٧/٦/١٤ .

وبجلسة ٢٠٠١/٣/٢٨ قضت المحكمة بهيئة مغايرة - وقبل الفصل في
الموضوع باعادة المامورية الى مكتب الخبراء لاعادة - مباشرتها في ضوء
المسطر بمنطوق ذلك الحكم - ونفاذا لذلك القضاء تم تشكيل لجنة ثلاثية
لاعادة مباشرة المأمورية والتي انتهت في تقريرها الى التزامات الناشر
المدعى في الدعوى الأصلية طبع ونشر وتوزيع مؤلفات المؤلف المدعى

عليه في ذات الدعوى مقابل اعطاء المؤلف حق التأليف طبقا للوارد بالتقرير وذلك بمبلغ إجمالي ١٣٦٣٠ جنية .

وحيث أنه عن مدى قيام كل من الطرفين بأداء التزاماته الناشئة عن العقود فانه بالنسبة لكتاب (F) فان المدعى في الدعوى الأصلية لم يف بالتزامه بالكامل ويحق للمدعى عليه مبلغ ١٦٢١ جنية وبالنسبة لكتاب (M) فان المدعى أوفى بالتزاماته كاملة فضلا عن مسحوبات بالزيادة للمدعى عليه بمبلغ ٢٩٩٠ جنية بالنسبة لكتاب المرجع في التوثيق فان المدعى لم يف بالتزاماته عن هذا المؤلف ويحق للمدعى عليه مبلغ ١٤٣٦ جنية وفيما يتعلق بالملحق التكملي المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ فقد تم تنفيذه وان المدعى عليه في الدعوى الأصلية لم يحصل على كامل مستحقاته طبقا للعقود المحررة فيما بينه وبين المدعى ويحق له مبلغ ٥٧٩٢/٥٠ جنية يلتزم المدعى في الدعوى الأصلية بأدائها له اما المدعى في الدعوى الأصلية لايحق له مطالبة المدعى عليه في ذات الدعوى بثمة مبالغ .

وحيث أنه تداولت الدعوى بالجلسات بعد ان أودعت لجنة الخبراء تقريرها المنقذم الاشارة اليه .

وبجلسة ٢٠٠٢/١٠/١٢ قدم المدعى عليه في الدعوى الأصلية المدعى في الدعوى الفرعية مذكرة شارحة .

وبجلسة ٢٠٠٢/١١/٢٣ قدم للمدعى في الدعوى الأصلية مذكرة شارحة وبذات الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة اليوم . وحيث أنه عن الدعوى الأصلية فانه لما كانت طلبات المدعى فيها هو الحكم بالزام المدعى عليه بأن يؤدي له مبلغ ٩٥٥٠ جنية قيمة المستحق له نفاذا للعقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والخاص بمبلغ (M) ، للعقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ للخاص بطبع ونشر وتوزيع كتاب قانوني

(F) والعقد المؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٠ الخاص بطبع ونشر وتوزيع كتاب (C) وكان المقرر أن تقرير الخبير عنصر من عناصر الإثبات في الدعوى ولمحكمة الموضوع الأخذ بما يطمئن إليه (للطن رقم ١٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٦/١/٢٩) وكان تقرير لجنة الخبراء المودع ملف للدعوى قد انتهى الى ان المدعى لا يستحق ثمة مبالغ من المدعى عليه وكانت المحكمة تطمئن الى ما انتهى اليه الخبراء في التقرير المقدم منه لسلامة أبحاثه وسلامة الأسس التي بنى عليها ومن ثم فإن المدعى يكون قد أقام دعواه من غير سند من الواقع أو للقانون خليفه للقضاء برفضها .

وحيث انه عن طلب نذب خبير فانه لما كانت المحكمة بهيئة سابقة قد قضت بجلسة ١٩٩٨/١٠/٢٨ بنذب خبير في الدعوى لفحص طلبات المدعى وببدا أن باشر الخبير للمنتدب ماموريته وأودع تقريره ملف للدعوى وللذي اعترض عليه المدعى فأعادتها المحكمة بموجب الحكم التمهيدى الصادر بجلسة ٢٠٠١/٣/٢٨ الى مكتب الخبراء لتشكيل لجنة ثلاثية لاعادة مباشرة للمأمورية في ضوء الاعتراضات المبداء من المدعى ونفاذا لذلك للقضاء باشرت للجنة المامورية المكلفة بها وأودعت تقريرها ملف للدعوى بعد أن قامت بفحص تلك الاعتراضات ومن ثم فإن طلب المدعى بنذب خبير تكون قد تحققت الغاية منه .

وحيث أنه عن طلب التعويض فانه لما كانت الأوراق قد خلت من ثمة فعل غير مشروع يمكن نسبته الى المدعى عليه يستوجب تعويض المدعى من الأضرار الناتجة عنه ومن ثم فإن المحكمة تقضى برفض طلب التعويض .

وحيث انه عن مصروفات الدعوى الأصلية شاملة مقابل اتعاب المحاماه فان المحكمة تلزم بها المدعى عملا بالمادة ١٨٤ / ١ مرافعات والمادة ١٨٧ من ق ١٧ لسنة ١٩٨٧ بالصدار المحاماه المعدل ب ق ١٠ لسنة ٢٠٠٢ .

وحيث أنه عن الدعوى الفرعية فإن المحكمة تلتزم بالفصل في طلبات المدعى الختامية المبدأة بمنكراته المقدمة بجلسة ١٢/١٠/٢٠٠٢ .

وحيث أنه عن طلب فسخ عقد طبع ونشر كتاب (M) والعقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٢ والذي انتهت مدته في ١٠/٥/١٩٩٨ وكذا العقد التكميلي الخاص بالطبعة الثانية عن ذات الكتاب المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي تنتهي مدته في ذات ميعاد انتهاء العقد المؤرخ ١٠/٥/١٩٩٨ وكذا فسخ عقد كتاب (C) للمؤرخ ١٩٩٧/٢/١٩ والذي انتهت مدته في مدته فسي ١٩٩٩/٢/١٩ وكذا فسخ (F) للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ والذي انتهت مدته في ١٩٩٩/١/٢٢ فإنه لما كان من المقرر أن نص المادة الثالثة من قانون المرافعات المستند له بالقانون رقم ٨١٠ لسنة ١٩٩٦ يدل على أن المصلحة شرط لقبول الدعوى وكان المقرر أيضا أن استخلاص ثواهر المصلحة في الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاء على أسباب سائفة (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٦٠ في جلسة ١٤/٧/١٩٩٧) .

ولما كان مانقدهم وكان الثابت من مطالعة العقود المطلوب فسخها أنها (انتهت في المدة المحددة لها بعد استنفاد الغرض المتعاقد عليه) ومن ثم فإن لامصلحة للمدعى في طلب الفسخ ومن ثم فإن المحكمة تقضى (بعدم قبول الفسخ) .

وحيث أنه عن طلب إلزام المدعى عليه بمبلغ ٥٧٩٢ قيمة المستحق للمدعى فإنه لما كان الثابت بتقرير الخبير أنه يستحق للمدعى مبلغ ١٤٣٦ جنيه عن كتاب (C) ومبلغ ١٦٢١ جنيه قيمة المستحق من كتاب (F) ومبلغ ٢٨٩٠ جنيه قيمة المستحق عن كتاب (M) وإن المدعى عليه ملزم بداء هذه المبالغ إلى المدعى وكان المدعى عليه في الدعوى الفرعية لم يقدم ما يبرأ ذمته من المبلغ المطالب به ومن ثم فإن المحكمة تقضى بال إلزام

المدعى عليه بان يؤدى للمدعى مبلغ ٥٧٩٢ ص جنية خمسة آلاف وسبعمائة وأثنان وتسعون جنيها و ١٠٠ ص قرشا .

وحيث أنه عن التعويض للمطالب به فانه لما كان المقرر انه يشترط للحكم بالتعويض من للضرر العادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور - الطعن ٢٥٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩ - ولما كان الثابت بتقرير الخبير ان المدعى عليه لم يوف بالتزاماته بالنسبة لكتاب قانون (F) وكذا كتاب (C) فضلا عن ان المدعى لم يحصل على كامل مستحقته طبقا للعقد المحررة بينه وبين المدعى عليه ومن ثم فان هذا بالفعل ما تكبده المدعى من مصروفات فى اجراءات التقاضى والمحكمة تقدر التعويض للجابر لهذه الضرر المادية بمبلغ ألفان جنيها .

وحيث انه عن الضرر الألبى فهو يتمثل فيما أصاب المدعى فى شعوره نتيجة فعل المدعى الغير مشروع بعدم اداء التزاماته الناشئة عن العقود المنتقم الاشارة اليها ويكفى فى تقدير التعويض عن الضرر الألبى أن يكون (مواسيا للمضرور) وهو يعتبر (رمزيا) (طعن ١٣٦٨ ص ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٨) والمحكمة تقدر التعويض الجابر عن الاضرار الانبئة للتي أصابت المدعى بمبلغ ١٠٠٠ جنية (ألف جنية) .

وحيث أنه عن مصروفات الدعوى الفرعية شاملة مقابل أتعاب المحاماه فان للمحكمة تازم (المدعى عليه) بالمناسب منها عملا بالمادة ١٨٦ مرافعات والمادة ١٨٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بق ١٠ لسنة ٢٠٠٢ .

وحيث أنه عن طلب التنفيذ للمعجل فان المحكمة لا ترى موجبا له ومن ثم فانها ترفضه .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة :-

أولا : فى الدعوى الأصلية برفضها والزمّت المدعى بالمصروفات ومبلغ خمسة وسبعون جنيها مقابل تعاب المحاماه .
ثانيا : فى الدعوى الفرعية بالزام المدعى عليه بان يؤدى للمدعى مبلغ ٥٩٧٢ جنية (خمسـة آلاف وسبعمائة وأثنان وسبعون جنيها وخمسون قرشا) (ومبلغ ألفان جنيها تعويضا ماديا ومبلغ ألف جنيها تعويضا أدبيا وبالمناسـب من المـصروفات ومبلغ خمسة وسبعون جنيها مقابل تعاب المحاماه ورفضت ماعدا ذلك من طلبات

رئيس المحكمة

أمين السر

(امضاء)

(امضاء)

استئناف ٥٩/١٢١٥ مرفوع بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٣ ق مدني

١١- استئناف مرفوع من المؤلف ضد الناشر

انه في يوم الموافق / / ٢٠٠٣

بناء على طلب الأستاذ / السيد عبد الوهاب عرفه المحامي - المقيم
بكفر الزيات (٩) شارع الشهيد / على عبد الله على - مشروع ناصر .
أنا
محضر محكمة المنطرة للجزئية قد انتقلت
الى حيث لقامة :-

السيد / ويعلمن برقم
.....
مخاطبا مع :-

واعلنته بالاتى

أقام المستأنف ضده (دعوى حساب) أمام محكمة اسكندرية الابتدائية
د / ١٠ م ك واصبحت فيما بعد (د / ٢١ م ك قديم) ، قيدت ٩٨ / ٢٦٢٨
م ك والمصروفات وذلك بصدد حسابه عن كتب (F,C,M) .
ولثناء تداول الجلسات رفع (المستأنف) دعوى فرعية طلب فيها لصيغ
عقود الكتب الثلاثة نظرا لانتهاء مدتها واخلال المستأنف ضده (الناشر)
بالتزاماته الناشئة عنها مع تعويض نهائى جابر للأضرار المادية والأدبية
قدره مائة وعشرون ألف جنية ، وذلك بعد (انذار) (الناشر) قبل رفعه لدعوى
الحساب عليه المشار اليها سابقا بعلانية وذلك بموجب (الانذار للرسمى) على
يد محضر والمؤرخ ١٩٩٨/٨/٢ ، وبجلسة ٢٥/١/٢٠٠٣ أصدرت محكمة
اسكندرية الابتدائية حكمها الاتى :-

أولاً - فى الدعوى الأصلية : برفضها والزمّت المدعى بالمصروفات ومبلغ خمسة وسبعون جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

ثانياً - فى الدعوى الفرعية : بالزام المدعى عليه بان يؤدى الى المدعى مبلغ ٥٧٩٢.٥٠ جنية (خمسة آلاف وسبعائة اثنين وتسعون جنيها وخمسون قرشا) ومبلغ (ألفان جنية) (تعويضا ماديا) ، ومبلغ (الف جنية) (تعويضا أدبيا) والمناسب من المصروفات ومبلغ (خمسة وسبعون جنيها) مقابل أتعاب المحاماه ورفضت ماعدا ذلك من طلبات .

ولما كان الحكم لم يلق قبولا لدى المستأنف فقد واثب بالطعن عليه بالاستئناف المائل .

الوقائع والتعقيب

١- بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ أبرم المستأنف (المؤلف) مع المستأنف ضده (الناشر) عقدا بطبع ونشر كتابه (M) بعدد ٥٠٠ نسخة ونشرها خلال (عام) تبدأ من ١٩٩٧/٥/١٠ وهو تاريخ ظهور المصنف بالسوق وتنتهى فى ١٩٩٨/٥/١٠ .

٢- نفذ (المستأنف ضده) هذا العقد (طبعاً ونشراً) وقد نفذت للكمية المطبوعة فى أواخر شهر أكتوبر عام ١٩٩٧ (الا انه بالنسبة لحقوق المؤلف المستأنف المادية فان باقى حساب ٢٩ نسخة أظهرها تقرير الخبير لم يؤدها الناشر أو لم يؤد مايعادل قيمتها نقداً وهو مبلغ ١٢١٠ جنية وقد نفذت للكمية المذكورة فى منتصف مدة العقد المشار اليه بالبند (١) السابق مما دفع الطرفين الى إبرام (عقد تكميلى بكمية أخرى قدرها ١٥٠ نسخة) وقد كتب بظهر العقد الأسمى للطبعة الاولى التى بيد

الناشر لعدم توليد النسخة التي بيد المؤلف معه في ذلك الوقت ، ووقع عليها من الطرفين بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٩٧ (وهو العقد التكميلي) .

٣- اتفق في ذلك العقد التكميلي (M) على حصول المؤلف على (٤٠ نسخة) فرغصت (سكرتيرة) (الناشر) ذلك بناء على تعليمات الناشر لها الا بعد تحرير (مخالصة) أعدتها الناشر (سلفا) (بصيغة معينة) ورد بها عبارة (نظير حق التأليف) وهي عبارة تتم عن سوء نية الناشر وغشه تهدف الى بيع مصنف كتاب (M) دون أن يدفع عنها مليما واحدا ، وذلك في مقابل تسليم المؤلف حقه المقرر له بموجب العقد التكميلي المؤرخ ١٠/٢٦/١٩٩٧) ونسجل هنا واقعة اخلال (الناشر) بالتزاماته وذلك (بامتناعه عن تنفيذ التزامه بتسليم المؤلف حصته في الطبعة الثانية من كتاب (M) وقدرها ٤٠ نسخة ، الى جانب تسلمه باقى نصيبه في الطبعة الأولى وقدرها ٢٩ نسخة او مايعادلها نقدا (٢٨٩٠ جنية كالاتى : ١٢١٠ جنية عن الطبعة الاولى ، ١٦٨٠ جنية عن الطبعة الثانية) .

تعقيب : لم يعقب الناشر بمذكرته المؤرخة ١٤/١٠/١٩٩٨ على صيغة تلك (المخالصة) المعدة سلفا والتي اضطرت المؤلف الى تحرير (محضر عنها بقسم المنتزة مؤرخ في ٣/١/١٩٩٨ م) (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) .

٤- حرر المؤلف محضرا بقسم المنتزة (بما حدث بخصوص واقعة تسليم ٤٠ نسخة في الطبعة التكميلية خلال مدة سريان العقد الاصلى) قيدت برقم ٥٥ أحوال المنتزة وحفظ اداريا مادة (اثبات حالة) بناية المنتزة (مرفق بحافظة مستند رقم ٢) .

تعقيب : لم يعترض الحكم المطعون عليه لتلك الواقعة ومحضر الشرطة وقرار النيابة العامة بخصوص (ومرفق هذا المستند بملف لدعوى

حافضة مستندات رقم ٢) ، وهو (ليل جوهري) فى موضوع دعوى التعويض وتقديره منصب على (الظروف الملازمة) (غش الناشر ومساء نيته المبيتة) عملا بالمواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢/٢٢١ مدنى والمادة ١٤٨ / ١ مدنى التى تفرض على المتعاقد (حسن النية) فى تنفيذ التزامات العقد ، وما ترتب على ذلك من (ضرر مادي) للمؤلف بحرامانه من ريع كتبه ثمرة ونجاج جهده للذهنى المتميز) .

٦- تلا ذلك قيام المؤلف بعمل (انذار رسمى) على يد محضر موجه الى الناشر مؤرخ ١٩٩٨/٤/٢ طالبا فيه تسليمه حصته العينية وقدرها ٤٠ نسخة فى الطبعة الثانية طبقا لبنود العقد التكملى للمؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ الى جانب ثلاثون نسخة(على وجه التقريب) باقى نصيبه فى الطبعة الاولى الاصلية وكذا تسليمه نصيبه من طبع كتابى (F) و (C) (مرفق بحافضة مستندات رقم ٢) .

٧- رد (الناشر) على المؤلف (بانذار مماثل) مؤرخ ١٩٩٨/٤/١٨ (مرفق بحافضة مستندات رقم ٢) ببيانات (غير صحيحة) أنكر فيها (حق المؤلف فى الحصة العينية) وقدرها ٤٠ نسخة والتى وردت بصريح النص فى العقد التكملى وعن باقى حصة المؤلف فى الطبعة الاولى الاصلية والتى ذكر (المؤلف) انها (٣٠ نسخة على وجه التقريب ، وقال الناشر (بانذاره) بنهاية الصفحة الاولى منه بالحرف الواحد (تحيط علم سيادتكم بأنه قد تم استلامكم لعدد ١٥ نسخة (بالابصال) المحرر بخطكم وتوقيعكم بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٠) ، وذلك حسب الاتفاق المدون بالعقد المؤرخ بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ (البند الثالث) وليس (ثلاثون نسخة) حسب انذاركم (مرفق بحافضة مستندات رقم ٢) .

تعقيب المؤلف على تلك الواقعة

الايصال الموقع من المؤلف بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٠ باستلامه ١٥
نسخة هو كالاتى :

أ- أن هذه الـ ١٥ نسخة عبارة عن (هدايا الطبعة الاولى) من كتاب
(M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ ، وقد اضطر الناشر المؤلف الى كتابة هذا
الايصال وحجته فى ذلك كى لايطالبه بها مرة ثانية مستقبلا .

ب- ينكر الناشر بانتذره الذى وجهه الى المؤلف والمؤرخ ١٩٩٨/٤/١٨
(ان الايصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ بأستلام (١٥ نسخة) طبقا
(للبند الثالث) من عقد (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

وبالرجوع الى (البند الثالث) من ذلك العقد نجد أن السطر
الثانى منه مكتوب فيه بالحرف للواحد (وبطبع عدد ٥٠ نسخة (زيادة)
عن العدد المتفق عليه، يخص الطرف الثانى منها (وهو المؤلف) عدد
(١٥ نسخة هدايا) وجاء (بالبنء الخامس) من العقد المشار اليه
(ويسرى هذا الاتفاق (لمدة سنة) (من تاريخ ظهور الكتاب للبيع
وهو ١٩٩٧/٥/١٠ ، ولمسوء نية الناشر بخصوص تلك الواقعة : أوقعه :
(الله تعالى) فى (خطأ فادح) دون ان يدرى ، ذلك أن (تاريخ)
تحرير ايصال الـ (١٥ نسخة) (هدية) هو (نفس) (تاريخ) ظهور
للكتاب للبيع بالسوق طبقا لما جاء بالبنء الخامس من العقد المشار اليه ،
وقد لجأ للناشر الى تلك (الحيلة) ليغطي تقصيره فى الوفاء
بالتزامه فى الطبعة الاولى من كتاب (M) وقد ساعده على ذلك أن
المؤلف لم يوضح بالايصال انها هدايا .

ج - اضيف الى ذلك ان هذا الايصال المحرر باستلام (١٥ نسخة) ليس خاصا كذلك بحصة المؤلف فى الطبعة الثانية للتكميلية الخاصة (بالعقد التكميلى) للمورخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ بالاتى:-

١- ان تاريخ ايصال استلام السد ١٥ نسخة وهو ١٩٩٧/٥/١٠ (سابق على) تاريخ العقد التكميلى للمورخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي ظهرت نسخة بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ .

٢- أن نصيب المؤلف الملحق للتكميلية ٤٠ نسخة وليس ١٥ نسخة . (ويلاحظ هنا أن ايصال استلام السد ١٥ نسخة للمورخ ١٩٩٧/٥/١٠ تلاعب به الناشر مرتان أولهما للطبعة الأولى وثانيهما فى الطبعة الثانية من كتاب (M) .

تعقيب : لم يتناول (الحكم المطعون فيه) هذه (الواقعة) التى تنم عن سوء نية الناشر وغشه الجسيم وهى مخالفة للنصوص للقانون المدنى المواد ارقام ١/١٤٨ الخاص بمراعاة حسن النية فى تنفيذ العقود ، وم ١١٣ الخاص بكل فعل خطأ ترتب عليه ضرر يلزم فاعله بالتعويض وم ١٧٠ بمراعاة (الظروف للملابسة) ، وهى درجة جسامه الخطأ الذى ارتكبه الناشر والمقترن بالغش والخطأ الجسيم (م ٢٧١ / ٢ مدنى) الخاصة بتعويض للضرر المباشر غير المتوقع واستحقاق (التعويض الكامل) بدلا من التعويض العادل (للغش والنشاط الجسيم من جانب الناشر) (بمفهوم المخالفة لنص م ٩٢/٢٢١ مدنى والذي كان يجب على محكمة أول درجة مراعاة هذا عند تقدير التعويض بمراعاة درجة جسامه خطأ الناشر والغش والخطأ الجسيم من جانبه وسوء نيته المبيتة واستحقاق (تعويض كاملا) الى جانب تقويت الفرصة والكسب الفائت من وقت حدوثه الواقعة فى ٩٧/١٢/٢٩ وتحرير محضر بقسم الشرطة ثم رفع الدعوى الى وقت صدور

الحكم في ٢٥/١/٢٠٠٣ كل تلك العناصر أغفلها الحكم المطعون فيه ، ثم
أين واقعة الامتناع عن تسليم الـ ٤٠ نسخة في الطبعة التكميلية التي حرر
عنها محضر بقسم المنتزة (مرفق صورة رسمية منه بحافظة مستندات رقم
٢)

٨- تلا ذلك قيام الناشر برفع دعوى حساب أصلية (تناولت)
ثلاثة كتب تم طبعها بمطبعة الناشر المذكور وهي :-

أ- C المؤرخ عقده ١٩٩٧/٢/٢٠ .

ب- F المؤرخ عقده ١٩٩٧/١/٢٣ .

ج - M المؤرخ عقده ١٩٩٧/١/٢٣ (وهو نفس تاريخ عقد كتاب F
سالف الإشارة)

٩- وبجلسة ١٩٩٨/٥/٢٧ للمؤلف (طلب للمؤلف المدعى عليه
بالدعوى الأصلية) (أجلا) للأطلاع فصرحت عدالة المحكمة بأجل
بجلسة ١٩٩٨/٧/١٥ .

١٠- بجلسة ١٩٩٨/٧/١٥ قدم المؤلف (مذكرة) بطلب توجيهه
(دعوى فرعية) بفسخ عقد M المؤرخ في ١٩٩٧/١/٢٣ مع (تعويض
نهائي) جابر للأضرار المادية والأدبية قدره ٤٠٠٠٠ جنية (أربعون ألف
جنية) وصرحت المحكمة (بأجل) لجلسة ١٩٩٨/١٠/١٤ لاعلان
المدعى بالدعوى الاصلية بتلك الدعوى الفرعية ولتقديم (أصل)
هذه الصحيفة (معلنة) بالجلسة المشار اليها .

١١- بجلسة ١٩٩٨/١٠/١٤ تم تقديم أصل صحيفة الدعوى الفرعية
(معلنة) والمرفوعة من المؤلف ضد الناشر مرفقا معها (المستندات
المؤيدة) وفي ذات الجلسة طلب الخصمان (ندب خبير في الدعوى) .

١٢- جلسة ١٩٩٨/١٠/٢٨ صدر (حكم تمهيدي) بـندب خبير
سدنت أمانته جميعها من طرف المؤلف ، ثم بائثر الخبير على أثرها
مأموريته .

١٣ - جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣ ورد تقرير الخبير للمحكمة فصرحت
عدالة المحكمة للمدعى عليه بالدعوى الأصلية والمدعى بالدعوى الفرعية
(المؤلف) باعلان المدعى بالدعوى الاصلية بورود أصل تقرير الخبير
لجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ .

١٤- جلسة ٢٠٠١/٢/١٤ طعن المؤلف المدعى عليه بالدعوى
الأصلية على تقرير الخبير (لماخالفته للثابت بالاوراق) للمقدمة بملف
الدعوى للالتى :-

أولا - لعدم استبعاد الايصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/٢٤ (بعدد ٣٠
نسخة) ، وكذلك الايصال للمؤرخ ١٩٩٧/٥/٢٩ (بعدد ٧٠ نسخة)
من مسحوبات للطبعة الأولى من كتاب (M) من (المديونية) نظرا
(لوجود مخالصة) من (الناشر) (للمخالصة بحافظة مستندات رقم ٣)
(بمائة نسخة) مؤرخة ١٩٩٧/٦/٣ بخصوص كتاب (M) والذي أظهر
تقرير خبراء اللجنة الثلاثية مدينة المؤلف للناشر بمبلغ ١٢١٠ جنية عن
الطبعة الأولى تمثل حوالى ٢٩ نسخة ، وان المؤلف حين طالب الناشر
بالوفاء بالتزامه فى الاذكار طلب (٣٠ نسخة) (على وجه التقريب) أو
قيمتها نقدا .

تعقيب :

هذا نصير من الناشر ولخلال بالتزامه بالوفاء بحقوق المؤلف المادية
المنصوص عليها بالبند الرابع من العقد لأنه وقت تحرير العقد التكميلى
المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ ولذى أبرم فى منتصف مدة سريان العقد الاصلى

المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ كان الناشر (مدينا) للمؤلف بـ ٢٩ نسخة من كتاب (M) أو قيمتها نقداً وهى ١٢١٠ جنية كما أفاد بذلك تقرير الخبير ، وقد اغفل للحكم المطعون عليه الإشارة الى ذلك ، وذكر ان الاخلال بالالتزام قاصر على كتابى (F) و (C) فقط .

ثانياً - لعدم استبعاده (الخبير الأول) الإقرار الخاص باستلام (١٥ نسخة) و المؤرخ ٩٧/٥/١٠ (ونحيل الى ماورد بشرح تلك الواقعة ببيان وقائع الدعوى) بص ٣ بند (٥) وص ٣ بند (٧٩) حرف ب ، ج من هذه الصحيفة) .

* وهذا الاخلال بالتزام الناشر تاخير وامتناع عن التنفيذ الى جانب غشه وسوء نيته المبيتة وخطئه الجسيم ، لادعائه كذبا وافتراء باستلام المؤلف فى العقد التكميلى المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ هو ٤٠ نسخة وليس ١٥ نسخة ، كما ان تاريخ الايصال المذكور هو ١٩٩٧/٥/١٠ (قبل) تاريخ إبرام العقد التكميلى الذى تاريخه هو ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذى ظهرت نسخة بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ .

* والمقرر ان الغش والخطأ الجسيم المتوقع ، وانما يشمل ايضا التعويض عن الضرر المباشر غير المتوقع ويجعلان استحقاق التعويض ليس فقط عن التعويض المكافئ بل يصار الى (التعويض الكامل) ، وقد تغافل الحكم المطعون فيه كل هذا أو بيانه وقضى بتعويض ضئيل جدا لا يتناسب وحجم الضرر وتفاقمه وفوات مدة طويلة خمس سنوات من وقت تحرير محضر امتناع الناشر عن تسليم المؤلف حصته العينية من العقد التكميلى المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ وذلك فى يوم ١٩٩٨/١/٣ حتى صدور حكم اول درجة فى ٢٥/١/٢٠٠٣ (ومستندات محضر الشرطة وقرار النيابة العامة مرفقة بحافظة مستندات رقم ٢) وهى واقعة تتم عن غش الناشر

لاستيفاء أوجه القصور في تقرير (الخبير السابق) والمشار إليه بالبند السابق (١٤) .

١٥- بجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ أيضا طلب المؤلف وهو المدعى بالدعوى الفرعية (تصحيح شكل الدعوى الفرعية) لتشمل كتابي (F) و (C) الى جانب كتاب (M) المرفوع به الدعوى الفرعية . وذلك لتناول تقرير الخبير الأول المطعون فيه (ثلاث عقود) والمشار اليها حاليا وهو ايضا نفس موضوع الدعوى الاصلية المرفوعة من الناشر ، كما تناول التصحيح (تعديل مبلغ التعويض) من اربعون ألف جنية الى مبلغ (مائة وعشرون ألف جنية) موزعة على الثلاث كتب ، كما طلب المؤلف المدعى بالدعوى الفرعية (فسخ عقود) كل من :-

أ- عقد كتاب (M) للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ وتنتهى مدته فى ١٩٩٨/٥/١٠ ، وكذا العقد التكميلى المنبثق منه والمؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ وانتهت مدته أيضا فى نفس انتهاء المدة السابقة وهى ١٩٩٨/٥/١٠ (العقد الاصلى) .

ب- عقد كتاب (C) للمؤرخ ١٩٩٧/٧/٢٠ وانتهت مدته فى ١٩٩٩/٢/١٩ .

ج - عقد كتاب (F) للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ وانتهت مدته فى ١٩٩٩/١/٢٢ .

ثانيا : أداء مبلغ ٥٧٩٢ جنية كالتى :-

أ- المرجع (C) ١٤٣٦ جنية .

ب- حماية حق المؤلف ١٦٢١ جنية .

ج - (M) ٢٨٩٠ جنية (١٢١٠ جنية عن الطبعة الأولى ، ١٦٨٠ جنية للطبعة الثانية الملحق التكميلي) .

تعقيب : الناشر كما هو واضح مغل بالتزامه فى العقود الثلاثة وليس كما ذكرنا الحكم المطعون فيه الذى أوضح ان الاخلال بالاتزام قاصر فقط على (كتابى F , C) .

- ذلك ان هناك مبلغ ١٢١٠ جنية للطبعة الاولى لم يسدها الناشر للمؤلف مبلغ ١٦٨٠ جنية للطبعة الثانية لم يؤديها الناشر للمؤلف كذلك عن (M) بل تملأ فى غطرسه ورفض تسليمه ال ٤٠ نسخة عن الطبعة الثانية بعقد (M) أو قيمتها نقدا الا بعد تحرير مخالصة بالصيغة التى يريدها والتى تطوى على (غش) بان يبيع له ذلك الكتاب بدون دفع ملزم واحد فيه مقابل تسليم الت ٤٠ نسخة ، وقد قام المؤلف بتحرير (محضر بقسم المنتزة) كما سبقت الإشارة بتلك الصحيفة (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) ولم يشير الحكم الى تلك الواقعة ولم يتناول ذلك للمستند الجهرى والذى يفيد فى تقدير المحكمة للتعويض وينم عن غش الناشر وخطئه الجسيم بأداء التعويض (كاملا) وليس مكافئا لمقدار الضرر ، والذى يشمل كذلك (الضرر المباشر غير المتوقع) الى جانب فوات مدة خمس سنوات من وقت الادعى فى مايو عام ١٩٩٨ حتى صدور الحكم فى ٢٥/١/٢٠٠٣ والخسارة التى لحقت المؤلف خلالها بحرمانه من تحصيل ريع كتابه وتطويره وما كان سيعود عليه من وراء بيعه .

ثالثا : التزم الناشر بأداء تعويض نهائى جابر للاضرار المادية والأدبية قدره ١٢٠٠٠٠ جنية (مائة وعشرون ألف جنية) عما فات المؤلف من كسب وما لحقه من خسارة نتيجة امتناع الناشر عن تنفيذ بنود العقود الثلاثة فى مواعيدها المحددة بها ولتمتاعه عن تسليم نصيب المؤلف فى العقد

التكميلي وقدر ٤٠ نسخة ظهور للكتاب بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ واشترطه تحرير (مخالصة) ببيع تأليف مصنف (M) بدون دفع مليم واحد باضافة عبارة (نظير حقوق تأليفى) مقابل تسليم للـ ٤٠ نسخة المتفق عليها بال عقد التكميلى (غش وخطأ جسيم سوء نية من الناشر) حرر عن ذلك (محضر بقسم المنتزة) (مرفق بحافطة مستندات رقم ٢) وسبقت الاشارة الى ذلك تكرر ايا هذه الصحيفة .

١٦- بجلسة ٢٠٠١/٣/٢٨ صدر حكم تمهيدى من عدالة المحكمة بنسب (لجنة ثلاثية) من ٣ خبراء لبيان حقوق الطرفين ومدى اخلال الناشر بالتزامه وما اذا كان المؤلف قد حصل على كافة مستحقاته من عدمه - سددت لمانتها من جانب المؤلف وباشرت لجنة الخبراء بأموريتها .

١٧- بجلسة ٢٠٠٢/٦/٢٩ ورد تقرير لجنة الخبراء الثلاثية الى المحكمة ، ولم يحضر المدعى عليه بالدعوى الفرعية (والمدعى بالدعوى الأصلية) فصرحت المحكمة (بأجل) لاعلانه لجلسة ٢٠٠٢/١٠/١٢ (بورود أصل تقرير الخبير وللإطلاع) وقد تدارك تقرير لجنة الخبراء القصور الذى اصاب تقرير الخبير الأول وأعاد الحق الى أصحابه .

١٨ - بجلسة ٢٠٠٢/١٠/١٢ قدم المؤلف المدعى بالدعوى الفرعية والمدعى عليه بالدعوى الأصلية (مذكروه شارحه) وليس المدعى بالدعوى الأصلية كما ذكر حكم اول درجة (بص ٣ من ذلك الحكم)

١٩ - بجلسة ٢٠٠٢/١١/٢٣ رد (للناشر) على المؤلف (بذاكرة شارحة) لم يتعرض فيها للنقاط الجوهرية أساس الخلاف الذى يدور حول الاتي :-

أ- باقى حساب المؤلف فى كتاب (C) والذى لم يؤده فى مواعيده .

ب- باقى حساب المؤلف فى كتاب (F) والذى لم يؤده فى

مواعيده .

ج - باقى حساب المؤلف فى (M) عن الطبعة الأولى ٢٩
نسخة أو مايعادلها نقداً و ٤٠ نسخة فى الطبعة الثانية أو مايعادلها
نقداً .

* فقد تضمن فعل الناشر وإخلاله بتنفيذ الالتزام (تأخير -
وامتناع) الى جانب (غش وخطأ جسيم وموؤ نية مبيتة من جانب
الناشر) تمثل فى :-

أ - امتناعه من تسليم ٤٠ نسخة من الطبعة الثانية لكتاب M ، أو
قيمتها نقداً ، الا بعد " تحرير مخالصة مكتوبة " بالكيفية التى يراها
الناشر والتى ييغى بها (بيع الكتاب دون دفع مليم واحد) بعبارة
(نظير حقوق تأليفى) حرر عنها محضر بقسم المنتزة حول الى (نقطة
المنذرة) التابعة للقسم والتى يقع بها مركز ادارة الناشر وموطنه
التجارى وقد أفاضت نقطة المنذرة أنها دعتة للسؤال أكثر من مرة لكنه
لم يحضر للسؤال ، وقد تم استخراج صورة رسمية من المحضر
وشهادة رسمية من نيابة المنتزة بقيد الواقعة (لثبات حالة) مرفق
ذلك (بحافظة مستندات رقم ٢) الى جانب تأخره فى تسليم باقى
حصة الطبعة الأولى وقدرها ٢٩ نسخة التى نفذت فى منتصف مدة
عقد الطبعة الأولى .

ب- ادعاء الناشر عتوه وافتراء تسليم نسخ الطبعة الثانية
بموجب إيصال استلام الـ ١٥ نسخة للمؤرخ ١٠/٥/١٩٩٧ .

* ويرد عليه ان تاريخ ذلك الإيصال هو ١٠/٥/١٩٩٧ تاريخه
(قبل) تاريخ إبرام عقد الملحق للتكميلى للمؤرخ ٢٦/١٠/١٩٩٧ ولذى
تنص ببلوده أنها ٤٠ نسخة وليس ١٥ نسخة ، وهو كما سبق للقول عبارة
عن (هدايا) تخص الطبعة الأولى الأصلية للمؤرخ عقدها ٢٣/١/١٩٩٧

وان تاريخ تحريرها ١٩٩٧/٥/١٠ هو تاريخ ظهور نسخ الطبعة الأولى من كاتب M ، فقد ضل الناشر (مرتين) بخصوص الايصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ ، مرة بخصوص حق المؤلف والمطالبة بباقي حصته فى الطبعة الأولى والتي قال للمؤلف أنها (٣٠ نسخة تقريبا) وأسفر بحث الخبير بعد الحصر انها ٢٩ نسخة ومرة أخرى قال انها خاصة باستلام حصّة المؤلف فى الطبعة التكميلية وهى كما سبق ان اوضحنا ٤٠ نسخة وليس ١٥ وان تاريخ الايصال سابق على تاريخ تحرير العقد للتكميلي المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ وظهرت نسخة فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ .

* ولم يرد المؤلف على تلك (المذكرة) لأنها تحصيل حاصل تناقشه (أى الناشر) عن الخلاف الجوهرى فى الموضوع ، يذهب بك فى مذكرته الى موضوع آخر متجاهلا (الب الموضوع) ، وتلك المروغة ليس من ورثتها سوى (إطالة أمد النزاع) مضى على ذلك حوالى خمس سنوات ، لذلك طلب (المؤلف) حجز الدعوى للحكم وطلب (الناشر) اما احالتها الى خبير آخر او اعتماد تقرير الخبير الاول بمبلغ ٨٧٥ جنية - علما بأن الناشر هو الذى رفع الدعوى الأصلية الكينية بمبلغ ٩٥٥٠ جنية - سامحه الله .

* ولانقول سوى (حسينا الله ونعم الوكيل) على ماضاع من العمر هباء وما يحتاج من وقت وجهد وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٥/١/٢٠٠٣ .

٢٠ جلسة ٢٥/١/٢٠٠٣ صدر حكم محكمة اول درجة فى الدعوى والذي سبق أن اشرنا الى (منطوقه) بصدر هذه الصحيفة

الطلبات

أولاً : قبول الاستئناف شكلاً

ثانياً : من حيث الموضوع بتعديل حكم أول درجة المتعلق
بشق الدعوى الفرعية الآتى .
الفرعية بالآتى :- .

١- الزام المدعى عليه بالدعوى الفرعية بأن يؤدي الى المدعى مبلغ
٥٧٩٢ جنية (خمس آلاف ومبعمائة اثنين وتسعون جنيهاً ونصف جنية
) .

٢- الزام للمدعى عليه بالدعوى الفرعية بأداء مبلغ (مائة وعشرون ألف
جنية) تعويضاً نهائياً جابر للاضرار المادية والأدبية عن الكتب الثلاثة
(مائة وعشرة آلاف جنية) (اضرار مادية) (وعشرة آلاف جنية)
(اضرار أدبية) .

٣- الزامه بالمصروفات (مصروفات أول درجة وهى ٩٢٧ جنية كما
أوضحت بهذه الصحيفة تأصيلاً بالسبب الثانى للطعن على حكم أول درجة
حرف ج ص ١٢ من هذه الصحيفة الى جانب مصروفات ثانى درجة)
ومقابل اتعاب المحاماه عن درجتى التقاضى .

أسباب استئناف الحكم المطعون فيه

* ينمى المستأنف على الحكم المطعون فيه (القصور فى
التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون) للآتى :-
١- قول الحكم المطعون فيه : أن المدعى عليه بالدعوى الفرعية لم
يوف بالتراماته بالنسبة الى كتابي F ، وكتاب C :-

* وواقع الأمر أن الإخلال بالالتزام شمل أيضا (M) والمعقود حيث ان (الناشر) كان (مدينا للمؤلف) وقت تحرير العقد التكميلي لكتاب (M) (بعدد ٢٩ نسخة) عن الطبعة الأولى للكتاب المذكور تعادل قيمتها بعد خصم عمولة توزيع وقدرها ٣٠ % كما جاء بتقرير الخبير (مبلغ ١٢١٠ جنية) .

* وبعد طبع الكمىة الاضافية وهى الطبعة الثانية بناء على عقـد الملحق التكميلى من نفس كتاب (M) ذهب المؤلف بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ لاستلام حصته العينية من الطبعة الاضافية الثانية التى ظهرت فى السوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ وقدرها (٤٠ نسخة) من الكتاب ، فرفضت سكرتيرة الناشر بتعليمات منه تسليم تلك الكمىة الا بشرط وهو ما يمثل امتناع عن تنفيذ الالتزام (اقرار مخالصة) مذكور بتلك الصيغة أن استلام الـ ٤٠ نسخة (نظير حقوق تاليفي) أى ان المؤلف فى حالة توقيعه على مخالصة بهذه الصيغة يكون قد باع الكتاب الى الناشر دون أن يدفع مليما واحدا - نظير تسليمه حصة المؤلف فى الطبعة الثانية الاضافية وقدرها (٤٠ نسخة) وهو ما يتم عن سوء نية الناشر وغشه وخطئه الجسيم (م ٢/٢٢١ مدنى) واخلاله بواجب قانونى يفرضه عليه القانون بمراعاه حسن النية فى تنفيذ العقد ، وللمنصوص عليه بمادة ١٤٨ / ١ مدنى وم ١٦٣ ، وم ١٧٠ مدنى وم ٢/٢٢١ مدنى هذه المواد جميعها تتحدث عن الخطأ المدنى والجسيم والغش والظروف الملائسة وسوء النية المبيته . فمادة ١٧٠ مدنى المتعلقة (بالظروف الملائسة) يقصد بها درجة جسامه الخطأ وغش وسوء نية الناشر المبيته لتملك حقوق تأليف المؤلف وثمره جهده وعرقه وطبع نسخ للكتاب بالكمىة التى يريد اها والاستثمار بريعها وجنى

ثامها لوحده فقط كل ذلك دون أن يغرم مليما واحدا . لقد قام المؤلف بتحرير (محضر يقسم شرطة المنتزة) قيد برقم ١٥٥ أحوال المنتزة بتاريخ ١٩٩٨/١/٣ وقيد برقم ٢٠١٢ / ٩٨ لادارى المنتزة وحفظ لاداريا وقيد (اثبات حالة) بناية المنتزة (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) وقد تغافل الحكم عين تلك الواقعة مع انها (دليل جوهرى هام) وله سنده فى لورق الدعوى .

٢- ان محكمة أول درجة أغفلت الاتى :-

أ- مستند محضر الشرطة بواقعة الامتناع عن تسليم الـ ٤٠ نسخة الطبعة الثانية للتكميلية الاضافية لعقد طبع كتاب (M) والذى ينم عن سوء نية للناشر وغشه وخطئه الجسيم (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) .

ب- واقعة الادعاء كذبا وافتراءا من جانب الناشر استلام المؤلف لنسخ الطبعة الأصلية والاضافية (بايصال استلام الـ ١٥ نسخة المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠) والتي سبق الحديث عنها فى أكثر من موضع بهذه الصحيفة ، بينما بنود الاتفاق فى الملحق التكميلى (٤٠ نسخة) وليس ١٥ نسخة وان تاريخ هذا الايصال سابق على تاريخ تحرير العقد التكميلى ، ولانه خاص (بهدايا) الطبعة الأولى ، وتاريخه تاريخ ظهور الطبعة الأولى التى ظهرت فى ١٩٩٧/٥/١٠ كما جاء ببند العقد المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

ج - اغفلت محكمة أول درجة (مرور خمس سنوات) ضاعت من عمر المؤلف من وقت رفع للدعوى فى مايو سنة ١٩٩٨ حتى صدور الحكم فى ٢٥/١/٢٠٠٢ لم يتقاضى المؤلف فيها باقى حسابها عن الكتسب الثلاثة وتعطيل المؤلف عن تطويرها وتقاضى ريعها ، وكل ماذكره حكم أول

درجة بنهاية ص ٤ منه ، (أن العمل الغير مشروع رتب اضراما بالمدعى بالدعوى الفرعية تمثل فى الاخلال بمصلحة مالية للمدعى فضلا عما تكبده المدعى من مصروفات فى اجراءات التقاضى) - ولعلم عدالة محكمة أول درجة فقد تكبد المؤلف مصاريف تزيد عن ٩٢٧ جنية كالاتى : (١١٠ جنية لمائة خبير فى الاموريتان (٩٠ جنية + ٥٠ جنية) ورسم رفع الدعوى الفرعية ٤٢ جنية ودفعة محاماه ٤ جنية ، وميكروفيلم ٢٠ جنية ، وكتابة منكرات كمبيوتر عدد صفحاتها ٣٨×٢٥×١ جنية = ٤٨ جنية ، و ٧٥ جنية تصويرها ميكروفيلم ، وحضور محامى بالجلسة مرتان - ومرة امام الخبير للمساعدة فى حصر الايصالات المقدمة من الناشر تقاضى عنها ٥٥٠ جنية) ٣- ان مقدار التعويض الذى اوردته الحكم المطعون فيه (ضئيل جدا للغاية) (فاللغتين جنية) غير جابر للضرر المادى وقدره (٥٧٩٢٢ جنية) وغير مسئولة حتى على الأقل ، وكذلك مبلغ الضرر الألبى وقدره (ألف جنية) وقد خالف الحكم المطعون فيه بذلك مواد القانون المدنى أرقام ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ مدنى والتي تناولت تقدير التعويض وتفصيل ذلك مايلى :-

أ- عدم مراعاة (الظروف الملائمة) التى صاحبت تنفيذ العقد بالمخالفة للمادتين ١٧٠ ، ٢٢١ / ٢ مدنى :-

* فلم يقتصر الاخلال بالالتزام على مجرد التأخير فى التنفيذ فقط (وجود مديونية) عن (٢٩ نسخة) من كتاب (M) قيمتها ١٢١٠ جنية بعد خصم عملة توزيع قدرها ٣٠% كما ورد ذلك بتقرير الخبير واغفلها الحكم الذى ذكر فى أسبابه ان الاخلال بالالتزام قاصر فقط على كتابى (F ، C) ، بل شمل ايضا امتناع الناشر عن تنفيذ العقد التكميلى لكتاب (M) المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ بتسليم المؤلف حصته المقررة له بذلك العقد وقدرها (٤٠ نسخة) والتي ظهرت بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ والتي ذكر

العقد التكميلي أن للمؤلف حق استلامها بمجرد ظهور الكتاب بالسوق والتي ظهرت فعلا في ذلك التاريخ ولم يتسلمها المؤلف ، فقد ربط تسليمها بشرط تحرير (مخالصة) بالطريقة التي يريدها (وهي ان يكتب له المؤلف (مخالصة) بأنها (نظير حقوق تأليف المؤلف عن كتابة (M)) ، عبارة تتم عن غش الناشر وسوء نيته بهدف منها شراء للكتاب من المؤلف (بدون دفع مليم واحد فيه) ، ويساوم بحق مقرر للمؤلف بمقتضى عقد الملحق التكميلي المؤرخ ١٠/٢٦/١٩٩٧) (ولم يغب عن ذاكره المؤلف ماقاله الناشر له حين كان المؤلف يذهب اليه في مكتبته أمام قصر المنتزة ليوزع له نسخ من كتاب الموسوعة بدفعات أما خمسة أو عشرة وكان الناشر لايعطى له دفعة لاحقة من النسخ الا قبل أن يأخذ حساب الدفعة السابقة ، عبارات تضمنر شرا هي (سوف تبكي) ، (على فكرة مع انك خبير في العقود الا انه بتقوتك حاجات كثير) ويمضى الناشر المؤلف على ايصالات استلام النسخ ويضعها عنده في (ملف مع ان المؤلف (دائن للناشر) بحصته في طبع الكتاب وقدرها ٦٢٥٠ جنية طبقا للبند الرابع من عقد (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ الأمر الذي حدا بالمؤلف الى تحرير (محضر عن تلك الواقعة بقسم شرطة المنتزة) (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) وهو(مستند جوهري) في الدعوى (له دلالة) ، وقد أغفله الحكم ولم يتناوله في الأسباب .

• وهذا الغش من الناشر وسوء النية الذي لايس تنفيذ العقد يجعل التعويض عن الضرر المادي لايشمل فقط الضرر المباشر المتوقع (مر ٧٩٧٢ جنية) بل يشمل ايضا (الضرر المباشر غير المتوقع) (تقاسم الضرر ، وفوت للكسب) عن المدة من وقت حادثة الامتاع عن التسلم في ٩٧/١٢/٢٩ وتحرير محضر من المؤلف ضد الناشر مؤرخ

٩٨/١/٣ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) الى وقت صدور حكم اول درجة فى ٢٠٠٣/١/٢٥ ومقتضى ماسبق ذكره ان لا يكون التعويض مساوى فقط للضرر المادى (ص ٥٧٩٢ جنية كما جاء بتقرير اللجنة الثلاثية للخبراء) (وقد قضى للحكم للمطعون فيه بأقل من ذلك المبلغ وهو ألفان جنية للضرر المادى) ولما يصار كذلك الى (التعويض الكامل) نتيجة الفش وسوء النية للمتعمد والمبنيث من الناشر وهذا (التعويض الكامل ماطلبه المؤلف بمذكرته الختامية فى ٢٠٠٢/١٠/١٢ تعويضا جابر للاضرار المادية والدية قدره مائة وعشرين ألف جنية (عباره عن مائة وعشرة الف الضرر المادى ، وعشرة آلاف جنية عن الضرر الألبى) نتيجة تشهير الناشر بالمؤلف بمدينة القاهرة والاسكندرية والمحطة الكبرى أن الكتب الثلاثة موضوع التداعى مرفوع بشأنها قضايا بالمحكمة ضد المؤلف وان على الناشرين عدم التعامل مع المؤلف بخصوصها) .

ومن احكام النقض فى هذا الصدد :-

١- عدم تنفيذ المدين للترامه التعاقدى او التأخير فى تنفيذه يعتبر فى ذاته (خطأ) يرتب مسئوليته (م ٢١٥ مدنى) (طعن ٣٣٨ / ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨) .

٢- تقدير الضرر ومراعاة (الظروف الملائمة) فى تقدير التعويض: استقلال قاضى الموضوع بها شرطه :

أ- بيان عناصر الضرر

ب- ووجه احقية طالب التعويض فيه مادام لا يوجد فى القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة فى تقديره .

(طعن ٥٠/١١٦٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ - السنة ٣٥ ص ١٣٦١)

(طعن ٤٩/١٣٨١ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٧ - لم ينشر)

(طعن ١١٥٢/٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦ - لم ينشر)

٣- مفاد المواد ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ مدنى أن الاصل فى المسائلة المدنية أن التعويض عموماً يقدر (بمقدار) للضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الألبى على أن يراعى القاضى فى تقدير التعويض (الظروف الملازمة للمضرور) ، ودون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الألبى .

(طعن ٣٣٤ / ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٤/٨)

(طعن ٤٩/٩٢٤٠ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٢)

تعقيب : لم يراع حكم أول درجة (للظروف الملازمة) وهى درجة جسامه خطأ الناشر :

أ - بالامتناع عن تسليم حصة المؤلف فى العقد للتكميلى المؤرخ ٩٧/١٠/٢٦ (٤٠ نسخة) الى جانب (٢٩ نسخة) لم يتسلمها المؤلف باقى حصته فى الطبعة الأولى من مؤلف كتاب M وهو (خطأ) (مؤيد بالمستندات) لم يتناوله حكم أول درجة (مرفق محضر الشرطة وقرار النيابة بحافظة مستندات رقم ٢) .

ب- التلاعب بالايصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ (هدايا الطبعة الأولى وقدرها ١٥ نسخة) مرة يقول أنها باقى حسابه فى الطبعة الأولى (M) وأظهر أنها ٢٩ نسخة وليس ١٥ ، ومرة أخرى يقول انها عن نصيب المؤلف فى الطبعة الثانية والملحق للتكميلى المؤرخ ٩٧/١٠/٢٦ ينكر بصريح العبارة أنها ٤٠ نسخة وليس ١٥ ، ولم يوضح المؤلف نظرا لاستعجاله للانصراف ما هى ؟ فاستغل الناشر هذه الثغرة وتلاعب بها وقبـ

لوضحنا ذلك تفصيلا في وقائع النزاع بهذه الصحيفة (من فضل عدالة المحكمة للرجوع اليها) .

٤- مفاد نص المادة ١٦٣ مدني أن الخطأ المدني يتمثل في اخلال بواجب قانوني مفروض على الكافة بتنفيذ العقد طبقا لموجبات حسن النية (م١٤٨ /١ مدني) وإن لم تكفه القوانين العقابية بنص خاص به فإن ذلك لا يمنع من توافر (الخطأ) في هذا القول أو للفعل . (طعن ١٠٤٢/١٠٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩)

تعقيب : أين (حسن النية) من جانب الناشر في تنفيذه لالتزاماته بالعقد لقد أدخل الناشر الغش على المؤلف ليبيع الكتاب بدون ثمن وقد حرر عن ذلك (محضر بقسم شرطة المنتزة) (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) .

٥- يمكن في نطاق المسؤولية العقدية أن يشمل التعويض (الضرر غير المتوقع) إذا ارتكب المدني غشا أو خطأ جسيما ويقاس بمعيار موضوعي يجب توقع مقداره ومداه .

(طعن ٣٩٥٦ / ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨)

٦- من المقرر انه لايجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في دعوى التعويض التي يرتبط بها الضرر مع المسئول عنه (بعلاقة عقدية سابقة) لما يترتب على الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية من اهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عن عدم تنفيذه بما يخل بالقوة الملزمة له الا أن ذلك (رهين) بعدم ثبوت أن الضرر الذي لحق بأحد العاقدين كان نتيجة فعل من العاقد الآخر يكون جريمة أو يعد غشا أو خطأ جسيما مما يتحقق به في حقه أركان المسؤولية التقصيرية تاسيما على انه لخل بالتزام قانوني إذ يتمتع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات

سواء كان متعاقدا او غير متعاقد ، وان استخلاص (عناصر الغش) وتقدير ما يثبت به من علمه في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك ما دلت الوقائع تسمح به .
(طعن ٢٨٠ / ٣٤ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨)

(طعن ٢٣٨٤ / ٥٤ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٩٠)
٧- من المقرر انه اذا قدم الخصم الى محكمة الموضوع (مستندات) وتمسك بدلائلها فالتفت الحكم عن التحدث عنها بشئ مع ما قد يكون لها من دلالة فانه يكون معنيا بالقصور .
(طعن ٥٨٠٩ / ٦٢ ق جلسة ٢٣ / ١ / ٢٠٠٠)

ب - لم يراع الحكم تغير الضرر وتفاقمه من جراء طول المدة التي حرم فيها المؤلف من تطوير كتبه والعائد من المبالغ التي كان سيحنيه من بيعها من وقت امتناع الناشر عن تسليم المؤلف حصته في كتاب (M) وقدره ٤٠ نسخة في الملحق للتكميلي و ٢٩ نسخة في الطبعة الاولى منه هذا الامتناع تم في تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ وحرر محضر للناشر بخصوصه في ١٩٩٨/١/٣ حول لقسم نقطة المندرة استدعته السؤال أكثر من مرة فلم يحضر وأرسل للنيابة للتصرف وحفظ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢) حتى وقت صدور حكم أول درجة في ٢٠٠٣/١/٢٥ .
ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

* العبرة في تقدير التعويض (بقيمته وقت الحكم بالتعويض) وليس بقيمته وقت بلوغه ، إذ يلزم المسؤول عن الخطأ بجبر الضرر (كاملا) ولا يكون التعويض كافيا لجبره اذا لم يراع في تقديره (قيمة الضرر وقت الحكم) .
(الطعن ٢١٤٥ ، ١٦٥٠ / ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٤)

تعليق : يشترط للاعتداد بالواقعة وتفاقم الضرر عنها الى وقت صدور الحكم أن يرجع ذلك الى ذات خطأ المسئول (السنهوى - النظرية العامة للالتزامات - بند ٦٤٩) .

ج - لم يراع حكم أول درجة الفرص التى فانتت على المؤلف والتى كان يبغى المؤلف من وراثتها تطوير كتبه الثلاثة ومولكتها طبقا لأحدث التعديلات والتشريعات التى صدرت حديثا وجنى ثمار ذلك ماديا .
ومن احكام النقض فى هذا الصدد :-

١- اخلال تقويت الفرصة ضمن عناصر الضرر هو (كسب فائت) اذا كان المضرور يأمل لأسباب مقبولة الحصول عليه والتى فوتها عليه (العمل للضار غير المشروع) .

(طعن ٤٨/١١٨٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧)

(طعن ٤٥/٨٦٠ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٦)

(طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

(طعن جلسة ٦٣/٤٣٠٠ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)

(طعن جلسة ٦٣/٧٠٨٥ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٣٠)

أو فوتها عليه (اخلال المتعاقد معه بالتزامه) (طعن ١٤٧٣ / ٥٣ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٦) .

* وان مجرد تقويت الفرصة للكسب يعد فى ذاته (مضرر محقق)

(طعن ٥٤/٢٢١٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩) لم ينشر

٢- مناسط التعويض عن الضرر المادى الناشئ عن تقويت الفرصة أن تكون هذه الفرصة (قائمة) وان يكون (الامل) فى الاستفادة منها له مايبرره (طعن ١٣٨٠/٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨)

د- لم يتعرض حكم أول درجة لايصال استلام ١٥ نسخة للمؤرخ ٩٧/٥/١٠ وهو عبارة عن هدايا الطبعة الأولى من كتابي (M) طبقا للبند أرقام الثالث والرابع من عقد كتاب M للمؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .

* وتلاعب الناشر بهذا الايصال أمام محكمة أول درجة مرتان : تسارة يذكر أنها باقى حساب المؤلف فى الطبعة الأولى وينكسر تقرير لجنة الخبراء الثلاثية الثانية أنها ٢٩ نسخة وليس ١٥ نسخة ، وثارة أخرى بقرر انها نصيب المؤلف فى الطبعة الثانية من الملحق التكميلى لعقد كتاب M والمؤرخ ٩٧/١٠/٢٦ بينما تقرير بنود هذا العقد أنها ٤٠ نسخة وليس ١٥ وقد أوضحنا بهذه الصحيفة ملابسات تلك الوقائع تفصيلا فى أكثر من موضع بهذه الصحيفة ويمذكراتنا الختامية بجلسة ٢٠٠٢/١٠/١٢ وما قبلها من مذكرات .

* وهذا يظهر غش الناشر وسوء نيته المعتمدة وخطأه الجسيم وتماديه فى غيه ومخالفته لمبدأ حسن النية فى تنفيذ العقد الذى توجبه (م ١/٤٨ مدنى) وان ذلك له أثره فى استحقاق (التعويض الكامل) بدلا من التعويض المكافئ للضرر والذى لم يصل اليه حكم أول درجة وهو مبلغ ٥٧٩٢ جنية والذى جاء مخالفا لمواد القانون المدنى أرقام ١٧٠ ، ٢/٢٢١ مدنى بما يوجب تعديله حسب طلباتنا المشار اليها بص ١١ من هذه الصحيفة (مائة وعشرين ألف جنية) كالآتى :-

(مائة وعشرة ألف جنية تعويضا عن الضرر المادى وعشرة آلاف جنية تعويضا عن الضرر الاكبرى)

بناء عليه

لنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث إقامة المستأنف ضده وسلمته صورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور امام محكمة استئناف على اسكندرية د / ٣٦ مدنى استئناف على ومقرها الكائن (الحقانية) ميدان التحرير - المنشية الاسكندرية ابتدأت من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٣/٤/١٥ وذلك لسماع المعلن اليه الحكم بالآتى :-
أولا : قبول الاستئناف شكلا .

ثانيا : فى الموضوع بتعديل حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بشق الدعوى الفرعية بالآتى :-

١- ألزم المدعى عليه بالدعوى الفرعية بأداء مبلغ ٥٧٩٢ ص ٥٠ جنية الى المدعى .

٢- ألزم المدعى عليه بالدعوى الفرعية بأداء مبلغ مائة وعشرون ألف جنية تعويضا نهائيا جابرا للأضرار المادية والأدبية عن الكتب الثلاثة (مائة وعشرة الاف جنية أضرار مادية ، وعشرة آلاف جنية ضرارا أدبية)

٣- ألزمه بالمصروفات (مصروفات أول درجة ٩٢٧٠ جنية الى جانب مصروفات ثان درجة ومقابل تعاب المحاماه عن درجتى النقاضى) .

ولاجل العلم ،،،

استئناف ١٣٦٥ / ٥٩ ق بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣ (د ٣٦)

١٢- استئناف مرفوع من الناشر / ضد المؤلف

انه في يوم الموافق / /
بناء على طلب السيد / المقيم
..... ومحلته المختار مكتب الاسناد /
..... للمحامى .
لنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت
الى حيث اقامة:-

السيد / السيد عبد الوهاب عرفة المحامى - المقيم ٩ شارع على عبد الله
على - مشروع ناصر - بكفر الزيات .
مخاطبا مع :-
وأعلنه بالاستئناف الاتى

عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٢٨ لسنة ٩٨ للدائرة (٢١) مننى
كلى والقاضى حكمت المحكمة :-
أولا : فى الدعوى الأصلية بالرفض وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ
خمسة وسبعون جنيها ومقابل اتعاب المحاماه .
ثانيا : فى الدعوى الفرعية بالزلم المدعى عليه بأن يسدئ للمدعى مبلغ
٥٧٩٢ جنيها (خمسة آلاف وسبعمائة واثنان وتسعون جنيها وخمسون
قرشا) ومبلغ اثنى جنية تعويضا ماديا ومبلغ ألف جنية تعويضا أدبيا
والمناسب من المصروفات ومبلغ خمسة وسبعون جنيها مقابل اتعاب المحاماه
ورفضت ماعدا ذلك من طلبات .

أسباب الاستئناف

وحيث أن هذا الحكم صدر مخالفا لأحكام القانون والثابت بالأوراق ويتنقض في أسبابه والنتيجة التي توصل إليها بحيث لا يعرف على أي أساس بنى الحكم ولذا فإنه يطعن عليه للأسباب الآتية :-
السبب الأول : مخالفة للثابت بالأوراق :

الثابت بالأوراق أن المؤلف تسلم عدد ٢٢٠ كتابا من كتاب M طبقا للاتصالات المقدمة في الدعوى عدد مباشرة للمأمورية أمام السيد الخبير وأمام وحضور المدعى عليه أصليا ولم يعترض على أي منها لأن كل منها مهور بتوقيعه هذا بالنسبة للعقد الأصلي ، أما الطبعة التكميلية فإنه أقر أمام السيدة الخبيرة ص ٤ بالتقرير السابق ووقع على محضر الجلسة بأنه تخالص عن نصيبه في الطبعة التكميلية .

ثم فوجئنا بالتقرير الثاني بأنه قام باستبعاد عدد ١٠٠ نسخة للمحرر عنها الايصالين ٩٧/٥/٢٤ ، ٩٧/٥/٢٩ لاقرار المدعى بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ بالتخالص عن المائة نسخة وتسليمه قيمتها . وكذلك بتقريره احتساب قيمة الأربعون كتابا نصيبه من الطبعة التكميلية بالرغم من ثبوت اقراره بالتخالص عنها بمحضر الجلسة أمام الخبير السابق وتوقيعه على محضر الجلسة وعدالة المحكمة سايرت السيد الخبير في خطئه دون تبصر وامعان نظر ، بالرغم من أن الحكم التمهيدى حدد للسيد الخبير النقاط الواجب إيضاها في ضوء مذكرة المدعى عليه أصليا (المؤاف) المقدمة بجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ وبالإطلاع عليها ص ٣ بند ٣ يتضح الآتى :-

أن المخالفة المحررة بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ عن المائة كتاب أن الناشر أرسل لنادى الشهر العقارى ملء كتاب بموجب بوليصة الشحن رقم ١١٥٧٣ عن طريق لشركة العالمية للشحن وقيمة الكتب ٣٩٠٠ جنيه نادى الشهر العقارى حرر عنها لشيك رقم ٢٥٣٢٣٦٦٠ ب بتاريخ ٩٧/٦/١ باسم

الأستاذ / السيد عبد الوهاب عرفه مسحوب على بنك القاهرة وبعد صرف قيمة الشيك كان من الضروري وطبقاً لنظام المحاسبة المنصوص عليه بالعقد ان يعطى الناشر ائصال باستلام ثمانون كتاباً ويأخذ هو قيمة عشرون كتاباً نصيبه وبذلك يكون الناشر استوفى قيمة المائة كتاب ثمن للثمانون كتاب والائصال بالعشرين ولذلك حرر له مخالصة بالمائة كتاب المنوه عنها .

وبالنظر فى المستندات يتضح صدق هذا القول، المخالصة محررة ٩٧/٦/٣ وائصال العشرون كتاباً بند ٧ بتقرير الخبير ص ١١ بتاريخ ٩٧/٦/٣ أى ذات تاريخ المخالصة أما الايصاليين المطلوب استتبعادهما لحددهما بـ ٣٠ كتاب بتاريخ ٥/٢٤ والثانى بـ ٧٠ كتاباً بتاريخ ٥/٢٩ وبينهما ائصال بعدد أربعين كتاب بتاريخ ٥/٢٧ ولماذا احتارهما بالذات ؟

ونطلب من عدالة المحكمة الاطلاع على مذكرته ص ٣ بند ٣ ليتبين لها صدق قولنا بل ان الناشر كان يعطيه ١٠٠ جنية كمصاريف لاحضار وصرف الشيك ولان الناشر لو لم يعطيه مخالصة بالمائة لاضافتها الى الحساب بداية ٣٢٠ كتاب وايس ٢٢٠ كتاب .

أما بالنسبة للاربعين كتاباً موضوع العقد التكميلى فقد أقر المؤلف فى الجلسة ص ٤ ووقع على مخالصة عن نصيبه منها لانه أخذهم على دفعات ولم تقدم الايصالات الدالة على ذلك ، أما الهدايا كما يدعى فإنه لا يحرر عنها ائصال لأنها بدون قيمة والعرف جرى على ذلك .

وبحساب للكمية المستبعدة بدون وجه حق أو سند من الواقع نجد أنها ١٤٠ كتاباً × ٦٠ جنية × ٧٠% بعد خصم نسبة للتوزيع = ٥٨٨٠ جنيهاً ، وهو المبلغ الذى يستحقه الناشر بعد تصفية الحساب

• وحيث ان السيد الخبير أخطأ في فهم الأوراق ومدلولها ولم يكلف نفسه عناء سؤال الناشر أو وكيله عن المغالصة مادام في نيته استبعاد الإيصاليين المنوه عنهمات ولم يقرأ حتى مذكرة المدعى عليه حسب قوله وهل المؤلف لم يتذكر استبعاد المائة والأربعين الا بعد الاعادة للخبير .

ثانيا : التناقض بين أسباب الحكم والنتيجة التي توصل اليها :-

لقد جاء بالحكم المطعون عليه ص ٣ لوارد مانصه " وحيث أنه عن مدى قيام كل الطرفين بأداء التزاماته الناشئة عن العقود فإنه بالنسبة لكتاب قانون F فان المدعى في الدعوى الأصلية لم يفي بالتزاماته وحق المدعى عليه مبلغ ١٦٢١ جنية وبالنسبة لكتاب (M) فان المدعى أوفى بالتزاماته كاملة فضلا عن مسحوبات بالزيادة للمدعى عليه بمبلغ ٢٩٩٠ جنيها ، وبالنسبة لكتاب C فان المدعى لم يفي بالتزاماته ويحق للمدعية مبلغ ١٤٦٦ جنيها والملحق للتكميلي فقد تم تصفيته ٠٠٠٠٠ وبالبناء على ما تقدم وطبقا له :-

المؤلف يسدين الناشر = ١٦٢١ جنية (F) + ٤٣٦ (C) =
 ٣٠٥٧ جنيها المؤلف سحب بالزيادة كتاب (M) بمبلغ ٢٩٩٠ جنيها .
 وبالطرح يتضح الاتي = ٣٠٥٧ - ٢٩٩٠ = ٦٧ جنيها .

أي أنه طبقا لما جاء بحجتيات الحكم وأسبابه فإنه لايدان المستأنف الا بمبلغ ٨٧ جنيها وعليه من أين جاء الحكم بالمبلغ المذكور في المنطوق وهو ٥٧٩٣ جنيها وعليه يكون الحكم صدر باطلا لتناقض أسبابه مع نتيجته بحيث لايعلم على أي أساسا استمد منطوقه .

ثالثا : مخالفة أحكام القانون

جاء بالحكم الطعين (.....) مبلغ الألفى جنية تعويضا ماديا ومبلغ ألف جنية تعويضا أدبيا (.....) ومن المعلوم أنه طبقا للمستقر عليه فى أحكام القضاء والفقه والقانون ان الحكم بالتعويض لا يكون الا اذا كان هناك اخلال فى تنفيذ العقد ترتب عليه ضررا ويقدر طبقا لما فات من كسب وما لحق من خسارة .

ويانزال ماتقدم على ولقعة الدعوى يتبين لعدالة المحكمة ان المستأنف أوفى بالتزاماته كاملة طبقا لشروط العقد بل أنه فى كتاب M توجد مسحوبات بالزيادة وان الثقة كانت متبادلة بينهما ، بدليل أنه كان يرسل الكتب للشهر العقارى وطبقا لاقاراره بمذكرته يطلب تحرير الشيك باسم المؤلف وكان يعطيه قيمة المواصلات ذهابا وإيابا حتى الاسكندرية مع انه يقيم بكفر الزيات .

بالاضافة الى ان المستأنف لم يلجأ للقضاء الا بعد أن اضطره المستأنف ضده الى ذلك بتوجيه الانذار وتحرير المحضر فما كان منه الا ان رد على الانذار وطلب تصفية الحساب بالطرق الودية .

بيد لأنه لم يتسجب وان العقود انتهت مدتها وتم تنفيذها بالكامل قبل تداول الدعوى وان المدعى يدين للمؤلف بمبلغ ٨٧ جنيها .

وبناء عليه يكون المدعى يدين للمؤلف ولم يلحقه ضرر حال او مستقبلي وبذلك يكون الحكم صدر بالمخالفة لأحكام القانون .

رابعا : الحكم قضى بما لم يطلبه الخصم :

المدعى فى الدعوى الفرعية المعلقة بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢١ طلب تصفية الحساب والزام المعلن اليه أداء مبلغ ٣١٨٥ جنية قيمة ٨٠ نسخة نصيبه فى

الطبعة الأولى وفي الطبعة الإضافية ، وأثناء تداول الدعوى أمام الخبير لم يعترض على الايصالات المقدمة والتي تثبت انه تسلم ٢٢٠ كتاب وقرر بتخالفه عن نصيبه في الطبعة التكميلية بالإضافة انه ذكر في مذكرته أساسا إعادة الدعوى لمكتب الخبراء ان المخالصة سببها ثمن المائة نسخة المرسله لنادى الشهر العقارى •

ولما كان المدعى فى دعواه الفرعية لم يطالب الا بالمبلغ سالف الذكر قيمة ٨١ كتاب والمحكمة قضت له بمبلغ م ٥٧٩٢ جنيتها يكون قضائها بما لم يطلبه الخصم فى دعواه •
ولهذه الأسباب والأسباب الأخرى التى سوف يبيدها المستأنف أثناء للمرافعة الشفوية والكتابية •

بناء عليه

لنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت فى التاريخ المذكور اعلاه الى حيث إقامة المعلن لليه وسلمته صورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور امام محكمة استئناف اسكندرية للكاتن مقرها محكمة بالمنشبة - الدائرة () مدنى وذلك بجلستها التى ستعقد علنا يوم الموافق ٢٠٠٣/٤/١٥ وفى تمام الساعة التاسعة صباحا وما بعدها لسمع الحكم عليه :-

أولا : قبول الاستئناف شكلا

ثانيا : فى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف رقم ٢٦٢٨ / ١٩٩٨ للدائرة (٢١) مدنى كلى الصادر بجلسة ٢٠٠٣/١/٢٥ فيما قضى به والقضاء مجددا باعادة الدعوى لمكتب الخبراء لبحثها فى ضوء الاعتراضات الواردة بعريضة أو اعتماد التقرير السابق ولاذ يقرر ان الناشر يدين المؤلف بمبلغ م ٨٧

جنيتها لانه الصواب لمطابقته للواقع والمستندت مع الزام المستأنف ضده
بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه عن الدرجتين وذلك بحكم مشمول بالنفاذ
المعجل وبلا كفالة .

ولاجل العلم ،،،

١٣ - مذكرة بدفاع من المؤلف ضد الناشر

مقدمه من السيد / السيد عبد الوهاب عرفة المحامي والمؤلف
..... (مستأنف ضده)

ضد

السيد / الناشر (مستأنف

فى الدعوى الاستئنافية رقم ١٣٦٥ / ٥٩ ق (د ٣٦)

والمحدد لنظرها جلسة ٢٠٠٣/٤/١٥

الموضوع للوقائع

أقام المستأنف (دعوى حساب أصلية) أمام محكمة الاسكندرية
ابلا تداثية د/ ١٠ م ك وأصبحت فيما بعد د/ ٢١ م ك (وقيدت برقم ٢٦٢٨
/ ٩٨ م ك اسكندرية طلب فيها الزام المستأنف ضده أداء مبلغ ٩٥٥٠ جنية
والفوائد والتعويضات والمصروفات وذلك بصدد حسابه عن كتب (M) و
(C) و (F) .

ولثناء تداول الدعوى بالجلسات ورف المستأنف ضده (دعوى فرعية)
ضد المستأنف الناشر طلب فيها فسخ عقود للكتب الثلاثة نظرا لانتها
مدتها واخلال المستأنف (الناشر) بالتزاماته الناشئة عنها مع تعويض
نهائى جابر للأضرار المادية والأدبية قدره مائة وعشرون ألف جنية وذلك
بعد (اعدار) الناشر قبل رفع الأخير لدعوى الحساب عليه المشار إليها
سابقا بعاليه وذلك بموجب الاذثار الرسمى على يد محضر والمؤرخ

١٩٩٨/٤/٢ ، و جلسة ٢٠٠٣/١/٢٥ أصدرت محكمة اسكندرية الابتدائية
حكمها الاتي :-

حكمت المحكمة :-

أولا : فى الدعوى الأصلية : برفضها ولزمت المدعى بالمصروفات
ومبلغ خمسة وسبعون جنيها مقابل أتعاب المحاماه .
ثانيا : فى الدعوى الفرعية بالزام المدعى عليه بأن يؤدي الى المدعى
مبلغ ٥٧٩٢ ص ٥٠ جنية ومبلغ ألفان جنية تعويضا ماديا ، ومبلغ ألف جنية
تعويضا أدبيا والمناسب من المصروفات ومبلغ خمسة وسبعون جنيها مقابل
أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .
الوقت الكسع والتعقيب

١- بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ أبرم المستأنف ضده ٠ المؤلف (مع
المستأنف) الناشر (عقدا) بطبع ونشر كتابه M بعدد (٥٠٠ نسخة
) ونشرها خلال (عام) تبدأ من ١٩٩٧/٥/١٠ وهو تاريخ ظهور
المصنف بالسوق وتنتهى فى ١٩٩٨/٥/١٠ .

٢- نفذ المستأنف هذا العقد طبعاً ونشراً وقد نفذت الكمية
المطبوعة فى أواخر شهر أكتوبر عام ١٩٩٧ الا انه بالنسبة لحقوق
المستأنف المادية فإن هناك (باقى حساب ٢٩ نسخة) أظهرها
(تقرير الخبير) لو يؤدها الناشر أو لم يؤد ما يعادل قيمتها نقداً وهو مبلغ
١٢١٠ جنية ، وقد نفذت الكمية المذكورة فى منتصف مدة العقد المشار
اليه بالبند (١) للسابق ، مما دفع الطرفين الى إبرام (عقد تكميلى)
بكمية أخرى قدرها (١٥٠ نسخة) وقد كتب هذا العقد بظهر العقد الاصلى

للطبعة الأولى التي بيد الناشر لعدم تواجده النسخة التي بيد المؤلف معه في ذلك الوقت ، ووقع عليها من الطرفان بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٩٧ .

٣- اتفق في ذلك (العقد التكميلي) لكتاب (M) على حصول المؤلف على (٤٠ نسخة) من للكمية الاضافية الثانية على ان ينتهي توزيعها في نفس المدة المتفق عليها بالعقد الأصلي ، اى ينتهي في في ١٠/٥/١٩٩٨

٤- ظهرت للطبعة الثانية الاضافية بالسوق في ٢٣/١٢/١٩٩٧ وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٩٧ ذهب للمؤلف الى مكتب الناشر للكائنة امام الجبهة الفلانية لاستلام حصته العينية وقدرها ٤٠ نسخة بتاريخ فرفضت سكرتيرة الناشر ذلك بناء على تعليمات الناشر لها الا بعد تحرير (مخالصة) أعدها الناشر سلفا بصيغة معينة ورد بها عبارة " نظير حق التأليف " وهي عبارة تتم عن سوء نية الناشر وغشه وتهدف الى بيع مصنف كتاب (M) والعقود دون أن يدفع مليما واحدا وذلك مقابل تسليم المؤلف حقه المقرر له بموجب العقد التكميلي المؤرخ ٢٦/١٠/١٩٩٧ .

ونسجل هنا واقعة اخلال الناشر بالتزاماته وذلك بامتناعه عن تنفيذ التزامه بتسليم المؤلف كامل حصته في الطبعة الثانية مسن كتاب (M) وقدرها ٤٠ نسخة الى جانب تسليمه (باقى نصيبه فى الطبعة لأولى وقدرها ٢٩ نسخة لو ما يعادلها نقدا (٢٨٩٠ جنية) كالاتى : ١٢١٠ ج عن الطبعة الأولى ، ١٦٨٠ جنية على الطبعة الثانية .

تعقيب : لم يعقب الناشر بمذكرته المؤرخة ١٥/١٠/١٩٩٨ على صيغة تلك المخالصة المعدة سلفا والتي اضطرت المؤلف الى تحرير (محضرا عنها بقسم المنتزة) مؤرخ في ٣/١/٩٨ (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢ بول درجة) .

٥- حرر المؤلف محضرا بقسم المنتزة بما حدث بخصوص واقعة تسليم ٤٠ نسخة فى الطبعة للتكميلية خلال مدة سريان العقد الاصلى قيدت برقم (١٥٥ احوال المنتزة) فى ٣/١/١٩٩٨ وقيدت برقم ٢٠١٢ / ١٩٩٨ ادارى للمنتزة وحفظ اداريا بمادة (اثبات حالة) بناية المنتزة (مرفق جافطة مستندات رقم ٢ بأول درجة) .

تعقيب : ولم يتعرض الحكم المطعون عليه لتلك الواقعة ومحضر الشرطة وقرار النيابة العامة بخصوصه (مرفق هذا المستند بحافطة مستندات رقم ٢ بأول درجة) وهو دليل جوهري فى موضوع دعوى التعويض وتقديره ينصب على الظروف الملائمة (وهى غش الناشر وموؤ نيته المبيتة) بالمخالفة للمواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢/٢٢١ مدنى والمادة ١٤٨ /١ مدنى التى تفرض على المتعاقد حسن النية فى تنفيذ التزاماته التعاقدية وما يترتب على ذلك من (ضرر مادي) للمؤلف بحرمانه من ريع كتبه ثمرة ونتاج جهده للذهنى المتميز .

٦- تلا ذلك قيام المؤلف بعمل (اذار رسمى) على يد محضر موجه الى الناشر مؤرخ ١٩٩٨/٤/٢ طالب فيه بتسليمه حصته العينية وقدرها ٤٠ نسخة فى الطبعة الثانية طبقا لبند العقد التكملى المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ الى جانب ثلاثون نسخة (على وجه التقريب) طبقا لما تسفر عنه تصفية الحساب بمعرفة الخبير - وهى باقى نصيبه فى الطبعة الاولى الأصلية ، وكذا تسليمه باقى نصيبه من طبع كتابى (F) و (C) (مرفق بحافطة مستندات رقم ٢ بأول درجة) .

٧- رد للناشر على المؤلف (بانذار مماثل) مؤرخ ١٩٩٨/٤/١٨ (مرفق بحافطة مستندات رقم ٢ بأول درجة) ببيانات غير صحيحة ذكر فيها حق المؤلف فى الحصة العينية وقدرها ٤٠ نسخة والتى وردت

(بصريح النص) فى (العقد التكميلى) ، وعلى باقى حصة المؤلف فى الطبعة الاولى الاصلية والتي ذكر المؤلف فى الطبعة الاولى الاصلية والتي ذكر المؤلف انها (٣٠ نسخة على وجه التقريب) ، قال الناشر (بانذاره) بنهاية للصفحة الاولى منه بالحرف للوحد (نحيط سيادتكم بانه قد تم استلامكم لعدد ١٥ نسخة " بالايصال " المحرر بخطكم وتوقيعكم بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٠ (للبند الثالث) وليس (ثلاثون نسخة) حسب انذاركم) (مرفق بحافظة مستندات رقم ٢ بأول درجة) .

تعقيب : الايصال الموقع من المؤلف بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٠ باستلامه ١٥ نسخة ليس خاصا باستلام نصيب المؤلف فى الطبعة الاولى للكتفى :-
أ- أن هذه الـ ١٥ نسخة عبارة عن (هدايا الطبعة الاولى) من كتاب (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ ، وقد اضطر الناشر - المؤلف الى كتابة هذا الايصال (بحجة) هى عدم مطالب المؤلف للناشر بها مرة ثانية مستقبلا ، كما ان تقرير اللجنة للجنة الثلاثية أظهر ان باقى نصيب المؤلف فى الطبعة الاولى ٢٩ نسخة وليس ١٥ نسخة .

ب- يذكر الناشر بانذاره الذى وجه الى المؤلف والمؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ باستلام (١٥ نسخة) طبقا للبند الثالث من عقد (M) العقارية المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٧ .

وبالرجوع الى البند الثالث - من ذلك العقد - نجد أن السطر الثانى منه مكتوب فيه بالحرف للوحد (ويطبع عدد ٥٠ نسخة (زيادة) عن العدد المتفق عليه ، يخص للطرف الثانى منها (وهو المؤلف) عدد (١٥ نسخة هدايا) وجاء (بالبند الخامس) من العقد المشار اليه (ويسرى هذا الاتفاق لمدة سنة من تاريخ ظهور الكتاب للبيع وهو ١٩٩٧/٥/١٠) ولسوء نية الناشر بخصوص تلك الواقعة : لوقعه الله تعالى فى (خطأ فادح) دون

ان يدري ، ذلك ان تاريخ تحرير ايصال الـ ١٥ نسخة هدية هو نفس تاريخ ظهور الكتاب للبيع بالسوق طبقا لما جاء بالبند الخامس من العقد المشار اليه ، وقد لجأ الناشر الى تلك (الحيلة) ليعطى تقصيره في الوفاء بالتزامه في الطبعة الأولى من كتاب (M) وقد ساعده على ذلك أن المؤلف لم يوضح بالايصال أنها (هدايا) .

ج- أضف الى ذلك ان هذا الايصال المحرر باستلام (١٥ نسخة) ليس خاصا كذلك بحصة المؤلف في الطبعة الثانية التكميلية الخاصة (بالعقد للتكميلي) المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ للاتي :-

أولا : أن تاريخ ايصال استلام الـ ١٥ نسخة وهو ١٩٩٧/٥/١٠ (سابق على) تاريخ العقد للتكميلي المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والذي ظهرت نسخة بالسوق في ١٩٩٧/١٢/٢٣ .

ثانيا : ان نصيب المؤلف في العقد للتكميلي ٤٠ نسخة وليس ١٥ نسخة .

ويلاحظ هنا ان ايصال استلام الـ ١٥ نسخة المؤرخ ١٩٩٧/٥/١٠ تلاعب به الناشر مرتان أولهما الطبعة الأولى ، وثانيهما الطبعة الثانية من كتاب (M) .

ولم يتناول (الحكم المطعون فيه) هذه الواقعة التي تتم عن سوء نية الناشر وغشه الجسيم وهي مخالفته لنصوص القانون المدني المواد أرقام ١/٤٨ الخاص بمراعاة حسن النية في تنفيذ العقود وم ١٦٣ الخاص بكل فعل خطأ يترتب عليه ضرر يلزم فاعله بالتعويض وم ١٧٠ بمراعاة (الظروف الملائمة) وهي درجة جاسمة للخطأ الذي أرتكبه الناشر والمقترن بالغش والخطأ الجسيم وم ٢/٢٢١ مدني الخاصة بتعويض الضرر المباشر غير المتوقع واستحقاق (التعويض الكامل) بدلا من (التعويض العادل)

(للفش والخطأ الجسيم من جانب الناشر) بمفهوم المخالفة لنص م ٢/٢٢١ مدني) والذي كان يجب على محكمة أول درجة مراعاة ذلك عند تقدير التعويض ، الى جانب تقويت الفرصة والكسب الفائت من وقت حدوث الواقعة في ٩٧/١٢/٢٩ وتحرير محضر بقسم شرطة المنطرة عنها ثم رفع الدعوى وتقايم الضرر حتى صدور الحكم في ٢٥/١/٢٠٠٣ كل تلك العناصر أغفلها الحكم المطعون فيه ، ثم أين واقعة الامتناع عن تسليم النسخة في الطبعة للتكميلية التي حرر عنها (محضر قسم المنطرة) ؟
(ومرفق بحافظة مستندات رقم ٢ بأول درجة) .

٨- تلا ذلك قيام (الناشر) برفع (دعوى حساب أصلية) تناولت ثلاث كتب تم طبعا بمطبعة الناشر المذكورة هي :-

أ - (C) للمؤرخ عقده ٩٧/٢/٢٠ .

ب- (F) للمؤرخ عقده ٩٧/١/٢٣ .

ج - (M) للمؤرخ عقده ٩٧/١/٢٣ .

طلب في ختامها بأداء مبلغ ٩٥٥٠ جنية الى جانب الفوائد والتعويضات والمصروفات .

٩- بجلسة ١٩٩٨/٥/٢٧ طلب المؤلف (لاجلا) للاطلاع فصرحت المحكمة له بأجل لجلسة ١٩٩٨/٧/١٥ .

١٠- بجلسة ٩٨/٧/١٥ قدم (المؤلف) مذكرة بطلب توجيه (دعوى فرعية) بفسخ عقد كتاب M للمؤرخ ٩٧/١/٢٣ مع تعويض نهائي جابر للاضرار المادية والأدبية قدره ٤٠٠٠٠ جنية (أربعمائة ألف جنية) وصرحت عدالة المحكمة (بأجل) لجلسة ٩٨/١٠/١٤ لاعلان المدعى في الدعوى الأصلية بتلك الدعوى الفرعية ولتقديم أصل هذه الصحيفة معلنة بالجلسة المشار اليها .

١١- بجلسة ٩٨/١٠/١٤ تم تقديم أصل صحيفة الدعوى الفرعية المعلننة والمرفوعة من المؤلف ضد الناشر مرفقا معها (المستندات المؤيدة) وفي ذات الجلسة طلب الخصمان (نذب خبير) .

١٢ - بجلسة ٩٨/١٠/٢٨ صدر (حكم تمهيدى) (بنذب خبير) سددت لمانته جميعها من طرف المؤلف ثم باشر الخبير على أثرها مأموريته . .
١٣- بجلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣ ورد تقرير الخبير للمحكمة فصرحت عدالة المحكمة للمدعى عليه بالدعوى الأصلية والمدعى بالدعوى الفرعية (المؤلف) باعلان المدعى بالدعوى الأصلية بورود اصل تقرير الخبير لجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ .

١٤- بجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ (طعن) (المؤلف) (المدعى عليه بالدعوى الأصلية) على تقرير الخبير لمخالفته للثابت بالاوراق المقدمة بملف الدعوى للاثى :-

أولا : لعدم استبعاد الايصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/٢٤ (بعدد ٣٠ نسخة) وكذا الايصال المؤرخ ١٩٩٧/٥/٢٩ (بعدد ٧٠ نسخة) من مسحوبات الطبعة الأولى من كتاب (M) من المديونية نظرا لوجود (مخالصة) من الناشر (المخالصة بحافظة مستندات رقم ٣ بأول درجة) (بمائة نسخة) مؤرخة ١٩٩٧/٦/٣ بخصوص كتاب (M) والذي اظهر تقرير خبراء اللجنة الثلاثية مداينة المؤلف للناشر بمبلغ ١٢١٠ جنية عن الطبعة الأولى تمثل حوالى ٢٩ نسخة ، وان المؤلف حين طالب الناشر بالوفاء بالتزامه فى الانذار طلب (٣٠ نسخة على وجه التقريب ، لو قيمتها نقدا) .

ويبين مما سبق نقصير الناشر واخلاله بالتزاماته تأخير فى الوفاء بحقوق المؤلف المادية طبقا للبند الرابع من عقد (M) ولانه وقت تحرير العقد التكميلى المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ كان الناشر مدينا للمؤلف بـ (٢٩

نسخة) من الكتاب المذكور أو قيمتها نقداً وهي ١٢١٠ جنية بتقرير اللجنة
لثلاثية وما تلى ذلك من واقعة الامتناع عن تسليم المؤلف كامل حصته فى
الطبعة الثانية وقدرها اربعون نسخة - ونكر الحكم للمطعون فيه ان الاخلاص
قاصرا على كتابى C , F .

ثانياً لعدم استبعاد الخبير الأول (الاقرار الخاص باستلام ١٥ نسخة)
والمؤرخ ٩٧/٥/١٠ لانه خاص (بهدايا للطبعة الأولى) من كتابه (M)
ونحيل فى شرح هذه الواقعة الى البدان ٥٠٧ من الوقائع وللتعقيب بهذه
المذكورة - وقد شمل لخلال الناشر تاخير فى تسليم باقى حصة المؤلف فى
الطبعة الأولى وامتناع عن تسليم حصة المؤلف فى الطبعة الثانية .

١٥- بجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ أيضا طلب للمؤلف تصحيح شكل الدعوى
الفرعية (لتشمل كتابى C , F) الى جانب كتاب (M) المرفوع به
الدعوى الفرعية وذلك لتناول تقرير الخبير الأول المطعون فى تقريره ثلاث
عقود سائلة الاشارة وهو ايضا نفس موضوع الدعوى الأصلية المرفوعة من
(الناشر) ، كما تناول التصحيح تعديل مبلغ التعويض من أربعين ألف جنية
الى مبلغ مائة وعشرين ألف جنية موزعة على الثلاث كتب سائلة الاشارة -
كما طلب المؤلف بالدعوى الفرعية لولا فسخ عقود للكتب الثلاثة سائلة
الاشارة لانتهاء مددها وهي : (M) الطبعة الاولى، والعقد التكميلى وينهى
فى ٩٨/٥/١٠ ، وعقد كتاب (C) وينتهى فى ٩٩/٢/١٩ وعقد كتاب (F)
وينتهى فى ١٩٩٩/١/٢٢ .

وثانياً : أداء مبلغ ص ٥٧٩٢ جنية الاتى :-

أ- (C) ص ١٤٣٦ جنية .

ب- (F) ١٦٢١ جنية .

ج - (M) ٢٨٩٠ جنية (١٢١٠ جنية للطبعة الأولى ، ١٦٨٠ جنية للطبعة الثانية) •

وثلاثا : للزم الناشر بأداء تعويض نهائى جليل للاضرار المادية والأدبية قدره مائة وعشرون ألف جنية عما فات المؤلف من كسب وما لحقه من خسارة نتيجة لمتناع الناشر عن تنفيذ بنود العقود الثلاثة فى مواعيدها المحددة وامتناعه عن تسليم المؤلف باقى نصيبه فى الطبعة الأولى وقدره ٢٩ نسخة او مايعادلها نقدا ، وكامل نصيبه فى الطبعة الثانية التكميلية وقدرها ٤٠ نسخة او مايعادلها نقدا وما ترتب عليه من تحرير (محضر بقسم شرطة المتنزة) ، ومرفق بحافظة المستندات رقم ٢ باول درجة) •

١٦ بجلسة ٢٨/٣/٢٠٠١ صدر (حكم تمهيدى) بئدب (لجنة ثلاثية من ٣ خبراء) لبيان حقوق الطرفين ومدى لخلال الناشر بالتزلمه وما اذا كان المؤلف قد حصل على كافة المستحقات من عدمه سددت أمانتها من جانب المؤلف وباشر الخبير بأمره •

١٧- بجلسة ٢٩/٦/٢٠٠٢ ورد تقرير خبير اللجنة الثلاثية الى المحكمة ، ولم يحضر الناشر فصرحت عدالة المحكمة باعلانه لجلسة ١٢/١٠/٢٠٠٢ بورود التقرير •

١٨- بجلسة ١٢/١٠/٢٠٠٢ قنم المؤلف (مذكرة شارحة)

١٩- بجلسة ٢٣/١١/٢٠٠٢ رد للناشر على المؤلف (بمذكرة شارحة) لم يتعرض فيها للنقاط الجوهرية أساس الخلاف والتي تدور حول :-

أ- باقى حساب المؤلف فى كتاب (C) والذي لم يؤده للمؤلف فى مواعيده •

ب- باقى حساب المؤلف فى كتاب (F) والذي لم يؤده للمؤلف فى مواعيده •

ج- باقى حساب المؤلف فى كتاب (M) (٢٩ نسخة) طبعة اولى أو ما يعادلها نقداً وكامل نصيب المؤلف فى الطبعة الثانية التكميلية وقدرها (أربعون نسخة) أو ما يعادلها نقداً .

٢٠ - بجلسة ٢٥/١/٢٠٠٣ صدر (حكم محكمة أول درجة) فى الدعوى والمتقدم ذكره بصدر هذه الفكرة .

٢١ - قبل الحكم بالنسبة للمديونية التى حكم بها على (الناشر) ، وبالنسبة لمبلغ التعويض وقدره ثلاثة آلاف جنية (ألفان ضرر مادى وألف ضرر أدبى) فلفضائته وعدم تناسبه مع حجم الضرر الناتج عن فعل الناشر وخطئه وتأخيريه فى تنفيذ التزاماته عن الكتب الثلاثة فى مواعيدها ومتناعه عن تسليم كامل حصة المؤلف وقدرها أربعون نسخة فى الكمية الإضافية (بالملحق التكميلى) لعقد (M) المؤرخ ٢٦/١٠/١٩٩٧ حرر عنه (محضرا بقسم شرطة المنزلة) (مرفق بحافظة المستندات رقم ٢ بأول درجة) - الأمر الذى جعله يصرع ويؤايب برفع دعوى استئنافية قيدت برقم ٥٩/١٢١٥ ق مدنى بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٣ حدد لنظرها جلسة ١٥/٤/٢٠٠٣ واعلنت للناشر فى ٦/٣/٢٠٠٣ طلب فى ختامها :-

أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً .

وثانياً : وفى الموضوع بتعديل حكم أول درجة فيما يتعلق بشق للدعوى الفرعية كالاتى :-

(١) للزلم المدعى عليه بالدعوى الفرعية بأداء مبلغ ٥٧٩٢ جنية لى للمدعى .

(٢) الزام المدعى عليه بالدعوى الفرعية بأداء مبلغ مائة وعشرون ألف جنية تعويضا نهائيا جابر للأضرار المادية والأدبية للكتب الثلاثة)

مائة وعشرة ألف جنية ضرر مادي وعشرة الاف جنية أضرار أدبية) ٠

الزلمه بالمصروفات (مصروفات أول درجة ٩٢٧ جنية الى جانب مصروفات ثان درجة ومقابل اتعاب المحاماه عن درجتى للتقاضى)
٢٢- بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣ رفع الناشر دعوى استئنافية قيدت برقم ٥٩/١٣٦٥ ق مدنى طلب فيها :-

أولا : بقبول الاستئناف شكلا

ثانيا : وفى الموضوع بالغاء للحكم المستأنف رقم ٢٦٢٨ / ٩٨ دائرة ٢١ مدنى كلى الصادر بجملة ٢٠٠٣/١/٢٥ فيما قضى به ولل قضاء مجددا باعادة الدعوى لمكتب الخبراء لبحثها فى ضوء الاعتراضات الواردة بالعريضة او اعتماد التقرير السابق والذي يقرر أن الناشر يدين المؤلف بمبلغ ٨٧٥ جنية لانه الأصوب لمطابقته للواقع والمستندات مع الزلم المستأنف ضده بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه عن الدرجتين وذلك بحكم مشمول بالنفاذ للمعدل وبلا كفالة ٠

ملحوظة : - وهو الذى كان قد رفع دعواه الأصلية امام محكمة اول درجة مطالبا بمبلغ ٩٥٥٠ جنية الى جانب الفوائد والتعويضات والمصاريف ٠

أسباب الاستئناف

الرد على ما أثاره الناشر باستئنافه رقم ١٣٦٥ / ٥٩ ق مدنى المشار اليه

أولا : بالنسبة للسبب الأول : مخالفة الثابت بالاوراق .

ذكر الناشر أن المؤلف تسلم عدد ٢٢٠ كتابا بايصالات وان تقرير الخبير (الثانى) استبعد عدد ١٠٠ نسخة المحررة بالايصالين المؤرخين ١٩٩٧/٥/٢٤ و ١٩٩٧/٥/٢٩ ويستشهد بمذكرة المؤلف للمؤرخة جلسة ١٣/١٢/٢٠٠١ ويندهش للناشر من استبعاد الـ ٣٠ كتاب بتاريخ ٩٧/٥/٢٤ وال ٧٠ كتاب بتاريخ ٩٧/٥/٢٩ ولماذا هذان الايصالان بالذات ؟؟

الرد على هذا السبب :

(١) انه حينما طلب الشهر العقارى عددا من نسخ كتاب (M) أرسل اليه الناشر حصة قدرها ٣٠ نسخة من الكتاب المشار اليه بموجب (فاتورة) برقم ٢١ مؤرخة ١٩٩٧/٥/٢٤ عن طريق (مكتبة لتوزيع الكتب) ومقرها القاهرة والتي تتعامل مع الناشر وواضح ذلك من الايصال (المرفق بحافظة مستندات رقم ٣ بأول درجة) والفاتورة موقع عليها من المؤلف وقد حرر الشهر العقارى عليها شيكا بمبلغ ٣٩٠٠ جنية ، وهذا الشيك برقم ٢٥٣٢٣٦٦٠ مؤرخ ١٩٩٧/٦/١ وبعد توريد الكمية الأولى بخمسة ايام ، تم ارسال حصة اخرى قدرها ٧٠ نسخة من نفس الكتاب بموجب (فاتورة) برقم ٥٣ مؤرخة ١٩٩٧/٥/٢٩ من (مكتبة لتوزيع الكتب) ومقرها سالف الإشارة اليها وموقع عليها من المؤلف (مرفقة بحافظة مستندات رقم ٣ بملف محكمة أول درجة) وقد حرر الشهر العقارى عنها شيكا مؤرخ ١٤/٦/١٩٩٧ بمبلغ ٢٧٣٠ وقد أرفق للناشر هاتان الفاتورتان (بهما اسم مكتبة كوميت ، وعدد للنسخ ، تاريخ الايصال ، وتوقيع المؤلف) وقد

أدرجها الخبير بالمديونية - مع ان الواجب استبعادهما وعدم ادراجهما مادام قد حرر عنهما (مخالصة من الناشر) مؤرخة ١٩٩٧/٦/٣ جاء فيها بالحرف الواحد (أقر أنا الناشر بأن حساب المائة نمخة من كتاب M ، والمعلم للأستاذ / السيد عبد الوهاب عرفة والمحرر بها فاتورة بعدد ٣٠ نسخة وفاتورة أخرى بعدد ٧٠ نسخة ، أقر لنا الموقع أنناه بان حساب المائة نسخة مسددة وتسلمنا قيمتها من السيد المذكور وموقع عليها من الناشر بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣) (المخالصة مرفقة بحافظة مستندات رقم ٣ بأول درجة) وبالرجوع الى تقرير للخبيرة الأول ص ١١ :

(١) - (بمسلسل ٣) بتاريخ ٩٧/٥/٢٤ والعدد ٣٠ نسخة وإذا رجعنا الى المستندات المقدمة من الناشر نجدها (فاتورة) وليس إيصال استلام ، ومنكور بأعلاها (مكتبة كوميت) والتي يتعامل معها الناشر .

(٢) (مسلسل ٦) بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٩ والعدد ٧٠ نسخة وبالرجوع الى المستندات المقدمة من الناشر نجدها أيضا (فاتورة) وليس إيصال استلام ، ومنكور بأعلاها (مكتبة كوميت) ومادام ان الناشر ذكر باقرار المخالصة المؤرخ ١٩٩٧/٦/٣ عدد النسخ وذكر انهما فاتورة وليس إيصال ، انه قد تخالص عنهما وتاريخها لاحق لتاريخ للفاتورتان بأيام قليلة جدا ، فالواجب استبعادهما من تقرير الخبير الول ص ١١ فان عليه للتحقق جيدا من التقرير ومن المستند الذي أستند اليه والمرفق من طرف الناشر وبالنسبة لقول الناشر بصحيفة الاستئناف إيصال مؤرخ ٩٧/٥/٢٧ بـ ٤٠ نسخة (مسلسل ٥) ويندهش لوجوده بين مسلسلين ، نقول انه (أربع نسخ) كما جاء بتقرير الخبير الأول ، وليس أربعين ، ولنه كغيره من الدفاتر التي كان المؤلف يتولى توزيعها للناشر الى الزملاء ومندوبى التوزيع امام المحكمة

الكلية والمحكمة البحرية ذكر بتسليمه حسب تاريخ تحريرها الأتم فالأحداث ، وان ذلك يأتى طبقا للبند السادس من كتاب M المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ .
ونفس الحال بالنسبة للمسلسل ٧ من تقرير الخبير من ١١ بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ / ٩٧ وعدد نسخة وهى (ليصال استلام بعشرون نسخة)

وعن سر تحريره بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣ وهو نفس تاريخ تحرير المخالصة بمائة نسخة عن الفاتورتين سالفتي الاشارة يرد عليه أن المؤلف حرر للناسر لياصل استلام (بعشرون نسخة) على أساس ان التعامل بين الناسر والمؤلف كالاتى :- ٨٠% للناسر و ٢٠ للمؤلف ، فكتب المؤلف ليصالا للناسر بعشرون نسخة تخصم من (مسحوبات المؤلف) نظرا لأن للمؤلف حقوق تأليف طبقا (البند الرابع) من عقد (M) المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ قدره ٦٢٥٠ جنية والذي أرفق الناسر أصله (بملف أول درجة) ولهذا فان (الخبير الأول) أخطأ فى ادراج (الفاتورتين) بمسلس ٣ ، ٦ من التقرير للذان أقر الناسر بموجب المخالصة المؤرخة ١٩٩٧/٦/٣ بأنه تخالص عنهما (الفاتورة بـ ٣٠ و الفاتورة بـ ٧٠ مدد وتسلمنا قيمتها من السيد المذكور) (المخالصة بحافظة مستندات رقم ٣ بأول درجة)

وقد تدارك ذلك الخبير الثانى (اللجنة الثلاثية) وتم استبعادهما من حصر مسحوبات كتاب (M) أما عن اعطاء المؤلف مصاريف انتقال الى مدينة القاهرة (مائة جنية) تسليم الكتب الى مصلحة الشهر العقارى ولحضر الشيك منها ، فانه يأتى اعمالا لنص (البند السادس) من عقد (M) الذى نص على عسولة توزيع ٣٠% وبرضاء الناسر ولم يحرر بها ليصال مديونية ، فانه بمخالصة الناسر المؤرخ ١٩٩٧/٦/٣ ، فان الناسر يكون قد اسقط حقه بخصوص ذلك) (والساقط لايعود) .

أما عن الأربعين نسخة من كتاب M حصة المؤلف فى الطبعة الاضافية التكميلية بالملحق للتكميلى المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ - وقوله أن المؤلف أخذهم على دفعات يرد عليه أين الايصالات للدالة على ذلك ؟
ان آخر حصر لكتاب (M) بتقرير (الخبير الأول) ص ١١ هو مسلسل ٢٩ بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٣ وعدد نسخه (خمسة) وان هذا التاريخ يسبق تاريخ إبرام العقد للمؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ (بثلاثة أيام) ولا توجد مسحوبات بدفعات بعدها .

يؤكد ذلك ان الطبعة الثانية حينما ظهرت بالسوق فى ١٩٩٧/١٢/٢٣ ذهب المؤلف الى مكتب الناشر بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩ لاستلام حقوقه وحصلته منها طبقا للعقد للتكميلى سالف الاشارة فرفضت سكرتيرة الناشر بتعليمات منه التسليم الا بعد تحرير مخالصة من المؤلف بصيغة معينة معدة سلفا (نظير حقوق تاليفي) بمعنى أن المؤلف لو كتب المخالصة بهذه الصيغة يكون قد باع له الكتاب بدون دفع ثمن فصارح المؤلف الى شرطة المصنفات بمبنى مديرية الأمن القديم وتذاك غافهمه رئيس مباحث المصنفات أن ذلك (نزاع منى) وعليه التوجه الى قسم الشرطة الذى يتبعه الناشر فحرر له محضرا بقسم شرطة المنتزة بتاريخ ٩٨/١/٣ ، أى بعد واقعة الامتناع عن التسليم (بأربعة أيام) (ومرفق صورة رسمية من محضر الشرطة وقرار النيابة العامة بحافظة مستندات رقم ٢ بأول درجة) فأين مخالفة الثابت بالاوراق المزعوم ؟؟ وقد اثبت تقرير الخبير الثانى (اللجنة الثلاثية) ص ١١ سطر ١٢ ، وآخر سطرين من ص ١٢ البند رابعا ، وأول سطر من ص ١٣ أن الناشر لم يف بالتزاماته بالطبعة الأولى وكذلك الطبعة الثانية غير ان الحكم ذكر (خطأ) بالأسباب مسرده التقرير حيث بدأ أولا ببيان خطأ الخبير الأول قبل سطر ١٥ من ص ١٠ وبعدها

ذكر ان الناشر لم يف بالتزاماته بالطبعة الأولى وكذلك الطبعة الثانية وقد التمس الأمر على محكمة أول درجة فذكرت بالأسباب ان الناشر أوفى بالتزاماته في الطبعتين ، وعلى محكمة الاستئناف تصحيح ذلك الخطأ الذي وقعت فيه محكمة أول درجة في الأسباب مادام ان تقرير اللجنة الثلاثية الخبراء صحيح وسليم وان الخطأ فقط في أسباب الحكم ، وليس في تقرير الخبير .

ثانيا : تناقض منطوق الحكم مع أسبابه :

جاء بأسباب الحكم ص ٣ من مسودة الحكم الآتي : " وحيث أنه عن مدى قيام كل من الطرفين بأداء التزاماته الناشئة عن العقود فإنه بالنسبة :-

لكتاب (C) فان المدعى في الدعوى الاصلية (الناشر) لم يف بالتزاماته بالكامل ويحق للمدعى عليه مبلغ ١٦٢١ جنية ، وبالنسبة لكتاب (M) فان المدعى أوفى بالتزاماته كاملة فضلا عن مسحوبات بالزيادة للمدعى عليه بمبلغ ٢٢٩٠ جنية ، وبالنسبة لكتاب (C) فان المدعى لم يف بالتزاماته عن هذا المؤلف ويستحق للمدعى عليه مبلغ ص ١٤٣٦ جنية - فيما يتعلق بالملحق للتكميلي للمؤرخ ١٠/٢٦/١٩٩٧ فقد تم تنفيذه .

رد المؤلف : (للمستأنف ضده في الدعوى الاستئنافية ١٣٦٠٥ / ٥٩ ق) يطعن على هذه الجزئية (للعقد الاصلى) لكتاب (M) (للطبعة الأولى) والملحق للتكميلي له (طبعة ثانية) بمخالفة أسباب الحكم للمنطوق ، وبمخالفة الأسباب لتقرير الخبير الثاني (للجنة الثلاثية) وبمخالفة الأسباب للثابت بالأوراق (وجود مخالصة من الناشر مؤرخة ١٩٩٧/٦/٣) بمائة نسخة في الطبعة الاولى ووجود محضر الشرطة عن واقعة (امتناع) الناشر عن تسليم كامل حصة المؤلف في الطبعة الثانية وقدرها أربعون نسخة ،

الذى ذكر تقرير الخبير الأول المطعون عليه ان تم تنفيذه (ونفى) تقرير الخبير الثانى (اللجنة الثلاثية) حصول تنفيذ لكن حكم لول درجة الذى اعتمد تقرير الخبير الثانى (اللجنة الثلاثية ونتيجته) أورد بطريق الخطأ تقرير رأى الخبير الأول المطعون فيه ونتيجته بخصوص كتاب (M) وملحقه التكملى الذى بين تقرير اللجنة الثلاثية (الخبير الثانى) وجه الخطأ فى ذلك التقرير ذكر بعدها رأى اللجنة وان الناصر لم يف بالتزاماته فى الطبعتين وتفصيلا لذلك ، بين تقرير اللجنة الثلاثية (الصواب) كما يلى :-

١- بالنسبة لكتاب (C) لاختلاف أن المديونية وقدرها ١٤٣٦٥ ج تستحق للمؤلف .

٢- بالنسبة لكتاب (F) لاختلاف أن المديونية وقدرها ١٦٢١ جنية ج تستحق للمؤلف .

٣- بالنسبة لكتاب (M) وان عدد ٢٢٠ نسخة المذكورة ص ١١ من تقرير الخبير الأول - والتي قام الخبير الثانى (اللجنة الثلاثية) باستبعاد المائنة نسخة المتخالص عنها وهى ٣٠ نسخة و ٧٠ نسخة بالمسلسلين ٣ ، ٦ من ص ١١ بتقرير الخبير الأول المطعون عليه ، وباستبعاد هذا المسلسلان بعدد نسخهما المذكوران قرين كل مسلسل من حصر الايصالات المقدمة للخبير من الناصر يكون الحساب كالاتى :-

* عدد النسخ المسحوبة من المؤلف ١٢٠ نسخة \times ٦٠ جنية (سعر النسخة) \times ٧٠ % (صافى ثمن النسخة) بعد خصم عمولة توزيع قدرها ٣٠ % طبقا (للبند السادس) من عقد (M) للمؤرخ ١٩٩٦/١/٢٣ - ٥٠٤٠ جنية (وهى قيمة ماسحبه المؤلف)

فيكون الباقي المستحق للمؤلف هو = ٦٢٥٠ جنية (حق التأليف طبقا للبند الرابع) من عقد (M) مطروحا منه مبلغ ٥٠٤٠ جنية = الباقي

وهو مبلغ ١٢١٠ جنية وهو المستحق للمؤلف عن الطبعة الاولى من كتاب (M)

هذا بالإضافة الى عدد ٤٠ نسخة كامل تعيب المؤلف من الطبعة الثانية
الاضافية للعقد التكميلي المؤرخ ١٠/٢٦/١٩٩٧ = ٤٠ نسخة × ٦٠ جنية
(سعر النسخة) × ٧٠ % (صافى ثمن النسخة بعد خصم عمولة توزيع
قدرها ٣٠ %) = ١٦٨٠ جنية (وهو المستحق للمؤلف عن الطبعة الثانية)
فيكون اجمالى المستحق للمؤلف عن الطبعتين من كتاب (M) ١٢١٠
جنية طبعة اولى + ١٦٨٠ جنية طبعة ثانية = مبلغ ٢٨٩٠ جنية .

وان ماذكره الحكم من أن الملحق التكميلي قد تم تنفيذه ، فانه لا يوجد
بالأورلق اقرار مخالصة باستلام أربعين نسخة ، كما ان المؤلف لم يقرر
بمحاضر أعمال الخبير بذلك ، بل انه نتيجة امتناع الناشر عن تسليم الـ ٤٠
نسخة من الطبعة الثانية بعد ظهورها بالسوق ، اضطر المؤلف الى تحرير
(محضر بقسم شرطة المنطرة) مؤرخ ١٠/٣/١٩٩٨ ، أى بعد واقعة الامتناع
عن تسليم الـ ٤٠ نسخة المشار اليها وكانت بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٩٠ بحوالى
(أربعة أيام) (والمحضر مرفق بحافظة مستندات رقم ٢ بملف محكمة أول
درجة)

وعليه وان اجمالى المديونية عن (الكتب الثلاثة) هو مبلغ ٥٧٩٢
جنية ، فلا اعتراض على مبلغ المديونية المذكور بمنطوق الحكم والمستحق
للمؤلف لأنه مطابق للواقع وللثابت بالأورلق ، أما الاعتراض فهو على
أسباب الحكم الوارد بمسودته ص ٣ من ان المدعى (للناشر) أوفى
بالتزاماته كاملة فضلا عن مسحوبات بالزيادة للمدعى عليه (المؤلف)
بمبلغ ٢٩٩٠ جنية فان المحكمة (أخطأت لأنها نقلتها من تقرير الخبير للول
، تلاها بذكر رأيه بصـ ١١ سطر ١١ أيضا والذي أورد ان الناشر) مدينة

للمؤلف في الكتب الثلاث كما أورد أنه لم يف بالتزاماته في كل من الكتب الثلاثة جميعها دون استثناء وعلى عدالة المحكمة الرجوع الى تقرير الخبير الثاني (اللجنة الثلاثية) صحيح وليس به خطأ حيث أورد الآتي :-
رأى اللجنة فيما يتعلق بالمؤلفات الثلاثية :-

(١) (M) لم يوف المدعى أصليا بالتزامه بكامل المبالغ والنسخ المستحقة للمدعى عليه ويحق للمدعى عليه عن هذا المؤلف مبلغ ٢٨٩٠ جنية التقرير ص ١٠ - ١١ .

(٢) (C) لم يوف المدعى أصليا بالتزاماته ويكون للمدعى عليه قبل المدعى عن هذا المؤلف مبلغ ١٤٣٦٣ جنية التقرير ص ١٠ .
(٣) (F) لم يوف المدعى بالتزاماته ويحق للمدعى عليه (المؤلف) قبل المدعى مبلغ ١٦١٢ جنية عن هذا المؤلف التقرير ص ٩ .

ثم ذكر التقرير (ولم يتضح من المستندات للجنة سبب تأخير المدعى أصليا في تنفيذ تلك الالتزامات) مع انه يوجد بملف الدعوى محضر " قسم شرطة المنيرة " والذي يسجل على الناشر واقعة الامتناع عن تنفيذ التزام الناشر بتسليم كامل حصة المؤلف في الطبعة الثانية وقدرها أربعون نسخة طبقا لبند عقد الملحق التكميلي () .

كما تراجع ص ١٠ السطر ١٥ من تقرير الخبير الثانى (اللجنة الثلاثية) والذي جاء فيه الاتى :-

ويمطالبة محضر الاعمال المشار اليه تبين الاتى :-
" ان الطرفين اتفقا على ان عدد ١٠٠ نسخة الواردة بالايصالات بعدد ٣٠ نسخة ، عدد ٧٠ نسخة " من كتاب M " قد تم التخلص عنها ، أى تخالص صاحب المطبعة للمدعى أصليا بمستحقاته فيها .

كما انه بمطالبة حافظة مستندات المدعى عليه أصليا المقدمة بجلسة ١٤/١٠/١٩٩٨ تبين أن بها (القرار) مؤرخ ٩٧/٦/٣ موقع من المدعى (الناشر) بأن عدد ٧٠ نسخة + ٣٠ نسخة التي تسلمها المدعى عليه مسددة وتسلم قيمتها من السيد المذكور .

وعليه فانه طبقا لما سلف بيانه فان كتاب M طبقا للعقد الصلى والملحق للتكميلي .

أ- قيمة مسحوبات المدعى عليه من العقد الأصلي كما جاء بتقرير الخبير السابق ٢٢٠ نسخة يتم استبعاد منها عدد ٣٠ نسخة + ٧٠ نسخة والخاصة بالايصالات المؤرخة ٩٧/٥/٢٤ ، ٩٧/٥/٢٩ حيث ان المدعى قد نقاضى قيمة هذه النسخ من المدعى عليه طبقا للقرار الموقع من المدعى المؤرخ ٩٧/٦/٣ سالف البيان .

فيكون عدد النسخ المستلمة كمسحوبات المدعى عليه ٢٢٠ - ١١٠ = ١٢٠ نسخة

وقيمتها طبقا للعقد = $١٢٠ \times ٦٠ \times ٧٠\% = ٥٠٤٠$ جنية .

ب- وبالنسبة للملحق التكميلي فلم يتسلم منها المدعى عليه أية نسخ طبقا لهذا الاتفاق وعليه يكون المستحق له من هذا العقد التكميلي :

= $٤٠ \text{ نسخة} \times ٦٠ \text{ جنية} \times ٧٠\% = ١٦٨٠$ جنية .

وعلى ذلك فان اجمالى حقوق المؤلف المدعى عليه طبقا للعقد والملحق

= $٦٢٥٠ \text{ جنية} (\text{العقد الاصلى}) + ١٦٨٠ \text{ جنية} (\text{الملحق}) = ٧٩٣٠$

جنية . قيمة مسحوبات المدعى عليه = ٥٠٤٠ جنية .

فيكون المستحق للمدعى عليه عن هذا المؤلف طبقا لما

انتهى اليه اللجنة $٧٩٣٠ - ٥٠٤٠ = ٢٨٩٠$ جنية .

فيما يتعلق ببيان مدى التزام كل طرف بتنفيذ التزاماته المشار إليها بالعقود المحررة بينهما .

وما إذا كان تم تنفيذها من عدمه موضحا تفصيلا بالتقرير ص ٩ وما بعدها وقد التبس الامر على محكمة اول درجة ، لأن ص ٩ التى اشار اليها بالنتيجة يمسرد فيها تقرير الخبير السابق وبيان خطئه . ثم يتبعه برأى اللجنة الثلاثية (الخبير الثانى) وان كتاب (M) وملحقه التكميلى واللذان يقوم بالخلاف بشأنهما والطعن على تقرير الخبير الاول تعرضت له اللجنة الثلاثية (الخبير الثانى) فى ص ١١ سطر ١١ .

وعليه يجب تصحيح اسباب حكم أول درجة ليتفق وما جاء بتقرير الخبير الثانى (للجنة الثلاثية) التى اعتمدت المحكمة تقريرها واستندت اليه فى حكمها .

وبعد فان لخلال الناشر بالتزاماته من تأخير فى الوفاء بحصة المؤلف العينية عن الكتب الثلاثة بما فيها كتاب (M) (طبعة أولى) وامتناع الناشر عن تسليم حصة المؤلف العينية (الطبعة الثانية) من ذات الكتاب سالف الإشارة وقدرها (٤٠ نسخة) وقيام (المؤلف) بتحرير (محضرا عنها بقسم شرطة المنتزة) مؤرخ ١٩٩٨/١/٣ ، وموعد نية الناشر (غش وخطا جسيم) حيث قال الناشر للمؤلف فى لحدى للجماعات حين كان المؤلف يذهب الى فى مكتبته لتوزيع دفعات من كتب المؤلف والمطبوعة لديه (سوف تبكى) ، و . على فكرة مع انك خبير فى العقود دائما بتقولك حاجات كثير) وفرض (عبارة معينة) على المؤلف حين يذهب الى مكتبه لاستلام الـ ٤٠ نسخة طبعة ثانية من كتاب الموسوعة الشاملة هذه للعبارة هى (نظير حقوق تاليفى) لشراء الكتب بدون دفع الثمن ، حرر عنها (محضرا بقسم شرطة المنتزة) (مرفق بحافظة مستندات رقم

٢ بعلف دعوى محكمة أول درجة) ومخالفة المواد أرقام ١٧٠ ، ٢٢١ / ٢ مدنى ، الأمر الذى يجعل التعويض ليس قاصرا فقط على (التعويض العادل) (وهو ما لم تراه من محكمة أول درجة) ، وإنما يمتد ليشمل (التعويض الكامل) ولذى كان يجب ان تقضى به محكمة أول درجة .

ثم ايضا مضى أكثر من خمس سنوات على تلك (الواقعة) حرم فيها المؤلف من شترجهده ونتاج فكره المتميز وتطويرها وجنى ثمرها من فوات الفرصة ، وتفاقم الضرر ، ثم رفع الناشر (دعوى كيدية بأول درجة بمبلغ ٩٥٥٠ جنية وثبتت الخبر كذب ادعائه وان الناشر هو المدين للمؤلف بمبلغ ٥٧٩٢ جنيها وانها رفعت بدون سند من القانون ، لذا فيطبق بشأنها حكم م ١٨٨ مرافعات ، ثم رفعه لدعوى استئناف كيدية أمام ثان درجة بمبلغ ٨٧ جنية وهو الذى كان يدعى زورا وكذبا وبهتانا انها مبلغ ٩٥٥٠ جنية والذي انتهى تقرير اللجنة الثلاثية الخير الى مديونيته للمؤلف بمبلغ ٥٧٩٢ جنية فيطبق بشأنها حكم م ٢٣٥ / ٤ مرافعات ، والدعويان اللذان قام برفعهما للناشر جاءتا مخالفتين لتقرير اللجنة الثانية (الخير لثانى) ونتيجته النهائية .

الى جانب مانجم عن ذلك من طول لمد التقاضى حيث مر على هذه الدعوى أكثر من خمس سنوات وما صرف فيها من مصروفات لا مبرر لها .

ومن تطبيقات محكمة النقض فى هذا الصدد :-

(أ) سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تخولها ان تدخل فسى حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضى .

(الطعن ٣٧٥ / ٣٢ / قى جلسة ١٦ / ٢ / ٦٧)

(طعن ٧١٥ / ٥٦ ق جلسة ٨٩/٤/٦)

ب) نفقات التقاضي التي تدخل ضمن عناصر التعويض عن اساءة استعمال حق التقاضي لا يكتفى لجبرها بالمصروفات القضائية المحكوم بها .

(طعن ٣٩٢ / ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٧)

رابعاً : ان الحكم قضى بما لم يطلبه الخصم المؤلف :
فقال الناشر أن المؤلف المدعى بالدعوى الفرعية طالب في دعواه الفرعية بمبلغ ٣١٨٥ جنيه .

يرد عليه أن هذا المبلغ كانت المطالبة به في البداية عن كتاب واحد هو M وحسب مايسفر عنه تصفية الحساب بمعرفة الخبير - ولما تطرق الخبير (الأول) الى الثلاث كتب وتناولها أمتداد ايشمل الثلاث كتب نظرا لتساؤل دعوى الناشر الأصلية للثلاثة كتب .

أ) صحح شكل الدعوى وعدلت للطلبات : لتشمل الثلاث كتب
ب) كما عدلت المديونية : فأصبحت عن الثلاث كتب
(مبلغ م ٥٧٩٢ جنية) .

ج) كما عدل التعويض : فبعد أن كان عن كتاب واحد هو M وكان قيمته (أربعون ألف جنية) امتد وتمتع ليشمل الثلاث كتب - وأصبح وصار التعويض مبلغ (مائة وعشرون ألف جنية) موزعة على الكتب الثلاث وإن العبرة هي (بالطلبات الختامية) الواردة باخر مذكرة قدمها المؤلف (قبل) قتل باب المرافعة - و التي قدمت المحكمة له بجلاسة
٢٠٠٢/١٠/١٢ .

ويراجع في ذلك حكم محكمة النقض :

(العبرة بالطلبات الختامية فى الدعوى ، ولا عبرة بالطلبات التى تضمنتها صحيفة الدعوى ، طالما ان المدعى لم يحيل فى منكرته الختامية اليها) .

(طعن ٤٤/٢٤٣ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

(طعن ١٤٤٦ / ٤٤ ق جلسة ١٩٩٦/١١/٢٨)

(طعن ٤٩٩٥ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٧/١١/٩)

وننبه . . أولاً واخيراً - وعلى عدالة المحكمة للموقرة مراعاة ذلك -
الى ان حكم اول درجة وقع فى خطأ فادح - فى أسباب الحكم - حيث
اعتقد عند سرد تقرير اللجنة الثلاثية (الخبير الثانى) وعرضه لخطأ الخبير
الأول الذى وقع فيه بصد ١٠ وقال نقلاً عن الخبير الأول أنه تم تنفيذ
الملحق التكميلى لعقد M - فلم يكن هذا رأى اللجنة الثلاثية - فإني رأى
اللجنة الثلاثية يبدأ من السطر ١٥ بصد ١٠ حيث يقول تقرير اللجنة
الثلاثية وبمطالعة محضر الاعمال المشار اليه تبين الاتى ٠٠٠٠٠ ثم سرد
مسحوبات المؤلف من الطبعة الأولى ومسحوباته من الطبعة الثانية ، وانتهى
بصد ١١ ان اجمالى حقوق المؤلف ٦٢٥٠٠ جنية (عقد اصلى) + ١٦٨٠
(ملحق تكميلى) = ٧٩٣٠ جنية ثم طرح منها (مسحوبات المؤلف)
وقدراها ٥٠٤٠ جنية (مسحوبات المؤلف من الطبعة الاولى) = ٢٨٩٠ جنية
(وهو الحق المتبقى للمؤلف من الطبعتين) وجاء بسطر ١١ ص ١١ من
تقرير اللجنة الثلاثية والخاص برأى اللجنة فيما يتعلق بايفاء الالتزامات الرقم
(١) M (لم يوف المدعى أصلياً (وهو الناشر) بالتزامه بكامل المبلغ
والنسخ المستحق للمدعى عليه) ويحق للمدعى عليه مبلغ ٢٨٩٠ جنية
(١٢١٠ جنية طبعة اولى + ١٦٨٠ طبعة ثانية) .

مما سبق يتبين أن تقرير اللجنة الثلاثية صحيح وسليم وله أصله الثابت بالاوراق وإن حكم أول درجة لخطأ في فهم للتقرير وذكر سرد تقرير اللجنة الثلاثية بخصوص خطأ الخبير الأول ، ولو تأني في قراءة التقرير بمطالعة السطر (١٥) وما بعده من ص ١٠ بتقرير الخبير الثاني ، والسطر ١١ وما بعده من ص ١١ ولأنه استبعد الفاتورتين بموجب (مخالصة الناشر) التي أشارت اليهما ، لما وقع في الخطأ في أسباب الحكم الذي نعارض مع المنطوق الذي يتفق وصحيح رأى اللجنة الثلاثية - وعلى عدالة المحكمة الموقرة (تصحيح الخطأ في أسباب حكم اول درجة) .

وقد ذكرت محكمة النقض (متى كانت الأسباب متعارضة مع منطوق الحكم فالعبرة بالمنطوق وحده)

(طعن ١٢٦٥ / ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠)

الطلبات

أولاً : ضم الدعوى الاستئنافية رقم ٥٩/١٢١٥ ق مدني د/٣٦ والموجودة بذات الدائرة وبذات الجلسة والمرفوعة من المؤلف الى الدعوى الماثلة نظراً (للارتباط) لوحدة الاطراف والموضوع والمحل والسبب .

ثانياً : رفض الاستئناف المائل (موضوعاً) .

ثالثاً : إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه (مصروفات أول درجة ٩٢٧ جنية) ، الى جانب مصروفات ثان درجة ومقابل أتعاب المحاماه عن درجتى التقاضى .

باسم الشعب

١٤- حكم محكمة استئناف اسكندرية الصادر في الحكم المطعون ضده

رقم ٢٦٢٨ / ٨٩ (د ٣٦ منى)

بالجلسة المشكّلة علنا بسراى للمحكمة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٣/٥/١٤

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / عبد الجواد عزب
رئيس المحكمة

وعضوية الأستاذين / مصطفى عبد العال
(رئيسا)

و / محمد عبد الجليل
(مستشار)

وحضور السيد / سامح ابراهيم
(أمين السر)

صدر الحكم الآتى

أولاً : فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومى تحت رقم ١٢١٥ / ٥٩ ق :
المرفوع من :-

السيد / السيد عبد الوهاب عرفة (المحامى) المقيم بكفر الزيات ٩
شارع الشهيد على عبد الله على مشروع ناصر - كفر الزيات .

ضد النشسر

ثانيا : فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومى تحت رقم ١٣٦٥ / ٥٩ ق
المرفوع من : النشسر

ضد
السيد عبد الوهاب عرفة المحامى

المحكمة :

بعد سماع للمرافعة والاطلاع على الأوراق والمدونة قتلونا :-
وحيث أن وقعات النزاع فى هذين الاستئنافين حسبما استخلصته
المحكمة من مطالعة سائر أوراقها والحكم المستأنف الذى احاط بها توجز فى
ان المستأنف فى الاستئناف رقم ١٢٦٥ / ٥٩ ق كان قد اقام الدعوى
المستأنفة رقم ٢٦٢٨ / ٩٨ م ك اسكندرية ضد السيد / السيد عبد الوهاب
عرفة المستأنف فى الاستئناف رقم ١٢١٥ / ٥٩ ق لبتغاء للقضاء بالزام
الاخير بان يدفع له مبلغ ٩٥٥٠ ج قيمة نصفية الحساب بينهما لو نذب خبير
مختص لتصفية الحساب بينهما والزامه بالمصاريف والأتعاب والنفاذ قائلا له
صاحب مطبعة ، بينما يعمل المدعى عليه المذكور فى تاليف بعض من
الكتب القانونية وبمقتضى عقد مؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ اتفقا سويا على ان يقوم
بطبع ونشر وتوزيع مؤلفه ويسرى هذا التعاقد من تاريخ عرض هذا المؤلف
للبيع وقد انتهى فى ١٩٩٨/٥/١٠ وبمقتضى عقد اخر مؤرخ
١٩٩٧/٢/٢٣ اتفقا سويا على ان يقوم بطبع ونشر وتوزيع مؤلفه قانون F
وينتهى هذا التعاقد فى ١٩٩٩/١/٢٣ ولا زالت مدته سارية ولايجوز
انهائه الا رضاء أو قضاء وبمقتضى عقد مؤرخ ١٩٩٧/١/٢٠ اتفقا

سويا على ان يقوم بطبع ونشر وتوزيع مؤلفه M وهو بذات شروط العقد السابق ورغم وفائه بكافة التزاماته بهذه العقود الثلاث فقد فوجئ بالمدعى عليه ينزله بتسليم سبعين نسخة من المؤلف الأول وأصوله وديسكات الكمبيوتر الخاصة به وباقي نصيبه من طبع المؤلفين محل العقدین الثاني والثالث والتوقف عن طبع مؤلفاته السالفة وأثر ذلك رد عليه بانذار مشفوعا بكشف حساب مؤيد بالمستندات يطالبه فيه بمسداد المستحق له ومقداره ٩٥٥٠ جنية خلال أسبوع واذ لم يمثل لذلك أقام دعواه تلك ابتغاء القضاء بطلباته السالفة .

ولدى نظر الدعوى السالفة لقام المدعى عليه فيها دعوى فرعية ضد المدعى طلب فيها القضاء بفسخ العقد الأول المؤرخ ١٩٩٧/١/٢٣ وملحقه المؤرخ ١٩٩٧/١٠/٢٦ والزم الأخير بأن يؤدي له مبلغ ٣١٨٥ جنية قيمة ١٨٢ نسخة لم يتسلمها من المؤلف محل هذا العقد ومبلغ ٤٠٠٠٠ جنية تعويضا ماديا وأدبيا والمصاريف والأتعاب والنفاد وقدم كل من الطرفين مستنداته ومذكراته الواردة بالحكم المستأنف واليه تحيل المحكمة فى شأنها تفصيلا .

وبتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٨ قضت محكمة الدرجة الأولى قبل للفصل فى الدعوى والموضوع بنذب خبير باشر للمهمة للمسندة اليه وقدم تقريراً انتهى فيه الى ان المدعى فى الدعوى الأصلية يستحق له فى ذمة المدعى عليه فيها مبلغ م ٨٧ جنية ، وبتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٨ عانت للمحكمة وقضت باعادة المأمورية الى مكتب الخبراء لندب ثلاث خبراء لبحث الاعتراضات على التقرير السالف فباشر هؤلاء الخبراء المهمة للمسندة اليهم وقسموا تقريراً انتهى فيه الى انه بتصفية الحساب بين الطرفين لتضح مديونية المدعى فى الدعوى الأصلية للمدعى عليه فيها بمبالغ جملتها م ٥٧٩٢ جنية هذا وكان

المدعى فى الدعوى الفرعية قد عدل طلباته بمسكرة مقدمة بجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ الى طلب للقضاء بالزام المدعى عليه فيها بان يؤدى له مبلغ ٥٧٩٢٥ جنية قيمة المستحق له عن المؤلفات محل التعاقد ومبلغ ١٢٠٠٠٠ جنية تعويضا ماديا وأدبيا عما لحقه من اضرار نتيجة لخلال المدعى عليه بالتزاماته محل التعاقد .

هذا وبتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٥ قضت المحكمة اولا : برفض الدعوى الأصلية والزام المدعى بالمصاريف وخمسة وسبعين جنيها لتعابا للمحاماه ثانيا: فى الدعوى الفرعية بالزام المدعى عليه بان يؤدى للمدعى مبلغ ٥٧٩٢٥ جنية قيمة للمستحق له عن المؤلفات محل التعاقد والفسى جنية تعويضا ماديا وألف جنية تعويضا أدبيا والمناسب من المصاريف وخمسة وسبعين جنيها لتعابا للمحاماه وبرفض ما عدا ذلك من طلبات واركتت المحكمة فيما قضت به فى الدعويين الى ما انتهى اليه الخبراء للثلاث فى تقرير هم المرفق لاطمئنانها الى سلامته والى ما انتهى اليه من اصابة المدعى فى الدعوى الفرعية من اضرار مادية وأدبية وان التعويض الجابر لأولاهما يقدر بألفى جنية ولثانيهما بألف جنية .

ولم يصادف الحكم السالف فى تقريره للتعويض الجابر لكل من الأضرار المادية والأدبية قبولاً لدى المحكوم له بهذا التعويض فطعن عليه بالاستئناف رقم ٥٩/١٢١٥ ق واستهله بصحيفة أودعت قلم للكتاب فى ٢٠٠٣/٢/٢٦ واعلنت للمستأنف ضده قانونا لختتماها طالبا للقضاء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل التعويض المقضى به الى مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنية تعويضا ماديا ومبلغ ١٠٠٠٠ جنية تعويضا أدبيا والزام المستأنف ضده المصاريف والأتعاب عن الدرجتين واركتن فى ذلك الى اسباب تنحصر فى أن الحكم المستأنف لم يراعى مدى خبائر ما اصابه من

أضرار مادية وأدبية نتيجة إخلال المصنفين ضده بسوء نية بالتزاماته الواردة بالعقود المرافقة فجاء تقريره للتعويض المادى والأدبى يقل كثيرا عن الحد المناسب لتلك الأضرار وإن التعويض الجابر لها لا يقل بحال عن المبلغ المطالب به .

ولم يصادف الحكم المصنف قبولاً لدى المدعى الأصلي فيما قضى به من رفض هذه الدعوى وما قضى به فى الدعوى الفرعية من إلزامه بأدائه المبالغ السالفة فطعن عليه بالاستئناف رقم ٥٩/١٣٦٥ ق واستهله بصحيفة أودعت قلم الكتاب فى ٢٠٠٣/٣/٣ وأعلنت للمصنفين ضده قانوناً اختتمها طالباً للقضاء بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء للحكم المصنف وإعادة الدعوى إلى الخبير لبحث اعتراضاته على التقرير الأخير فيها أو أخذ بالتقرير الأول فيما انتهى إليه من مديونية المصنفين ضده له بمبلغ ٨٧ جنية وإلزامه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وإرتكن فى ذلك إلى أسباب تنحصر فى الآتى :-

١- أن الحكم للمصنفين خالف الثابت بالأوراق والقانون إذ أن الثابت وفقاً لما قدم من مستندات وما قرره للمصنفين ضده أمام الخبير المنتدب لأول مرة فى الدعوى أنه دائن للمصنفين ضده بمبلغ ٨٧ جنية وفقاً لما انتهى إليه ذلك الخبير فى تقريره للمرفق ورغم ذلك فقد ركن هذا الحكم إلى تقرير لجنة الخبراء رغم ماثابه من خطأ فى تطبيقه الحساب بين الطرفين كما أنه قضى بتعويض مادي وأدبي للمصنفين ضده رغم عدم توافر الشروط المقررة لذلك إذ لم تحيل بالتزاماته فى العقود ومحل الدعوى المستأنفة وبالتالي فلم يصيب المصنفين ضده بأية أضرار يستحق التعويض عنها كما وأن هذا الحكم قد انطوى على القضاء بما لم يطلبه المصنفين ضده إذ كان قد طلب بدعواه الفرعية إلزامه بأداء مبلغ ٣١٨٥ جنية قيمة نصيبه فى ٨١ نسخة من إحدى

بينما قضى له هذا الحكم بمبلغ ٥٧٩٢ م. جنية وترتيا على ذلك كله كان مشويا بالعيوب السالفة .

٢- انه جاء مشويا بالتناقض بين الأسباب والمنطوق اذ تضمنت الأسباب مايشير الى مديونية للمستأنف ضده بمبلغ ٨٧ م. جنية فقط بينما قضى للمستأنف ضده المذكور فى منطوق مبلغ ٥٧٩٢ م. جنية .

وهذا لدى نظر الاستئنافين بجلسة ٢٠٠٣/٤/١٥ ضمت المحكمة الاستئناف الأخير الى الأول (للارتباط) وليصدر فيهما حكم واحد وقدم المستأنف ضده فى هذا الاستئناف الخير مذكرة اختتمها طالبا القضاء برفضه والزام المستأنف ضده بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين واثّر ذلك حذنت المحكمة اليوم ميعاد للنطق بالحكم وضربت أجلا للطرفين ليقدم أيهما شاء مذكرة بفاعه فقدم محامى للمستأنف فى الاستئناف المضموم مذكرة اختتمها طالب القضاء بطلاباته للوردة بصحيفة الاستئناف ومن باب الاحتياط الكلى الاحالة الى التحقيق ولم تقدم مذكرات اخرى .

وحيث ان الاستئنافين قد قيّما فى الميعاد وفقا للقواعد المقررة قانونا فهما مقبولين شكلا .

وحيث انه عن موضوع الاستئناف الأول رقم ٥٩/١٢١٥ ق وما ينبغى فيه المستأنف على الحكم المستأنف بضالة وقلة ما قضى به من تعويض عن الحد المناسب لما اسبابه من اضرار مادية وأدبية فانه غير سديد اذ جاء تقدير هذا التعويض معقولا ومناسبا لما ألم به من اضرار مادية وأدبية فكان للدعى السالف فى غير محله خليقا برفض وتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه وهو ما تقضى به هذه المحكمة .

وحيث انه عن موضوع الاستئناف المختوم رقم ٥٩/١٣٦٥ ق فان المحكمة ترى ان الحكم المستأنف قد ركن فيما انتهى اليه من رفض الدعوى

الأصلية وفي الدعوى الفرعية بأحقية المدعى بمبلغ ٥٧٩٢ جنية على ما انتهى إليه تقرير لجنة الخبراء المرفق وهو تقرير أقيم على أسس وأسباب واقعية صحيحة مؤدية الى النتيجة التي انتهى اليها فكان خليقا بالاطمئنان اليه والأخذ به في ذلك محمولا على اسبابه وهذا ما التزمه الحكم المستأنف في قضائه السالف في كل من الدعويين الأصلية والفرعية فصادف الواقع والقانون في ذلك كما انه ارتكز فيما انتهى اليه من أسبابه للمستأنف ضده بأضرار مادية وأدبية نتيجة اخلال المستأنف بالتزاماته العقيدية وتقدير التعويض المستحق له عن ذلك بمبلغ ثلاثة الاف جنية على أسباب واقعية وقانونية صحيحة مؤدية الى هذا الذي انتهى اليه ولا ترى المحكمة فيما ركن اليه المستأنف في استئنافه هذا من مطاعن ما يرقى الى الذيل من سلامة هذا الحكم فيما انتهى اليه من قضاء فتركن الى اسبابه وتتخذها أسبابا لقائها هذا وتضيف اليها ردا على ما ركن اليه للمستأنف من مطاعن انها تسابير محكمة للدرجة الاولى فيما انتهت اليه من الاطمئنان لسلامة تقرير لجنة الخبراء الثلاث سالف الذكر لما أقيم عليه من اسباب واسس حسابية صحيحة لها سندها في الأوراق فكان خليقا بالأخذ به حملا على اسبابه كما وانه لاصحة لما ادعاه المستأنف من مخالفة الحكم للمستأنف للثابت بالاوراق بخصوص النزاع حول المائة نسخة محل الايصالين المؤرخين ١٩٩٧/٥/٢٤ ، ١٩٩٧/٥/٢٩ اذ ثبت أنه قد تخالص عن ذلك بالاقرار المقدم من المستأنف ضده المؤرخ ١٩٩٧/٦/٣ والذي لم يطعن عليه بطعن جدى وقد انطوى التقرير السالف ما يكفي الرد على تضمنه ذلك للطعن وكذلك فانه لاصحة لما ادعاه المستأنف من مخالفة هذا الحكم للقانون فيما قضى به من تعويض اذا لم يخل بالتزاماته التعاقدية قبل المستأنف ضده وكذلك في قضائه للمستأنف ضده بما لم يبطله اذ ان قضاء هذا الحكم بالتعويض السالف وفقا لما سلف

ذكره قد القيم على اسباب واقعية وقانونية صحيحة كما وانه لم يقض للمستأنف باكثر من طلباته اذ كان الأخير قد عدل طلباته بالمذكرة المقدمة لجلسة ٢٠٠١/٢/١٤ الى المبلغ المقضى به وفقا لأحكام المادتين ١٢٣ ، ١٢٤ مرافعات وكذلك فانه لاصحة لما ادعاه المستأنف من وجود تناقض بين اسباب للحكم السالف ومنطوقه فان ما ورد بالاسباب لا يخرج عن كون سردا لما انتهت اليه لجنة الخبراء السالفة من تقديرات في تقريرها المرفق وما انتهوا اليه من مديونية للمستأنف ضده بمبلغ ٥٧٩٢ جنية وفقا لما أسفرت عنه تصفية الحساب بينهما بهذا التقرير فكانت أسبابه متفقة مع منطوق وترتيا على ما تقدم كان هذا الاستئناف برمته قائما على سند صحيح من الواقع والقانون خليقا برفضه وتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه وما سلف بيانه من اسباب وهو مائقضى به هذه المحكمة .

وحيث أن كلا من المستأنفين قد خسر استئنافه فان المحكمة تلزمه مصاريفه شاملة اتعاب المحاماه عملا بالمادتين ١٨٤ / ١ ، ٢٤٠ مرافعات والمادة ١٨٧ من لقانون رقم ١٧ / ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ / ٢٠٠٢ .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف والزم كلا من المستأنفين مصاريف استئنافه ومائة جنية أتعابا للمحاماه .

رئيس المحكمة
امضاء

أمين السر
امضاء

١٥ - دعوى استرداد منقولات محجوزة رقم ٣١٧٠/٢٠٠٣ د/٥ تنفيذ

مرفوعة من تابع للنشر ضد / المؤلف والنشر

أنه في يوم الموافق / /
 بناء على طلب / المقيم
 ومحلّه المختار مكتب الأستاذ /
 المحامي
 أنا محضر محكمة المنطرة الجزئية قد
 انتقلت حيث إقامة :-

١- السيد / السيد عبد الوهاب عرفة (المحامي) المقيم - ٩ شارع
على عبد الله علي بكفر الزيات .
مخاطباً مع

٢- المبدأ / المبدأ

مخاطبا مع :-
 ٣- السيد / محضر محكمة المنتزة ويعلن بصفته بمقرر عمله
 محضري المنتزة .

وأعلنتهم بالآتي

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ أوقع المعان اليه ضد المعان اليه الثاني
حجز تنفيذيا بموجب الحكم في الدعوى رقم ١٩٩٨ / ٢٦٢٨ مدني
كلى اسكندرية الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية بجلسته

٢٠٠٣/١/٢٥ والممتاز تحت رقم ١٢١٥ / ٥٩ ق ، و ١٣٦٥ / ٥٩ ق الصادر بجلسة ٢٠٠٣/٥/١٤ وفاء لمبلغ ٨٩٨٢٥٦ جنية شاملة الرسوم ومصاريف التنفيذ .

١- ماكينة طباعة ماركة (مارتن ليز) ٨/١ بحالته بمبلغ ١٠٠٠ جنية تقريبا .

وحيث ان الماكينة المحجوز عليها مملوكة للطالب واخرين بمقتضى قد شركة التوصية البسيطة فى / / مما يحق للطالب رفع هذه الدعوى طالبا الحكم له بصفة مستعجلة باحقته لهذه الماكينة والغاء الحجز المتوقع بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ واعتباره كان لم يكن والمحدد لها جلسة بيع ٢٠٠٣/٨/١٣ ، وقد أدخل المعلن اليه الثالث بصفته لايقاف البيع حتى يفصل فى هذه الدعوى .

بناء عليه

لنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت الى حيث المذكور أعلاه الى حيث لقامة المعلن اليهم وسلمت كل منهم صورة من هذه العريضة وكلفتهم بالحضور امام محكمة تنفيذ الاسكندرية للدائرة (.....) الكائن مقرها مجمع المحاكم الجديد برقم ٦٦ شارع ٢٦ يوليو بالمنشية وذلك بجلستها التى ستعقد علنا يوم الموافق / /

اعتبارا من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها ليسمعوا للحكم بصفة مستعجلة بأحقية الطالب لهذه الماكينة الموضحة بمحضر الحجز الموضح

بصدر هذه الصحيفة والغناء الحجز المتوقع بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦
واعتباره كان لم يكن مع الزلم المعطى اليه الاول بالمصروفات ومقابل
اتعاب المحاماه وشمول للحكم بالتنفذ للمعجل وبلا كفالة .

ولاجل العظم ،،،

١٦ - منكرة فى الدعوى رقم ٣١٧٠ لسنة ٢٠٠٣

منى تنفيذ اسكندرية (د / ٥)

بسدقاع : الاستاذ / السيد عبد الوهاب عرفه
مدعى عليه أول

ضد : ١- خ ١٠ م مدعى

مدعى

٢- ي ١٠ ر مدعى عليه ثان

مدعى

٣- محضر محكمة المنطرة الجزئية مدعى عليه ثالث

مدعى

والمحدد لنظرها جلسة ٢٠٠٣/١٠/١٣

الوقائع

أقام المدعى للدعوى الماثلة بصحيفة طلب فى ختامها الحكم
بصفة مستعجلة بأحقية المدعى فى الماكينة المبينة بمحضر الحجز
والغاءه الموقع بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ واعتباره كان لم يكن ، وقال شرحا
لدعواه :-

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ أوقع المعان اليه الاول ضد المعان اليه الثانى
حجزا تنفيذيا بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٢٨ / ١٩٩٨
منى كلى اسكندرية الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية بجلسة
٢٠٠٣/١/٢٥ والمستأنف تحت رقم ٥٩/١٢١٥ ق الصادر بجلسة

٢٠٠٣/٥/١٤ وفاة لمبلغ ٨٩٨٢ر٥٦ جنية شاملة الرسوم ومصاريف التنفيذ .

(ملكينة طباعة ماركة " مارتن ليز " مقاس ٨/١ بحالة ١٠٠٠٠ جنية تقريبا)

وحيث ان الماكينة المحجوز عليها مملوكة للطالب واخرين بمقتضى عقد شركة التوصية البسيطة المؤرخ / / مما يحق للطالب رفع هذه الدعوى طالبا للحكم له بصفة مستعجلة باحقيقته لهذه الماكينة والغاء الحجز المتوقع بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ واعتباره كان لم يكن والمحدد لها جلسة بيع ٢٠٠٣/ ٩/١٣ وقد أدخل المعلن اليه الثالث بصفته لايَقَاف البيع حتى يفصل في هذه الدعوى .

الدفاع

١- انعدام صفة المدعى :

المدعى يعمل طرف المدعى عليه الثانى (كعامل مطبعة) نظير اجر شهرى بموجب عقد عمل ومؤمن عليه لدى هيئة للتأمينات الاجتماعية وقد دفع به المدين المحجوز عليه ليقبم هذه الدعوى للصورية لمراقبة التنفيذ .

٢- خلو المستندات من سند ملكية المدعى :

لم يقدم أوراقا رسمية معتمدة تفيد ملكيته للماكينة المحجوز عليها .

خلو الصحيفة من تاريخ عقد الشريعة :

الأمر المقطوع به ان عقد شركة التوصية المدعى به هو (عقد صوري) لذ يجب لصحته ان يكون (سابقا في توثيقه) على النزاع بين المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثاني ، وان هذا العقد أبرم فقط لخدمة الدعوى ولعرقلة التنفيذ .

٤- وضوح الصورة في صحيفة الدعوى :

لا يخفى على عدالة المحكمة ان هذه الدعوى أقيمت لعرقلة التنفيذ ولخدمة المدعى عليه الثاني الامر الذي يتعين معه رفضها والزام رافعها بالمصروفات .

النتائج

يلتمس المدعى عليه الاول رفض الدعوى والزام رافعها بالمصروفات

طالب الحجز

أمضاء

١٧ - الحكم الصادر في دعوى الاسترداد المرفوعة من تليح الناشئ

باسم الشعب
محكمة تنفيذ اسكندرية
(د / ٥ تنفيذ)

بالجلسة المنعقدة علنا بسراى المحكمة فى ٣٠٠٢/١٢/٢٩
برئاسة السيد الاستاذ / محمـد أبـو غنـيـم
رئيس المحكمة
وحضـور / يسرى مرسى
أمين المنـر

(صدر الحكم الاتى)

فى الدعوى رقم ٣١٧٠ / ٢٠٠٣ تنفيذ اسكندرية

المرفوعة من :

السيد / خ . أ . م . ح

المقـدم
.....

مـد

١- السيد / السيد عبد الوهاب عرفة ويعان ٩ شارع على عبد
الله على

كفر الزيات

٢- السيد / ي . أ . ر ويعلمـن
.....

٣- السيد / محضر لول محكمة المنتزة ثان ويعلن بمقر عمله بسراى
المحكمة قسم المنشية

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة الشفوية :
٠٠٠ وحيث ان المدعى خاصم المدعى عليها بعريضة أودعت قلم كتاب
للمحكمة فى ٢٠٠٣/٩/٨ بطلب الحكم بأحقية المدعى للماكينة الموضحة
بمحضر الحجز بصدر العريضة والغاء الحجز المتوقع بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦
واعتباره كان لم يكن مع الزام المدعى عليه الأول المصاريف والاعتاب
والنفاذ على سند من القول ان المدعى عليه الاول أوقع ضد لثانى حجرا
تفنيذا بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٢٨ لسنة ١٩٩٨ م .ك
اسكندرية والمستأنف برقم ١٢١٥ لسنة ٥٩ ق ، ١٣٥٦ لسنة ٥٩ ق وفاء
لمبلغ ٨٩٨٢/٥٦ شاملة للرسوم ومصاريف التنفيذ وقد توقع الحجز على
المنقولات المبينة بالعريضة وانه مملوك للمدعى وآخر وقدم لدعواه كربونية
من محضر حجز تنفيذى . طلب لمدير عام التامينات . وبجلسات مثل
المدعى والمدعى عليه الاول وقدم منكرة للتمس فيها رفض الدعوى .
وقررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر الحكم بجلسة اليوم .
وحيث ان المقرر قانونا وفقا لنص (المادة ٣٩٤ / مرافعات) التى
جرى نصها على انه 'يجب ان ترفع دعوى الاسترداد على (الدائن الحاجز
والمحجوز عليه والحاجزين المتدخلين) وان تشمل صحيفة على بيان
واف لادلة الملكية ويجب على (المدعى) أن يودع عند تقديم الصحيفة قلم
الكتاب ما لديه من المستندات والا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز
بالاستمرار فى التنفيذ دون انتظار للفصل فى الدعوى ولايجوز الطعن فى
هذا الحكم .

ومفاد ذلك ان دعوى الاسترداد المنقولات المحجوزة هي للدعوى التى يرفعها شخص من الغير مدعيا ملكيته لهذه المنقولات وتقدير أى حق يتعلق بها والغاء الحجز الموقع عليها ويشترط فيها :-

١- ان ترفع الدعوى من شخص من (الغير) له حق على المال المحجوز غير حائزا له والمقصود بالغير هنا من لم يكن طرفا فى السند .

٢- ان يطلب المدعى الحكم له بملكية المنقولات المحجوز او ثبوت أى حق آخر عليها يتعارض معه الحجز كما يجب أن يطلب فضلا عن ذلك بطلان لجزاءات الحجز والغاءها .

٣- يجب ان ترفع الدعوى بعد توقيع الحجز وقيل للبيع .

٤- يجب ان ترفع الدعوى على كل من الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه والحاجزين المتدخلين فى الحجز .

٥- يجب ان تشمل صحيفة الدعوى على بيان واف لاثلة الملكية .

٦- يجب ان يودع رافع الدعوى المستندات الدالة على الملكية عند تقديم الصحيفة لقلم الكتاب .

وغنى عن البيان ان هذه الدعوى تعتبر (منازعة موضوعية) فى التنفيذ ومن ثم يختص بها نوعيا قاضى التنفيذ ويكون الاختصاص المحلى لها (محكمة التنفيذ التى يجرى التنفيذ تحت اشرافها) (الموسوعة الشاملة فى التنفيذ د/ احمد مليجي الجزء الثالث - ص ٥٦٣ وما بعدها طبعة ٢٠٠٢)

ومن المستقر عليه فى قضاء النقض ان مؤدى صحة القول بقيام العرف فى النزاع المائل على ملكية الزوجية لمثل المنقولات المحجوز عليها دون المدين هو قيام قرينة على هذه الملكية فى جانب الزوج لها وحدها حق الاستفادة منها اذا ما نازعت هى فيما وقع عليه الحجز وليس لغيرها الاستناد

عليها وهي قرينة تخضع لتقدير محكمة الموضوع (نقض ١٩٨٤/١/٨ طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٧ ق)

وحيث انه باعمال ما سلف على واقع الحال في الدعوى الماثلة وكان المستقر عليه ايضا في قضاء النقض ان العبرة في تكيف الدعوى هو ما تتبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون لا بما لا يصفه بها الخصوم (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤)

لما كان ذلك وكانت الدعوى الماثلة وفقا لطلبات الخصوم فيها ووقائعها هي (منازعة تنفيذ موضوعية) بهدف ملكية المدعى المنقولات المحجوز عليها وبطلان الحجز الذي وقع عليه وليست مستعجلة ومن ثم تنظرها المحكمة على ذلك النحو .

لما كان ذلك وكان المدعى في الدعوى الماثلة لم يقدم مستندات جديدة تقدرها للمحكمة تدليلا على الملكية ومن ثم تكون الدعوى وقد لقيت على غير ذي سند من الواقع والقانون جديرة بالرفض .

وحيث انه عن المصاريف شاملة لتعاب المحاماه فالمحكمة تلزم بها المدعى لخسرانه للتداعى عملا بنص المادتين ١٨٤ / مرافعات ن ١٨٧ / المحاماه للمعدل بق ١٠ لسنة ٢٠٠٢ .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في مادة تنفيذ موضوعية :-

" برفض الدعوى والزامت المدعى بالمصاريف وخمسون جنيها تعاب

محاماه "

برقم ٤٨٢ / ٢٠٠٤ تنفيذ (د/١)

١- السيد / السيد عبد الوهاب عرفة (المحامي) المقيم ٩ شارع علي
عبد الله علي

كفر الزبانات

مخاطباً مع :

٢- السيد / محضر أول محكمة المنطرة ثان - ويعان بصفته بمقر عمله
محضرى المنطرة ثان

مخاطبا مع :

واعلنتهما بالآتي

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦ أوقع المعلن اليه الاول ضد المعلن اليه الاول
حجرا تنفيذيا بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٢٨ / ١٩٩٨ مسدنى
كلى اسكندرية والصادر بجملة ٢٠٠٣/١/٢٥ والمستأنف تحت رقم ١٢١٥ /
٥٩ ق والصادر بجملة ٢٠٠٣/٥/١٤ وفاء لمبلغ ٨٩٨٢ ٥٦ جنية شاملة
الرسوم ومصاريف التنفيذ وذلك على الاتى :-

١- ماكينة طباعة ماركة (مارتن ليز) مقياس ٨١١ بحالة جيدة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية (عشرة الاف جنية) وفاء للمبلغ المقضى به .
وحيث ان هذا الحجز سوف يضر الطالب حيث ان هذه الماكينة هي المصدر الوحيد لتعاش الطالب كما جاء وان الطالب قد طعن على الحكم المستأنف بطريق النقض .
وحيث انه يخشى في حالة صدور حكم من محكمة للنقض بالغاء الحكم المستأنف ان يقوم المستشكل ضده باعادة الحالة الى ماكانت عليه .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ المذكور اعلاه الى حيث إقامة المعلن اليهما واعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه العريضة وكلفتها بالحضور أمام محكمة الاسكندرية للأمور المستعجلة للدائرة (الاولى) تنفيذ الكائن مقرها بمجمع المحاكم الجديد برقم ٦٦ شارع ٢٦ يوليو بالمنشية وذلك بجلستها التي ستعقد علنا يوم السبت الموافق ٢٠٠٤/٣/٦ اعتبار من الساعة التاسعة صباحا ومابعدها ليسمع المعلن اليه الاول في مواجهة المعلن اليه الثاني بقبول هذا الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٢٨ / ١٩٩٨ والمستأنفة تحت رقم ٥٩ / ١٢١٥ ق المشار الى منطويه بصدر هذه الصحيفة وذلك لحين صدور حكم في النقض للمقدم من الطالب والزام المعلن اليه الاول بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى

ولأجل العلم ،،،

١٩- الحكم الصادر في اشكال التنفيذ المرفوع من الناشر

باسم الشعب
محكمة تنفيذ اسكندرية
(د / ٢ تنفيذ)

بالجاسة المنعقدة علنا بسرأى المحكمة فى يوم السبت الموافق
٢٠٠٤/٤/١٧

برئاسة السيد الأستاذ / إبراهيم عمارة
رئيس المحكمة
وحضر / خالد محمد
أمين المنر

(صدر الحكم الاآتى)
فى الدعوى رقم ٤٨٢ / ٢٠٠٤ تنفيذ اسكندرية
مرفوع من :-
السيد / الناشر

ضد

١- السيد / السيد عبد الوهاب عرفة (المحامى) ومقيم ٩ شارع على
عبد الله على

بكفر للزيات

٢- السيد / محضر أول محكمة المنتزة ثن - ويعان بصفته بمقر عمله
بمحضرى المنتزة ثان

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الاوراق

حيث ان واقعات الاشكال تخلص حسبما استبان من اوراق فى ان
المستشكل عقد خصومته بصحيفة لودعت قلم الكتاب بتاريخ ٢/١٨ / ٢٠٠٤
واعلنت قانونا للمستشكل ضدهما طلب فى ختامها الحكم بقبول الاشكال شكلا
وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم رقم ٢٦٢٨ لسنة ٩٨ مدنى كلى اسكندرية
لحين صدور حكم فى الطعن بالنقض مع الزام الاول بالمصاريف على مسند
من القول ان المستشكل ضده الاول تحصل ضده على الحكم رقم ٢٦٢٨
لسنة ٩٨ مدنى كلى الذى قضى بجلسته ٢٥/١/٢٠٠٣ :- أولا : فى الدعوى
الاصلية برفضها ، ثانيا فى الدعوى الفرعية الزام المدعى عليه بأن يودى
للمدعى مبلغ ٥٧٩٢ ص ٥ جنية ومبلغ ألفان جنبها تعويضا ماديا ومبلغ ألف
جنبها تعويضا ادبيا وقد تأيد بالاستئناف رقم ١٢١٥ لسنة ٥٩ ق ونفاذا لذلك
الحكم قام المستشكل ضده الثانى بصفته بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٣ بتوقيع حجز
تنفيذى على المنقولات المبينة بحضور المحضر فاستشكل فيه لاسباب هى ان
الحكم المستشكل فيه قد طعن عليه بطريق النقض ولم يفعل فيه بعد الامر
الذى حدا به لاقامة هذا الاشكال بالطلبات السالفة وقدم مسندا لذلك حافظة
مستندات طويت على صورة محضر الحجز التنفيذى .

وحيث انه بنظر الاشكال على النحو الثابت بمحاضر الجلسات حضر
المستشكل بوكيل وحضر المستشكل ضده بشخصه وقدم الاخير حافظة
مستندات طويت على اوراق التنفيذ وبجلسته ٢٠/٣/٢٠٠٤ قررت المحكمة
حجز الاشكال للحكم بجلسته اليوم .

وحيث ان الاشكال قد استوفى كامل الاوضاع القانونية المقررة ومن
ثم يكون مقبولا شكلا .

وحيث انه عن موضوعه فانه يدور حول ان الحكم المستشكل فيه قد طعن عليه بطريق النقض فمردود عليه بأن المستقر عليه قانونا وفقا لنص (المادة ٢٥١ / ١ / مرافعات) بأنه لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم الامر الذي يكون معه الاشكال المائل غير جدى وجدير بالرفض وهو ما يستتضى به المحكمة حسبما سيرد بالمنطوق .

وحيث انه عن المصاريف فالمحكمة تازم المستشكل بها عملا بنص المادة ١/١٨٤ مرافعات

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة فى منازعة تنفيذ وفتية :-
قبول الاشكال شكلا وفى الموضوع برفضه والزام المستشكل
المصاريف

رئيس المحكمة

أمين السر

امضاء

امضاء

اللباب السادس

جوائز الدولة فى العلوم والفنون والآداب

جوائز الدولة

فى العلوم للتكنولوجية المتقدمة والفنون والآداب

قانون ١٩٥٨/٣٧ وتعديلاته ١٩٨٠/١٦١ ، ١٩٩٨/٢٤

قيمة وشروط كل منها ؟ ومتى تمنح ؟ ومتى يعلن عنها ؟

الدافع الى انشائها : تشجيع المفكرين على الخلق والابتكار
والايداع لاثراء الحضارة ورفى البلاد وتقدمها .
الاعلان عن التقدم اليها من ١٠/١ حتى ١٢/٣١ (من كل عام) يقدم
الطلب الى الادارة العامة للجوائز والحوافز (بأكاديمية البحث العلمى)
ومقرها ١٠١ شارع قصر العينى - القاهرة .
وبالنسبة للجوائز التشجيعية والتفوق بطلب مطبوع يقدم الى الاداره المركزيه
للشعب واللجان والاداره العامه للجوائز والمسابقات مرفق معه عدد ٤ نسخ
ومقر هذه الاداره ٩ ش حسن صبرى الزمالك - القاهرة - من أول أكتوبر
حتى نهاية العام .
أسماء الفائزين : يقوم بإذاعته (وزير البحث العلمى) يوم ٦/٣٠
من كل عام

موقف الجوائز من الضرائب : معفاء من الضرائب وضريبة المهنة
لحرة غير لتجارية طبقا م ١ ق ١٩٦٢/١٠ للمعدل بالقانون ١١٥ ، ١٦٠

لسنة ٦٣ ، م ١٢ مكرر ق ٣٧ / ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدول معدل بالقانونين ١٦١ / ١٩٨٠ و ٢٤ / ١٩٩٨ ، وكذا جوائز الدولة للمتفوقين فى الألعاب الرياضية ، وجوائز الدولة للعلوم والآداب المنشأة بالقانون ٢٣٨ / ١٩٥٣ وفيما عدا ذلك تخضع الجوائز للضريبة على المهن غير التجارية مثل الجائزة التشجيعية للآخراج السينمائى باعتبارها متصلة بالنشاط المعنى فى الآخراج السينمائى وهو خاضع لهذه الضريبة . هذا وتجميعا للمفكرين على التأليف والابتكار والإبداع فقد أعفى قانون الضرائب على الدخل رقم ٢٠٠٥/٩١ فى م ٢/٣٦ منه المؤلف من الضريبة على الأرباح للتجارية إذا أنتج مصنفا .

(ق ٣٧ / ١٩٥٨) (١)

بإصدار جوائز الدولة فى العلوم والفنون والآداب

وتعديلاته ١٦١ / ١٩٨٠ ، ٢٤ / ١٩٩٨

(٢)

م ١ : تنشأ جائزة قيمتها (مائتى ألف جنيه) وميدالية ذهبية باسم (جائزة مبارك) فى كل من مجالات الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية والعلوم وجائزتان العلوم للتكنولوجية المتقدمة وتتولى (الترشيح) لهذه الجائزة (الجهات والهيئات) المنصوص عليها فى هذا القانون وفقا للقواعد والاحراءت المقررة لجائزة الدولة التقديرية .

(٣)

وتنشأ (عشرون جائزة تقديرية) تسمي _ جوائز الدولة للأكتناج الفكرى (واثننا عشرة جائزة) تسمى (جوائز الدولة للتفوق) واثنان وسبعون

جائزة تشجيعية) تسمى (جوائز الدولة لتشجيع العلوم والعلوم التكنولوجية المتقدمة والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية) .

م ٢ : تمنح سنويا للمنازين فى الانتاج الفكرى من مواطنى جمهورية مصر العربية تكريما لهم الجوائز (التقديرية) الاتية :-

أ - خمس جوائز للعلوم

(٢)

ب- خمس جوائز للعلوم التكنولوجية المتقدمة .

ج - أربع جوائز للعلوم الاجتماعية .

د - ثلاث جوائز للآداب .

هـ - ثلاث جوائز للفنون الجميلة .

(٢)

م ٣ : قيمة كل جائزة من جوائز الدولة التقديرية مائة ألف جنيه (

وميدالية ذهبية ، ولايجوز تقسيمها ، ولا منحها لشخص واحد أكثر من مرة ولحده (١) .

م ٤ : يشترط فيمن يمنح للجائزة التقديرية ان تكون له مؤلفات أو أعمال او بحوث سبق نشرها او عرضها او تنفيذها ، وان يكون لهذا الانتاج قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيها دقة البحث والابتكار ، وان نضيف الى العلوم او الفن (شيئا جديدا) ينفع الوطن خاصة والانسانية عامة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية عدد ١١ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٢

(٢) مستجلة بموجب المادة الاولى من ق ٢ / ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية عدد ٦ مكرر بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٥

م ٦ مكرر (١) : قيمة كل جائزة من جوائز الدولة للتفوق (خمسون ألف جنيه مصرى) وميدالية ، ولايجوز تقسيم الجائزة أو منحها لشخص واحد فى ذات الفرع أكثر من مرة واحدة .

م ٦ مكرر (٢) : يشترط فيمن يمنح جائزة الدولة للتفوق مايلى :-
أ - ان يكون قد مارس البحث العلمى أو تطبيقاته أو الانتاج الفكرى او الابداع فى مجالات العلوم او الفنون او الأداب او العلوم الاجتماعية مدة (١٥ سنة) على الأقل

ب - أن يكون لنتاجه من البحوث او المؤلفات او الاعمال قد سبق نشره أو عرضه أو تنفيذه ، وان كان لهذا الانتاج قيمة عالمية أو فنية أو أدبية ممتازة له بالاصالة والقدرة على الابتكار والتوجيه .

ج - ألا يكون قد سبق حصوله على احدى الجوائز (التشجيعية) المنصوص عليها فى هذا القانون ، ما لم تكن قد مضت على منحه اياها خمس سنوات على الأقل ، وان يكون له بعد هذا للمنح انتاج تنطبق عليه الشرط المنصوص عليها فى الفقرة السابقة (ب)

م ٦ مكرر (٣) : يعلن المجلس الأعلى المختص (المجلس العلمى للثقافة واكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا) (سنويا) عن جوائز الدولة (للتفوق) قبل اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام - ويتقدم من يرغب فى نيل احدى هذه الجائزة الى المجلس الأعلى المختص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الاعلان ويمكن فى الفترة نفسها للترشيح لهذه الجوائز من الهيئات المنصوص عليها فى م ٥ من هذا القانون .

م ٦ مكرر (٤) : تتولى اللجان المنصوص عليها فى م ٦ من هذا القانون النظر فى ترشيحات وطلبات جوائز الدولة (للتفوق) والتأكد من

مطابقتها للشروط المعطاة • وتقدم نتيجة فحصها الى المجلس الأعلى المختص ، فى موعد غايته آخر مارس من كل عام •

م ٧ : يمنح سنويا مواطنو جمهورية مصر العربية على احسن المصنفات والأعمال التى انتجوها (الجوائز التشجيعية) الآتية :-

أ) اثنان وثلاثون جائزة للعلوم •

ب) ثمانى جوائز للعلوم للتكنولوجية للمقدمة •

ج - ثمانى جوائز للعلوم الاجتماعية •

د) ثمانى جوائز للعلوم القانونية والاقتصادية

هـ) ثمانى جوائز للأدب •

و) ثمانى جوائز للفنون الجميلة •

م ٨ : قيمة كل جائزة من جوائز الدولة التشجيعية (عشرون ألف

جنية) ولايجوز منحها أكثر من مرة لشخص واحد الا بعد مضى خمس

سنوات على منحه للجائزة الأولى ، كما لايجوز أن يمنح شخص واحد

الجائزة أكثر من مرتين فى فرع أو موضوع واحد •

(١) مستتبلة بموجب المادة الأولى من ق ٢ / ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية عدد ٦

مكرر بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٥

م ٩ : يعلن المجلس الأعلى المختص قبل اليوم الاول من شهر أكتوبر من كل عام عن الفروع او الموضوعات التى تقرر منح الجوائز التشجيعية عنها ولمن يرغب فى التقدم لنيل احدى هذه الجوائز ان يقدم للمجلس المذكور لنتاجه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الاعلان وللجان الفحص المنصوص عنها فى المادة الثالثة ان تدخل الانتاج الذى ترى انه جدير بالنظر ولو لم يتقدم به صاحبه .

م ١٠ : يعين للمجلس الأعلى المختص (سنويا) لجان لفحص الانتاج المعروض وتقدم هذه اللجان نتيجة فحصها الى المجلس للبت فيها .

م ١١ : يشترط فى الانتاج المقدم لنيل (الجوائز التشجيعية) ما يأتى :-
١- أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيها دقة البحث واصالته
وان يضيف الى العلم أو الفن شيئا جديدا ينفع الوطن خاصة والانسانية عامة
٢- ان يكون قد سبق نشره أو عرضه أو تنفيذه ولم يمض على ذلك الأول مرة أكثر من ثلاث سنوات حتى تاريخ الاعلان .

٣- ألا يكون قد سبق تقديمه لنيل جائزة للدولة ما لم يتضمن اضافات جديدة تراها اللجنة ذات قيمة .

٤- ألا يكون قد سبق تقديمه كرسالة لنيل درجة علمية
او جائزة اخرى .

(١) مستبلة بموجب المادة الأولى من ق ٢٠٠٥/٢ والمنشورة بالجريدة الرسمية

عدد ٦ مكرر بتاريخ ٢٠٠٥ / ٢ / ١٥

م ١٢ : يمنح المجلس الاعلى المختص (المجلس الاعلى) للثقافة
ولكاديمية للبحث العلمى والتكنولوجيا (جوائز الدولة للواردة فى هذا القانون
وفقا للقواعد المنصوص عليها بوصفها للضوابط التى يضعها المجلس الاعلى
المختص بمراعاة المستويات المختلفة للجوائز واللائحة المنفذة لاحكام هذا
القانون (١) .

(٢) م ١٢ مكرر (١) : تعفى من (الضرائب والرسوم) كافة الجوائز
المنصوص عليها فى هذا القانون

م ١٣ : يلغى قانون رقم ٣٨٨ / ١٩٥٣ .

شروط التقدم لجائزة الدولة (للتفوق) :

١- ممارسة البحث العلمى والانتاج الفكرى والابداع فى مجالات الفنون
والاداب أو العلوم الاجتماعية مدة ١٥ سنة على الأقل .

٢- تقديم طلب على نموذج معد عن الانتاج موضوع الاشتراك فى
المسابقة .

٣- تقديم ٤ نسخ من الانتاج (لاترد)

٤- ان يكون الانتاج من البحوث او المؤلفات السابق نشرها ولها قيمة علمية
او يضيف الى العلم او للفن شيئا جديدا ينفع الوطن خاصة والانسانية عامة .

٥- يشترط فى المتقدم عدم حصوله على احدى جوائز الدولة التشجيعية مالم
يكن قد مضى على منحه اياها (خمس سنوات) وان يكون له بعد هذا المنح
- (انتاج) تطبيق عليه شروط الفقرة السابقة .

يتقدم الطالب (بانتاجه) الى الادارة المركزية للشعب واللجان - الادارة العامة للجوائز والمسابقات ٩ ش حسن صبرى - الزمالك - القاهرة فى موعد غايته من ١٠/١ حتى ١٢/٣١ من كل عام ويتقدم بطلب مطبوع مرفق معه أربع نسخ من أنتاجه لا ترد ولو لم يفز .

وبالنسبة لشرط التقدم لنيل جائزة الدولة (التشجيعية)

نفس ماسبق طلب بذلك مرفق معه ٤ نسخ من البحث ذا قيمة علمية مبتكرة وتضيف جديد وسبق نشر الانتاج ويضيف الى ماسبق مرور ٣ سنوات على نشره حتى تاريخ الاعلان عن الجائزة والتقدم اليها - والا يكون قد سبق تقديمه لنيل جائزة الدولة ما لم يتضمن اضافات جديدة ذا قيمة والا يكون قد سبق تقديمه لنيل درجة علمية مع ذكر ذلك صراحة بالطلب .

اما جالزتى مبارك للتقديره :-

فتقوم (الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والمعاهد العلمية بترشيح واحد من طرفه فى كل مجال وتعلن عنها كأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ومقرها ١٠١ ش قصر العبنى - القاهرة ينشر بجريدة الاخبار القاهرية فى ٩/٣٠ من كل عام ويذاع أسماء الفائزين فى ٦/٣٠ من كل عام .

(١) مستبلة بالقانون رقم ٢٠٠٥/ ٢ بالمادة الثنية منه والمنشور بالجريدة الرسمية

عدد ٦ مكرر بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٥ .

(٢) مستبلة بقانون ١٩٩٨/٢٤ . منشور بالجريدة الرسمية عدد ١٨ مكرر بتاريخ

١٩٩٨/٥/٥ ويصل به من اليوم التلى لتاريخ نشره .

الكتاب الرابع

الأصناف النباتية

دراسة وتقسيم :-

استحدث المشرع لأول مرة هذا النوع من الحماية فى القانون الجديد حماية حقوق الملكية الفكرية والذي جاء نتيجة التقدم التكنولوجى الكبير فى مجال الانتاج الزراعى - وما ظهر من أصناف نباتية جديدة تتميز بوفرة الانتاج وخصائص أخرى كقلة ما بها من بذور وخلافه ويأتى ذلك نتيجة لما التزمت به مصر نتيجة لتوقيعها على (المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا النوع) واهمها (اتفاقية التريبس) والنسب اشارات الى ذلك فى م ٣/٢٧ منها - و (اتفاقية يوبوف) سنة ١٩٦١ والمعلقة عدة مرات اخرها عام ١٩٩١ و (اتفاقية القصور) وهى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (طبقا للمادة الأولى منها) و(اتفاقية للتنوع البيولوجى) المبرمة عام ١٩٩٢ .

ونعرض لهذا الموضوع الجديد فى فصول تسعة :-

ففى الفصل الأولي : نعرض لشروط اصفاء الحماية على الصنف النباتي (الجدة - التميز - التجانس - الثبات - الكثف عن المصدر الوراثي الذي اعتمد عليه) .

وفى الفصل الثاني: نعرض لاجراءات الحصول على شهادة حق المربي وما يشترط فى الأسم المقترح للصنف النباتي .

وفى الفصل الثالث : نعرض لشطب اسم الصنف النباتي وحالاته .

وفي الفصل الرابع : نعرض لمدة حماية الصنف النباتي
وانواعها .

وفي الفصل الخامس : نعرض لمزايا الحصول على شهادة حق
للمربي .

وفي الفصل السادس : نعرض للاستثناء من شرط الحصول على
موافقة المربي ولحقه الاحتكارى فى استغلال مصنفه النباتى .

وفي الفصل السابع : نعرض لشروط منح للترخيص الاجبارى
وحالاته والتزامات المرخص له وانتهاء الترخيص - والغاءه . واستنفاد
حقوق المربي الدولية - وتقييد مباشرة المجلس لحقوقه .

وفي الفصل الثامن : نعرض لاجراءات استخراج شهادة حق المربي
- ولالغاء هذه للشهادة والتزامات المربي بعد حصوله عليها .

وفي الفصل التاسع : نعرض للمسئولية الجنائية للاعتداء على حق
المربي للصنف النبات ولجراءات دفع الاعتداء التحفظية .

وفي الباب الثانى : نعرض للقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا لما جاء
باحكام الكتاب الخاص بالصنف النباتية

الباب الثاني

حماية الأصناف النباتية المستنبطة الجديدة

استحدث المشرع هذا النوع من الحماية فى قانون حماية الملكية الفكرية الحالى لأول مرة فى كتاب مستقل فى المولد من ١٨٩ - ٢٠٦ من القانون الكتاب الرابع ، ولداعى الى ذلك هو التقدم التكنولوجى الضخم فى مجال الانتاج الزراعى وابتكار أصناف نباتية جديدة تمتاز بوفرة المحصول وتحسين السلالات وان ذلك يأتى نتيجة لما التزمت به مصر التى وقعت على اتفاقية منظمة التجارة العالمية وما انبثق عنها من اتفاقيات أهمها (اتفاقية التريپس) التى أشارت الى ضرورة حماية الأصناف النباتية الجديدة فى م ٣/٢٧ منها : ويراجع ملحق المعاهدات والاتفاقيات الدولية بنهاية هذا الكتاب

وتتمتع بالحماية بالنسبة للأصناف النباتية المستنبطة الاتى :-

- ١- الأصناف النباتية المستنبطة داخل مصر
- ٢- الأصناف النباتية المستنبطة خارج مص (م ١٨٩ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) .
وقد تركت (اتفاقية التريپس) للدول العضاء بها حرية اختيار أداة تحقيق تلك الحماية ، فأخذت مصر بنظام (يوسف) (صيغة باريس ١٩٩٠) ونصت م ٢ منها على : تقرير هذه الحماية و(المساواة) بين المصريين والاجانب الذين يتخذون نشاط حقيقى فى احدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية التى تعامل مصر (معاملة المثل) بخصوص هذه الحماية (م ١٩١ من القانون) .

ولا يهتم في هذا العدد الطريقة التي تم بها التوصل إليها : سواء كانت بيولوجية أم غير ذلك من الطرق ، وسواء كانت ناتجة من عمليات (تلقيح أو تهجين) بما يعدل من صفاتها وسلالتها . وقد اشترط للقانون لاضفاء الحماية عليها : (تجديدها) بسجل الأصناف للنباتية بمكتب حماية الأصناف النباتية (م ١٨٩ ق ٨٢ / ٢٠٠٢) ويقصد بالصنف للنباتية أى مجموعة نباتية متجانسة لها خصائص وراثية معينة ويمكن تمييزها عن غيرها من نظائرها الى جانب تكاثرها دون تغيير فى خصائصها - فإذا أتممت بذلك جاز حمايتها وكمثال مجموعة للموالح حيث يوجد البلدى والسكرى وأبو صرة والياقوى .

مكتب حماية الأصناف ويختص بالآتى :-

(م ١٩٠ من القانون ، وم ١٥٦ من اللائحة التنفيذية للقانون)

- ١- تلقى طلبات الحصول على حماية الأصناف النباتية على استمارة معدة لذلك .
- ٢- فحص تلك الطلبات .
- ٣- البت فيها .
- ٤- اعطاء شهادة حق المربى .

الفصل الاول

ما يشترط لاضفاء الحماية على الصنف النباتى المستنبط

(م ١٩٢ من القانون)

١- الجودة : وهى ان يكون ذلك الصنف النباتى (جديدا) وان مربى الصنف النباتى لم يقم حتى وقت تقديمه لطلب منح الحماية ، ببيع مواد الاكثار للنباتى سواء كان بذره أو عتلة ، أو تداولها فى السوق بالبيع ، أو اعطاء غيره حق استغلالها بموجب (عقود) . أما اذا قام بذلك بعد تقديم الطلب وقبل منح للحماية ، فان ذلك (لا يؤدى الى فقد شرط الجودة) .

ويعد شرط الجودة متوافرا فى حالتان : (٢/١٩٢ من القانون)

أ- بالنسبة للداخل بمصر : اذا تم طرح مواد الاكثار بالسوق أو تداولها مدة (سنة) سابقة على تقديم طلب منح الحماية .

ب- بالنسبة لخارج مصر : اذا تم طرح مواد الاكثار بخارج مصر مدة (٦ سنوات) بالنسبة للأشجار والأعشاب و (٤ سنوات) بالنسبة للنباتات-

الأخرى .

٢- أن يكون الصنف النباتى (متميزا) بصفة واحدة ظاهرة على الأكل تميزه عن غيره من أصناف النبات المعروفة مع استمرار احتفاظه بتلك الصفة عند الاكثار .

٣- أن يكون الصنف النباتى (متجانسا) ويكون كذلك اذا كان الاختلاف بين خصائصها الأساسية (يسيرا) بالنسبة لعملية التكاثر ، كما جاء باتفاقية (اليوبوف) فى م ٨ منها .

٤- أن يكون الصنف النباتى (ثابتا) ويكون ذلك باحتفاظه بخصائصه الأساسية وعدم تغيرها اذا تكرر كثاره مدة سنتين . أو دورتين زراعتين

ليهما أقل ، أو في نهاية كل دورة تكاثف إذا كان هناك دورة للتكاثر
(م ١٦٤ من اللائحة التنفيذية للقانون) وقد اشارت الى ذلك اتفاقية اليوبوف
في م ٨ منها .

٥- أضافت م ٢٠٠ من القانون شرطا خامسا هو : الكشف عن
(المصدر الوراثي) الذي اعتمد عليه لاستنباط الصنف النباتي الجديد وان
يتم الحصول عليه بطريق مشروع قانونا ، وإذا استنبط اصناف جديدة مشتقة
منها وجب الحصول على موافقة الجهة الادارية المختصة بذلك ٠٠٠ فإذا
توافرت تلك الشروط مجتمعة ، اعتبر المستنبط (مريبا) وأصبح مستحقا
للحماية القانونية ويعطى بناء على ذلك (شهادة حق للمربي) بعد اداء
الرسم المقرر عنها ٠٠٠ وبموجبها تخول المربي مزايا هي : حق الاستغلال
الاستثنائي ، الاحتكاري ، (الصنف النباتي) والتصرف فيه - ومنع غيره
من الاعتداء عليه ، ولايهم شخص المستنبط في ذلك ، فالحماية تمنح له
سواء كان شخص طبيعيا أو شخصا اعتباريا (كشركة او جمعية مثلا)
(م ١٩٣ من القانون) وقد نصت اتفاقية يوبوف على هذه الشروط في م
٥ منها وعرفت تلك الشروط في المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٢٠ منها .

٦- يحمل تسمية خاصة به واشترطت اللائحة التنفيذية أن يكون الاسم من ٣
كلمات على الأكثر سهلة النطق والاستعمال ، ويجوز ان يتضمن الى جوارها
أرقام وحروف لاتجاوز عددها ٤ ، وان يكون مغاير الاسم صنف ينتمي الى
نفس النوع الذي ينتمي اليه الصنف النباتي ، وألا يكون الاسم مطابقا لاسم
صنف آخر قدم في اى دولة أو كيان عضو في اتفاقية لحماية الاصناف
النباتية تكون مصر طرفا فيه تعاملها معاملة المثل ، وألا يخالف للنظام العام
والاداب أو يحدث لبس أو يعوق الاستخدام أو التسويق الحر للصنف بعد

لنتهاء فترة حمايته • كما يجب ألا يكون الأسم هو الاسم الشائع لجنس النبات
الذى ينسب إليه للصنف النباتى الجديد •

الفصل الثانی

اجراءات طلب الحصول على شهادة حق المربي (م ١٥٨ من اللائحة التنفيذية)

يقدم طلب بذلك معد على استمارة مطبوعة الى مكتب حماية الأصناف
النباتية بالحصول على حماية الصنف النباتي ، واعطاءه (شهادة) حق
المربي) بعد سداد الرسم المقرر عنها •

مرفقا معه المستندات الآتية : (م ١٥٨ من اللائحة التنفيذية)

- ١- إيصال سداد الرسوم •
- ٢- بيان بالوصف الفني للصنف تملئ بياناته بموجب استمارة
مطبوعة معدة لذلك •
- ٣- شهادة بابداع عينة تمثل الصنف موضوع الطلب تستخرج من
بنك للموارد الوراثية •
- ٤- إذا قدم طلب اصفاء الحماية لدولة بالخارج ترفق سورة معتمدة
منه فاذا كان بلغة أجنبية أرفق معه ترجمته باللغة العربية •
- ٥- شهادة بقاء الموارد الوراثي في المعجل ويعطى بالنسبة
للمستندات من الثالث حتى الخامس مهلة (٤ شهور) لتقديمها اعتبارا
من تاريخ تقديم طلب الحماية ، فاذا لم تقدم خلالها اعتبر الطلب المقدم
كان لم يكن (م ١٥٩ من اللائحة التنفيذية للقانون) وللمكتب المقدم اليه
الطلب (بقرار مسبب) تكليف الطالب او وكيله باجراء تعديلات أو
استكمال استيفاءات وذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم
الوصول • فاذا لم يقم بذلك خلال (٣ شهور) من تاريخ وصول الاخطار اليه

• عدد للطالب متازلا عن طلبه (م ١٦٣ من اللائحة التنفيذية) ويجوز لكل صاحب شأن حق التظلم من قرار منح شهادة حق المربي خلال ١٥ يوم من تاريخ النشر أو من تاريخ الاخطار (م ١٠٢ من القانون) • ويعطى كل صنف نباتي جديد (اسم واحد) يقترحه المربي ، ويوافق عليه مكتب حماية الأصناف النباتية وطرح ذلك للصنف في السوق للتداول بهذا الاسم ويشترط فيه مايلي (م ١٩٢ من القانون / ١٦٥ من

اللائحة التنفيذية) :-

- ١- أن يكون ثلاثيا لسهولة النطق به ولسهولة الاستعمال ويجوز إضافة أرقام أو حروف اليه بشرط ألا تزيد عن ٤ بالنسبة لكل منها -
- ٢- ألا يكون متشابهاً مع صنف نباتي آخر من نفس النوع الذي ينتمى اليه وأشارت الى ذلك اتفاقية يوبوف غي ٢/٢٠ منها •
- ٣- عدم مطابقتها لاسم صنف آخر مقدم لدولة أخرى أو كيان عضو في اتفاقية حماية الأصناف النباتية الجديدة تكون مصر طرف فيها أو تعامل مصر (معاملة المثل) وأشارت الى ذلك (اتفاقية يوبوف) في م ٢/٢٠ منها •
- ٤- ألا يتضمن الاسم مايتعارض مع اعتبارات النظام العام والآداب • أو يحدث لبساً ، أو يعوق الاستخدام أو التسويق الحر للصنف بعد انتهاء فترة حمايته وأشارت الى ذلك اتفاقية يوبوف م ٢/٢٠ منها •
- ٥- ألا يكون الاسم المعطى لذلك الصنف شائعاً لجنس أو نوع للنبات الذي ينتسب اليه الصنف الجديد •

- ٦- استخدامه الاسم عند طرح المنتج للبيع أو عند تسويق
مادته الوراثية سواء في فترة الحماية أو بعد انتهائها .

الفصل الثالث

شطب اسم الصنف النباتى (م ١٦٨ من اللائحة التنفيذية للقانون)

يقوم مكتب حماية الأصناف النباتية بشطب اسم الصنف النباتى فى الاحوال الاتية :-

- ١- اذا قدم صاحب الحق أو أى شخص آخر أسبابا معقولة للشطب •
 - ٢- اذا قدم صاحب الحق - أو أى شخص آخر حكم نهائى واجب النفاذ بحظر استعمال ذلك الاسم •
- وإذا تحقق أحد هذين الحالين يقوم المكتب المشار اليه بأخطار صاحب الحق بذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول باختيار اسم صنف جديد للصنف النباتى خلال مدة (٣٠ يوم) من تاريخ الطلب - أو تقديم الحكم الصادر بحظر استعمال ذلك الاسم ، وأشارت الى ذلك اتفاقية يوبوف فى ٣/٢٠ منها ، فإذا لم يقم المربى بذلك فالمكتب بناء على (قرار الوزير المختص) (إنهاء حق المربى) (م ١٦٨ من اللائحة التنفيذية) •

الفصل الرابع

مدة حماية الأصناف النباتية

قررت م ١٩٣ من القانون نوعين من الحماية لأصناف النباتات :

١- حماية دائمة :

وحدها بـ (٢٥ سنة) للأشجار والأعشاب باعتبار طبيعتها المعمرة لمدة تطول نسبيا . بخلاف غيرها من المحاصيل الزراعية فجعلها (عشرون سنة) .

وتبدأ هذه المدة من تاريخ منح الحماية (أى تسجيلها) وهى شهادة حق المربي التى يخول المربي حق الاستغلال الاستثنائى التجارى لصنفه النباتى ماليا . ومنع غيره من إنتاجها أو بيعها أو تسويقها أو استيراد مواد الاكثار الا بموافقة كتابية من المربي .

٢- حماية مؤقتة :

تبدأ من تاريخ تقديم طلب منح الحماية وتنتهى بنشر الاعلان عن قبول منح الحماية .

ويكون (للمربي) الحق فى (تعويض عادل) يحصل عليه فى حال منحه الحماية الدائمة بشرط لخطر من قام باستغلال الصنف النباتى بإبداع الطلب قبل منحه الحماية .

ويأتى نص م ١٩٣ تطبقا لنص م ١٣ من (اتفاقية اليوبوف) .

الفصل الخامس

مزايا الحصول على شهادة حق المربي

أوضحت م ١٥٤ من القانون ان من يحصل على شهادة حق المربي يتمتع بحق وميزة هي (احتكار استغلالي تجاري للصنف النباتي المحمي) ، واستثنائه به وحده فلا يجوز للغير ممارسة اي حق عليه من انتاج أو اكثار أو تداول أو بيع أو تسويق أو استيراد أو تصدير مواد الاكثار بدون الحصول على (موافقة كتابية من المربي) .
واكدت على ذلك الحق المادة ١٤ ن ١٥ ن ١٦ من (اتفاقية اليوبوف) .

الفصل السادس

الاستثناء من شرط الحصول على موافقة المربي وحقه الاحتكارى

فى استغلال مصنفه النباتى المحمى

رأى المشرع فى (م ١٩٥ من القانون) ان هذه الاستثناءات يفرضها
الصالح العام للمجتمع فيحق ويجوز للغير مباشرتها بدون موافقة المربي
ولا يعد ذلك اعتداء على حقه - وهذه الاستثناءات هي :-

- ١- الأنشطة غير التجارية - الاستخدام بغرض الاكثار للشخصى :
فهذه لايتحقق فيها الاستغلال التجارى بقصد الربح .
- ٢- الأنشطة المتصلة بالتجارب ولغرض الابحاث العلمية : كمراكز
البحث العلمى (المركز القومى للبحوث) ومحطات البحوث
الزراعية .
- ٣- التربية والتهجين: بهدف استنباط أصناف جديدة .
- ٤- الأنشطة المتعلقة باغراض التطعيم والتدريب : بهدف المستوى مما
يحقق الصالح العام للمجتمع .
- ٥- الاستخدام والاستغلال التجارى لمادة المحصول ومواده الأولية .

الفصل السابع

التراخيص الاجبارية وشروط منحها

(م ١٩٦ من القانون)

منحت المادة ١٩٦ من القانون لمكتب حماية الأصناف النباتية الحق في اصدار تراخيص اجبارية لاستغلال الصنف النبات المحمي - بدون الحصول على موافقة المربي في احوال يصدرها المكتب بعد عرض الامر على وزير الزراعة وموافقة اللجنة للوزارية للمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء .

فيما يلي حالات اصدار التراخيص الاجباري :-

- ١- مقتضيات الصالح العام .
 - ٢- امتناع المربي عن الانتاج بمعرفته - بهدف منع تصف المربي في استعمال حقوق وامتناعه عن انتاج للصنف او توفير مواد لكثائه بدون عذر معقول .
 - ٣- رفض المربي منح الغير حق استغلال للصنف النباتي طمعا في عائد أكبر .
 - ٤- الممارسات المضادة للتنافس بهدف تقييد المنافسة المشروعة أما بتخفيض مقابل استغلال الصنف المحمي ، أو سعر مادة الاكثار الخاصة به لدرجة تصل الى حد الخسارة ثم يعيد رفعها أو المساومة . والساليب عرقلة نقل التكنولوجيا ، وقد اعطى المشرع (للمربي) الحق في الحصول على (تعويض عادل) من الغير الذي يحصل على حق استخدام واستغلال الصنف النباتي خلال مدة (التراخيص الاجباري) .
- ويراعى في تقدير التعويض :-
- ١- القيمة الاقتصادية للصنف النباتي المرخص به لجاريا .

- ٢- الفترة المتبقية من مدة الحماية
- ٣- حجم وقيمة الانتاج المرخص به
- ٤- حجم الاستثمارات اللازمة للانتاج فى الطرح التجارى
- ٥- مدى توافر الصنف المعامل فى السوق
- ٦- الاضرار التى سببتها الممارسات للتصفية من المربى او المضادة للتنافس (م ١٧٧ من لائحة القانون)
- التزامات المرخص له اجباريا (م ١٩٧ من القانون)
- يلتزم المرخص له بالآتى :
- ١- بشروط الترخيص الاجبارى (من القدرة والجديد على انتاج الصنف المحمى)
- ٢- عدم التنازل عنه للغير لاقسام الترخيص بطابع شخصى
- ٣- عدم المساس بالحقوق الأخرى للمربى أثناء مدة الترخيص
- انتهاء الترخيص (م ١٩٧ / ٢ من القانون)
- انتهاء المدة المحددة له
- الغاء الترخيص (م ١٩٧ / ٢ من القانون)
- يلغى الترخيص فى حالة مخالفة أحد شروطه
- استنفاد حقوق المربى الدولية (م ١٩٨ من القانون) :
- يكون فى حالة طرح الصنف المحمى للتداول بمعرفته او بموافقة خارج مصر ويترتب على ذلك (الغير) الذى تم التصرف فيه حقوق هي :-
- ١- للغير حق تداول او بيع او تسويق او توزيع او استيراد للصنف المحمى سواء فى هيئة مواد لكثاى او مواد محصول من نبات كامل أو جزئ منه او للمنتجات المستخرجة او المصنعة منه .

٢- للغير حق تصدير الصنف المحمى الى أى دولة اذا كان الغرض من التصدير هو الاستهلاك ، أما اذا كان التصدير يؤدى الى اكثر للصنف فى بلد لا يتمتع الصنف فيه (بالحماية) فانه يكون من حق المربى منعه من تصديره وقد أشارت (اتفاقية التريپس) الى استنفاد الحق فى م ٦ منها ، وكذلك (اتفاقية يوبوف) م ١٦ منها .

تقييد مباشرة المربى بحقوقه (م ١٩٩ من القانون) ÷

نصت م ١٩٩ على أحقية (وزير الزراعة) بناء على توصية اللجنة الوزارية المختصة تقييد مباشرة المربى لبعض او كل حقوقه فى الأحوال الآتية :-

١- اذا ظهر للصنف النباتى المحمى تأثير ضار على البيئة او على صحة وحياة الانسان او الحيوان او للنبات .

٢- اذا ظهر للصنف النباتى للمحمى تأثير ضار لقتصادى كان ام اجتماعى او تأثير معوق للأنشطة الزراعية محليا ، أو اذا ظهر استخدام له يتعارض مع قيم ومبادئ المجتمع وعاداته وتقاليده .

التزامات المربى عند تقديم طلب الحماية القانونية للصنف (م ٢٠٠ من القانون) ÷

١- الكشف عن المصدر الوراثى الذى اعتمد عليه لاستنباط الصنف الجديد ، من حيث نوعه وصفه واختبارا التلقيح والتجهين التى اجريت عليه ، واحترام المعارف والخبرات وحصوله عليه بطريق مشروع .

٢- التزام المربى الذى يتعامل مع المواد الوراثية بهدف استنباط أصناف جديدة مشتقة منها بالحصول على موافقة الجهة الادارية المختصة على هذا التعامل .

الفصل الثامن

إجراءات استخراج شهادة حق المربي (م ٢٠١ من القانون)
(شهادة حق المربي) التي تمنح لصاحب الصنف النباتي الجديد تعد سند حماية المربي القانونية وتتضمن اسم وجنس ونوع الصنف واسم المربي وجنسيته وعنوانه ورقم وتاريخ التسجيل ، وتعطى بعد سداد الرسم المقرر بما لايجاوز خمسة آلاف جنية ويتم النشر عن منحها على نفقة المربي فى جريدة شهرية تصدر عن مكتب حماية الأصناف النباتية - ولصاحب المصلحة حق التظلم من قرار منحها أو رفض طلب حماية الصنف خلال ١٥ يوم من تاريخ النشر أو الاخطار .

الغاء الشهادة (م ٢٠٢ من القانون وم ١٧١ من لائحته التنفيذية)
لوزير المختص بناء على طلب مكتب حماية الأصناف النباتية اصدار قرار الغاء شهادة حق للمربي فى احوال :-

- ١- اذا ثبت ان الصنف المحمى لم يكن متمتعا بشرط الجودة .
- ٢- اذا فقد الصنف المحمى أى شرط من شروط التميز أو التجانس أو الثبات .

التزامات صاحب الشهادة حق المربي التي تعطى لحماية صنفه النباتي بعد حصوله من اللاحة التنفيذية للقانون على شهادة حق المربي) ÷

- ١- صيانة الصنف المحمى ومكوناته الوراثية طيلة فترة الحماية .
- ٢- أن يقدم الى مكتب حماية الأصناف النباتية خلال (٣ شهور) من تاريخ منح شهادة حق المربي) ، (البيانات والوثائق والمواد الملائمة) وذلك للتحقيق من قيامه بهذه الصيانة للصنف النباتي . (م ١٧٠ من اللاحة التنفيذية) .

الفصل التاسع

المسئولية عن الاعتداء على حق المربي

التقيد والوصف للجرائم التي ترتكب اعتداء على حماية حق المربي والعقوبات على مخالفة احكام القانون (م ٢٠٣ من القانون)
جرائم وأفعال الاعتداء على الصنف المحمي طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية والصنف المحمي هي :-

١- جنحة استغلال الصنف النباتي المحمي (بدون موافقة المربي)
(م ١٩٤ من القانون)
ركن مادي هو .

أ- فعل الاستغلال ب- عدم الحصول على موافقة المربي
ركن معنوي : وهو القصد الجنائي العام من علم واردة النشاط تدفع بتوافر حسن النية .
العقوبة : غرامة حدها الأدنى عشرة آلاف جنية والاقصى خمسين ألف جنية .

في حال العود تكون العقوبة شاملة الى جانب الغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنية ولا تزيد عن مائة ألف جنية عقوبة مقيدة للحرية هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة . الى جانب عقوبة تكميلية في جميع الاحوال هي -

المصادرة للتفادى ومواد الاكثار المضبوطة والمحترزة .
(م ٢٠٣ من القانون)

٢- جنحة انتاج أو اكثار مواد اكثار الصنف النباتي بدون موافقة كتابية من المربي .

ركن مادي :

١ (الانتاج أو الاكثار لمواد الاكثار .

٢) عدم الحصول على موافقة كتابية من المربي .

ركن معنوي : وهو القصد الجنائي العام من علم ولادة تدفع

بتوافر حسن النية .

العقوبة : سبق الإشارة إليها

٣- جنحة تداول أو بيع أو تسويق مواد الاكثار :

ركن مادي : يتمثل في

١ (فعل ونشاط البيع أو التداول أو للتسويق لمواد الاكثار

٢) عدم الحصول على موافقة كتابية من المربي .

ركن معنوي : قصد جنائي عام يشتمل على علم ولادة ، تدفع

بتوافر (حسن النية) .

العقوبة : سبق الإشارة إليها .

٤- جنحة استيراد أو تصدير مواد الاكثار :-

ركن مادي

١- فعل ونشاط الاستيراد أو التصدير لمواد الاكثار .

٢- عدم الحصول على موافقة المربي .

ركن معنوي : قصد جنائي عام يشتمل على علم ولادة ، تدفع

بتوافر (حسن النية) .

العقوبة : سبق الإشارة إليها .

الاجراءات التحفظية (م ٢٠٤ من القانون) .

وتتمثل في الاجراءات الاتية :

١- اثبات حالة ولقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .

٢- اجراء حصر ووصف تفصيلي للمنتجات والأدوات المستخدمة
في ارتكاب الجريمة .

٣- توقيع الحجز التحفظي على المنتجات والأدوات المستخدمة
في ارتكاب الجريمة .

ويلاحظ ان هذه الاجراءات وردت على سبيل المثال وليس الحصر
لرئيس المحكمة اتخاذ مايراه مناسباً لكل حالة تعرض عليه وله حق نذب
(خبير) لمعاونة (المحضر) في التنفيذ ، وان فرض على طالب
الاجراء الوقتي ايداع (كفالة مناسبة) ولوجب القانون على طالب الاجراء
رفع النزاع الى المحكمة المختصة خلال ١٥ يوم تالية لصدور الامر
ورتب على مخالفة ذلك جزاء هو(بطلان الاجراءات واعتبارها كان لم
تكن) .

واوجب على صاحب الشأن المتظلم من الأمر الى رئيس المحكمة الأمره
خلال (٣٠ يوم) من تاريخ صدور الامر او اعلانه بحسب الأحوال
ولرئيس المحكمة المرفوع اليه (التظلم) تأييد الأمر او الفاءه ، كليا أو
جزئيا (م ٢٠٥ من القانون) .

ويجب ملاحظة : ان الحكم الصادر في التظلم من الأمر يعد
(حكم قضائي) يحل فيه رئيس المحكمة محل محكمة أول درجة ، فيجوز
استئنافه أمام المحكمة الابتدائي بهيئة استئنافية ، أو أمام محكمة الاستئناف
طبقاً للنصاب وقيمة الصنف النباتي محل الاعتداء .

الباب الثاني

القرارات الوزارية بخصوص الأصناف النباتية المحمية

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٩٢ / ٢٠٠٣

بإنشاء مكتب حماية الأصناف النباتية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور - وعلى قانون الزراعة رقم ٥٣ / ١٩٩٦
وتعديلاته ، وقانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ / ٢٠٠٢
وبناء على ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير
الزراعة

قرر

المادة الأولى

ينشأ مكتب يسمى (مكتب حماية الأصناف النباتية) بوزارة الزراعة
واستصلاح الأراضي على أن يصدر وزير الزراعة (قراراً) بتحديد
تسمية المكتب داخل الهيكل التنظيمي للوزارة بما يتفق واختصاصات
المكتب التي يحددها هذا القرار ويحقق الحيادية التامة وسرعة أداء مهامه .

المادة الثانية

يختص المكتب بتلقى طلبات حماية الأصناف النباتية الجديدة على الاستمارة المعدة لذلك - ويتم قبول الطلبات وترقيمها في سجل الأصناف النباتية وفحصها والبت فيها وفقا للاجراءات التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة .

المادة الثالثة

يمنح المكتب شهادة حق المربي للأصناف النباتية الجديدة التي تنطبق عليها الشروط الواردة بالكتاب الرابع من قانون ٢٠٠٢/٨٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية وذلك بناء على توصية المكتب وموافقة وزير الزراعة على اصدار الشهادة ؛

المادة الرابعة

يكون للمكتب المنصوص عليه بالمادة الاولى من هذا القرار مجلس استشارى دائم يصدر بتشكيله قرار من وزير الزراعة - يحدد اختصاصاته والاجراءات المنظمة لمباشرتها .

المادة الخامسة

يصدر وزير الزراعة قرار بتجديد النماذج المعتمدة لأنشطة المكتب المشار اليه .

المادة السابعة

(تمتع) صاحب شهادة حق للمربي (بالحمالية) المقررة بقانون
٢٠٠٢/٨٢ بحماية الملكية الفكرية .

المادة السابعة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

رئيس مجلس الوزراء

امضاء

١- الاتفاقية الدولية

٢- نصوص قانون حماية حقوق

الملكية الفكرية ق ٨٢ / ٢٠٠٢

ونصوص لائحته التنفيذية

الباب الأول

الاتفاقيات الدولية

١- التريس . . (للجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية

الفكرية)

٢- برن (الحماية للمصنفات الأدبية والفنية) ÷

٣- روما . . (لحماية فنانى الأداء ، ومنتجى التسجيلات الصوتية

، وهيئة الاذاعة) ÷

٤- (وايبو) أو اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية . .

والموقعة باستكهولم في ١٤/٧/١٩٦٧ .

ويلاحظ . . أن (منظمة التجارة العالمية) (قد حلت محل)

اتفاقية (الجات) وتولد عن اتفاقية الجات، (اتفاقية التريس)

(لحماية الملكية الصناعية) .

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

والمعروفة باسم (تريس) (المنبثقة)

عن اتفاقية (الجات) ملحق ١ (ج) (١)

موضوعاتها :-

الجزء الأول : أحكام عامة ومبادئ أساسية

الجزء الثاني : المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية

ونطاقها واستخدامها .

١- حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها .

٢- العلامات التجارية .

٣- المؤشرات الجغرافية .

٤- التصميمات الصناعية .

٥- براءات الاختراع .

٦- التصميمات التخطيطة (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة .

٧- حماية المعلومات السرية .

٨- مكافحة الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية .

الجزء الثالث : الالتزام بتنفيذ حقوق الملكية الفكرية .

١- الالتزامات العامة .

٢- الاجراءات والجزاءات المدنية والادارية .

(١) نشر القرار الجمهوري رقم ١٩٩٥/٧٢ بالموافقة علىضمام جمهورية مصر لمنظمة التجارة

العالمية . الاتفاقيات التي تضمنتها بالجريدة الرسمية عدد رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٥

٣- التدابير المؤقتة .

٤- للمتطلبات الخاصة بالتدابير الحدودية .

٥- الاجراءات الجنائية .

الجزء الرابع : اكتساب حقوق الملكية الفكرية واستمرارها وما يتصل

بها من الاجراءات فيما بين أطرافها .

الجزء الخامس : منع المنازعات وتسويتها .

الجزء السادس : الترتيبات الانتقالية .

الجزء السابع : الترتيبات المؤسسية ، الحكام النهائية .

نبذة ومقدمة :

أن البلدان الأعضاء • رغبة منها فى تخفيض التشوهات والعراقيل التى تعوق التجارة الدولية ، ولا تأخذ فى الاعتبار ضرورة تشجيع الحماية للفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية ، ويهدف ضمان ألا تصبح للتدابير والاجراءات المتخذة لانفلا حقوق للملكية الفكرية حواجز فى حد ذاتها أمام للتجارة المشروعة •

واقراراً منها لهذه الغاية، بالحاجة الى وضع قواعد وأنظمة

بشأن :-

١- مكان تطبيق للمبادئ الأساسية لاتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية •

٢- وضع المعايير والمبادئ الكافية فيما يتعلق بتوفير ونطاق واستخدام حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة •

٣- توفير الوسائل الفعالة والملائمة لانفاذ حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، مع مراعاة الفروق بين شتى للنظمة القانونية القومية •

٤- إتاحة التدابير الفعالة والسريعة لمنع نشوء المنازعات بين الحكومات فى هذا الخصوص وحسمها بوسائل متعددة الأطراف •

٥- وضع الترتيبات الانتقالية التى تستهدف تحقيق أقصى قدر من المشاركة فى نتائج المفاوضات •

واقراراً منها بالحاجة الى إطار متعدد الأطراف من المبادئ

والقواعد والأنظمة التى تتناول التجارة الدولية فى السلع المقلدة •

واقراراً منها بأن حقوق الملكية الفكرية هى حقوق خاصة •

واقراراً منها بالاهداف الخاصة السياسات العامة التى تشيقت اليها
الأنظمة القومية المعنية بحماية الملكية الفكرية بما فى ذلك الأهداف
الانمائية والتكنولوجية .

واقراراً منها أيضاً بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان الأعضاء نمّوا
من حيث المرونة القصوى فى تنفيذ القوانين وللوائح التنمية محلياً بغية
تمكينها من انشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار .
وتاكيداً منها على أهمية تخفيف التوترات عن طريق الاتفاق على
التزامات معززة بحل المنازعات المتعلقة بالتجارة من خلال اجراءات متعددة
الأطراف .

ورغبة منها فى إقامة علاقة تعاون متبادلة بين منظمة للتجارة العالمية
للملكية الفكرية ويشار اليها فى هذه الاتفاقية بالـ " WIPO " وكذلك
 للمنظمات الدولية الأخرى المعنية .
تعن اتفاقها على مايلى .

الجزء الأول

أحكام عامة ومبادئ أساسية

المادة (١)

طبيعة ونطاق الالتزامات

١- تلتزم البلدان العضء بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ، ويجوز للبلدان الأعضاء دون الزام ، أن تنفذ ضمن قوانينها ما يتيح حماية اوسع من التى تتطلبها هذه الاتفاقية ، شريطة عدم مخالفة هذه الحماية لاحكامهذه الاتفاقية وللبلدان الأعضاء حرية تحديد الطريقة الملائمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية فى اطار انظمتها واساليبها القانونية .

٢- فى هذه الاتفاقية ، يشير اصطلاح " الملكية الفكرية " الى جميع فئات الملكية الفكرية المنصوص عليها فى الأقسام من ١ الى ٧ من الجزء الثانى .

٣- تطبق الأعضاء المعاملة المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية على مواطنى البلدان الأخرى الأعضاء وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة ، يعتبر من مواطنى البلدان الاعضاء لخرى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يستوفون مقاييس الهلية اللازمة للحماية المنصوص عليها فى معاهدة باريس (١٩٦٧) ومعاهدة برن (١٩٧١) ومعاهدة روما ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالذوائر المتكاملة لو ان جميع البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية كانت من البلدان الموقعة على هذه الاتفاقيات .

ويلتزم أى بلد عضو يستفيد من الامكانيات المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من المادة الخامسة أو الفقرة ٢ من المادة السادسة من (معاهدة روما) بارسال الاخطار الذى تنص عليه تلك الأحكام الى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية .

المادة (٢)

المعاهدات المبرمة بشأن الملكية الفكرية

١- فيما يتعلق بالجزء الثانى والثالث والرابع من الاتفاق الحالى تلتزم البلدان العضاء بمراعاة لحكام للمواد من ١ الى ١٢ والمادة ١٩ من معاهدة باريس (١٩٦٧)

٢- لاينتقص أى من الأحكام المنصوص عليها فى الجزء من الول وحتى الرابع من هذه الاتفاقية من اى من الالتزامات الحالية التى قد تترتب على البلدان الأعضاء بعضها تجاه الخرى بموجب معاهدة باريس ، ومعاهدة برن ، ومعاهدة روما ، ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة .

المادة (٣)

للمعاملة للوطنية

١- يلتزم كل من البلدان العضاء بمنح مواطنى البلدان الأخرى العضاء معاملة لاتقل عن المعاملة التى تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها بالفعل فى كل من معاهدة باريس (١٩٦٧) ومعاهدة برن (١٩٧١) ومعاهدة روما . ومعاهدة الملكية الفكرية ، فيما يتصل بالدوائر المتكاملة وفيما يتعلق بالمؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية وهينات الاذاعة ، لا ينطبق هذا الالتزام الا فيما يتعلق بالحقوق للمنصوص عليها فى هذه الاتفاقية ، ويلتزم اى بلد عضو يستفيد من الامكانات المنصوص عليها فى المادة ٦ من معاهدة برن (١٩٧١) او الفقرة ١ (ب) من المادة ١٦ من (معاهدة روما) بارسال الاخطار المنصوص عليه فى تلك الأحكام الى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية .

٢- لايجوز للبلدان الأعضاء الاستفادة من الاستثناءات المسموح بها بمقتضى الفقرة ١ فيما يتعلق بالاجراءات القضائية والادارية ، بما فى ذلك تحديد موطن مختار او تعيين وكيل فى اراضى بلد عضو ، الا حين تكون هذه الاستثناءات ضرورية لضمان الالتزام بمراعاة أحكام للقوانين واللوائح التنظيمية التى لاتتعارض مع احكام هذه الاتفاقية وشرط ألا يكون فى اللجوء الى هذه الممارسات تقييد مستتر للتجارة .

المادة (٤)

المعاملة الخاصة بحق الدولة الولى بالرعاية

فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية ، فان أى ميزة او تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو لمواطنى أى بلد آخر يجب أن تمنح على الفور ودون أية شروط لمواطنى جميع البلدان الأعضاء الأخرى ويستثنى من هذا الالتزام أية ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو وتكون :-

١- تابعة عن اتفاقيات دولية بشأن المساعدة القضائية أو لنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة وغير المقصورة بالذات على حماية الملكية الفكرية .

٢- منوحة وفقا لاحكام معاهدة برن (١٩٧١) او معاهدة روما التى تجيز اعتبار المعاملة للمنوحة غير مرتبطة بالمعاملة الوطنية بل مرتبطة بالمعاملة الوطنية بل مرتبطة بالمعاملة للمنوحة فى بلد آخر .

٣- متعلقة بحقوق المؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية وهينات الاذاعة التى لاتنص عليها احكام الاتفاق الحالى .

٤- نابعة من اتفاقيات دولية متعلقة بحماية الملكية الفكرية أصبحت
سارية المفعول قبل مريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية ،
شريطة اخطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية
بهذه الاتفاقيات والا تكون تمييزا عشوائيا أو غير مبرر ضد مواطنى البلدان
الأعضاء الأخرى .

المادة (٥)

الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن

اكتساب الحماية أو استمرارها

لاتتطبق الالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ٣ ، ٤ على
الاجراءات المنصوص عليها ف الاتفاقيات المتعددة الأطراف للمبرمة تحت
رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتعلق باكتساب حقوق الملكية
الفكرية أو استمرارها .

المادة (٦)

الانقضاء

لأغراض تسوية المنازعات بموجب هذه الاتفاقية ، مع مراعاة احكام
المادتين ٣ ، ٤ لاتتضمن هذه الاتفاقية مايمكن استخدامته للتعامل مع
مسألة انقضاء حقوق الملكية الفكرية .

المادة (٧)

الأهداف

تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية فى تشجيع روح الابتكار للتكنولوجى ونقل وتعميم التكنولوجيا ، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجى المعرفة التكنولوجية ومستخدميها ، بالامتوب الذى يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، وللتوازن بين الحقوق والولجبات .

المادة (٨)

المبادئ

- ١- يجوز للبلدان الأعضاء عند وضع أو تعديل قوانينها ولوائحها التنظيمية ، اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية وخدمة المصلحة العامة فى القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فيها ، شريطة لتساق هذه التدابير مع أحكام الاتفاق الحالى .
- ٢- قد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير ، يشترط إتباعها مع أحكام الاتفاق الحالى ، لمنع حائزى حقوق الملكية الفكرية من اساءة استخدامها أو منع اللجوء الى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة أو تؤثر سلبا على النقل الدولى للتكنولوجيا .

الجزء الثالث

المعايير المتعلقة بتوفير حقوق

الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها

القسم ١: حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها

المادة (٩)

العلاقة مع معاهدة برن

١- تلزم البلدان الأعضاء بمراعاة الأحكام التي تنص عليها المواد من ١ وحتى ١٢ من معاهدة برن (١٩٧١) وملحقها ، غير أن البلدان الأعضاء لن تتمتع بحقوق • ولن تتحمل التزامات بموجب هذه الاتفاقيات فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في المادة ٦ مكررة من معاهدة برن أو الحقوق النابعة عنها •

٢- تسرى حماية حقوق المؤلف على النتائج وليس على مجرد الأفكار أو الاجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية •

المادة (١٠)

برامج الحاسب الآلي وتجميع البيانات

١- تتمتع برامج الحاسب الآلي (الكمبيوتر) سواء أكانت بلغة المصدر أو بلغة الآلي ، بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية بموجب معاهدة برن (١٩٧١)

٢- تتمتع بالحماية البيانات المجمعة أو المواد الأخرى سواء أكانت في شكل مقروء آلياً أو شكل آخر ، إذا كانت تشكل خلقاً فكرياً نتيجة لتقاء أو ترتيب

محتوياتها ، وهذه الحماية لاتشمل البيانات أو للمواد فى حد ذاتها ، ولاتخل بحقوق المؤلف المتعلقة بهذه البيانات أو المواد ذاتها .

المادة (١١)

حقوق التأجير

فيما يتعلق على الأقل ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر) والأعمال السينمائية . تلتزم البلدان الأعضاء بمنح المؤلفين وخلفائهم حق اجازة أو حظر تأجير أعمالهم الأصلية المتمتعة بحقوق الطبع أو النسخ المنتجة عنها تأجيرا تجاريا للجمهور ، ويستثنى البلد العضو من هذا الالتزام فيما يتعلق بالأعمال السينمائية ما لم يكن تأجير هذه الاعمال فيها قد ادى الى انتشار نسخها بما يلحق ضررا ماديا بالحق المطلق فى الاستساخ الممنوح - فى ذلك البلد العضو للمؤلفين وخلفائهم ، وفيما يتعلق ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر) ولاينطبق هذا الالتزام على تأجير البرامج حين لا يكون البرنامج نفسه الموضوع الأساسى للتأجير .

المادة (١٢)

مدة الحماية

عند حساب مدة حماية عمل من الأعمال خلاف الأعمال الفوتوغرافية أو الأعمال الفنية التطبيقية ، على أساس أخر غير مدة حياة الشخص الطبيعى ، لاتقل هذه المدة عن ٥٠ سنة اعتبارا من نهاية السنة التقويمية التى أجز فيها نشر تلك الاعمال أو فى حال عدم وجود ترخيص بالنشر فى غضون ٥٠

سنة اعتباراً من نتائج العمل الفنى ، ٥٠ سنة اعتباراً من نهاية السنة
التقويمية التى تم فيها إنتاجه .

المادة (١٣)

القيود والاستثناءات

تلتزم البلدان الأعضاء بقصر القيود أو الاستثناءات من الحقوق المطلقة
على حالات خاصة معينة لا تتعارض مع الاستغلال العادى للعمل الفنى
ولا تخلق ضرراً غير معقول بالمصالح المشروعة لصاحب الحق فيه .

المادة (١٤)

حماية المؤيدين ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة

١- فيما يتعلق بتسجيل أعمال المؤيدين فى تسجيلات صوتية ، يحق للمؤيدين
منع الأفعال التالية التى تتم دون ترخيص منهم : تسجيل أدائهم غير المسجل
وعمل نسخ من هذه التسجيلات ، كما حق لهم منع الأفعال التالية دون
ترخيص منهم : بث أدائهم الحى على الهواء بالموسائل اللاسلكية ونقله
للجمهور .

٢- يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بحق للنسخ المباشر أو غير
المباشر لتسجيلاتهم الصوتية وبحق منعه .

٣- يحق لهيئات الإذاعة منع الأفعال التالية عندما تتم دون ترخيص منهم :
تسجيل أدائهم غير المسجل وعمل نسخ من هذه التسجيلات ، وإعادة البث
عبر وسائل البث اللاسلكى ، ونقل هذه المواد للجمهور بالتليفزيون ، وحيث
لا تمنح البلدان الأعضاء هذه الحقوق لهيئات الإذاعة ، تلتزم بمنح مالكى
حقوق المؤلف على المادة موضوع البث إمكانية منع الأفعال المذكورة أعلاه
، مع مراعاة احكام معاهدة برن (١٩٧١) .

٤- تطبق أحكام المادة ١١ المتعلقة ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر) مع ما لزم من تبديل ، على منتج التسجيلات الصوتية وإى أصحاب حقوق آخرين فى مجال التسجيلات الصوتية حسبما تنص على تحديدها قوانين البلد العضو المعنى ، فإن كان لدى ذلك البلد فى ١٥ أبريل ١٩٩٤ نظام يضمن المكافأة المنصفة لأصحاب الحقوق فيما يتعلق بتأجير التسجيلات الصوتية ، يجوز للبلد مواصلة تطبيق هذا النظام شريطة ألا يؤدي التأجير التجارى للتسجيلات الصوتية الى إلحاق ضرر مالى بحقوق النسخ المطلقة التى يتمتع بها أصحاب الحقوق .

٥- تدوم مدة الحماية المتاحة بموجب الاتفاق الحالى للمؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية على الأقل حتى نهاية فترة ٥٠ سنة تحسب اعتبارا من نهاية السنة التقويمية التى تم فيها التسجيل الأسمى أو حدث فيها الأداء . أما مدة الحماية التى تمنح بموجب الفقرة ٣ فتدوم ما لا يقل عن ٢٠ سنة اعتبارا من نهاية السنة التقويمية التى حصل فيها بث المادة المعنية .

٦- فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة بموجب الفقرات ١ و ٢ و ٣ ، يجوز لأى عضو النص على شروط أو قيود أو استثناءات أو تحفظات الى الحد الذى يسمح به معاهدة روما ، غير أن أحكام المادة ١٨ من معاهدة برن (١٩٧١) تطبق أيضا ، مع مايلزم من تبديل ، على حقوق المؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية فى تلك التسجيلات .

القسم ٢ : العلامات التجارية

المادة (١٥)

المواد القابلة للحماية

١- تعتبر أى علامة أو مجموعة علامات تسمح بتمييز السلع والخدمات التي تنتجها منشأة ما عن تلك التي تنتجها المنشآت الأخرى صالحة لان تكون (علامة تجارية) . وتكون هذه العلامات ، لاسيما للكلمات التي تشمل أسماء شخصية وحرفوا وأرقاما وأشكالا ومجموعات ألوان وإى مزيج من هذه العلامات ، مؤهلة لتسجيل كعلامات تجارية ، وحين لا يكون فى هذه العلامات مايسمح بتمييز السلع والخدمات ذات الصلة ، يجوز للبلدان الأعضاء ان تجعل للصلاحيه للتسجيل مشروطة بالتمييز المكتسب من خلال الاستخدام كما يجوز لها اشتراط ان تكون العلامات المزمع تسجيلها قابلة للدراك بالنظر ،كشروط لتسجيلها .

٢- ينبغى عدم فهم الفقرة ١ على أنها تحظر على البلدان الأعضاء رفض تسجيل علامة تجارية لاسباب أخرى . شريطة عدم الانتقاص من احكام معاهدة باريس (١٩٦٧) .

٣- يجوز للبلدان الأعضاء جعل قابلية التسجيل معتمدة على الاستخدام غير انه لايجوز اعتبار الاستخدام الفعلى للعلامة شرطا للتقدم بطلب لتسجيلها ، ويحظر رفض طلب تسجيل لمجرد ان الاستخدام المزمع لم يحدث قبل انقضاء فترة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب .

٤- لايجوز مطلقا ان تكون (طبيعة) السلع والخدمات التي يراد استخدام للعلامة التجارية بشأنها عقبة تحول دون تسجيل العلامة .

٥- تلتزم البلدان العضاء بنشر كل علامة تجارية أما قبل تسجيلها أو بعده فوراً وبإعطاء فرصة معقولة لتقديم الالتماسات بإلغاء التسجيل ، كما يجوز للبلدان الأعضاء إتاحة فرصة الاعتراض على تسجيل علامة تجارية .

المادة (١٦)

الحقوق الممنوحة

١- يتمتع صاحب العلامة التجارية المسجلة بالحق المطلق فى منع جميع الأطراف الثالثة التى لم تحصل على موافقة صاحب العلامة من استخدام العلامة ذاتها أو علامة مماثلة فى أعمالها التجارية بالنسبة للسلع والخدمات ذاتها أو المماثلة لتلك التى سجلت بشأنها العلامة التجارية حين يمكن أن يسفر ذلك الاستخدام عن احتمال حدوث لبس . ويفترض احتمال حدوث لبس فى حالة استخدام علامة تجارية مطابقة بالنسبة لسلع أو خدمات مطابقة . ويحظر أن تضر الحقوق الموصوفة أعلاه بأية حقوق سابقة قائمة حالياً . أو أن تؤثر فى إمكانية منح البلدان الأعضاء حقوقاً فى العلامات التجارية على أساس الاستخدام .

٢- تطبق أحكام المادة ٦ مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧) مع مبالغى من تبديل على الخدمات وعند تقرير ما إذا كانت العلامة للتجارية معروفة جداً تراعى البلدان الأعضاء مدى معرفة العلامة للتجارية فى قطاع الجمهور المعنى بها بما فى ذلك معرفتها فى البلد العضو المعنى نتيجة ترويج العلامة التجارية .

٣- تطبق أحكام المادة (٦) مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧) مع ما يلزم من تبديل على السلع أو الخدمات غير المماثلة لتلك التى سجلت بشأنها

علامة تجارية ٠٠ شريطة أن يدل استخدام تلك العلامة التجارية بالنسبة لتلك السلع أو الخدمات على صلة بين تلك السلع أو الخدمات ومالك العلامة التجارية المسجلة ، وشريطة احتمال أن تتضرر مصالح مالك العلامة التجارية المسجلة من جراء ذلك الاستخدام .

المادة (١٧)

الاستثناءات

يجوز للبلدان الأعضاء النص على استثناءات محدودة من الحقوق الناشئة عن العلامات التجارية ، كالأستخدام المصنف لعبارات المصنف ، شريطة أن تراعى هذه الاستثناءات المصالح المشروعة لمالك العلامة التجارية والأطراف الثالثة .

المادة (١٨)

مدة الحماية

يكون للتسجيل الأول للعلامة التجارية وكل تجديد لذلك التسجيل لمدة لا تقل عن سبع سنوات ، ويكون تسجيل العلامة التجارية قابلاً للتجديد لمرات غير محددة .

المادة (١٩)

متطلبات استخدام العلامة التجارية

- ١- إذا كان استخدام العلامة التجارية شرطت لاستمرار تسجيلها لاجوز الغاء للتسجيل الا بعد انقضاء مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة من عدم استخدامها ، مالم يثبت صاحب العلامة التجارية وجود أسباب وجبته تستد الى وجود عقبات تحول دون هذا الاستخدام . وتعتبر الأوضاع الناشئة بغير ارادة صاحب العلامة والتي تحول دون استخدامها، كقيود الاستيراد المفروضة على السلع والخدمات التي تحميها العلامة التجارية المعنية او الشروط للحكومة الأخرى المفروضة عليها ، أسبابا وجبته لعدم استخدامها
- ٢- حين تكون العلامة التجارية خاضعة لسيطرة صاحبها ، يعتبر استخدامها من قبل أى شخص آخر لها لأغراض استمرار تسجيلها .

المادة (٢٠)

متطلبات أخرى

يحظر بدون مبرر تقييد استخدام العلامات التجارية فى التجارة بشروط خاصة كاستخدامها الى جانب علامة تجارية أخرى ، واستخدامها بشكل خاص أو بأسلوب ينتقص من قدرتها على التمييز بين السلع والخدمات التي تنتجها منشأة معينة وتلك التي تنتجها منشآت أخرى ، ولا يستبعد هذا اشتراط استخدام العلامة التجارية التي تحدد المنشأة للمنتجة للسلع او الخدمات الى جانب العلامة التجارية المميزة للسلع او للخدمات المعنية التي تنتجها تلك المنشأة ، دون ارتباطها بها .

المادة (٢١)

الترخيص والتنازل

يجوز للبدان العضء تحديد شروط الترخيص باستخدام العلامات التجارية أو التنازل عنها ، على أن يفهم أنه غير مسموح بالتريخيص الإلزامى باستخدام العلامات التجارية ، وبأن لصاحب العلامة التجارية حق التنازل عنها للغير مع أو بدون نقل المنشأة التي تعود العلامة التجارية إلى صاحب العلامة الجديد .

القسم ٣ : المؤشرات الجغرافية

المادة (٢٢)

حماية المؤشرات الجغرافية

١- في هذه الاتفاقية ، تعتبر المؤشرات الجغرافية هي المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضي بلد عضو ، أو في منطقة أو موقع في تلك الاراضى ، حين تكون النوعية او السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية الى منشأها الجغرافى .

٢- فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية ، تلزم البلدان العضاء بتوفير اللومائل القانونية للأطراف المعنية لمنع :-

أ- استخدام أى وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ماتوحى بأن السلعة المعنية نشأت في منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقى ، بأسلوب يضل الجمهور بشأن المنشأ الجغرافى للسلعة .

ب- أى استخدام يشكل عملا من أعمال المنافسة غير المنصفة حسبما يتحدد معناها في المادة ١٠ مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧) .

٣- تلزم البلدان الأعضاء من تلقاء نفسها أن كانت تشريعاتها تسمح بذلك أو بناء على طلب من طرف له مصلحة في ذلك ، برفض والغاء تسجيل علامة تجارية تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافى فيما يتعلق بسلع لم تنشأ فى الاراضى المشار إليها ، وان كان استخدام المؤشر فى العلامة التجارية بالنسبة لهذه السلع فى البلد العضو ذات طبيعة تضلل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقى للسلع .

٤- تطبق تدابير الحماية المنصوص عليها فى الفقرات ١ و ٢ و ٣ ضد المؤشرات الجغرافية التى تصور كذبا للجمهور ان السلع المعنية نشأت فى

أراضى أخرى على الرغم من أنها صحيحة حرفياً فيما يتعلق بالأراضي أو المنطقة أو الموقع الذى نشأت فيه السلعة .

المادة (٢٣)

الحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية

فيما يتعلق بالخمور والمشروبات الكحولية

١- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع استخدام المؤشرات الجغرافية التى تحدد منشأ الخمور لتسمية الخمور التى لم تنشأ فى المكان الذى تشير إليه المؤشرات الجغرافية المعنية ، أو المؤشرات التى تعرف نشأة المشروبات الروحية بتسمية المشروبات الروحية التى لم تنشأ فى المكان الذى تشير إليه المؤشرات الجغرافية المعنية حتى حين يبين المنشأ الحقيقى للسلع ، أو حين تستخدم المؤشر الجغرافى مترجمة أو مقرونة بعبارات مثل (نوع) و (صنف) و (نسخ) (تقليد) أو ما يشابهها .

٢- تلتزم البلدان الأعضاء برفض أو إلغاء أى تسجيل أى علامة تجارية بشأن الخمور تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافى يحدد منشأ الخمور ، أو بشأن المشروبات الروحية تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافى يحدد منشأ المشروبات الروحية . من تلقاء نفسها إن كانت تشريعاتها تسمح بذلك أو بناء على طلب من طرف معنى فيما يتعلق بالخمور أو المشروبات الروحية التى لم تنشأ فى تلك الاماكن .

٣- بالنسبة للخمور التى تحمل مؤشرات جغرافية متماثلة الاسم ، تمنح الحماية لكل من المؤشرات الجغرافية مع مراعاة أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢٢ ، ويحدد كل بلد عضو الأوضاع العلمية للفرقة بين المؤشرات الاسمية

المتماثلة ، مع مراعاة ضرورة ضمان المعاملة المنصفة للمنتجين المعيّنين وعدم تضليل المستهلكين .

٤- لتسهيل حماية المؤشرات الجغرافية الخاصة بالخمور ، تجرى مفاوضات في مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حول إنشاء نظام دولي للاخطار بالمؤشرات الجغرافية وتسجيلها بالنسبة للخمور المؤهلة للحماية في البلدان الأعضاء المشاركة في النظام .

المادة (٢٤)

المفاوضات الدولية ، الاستثناءات

١- توافق البلدان الأعضاء على للدخول في مفاوضات تستهدف زيادة الحماية الممنوحة للمؤشرات الجغرافية المنفردة بموجب المادة ٢٣ ، وحظر استخدام أحكام الفقرات من رقم ٤ الى رقم ٨ أدناه من قبل بلد عضو لاجراء مفاوضات أو عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، وفي سياق تلك المفاوضات ، تلتزم البلدان الأعضاء بالاستعداد لبحث استمرار تطبيق هذه الأحكام على المؤشرات الجغرافية المنفردة التي كان استخدامها موضوع تلك المفاوضات .

٢- يلتزم مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية باستمرار مراجعة تطبيق أحكام هذا القسم على ان يجرى أول مراجعة من هذا النوع في غضون سنتين اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية ، ويجوز لفت انتباه المجلس الى أى قضية تؤثر على التقيد بالالتزامات التي تنص عليها هذه الأقسام ، وعلى المجلس بناء على طلب لأي بلد عضو أن يتشاور مع أى من البلدان الأعضاء منفردة أو مجتمعة بشأن أى مسألة لم يتم إيجاد حل مرض لها من خلال المشاورات الثنائية أو

الجماعية فيما بين بين البلدان المعنية ، وعلى المجلس اتخاذ التدابير التي يتم الاتفاق عليها لتسهيل تنفيذ هذا القسم وخدمة أهدافه .

٣- يحظر على البلدان الأعضاء أثناء تنفيذ هذا القسم الانتقاص من الحماية الممنوحة للمؤشرات الجغرافية التي كانت قائمة في ذلك البلد العضو قبيل تاريخ سريان مفعول اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

٤- لا يلزم أى من الأحكام التي ينص عليها هذا القسم أيا من البلدان الأعضاء بمنع الاستخدام المستمر أو المماثل لمؤشر جغرافى معين خالص ببلد عضو آخر ، تعرف خمورا أو مشروبات روحية ، وذلك فيما يتعلق بسلع أو خدمات ينتجها أى من مواطنيها أو الأشخاص المقيمين فيها الذين ظلوا يستخدمون تلك المؤشر الجغرافى استخداما مستمرا بالنسبة للسلع أو الخدمات ذاتها أو المتصلة بها فى أراضي ذلك البلد العضو . أما (أ) على الأقل لمدة عشر سنوات سابقة لتاريخ ١٥ ابريل ١٩٩٤ . (ب) بحسن نية قبل ذلك التاريخ .

٥- حين تقدم طلب بتسجيل علامة تجارية أو تسجيلها بحسن نية ، أو حين تكون حقوق فى ملكية علامة تجارية قد اكتسبت من خلال الاستخدام الحسن للنية لما :

* قبل تاريخ تطبيق هذه الأحكام فى ذلك البلد العضو حسبما يحدد الجزء السادس .

* قبل منح المؤشر الجغرافى للحماية فى بلد المنشأ .
فانه لايجوز أن تحل التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام هذا القسم بأهلية تسجيل العلامة التجارية واستمرار صلاحيتها أو بحق استخدامها على أساس أنها إما مطابقة أو مماثلة لمؤشر جغرافى .

٦- لا يلزم أى من الأحكام التى ينص عليها هذا القسم أى من البلدان الأعضاء بتطبيق هذه الأحكام فيما يتعلق بمؤشر جغرافى خاص بأى بلد عضو آخر فيما يتعلق بسلع أو خدمات يكون المؤشر الدال عليها مطابقا للعبارة للمألوفة فى اللغة الدارجة على أنها الأسم الدارج لهذه السلع أو للخدمات فى أراضى ذلك البلد العضو ، ولا يلزم أى من الأحكام التى ينص عليها هذا القسم أى من البلدان الأعضاء بتطبيق هذه الأحكام فيما يتعلق بإشارة جغرافية خاصة بأى بلد عضو آخر فيما يتعلق بانتاج الكرمة التى تعتبر المؤشر الدال عليها مطابقة للأسم الدارج لنوع من الأعناب الموجودة فى أراضى ذلك البلد العضو اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية .

٧- يجوز لأى بلد عضو اشتراط أن يكون تقديم أى طلب بموجب أحكام هذا القسم فيما يتعلق باستخدام أو تسجيل علامة تجارية فى غضون خمس سنوات اعتبارا من ذبوع أمر الاستخدام المخالف للمؤشر المحمى فى ذلك البلد العضو أو اعتبارا من تاريخ تسجيل العلامة للتجارية فى ذلك البلد العضو شرط كون العلامة للتجارية قد نشرت فى ذلك التاريخ ، وان كان ذلك للتاريخ سابقا ذبوع أمر الاستخدام المخالف فى ذلك البلد العضو ، شريطة عدم كون المؤشر الجغرافى قد استخدم أو سجل بسوء نية .

٨- لا يجوز فى سياق العمل التجارى ان يخل أى من الأحكام التى ينص عليها هذا القسم بأى شكل بحق أى شخص فى استخدام اسم ذلك الشخص اسم سلفه فى العمل ، الا اذا استخدم ذلك الاسم بطريقة تضلل الجمهور .

٩- لا ينشأ بموجب هذه الاتفاقية التزام بحماية المؤشرات الجغرافية غير المحمية أو التى انتهت حمايتها فى بلد منشئها أو التى لم تعد مستخدمة فى ذلك البلد .

القسم ٤ : التصميمات الصناعية

المادة (٢٥)

شروط منح الحماية

- ١- يلتزم البلدان الأعضاء بمنح الحماية للتصميمات الصناعية الجديدة أو الأصلية التي أنتجت بصورة مستقلة ، ويجوز للبلدان الأعضاء اعتبار التصميمات غير جديدة أو أصلية أن لم تختلف كثيراً عن التصميمات المعروفة ومجموعات السمات المعروفة للتصميمات ، ويجوز للبلدان الأعضاء الامتناع عن منح هذه الحماية للتصميمات التي تمثلها عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية العلمية .
- ٢- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بضمان أن لا تسفر متطلبات منح الحماية لتصميمات المنسوجات ، لاسيما فيما يتعلق بتكاليفها أو فحصها أو نشرها ، أى اضعاف غير معقولة لفرصة السعى للحصول على هذه الحماية . (وللبلدان الأعضاء حرية الوفاء بهذا الالتزام من خلال القانون المنظم للتصميمات الصناعية أو القانونية المنظم لحقوق المؤلف) .

المادة (٢٦)

الحماية

- ١- لصاحب التصميم الصناعي المتمتع بالحماية حق منع الأطراف الثلاثة التي لم تحصل على موافقته من صنع أو بيع أو استيراد السلع المحتوية على أو المجددة لتصميم منسوخ ، أو معظمه منسوخ ، عن التصميم المتمتع بالحماية حتى يكون القيام بذلك لأغراض تجارية .
- ٢- يجوز للبلدان الأعضاء منح استثناءات محدودة من حماية التصميمات الصناعية . شريطة أن لا تعارض هذه الاستثناءات بصورة غير معقولة مع

الاستخدام العادى للتصميمات ، الصناعية المتمتع بالحماية وإن لاتخل بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب التصميم المتمتع بالحماية مع مراعاة المصالح المشروعة للأطراف الثلاثة .
٣- تدوم مدة الحماية الممنوحة ما لا يقل عن ١٠ سنوات

قسم ٥ ك براءة الاختراع

المادة (٢٧)

المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع

١- مع مراعاة أحكام الفقرتين ٢ ، ٣ ، تتاح إمكانية الحصول على براءات اختراع لأى اختراعات ، سواء أكانت منتجات أو عمليات صناعية ، فى كافة ميادين التكنولوجيا ، شريطة كونها جديدة وتتطوى على (خطوة إبداعية) وقابلة للاستخدام فى الصناعة ، ومع مراعاة الفقرة ٤ من المادة ٦٥ ، والفقرة ٨ من المادة ٧٠ ، والفقرة ٣ من هذه المادة تمنح براءات الاختراع ويتم التمتع بحقوق ملكيتها دون تمييز فيما يتعلق بإمكان الاختراع أو المجال التكنولوجى أو ما إذا كانت المنتجات مستوردة أو منتجة محليا .

٢- يجوز للبلدان الأعضاء أن تستثنى من قابلية الحصول على براءات الاختراع التى يكون منع استغلالها تجاريا فى أراضيها ضروريا لحماية النظام العام أو الأخلاق للفاصلة ، بما فى ذلك حماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لتجنب الأضرار الشديدة بالبيئة ، شريطة أن لا يكون ذلك الاستثناء ناجما فقط عن حظر قوانينها لذلك الاستغلال .

٣- يجوز أيضا للبلدان الأعضاء أن تستثنى من قابلية الحصول على براءات الاختراع ما يلى :-

أ- طرق التشخيص والعلاج والجراحة اللازمة لمعالجة البشر أو الحيوانات .

ب- النباتات والحيوانات ، خلاف الأحياء الدقيقة ، والطرق البيولوجية في معظمها لإنتاج النباتات أو الحيوانات خلاف الأساليب والطرق غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة ، غير أنه على البلدان الأعضاء منح الحماية لأنواع النباتات أما عن طريق براءات الاختراع أو نظام فريد فذ خاص بهذه الأنواع أو باهلية مزيج منهما ، ويعاد النظر في لحكام هذه الفقرة الفرعية بعد أربع سنوات من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية .

المادة (٢٨)

الحقوق الممنوحة

١- تعطى براءة الاختراع لصاحبها الحقوق التالية :-

أ- حين يكون موضوع البراءة منتجاً مادياً ، حق منح أطراف ثلاثة لم تحصل على موافقته من هذه الأفعال : صنع أو استخدام وعرض للبيع أو بيع أو استيراد ذلك المنتج لهذه الأغراض .

ب- حين يكون موضوع البراءة عملية صناعية ، حق منع أطراف ثلاثة لم تحصل على موافقته من الاستخدام الفعلي للطريقة .

ومن هذه الأفعال : استخدام عرض للبيع أو بيع أو استيراد على الأعقاب المنتج الذي يتم الحصول عليه مباشرة بهذه الطريقة لهذه الأغراض .

٢- لأصحاب براءات الاختراع أيضاً حق التنازل للغير عنها أو تحويلها للغير بالأيلولة أو التعاقد ، وإيرام عقود منح التراخيص .

المادة (٢٩)

شروط التقدم بطلبات الحصول على

براءات الاختراع

١- على البلدان الأعضاء اشتراط لفصاح المتقدم بطلب الحصول على البراءة عن الاختراع بأسلوب واضح وكامل يكفى لتمكين تنفيذ الاختراع بأسلوب واضح وكامل يكفى لتمكين تنفيذ الاختراع من جانب شخص يمتلك الخبرة التخصصية فى ذلك المجال ، ويجوز اشتراط ان يبين المتقدم أفضل أسلوب يعرفه المخترع لتنفيذ الاختراع فى تاريخ التقدم بالطلب أو فى تاريخ أسبقية الطلب المقدم حين تزعم الأسبقية .

٢- يجوز للبلدان الأعضاء اشتراط ان يقدم المتقدم بطلب الحصول على براءة اختراع المعلومات المتعلقة بطلبات مماثلة تقدم بها فى بلدان أجنبية أو براءات منحت له فيها .

المادة (٣٠)

الاستثناءات من الحقوق الممنوحة

يجوز للبلدان الأعضاء منح استثناءات محدودة من الحقوق المطلقة الممنوحة بموجب براءة اختراع ، شريطة أن لا تتعارض هذه الاستثناءات بصورة غير معقولة مع الاستخدام العادى للبراءة ، وأن لا تخل بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب البراءة ، مع مراعاة المصالح المشروعة للأطراف الثلاثة .

المادة (٣١)

الاستخدامات الأخرى بدون الحصول على

موافقة صاحب الحق

حيث يسمح قانون أيا من البلدان الأعضاء باستخدامات أخرى للاختراع موضوع البراءة الممنوحة ، دون الحصول على موافقة صاحب الحق فى

البراءة ، بما فى ذلك الاستخدام من قبل الحكومة أو أطراف ثالثة مخولة من قبل الحكومة ، على البلدان الأعضاء احترام الاحكام التالية :-

أ- دراسة كل ترخيص بالاستخدام فى ضوء جدارته الذاتية .
ب- لايجوز السماح بهذا الاستخدام الا اذا كان من بنوى الاستخدام قصد بذل جهودا قبل هذا الاستخدام للحصول على ترخيص صاحب الحق فى البراءة بأسعار وشروط تجارية معقولة ، وان هذه الجهود لم تكال بالنجاح فى غضون فترة زمنية معقولة ، ويجوز للبلدان الأعضاء منح اعفاء من هذا الشرط فى حالة وجود طوارئ قومية أو لوضاع أخرى ملحة جدا أو فى حالات الاستخدام غير التجارى لأغراض عامة . وفى حالة الطوارئ القومية الملحة أو الأوضاع الأخرى الملحة جدا ، يخطر صاحب الحق فى البراءة ، مع ذلك حالما يكون ذلك ممكنا عمليا ، وفى حالة الاستخدام غير التجارى لأغراض عامة ، حيثما تعلم الحكومة أو المتعاقد معها ، دون اجراء بحث حول ما اذا كانت هناك براءة الاختراع ، او كانت لديها أسباب بينه لمعرفة أنه يجرى استخدام براءة صالحة أو انها مستخدم من قبل الحكومة ولحسابها ، فانه يتم اخطار صاحب الحق فى براءة الاختراع فورا .

ج - يكون نطاق ومدة هذا الاستخدام محدودين بخدمة الغرض الذى أجز من اجله هذا الاستخدام ، وفى حالة تعلقه بتكنولوجيا أشباه المواصلات لايجوز هذا الاستخدام الا للأغراض العامة غير التجارية أو لتصحيح ممارسات تقرر بعد اتخاذ إجراءات قضائية أو ادارية أنها غير تنافسية .

د - لايجوز أن يكون مثل هذا الاستخدام مطلقا .

ذ - لايجوز أن يكون مثل هذا الاستخدام قابلا للتنازل للغير عنه ، الا فيما يتعلق بذلك الجزء من المؤسسة التجارية أو السمعة التجارية المتمتع بذلك الاستخدام .

س- يجيز البلد العضو هذا الاستخدام أساما لأغراض توفير الاختراع
في الأسواق المحلية في ذلك البلد العضو .

ص - يخضع الترخيص بهذا الاستخدام للأنها ، شريطة منح
حماية كافية للمصالح المشروعة الذين أجاز لهم ذلك الاستخدام ، إذ انتهت
وعندما تنتهي الوضائع التي أنت لذلك الترخيص ولم يكن من المرجح تكرار
حدوثها ، وللسلطة المختصة صلاحية النظر في استمرار هذه الأوضاع بناء
على طلب أصحاب المصلحة المعنيين .

ط - تدفع لأصحاب الحق في البراءة تعويضات كافية حسب ظروف كل
حالة من الحالات ، مع مراعاة القيمة الاقتصادية للترخيص .

ظ - تكون قانونية أي قرار متخذ بإصدار ترخيص هذا الاستخدام
خاضعة للنظر فيه أمام القضاء أو للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة
أعلى في ذلك البلد العضو .

ق - يكون أي قرار متعلق بتحديد التعويض المنصوص عليه فيما يتعلق
بهذا الاستخدام خاضعا للنظر فيه أمام القضاء أو للمراجعة المستقلة من قبل
سلطة منفصلة أعلى في ذلك البلد العضو .

ك - لا تلتزم البلدان الأعضاء بتطبيق الشروط المنصوص عليها في
الفرقتين الفرعيتين (ب) و (و) حين يكون السماح بهذا الاستخدام لأغراض
تصحيح ممارسات تقرر بعد اتخاذ إجراءات قضائية أو إدارية أنها غير
تنافسية ، يجوز أخذ ضرورة تصحيح الممارسات غير التنافسية في الاعتبار
لثناء تحديد مبلغ التعويض في مثل هذه الحالات ، وللسلطات المختصة
صلاحية ربط إنهاء الترخيص إذا كان وعندما يكون المرجح تكرار حدوث
الأوضاع التي أدت لمنح الترخيص .

- ل - حين يمنح الترخيص بهذا الاستخدام للسماح باستغلال براءة اختراع (البراءة الثانية) لا يمكن استغلالها دون التعدي على براءة أخرى (البراءة الأولى) تطبق الشروط الإضافية التالية :-
- ١- يجب أن ينطوى الاختراع المطالب بالحق فيه بموجب البراءة الثانية على تقديم تكنولوجى ذى شأن وله أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاختراع المطالب بالحق فيه بالبراءة الأولى .
- ٢- يحق لصاحب البراءة الأولى للحصول على ترخيص مقابل بشروط معقولة باستخدام الاختراع المزعوم فى البراءة الثانية .
- ٣- لايجوز ان يكون ترخيص الاستخدام الممنوح فيها يتعلق بالبراءة الأولى قابلا للتنازل عنه للغير الا مع التنازل عن البراءة الثانية .

المادة (٣٢)

الانقضاء والمصادرة

- تتاح فرصة النظر أمام القضاء فى أى قرار بالغاء او مصادرة للحق فى براءة الاختراع .

المادة (٣٣)

مدة الحماية

- لايجوز ان تنتهى مدة الحماية الممنوحة قبل انقضاء مدة ٢٠ سنة تحسب اعتبارا من تاريخ التقدم بطلب الحصول على البراءة .

المادة (٣٤)

براءات اختراع العملية الصناعية

عبء الإثبات

١- لأغراض الاجراءات المدنية فيما يتعلق بالتعدي على حقوق صاحب البراءة المشار اليها بالفقرة (١ / ب) من المادة ٢٨ ، للسلطات القضائية ، اذا كان موضوع البراءة طريقة تصنيع منتجات ، صلاحية اصدار الأمر للمدعى عليه باثبات ان طريقة تصنيع منتج مطابق تختلف عن الطريقة المشمولة ببراءة اختراع ، انذلك تلتزم البلدان الأعضاء بالنص على انه فى احد الأوضاع التالية على الأقل يعتبر ان أى منتج مطابق قد تم الحصول عليه وفق الطريقة المشمولة ببراءة الاختراع ، عندما يتم انتاجه دون موافقة صاحب الحق فى البراءة ما لم يثبت خلاف ذلك .

٢- اذا كان المنتج الذى تم الحصول عليه وفق طريقة التصنيع المشمولة ببراءة الاختراع (منتجا جديدا) .

٣- اذا توافر احتمال كبير فى ان يكون المنتج المطابق قد صنع وفق هذه الطريقة ولم يتمكن صاحب الحق فى براءة الاختراع من تحديد الطريقة التى استخدمت فعلا من خلال بذل جهود معقولة فى ذلك السبيل .

٤- لأى بلد عضو حرية النص على أن عبء الإثبات المشار اليه فى الفقرة ١ يقع على عاتق الشخص المتهم بالتعدي على براءة اختراع فقط اذا استوفى الشروط المشار اليها فى الفقرة الفرعية (أ) لو اذا استوفى الشرط المشار اليه فى الفقرة الفرعية (ب) .

٥- أثناء تقديم الدليل اثباتا للاختلاف تؤخذ فى الاعتبار المصالح المشروعة للمتهمين من حيث حماية أسرارهم الصناعية والتجارية .

القسم ٦ : التصميمات التخطيطية
(الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة

المادة (٣٥)

العلاقة بمعاهدة الملكية الفكرية

الخاصة بالدوائر المتكاملة

توافق البلدان الأعضاء على منح الحماية للتصميمات التخطيطية
(للرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة (المشار إليها في هذه الاتفاقية)
باسم (التصميمات التخطيطية) وفقا لاحكام المولد من ٢ الى ٧
(باستثناء الفقرة ٣ من المادة ٦) ، والمادة ١٢ والفقرة ٣ من المادة ١٦ من
معاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة . اضافة الى الالتزام
بالاحكام التالية .

المادة (٣٦)

نطاق الحماية

مع مراعاة لاحكام الفقرة ١ من المادة ٣٧ ، تلتزم البلدان الأعضاء
باعتبار الأفعال التالية غير قانونية اذا نفذت دون الحصول على ترخيص من
صاحب الحق في الاستيراد او البيع او للتوزيع بشكل آخر لأغراض تجارية
لتصميم تخطيطي متمتع بالحماية ، او دائرة متكاملة تتضمن تصميمات
تخطيطيا متمتع بالحماية ، أو أي سلعة تتضمن هذه الدوائر المتكاملة بقدر
ما تنظر متضمنة تصميمات تخطيطيا منسوخا بصورة غير قانونية .

المادة (٣٧)

الأفعال التي لا تستلزم الحصول على ترخيص من صاحب الحق

١- على الرغم من المادة ٣٦ ، لا يجوز لأى من البلدان الأعضاء اعتبار القيام بأى من الأفعال المنصوص عليها فى تلك المادة غير قانونى فيما يتعلق بدائرة متكاملة كهذه حين لا يكون الشخص الذى يقوم بهذه الأفعال أو يأمر بالقيام بها على علم ولم تكن لديه أسباب معقولة للعلم عند الحصول على الدائرة المتكاملة أو السلع المتضمنة لهذه الدائرة بانها تتضمن تصميمات منسوخة بصورة غير قانونية ، وعلى البلدان الأعضاء النص على جواز قيام ذلك الشخص بأى من الأفعال المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالكميات المخزونة أو التى تم طلبها قبل ذلك ، بعد تلقيه إخطارا كافيا بان التصميم التخطيضى كان منسوخا بصورة غير قانونية ، ولكنه يكون ملزما بان يدفع لصاحب الحق فى البراءة مبلغا يعادل العوائد المعقولة التى يمكن ان يستحقها صاحب الحق بموجب ترخيص متفاوض عليه بحرية بشأن هذا التصميم التخطيضى .

٢- تطبق الشروط المنصوص عليها فى الفقرات الفرعية من (أ) وحتى (ك) من المادة ٣١ ، مع مايلزم من تبديل فى حالة حدوث أى ترخيص قسرى لتصميم تخطيضى أو لاستخدامه من قبل الحكيمه للمخترع دون الحصول على ترخيص من صاحب الحق .

المادة (٣٨)

مدة الحماية الممنوحة

١- فى البلدان الأعضاء التى تشترط تسجيل التصميمات التخطيضية لمنح الحماية لها ، لايجوز انتهاء مدة حماية هذه التصميمات قبل مضي

- مدة (عشر سنوات) تحسب اعتبارا من تاريخ التقدم بطلب التسجيل أو من تاريخ أول استغلال تجارى للتصميمات فى أى مكان فى العالم .
- ٢- فى البلدان العضء التى (لا تشترط التسجيل) لمنح الحماية تكون حماية التصميمات لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ أول استغلال تجارى للتصميمات فى أى مكان فى العالم .
- ٣- على الرغم من الفقرتين ١ ، ٢ ، يجوز لأى من البلدان الأعضاء النص على انقضاء مدة الحماية بعد مضى الـ ١٥ سنة على وضع التصميمات التخطيطية .

القسم ٧ : حماية المعلومات السرية

المادة (٣٩)

- ١- أثناء ضمان الحماية الفعالة للمنافسة غير المنصفة حسب ما تنص عليه المادة ١٠ مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧) تلتزم البلدان الأعضاء بحماية المعلومات السرية وفق الفقرة ٢ والبيانات المقدمة للحكومات أو الهيئات الحكومية وفقا لأحكام الفقرة ٣ .
- ٢- للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حق منع الإفصاح عن المعلومات آلت تحت رقابتهم بصورة قانونية لآخرين أو حصولهم عليها أو استخدامها لها دون الحصول على موافقة منهم بأملوب يخالف للممارسات التجارية للنزهة طالما كانت تلك المعلومات .
- أ - (سرية) من حيث أنها ليست بمجموعة أو فى الشكل والتجميع الدقيقين ، لمكوناتها معروفة عادة أو سهلة الحصول عليها من قبل أشخاص فى أوساط المتعاملين عادة فى النوع المعنى من المعلومات .
- ب- (ذات قيمة تجارية) نظرا لكونها سرية .

ج - أخضعت (لاجراءات معقولة) فى اطار الأوضاع الراهنة من قبل الشخص الذى يقوم بالرقابة عليها من الناحية القانونية بغية الحفاظ على سريتها .

٣- تلترزم البلدان للعضاء حين تشترط للموافقة على تسويق الأدوية والمنتجات الكيماوية الزراعية التى تستخدم مواد كيماوية جديدة تقديم بيانات عن اختبارات سرية او بيانات أخرى ينطوى لنتائجها أصلا على بذل جهود كبيرة ، لحماية هذه البيانات من الاستخدام التجارى غير المنصف ، كما تلترزم البلدان للعضاء بحماية هذه البيانات من الاقصادح عنها الا عند الضرورة من أجل حماية الجمهور او ما لم تتخذ لجراءات لضمان عدم الاستخدام التجارى غير المنصف .

قسم ٨ : الرقابة على الممارسات غير التنافسية فى التراخيص التعاقدية المادة (٤٠)

١- توافق البلدان الأعضاء على انه قد يكون لبعض ممارسات او شروط منح للتراخيص للغير فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية المقيدة للمناقشة آثار سلبية على التجارة ، وقد تعرفل نقل التكنولوجيا ونشرها .

٢- لايمنع أى من أحكام هذا الاتفاق البلدان الأعضاء من ان تصدد فى تشريعاتها ممارسات أو شروط للتراخيص للغير التى يمكن ان تشكل فى حالات معينة اساءة لاستخدام حقوق الملكية الفكرية أو التى لها اثر سلبى على المنافسة فى السوق ذات الصلة ، وحسب ما تنص عليه الأحكام للوردة أعلاه يجوز لأى من البلدان الأعضاء اتخاذتدابير ملائمة تتسبب مع الاجراءات والأحكام الأخرى المنصوص عليها فى هذا الاتفاق لمنع هذه الممارسات او مراقبتها ، ويجوز أن تشمل هذه التدابير مثلا منع لشتراط

عودة الحق فى براءة اختراع ناجمة عن الترخيص الى المرخص وليس المرخص له ومنع الطعن فى قانونية الترخيص او منع لشروط الترخيص للقسمى مجموعة من الحقوق بدلا من حق واحد ، فى إطار القانون واللوائح التنظيمية المتصلة بذلك فى اى الدول الاعضاء .

٣- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بالدخول فى مشاورات ، حين الطلب ، أو مع أى بلد عضو آخر لديه سبب للاعتقاد بأن صاحب حق فى ملكية فكرية من المواطنين أو المقيمين فى البلد العضو الذى قدم له طلب للتشاور يقوم بممارسات تشكل خرقا للقوانين واللوائح التنظيمية للبلد العضو طالب التشاور فيما يتعلق بالقضايا موضوع هذا القسم والذى يرغب فى ضمان الامتثال لهذه التشريعات ، وذلك دون الاخلال بأى اجراء وفقا للقانون وللحرية الكاملة لأى من البلدين العضوين فى اتخاذ قرار نهائى بذلك الخصوص ، ويلتزم البلد العضو الذى يقدم له الطلب بالموافقة على بحثه بحثا كاملا ومتعاطفا واتاحة امكانية الفرصة للتشاور مع البلد العضو المتقدم بالطلب والتعاون معه من خلال تقديم المعلومات المعلنة المتاحة غير السرية فيما يتصل بالقضية موضوع البحث والمعلومات الخرى المتاحة للبلد العضو ، مع مراعاة القوانين المحلية وابرار اتفاقيات مرضية للطرفين المعنيين فيما يتعلق بحماية سرية المعلومات من قبل البلد العضو المتقدم بالطلب .

٤- يمنح البلد العضو ،الذى يحاكم أحد مواطنيه أو المقيمين فيه بلد عضو أحكام بزعم انه خرق قوانين ذلك البلد العضو الأخر ولوائحه التنظيمية المتصلة بالقضايا موضوع هذا القسم ، فرصة التشاور بناء على طلبه من قبل البلد العضو الأخر بموجب الشروط نفسها التى تنص عليها الفقرة ٣

الجزء الثالث

إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

القسم ١ : الالتزامات العامة

المادة (٤١)

١- يلتزم البلدان الأعضاء بضمان لشمول قوانينها لاجراءات الإنفاذ المنصوص عليها في هذا الجزء لتسهيل اتخاذ التدابير للفعالة ضد أى تعد على حقوق الملكية الفكرية التى تغطيها هذه الاتفاقية ، بما فى ذلك الجزاءات السريعة لمنع التعديات والجزاءات التى تشكل رادعا لأى تعديات أخرى ، وتطبق هذه الاجراءات بالأسلوب الذى يضمن تجنب إقامة حواجز أمام التجارة المشروعة ويوفر ضمانات ضد إساءة استعمالها .

٢- تكون اجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية منصفة وعادلة ولايجوز أن تكون معقدة وباهظة التكاليف بصورة غير ضرورية ، ولا أن تتطوى على حدود زمنية معقولة أو تاخير لاداعى له .

٣- يفضل ان تكون القرارات المتخذة بصدد موضوع أى من القضايا مكتوبة ومعللة ، ويتم فتحها على الأكل للأطراف المعنية بالقضية دون أى تاخير لا لزوم له ولا تستند القرارات المتخذة بصدد مبررات أى من القضايا الا الى الأدلة التى اعطيت للأطراف فرصة تقديمها للنظر فيها .

٤- تتاح للأطراف محل دعوى فى قضية ما فرصة لان تعرض على سلطة قضائية القرارات الادارية النهائية ، ومع مراعاة الاختصاصات التى تنص عليها قوانين البلد العضو المعنى فيما يتصل باهمية تلك القضية ، على الأكل الجوانب القانونية للأحكام للقضائية الأولى المتخذة بصدد موضوع هذه

القضية، غير انه لا تلزم البلدان الأعضاء بإتاحة فرصة لاعادة النظر فى القضايا الجنائية التى صدرت أحكام ببراءة المتهمين فيها .

٥- من المفهوم ان هذه الجزء لا ينشئ أى التزام بإقامة نظام قضائى خاص بانفاذ حقوق الملكية الفكرية منفصلا عن النظام الخاص بانفاذ القوانين بصفة عامة ، ولا يؤثر على قدرة البلدان الأعضاء على انفاذ قوانينها بصفة عامة ، ولا ينشئ أى من الاجراءات والأحكام التى ينص عليها هذا الجزء التزاما فيما يتصل بتوزيع الموارد بين انفاذ حقوق الملكية الفكرية وانفاذ القوانين بصفة عامة .

القسم ٢ : الاجراءات والجزاءات المدنية والإدارية

المادة (٤٢)

الاجراءات المنصفة العادلة

تتيح البلدان لأعضاء لأصحاب الحقوق اجراءات قضائية مدنية فيما يتصل بانفاذ أى من حقوق الملكية الفكرية التى تغطيها هذه الاتفاقية ، وللمدعى عليهم الحق فى تلقى لخطر مكتوب فى الوقت المناسب يحتوى على قدر كاف من التفاصيل ، بما فى ذلك الأساس الذى تستند اليه المطالبات ، ويسمح للأطراف المتخاصمة بأن يمثلها محامون مستقلون ولايجوز ان تفرض الاجراءات متطلبات مرهقة أكثر مما ينبغى فيما يتعلق بالالزام بالجنسور شخصيا ، وتعطى كافة الأطراف المتخاصمة الحق فى اثبات مطالبته وتقديم كافة الأدلة المتصلة بالقضية ، وتتيح الاجراءات وسائل تحديد المعلومات السرية وحمايتها ، ما لم يكن ذلك مخالفا لنصوص الدساتير القائمة .

المادة (٤٣)

الأدلة

١- للسلطات القضائية للصلاحيه ، حين يقدم طرف فى خصومة أدلة معقولة تكفى لاثبات مطالباته ويحدد أيا من الأدلة المتصلة باثبات أى من مطالبات يخضع لسيطرة الطرف الخصم فى ان تامر الخصم بتقديم هذه الأدلة . شريطة مراعاة ضمان حماية سرية للمعلومات فى الحالات التى يلزم فيها ذلك .

٢- فى حالة رفض أحد الأطراف المتخاصمة بمحض إرادته ودون أسباب وجيهة لتلحة الحصول على المعلومات اللازمة أو عدم تقديمها فى غضون فترة زمنية معقولة أو عرقلة الإجراءات المتعلقة بانفاذ اجراء قانونى بصورة جوهرية ، يجوز للبلد العضو منح السلطات القضائية صلاحية إصدار الأحكام الأولية والنهائية إيجاباً أم سلباً ، على أساس المعلومات المقدمة لها ، بما فى ذلك الشكوى أو المزاعم المقدمة من الطرف المتضرر من رفض تاحة الحصول على المعلومات ، شريطة تاحة الفرصة للأطراف المتخاصمة لعرض وجهة نظرها بصدد المزاعم أو الأدلة .

المادة (٤٤)

أولمر الإنذار القضائى

١- للسلطات القضائية صلاحية ان تأمر أى طرف معين بالامتناع عن التعدى على حق من حقوق الملكية الفكرية ، ومن بينها ، بغية منع دخول سلع مستوردة تتطوى على هذا التعدى حال انجاز التخليص الجمركى لهذه السلعة من القنوات التجارية القائمة فى مناطق اختصاصاتها ، ولاتلتزم البلدان الأعضاء بمنح هذه الصلاحية فيما يتصل بمواد متمتعة بالحماية حصل عليها أو طلبها شخص قبل ان يعلم أو تكون لديه أسباب معقولة بأن يعلم ان الأتجار فى هذه المواد يشكل تعدياً على حق من حقوق الملكية الفكرية .

٢- على الرغم من الأحكام الأخرى التى ينص عليها هذا الجزء وشريطة الامتثال للأحكام التى ينص عليها الجزء الثانى بصفة خاصة فيما يتعلق باستخدام من جانب الحكومات أو أطراف ثالثة تأذن لها الحكومات دون

ترخيص من صاحب الحق ، يجوز للبلدان الأعضاء قصر الجزاءات التي تتخذ ضد ذلك الاستخدام على دفع تعويض وفق أحكام الفقرة الفرعية (ح) من المادة ٣١ وفي حالات أخرى تطبيق الجزاءات التي ينص عليها هذا الجزء او حين تكون هذه الجزاءات غير متسقة مع قوانين البلد العضو المعنى ، تتاح أحكام تفسيرية وتعويضات كافية .

المادة (٤٥)

التعويضات

- ١- للسلطات القضائية صلاحية ان تامر المتعدى بان يدفع لصاحب الحق تعويضات مناسبة عن الضرر مناسبة عن الضرر الذي لحق به بسبب للتعدى على حقه فى الملكية الفكرية من جانب متعدى يعلم او كانت هناك أسباب معقولة تجعله يعلم انه قام بذلك للتعدى .
- ٢- وللسلطات القضائية أيضا صلاحية ان تامر المتعدى بان يدفع لصاحب الحق المصروفات التي تكبدها والتي يجوز ان تشمل اتعاب المحامى المناسبة ، وفي الحالات المناسبة ، يجوز للبلدان للعضاء تخويل السلطات القضائية صلاحية ان تامر باسترداد الأرباح او دفع تعويضات مقرر سلفا حتى حين لا يكون المتعدى يعلم او كانت هناك أسباب معقولة تجعله يعلم انه قام بذلك للتعدى .

المادة (٤٦)

الجزاءات الأخرى

بغية اقامة رادع فعال للتعدى ، يكون للسلطات القضائية ان تأمر بالتصرف فى السلع التي تجد أنها تشكل تعديا ، دون أى نوع من

التعويضات ، خارج القنوات التجارية بما يضمن تجنب اضرارها لصاحب الحق ، او لئلاها ما لم يكن ذلك مناقضا لنصوص دستورية قائمة . كما للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر بالتخلص من المواد والمعدات التي تستخدم بصورة رئيسية في صنع السلع المتعدية دون أى نوع من التعويضات خارج القنوات التجارية بما يقلل الى أدنى حد من مخاطر حدوث من التعدي ، وتؤخذ في الاعتبار أثناء دراسة الطلبات المقدمة لفعل ذلك ضرورة تناسب درجة خطورة التعدي مع الجزاءات التي تأمر بها ، ومع مصالح الأطراف الثالثة . وفيما يتصل بالسلع التي تلصق عليها علامات تجارية مقلدة ، لا يكفي مجرد ازالة العلامة التجارية الملصقة بصورة غير قانونية للسماح للافراج عن السلع في القنوات التجارية الا في حالات استثنائية .

المادة (٤٧)

حق الحصول على المعلومات

يجوز للبلدان الأعضاء منح السلطات القضائية صلاحية أن تأمر المعتدي باعلام صاحب الحق بهوية الأطراف الثالثة المشتركة في انتاج وتوزيع السلع او الخدمات المتعدية وقنوات التوزيع التي تستخدمها ، ما لم يكن ذلك غير مناسب مع خطورة التعدي .

المادة (٤٨)

تعويض المدعى عليه

١- للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر للطرف الذي اتخذت اجراءات بناء على طلبه واساء استعمال اجراءات الانفاذ بأن يدفع للطرف الذي يكلف ،

على سبيل الخطأ ، بأمر أو تعويضات كافية امتناع عن الضرر الذى لحق به
بمبب تلك الاساءة ، كما يكون للملطات القضائية ان تأمر المدعى بدفع
المصروفات التى تكبدها المدعى عليه ، والتى يجوز ان تشمل اتعاب
المحامى المناسبة .

٢- فيما يتعلق بتطبيق أى قانون يتعلق بحماية او انفاذ حقوق الملكية الفكرية
، ولا تعفى البلدان الأعضاء سوى الهيئات العامة والمسؤولين الرسميين من
التعرض للاجراءات الجزئية المناسبة نتيجة اتخاذ اجراءات بحسن نية فى
سياق تطبيق ذلك القانون .

المادة (٤٩)

الاجراءات الادارية

تتفق الاجراءات الادارية المتبعة فى فرض أية جزاءات مدنية ، قدر
امكان فرضها فيما يتصل بموضوع دعوى ما مع مبادئ معادلة من
حيث المضمون للمبادئ المنصوص عليها فى هذا القسم .

القسم ٣

التدابير المؤقتة

المادة (٥٠)

- ١- للسلطات القضائية صلاحية الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة فورية وفعالة :
أ - للحيلولة دون حدوث تعد على اى حق من حقوق الملكية الفكرية ،
لاسيما منع السلع بما فيها السلع المستوردة فور تخليصها جمركيا من
دخول القنوات التجارية القائمة فى مناطق اختصاصاتها .
ب- لصون الأدلة ذات الصلة فيما يتعلق بالتعدى المزعوم .
- ٢- للسلطات القضائية صلاحية اتخاذ تدابير مؤقتة دون علم الطرف الآخر
حيثما كان ملائما ، لاسيما اذا كان من المرجح ان يسفر أى تأخير عن الحاق
أضرار يصعب تعويضها بصاحب الحق ، او حين يوجد احتمال واضح فى
اتلاف الأدلة .
- ٣- للسلطات القضائية صلاحية ان تطلب من المدعى تقديم أى أدلة معقولة
لديه لكى تتيقن بدرجة كافية من ان المدعى هو صاحب الحق وان ذلك الحق
متعرض للتعدى او على وشك التعرض لذلك ، وان تامر المدعى بتقديم
ضمانة أو كفالة معادلة بما يكفى لحماية المدعى عليه والحيلولة دون وقوع
اساءة استعمال (للحقوق أو لتنفيذها) .
- ٤- حين تتخذ تدابير مؤقتة دون علم الطرف الآخر ، تخطر الطرف
للمتأثرة من جراء ذلك دونما تأخير عقد تنفيذ للتدابير على أبعد تقدير ويجرى
مراجعة بناء على طلب المدعى عليه ، مع حقه فى عرض وجهة نظره ،
بغية اتخاذ قرار فى غضون فترة معقولة عقب الاخطار بالتدابير المتخذة
بشان تعديل تلك التدابير لو غاؤها او تثبيتها .

٥- جواز أن يطلب من المدعى تقديم معلومات أخرى لازمة لتحديد السلع المعنية من جانب السلطة التي ستقوم بتنفيذ التدابير المؤقتة .

٦- دون الاخلال بأحكام الفقرة ٤ ، تلغى التدابير المتخذة بناء على أحكام الفقرتين ١ ، ٢ ، بناء على طلب المدعى عليه ، أو بوقف مفعولها أن لم تبدأ الاجراءات المؤبدية لاتخاذ قرار بصند موضوع الدعوى فى غضون فترة زمنية معقولة تحددها السلطة القضائية التى أمرت باتخاذ التدابير ان كانت قوانين البلد العضو تسمح بذلك أو فى غياب أى تحديد من هذا القبيل ، فى غضون فترة لاتتجاوز ٢٠ يوم عمل أو ٣١ يوما من أيام السنة الميلادية أيهما أطول .

٧- للسلطات القضائية حتى تلغى التدابير المؤقتة المتخذة أو تنقضى مدة سريانها نتيجة اجراء او افعال من جانب المدعى او حين يتضح لاحقا عدم حدوث اى تعد او احتمال حدوث اى تعد على حق من حقوق الملكية الفكرية ، صلاحية أن تأمر المدعى بناء على طلب المدعى عليه بدفع تعويضات مناسبة للمدعى عليه عن اى ضرر لحق به نتيجة هذه التدابير .

٨- تتفق التدابير المؤقتة التى يؤمر باتخاذها نتيجة الاجراءات الادارية ، قدر امكان ذلك مع مبادئ معادلة من حيث المضمون للمبادئ المنصوص عليها فى هذا القسم .

القسم ٤

المتطلبات الخاصة فيما يتصل بالتدابير الحدودية

المادة (٥١)

إيقاف الإفراج عن السلع من جانب

السلطات الجمركية

تعتمد للبلدان الأعضاء وفقا للأحكام المنصوص عليها إن شاء ، لجراءات لتمكين صاحب الحق الذى لديه أسباب مشروعة للارتياح فى أنه يمكن أن يحدث استيراد لسلع تحمل علامات تجارية مقلدة أو تمثل حقوق مؤلفة منتحلة من التقدم بطلب مكتوب الى السلطات المختصة فيه ، اداريا او قضائيا لإيقاف السلطات الجمركية إجراءات الإفراج عن تلك السلع وتداولها بحرية ، ويجوز للبلدان الأعضاء السماح بتقديم مثل هذه الطلبات فيما يتصل بسلع تتطوى على تعديات أخرى على حقوق الملكية الفكرية شريطة الوفاء بالمتطلبات التى ينص عليها هذا القسم ، كما يجوز للبلدان الأعضاء إتاحة لجراءات مماثلة فيما يتصل بإيقاف السلطات الجمركية لجراءات الإفراج عن السلع المتعدية المزمع تصديرها من أراضيها .

المادة (٥٢)

التطبيق

يطلب من أى صاحب حق بشرع فى طلب اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٥١ أن يقدم أدلة كافية لإقناع السلطات المختصة أنه وفقا لحكام قوانين البلد المستورد - يوجد تعد ظاهر على حقوق الملكية

الفكرية لصاحب الحق ، وتقديم وصف مفصل بما فيه الكفاية للسلع المخالفة بما يسهل تعرف السلطات الجمركية عليها ، وتلتزم السلطات المختصة بإبلاغ المدعى فى غضون فترة زمنية معقولة بما اذا كانت قد قبلت للطلب والمدة الزمنية لسريان مفعول الاجراءات التى تتخذها السلطات الجمركية ، ان كان يتم تحديدها من قبل السلطات المختصة .

المادة (٥٣)

الضمانات أو الكفالات المعادلة

- ١- للسلطات المختصة صلاحية أن تطلب من المدعى تقديم ضمانات أو كفالة معادلة تكفى لحماية المدعى عليه والسلطات المختصة والحيلة دون اساءة استعمال الحقوق ، ولايجوز ان تشكل هذه الضمانات او الكفالة المعادلة رادعا غير معقول يحول دون اللجوء الى هذه الاجراءات .
- ٢- حين توقف السلطات الجمركية الاقراج عن سلعة تتطوى على تصميمات صناعية ، او براءات اختراع او تصميمات تخطيطية او معلومات سرية اوضعها موضع التداول بناء على طلب يتم تقديمه وفقا للأحكام التى ينص عليها هذا القسم ، وبناء على قرار متخذ من سلطة خلاف السلطة القضائية او سلطة مستقلة أخرى ، وبعد انقضاء المدة الزمنية التى تنص عليها المادة ٥٥ دون اصدار السلطة المخولة بالصلاحيات حسب الأصول قرارا بمنح تعويض مؤقت ، وشريطة ان يكون قد تم الالتزام بكافة شروط الاستيراد الأخرى . يحق لصاحب السلع أو مستوردها أو المرسله اليه طلب الاقراج تقديم ضمانات بمبلغ يكفى لحماية مصالح صاحب الحق من اى تعدد ،

ولا يخل دفع هذه الضمانة بأى تعويضات أخرى متاحة لصاحب الحق ، على أن يفهم أنه يفرج عن الضمانة إذا تقاعس صاحب الحق عن ممارسة حقه فى إقامة الدعوى فى غضون فترة زمنية معقولة .

المادة (٥٤)

الاحطار بوقف الافراج عن السلع

يجب احطار المستورد والمتقدم بطلب وقف الافراج على الفور بقرار وقف الافراج عن السلع وفق احكام المادة ٥١ .

المادة (٥٥)

مدة إيقاف الإفراج عن السلع

إذا لم يتم ابلاغ السلطات الجمركية ، فى غضون مدة لا تتجاوز ١٠ أيام عمل تلى احطار مقدم الطلب بقرار إيقاف الإفراج عن السلع ، بأنه تم الشروع فى اجراءات قضائية تؤدى الى اتخاذ قرار حول موضوع الدعوى بناء على طلب من طرف غير المدعى عليه أو بان السلطة المخولة بالصلاحيه حسب الأصول اتخذت تدابير تطيل مدة وقف الافراج عن السلع ، يتم الافراج عن السلع شريطة أن يكون قد تم الالتزام بكافة الشروط الأخرى المتصلة باستيرادها أو تصديرها ، وفى الحالات الملائمة يجوز تمديد هذه المهلة للزمنية مدة ١٠ أيام عمل أخرى ، فإذا كان قد شرع فى اجراءات قضائية تؤدى الى اتخاذ قرار حول موضوع الدعوى ، تجرى عملية مراجعة بناء على طلب المدعى عليه تشمل حقه فى عرض وجهه

نظرة بغية اتخاذ قرار في غضون فترة زمنية معقولة حول ما اذا كان سيتم تعديل هذه التدابير او إلغاؤها وتثبيتها ، وعلى الرغم من الأحكام المنصوص عليها اعلاه تطبق أحكام الفقرة ٦ من المادة ٥٠ حين ينفذ وقف الإفراج عن السلع ويتقرر استمرارها في إطار تدبير قضائي مؤقت .

المادة (٥٦)

تعويض مستور السلع وصاحبها

للسلطات المناسبة صلاحية أن تامر مقدم طلب وقف الإفراج عن السلع بأن يدفع لمستوردها والمرسل إليه وصاحبها التعويض المناسب عن أى أضرار تلحق بهم من خلال الاحتجاز للباطل لسلع أو احتجاز السلع المفرج عنها وفقا لأحكام المادة ٥٥ .

المادة (٥٧)

حق المعاينة والحصول على معلومات

دون الإخلال بحماية المعلومات السرية ، تلتزم البلدان الأعضاء باعطاء السلطات المختصة صلاحية منح صاحب الحق فرصة كافية لمعاينة أى سلع تحتجزها السلطات الجمركية بغية إثبات ادعاءاته وللسلطات المختصة أيضا صلاحية منح للمستورد فرصة معادلة لمعاينة أى من هذه السلع وحين يصدر حكم لاجابى في موضوع الدعوى ، ويجوز للبلدان الأعضاء تحويل السلطات المختصة صلاحية إبلاغ صاحب الحق بأسماء وعناوين المرسل والمستورد إليه السلع المعنية وكمياتها .

المادة (٥٨)

الاجراءات التى تتخذ بدون طلب

حين تقتضى البلدان الأعضاء من السلطات المختصة التصرف من تلقاء نفسها ووقف الافراج عن السلع التى حصلت فيما يتصل بها على أدلة ظاهرة على حدوث تعد على حق من حقوق الملكية الفكرية :

١- يجوز للسلطات المختصة فى أى وقت أن تطلب من صاحب الحق تقديم أية معلومات يمكن أن تساعد فى ممارسة صلاحيتها .

٢- يخطر للمستورد وصاحب الحق على الفور بقرار الوقف ، وحين يكون المستورد قد تقدم بالتماس للسلطات المختصة لاستئناف قرار الوقف ، يخضع هذا الوقف للشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٥ مع ما يلزم من تبديل

٣- لاتعفى البلدان الأعضاء الا للهيئات العامة والمسؤولين الرسميين من التعرض للتدابير الجزائية الملائمة حين تتخذ اجراءات أو ينسوى اتخاذها بحسن نية .

المادة (٥٩)

الجزاءات

دون الاخلال بأى حق آخر فى رفع دعوى قضائية متاح لصاحب الحق ومع مراعاة حق المدعى عليه فى أن يطلب الى السلطات المختصة اعادة النظر ، للسلطات المختصة صلاحية الأمر باتلاف السلع المتعدية أو التخلص منها وفقا للمبادئ التى تنص عليها المادة ٤٦ ، وفيما يتعلق بالسلع التى تلصق عليها علامات تجارية مقلدة ، تلتزم بعدم السماح باعادة تصدير السلع المتعدية دون تغيير حالتها أو اخضاعها لاجراءات جمركية مختلفة ، الا فى اوضاع استثنائية .

المادة (٦٠)

الواردات قليلة الشأن

يجوز للبلدان الأعضاء ان تستثنى من تطبيق الحكام الواردة أعلاه الكميات الضئيلة من السلع ذات السبغة غير التجارية التي ترد ضمن أمتعة المسافرين للشخصية أو ترسل في طرود صغيرة .

القسم ٥

الاجراءات الجنائية

المادة (٦١)

تلتزم البلدان الأعضاء بفرض تطبيق الاجراءات والعقوبات الجنائية على الأقل في حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية المسجلة أو انتحال حقوق المؤلف على نطاق تجارى ، وتشمل الجزاءات التي يمكن فرضها الحبس أو الغرامات المالية بما يكفى لتوفير رادع يتناسب مع مستوى العقوبات المطبقة فيما يتعلق بالجرائم ذات الخطورة المماثلة ، وفي الحالات الملائمة ، تشمل الجزاءات التي يمكن فرضها أيضا حجز السلع المخالفة أو أية مواد ومعدات تستخدم بصورة رئيسية في ارتكاب الجرم ، ومصادرتها ، واتلافها ، ويجوز للبلدان الأعضاء فرض تطبيق الاجراءات والعقوبات الجنائية في حالات أخرى من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية ، لاسيما حين تتم التعديت عن عمد وعلى نطاق تجارى .

الجزء الرابع

اكتساب حقوق الملكية الفكرية واستمرارها وما يتصل بها من الاجراءات التى تؤثر فى أطراف العلاقة

المادة (٦٢)

- ١- يجوز للبلدان العضء ان تشترط لاكتساب او استمرار حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها فى الاقسام من ٢ وحتى ٦ من الجزء الثانى الالتزام باجراءات وشكليات معقولة ، على ان تكون هذه الاجراءات والشكليات متسقة مع احكام هذه الاتفاقيات .
- ٢- حين يكون لاكتساب حق من حقوق الملكية الفكرية مشروطا بمنح الحق أو تسجيله ، تلتزم البلدان الأعضاء بضمان لجراءات المنح أو التسجيل نتيج منح أو تسجيل الحق فى غضون مدة زمنية معقولة تجنباً لتقليل مدة الحماية بغير مبرر ، مع مراعاة للشروط الجوهرية لاكتساب الحق .
- ٣- تطبق أحكام المادة ٤ من معاهدة باريس (١٩٦٧) مع مائلازم من تبديل ، على العلامات الخاصة بالخدمات .
- ٤- تخضع الاجراءات المتعلقة باكتساب واستمرار حقوق الملكية الفكرية ، وحيشا تنص على ذلك قوانين البلدان الأعضاء لجراءات الالغاء الادارى والاجراءات التى تؤثر فى عدة أطراف كالاعتراض والابطال والالغاء للمبادئ العامة المنصوص عليها فى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٤١ .
- ٥ - تخضع للقرارات الادارية النهائية المتخذة فى اطار أى من الاجراءات المشار اليها فى الفقرة ٤ لاعادة للنظر فيها من قبل سلطة قضائية أو شبه قضائية ، ولكن ليس هناك مائلازم باتاحة الفرصة لاعادة للنظر فى هذه القرارات فى حالات الاعتراض غير الناجح أو

الإبطال الإداري ، شريطة إمكان كون أسباب هذه الإجراءات موضوع
إجراءات إبطال مفعول •

الجزء الخامس

منع المنازعات وتسويتها

المادة (٦٣)

الشفافية

١- تنشر القوانين واللوائح التنظيمية ، والأحكام والقرارات الادارية النهائية العامة للتطبيق ، والتي يسرى مفعولها فى أى من البلدان الأعضاء فيما تصل بموضوع هذه الاتفاقية (اناحة حقوق الملكية الفكرية ، ونطاقها ، ولكتسابها ، وانفاذاها والحيلولة دون لساءة استخدامها) وحين لا يكون هذا النشر ممكنا من الوجهة العلمية ، تتاح بصورة علنية فى (لغة قومية) بأسلوب يمكن الحكومات وأصحاب الحقوق من التعرف عليها ، كما تنشر الاتفاقيات المتعلقة بموضوع هذه الاتفاقية والتي تكون مارية للمفعول بين الحكومة وهيئة حكومية من اى من البلدان الاعضاء والحكومة أو هيئة حكومية فى بلد عضو آخر .

٢- تلتزم البلدان العضاء باخطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالقوانين واللوائح التنظيمية المشار اليها فى الفقرة ١ ، بغية مساعدة ذلك المجلس فى مراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية ويلتزم المجلس بالسعى لتقليل الأعباء الملقاة على عاتق البلدان الأعضاء فى تنفيذ هذا الالتزام ويجوز له ان يقرر الاعفاء من الالتزام باخطاره مباشرة بهذه القوانين واللوائح اذا تكالت بالنجاح بالمشاورات الجارية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن انشاء سجل مشترك يضم هذه القوانين واللوائح التنظيمية . كما يلتزم المجلس بهذا الخصوص بدراسة أى اجراء مطلوب

اتخاذها فيما يتعلق بالآخطارات بناء على الالتزامات التى ينص عليه الاتفاق الحالى والناابعة عن احكام المادة ٦ من مكرر ثانية من معاهدة باريس (١٩٦٧) .

٣- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بالاستعداد لتقديم معلومات من النوع المشار اليه فى الفقرة ١ ، استجابة لطلب مكتوب من بلد عضو آخر ، كما يجوز لأى من البلدان الأعضاء ، ان كان لديه أسباب تجعله على الاعتقاد بان حكما قضائيا أو قرارا اداريا او اتفاقا ثنائيا محددا فى مجال حقوق الملكية الفكرية يؤثر على حقوقه المنصوص عليه فى هذه الاتفاقية ، أن يطلب كتابة اعطائه معلومات تفصيلية أو تمكنه من الحصول عليها بشأن هذه الأحكام القضائية او للقرارات الادارية والاتفاقيات الثنائية المحددة .

٤- لايتطلب اى من الحكام المنصوص عليها فى الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ من البلدان الأعضاء الاقصاص عن معلومات سرية قد يؤدى الاقصاص عنها الى عرقلة انفاذ القوانين وقد يكون بشكل آخر فى غير المصلحة العامة وقد يلحق الضرر بالمصالح لتجارية المشروعة للشركات لمؤسسات أعمال معينة عامة لم خاصة .

المادة (٦٤)

تسوية المنازعات

١- تطبق أحكام المادتين ٢٢ و ٢٣ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ وحسبما تفصل وتطبق فى " التفاهم بشأن تسوية المنازعات " على المشاورات وتسوية المنازعات وفق احكام هذه الاتفاقية ماينص على خلاف ذلك بالتحديد فى هذه الاتفاقية .

٢- لا تطبق احكام الفقرتين الفرعيتين ١ (ب) و ١ (ج) من المادة ٢٣ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ على تسوية المنازعات بموجب أحكام الاتفاق الحالى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ منظمة التجارة العالمية .

٣- خلال الفترة الزمنية المشار إليها فى الفقرة ٢ ، يقوم مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بفحص نطاق الشكاوى والأساليب الاجرائية الخاصة بها ، من للنوع المنصوص عليه فى الفقرتين ١ (ب) و ١ (ج) من المادة ٢٣ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ ، المقدمة وفقا لأحكام الاتفاق الحالى ، ويرفع توصياته بشأنها الى المؤتمر الوزارى للموافقة عليها ، يتخذ المجلس الوزارى لبا من قراراته بالموافقة على هذه التوصيات أو تحديد الفترة الزمنية التى تنص عليها الفقرة ٢ بأسلوب توافق الآراء فقط ، ويمرر التوصيات التى تتم الموافقة عليها فى جميع البلدان الأعضاء دون حاجة للمزيد من عمليات القبول الرسمية .

الجزء السادس

الترتيبات الانتقالية

المادة (٦٥)

الترتيبات الانتقالية

١- مع مراعاة أحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ .٠ لا يلتزم أى من البلدان الأعضاء بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية قبل انتهاء فترة زمنية عامة مدتها سنة واحدة تلى تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية .

٢- يحق من البلدان الأعضاء للنامية تأخير تاريخ تطبيق أحكام الاتفاق الحالى حسبما هو محدد فى الفقرة ١ ، لفترة زمنية أخرى مدتها أربع سنوات ، ماعدا للمواد ٣ و ٤ و ٥ .

٣- يجوز أيضا لأى من البلدان الأعضاء المانحة فى طريق التحول من النظام الاقتصادى المركزى التخطيط الى نظام اقتصاد السوق الحر . والذى تنفذ حاليا عمليات اصلاح هيكلى لنظام حقوق الملكية الفكرية فيها وتواجه مشاكل خاصة فى اعداد وتنفيذ قوانين الملكية الفكرية ولوائحها التنظيمية الاستفادة من فترة التأخير التى تنص عليها الفقرة ٢ .

٤- بقدر ما تلتزم أحكام هذه الاتفاقية أيا من البلدان الأعضاء للنامية بتوسيع نطاق منح حماية للمنتجات المغطاه المتمتعة ببراءات اختراع ليشمل مجالات التكنولوجيا غير المتمتعة بمثل هذه الحماية فى اراضيها اعتبارا من التاريخ العام لتطبيق احكام الاتفاق الحالى بالنسبة لذلك البلد العضو حسبما هو محدد فى الفقرة ٢ يجوز لذلك العضو تأخير تطبيق الأحكام المتصلة بحماية

المنتجات المغطاه ببراءات اختراع الواردة فى القسم ٥ من الباب الثانى على مجالات التكنولوجيا هذه لفترة مدتها خمس سنوات .

٥- يلتزم البلد العضو الذى يستفيد من فترة زمنية انتقالية بموجب أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ بضمان ان لايسفر ايه تغييرات فى قوانينه ولوائحه التنظيمية وممارساته يجريها فى غضون تلك الفترة عن درجة اقل من الاتساق مع أحكام الاتفاق الحالى .

المادة (٦٦)

اقل البلدان الأعضاء نموا

١- نظرا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة لاقل البلدان العضاء نموا والعقبات الاقتصادية والمالية والادارية التى تعانى منها ، وحاجتها للمرونة لخلق قاعدة تكنولوجية قابلة للاستمرار ، لالتزم هذه البلدان الأعضاء تطبيق أحكام الاتفاق الحالى ، فيما عدا المواد ٣ و ٤ و ٥ ، لفترة زمنية مدتها ١٠ سنوات اعتبارا من تاريخ التطبيق المحدد فى الفقرة ١ من المادة ٦٥ ، ويمنح مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق المالكية الفكرية ، بناء على طلب وجيه يقدمه أحد اقل البلدان الأعضاء نموا ، تعديلات لهذه الفترة .

٢- تلتزم البلدان الأعضاء المنتظمة باتاحة حوافز لمؤسسات العمال والهيئات فى اراضيها بغية حفز وتشجيع نقل التكنولوجيا لاقل البلدان الاعضاء نموا لتمكينها من خلق قاعدة تكنولوجية سليمة قابلة للاستمرار .

المادة (٦٧)

التعاون الفني

تلتزم البلدان الأعضاء المتقدمة ، بغية تسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ، بأن تقوم بناء على طلبات تقدم لها ووفقا لاحكام وشروط متفق عليها ، بصورة متبادلة بالتعاون الفني والمالى الذى يخدم مصالح البلدان الأعضاء نموا ، ويشمل هذا التعاون المساعدة فى اعداد القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وللافاذاها ومنع اساءة استخدامها ، كما يشمل المساعدة فيما يتعلق بإنشاء أو تعزيز المكاتب والهيئات المحلية ذات الصلة بهذه الامور ، وبما فى ذلك تكريب أجهزة موظفيها .

الجزء السابع

الترتيبات المؤسسية، الأحكام النهائية

المادة (٦٨)

مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من

حقوق الملكية الفكرية

يتابع مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تنفيذ هذه الاتفاقية لاسيما لتمثال البلدان العضاء بالتزامها المنصوص عليها في الاتفاق الحالي ، ويتيح للبلدان الأعضاء فرصة التشاور بشأن الأمور المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، كما يقوم المجلس بالمسؤوليات الأخرى التي توكلها إليه البلدان الأعضاء ، ويقدم لها بصورة خاصة اى مساعدة تطلبها في سياق اجراءات تسوية المنازعات ، ولثناء تنفيذ المجلس للوظائف والمهام المنوط به ، يجوز له التشاور مع اى مصدر يراه ملائما والسعى للحصول على معلومات منه ، ويسعى المجلس بالتشاور مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، لوضع ترتيبات التعاون الملائمة مع اجهزة هذه المنظمة ، في غضون سنة اعتبارا من تاريخ أول اجتماع يعقده .

المادة (٦٩)

التعاون الدولي

توافق البلدان الأعضاء على التعاون فيما بينهما بغية إلغاء التجارة الدولية في السلع التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية ، ولهذا الغرض ، ، تقوم هذه البلدان نقاط اتصال في اجهزتها الادارية وتخطرها بالمعلومات ،

وتكون على استعداد لتبادل المعلومات الادارية وتخطرها بالمعلومات ،
وتكون على استعداد لتبادل المعلومات بشأن التجارة فى السلع المتعدية ،
وتشجع البلدان الأعضاء بصورة خاصة تبادل المعلومات والتعاون بين
السلطات الجمركية فيما يتعلق بتجارة السلع التى تحمل علامات مقدة والسلع
التي تتحلل حقوق المؤلف •

المادة (٧٠)

حماية المواد القائمة حاليا

١- لا ينشئ هذا الاتفاق التزامات فيما يتصل باعمال حدثت قبل تاريخ تطبيق
احكامه فى البلد العضو المعنى •

٢- ما لم يرد فى الاتفاقية الحالية نص آخر ، ينشئ الاتفاق الحالى التزامات
فيما يتعلق بجميع المواد القائمة فى تاريخ تطبيق الاتفاق الحالى فى البلد
العضو للمعنى ، والمحمية فى ذلك البلد العضو فى التساريخ المذكور ، او
التي تستوفى عند ذلك أو لاحقا معايير الحماية المحددة بموجب أحكام الاتفاق
الحالى ، وفيما يتعلق بأحكام هذه الفقرة والفقرتين ٣ و ٤ ، ويتم تحديد
الألتزامات المتعلقة بحقوق المؤلف فيما يتصل بالاعمال القائمة بموجب
أحكام المادة ١٨ من معاهدة برن (١٩٧١) وحدها ، ويتم تحديد الألتزامات
فيما يتعلق بحقوق منتجى التسجيلات الصوتية وفنانى الاداء فى التسجيلات
الصوتية القائمة بموجب المادة ١٨ من معاهدة برن (١٩٧١) وحدها حسب
تطبيقها بموجب الفقرة ٦ من المادة ١٤ من الاتفاق الحالى •

٣- لا يفرض الاتفاق الحالى التزامات باعادة الحماية للمواد التى أصبحت
(ملكا عاما) فى تاريخ تطبيقه فى البلد العضو المعنى •

٤- فيما يتعلق بأى من الأعمال التى تتصل بأشياء محددة تنظوى على مواد
متمتعة بالحماية تصبح متعديا بموجب احكام التشريعات المنسقة مع هذه

الاتفاقية ، والتي شرع في القيام بها قبل تاريخ قبول البلد العضو المعنى اتفاق منظمة التجارة العالمية أو التي نفذ استثمار كبير بشأنها ، يجوز لأى من البلدان الأعضاء النص على فرض قيود على التعويضات المتاحة لصاحب الحق نتيجة استمرار أداء تلك الأعمال بعد تاريخ تطبيق أحكام الاتفاق الحالى فى البلد العضو المعنى ، غير أن البلد العضو المعنى يلتزم فى مثل هذه الحالات على الأقل بفرض دفع تعويضات عادلة .

٥- لالتزم البلدان العضاء بتطبيق أحكام المادة ١١ والفقرة ٤ من المادة ١٤ فيما يتعلق بالأمور أو النسخ المشتراه قبل تاريخ تطبيق الاتفاق الحالى فى البلد العضو المعنى .

٦- لالتزم البلدان الأعضاء بتطبيق أحكام المادة ٣١ ، أو للشرط المنصوص عليه فى الفقرة ١ من المادة ٢٧ بأن يتم التمتع بحقوق براءات الاختراع دون تمييز فيما يتعلق بمجالات التكنولوجيا ، على الاستخدام دون ترخيص من صاحب الحق حين يكون الترخيص بذلك الاستخدام قد منح من قبل الحكومة قبل تاريخ العلم بالاتفاق الحالى .

٧- فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التى يشترط تسجيلها لاكتسابها الحماية ، يسمح بتعديل الطلبات المقدمة لاكتساب الحماية التى لم يبت فيها حتى تاريخ تطبيق الاتفاق الحالى فى البلد العضو الاتفاق الحالى المعنى لطلاب لاكتساب أى حماية معززة ينص عليها الاتفاق الحالى . ولايجوز أن يشمل هذا التعديل (إضافة) مواد جديدة .

٨- حيثما لا يتيح بلد عضو فى تاريخ سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية حماية لبراءات الاختراع فيما يتصل بالادوية والمنتجات الكيماوية الزراعية ، تتناسب مع التزاماته بموجب المادة ٢٧ ، على البلد العضو المعنى

أ - على الرغم من أحكام الجزء السادس ، أن يتيح اعتباراً من تاريخ سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية وسيلة تجعله من الممكن تقديم طلبات للحصول على براءات لهذه الاختراعات .

ب- أن يطبق على هذه الطلبات ، في تاريخ ينص سريان مفعول الاتفاق الحالي معايير قابلية الحصول على براءات الاختراع حسبما ينص عليها الاتفاق الحالي كما لو أن هذه للمعايير كانت تطبق في تاريخ تقديم الطلبات في ذلك البلد العضو ، حين تكون من الممكن طلب الأسبقية وتطلب فعلاً ، في تاريخ أسبقية تقديم الطلب .

ج - منح الحماية لبراءات الاختراع بموجب الاتفاق الحالي اعتباراً من تاريخ منح البراءات ولبقية مدة سريان مفعولها محسوبة اعتباراً من تاريخ تقديم الطلبات وفق أحكام المادة ٣٣ من الاتفاق الحالي ، بالنسبة لطلبات المسؤولية لمعايير الحماية المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ب) .

٩- حين يكون أحد المنتجات موضوع طلب مقدم للحصول على براءة اختراع في بلد عضو وفقاً لأحكام الفقرة ٨ (أ) ، تمنح حقوق تسويقه المطلقة ، على الرغم من أن أحكام الباب السادس لمدة خمس سنوات عقد للحصول على الموافقة على التسويق في ذلك البلد العضو أو حتى يتم منح أو رفض منح براءة اختراع خاصة بهذا المنتج في ذلك البلد العضو ، أي من الفترتين اقصر شريطة أن يكون قد تم بعد ذلك انفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية تقديم طلب الحصول على براءة الاختراع ومنحها فيما يتعلق بذلك المنتج في بلد عضو آخر والحصول على موافقة على تسويقه في ذلك البلد العضو الآخر

المادة (٧١)

المراجعة والتعديل

١- يراجع مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تنفيذ الاتفاق الحالى عقب انقضاء الفترة الانتقالية المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من المادة ٦٥ ، ويقوم المجلس بناء على الخبرة العلمية المكتسبة فى تنفيذه بالمراجعة بعد مضى سنتين على ذلك التاريخ وعلى فترات مماثلة بعد ذلك ، كما يجوز للمجلس اجراء عمليات استعراض فى ضوء أى تطورات جديدة ذات صلة قد تستلزم تعديل هذا الاتفاق لو تنقيحه .

٢- يجوز أن تحال الى المؤتمر الوزارى التعديلات التى لا تخدم سوى غرض مستويات الحماية الممنوحة لحقوق الملكية الفكرية ، والمتحققة والنافذة ، فى اتفاقيات أخرى متعددة الأطراف ومقبولة بموجب احكام هذه الاتفاقيات من جانب كافة البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، لاتخاذ مايلزم من اجراءات وفق احكام الفقرة ٦ من المادة ١٠ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية على أساس اقتراح يحظى بتوافق الآراء من جانب مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية .

المادة (٧٢)

التحفظات

لايجوز للنقد بتحفظات فيما يتعلق بأى من احكام هذه الاتفاقية دون موافقة البلدان الأعضاء الأخرى .

المادة (٧٣)

ليس فى هذه الاتفاقية مايفسر على انه :

١- يلزم أيا من البلدان للعضاء بتقديم معلومات يعتبر الاقصاد عنها مناقيا لمصالحه الأمنية الاساسية أو يمنع أيا من البلدان الأعضاء من اتخاذ الاجراءات يعتبرها ضرورية لحماية مصالحه الأمنية الأساسية :

أ- فيما يتعلق بالمواد القابلة للانشطار أو المواد التى تشنق منها .

ب- فيما يتعلق بتجارة الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية والتجارة فى سلع ومواد أخرى تتم التجارة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغية تزويد المؤسسات العسكرية باحتياجاتها .

ج - اتخذت فى أوقات الحرب والطوارئ الأخرى فى العلاقات الدولية أو :

٢- يمنع أيا من الدول الأعضاء من اتخاذ أى إجراء فى سياق القياس بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون الأمن والسلام الدوليين .

ثانيا : اتفاقية برن

(الحماية المصنفات الأدبية و الفنية)

(المؤرخة في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ عو المكمله بباريس في ٤ مايو سنة ١٨٩٦ ، و المعدلة ببرلين في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، و المكمله ببرن في ٢٠ مارس سنة ١٩١٤ ، و المعدلة بروما في ٢ يونيه سنة ١٩٢٨ ، و بروكسل في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨ ، و استكهولم في ١٤ يوليو ١٩٦٧ ، و باريس في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧١)

تمهيد :

أن دول الاتحاد ، لذ تحذو للرغبة على حد سواء في حماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية و الفنية بأكثر الطرق الممكنة فعالية و اتساقا .

و اعترافا منها بأهمية أعمال مؤتمر إعادة النظر الذي انعقد في استكهولم عام ١٩٦٧ .

قررت تعديل الوثيقة التي اقراها مؤتمر استكهولم مع الإبقاء على المواد من ١ الى ٢٠ و المواد من ٢٢ الى ٢٦ من تلك الوثيقة دون تغير .
تبعا لذلك فان المنوبين المفوضين الموقعين أدناه بعد تقديمهم وثائق الكامل و التي وجدت صحيحة و مستوفاة للشكل القانوني ، قد اتفقوا على ما يلي :

مادة (١)

تشكل الدولة التي تصري عليها هذه الاتفاقية اتحاد لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية و الفنية .

ملءة (٢)

١- تشمل عبارة " المصنفات الأدبية و الفنية " كل إنتاج فى المجال الأدبى و العلمى و الفنى ليا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل للكتب و للكتيبات و غيرها من المحررات ، و المحاضرات و الخطب و المواعظ ولأعمال الأخرى التى تتمم بنفس الطبيعة و المصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية . و المصنفات التى تؤدى بحركات أو خطوات فنية و التمثيلية الإيمائية و المؤلفات الموسيقية سواء اقترنت بالالفاظ أم لم تقترن بها ، و للمصنفات السينمائية و يقاس عليها المصنفات الخاصة بالرسم و التصوير و بالخطط أو بالألوان ، و بالعمارة و بالنحت و بالحفر و بالطباعة على الحجر ، و المصنفات للفوتوغرافية و يقاس عليها المصنفات التى يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب الفوتوغرافى و المصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية و الصور التوضيحية و الخرائط الجغرافية ، و المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم .

٢- تختص مع ذلك تشريعات دول الاتحاد بحق القضاء بأن المصنفات الأدبية و الفنية أو مجموعة أو أكثر منها لا تتمتع بالحماية طالما أنها لم تتخذ شكلا ماديا معينا .

٣- تتمتع الترجمات و التحويرات و التعديلات الموسيقية وما يجرى على المصنف الأدبى أو الفنى من تحويلات أخرى ، و بنفس الحماية التى تتمتع بها المصنفات الأصلية وذلك دون المساس بحقوق مؤلف المصنف الأصلى .

٤- تختص تشريعات دول الاتحاد ، بتحديد الحماية التي تمنحها للنصوص الرسمية ذات الطبيعة التشريعية أو الإدارية أو القضائية وكذلك للترجمات الرسمية لهذه النصوص .

٥- تتمتع مجموعات المصنفات الأدبية والفنية كدوائر المعارف و المختارات الأدبية التي تعتبر ابتكارا فكريا ، وبسبب اختيار وترتيب محتوياتها ، بالحماية بهذه الصفة ذلك دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يختص بكل مصنف بشكل جزءا من هذه المجموعات .

٦- تتمتع المصنفات المذكورة أنفا بالحماية في جميع دول الاتحاد، وتباشر هذه الحماية لمصلحة المؤلف و لمصلحه من آل إليه الحق من بعده .

٧- تختص تشريعات دول الاتحاد بتحديد مجال تطبيق القوانين الخاصة لمصنفات الفنون للتطبيقية والرسوم و النماذج و ذلك مع مراعاة أحكام المادة ٧(٤) من هذه الاتفاقية ، وبالنسبة للمصنفات التي تتمتع بالحماية في دولة أخرى من دول الاتحاد الا بالحماية الخاصة المقررة في تلك الدولة الأخيرة ، فان هذه المصنفات تتمتع بالحماية باعتبارها (مصنفات فنية)

٨- لا تنطبق (الحماية) المقررة في هذه الاتفاقية على (الاخبار اليومية) أو على الأحداث المختلفة التي تنصف بكونها مجرد (معلومات صحفية) .

مادة (٢)

ثانيا

١- تختص تشريعات دول الاتحاد بالحق في أن تستبعد جزئيا أو كليا- الخطاب السياسية و المرافعات التي تتم لثناء الاجراءات القضائية من الحماية المقررة في المادة السابقة .

- ٢- تختص أيضا تشريعات دول الاتحاد بحق تحديد الشروط التى يمكن بمقتضاها نقل المحاضرات و الخطب و الأعمال الأخرى التى تنتم بنفس الطبيعة و التى تلقى علنيا و ذلك عن طريق الصحافة و اذاعتها و لحاطة للجمهور علما بها بالوسائل السلكية أو عن طريق تضمينها وسائل النقل للجمهور المنصوص عليها فى المادة ١١ (ثانيا) (١) من هذه الاتفاقية وذلك عندما يبرز الهدف الاعلامى المنشود مثل هذا الاستعمال .
- ٣- ومع ذلك يتمتع المؤلف (بحق استثنائى) فى عمل مجموعة من مصنفاته المنصوص عليها فى الفقرات السابقة .

مادة (٣)

١- تشمل الحماية المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية :-

- أ - المؤلفين من رعايا احدى دول الاتحاد عن مصنفاتهم سواء كانت منشورة أم لم تكن .
- ب - المؤلفين من غير رعايا احدى دول الاتحاد عن مصنفاتهم التى تنشر لأول مره فى احدى دول الاتحاد أو آن واحد فى دولة خارج الاتحاد و فى احدى دول الاتحاد .
- ٢- فى تطبيق أحكام هذه الاتفاقية تعامل المؤلفون من غير رعايا احدى دول الاتحاد الذين تكون لقاومتهم العادية فى احدى هذه الدول معاملة المؤلفين من رعايا تلك الدولة .
- ٣- يقصد بتعبير "المصنفات المنشورة" المصنفات التى تنشر بموافقة مؤلفيها ليا كانت وسيلة عمل النسخ بشرط أن يكون توافر هذه للنسخ قد جاء على نحو يفي بالاحتياجات المعقولة للجمهور مع مراعاة طبيعة المصنف ولا يعد نشر تمثيل مصنف موسيقى و لقراءة العلنية لمصنف ادبى و

النقل السلسكى أو اذاعة المصنفات الأدبية أو الفنية و عرض مصنف
فى و تنفيذ مصنف معمارى •

٤- يعتبر كأنه منشور فى آن واحد فى عدة دول كل مصنف ظهر فى دولتين
أو أكثر خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره لأول مرة •

مادة (٤)

تسرى الحماية المقررة فى هذه الاتفاقية حتى اذا لم تتوفر للشروط
الواردة فى المادة ٣ و ذلك على :

١- مؤلفى المصنفات السينمائية التى يكون مقر منتجاتها أو محل اقامته
المعتادة فى احدى دول الاتحاد •

٢- مؤلفى المصنفات المعمارية المقامة فى احدى دول الاتحاد أو المصنفات
الفنية الأخرى للداخلية فى مبنى أو إنشاء أخر كائن فى احدى دول الاتحاد

مادة (٥)

١- يتمتع المؤلفون فى دول الاتحاد غير دولة منشأ المصنف بالحقوق التى

تخولها قوانين تلك الدول حاليا أو قد تخولها مستقبلا لرعاياها بالاضافة
الى الحقوق المقررة بصفة خاصة فى هذه الاتفاقية و ذلك بالنسبة
للمصنفات التى يتمتعون على أساسها بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية •

٢- لا يخضع التمتع أو ممارسة هذه الحقوق لأى إجراء شكلى فهذا للتمتع و
هذه الممارسة مستقلان عن وجود الحماية فى دولة منشأ المصنف تبعا
لذلك فان نطاق الحماية و كذلك وسائل الطعن المقررة للمؤلف لحماية

حقوقه بحكمها تشريع الدولة المطلوبة توفير الحماية فيها دون سواء و ذلك بصرف النظر عن أحكام هذه الاتفاقية.

٣- الحماية فى دولة المنشأ بحكمها التشريع الوطنى ، و مع ذلك اذا كان المؤلف من غير رعايا دولة منشأ للمصنف الذى يتمتع على اساسه بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية فإنه يتمتع فى تلك الدولة بذات الحقوق المقرر لرعاياها .

٤- تعتبر دولة المنشأ :

(أ) بالنسبة للمصنفات التى تنشر لأول مرة فى احدى دول الاتحاد المذكورة وفى حالة المصنفات التى تنشر فى آن واحد فى عدد من دول الاتحاد التى تمنح مددا مختلفة للحماية الدولية التى يمنح تشريعها الحماية الأقصر .

(ب) بالنسبة للمصنفات التى تنشر فى آن واحد فى دولة خارج الاتحاد و دولة من دول الاتحاد ، الدولة الأخيرة .

(ج) بالنسبة للمصنفات غير المنشورة أو بالنسبة للمصنفات التى تنشر لأول مرة فى دولة خارج الاتحاد دون أن تنشر فى آن واحد فى دولة من دول الاتحاد التى يعتبر المؤلف من رعاياها. ومع ذلك :

(١) لالما تعلق الأمر بمصنفات سينمائية يقع مقر منتجها أو محل قائمته فى دولة من دول الاتحاد ، فإن هذه الدولة تكون (دولة المنشأ) .

(٢) لالما تعلق الأمر بمصنفات معمارية مقامة فى احدى دول الاتحاد أو مصنفات فنية أخرى داخلية فى مبنى أو إنشاء يقع فى احدى دول الاتحاد فإن هذه الدولة تكون (دولة المنشأ) .

مادة (٦)

١- عندما لا تقرر دولة خارج الاتحاد الحماية الكافية لمصنفات مؤلفين من رعايا دولة من دول الاتحاد ، فلهذه الأخيرة أن تقيد من حماية مصنفات المؤلفين الذين كانوا في تاريخ أول نشر من رعايا تلك للدولة دون أن يقيموا عادة في إحدى دول الاتحاد ، فإذا ما استعملت دولة أول نشر هذا الحق ، فلا يتطلب من دول الاتحاد الأخرى منح هذه المصنفات التسي تخضع لمعاملة خاصة حماية أوسع من تلك التي تمنح لها في دولة أول نشر .

٢- لا تؤثر القيود المقررة بموجب الفقرة السابقة على الحقوق التي يكون المؤلف قد اكتسبها بالنسبة لمصنف نشر في إحدى دول الاتحاد قبل وضع هذه القيود موضع التنفيذ .

٣- على دول الاتحاد التي تضع قيود على حماية المؤلفين طبقاً لأحكام هذه المادة أن تخطر ذلك إلى المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويشار إليه فيما بعد باسم) المدير العام بموجب اعلان كتابي تحدد فيه الدول التي تقيد الحماية في مواجهتها و كذا القيود التي تخضع لها حقوق المؤلفين من رعايا هذه الدول ، ويقوم المدير العام بإبلاغ هذا الاعلان في الحال إلى جميع دول الاتحاد .

مادة (٦) ثانيا

١- بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف بل وحتى يبعد انتقال هذه الحقوق فإن المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبه المصنف إليه ،وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أى تعديل آخر لهذا المصنف ،أو كل مساس آخر بذات المصنف لكونه ضارا بشرفه أو بسمعته .

٢- الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (١) السابقة تظل محفوظة بعد وفاته ، وذلك على الأقل الى حين انقضاء الحقوق المالية و يمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية لها ، ومع ذلك فإن الدول التى لا يتضمن تشريعها المعمول به عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام اليها نصوصا تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة السابقة يكون لها الحق فى النص على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف .

٣- وسائل الطعن المحافظة على الحقوق المقررة فى هذه المادة يحددها تشريع الدول المطلوب توفير الحماية فيها .

مادة (٧)

١- مدة الحماية التى تمنحها هذه الاتفاقية (مدة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته) .

٢- ومع ذلك فإنه بالنسبة للمصنفات السينمائية يكون لدول الاتحاد الحق في أن تنص على أن مدة الحماية تنتهي بمضي خمسين عاما على وضع المصنف في متناول الجمهور بموافقة المؤلف ، وفي حالة عدم تحقيق مثل هذا الحدث خلال خمسين عاما من تاريخ انجاز مثل هذا المصنف فإن مدة الحماية تقتضى بمضي خمسين عاما على هذا الانجاز .

٣- بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسما مستعارا ، فإن مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية بمضي خمسين سنة على وضع المصنف في متناول الجمهور بطريقة مشروعة ومع ذلك إذا كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا يدع مجال للشك في تحديد شخصيته فإن مدة الحماية تكون هي المنصوص عليها في الفقرة (١) ، وإذا كشف مؤلف مصنف عوزه اسم المؤلف أو يحمل اسما مستعارا عن شخصيته خلال المدة المذكورة اعلاه تكون مدة سريان الحماية هي المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) ولا تلتزم دول الاتحاد بحماية المصنفات التي لا تحمل اسم مؤلفها أو تحمل اسما مستعارا إذا كان هناك سبب معقول لافتراض أن مؤلفها قد توفي منذ خمسين سنة .

٤- تختص تشريعات دول الاتحاد بحق تحديد مدد حماية مصنفات التصوير الفوتوغرافي و مصنفات الفن التطبيقي بالقدر الذي تتمتع فيه بالحماية (كمصنفات فنية) ومع ذلك فإن هذه المدة لا يمكن أن تقل عن (خمس و عشرين سنة) تبدأ من تاريخ انجاز مثل هذا المصنف .

٥- يبدأ سريان مدة الحماية المقررة على اثر وفاة المؤلف ، وذلك المدد المقررة في الفقرات (٢) و (٣) و (٤) اعلاه من تاريخ الوفاة ، أو حصول الواقعة المشار اليها في تلك الفقرات ، على أن سريان هذه المدد يبدأ

دائما احتمايه اعتبارا من أول يناير من السنة التالية للوفاة أو حصول الواقعة .

٦- يمكن لدول الاتحاد أن تقرر مدة للحماية أطول من تلك المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

٧- لا يمكن لدول الاتحاد الملزمة بأحكام (وثيقة روما) من الاتفاقية و التي تمنح تشريعاتها الوطنية السارية المفعول وقت توقيع هذه الوثيقة مددا أقل من المنصوص عليها في الفقرات السابقة حق الإبقاء على تلك المدد عند التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها .

٨- وعلى كل الأحوال فإن المدة يحكمها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها و مع ذلك وما لم يقرر تشريع هذه الدولة غير ذلك فإن المدة لم تتجاوز المدة المحددة في دولة منشأ المصنف .

مادة (٧) ثانيا

تطبق أحكام المادة السابقة أيضا في الحالة التي يكون فيها حق المؤلف مملوكا على الشيوع للشركاء في عمل مصنف ، على أن تحسب المدة المقررة على اثر وفاة المؤلف اعتبارا من تاريخ وفاة آخر من بقى من الشركاء على قيد الحياة .

مادة (٨)

يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية و الفنية الذين تحميمهم هذه الاتفاقية بحق استثنائي في ترجمة أو للتصريح بترجمة مصنفاتهم طوال مدة حماية مالهم من حقوق في المصنفات الأصلية .

مادة (٩)

- ١- يتمتع مؤلفو المصنفات الادبية و الفنية للذين تحميم هذه الاتفاقية بحق
١- الاستثنائى فى التصريح بعمل نسخ من هذه المصنفات بأية طريقة
و بأى شكل كان .
- ٢- تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بعمل نسخ من هذه المصنفات
فى بعض الحالات الخاصة بشرط الا يتعارض عمل مثل هذه النسخ مع
الاستغلال العادى للمصنف ، و ألا يسبب ضررا بغير مبرر للمصالح
المشروعة للمؤلف .
- ٣- كل تسجيل صوتى أو بصرى يعتبر نقلا فى مفهوم هذه الاتفاقية .

مادة (١٠)

- ١- يسمح بنقل مقتطفات من المصنف الذى وضع فى متناول الجمهور على
نحو مشروع بشرط أن يتفق ذلك و حسن الاستعمال و ان يكون فى
الحدود التى يبررها الغرض المنشود و يشمل ذلك نقل مقتطفات من
مقالات الصحف والدوريات فى شكل مختصرات صحفية
- ٢- تختص تشريعات دول الاتحاد الاتفاقيات الخاصة بالمقودة أو التى قد
تعقد فيما بينها وفى حدود ما يبرره الغرض المنشود، و بإباحة استعمال
المصنفات الأدبية أو الفنية على سبيل التوضيح للأغراض التعليمية
، وذلك عن طريق النشرات و الاذاعات الملكية و التسجيلات الصوتية أو
البصرية بشرط أن يتفق مثل هذا الاستخدام و حسن الاستعمال .
- ٣- يجب عند استعمال المصنفات طبقا للفقرتين السابقتين من هذه المادة ذكر
المصدر و اسم المؤلف إذا كان وارده .

مادة (١٠) ثانيا

- ١- تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بنقل المقالات المنشورة فى الصحف و الدوريات عن موضوعات جارية اقتصادية أو سياسية أو دينية أو للمصنفات المذاعة التى لها ذات الطابع ، و ذلك بواسطة الصحافة أو الاذاعة أو النقل المملكى المذكور محفوظة بصراحة .
- ٢- ومع ذلك فانه يجب دائما الاشارة بكل وضوح الى المصدر و يحدد تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها للجزء المترتب على الاختلال بهذا الالتزام .
- ٣- تختص أيضا تشريعات دول الاتحاد بتحديد الشروط التى يمكن بمقتضاها و ذلك بمناسبة عرض لحدث جارية عن طريق التصوير الفوتوغرافى أو السينمائى أو الاذاعة أو النقل المملكى للجمهور ، نقل للمصنفات الأدبية أو الفنية التى شوهت أم سمعت أثناء الحدث و جعلها فى متناول الجمهور و ذلك فى حدود ما يبرره الغرض الاعلامى المنشود .

مادة (١١)

- يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية و المسرحيات الموسيقية و المصنفات الموسيقية بحق استشارى فى التصريح :
- ١- بتمثل مصنفاتهم و أدائها علنا بما فى ذلك التمثيل و الأداء العلنى بكل الوسائل أو الطرق .
 - ٢- بنقل تمثيل أداء مصنفاتهم الى الجمهور بكل الوسائل .

٣- يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصلي بنفس الحقوق فيما يختص بترجمة مصنفاتهم .

مادة (١١) ثانيا

ثانيا يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية و الفنية بحق استشارى فى التصريح :

١- بإذاعة مصنفاتهم أو بنقلها الى الجمهور بأية وسيلة أخرى تستخدم لإذاعة الاشارات أو الاصوات أو الصور بالاسلكى .

٢- بأى نقل للجمهور سلكيا كان أم لاسلكيا للمصنف المذاع عندما تقوم بهذا النقل هيئة أخرى غير الهيئة الأصلية .

٣- بنقل المصنف المذاع للجمهور بمكبر للصوت أو بأى جهاز آخر مشابه ناقل للإشارات أو الأصوات أو الصور .

٤- تختص تشريعات دول الاتحاد بتحديد شروط استعمال الحقوق المذكورة فى الفقرة (١) السابقة على أن يقتصر اثر هذا الشروط على الدول التى فرضتها لاغير ، و لا يمكن أن تمس هذه الشروط بأى حال بالحقوق المعنوية للمؤلف ولا بحقه فى الحصول على مقابل عادل تحدده السلطة المختصة فى حالة عدم الاتفاق عليه وديا .

٥- ما لم ينص على خلاف ذلك فإن التصريح الممنوح للفقرة (١) من هذه المادة لا يتضمن التصريح بتسجيل المصنف المذاع بآلات تسجيل الأصوات أو الصور ، ومع ذلك فإن تشريعات دول الاتحاد بتحديد نظام التسجيلات المؤقتة التى تجريها هيئة إذاعية بوسائلها الخاصة لاستخدامها

فى اذاعاتها الخاصة ،و يجوز لهذه التشريعات أن تصرح بحفظ هذه التسجيلات فى محفوظات رسمية بالنظر لطابعها الاستثنائى كوثائق .

مادة (١١) ثلثا

- ١- يتمتع مؤلفو المصنفات الادبية بحق استثنائى فى تصريح :
 - أ. التلاوة العلنية لمصنفاتهم بما فى ذلك التلاوة العلنية بجميع الوسائل أو الطرق .
 - ب. نقل تلاوة مصنفاتهم الى الجمهور بجميع الوسائل .
- ٢- يتمتع مؤلفو المصنفات الادبية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الاصلى بنفس الحقوق فيما يتعلق بترجمة مصنفاتهم .

مادة (١٢)

يتمتع مؤلفو المصنفات الادبية أو الفنية بحق استثنائى فى تصريح
تحويل مصنفاتهم أو اجراء أى تحويلات أخرى عليها .

مادة (١٣)

١- يجوز لكل دولة فى الاتحاد أن تضع فما يخصها تحفظات و شروط بشأن الحق الاستثنائى الممنوح لمؤلف مصنف موسيقى و لمؤلف لينة كلمات يكون قد تم تسجيلها مع المصنف الموسيقى بتصريح من الاخير وذلك فى ترخيص التسجيل الصوتى لذلك المصنف للموسيقى مصحوبا بالكلمات أن وجدت بيد أن كل مثل هذه التحفظات والشروط يقتصر تطبيقها على الدولة التى فرضتها ولا يجوز أن تمن بأى حال بحق

المؤلف فى الحصول على مقابل عادل تحدد السلطة المختصة فى حالة
عم الاتفاق على وديا .

٢- تسجيلات المصنفات الموسيقية التى تم انجازها فى لحدى دول الاتحاد
طبقا للمادة ١٣ (٣) من الوثيقتين لهذه الاتفاقية للموقعين فى روما فى
يونيو ١٩٢٨ وفى بروكسل فى ٢٦ يونيو ١٩٤٨ ، يمكن أن تكون محلا
لنقل داخل ذلك الدولة بغير موافقة مؤلف المصنف الموسيقى و ذلك
حتى نهائية مدة سنتين اعتبارا من التاريخ الذى تصبح فيه الدولة
المذكورة مرتبطة بهذه الوثيقة .

٣- للتسجيلات التى تتم وفقا للفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة والتى يتم
استيرادها ، بغير تصريح من الاطراف المعنية بحسب دولة تعتبرها
تسجيلات مخالفة للقانون ، تكون عرضة للمصادرة .

مادة (١٤)

- ١- يتمتع مؤلفو المصنفات الادبية أو الفنية بحق استثنائى فى ترخيص :
(أ) تحويل مصنفاتهم و عمل نسخ منها للانتاج السينمائى و توزيع مثل
هذه النسخ المحورة أو المنقولة .
(ب) التمثيل و الاداء العلنى و النقل الملكى للجمهور للمصنفات
المحورة و المنقولة بهذا الشكل .
- ٢- تحويل الانتاج السينمائى المأخوذ من مصنفات أدبية أو فنية تحت أى
شكل فى آخر يظل خاضعا لتصريح مؤلفى المصنفات الاصلية، و ذلك
دون المساس بترخيص مؤلفى الانتاج السينمائى .
- ٣- لا تنطبق أحكام المادة (١٣) (١) .

مادة (١٤) ثانيا

١- دون المساس بحق المؤلف لاي مصنف يكون قد تم تحويله أو نقله يتمتع المصنف السينمائي بالحماية كمصنف أصلي. و يتمتع صاحب حق المؤلف لمصنف سينمائي بذات الحقوق التي يتمتع بها مؤلف مصنف أصلي بما في ذلك الحقوق المشار إليها في المادة السابقة.

٢- (أ) تحديد أصحاب حق المؤلف لمصنف سينمائي يختص به تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها .

(ب) ومع ذلك ، ففي دول الاتحاد التي تقضى تشريعاتها تضمنين أصحاب حق المؤلف في مصنف سينمائي المؤلفين الذين ساهموا في عمل المصنف فان مثل هؤلاء المؤلفين في حالة اذا ما تعهدوا بتقديم مثل هذه المساهمة ليس لهم ما لم يتفق على خلاف ذلك أو على نص خاص أن يعترضوا على عمل نسخ من المصنف السينمائي أو تداوله أو تمثيله أو أدائه علنا أو نقله ملكيا إلى الجمهور أو إذاعته أو على أي نقل آخر إلى الجمهور أو تضمينه حاشية بالترجمة أو جعله نائطا بلغة أخرى.

(ج) أمر البت اذا كان يجب الفراغ للتعهد المذكور أعلاه لأغراض تطبيق الفقرة (ب) السابقة في شكل عقد مكتوب أو محرر مكتوب له ذات الاثر من عدمه يختص به تشريع دولة الاتحاد التي يتخذها منتج المصنف السينمائي مقرا له أو محلا لأقامته المعتاده ، ومع ذلك يختص تشريع دولة الاتحاد المطلوب توفير الحماية فيها بحق القضاء بما اذا كان التعهد المشار إليه يجب ان يكون عقدا مكتوبا أو محررا له ذات الاثر ويجب على الدولة التي تقوم باستعمال هذا الحق أن تخطر المدير العام بذلك بموجب اعلان كتابي يقوم بإبلاغه في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى .

(د) يقصد بعبارة "ما لم يتفق على خلاف ذلك ، أو على نص خاص" أي شرط مقيد يمكن أن يخضع له التعهد المذكور .

٣- لا تطبق أحكام الفقرة (٢) (ب) أعلاه على مؤلفي السيناريو و الحوار و المصنفات الموسيقية التي يتم تأليفها بغرض انجاز مصنف سينمائي ولا على المخرج الرئيسي لهذا المصنف هذا ما لم يقرر التشريع الوطني خلال ذلك ، ومع ذلك فعلى دول الاتحاد التي تخلو تشريعاتها من أحكام تقضى بتطبيق الفقرة (٢)(ب) المشار إليها على المخرج المذكور ، أن يخطر المدير العام بذلك بموجب اعلان كتابي يقوم بإبلاغه في الحال الى جميع دول الاتحاد الأخرى

مادة (١٤) ثلثا

١- فيما يتعلق بالمصنفات الفنية الأصلية و المخطوطات الأصلية لكتاب و مؤلفين موسيقيين يتمتع المؤلف أو من له صفة بعد وفاته من الأشخاص أو الهيئات وفقا للتشريع الوطني بحق غير قابل للتصرف فيه في تعلق مصلحتهم بعمليات بيع المصنف التالية لأول تنازل عن حق الاستغلال يجريه المؤلف .

٢- لا يمكن المطالبة بتوفير الحماية المنصوص عليها في الفقرة السابقة في أية دولة من دول الاتحاد الا اذا كان تشريع الدولة التي ينتمى إليها المؤلف يقرر هذه الحماية و في الحدود التي يسمح بها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها .

٣- يختص التشريع الوطني بتحديد إجراءات التحصيل و المبالغ الواجبة .

مادة (١٥)

١- لكي يعتبر أن لمؤلفي المصنفات الأدبية أو الفنية التي تحميها الاتفاقية الحالية هذه الصفة ، ويكون لهم بالتالي حق المثل أمام محاكم دول الاتحاد و مقاضاة من يمس بحقوقهم يكفي أن يظهر اسم المؤلف على المصنف بالطريقة المعتادة ، هذا ما لم يقر الدليل على عكس ذلك و تطبق هذه الفقرة حتى إذا كان الاسم مستعاراً متى كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا بدع مجالاً لأي شك في تحديد شخصيته .

٢- يفترض أن للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يظهر اسمه بالطريقة المعتاد على مصنف سينمائي هو (المنتج) لهذا المصنف هذا ما لم يقر الدليل على عكس ذلك .

٣- بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو التي تحمل اسماً مستعاراً ، غير تلك المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه يفترض أنه للناشر الذي يظهر اسمه على المصنف وما لم يثبت عكس ذلك ، بهذا (ممثل للمؤلف) وبهذه الصفة فإن له حق المحافظة على حق المؤلف والدفاع عنها ، ويوقف سريان حكم هذه الفقرة عندما يكشف للمؤلف عن شخصيته و يثبت صفته .

٤- (أ) بالنسبة للمصنفات غير المنشورة و التي تكون شخصية مؤلفها مجهولة ، مع وجود كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه من مواطني إحدى دول الاتحاد فإن تشريع هذه الدولة يختص بحق تعيين السلطة المختصة التي تقوم بتمثيل المؤلف ، و يكون لها حق المحافظة على حقوقه و الدفاع عنها في دول الاتحاد .

(ب) على دول الاتحاد التى تقوم بمثل هذا التعيين عملا بالحكم المذكور أن تخطر المدير العام بذلك بمقتضى اعلان كتابى يتضمن كل البيانات الخاصة بالسلطة المختصة التى تم تعيينها بهذا الشكل ويقوم المدير العام بإبلاغ ذلك فى الحال لجميع دول الاتحاد الأخرى .

مادة (١٦)

- ١- تكون جميع النسخ (غير المشروعة) لمصنف محلا (للمصادرة) فى دول الاتحاد التى يتمتع فيها المصنف الأصلى بالحماية القانونية .
- ٢- تطبق أحكام الفقرة السابقة أيضا على النسخ الواردة من دولة لا يتمتع فيها المصنف بالحماية أو تكون قد توقفت فيها حمايته .
- ٣- تجرى المصادرة (وفقا لتشريع كل دولة) .

مادة (١٧)

لا يمكن لأحكام هذه الاتفاقية أن تمس بأى شكل بحق حكومة كل دولة من دول الاتحاد فى أن تسمح أو ترأب أو تمنع ، عن طريق التشريع أو إصدار اللوائح ، تداول أو تمثيل أو عرض أى مصنف أو إنتاج ترى السلطة المختصة ممارسة هذا الحق بالنسبة إليه .

مادة (١٨)

١- تسرى هذه الاتفاقية على كل المصنفات التي لا تكون (عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ) قد سقطت بعد في الملك العام لدولة المنشأ بإقضاء مدة الحماية .

٢- و مع ذلك اذا سقط احد المصنفات في (الملك العام) في الدولة المطلوب توفير الحماية فيها نتيجة انقضاء مدة الحماية السابق منحها له ، فان هذا المصنف لا يتمتع فيها بالحماية من جديد .

٣- جرى تطبيق هذا المبدأ وفقا للأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات الخاصة المعقودة أو التي قد تعقد لهذا الغرض فيما بين دول الاتحاد و في حالة عدم وجود مثل هذه الأحكام تتحدد الدولة المعنية كل فيما يخصها الشروط الخاصة بتطبيق هذا المبدأ .

٤- تنطبق الأحكام السابقة أيضا في حالة انضمام دول جديدة الى الاتحاد و كذلك في الحالة التي تمد فيها الحماية بالتطبيق للمادة ٧ أو سبب التنازل عن التحفظات .

مادة (١٩)

لا تمنع هذه الاتفاقية من المطالبة بتطبيق حماية أوسع يكون قد قررها تشريع دولة من دول الاتحاد .

مادة (٢٠)

تحتفظ حكومات دول الاتحاد بالحق في عقد اتفاقات خاصة فيما بينها مادامت هذه الاتفاقات تخول المؤلفين حقوقا تفوق تلك التي تمنحها هذه

الاتفاقية أو تتضمن نصوصا لا تتعارض مع الاتفاقية و تبقى أحكام الاتفاقيات سارية متى كانت مطابقة للشروط السابق ذكرها.

مادة (٢١)

- ١- يتضمن الملحق أحكاما خاصة تتعلق بالدول النامية .
- ٢- مع مراعاة أحكام المادة ٢٨ (أ) (ب) يشكل الملحق جزءا لا يتجزأ من هذه الوثيقة .

مادة (٢٢)

- ١- (أ) يكون للاتحاد (جمعية) تتكون من دول الاتحاد الملزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦ .
- (ب) تمثل حكومة كل دولة (بمندوب واحد) يمكن أن يعاونه منساقون ومسشارون وخبراء .
- (ج) تتحمل (نفقات كل وفد) الحكومة التي عينته .
- ٢- (أ) تقوم الجمعية بما يلي:

١- تعالج جميع المسائل الخاصة بالمحافظة على الاتحاد وتنميته وبتنفيذه هذه الاتفاقية .

٢- تزود المكتب الدولي للملكية الفكرية (وتدعى فيما بعد "المكتب الدولي") المشار اليه في اتفاقية إنشاء العالمية للملكية الفكرية (وتدعى فيما بعد "المنظمة") بالتوجيهات الخاصة بالاعداد المؤتمرات التصديق مع مراعاة ملاحظات دول الاتحاد غير الملزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦ .

- ٣- تتظر في تقارير وأنشطة مدير عام المنظمة الخاصة بالاتحاد وتعتمدها وتزوده بجميع للتوجيهات اللازمة بخصوص الموضوعات التي تدخل في اختصاص الاتحاد.
- ٤- تنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية.
- ٥- تتظر في تقارير وأنشطة لجنتها التنفيذية وتعتمدها وتزودها بالتوجيهات.
- ٦- تحدد برامج الاتحاد ونقر ميزانية السنوات الثلاث الخاصة به وتعتمد حساباته الختامية.
- ٧- نقر اللائحة المالية للاتحاد.
- ٨- تنشئ ما تراه ملائما من لجان خبراء وجماعات عمل لتحقيق أغراض الاتحاد.
- ٩- تحدد من يسمح لهم بحضور اجتماعاتها (كمراقبين) من الدول غير الاعضاء في الاتحاد ،ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.
- ١٠- نقر التعديلات الخاصة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦ .
- ١١- تتخذ أى إجراء اخر ملائم يهدف الى تحقيق أغراض الاتحاد.
- ١٢- تباشر أية مهام أخرى تدخل في نطاق هذه الاتفاقية .
- تمارس الحقوق الممنوحة لها بموجب اتفاقية إنشاء للمنظمة شريطة قبولها لهذه الحقوق
- (ب) تتخذ الجمعية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهتم أيضا لتحادات أخرى تديرها للمنطقة بعد الاطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة.

٣- (أ) يكون لكل دولة عضو في الجمعية (صوت واحد).

(ب) يتكون النصاب القانوني من (نصف عدد الدول الأعضاء في الجمعية).

(ج) بغض النظر عن أحكام الفقرة الفرعية (ب) للجمعية أن تتخذ قرارات إذا كان عدد الدول الممثلة في أية دورة قل عن النصف ولكن يساوى ثلث الدول الأعضاء في الجمعية أويزيد عليه و مع ذلك فإن قرارات الجمعية ، بخلاف تلك المتعلقة بإجراءاتها لا تكون نافذة الا اذا توافرت الشروط التالية :

يبلغ المكتب الدولي القرارات المذكورة الى الدول الأعضاء في الجمعية التي لم تكن ممثلة و يدعوها الى الادلاء بتصويتها أو امتناعها كتابة خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ ذلك الإبلاغ فاذا ما كان عدد الدول التي أدلت بتصويتها أو امتناعها عند انقضاء تلك المدة يساوى على الأقل الذى كان مطلوباً لاستكمال للنصاب القانوني في الدورة ذاتها تكون تلك القرارات نافذة متى كانت الاغلبية المطلوبة مازالت قائمة في نفس الوقت .

(د) مع مراعاة أحكام المادة (٢٦) (٢) تتخذ قرارات الجمعية بأغلبية ثلثي الاصوات التي لشركت في الاقتراع .

(هـ) لا يعتبر الامتناع بمثابة تصويت .

(و) لا يمثل المندوب الا دولة واحدة فقط . ولا يصوت الا باسمها .

(ز) تشارك دول الاتحاد غير الاعضاء في الجمعية في اجتماعاتها كمراقبين .

٤- (أ) تجتمع الجمعية في دورة عادية مرة كل سنتين بدعوة من المدير العام، ويكون اجتماعها فيما عدا الحالات الاستثنائية، أثناء الفترة و في نفس المكان للذين تجتمع فيهما الجمعية العامة للمنظمة .

(ب) تجتمع الجمعية في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو على طلب ربع عدد الدول الاعضاء في الجمعية .

٥- تضع الجمعية النظام الداخلي الخاص بها

مادة (٢٣)

١- يكون للجمعية لجنة تنفيذية

٢- (أ) تتكون اللجنة التنفيذية من الدول التي تنتخبها الجمعية من بين الدول الاعضاء فيها، و علاوة على ذلك يكون للدولة التي يقع على اقليمها مقر المنظمة، يحكم وضعها، مقعد في اللجنة وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٢٥)(٧)(ب) .

(ب) تمثل حكومة كل دول عضو في اللجنة التنفيذية بمندوب واحد مكن أن يعاونه مناوون مستشارون وخبراء .

(ج) تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته .

٣- يكون عدد الدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية مساويا لربع عدد الدول الاعضاء في الجمعية ، عند تحديد عدد المقاعد التي يتعين شغلها يهمل الباقي للقسمه على أربعة .

٤- تراعى الجمعية عدد انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية توزيعا جغرافيا عادلا و ضرورة أن تكون الدول الاطراف في الاتفاقات الخاصة التي يمكن أن تعقد في اطار الاتحاد، ضمن الدول التي تتكون منها (للجنة التنفيذية) .

٥- (أ) يتولى أعضاء اللجنة التنفيذية مهام عملهم ابتداء من ختام دورة

الجمعية التي تم فيها انتخابهم حتى ختام الدورة العادية التالية للجمعية.

(ب) يمكن إعادة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية ولكن بحد أقصى لا يزيد

على ثلثي عددهم.

(ج) تضع الجمعية للقواعد التفصيلية الخاصة بانتخاب وإعادة الانتخاب

المحتمل لأعضاء اللجنة التنفيذية.

٦- (أ) تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي:

١- تعد مشروع جدول أعمال الجمعية.

٢- تعرض على الجمعية (مقترحات) متعلقة بمشروع البرنامج

ومشروع ميزانية فترة السنتين الخاصة بالاتحاد والمعدة من قبل المدير

العام.

٣- تحذف .

٤- تعرض على الجمعية مع التعليقات الملائمة، التقارير الدورية

للمدير العام و التقارير السنوية الخاصة بمراجعة الحساب.

٥- تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لضمان قيام المدير العام بتنفيذ

برنامج الاتحاد طبقا لقرارات الجمعية مع مراعاة الظروف التي قد

تطرا فيما بين دورتين عاديتين للجمعية.

٦- تباشر اية مهام أخرى تعهد اليها في نطاق هذه الاتفاقية.

(ب) تتخذ اللجنة التنفيذية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضا

اتحادات أخرى تديرها للمنظمة بعد الاطلاع على رأى لجنة للتنسيق التابعة

للمنظمة.

٧- (أ) تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة عادية (مرة كل سنة) بدعوة من المدير العام و يتم الاجتماع أثناء نص للفترة، وفي نفس المكان الذين تجتمع فيهما لجنة التنسيق التابعة للمنظمة وذلك بقدر الامكان .

(ب) تجتمع اللجنة التنفيذية في (دورة غير عادية) بدعوة من المدير العام أما بمبادرة منه ،أو بناء على طلب رئيسها أو ربع أعضائها .

٨- (أ) يكون لكل دولة عضو في اللجنة التنفيذية (صوت واحد) .

(ب) يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية .

(ج) تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات التي اشتركت في الاقتراح .

(د) لا يعتبر الإمتناع بمثابة تصويت .

(هـ) لا يمثل المندوب الا دولة واحد فقط ولا يصوت الا باسمها .

٩- لـدول الاتحاد غير الأعضاء في اللجنة التنفيذية أن تحضر اجتماعاتها كمرأقين .

١٠- تضع اللجنة التنفيذية النظام الداخلي الخاص بها .

مادة (٢٤)

١- (أ) يمارس المكتب الدولي المهام الادارية الخاصة بالاتحاد ،و يعتبر المكتب الدولي امتداد لمكتب الاتحاد المتحد مع مكتب الاتحاد الذي انشأته الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الصناعية .

(ب) يقوم المكتب الدولي بصفة خاصة ، بأعمال السكرتارية لمختلف أجهزة الاتحاد .

(ج) للمدير العام للمنظمة ،هو الرئيس التنفيذي للاتحاد وهو الذي يمثل .

- ٢- يجمع المكتب الدولي (المعلومات) الخاصة بحماية حق المؤلف.
- ٣- يصدر المكتب الدولي (مجلة شهرية).
- ٤- يزود المكتب الدول كل دولة في الاتحاد بناء على طلبه، بمعلومات عن المسائل المتعلقة بحماية حق المؤلف .
- ٥- يجرى المكتب الدولي دراسات و يقدم خدمات تهدف الى تيسير حماية حق المؤلف .
- ٦- يشترك المدير العام و أى عضو يكلفه من موظفى المكتب الدولي فى كافة اجتماعات الجمعية و اللجنة التنفيذية و لاية لجنة خبراء أو جماعة عمل دون أن يكون لهم حق التصويت و يكون للمدير العام أو أى عضو يكلفه من موظفى المكتب الدولي سكرتيرا لهذه الأجهزة بحكم منصبه .
- ٧- (أ) يقوم المكتب الدولي وفقا لتوجيهات الجمعية و بالتعاون مع اللجنة التنفيذية باعداد مؤتمرات التعديل الخاص بأحكام الاتفاقية فيما عدا المواد من ٢٢ الى ٢٦ .
- (ب) للمكتب الدولي أن يتشاور مع المنظمات الدولية للحكومية و غير الحكومية بشأن الإعداد لمؤتمرات التعديل .
- (ج) يشترك المدير العام و الأشخاص الذين يعينهم فى مناقشات هذه المؤتمرات دون أن يكون لهم حق التصويت .
- ٨- ينفذ المكتب الدولي لاية مهام أخرى تعهد اليه .

ملءة (٢٥)

١- (أ) تكون للاتحاد (ميزانية).

(ب) تشمل ميزانية الاتحاد الإيرادات و النفقات الخاصة بالاتحاد و مساهمته فى ميزانية النفقات المشتركة بين الاتحاد و كذلك اذا اقتضى الأمر المبلغ للموضوع تحت تصرف ميزانية مؤتمر المنظمة.

(ج) تعتبر نفقات مشركة بين الاتحادات النفقات التى لا تخص الاتحاد وحده بل تخص كذلك واحدا أو أكثر من الاتحادات الأخرى التى تديرها المنظمة و يكون نصيب الاتحاد فى هذه النفقات المشتركة بنسبة المصلحة التى تعود عليه منها .

٢- توضع ميزانية الاتحاد بعد اعتبار مقتضيات التنسيق مع ميزانيات الاتحادات الأخرى التى تديرها المنظمة .

٣- تمول ميزانية الاتحاد من المصادر التالية :

١- حصص دول الاتحاد .

٢- الرسوم و المبالغ المستحقة عن الخدمات التى يؤديها المكتب الدولى مما يخص الاتحاد .

٣- حصيلة بيع مطبوعات المكتب الدولى الخاص بالاتحاد و الحقوق المتصلة بهذا المطبوعات .

٤- الهبات و الوصايا و الاعانات .

٥- الإيجارات و الفوائد و الإيرادات المتنوعة الأخرى.

٤- (أ) لتحديد حصة كل دولة من دول الاتحاد فى الميزانية تنتمى تلك الدولة الى فئة تقوم برفع حصصها السنوية على أساس عدد من الوحدات محدده كما يلى :

فئة ١	٢٥	فئة ٥	٥
فئة ٢	٢٠	فئة ٦	٣
فئة ٣	١٥	فئة ٧	١
فئة ٤	١٠		

(ب) تبين كل دولة الفئة التي ترغب الانتماء إليها عند إيداعها وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها، ما لم يكن قد سبق لها بيان ذلك، ويمكن لذلك الدولة أن تغير الفئة التي تنتمي إليها، فإذا ما اختارت فئة أدنى فعليها أن تعلن ذلك الجمعية في إحدى دوراتها العادية، و يصبح أي تغيير من هذا القبيل ساري المفعول من بداية السنة التالية للدورة المذكورة.

(ج) تكون الحصة السنوية لكل دولة مبلغا تبلغ نسبتة إلى المبلغ الإجمالي للاشتراكات السنوية في ميزانية الاتحاد، بما يعادل عدد وحدات تلك الدول إلى إجمالي الوحدات الخاصة بجميع الدول المساهمة.

(د) تستحق الحصص في أول يناير من كل سنة.

(هـ) لا يجوز للدولة التي تتأخر في دفع حصصها أن تباشر حقها في التصويت في أي من أجهزة الاتحاد الذي تتمتع بعضويته إذا كان مقدار ديونها المتأخرة يعادل مبلغ الحصص المستحقة عليها عن السنتين السابقتين بالكامل أو يزيد عليه، أو مع ذلك يجوز لأي من أجهزة الاتحاد أن يسمح لتلك الدولة بالاستمرار في مباشرة حقها في التصويت في مثل هذا الجهاز مادام كان مقتنعا بأن التأخير في الدفع ناتج عن ظروف استثنائية لا يمكن تجنبها.

(و) إذا لم يتم لقرار الميزانية قبل بداية سنة مالية جديدة يستمر العمل بميزانية السنة المنتهية، وذلك طبقا لما تقتضيه اللائحة المالية.

٥- يحدد المدير العام مقدار الرسوم و المبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي لمصلحة الاتحاد، و يقدم تقارير عنها الى الجمعية واللجنة التنفيذية.

٦- (أ) يكون للاتحاد صندوق لرأس المال العامل يتكون من مبلغ يدفع لمرة واحدة من قبل كل دولة من دول الاتحاد و تقرر الجمعية زيادة رأس المال اذا أصبح غير كاف .

(ب) يكون مقدار الدفعة الأولى الخاص بكل دولة في رأس المال السالف الذكر أو لשתراكها في اية زيادة له عبارة عن نسبة من حصة تلك الدولة عن السنة التي تحدد فيها رأس المال أو تقرر فيها زيادته .

(ج) تحدد الجمعية نسبة الدفعة وشروط دفعها بناء على اقتراح المدير العام و بعد الاطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

٧- (أ) ينص اتفاق المقر المبرم مع الدولة التي يكون مقر المنظمة على اقليمها على انه عندما يكون رأس المال العامل غير كاف تقوم تلك الدولة بمنح قروض و يكون مقدار هذه القروض و شروط منحها موضوعا لاتفاقيات منفصلة في كل حالة بين تلك الدولة و المنظمة ، و تتمتع تلك الدولة بحكم وضعها بمقعد في اللجنة التنفيذية ما دامت تظل ملتزمة بتقديم قروض.

(ب) يحق لكل من الدولة المشار اليها في الفقرة الفرعية (أ) و المنظمة ان تته الاترالم بمنح قروض بموجب لخطر كتابي ، و يسرى مفعول الانتهاء بعد ثلاثة سنوات من نهاية السنة التي تم فيها الاخطار عنه .

٨- تتم مراجعة الحسابات وفقا لما ينص عليه اللائحة المالية من قبل دولة أو اكثر من دول الاتحاد أو من قبل مراقب حسابات من الخارج تعيينهم الجمعية بعد أخذ موافقتهم .

مادة (٢٦)

١- لأية دولة عضو في الجمعية و اللجنة التنفيذية ، و كذلك للمدير العام التقدم باقتراحات لتعديل المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ بالأضافة للمادة الحالية و يقوم المدير العام بإبلاغ تلك المقترحات الى الدول الأعضاء في الجمعية قبل نظرها من قبل الجمعية بسنة أشهر على الأقل .

٢- تتولى الجمعية لقرار التعديلات الخاص بالمواد المشار إليها في الفقرة (١) و يتطلب هذا الاقرار ثلاثة ارباع عدد الأصوات التي اشتركت في ، مع ذلك فان أى تعديل للمادة (٢٢) و للفقرة الحالية يتطلب أربعة أخماس عدد الأصوات التي التي اشتركت في الاقتراح .

٣- يبدأ نفاذ أى تعديل للمواد المشار إليها في الفقرة (١) بعد شهر من تسليم المدير العام لخطارات كتابية بمواد ثلاثة ارباع عدد الدول الأعضاء في الجمعية و ذلك في وقت أقرها للتعديل ، وعلى أن تكون تلك للموافقات وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بهذا الدول و تلزم أى تعديلات للمواد المذكورة ، يكون قد تم إقرارها بهذا الشكل جميع الدول الأعضاء فيها . في تاريخ لاحق و مع هذا فان أى تعديل يزيد من الالتزامات المالية للدول الأعضاء في الاتحاد لا يلزم الا تلك الدول التي قامت بالاختصار عن موافقتها على التعديل المذكور .

مادة (٢٧)

١- تكون هذه الاتفاقية محلا للتعديل بغرض إدخال تغييرات تهدف الى تحسين نظام الاتحاد .

٢- ولهذا الغرض تعقد مؤتمرات في دول الاتحاد على التوالي بين مندوبي هذه الدول .

٣- مع مراعاة أحكام المادة ٢٦ التي تنطبق على المواد من ٢٢ الى ٢٦ فإن أي تعديل للوثيقة الحالية بما في ذلك الملحق يتطلب إجماع الأصوات التي اشتركت في الاقتراح

مادة (٢٨)

١- (أ) يجوز لكل دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الوثيقة أن تصدق عليها و إذا لم تكن قد وقعتها فيوسعها الانضمام إليها و تسودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام
(ب) يجوز لكل دول الاتحاد أن تعلن في وثيقة التصديق أو الانضمام أن تصديقها أو انضمامها لا يسرى على المواد من ١ الى ٢١ ، ولا على الملحق ومع هذا ، إذا كانت تلك الدولة قد قامت فعلا بإعلان في الوثيقة المذكورة الا بان تصديقها أو انضمامها لا يسرى على المواد من ١ الى ٢١ .

٢- (أ) يبدأ نفاذ المواد من ١ الى ٢١ و الملحق بعد ثلاثة شهور من توافر الشروطين التاليين:

١- تصديق خمس دول - على الأقل من دول الاتحاد على هذه الوثيقة أو انضمامها إليها دون القيام بالإعلان المنصوص عليه في الفقرة (أ) و(ب).

٢- أن تصبح كل من فرنسا وأسبانيا و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف كما علنت في باريس في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧١

(ب) يعمى النفاذ المنصوص عليه فى الفقرة الفرعية السابقة (أ) على الدول الاتحاد التى أودعت قبل موعد السريان المذكور بثلاثة شهور وثائق تصديق أو انضمام خالية من الاعلان المشار اليه فى الفقرة (أ) و (ب).

(ج) يبدأ نفاذ المواد من ١ الى ٢١ و الملحق بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لا تطبق عليها الفقرة الفرعية (ب) و تكون قد صدقت على الوثيقة الحالية أو انضمت اليها دون القيام بالاعلان للمنصون عليه فى الفقرة (١)(ب) بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذى يتولى فيه المدير العام ابلاغ الاخطار عن ايداع وثيقة للتصديق أو الانضمام المعنية ما لم تحدد الوثيقة المودعة تاريخاً لاحقاً فى هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ المواد من ١ الى ٢١ و الملحق بالنسبة لتلك الدول من التاريخ الذى حددته فى تلك الوثيقة.

(د) لا تؤثر أحكام الفقرات الفرعية من (أ) الى (ج) على تطبيق المادة السادسة من الملحق .

٣- يبدأ نفاذ المواد من ٢٢ الى ٣٨ بالنسبة لكل دولة فى الاتحاد تصدق على هذه الوثيقة أو تنضم اليها مع القيام بالاعلان المنصوص عليه فى الفقرة (١)(ب) أو بدونه، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذى يتولى فيه المدير العام ابلاغ الاخطار عن ايداع وثيقة للتصديق أو الانضمام المعنية ما لم تحدد الوثيقة المودعة تاريخاً لاحقاً فى هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ المواد ٢٢ الى ٢٨ بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذى حددته فى تلك الوثيقة.

مادة (٢٩)

١- لكل دولة خارج الاتحاد أن تنضم الى هذه الوثيقة وان تصبح بمقتضى ذلك طرفا في الاتفاقية الحالية ، وعضوا في الاتحاد ، وتودع وثائق الانضمام لدى المدير العام.

٢- (أ) مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى في المدير العام ابلاغ الاخطار عن ايداع وثيقة انضمامها و ذلك ما لم تكن الوثيقة المودعة قد حددته في تلك الوثيقة .

(ب) اذا كان بدء النفاذ طبقا للفقرة الفرعية (أ) يسبق بدء نفاذ المواد من ١ الى ٢١ و الملحق طبقا للمادة ٢٨ (٢)(أ) فان الدولة المذكور تكون ملتزمة خلال هذه الفترة بالمواد من ١ الى ٢٠ ومن وثيقة بروكسل للاتفاقية الحالية بدلا من المواد من ١ الى ٢١ و الملحق .

مادة (٢٩) مكررا

التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام اليها من قبل كل دولة غير ملتزمة بالمواد من ٢٢ الى ٣٨ من وثيقة استكهولم للاتفاقية الحالية يقوم مقام التصديق على وثيقة استكهولم المذكور ، أو الانضمام اليه مع التحديد المنصوص عليه في مادتها ٢٨ (أ)(ب)(١) و ذلك من أجل امكان تطبيق المادة ١٤ (٢) من اتفاقية انشاء المنظمة لا غير .

مادة (٣٠)

١- يترتب تلقائيا على التصديق أو الانضمام قبول جميع أحكام هذه الوثيقة ،
و التمتع بجميع مزاياها ، و ذلك مع مراعاة ما هو مسموح به من
استثناءات فى الفقرة (٢) من هذه المادة و المادة (٢٨)(أ) و المادة ٣٣
(٢) و كذلك الملحق .

٢- (أ) مع مراعاة للمادة الخامسة (٢) من الملحق لكل دولة من دول الاتحاد
تصدق على هذه الوثيقة أو تتضمن اليها أن تتمتع بمزايا التحفظات التى
أبدتها فى السابق ، شريطة أن تقوم بإعلان فى هذا الخصوص حين إيداع
- وثيقتها الخاصة بالتصديق أو الانضمام .

(ب) لكل دولة خارج الاتحاد أن تعلن عند انضمامها الى هذه الاتفاقية
مراعاة للمادة الخامسة (٢) من الملحق أنها تتوى أن تطبق بصفة مؤقتة
على الأقل ، أحكام المادة ٥ من اتفاقية الاتحاد لعام ١٨٨٦ و للمكملة فى
باريس عام ١٨٩٦ بدلا من المادة (٨) من هذه الوثيقة المتعلقة بحق
الترجمة ، على أن كون معلوما أن الأحكام لا تشمل الا للترجمة الى لغة
عامة للتداول فى تلك الدولة و مع مراعاة للمادة الأولى (٦)(ب) من
الملحق ، فكل دولة الحق أن تطبق مثل هذا التحفظ ، حماية مماثلة لتلك
التي تمنحها للدولة الأخيرة .

(ج) لكل دولة أن تسحب ، فى أى وقت مثل هذه التحفظات باخطار
بوجه عام للمدير العام

مادة (٣١)

١- لكل دولة أن تعلن فى وثيقة تصديقها أو انضمامها أو أن تخاطر المدير
العام كتابة فى أى وقت لاحق عن سريان هذه الوثيقة على كل أو جزء

من الأقاليم المحددة في التصريح أو الاخطار و لتسى تكون الدولة مسؤولة عن علاقتها الخارجية.

٢- لكل دولة تكون قد أصدرت ذلك الاعلان أو أرسلت نلسك الاخطار أن تخطر المدير العام فى أى وقت بايقاف سريان هذه الاتفاقية على كل تلك الاقليم أو جزء منها.

٣- (أ) يكون كل اعلان صدر بمقتضى الفقرة (١) نافذ اعتبار من نفس التاريخ الخاص بالتصديق أو الانضمام الذى ادرج هذا الاعلان فى وثيقة ، و يكون كل لخطر ارسل بمقتضى تلك الفقرة نافذ بعد ثلاثة شهور من قيام المدير العام بالاخطار عنه .

(ب) يكون كل لخطر صدر بمقتضى الفقرة (٢) نافذ بعد لثسى عشر شهرا من تسليم المدير العام له .

٤- يجب الا تفسر هذه المادة بأنها تعنى الاعتراف أو الموافقة الضمنية من جانب أية دولة من دول الاتحاد بالوضع الراهن المتعلق بأى اقليم تنطبق عليه هذه الاتفاقية من قبل دولة أخرى من دول الاتحاد بمقتضى تصريح تم طبقا للفقرة (١).

مادة (٣٢)

١- تحل هذه الوثيقة بالنسبة للعلاقة بين دول الاتحاد ، و فى حدود سريانها ، محل اتفاقية برن للمؤرخة فى ٩ ستمبر ١٨٨٦ ووثائق التعديل اللاحقة أما الوثائق التى كانت نافذة للمفعول فى الماضى ، فتظل سارية بأكملها أو فى الحدود التى لا تحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الجملة السابقة ، و ذلك بالنسبة للعلاقات مع دول الاتحاد التى لم تصدق على هذه الوثيقة أو لم تتضمن اليها .

٢- مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) تقوم الدول للتي هي خارج الاتحاد و التسي
تصبح طرفا فى هذه الوثيقة بتطبيقها بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لا
تكون ملتزمة بهذه الوثيقة بتطبيقها بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لا
تكون ملتزمة بهذه الوثيقة أو تكون ملتزمة بها ، و لكنها قامت بالاعلان
المنصوص عليه فى المادة ٢٨ (١)(ب) وتقر تلك الدول أن الدولة
الاتحاد المذكورة فى علاقاتها معها :

أ- أن تطبق أحكام وثيقة تلزم بها .

ب- أن يكون لها الحق فى تطبيق الحماية بالمستوى المنصوص عليه
فى هذه الوثيقة وذلك مع مراعاة أحكام المادة الأولى (١) من
الملحق .

٣- لكل دولة طالبت بالتمتع بالحقوق المنصوص عليها فى الملحق أن تطبق
أحكام الملحق الخاص بالحق أو الحقوق التي طالبت بالتمتع بها و ذلك
فى علاقاتها مع أية دولة أخرى من دول الاتحاد غير الملتزمة بهذه
الوثيقة ، شريطة أن تكون هذه الدولة الأخيرة قد قبلت تطبيق الأحكام
المذكورة .

مادة (٣٣)

١- كل نزاع بين اثنين أو أكثر من دول الاتحاد بشأن تفسير أو تطبيق هذه
الاتفاقية و الذى لا تتم تسويته بالمفاوضات، يمكن لأى من الدول المعنية
عرضة أمام محكمة العدل الدولية بعريضة تقدم وفقا لنظام المحكمة
بذلك ما لم تتفق الدول المعنية على طريقة أخرى للتسوية و تقوم الدولة
التي تعرض للنزاع أمام المحكمة ، باخطار المكتب الدولى الذى يتولى
لحاطة دول الاتحاد الأخرى علما بالموضوع .

٢- لكل دولة أن تعلن ، عند توقيعها للوثيقة الحالية أو إيداعها لوثيقة تصديقها ، أو انضمامها ، أنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بأحكام الفقرة (١) ولا تسرى أحكام الفقرة (١) فيما يخص بكل نزاع بين تلك الدولة ولاية دولة أخرى من دول الاتحاد .

٣- لكل دولة أصدرت اعلانا للفقرة (٢) أن تسحب تصريحها ، في أى وقت بأخطار يوجه للمدير العام .

مادة (٣٤)

١- مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ (ثانيا) لا يجوز لاية دولة أن تتضمن الى وثائق سابقة لهذه الاتفاقية أو تصدق عليها ، و ذلك بعد بدء نفاذ المواد من ١ الى ٢١ و الملحق.

٢- لا يجوز لاية دولة أن تصدر نصريحا طبقا للمادة (٥) من البروتوكول الخاص بالدول للنامية الملحق بوثيقة استكهولم و ذلك بعد بدء نفاذ المواد من ١ الى ٢١ و الملحق .

مادة (٣٥)

١- تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة .
٢- لكل دولة أن تسحب من هذه الوثيقة باخطار يوجه الى المدير العام ، و يشكل هذا الانسحاب أيضا انسحابا من جميع الوثائق السابقة ،ولا ينتج أثره الا بالنسبة للدول التى قامت به و تظل الاتفاقية سارية وواجبة النفاذ بالنسبة لدول الاتحاد الأخرى.

٣- يكون الانسحاب نافذ بعد سنة من تاريخ تسليم المدير العام للاخطار .

٤- لا يجوز لأية دولة أن تمارس حق الانسحاب المنصوص عليه فى هذه المادة قبل انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذى أصبحت فيه عضوا فى الاتحاد .

مادة (٣٦)

- ١- تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بأن تتخذ وفقا لمستورها الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية .
- ٢- من المتفق عليه أن يجب عندما تصبح دولة ملتزمة بهذه الاتفاقية أن تكون في وضع يسمح لها ،وفقا لتشريعها الداخلي بأن تضيف أحكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

مادة (٣٧)

- ١- (أ) توقع هذه الوثيقة من نسخة وحيدة باللغتين الانجليزية و الفرنسية و تودع لدى المدير العام مع مراعاة الفقرة (٢).
- (ب) يضع المدير العام نصوصا رسمية باللغات العربية و الألمانية و الايطالية و البرتغالية و الأسبانية وبأية لغات أخرى تحددها الجمعية و ذلك بعد التشاور مع الحكومات المعنية.
- (ج) في حالة الخلاف على تفسير للنصوص المختلفة تكون الحجة للنص الفرنسي.
- ٢- تظل هذه الوثيقة مفتوحة للتوقيع حتى ٣١ يناير ١٩٧٢ و حتى هذا التاريخ تكون للنسخة المشار إليها في الفقرة ١ (أ) مودعة لدى حكومة الجمهورية الفرنسية.
- ٣- يرسل المدير العام نسختين معتمنتين من النص للموقع لهذه الوثيقة الى حكومات جميع دول الاتحاد و الى حكومة أية دولة أخرى بناء على طلبها .
- ٤- يتولى المدير العام تسجيل هذه الوثيقة لدى سكرتارية الأمم المتحدة.
- ٥- يتولى المدير العام إخطار حكومات جميع دول الاتحاد بالتوقيعات و إبداعات وناثق التصديق أو الانضمام ، واية اعلانات واردة في هذه

الوثائق أو صادرة طبقا للمواد ٢٨(١)(ج) ، ٣(٢)(و)(ب) ، ٢٣(٢) وبيده نفاذ أية أحكام لهذه الوثيقة و باخطارات الانسحاب و الاخطارات التى تتم وفقا للمواد ٣٠(٢)(ج) ، ٣١(١)(٢) ، ٣٣(٣) ، ٣٨(١) و كذلك الاخطارات المشار اليها فى الملحق .

مادة (٣٨)

١- لدول الاتحاد التى لم تصدق على هذه الوثيقة أو لم تتضمن اليها و غير الملترمة بالمواد من ٢٢ الى ٢٦ من وثيقة استكهولم أن تمارس حتى ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٥ اذا رغبت فى ذلك الحقوق المنصوص عليها فى هذه المواد كما لو كانت ملترمة بها و تقوم أية دولة ترغب فى ممارسة تلك الحقوق بايداع لخطار كتابى بذلك لدى المدير العام ويكون هذا الاخطار ساريا من تاريخ تسليمه ، و تعتبر تلك الدول أعضاء فى الجمعية حتى انقضاء المدة المذكورة .

٢- و يمارس أيضا المكتب الدولى للمنظمة وظيفة مكتب الاتحاد و المدير العام وظيفة مدير المكتب المذكور مادامت جميع دول الاتحاد لم تصبح أعضاء فى المنظمة بمجرد أن تصبح جميع دول الاتحاد أعضاء فى المنظمة .

٣- تزول حقوق و التزامات و أموال مكتب الاتحاد الى المكتب الدولى للمنظمة بمجرد أن تصبح جميع دول الاتحاد أعضاء فى المنظمة.

ملحق اتفاقية برن

المادة الأولى

١- لكل دولة تعتبر دولة نامية وفقا لما يجرى به العمل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة تصديق على هذه الوثيقة ، التى يشكل هذا الملحق جزءا لا يتجزء منها أو تلتزم اليها ، و التى نظرا لوضعها الاقتصادى و احتياجاتها الاجتماعية و الثقافية لا تعتبر نفسها فى الوقت الحاضر فى مركز يمكنها من اتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان حماية كل الحقوق بالوضع الوارد فى هذه الوثيقة ، أن تعلن بأنها مستعمل الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية أو ذلك المنصوص عليه فى المادة الثالثة أو كليهما معا ، و ذلك بموجب إخطار تودعه لدى المدير العام عند ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها أو مع مراعاة المادة الخامسة (١)(ج) فى أى وقت لاحق . كما يمكنها بدلا من استعمال الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية الادلاء بإعلان طبقا للمادة الخامسة (١)(أ).

٢- (أ) كل إعلان وفقا للفقرة (١) يتم إخطاره قبل انقضاء فترة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بالمواد من ١ إلى ٢١ و بهذا الملحق طبقا للمادة ٢٨(٢) ، يظل نافذا حتى نهاية المدة المذكورة ، و يمكن أن يتجدد كليا أو جزئيا لمدد أخرى متتالية طوال كل منها عشر سنوات وذلك بإخطار يودع المدير العام خلال مهلة لا تزيد عن خمس عشر شهرا ، ويقل عن ثلاثة اشهر قبل انقضاء فترة العشر السنوات الجارية .
(ب) كل إعلان وفقا للفقرة (١) يتم إخطاره بعد انتهاء فترة عشر سنوات من العمل بالمواد من ٢١ إلى ٢١ و بهذا الملحق طبقا للمادة ٢٨(٢)

يظل نافذا حتى نهاية فترة العشر سنوات الجارية و يمكن تجديده على النحو الوارد في الجملة الثانية من الفقرة الفرعية (أ)

٣- لا يحق لأية دولة من دول الاتحاد لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو للموضوع بالفقرة (١) أن تجدد إعلانها طبقا لما تقتضى به الفقرة (٢) و سواء سحبت هذه الدولة إعلانها رسميا أو لم تسحبه فإنه لا يحق لها الاستناد من الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (١) ، أما فسى نهاية فترة السنوات العشر الجارية و أما بعد للكف عن اعتبارها بلدا ناميا بثلاث سنوات أي الاجلين أطول .

٤- إذا ما وجد مخزون من نسخ تم إنتاجها بمقتضى ترخيص ممنوح طبقا لأحكام هذا الملحق ، و ذلك عندما يكف الإعلان الصادر طبقا للفقرة (١) أو الفقرة (٢) عن النفاذ ، فإنه يجوز الاستمرار في توزيع مثل هذه النسخ حتى نفاذها .

٥- يجوز لكل دولة تلتزم بأحكام هذه الوثيقة و تكون قد أودعت إعلانا أو إخطارا طبقا للمادة ٣١(١) بخصوص تطبيق هذه الوثيقة على إقليم معين يمكن أن تعتبر حالته مماثلة لحالة الدول المنصوص عليها بالفقرة (١) أن تصدر الإعلان المشار إليه في الفقرة (١) و الإخطار بالتجديد المشار إليه بالفقرة (٢) بالنسبة لهذا الإقليم ، و طالما ظل مثل هذا الإعلان أو الإخطار نافذا فان أحكام هذا الملحق تنطبق على الإقليم الذي صدر بصدد .

٦- (أ) أن واقعة استعمال إحدى الدول لأحد الحقوق المشار إليها في الفقرة (١) لا تجيز لدولة أخرى أن تمنح المصنفات التي تكون دولة منشئها هي الدولة الأولى حماية أقل مما هو مفروض عليها منحه طبقا للمواد من ١ إلى ٢٠ .

(ب) لا يمكن ممارسة حق المعاملة بالمثل المنصوص عليه في الجملة الثانية من المادة ٣٠(٢)(ب) حتى تاريخ انقضاء الفترة الجارية وفقا للمادة الأولى (٣) ، و ذلك بالنسبة للمصنفات التي تكون دولة منشؤها هي إحدى الدول التي أصدرت إعلانا وفقا للمادة الخامسة (١)(أ) .

المادة للثنية

١- فيما يتعلق بالمصنفات المنشورة في شكل مطبوع ، أو في أي شكل مماثل آخر من أشكال الاستساخ ، و بحق لكل دولة تكون قد اعلنت بأنها ستستعمل الحق المنصوص عليه في هذه المادة ، أن تستبدل بالحق الاستثنائي للترجمة المنصوص عليه في المادة ٨ نظاما للترخيص غير الاستثنائية و الغير قابلة للتحويل ، و تمنحها السلطة المختصة وفقا للشروط التالية و طبقا للمادة الرابعة .

٢- (أ) مع مراعاة الفقرة (٣) إذا ما انقضت فترة ثلاث سنوات أو أية فترة أطول يحددها التشريع الوطني للدول المذكورة اعتبار من تاريخ أول نشر لمصنف دون أن تنشر ترجمة لهذا المصنف بلغة عامة التداول في هذه الدولة بواسطة صاحب حق للترجمة أو بتصريح منه ، فإن أيأ من مواطني هذه الدولة يمكنه الحصول على ترخيص بترجمة المصنف الى اللغة المذكورة و نشر هذه الترجمة في شكل مطبوع أو في شكل مماثل آخر من أشكال النقل .

(ب) يمكن أيضا منح ترخيص وفقا لهذه المادة إذا ما نفذت جميع الطباعات للترجمة المنشور باللغة المذكورة.

٣- (أ) في حالة الترجمة الى لغة ليست عامة التداول في دولة أو أكثر من الدول المتقدمة الأعضاء في الاتحاد تستبدل فترة الثلاث سنوات المنصوص عليها في الفقرة (٢)(أ) بفترة سنة .
(ب) لكل دولة مشار إليها في الفقرة (١) باتفاق جماعي من جانب الدول المتقدمة الأعضاء في الاتحاد و التي لها نفس اللغة المتدولة أن تستبدل في حالة الترجمات الى تلك اللغة بفترة الثلاث سنوات المشار إليها في الفقرة (٢)(أ) فترة اقصر تحدد طبقا للاتفاق المذكور ،على الا نقل هذه الفترة عن سنة واحدة و مع ذلك لا تنطبق أحكام الجملة السابقة اذا كانت اللغة المعلنة هي الانجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية ، و هذا واي اتفاق من هذا القبيل يخطر به المدير العام من جانب الحكومات التي عقده .

٤- (أ) لا يمنح أي ترخيص بمقتضى هذه المادة الا بعد انقضاء مهلة اضافية قدرها سنة لشهر في حالة الترخيص التي يمكن الحصول عليها بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات و تسعة لشهر في حالة الترخيص التي يمكن الحصول عليها بعد انقضاء عام واحد من ذلك :-

١- اعتبار من التاريخ الذي يستوفى فيه الطالب الاجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة (١).

٢- أو في حالة عدم الاستدلال على شخصية صاحب حق الترجمة أو عنوانه من التاريخ الذي يرسل فيه الطالب طبقا لما تقتضى به

المادة الرابعة (٢) نسخا من طلبه المقدم للسلطة المختصة بمنح الترخيص.

(ب) لا يمنح الترخيص بمقتضى هذه المادة اذا نشرت ترجمة الى اللغة التي قدم الطالب من اجلها من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه خلال مهلة السنة أو التسعة اشهر .

٥- لا يمنح ترخيص بمقتضى هذه المادة الا لأغراض التعليم المدرسي أو الجامعي أو لأغراض البحوث .

٦- تنتهى صلاحية كل ترخيص يكون قد منح وفقا لهذه المادة اذا نشرت ترجمة للمصنف من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه بثمن مقارب للثمن المعتاد في الدولة المعنية بالنسبة للمصنفات المماثلة و ذلك اذا ما كانت هذه الترجمة باللغة نفسها ، ولها في الجوهر ذات مضمون الترجمة المنشور بمقتضى الترخيص ، أما النسخ التي يتم انتاجها قبل انتهاء اجل الترخيص فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها .

٧- بالنسبة للمصنفات التي تتألف أساسا من صور توضيحية لا يمنح ترخيص ، لعمل و نشر ترجمة للنص ، ولا لنقل و نشر الصور التوضيحية الا اذا استوفت أيضا للشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة.

٨- لا يمنح أي ترخيص وفقا لهذه المادة عندما يسحب المؤلف من التداول جميع نسخ مصنفه .

٩- (أ) يجوز أيضا منح ترخيص بترجمة مصنف يكون قد نشر في شكل مطبوع أو أي شكل آخر مماثل من أشكال النقل لأي هيئة اذاعية يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول المشار إليها في الفقرة (١) ، وذلك بناء

على طلب تقديم تلك الهيئة إلى السلطة المختصة في الدول المذكورة
بشرط مراعاة جميع الشروط التالية :

١- أن تتم الترجمة من نسخة منتجة و مقناة و وفقا لقوانين الدولة
المذكورة.

٢- ألا تستخدم الترجمة الا في اذاعات يقتصر هدفها على أغراض
التعليم و اذاعة معلومات ذات طابع علمي موجهة إلى الخبراء في
مهنة معينة .

٣- لا تستخدم الترجمة الا للأغراض المشار إليها في الشرط السوارد
بالبنـد (٢) عالية ، و من خلال اذاعات مشروعة موجهة لمستمعين
في اقليم الدولة للمذكورة ، بما في ذلك الاذاعات التي تستم عن
طريق تسجيلات صوتية أو بصرية أعدت بطرق مشروعة من
لجل هذه الاذاعات دون سواها .

٤- أن تتجرد جميع أوجه استخدام الترجمة من قصد الربح .

(ب) يجوز كذلك استعمال التسجيلات الصوتية أو البصرية لترجمة
أعدتها هيئة اذاعية بمقتضى ترخيص منح وفقا لهذه الفقرة ، و بناء على
موافقة هذه الدولة التي منحت سلطتها المختصة للترخيص المذكور ،
وذلك للأغراض و طبقا للشروط المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ)
(ج) مع مراعاة الوفاء بكل المعايير و الشروط المذكور بالفقرة الفرعية
(أ) يجوز أيضا للتـرخيص لهيئة اذاعية بترجمة أي نص مضمن في
تثبيت سمعي بصري أعدت و نشر ليستخدم في أغراض للتعليم المدرسي
أو الجامعي وحدها .

(د) مع مراعاة الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) ، تنطبق أحكام الفقرات
السابقة على منسح و استعمال أي ترخيص كان قد منح طبقا لهذه الفقرة

المادة الثالثة

- ١- لكل دولة تعلن أنها مستعمل الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة أن تستبدل بالحق الاستثنائي للاستسماخ المنصوص عليه في المادة ٩ نظام للترخيص غير الاستثنائي و غير القابلة للتحويل تقوم بمنحها السلطة المختصة بالشروط التالية ، ووفقا للمادة الرابعة .
- ٢- (أ) فيما يتعلق بالمصنف الذي تنطبق عليه المادة بموجب الفقرة (٧) وعند انقضاء:-

- ١- فترة المحددة في الفقرة (٣) محسوبة ابتداء من تاريخ أول نشر لطبعة معين من هذا المصنف ، أو
- ٢- فترة أطول يحددها التشريع الوطني للدول المشار إليها في الفقرة (١) و محسوبة اعتبار من نفس التاريخ .
- ٣- لم تكن نسخ من تلك الطبعة قد طرحت للتداول في هذه الدولة من جانب حق النقل أو بتصريح مدة ثلثة لاحتياجات عامة للجمهور أو للتعليم المدرسي و الجامعي بثمن مقارب للثمن المعتاد في الدولة المذكورة بالنسبة لمصنفات مماثلة فلاأى من رعايا هذه الدولة أن يحصل علي ترخيص لاستسماخ ونشر هذه الطبعة بالسر المذكور أو بسعر يقل عنه ثلثية لاحتياجات التعليم المدرسي و الجامعي .
- (ب) يجوز أيضا منح ترخيص لنقل و نشر طبعة طرحت للتداول علي النحو الوارد في الفقرة الفرعية (أ) طبقا للشروط الواردة في هذه المادة و ذلك اذا توقف لمدة ستة أشهر ، بعد انتهاء المدة الصارية عرض نسخ مرخصة من هذه الطبعة للبيع في الدول المعنية لاحتياجات الجمهور أو

للتعليم المدرسى و الجامعى بسعر مقارب للسعر المعتاد في تلك الدولة
لمصنفات مماثلة .

٣- مدة الفقرة المشار إليها بالفقرة (٢)(أ)(١) خمس سنوات على أن يستثنى
من ذلك :

(أ) مصنفات في العلوم الرياضية و الطبيعية و للتكنولوجية ، فتكون للفترة
بالنسبة لها (ثلاث سنوات) .

(ب) مصنفات التى تنتمى الى عالم الخيال كالروايات و المؤلفات الشعرية
و المسرحية و الموسيقية و كتب الفن فتكون للفترة بالنسبة لها
(سبع سنوات) .

٤- (أ) فى حالة الترخيص الذى يمكن للحصول عليه بعد انقضاء ثلاث
سنوات ، لا يمنح الترخيص الا بعد انقضاء فترة ستة اشهر :-

١- تاريخ استيفاء الطالب للاجراءات المنصوص عليها في المادة
الرابعة (١) ، أو

٢- حالة عدم الاستدلال على شخصية صاحب حق النقل أو عنوانه من
التاريخ الذى يرسل فيه الطالب كما تقضى بذلك المادة الرابعة (٢)
نسخا من طلبه الي السلطة المختصة بمنح الترخيص .

(ب) لا يجوز منح ترخيص في الحالات الأخرى ، و بشرط انطباق
المادة الرابعة (٢) ، وقبل انقضاء فترة ثلاثة اشهر تحسب من تاريخ
ارسال نسخ الطلب .

(ج) لا يجوز منح أى ترخيص وفقا لهذه المادة اذا حصل عرض للبيع
على النحو الوارد فى الفقرة (٢)(أ) خلال منتهى السنة أو للثلاثة اشهر
المشار اليهما في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) .

(د) لا يجوز منح أى ترخيص إذا سحب المؤلف من التداول كل نسخ الطبعة التى طلب الترخيص من أجل نقلها أو نشرها .

٥- لا يسمح بمقتضى هذه المادة بنقل أو نشر ترجمة لمصنف ما فى الحالتين التاليتين:

١- إذا لم تكن للترجمة المشار إليها قد نشرت من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه.

٢- إذا لم تكن للترجمة بلغة عامة التداول فى الدول التى طلب فيها الترخيص .

٦- إذا طرحت للتداول فى الدولة المشار إليها فى الفقرة (١) من جانب صاحب حق النقل أو بتصريح منه بنسخ من طبعة لمصنف ما تلبية لاحتياجات عامة لجمهور أو للتعليم المدرسى و الجامعى بشن مقارب للثمن المعتاد فى تلك الدولة بالنسبة لمصنفات مماثلة فان كل ترخيص منح بمقتضى هذه المادة تنتهى صلاحية إذا كانت هذه الطبعة باللغة نفسها و لها فى الجوهر ذات مضمون الطبعة المنشورة بمقتضى الترخيص ، أما النسخ التى يكون قد تم إنتاجها قبل انتهاء صلاحية الترخيص ، فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها .

٧- (أ) مع مراعاة الفقرة (ب) تقتصر المصنفات التى تنطبق عليها هذه المادة على المصنفات المنشورة فى شكل مطبوع أو فى شكل مماثل آخر من أشكال النقل .

(ب) تنطبق هذه المادة أيضا على النقل السمعى البصرى لتسجيلات سمعية بصرية مشروعة باعتبارها تشكل أو تحتوى على أعمال محمية كما تنطبق على للترجمة للنص للمصاحب لها الى لغة عامة للتداول بالدولة التى يطلب فيها الترخيص و ذلك بشرط أن تكون التسجيلات

السمعية البصرية المعنية قد أعدت و نشرت لأغراض التعليم المدرسى و الجامعى دون سواها.

المادة الرابعة

١- لا يمنح الترخيص طبقا للمادة الثانية أو المادة الثالثة الا اذا ثبت الطالب و وفقا للإجراءات المعمول بها فى الدولة المعنية انه طلب من صاحب الحق التصريح بعمل و نشر الترجمة أو بنقل و نشر الطبعة حسبما كانت الحالة فرفض طلبه ، أو انه يتمكن من العثور على صاحب الحق بعد بذل الجهود اللازمة وعلى الطالب فى نفس الوقت الذى يقدم فيه الطلب أن يخطر به أى مركز اعلامى وطنى أو دولى مشار اليه فى الفقرة (٢) ٢- اذا لم يتسن لطالب الترخيص العثور على صاحب الحق فعليه يرسل بالبريد الجوي الموصى عليه صورة من طلبه الذى تقدم به الى السلطة المختصة بمنح الترخيص الى الناشر الذى يظهر اسمه على المصنف و الى اي مركز اعلامى وطنى أو دولى يكون قد تعين فى اخطار يودع لهذا الغرض لدى المدير العام بمعرفة حكومة الدولة التى يعقد أن الناشر يمارس فيها الجانب الأكبر من نشاطه.

٣- يجب أن يذكر اسم المؤلف على جميع نسخ الترجمة أو ما ينقل و ينشر من المصنف على جميع مثل هذه النسخ و بالنسبة للترجمة يجب أن يظهر العنوان الاصلى للمصنف فى كل الحالات على جميع النسخ المذكورة .

٤- (أ) لا يمتد الترخيص الممنوح وفقا للمادة الثانية أو الثالثة الى تصدير النسخ و لا يسري مثل هذا الترخيص الا على نشر الترجمة أو ما نقل

من المصنف حسب الأحوال دخل إقليم الدولة التي طلب فيها الترخيص

(ب) في تطبيق أحكام الفقرة الفرعية (أ) يجب أن يعتبر (تصديراً) إرسال نسخ من أى إقليم إلى الدولة التي أصدرت طبقاً للمادة الأولى (٥) نصريحا بشأن ذلك الإقليم .

(ج) إذا أرسلت هيئة حكومي أو أية هيئة عامة أخرى في دولة منحت بمقتضى المادة الثانية ترخيصاً بترجمة مصنف إلى لغة غير الانجليزية أو الفرنسية أو الاسبانية نسخاً إلى بلد آخر من ترجمة نشرت بناء على هذا الترخيص فإن هذا الإرسال لا يعد في تطبيق الفقرة الفرعية (أ) تصديراً إلا إذا روعيت كل الشروط الآتية :

١. يكون المرسل إليهم أفراداً من رعايا الدولة التي منحت سلطتها

المختصة للترخيص أو منظمات اعضاؤها من هؤلاء الرعايا .

٢. لا تستخدم النسخ إلا في أغراض التعليم المدرسى أو الجامعى

أو لأغراض البحوث .

٣. إلا يكون الغرض من إرسال النسخ و توزيعها بعد ذلك على

المرسل إليهم تحقيق أى ربح .

٤. يعقد بين البلد الذي ترسل إليه النسخ و الدولة التي منحت سلطتها

المختصة للترخيص اتفاقاً يسمح بالاستلام أو للتوزيع أو بهما معا

وإن تكون حكومة هذه الدولة التي منحت الترخيص قد أخطرت

المدير العام بهذا الاتفاق .

٥- كل نسخة تنشر وفقاً لترخيص ممنوح بمقتضى المادة الثانية أو المادة

لثالثة يجب أن تحمل باللغة المناسبة نصاً يفيد أن النسخة ليست مطروحة

للتول إلا في الدولة أو الإقليم الذي ينطبق عليه الترخيص.

٦- (أ) تتخذ على المستوى الوطنى التدابير الكفيلة بضمان ما يلى :

١- ينص للترخيص لمصلحة حق الترجمة أو النقل حسبما كان الحال على مكافأة عادلة تتفق و ما يستحق عادة فى حالة الترخيص التى تسفر عنها المفاوضات حرة بين ذوى الشأن فى البلدين المعنيين .

٢- تدفع المكافأة و ترسل و اذا اعترضت ذلك لوائح وطنية لتنظيم النقد فعلى الجهة المختصة الا تدخر وسعها فى الالتجاء الى الاجهزة الدولية لتأمين ارسال قيمة المكافأة بعملة دولية قابلة للتحويل أو ما يعادلها.

(ب) يتخذ التشريع الوطنى التدابير الكفيلة بضمان ترجمة صحيحة للمصنف و نقل دقيق للطبعة المعنية حسبما كان الحال.

المادة الخامسة

١- (أ) عند التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام اليها يمكن لكل دولة يكون من حقها الاعلان بانها ستستعمل الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية ان تبدى بدلا من ذلك:

١- اذا كانت دولة ينطبق عليها المادة ٣٠ (٢) (أ)، اعلانا وفقا لهذا النص فيما يتعلق بحق الترجمة .

٢- اذا كانت دولة لا تنطبق عليها المادة ٣٠ (٢) (أ) وحتى اذا لم تكن دولة خارج ، اعلانا على النحو الوارد فى الجملة الاولى من المادة ٣٠ (٢) (ب) .

(ب) فى حالة الدولة التى أن تعد تعتبر (دولة نامية) على النحو المشار إليه فى المادة الأولى (١) يظل الاعلان الصادر وفقا لهذه الفقرة صالحا حتى تاريخ انتهاء المدة السارية طبقا للمادة الأولى (٣) .

(ج) لا يجوز لاية دولة أن تكون قد أصدرت اعلانا طبقا لهذه الفقرة أن تستعمل فيما بعد الحق للنصوص عليه فى المادة الثانية حتى ولو سحبت الاعلان المذكور .

٢- مع مراعاة أحكام الفقرة (٣)، لايجوز لاية دولة تكون قد استعملت الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية ، أن تصدر بعد ذلك اعلانا طبقا للفقرة (١) .

٣- يمكن لاية دولة لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو المشار إليه فى المادة الأولى (١) أن تصدر فى فترة أقصاها سنتان قبل انقضاء المدة السارية وفقا للمادة الأولى (٣) اعلانا وفقا لمفهوم الجملة الأولى من المادة ٣٠ (٢) (ب) و ذلك بالرغم من واقعة كونها دولة ليست خارج الاتحاد ويصبح مثل هذا الاعلان نافذا فى التاريخ الذى تنتهى فيه الفقرة السارية وفقا للمادة الأولى (٣) .

المادة السادسة

١- تستطيع كل دولة من دول الاتحاد أن تعلن اعتبارا من تاريخ هذه الوثيقة وفى أى وقت قبل أن تصبح ملتزمة بأحكام للمواد منالى ٢١ و بهذا الملحق الآتى:

أ- اذ كانت من الدول التى لو كانت ملتزمة بالمواحد ١ الى ٢١ وبهذا الملحق لكان لها أن تستعمل الحقوق المنصوص عليها فى المادة الأولى (١) بانها ستطبق أحكام المادة الثانية أو أحكام المادة الثالثة

أوكليهما معا على المصنفات التي تكون دولة منشئها دولة قد قبلت طبقا لاحكام البند(٢) المذكور فيما بعدتطبيق هاتين المادتين على مثل هذه المصنفات أو التي تكون مرتبطة بالمواد من ١ الي ٢١ و بهذا الملحق ويمكن استناد مثل هذا الاعلان الي المادة الخامسة بدلا من المادة الثانية.

ب-بأنها تقبل تطبيق هذا الملحق على المصنفات التي تكون هي دولة منشئها و ذلك من جانب الدولة التي أصدرت اعلانا طبقا للبند (١) عاليه أو أودعت لخطر طبقا للمادة لأولى .

٢- كل اعلان يصدر وفقا للفقرة (١) يجب أن يكون (كتابة) كما يجب أن يودع لدى (المدير العام) و ينتج الاعلان أثره من (تاريخ ايداعه).

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٩١ لسنة ١٩٧٦^١

بشأن الموافقة على (الانضمام)جمهورية مصر العربية الى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية و الفنية المؤرخة ٩ ستمبر سنة ١٨٨٦ و المكملة بباريس في ٤ مايو سنة ١٨٩٦ و المعدلة ببرلين في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ و المكملة في برن في ٢٠ مارس ١٩١٤ و المعدلة بروما في ٢ يونيو سنة ١٩٢٨ و بروكسل في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨ و استكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ و باريس في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧١.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

^١ الجريدة الرسمية العدد ٢٤ في ١٦ يونيو سنة ١٩٧٧

وعلى موافقة مجلس الشعب .

أقر

(مادة وحيدة)

ووفق على انضمام جمهور مصر العربية الي اتفاقية برن لحماية
المصنفات الأدبية و الفنية و المؤرخة ٩ ستمبر سنة ١٨٨٦ و المكمله بباريس
في ٤ مايو سنة ١٨٩٦ و المعنلة ببرلين في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ و
المكمله في برن في ٢٠ مارس ١٩١٤ و المعنلة بروما في ٢ يونيو سنة
١٩٢٨ و بروكسل في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨ و استكهولم في ١٤ يوليو سنة
١٩٦٧ و باريس في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧١ وكذلك مع الاحتفظ بشرط
التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٦٩ (١٣ يوليو

١٩٧٦)

أنور السادات

وزير الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٩١ لسنة ١٩٧٦ للصادر بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٧٦ بشأن الموافقة على الانضمام (ج.م.ع) الى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية و الفنية المؤرخة ٩ ستمبر ١٨٨٦ و المعدلة بباريس في ٢٤ يوليو ١٩٧١ وعلي تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٦ .

قرر :

مادة وحيدة

تتشر في الجريدة الرسمية (اتفاقية برن) لحماية المصنفات الأدبية و الفنية المؤرخة ٩ ستمبر سنة ١٨٨٦ و المعدلة في باريس في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧١ ويعمل بها اعتبار من ٧ يونيو سنة ١٩٧٧ .

تحريرا في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (٣١ مارس سنة ١٩٧٧)

اسماعيل فهمي

ثالثا :اتفاقية روما لسنة ١٩٦١

(الاتفاقية الدولية لحماية فناني الأداء و منتجى التسجيلات الصوتية و

هينك الاذاعة محررة في روما في ٢٦ أكتوبر ١٩٦١)

أن للدولة المتعاقدة لذ تحدها الرغبة في حماية حقوق فناني الأداء و

منتجى التسجيلات الصوتية و هيئة الاذاعة .

قد اتفقت على ما يأتى :

المادة الأولى

لا تمس الحماية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية حماية المؤلف في

المصنفات الأدبية و الفنية و لا تؤثر فيها بأية حال من الأحوال و نتيجة لذلك

لا يجوز تفسير أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية بما يضر تلك الحماية .

المادة (٢)

١- لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالمعاملة الوطنية التي يمنحها القانون

الوطني للدول المتعاقدة التي تطلب فيها الحماية للجهات التالية :

(أ) فناني الأداء الذين هو مواطنوها فيما يتعلق بأى أداء يجرى أو يثبت لأول مرة أو يذاع في أرضيها .

(ب) منتجى التسجيلات الصوتية الذين هم مواطنيها فيما يتعلق بالتسجيلات الصوتية التي تنشر لأول مرة في أرضيها .

(ج) هيئات الاذاعة التي يقع مقرها الرئيسى في أرضيها فيما يتعلق بالبرامج الاذاعية التي تنبثها أجهزة الارسال الواقعة في هذه الأرضى .

٢- تخضع المعاملة للوطنية للحماية التي تكفلها صراحة هذه الاتفاقية وللقود التي تنص عليها صراحة .

المادة (٣)

لأغراض هذه الاتفاقية :

(أ) يقصد بتعبير "فنانى الأداء" الممثلون و المغنيون و الموسيقيون و الرقصون و غيرهم من الأشخاص الذين يمثلون أو يغنون أو يلقون أو ينشدون أو يعزفون مصنفاً أدبياً أو فنية أو يؤدونها بصورة أو أخرى

(ب) يقصد بتعبير "التسجيل الصوتى" أى تثبيت سمعى بحت لأصوات أى أداء أو لغير ذلك من الأصوات .

(ج) يقصد بتعبير ، منتج للتسجيلات الصوتية ، الشخص للطبيعى أوالمعنوى الذى يثبت لأول مرة أصوات أى أداء غير ذلك من الاصوات .

(د) يقصد بتعبير "النشر" عرض نسخ عن أى تسجيل صوتى على الجمهور بكميات معقولة .

(هـ) يقصد بتعبير "أى استساخ" إنتاج نسخة واحدة أو أكثر عن أى تثبيت .

(و) يقصد بتعبير "الإذاعة" إرسال الاصوات أو للصور والاصوات الى الجمهور بالوسائل اللاسلكية .

(ز) يقصد بتعبير "إعادة البث" الإذاعة المتزامنة لتنى تجريبها هيئة اذاعية

لبرنامج هيئة اذاعية أخرى . المادة (٤)

تمنح كل دولة متعاقدة (المعاملة الوطنية) لفنانى الاداء، اذا استوفى

واحد من الشروط الآتية:

(أ) اذا جرى الاداء فى دولة متعاقدة أخرى .

(ب) اذا ادرج الاداء فى تسجيل صوتى مشمول بالحماية بناء على المادة ٥ من هذه الاتفاقية .

(ج) اذا اذيع الاداء غير المثبت فى تسجيل صوتى عبر برنامج اذاعى مشمول بالحماية بموجب المادة ٦ من هذه الاتفاقية .

المادة (٥)

١- تمنح كل دولة متعاقدة المعاملة الوطنية لمنتجات التسجيلات الصوتية ، اذا استوفى الشروط الاتية:

- (أ) اذا كان منتج التسجيل الصوتي من مواطني دولة متعاقدة أخرى (معيار الجنسية) .
- (ب) اذا جرى التثبيت الاول للصوت فى دولة متعاقدة أخرى (معيار التثبيت) .
- (ج) اذا نشر التسجيل الصوتي لأول مرة فى دولة متعاقدة أخرى (معيار النشر) .

٢- اذا نشر التسجيل الصوتي لأول مرة فى دولة غير متعاقدة، و اذا نشر مع ذلك فى غضون ثلاثين يوما من تاريخ النشر الاول فى دولة متعاقدة (النشر المترام)، اعتبر كما لو كان نشر لأول مرة فى الدولة للمتعاقدة .

٣- يجوز لاية دولة متعاقدة أن تعلن بموجب لخطار تودعة لدى الامن العام للامم المتحدة أنها لن تطبق معيار للنشر أو معيار التثبيت ، ويجوز ابداع الاخطار وقت التصديق أو للقبول أو الانضمام أوفى أى وقت لاحق ، وفى الحالة الاخيرة يصبح الاخطار نافذا بعد تاريخ ايداعه بسنة اشهر .

المادة (٦)

١- تمنح كل دولة متعاقدة المعاملة الوطنية لهيئات الاذاعة ، اذا استوفى واحد من الشروط الاتية:

- (أ) اذا كان المقر للرئيسى لهيئة الاذاعة فى دولة متعاقدة أخرى .
- (ب) اذابت البرنامج الاذاعي من جهاز للارسال يقع فى اراضى دولة متعاقدة أخرى .

٢- يجوز لاية دولة متعاقدة أن تعلن بموجب لخطر تودعة لدى الامين العام للامم المتحدة أنها لن تحمي أى برنامج اذاعى الا اذا كان المقر الرئيسى لهيئة الاذاعة يقع فى أراضي الدولة المتعاقدة ذاتها و يجوز ايداع الاخطار وقت التصديق أو القبول أو الانضمام أو فى أى وقت لاحق و فى الحالة الأخيرة يصبح الاخطار نافذا بعد تاريخ ايداعه بسنة اشهر .

المادة (٧)

١- تشمل الحماية المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية لصالح فناني الأداء امكانية ما يلى :

(أ) اذاعة ادائهم و نقله الى الجمهور دون موافقتهم الا اذا كان الأداء المستعمل فى الاذاعة أو النقل الى الجمهور هو نسخة أداء انيع فى السابق أو اجرى بالاستناد الى تثبيت .

(ب) تثبيت ادائهم غير المثبت دون موافقتهم .

(ج) استسماخ أى تثبيت لادائهم دون موافقتهم.

١- اذا أجرى التثبيت الاصلى نسخة دون موافقتهم .

٢- اذا أجرى الاستسماخ لأغراض تختلف عن الأغراض التي وافقوا عليها .

٣- اذا أجرى التثبيت الاصلى وفقا لأحكام المادة ١٥ وجرى استسماخه لأغراض تختلف عن الأغراض المشار اليها فى تلكه الأحكام .

٢- (أ) يختص لقانون الوطنى للدولة المتعاقدة التي تطلب الحماية فى أراضيها بتنظيم الحماية من اعادة بث أى أداء و تثبيتته بغرض اذاعته و استسماخ التثبيت بغرض اذاعته شرط موافقة فنان الأداء على اذاعة أدائه

(ب) تحدد شروط لتنفاع هيئات الاذاعة بالثبوتات التي تجرى لأغراض الاذاعة وفقا للقانون الوطنى للدولة المتعاقدة التي تطلب الحماية فى اراضيها .

(ج) مع ذلك لا يجوز حرمان فنانى الأداء من امكانية تنظيم علاقاتهم مع هيئات الاذاعة على أساس تعاقدى نتيجة لتطبيق القانون الوطنى فى الحالات المشار اليها فى الفقرتين للفرعيتين (١) و(٢).

المادة (٨)

يجوز لأية دولة متعاقدة بموجب قوانينها و لوائحها الوطنية ان تحدد طريقة تمثيل فنانى الأداء فيما يتعلق بممارسة حقوقهم فى حالة اشتراك عدد منهم فى أداء واحد بالذات .

المادة (٩)

يجوز لأية دولة متعاقدة بموجب قوانينها و لوائحها الوطنية أن توسع نطاق الحماية المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية لتشمل للفنانين السنين لا يؤدون مصنفات أدبية أو فنية .

المادة (١٠)

لمنتجى التسجيلات الصوتية الحق فى التصريح بالاستسناخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم الصوتية أو حظره .

المادة (١١)

إذا اشترطت دولة متعاقدة بموجب قانونها الوطنى استيفاء بعض الاجراءات الشكلية كشرط لحماية حقوق منتجى التسجيلات الصوتية فان تلك الاجراءات تعتبر مستوفاة إذا كانت جميع نسخ التسجيل الصوتى أو أغلفتها

المتدولة في التجارة تحمل بياناً مكون من الرمز (p) و مصحوباً بتاريخ سنة من النشر الأول وكان ذلك البيان موضوعاً بشكل ظاهر يدل على أن الحماية محفوظة و إذا كانت النسخ أو أغلفتها لا تسمح بتحديد هوية المنتج أو من يرخص له المنتج (بواسطة الاسم أو العلامة التجارية أو غير ذلك من التسميات المناسبة) و يجب أن يتضمن البيان أيضاً اسم صاحب حقوق المنتج و فضلاً عن ذلك إذا كانت النسخ أو أغلفتها لا تسمح بتحديد هوية فنانى لاداء الرئيسيين و يجب أن يتضمن البيان أيضاً اسم الشخص الذى يملك حقوق أولئك الفنانين في البلد الذى أجرى فيه التثبيت .

المادة (١٢)

فى حال الانتفاع بتسجيل صوتى منشور لأغراض تجارية أو بنسخة عن ذلك التسجيل للصوتى لإذاعته أو نقله الى الجمهور مباشرة و جب على المنتفع أن يدفع مكافأة عادلة واحدة لفنانى الأداء أو لمنتجى التسجيلات الصوتية أو لكليهما و يجوز أن يحدد للقانون الوطنى شروط اقتسام المكافأة اذا لم يكن هناك اتفاق بين الأطراف .

المادة (١٣)

لهيئات الإذاعة الحق في أن تصرح بما يلى أو تخره :

- (أ) إعادة بث برنامجها الإذاعية .
 - (ب) تثبيت برامجها الإذاعية .
 - (ج) استمساخ ما يلى :
- ١- ما تم من تثبيات لبرامجها الإذاعية دون موافقتها .

٢- ما تم من تنبيلات لبرامجها الإذاعية طبقا لأحكام المادة ١٥ إذا كان الغرض من الاستسماخ غير الأغراض المشار إليها في الأحكام السابق ذكرها .

(د) نقل برامجها للتلفزيونية إلى الجمهور إذا جرى ذلك في أماكن متاحة لقاء دفع رسم للدخول و يختص القانون الوطني للدولة التي تطلب فيها حماية ذلك الحق بتحديد شروط ممارسة .

المادة (١٤)

لا يجوز أن نقل مدة الحماية الممنوحة بناء على هذه الاتفاقية عن ٢٠ سنة اعتبارا مما يلي :

- (أ) نهاية سنة تثبيت التسجيل الصوتي أو الأداء المدرج فيه .
- (ب) نهاية سنة إجراء الأداء غير المدرج في تسجيلات صوتية .
- (ج) نهاية سنة إذاعة البرنامج الإذاعي .

المادة (١٥)

١- يحق لأية دولة متعاقدة أن تنص في قوانينها و لوائحها الوطنية على استثناءات من الحماية التي تكفلها هذه الاتفاقية في الحالات التالية :

- (أ) الانتفاع الخاص .
- (ب) الانتفاع بمقتطفات قصيرة للتعليق على الأحداث الجارية .
- (ج) التثبيت المؤقت الذي تجريه هيئة إذاعية بوسائلها الخاصة للانتفاع به في برامجها الإذاعية
- (د) الانتفاع المقصور على أغراض التعليم و البحث العلمي .

٢- استثناء من الفقرة ١ من هذه المادة يحق لأية دولة متعاقدة أن تنص في قوانينها و لوائحها الوطنية علي قيود تطبيق علي حماية فنانى الأداء و منتجى التسجيلات الصوتية و هينات الاذاعية و تكون مماثلة للقينود المنصوص عليها في تلك القوانين و اللوائح فيما يتعلق بحماية حق المؤلف فى المصنفات الأدبية و الفنية و مع ذلك فلا يجوز النص علي أية تراخيص اجبارية الا اذا لتفق ذلك مع لحكام هذه الاتفاقية .

المادة (١٦)

١- تقبل كل دولة طرف في هذه الاتفاقية الالتزامات المترتبة عليها و تتمتع بما ينص عليه من مزايا و مع ذلك يجوز لأية دولة أن تعلن فى أى وقت كان و بموجب اخطار تودعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة ما يلى :

(أ) فيما يتعلق بالمادة ١٢ :

- ١- أنها لن تطبق أحكام تلك المادة .
- ٢- أنها لن تطبق أحكام تلك المادة علي بعض أوجة الانتفاع .
- ٣- أنها لن تطبق أحكام تلك المادة على التسجيلات الصوتية التي لا يكون منتجها من مواطنى دولة متعاقدة اخرى .
- ٤- فيما يتعلق بالتسجيلات الصوتية التي يكر منتجها من مواطنى دولة متعاقدة أخرى فانها سوف تقيد الحماية المنصوص عليها في تلك المادة من حيث نطاقها و منبتها للحماية التي تمنحها الدولة الأخرى للتسجيلات الصوتية التي يثبتها لأول مرة مواطن الدولة صاحبة الاعلان علي أن الدولة المتعاقدة التي يكون المنتج من مواطنيها اذا لم تكن تمنح الحماية للمنتج ذلة أولالمستفيدين ذاتهم

الذين تمنحهم الحماية للدولة للمتعاقدة صاحبة الاعلان ،فان ذلك

لايعد اختلافا من حيث نطاق الحماية .

(ب) فيما يتعلق بالمادة ١٣ ، فانها لن تطبق أحكام البند (د) من تلك المادة

وإذا وجهت دولة متعاقدة اعلانا بذلك المعنى ،فان للدولة المتعاقدة

الآخري لا تكون ملزمة بمنح الحق للمنصوص عليه فى البند (د) من

المادة ١٣ لهيئات الاذاعة التى يقع مقرها للرئيسى فى أراضى تلك

الدولة .

٢- فى حالة ايداع الاخطار المشار اليه فى الفقرة ١ من هذه المادة بعد

تاريخ ايداع وثيقة للتصديق أو القبول أو الانضمام يصبح الاخطار نافذا

بعد ايداعه ستة اشهر

المادة (١٧)

الدولة التى تمنح الحماية لمنتجات التسجيلات الصوتية بالاستناد الى

معيار التثبيت وحده فى ٢٦ أكتوبر ١٩٦١ يجوز لها أن تعلن بموجب اخطار

تودعه لدى الامين العام للأمم المتحدة وقت ايداع وثيقة للتصديق أو القبول أو

الانضمام أنها سوف تطبق معيار الجنسية لاعراض الفقرة ١ (أ) ٣ و ٤ من

المادة ١٦ .

المادة (١٨)

الدولة التى تودع اخطار بناء على الفقرة ٣ من المادة ٥ أو الفقرة ٢

من المادة ٦ أو الفقرة ١ من المادة ١٦ أو المادة ١٧ يجوز لها أن تضيق من

نطاقه أو تسحب بموجب اخطار جديد تودعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة

المادة (١٩)

استثناء من أية أحكام أخرى في هذه الوثيقة يتوقف تطبيق المادة ٧ بمجرد موافقة فلان الأداء على إدراج أدلته في توثيقت بصري أو سمعي بصري .

المادة (٢٠)

- ١- لا تُلغى هذه الاتفاقية بالحقوق المكتسبة في أية دولة متعاقدة قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة إلى تلك الدولة .
- ٢- لا تلزم أية دولة متعاقدة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على أية أداء أو برنامج إذاعي أجرى أو تسجيل صوتي ثبت قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة إلى تلك الدولة.

المادة (٢١)

لا تُلغى الحماية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بأية حماية مكفولة بطريقة أخرى لفنان الأداء و منتجي التسجيلات الصوتية و هيئات الإذاعة .

المادة (٢٢)

تحفظ الدولة المتعاقدة بالحق في اتفاقات خاصة فيما بينها مادامت تلك الاتفاقات تمنح لفنان الأداء أو منتجي التسجيلات الصوتية أو هيئات الإذاعة حقوقا أوسع نطاقا من الحقوق التي تخولها هذه الاتفاقية أو مادامت تتضمن أحكاما أخرى غير مخالفة لهذه الاتفاقية .

المادة (٢٣)

تودع هذه الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة وتظل حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ متاحة لتوقيع الدول المدعوة الى المؤتمر الدبلوماسي بشأن الحماية الدولية فنانى الأداء ومنتجات التسجيلات الصوتية و هيئات الاذاعة و الأطراف فى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف أو الأعضاء فى الاتحاد الدولى لحماية المصنفات الأدبية و الفنية .

المادة (٢٤)

- ١- يتاح التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها للدول الموقعة .
 - ٢- يظل الانضمام الى هذه الاتفاقية متاحا للدول المدعوة الى المؤتمر المشار اليه فى المادة ٢٣ و للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة شريطة أن تكون أطرافا فى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف أو أعضاء فى الاتحاد الدولى لحماية المصنفات الأدبية و الفنية .
- يتم التصديق أو القبول أو الانضمام بإيداع وثيقة لذلك الغرض لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة (٢٥)

- ١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ ايداع الوثيقة السادسة للتصديق أو القبول أو الانضمام.
- ٢- تم تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة الى كل دولة بعد انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ ايداعها لوثيقة للتصديق أو القبول أو الانضمام .

المادة (٢٦)

- ١- تتعهد كل دولة متعاقدة بان تتخذ التدابير اللازمة طبقا لمستورها لضمان تطبيق هذه الاتفاقية.
- ٢- يجب أن يكون في مقدور كل دولة في تاريخ ايداعها لوثيقة التصديق أو القبول أو الانضمام أن تطبق أحكام هذه الاتفاقية وفقا لقانونها الوطني .

المادة (٢٧)

- ١- يجوز لأية دولة في تاريخ ايداعها لوثيقة التصديق أو القبول أو الانضمام .
أو في أى وقت لاحق أن تعلن بموجب لخطار ترسله الى الأمين العام للأمم المتحدة ان هذه الاتفاقية تمتد الى كل الأقاليم أو الى أى من الاقاليم التى تضطلع بمسئولية علاقاتها الخارجية شريطة تطبيق الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف أو الاتفاقية الدولية لحماية المصنفات الادبية و الفنية على الاقاليم أو الاقاليم المعنية و يصبح الاخطار نافذ بعد ثلاثة اشهر من تاريخ تسليمه.
- ٢- يجوز توسيع نطاق الاخطارات المشار اليها في الفقرة ٣ من المادة ٥ والفقرة ٢ من المادة ٦ والفقرة ١ من المادة ١٦ وفي المادتين ١٧ و ١٨ ليشمل كل الاقاليم أو أيا من الاقاليم المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة.

المادة (٢٨)

- ١- يجوز لأية دولة دولة متعاقدة أن تنقض هذه الاتفاقية بالاصالة عن نفسها أو عن كل الاقاليم أو أى من الاقاليم المشار اليها في المادة ٢٧.

- ٢- يتم للنقض بموجب لخطر يرسل الى الامين العام للأمم المتحدة و يصبح نافذا بعد انقضاء اثني عشر شهرا على تاريخ تسليم الاخطار .
- ٣- لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تمارس حق النقض قبل انقضاء خمس سنوات على تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة الى تلك الدولة.
- ٤- تفقد أية دولة متعاقدة صفتها كطرف في هذه الاتفاقية بمجرد ما تفقد صفتها كطرف في الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف و صفتها كعضو في الاتحاد الدولي لحماية المصنفات الأدبية و الفنية.
- ٥- يتوقف تطبيق هذه الاتفاقية على أى إقليم من الاقليم المشار اليها في المادة ٢٧ ما أن يتوقف تطبيق الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف أو الاتفاقية الدولية لحماية المصنفات الأدبية و الفنية علي ذلك الاقليم .

المادة (٢٩)

- ١- بعد انقضاء خمس سنوات على دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطلب بموجب لخطر ترسله الى الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة الى عقد مؤتمر لمراجعة الاتفاقية و يخطر الأمين العام جميع الدول المتعاقدة بذلك الطلب و اذا خطره ما لا يقل عن نصف عدد الدول المتعاقدة في غضون ستة أشهر من تاريخ ذلك الاخطار أنها توافق على الطلب وحب علي الامين العام أن يبلغ ذلك المدير العام لمكتتب العمل الدولي و للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة و لمدير مكتب الاتحاد الدولي لحماية المصنفات الأدبية و الفنية السذين يتعين عليهم أن يدعوا الى عقد (مؤتمر) لمراجعة الاتفاقية بالتعاون مع اللجنة الدولية للحكومية المنصوص عليها في المادة ٣٢ .

- ٢- يجب اعتماد أى تعديل لهذه الاتفاقية بأغلبية ثلثى الدول الحاضرة في مؤتمر المراجعة شريطة أن تتضمن تلك الاغلبية ثلثى الدول الاطراف في الاتفاقية وقت عقد مؤتمر للمراجعة .
- ٣- في حالة اعتماد اتفاقية جديدة تعدل بمقتضاها هذه الاتفاقية كليا أو جزئيا و ما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك تعين ما يلي :
- (أ) أن تتوقف إتاحة هذه الفرصة للتصديق أو القبول أو الانضمام اعتبار من تاريخ دخول الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ .
- (ب) أن تظل هذه الاتفاقية نافذة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول المتعاقدة التي تصبح أطرافا في الاتفاقية الجديدة .

المادة (٣٠)

كل نزاع قد ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها و لا يسوى بطريقة للتفاوض يحال بناء على طلب أى من أطراف النزاع الى (محكمة العدل الدولية) لتفصل فيه ما لم تتفق تلك الاطراف على طريقة أخرى لتسويته .

المادة (٣١)

دون اخلال بأحكام الفقرة ٣ من المادة ٥ و الفقرة ٢ من المادة ٦ و الفقرة ١ من المادة ١٦ و المادة ١٧ لا يجوز ايداء أى تحفظ على هذه الاتفاقية .

المادة (٣٢)

١- تنشأ لجنة دولية حكومية بمقتضى هذه الاتفاقية و تعهد اليها المهمتان
للتأنيان :

- (أ) دراسة المسائل المتصلة بتطبيق هذه الاتفاقية بتنفيذها .
(ب) جميع الاقتراحات و اعداد الوثائق المتعلقة بما قد يدخل على الاتفاقية من تعديلات .

٢- تتألف اللجنة من ممثلى الدول المتعاقدة على أن يراعى فى اختيارهم توزيع جغرافى عادل و تتكون اللجنة من ستة أعضاء اذا كان عدد الدول المتعاقدة لثنتى عشرة دولة أو أقل و من تسعة أعضاء اذا تراوح عدد الدول المتعاقدة بين ثلاث عشرة و ثماني عشرة دولة و من اثني عشر عضوا اذا زاد عدد الدول المتعاقدة على ثماني عشرة دولة .

٣- بعد انقضاء اثنى عشر شهرا على بدء نفاذ الاتفاقية يتولى انشاء اللجنة المدير العام لمكتب العمل الدولى و المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة و مدير مكتب الاتحاد الدولى لحماية المصنفات الأدبية و الفنية على اثر انتخاب بين الدولة المتعاقدة التى يكون لكل منها صوت واحد ووفقا للقواعد التى تكون الدولة للمتعاقد قد وافقت عليها بالأغلبية المطلقة .

٤- تبتخب اللجنة رئيسها و أعضاء مكتبها و تضع نظامها الداخلى الذى يجب أن يلص بصفة خاصة على طريقة عملها فى المستقبل و على أسلوب اختيار أعضائها بما يكفل للتألوب بين مختلف الدول المتعاقدة .

٥- تتألف أمانة اللجنة من موظفين من مكتب العمل الدولى و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة و مكتب الاتحاد الدولى لحماية المصنفات الأدبية و الفنية و يختارهم المدير العام لمكتب العمل الدولى و المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة و مدير مكتب للاتحاد الدولى لحماية المصنفات الادبية و الفنية .

- ٦- تعقد اجتماعات اللجنة كلما رأت أغلبية أعضائها ضرورة لذلك في المقر الرئيسي لكل من مكتب الاتحاد الدولي لحماية المصنفات الأدبية و الفنية على التوالي.
- ٧- تتحمل نفقات كل عضو من أعضاء اللجنة الحكومة التي مثلها .

المادة (٣٣)

- ١- وضعت هذه الاتفاقية بالأسبانية و الانجليزية و الفرنسية علما بان لهذه النصوص الثلاثة (الحجية ذاتها).
- ٢-بالإضافة الى ذلك توضع نصوص رسمية لهذه الاتفاقية بالألمانية و الإيطالية و البرتغالية .

المادة (٣٤)

- ١- يخطر الأمين العام للأمم المتحدة للدول المدعوة الي المؤتمر للمشار إليها في المادة ٢٣ وجميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة و المدير العام لمكتب العمل الدولي و المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة و مدير مكتب الاتحاد الدولي لحماية المصنفات الأدبية و الفنية بما يلي :

- (أ) ايداع أية وثيقة للتصديق أو للقبول أو الانضمام .
- (ب) تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- (ج) كل الاخطارات و الاعلانات و التبليغات للمنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- (د) نشوء أي من الأوضاع المشار إليها في الفقرتين ٤و ٥ من المادة ٢٨ .

٢- يخطر الأمين العام للأمم المتحدة أيضا المدير العام لمكتب العمل الدولي و المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة و مدير مكتب الاتحاد الدولي لحماية المصنفات الأدبية و الفنية بالطبائيات التي ترسل الية طبقا للمادة ٢٩ و بأى تبليغ من الدول المتعاقدة فيما تعلق بتعديل هذه الاتفاقية .

و اثباتا لما تقدم قام الموقعون أدناه وكل منهم بذلك مخول تخويلا صحيحا بتبنييل هذه الاتفاقية بتوقيعهم .

حررت في روما في هذا اليوم السادس و العشرين من شهر أكتوبر ١٩٦١ من نسخة واحدة بالاسبانية و الانجليزية و الفرنسية ويرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخا معتمدة منها الى جميع الدول المدعوة الى المؤتمر المشار اليها في المادة ٢٣ و الى جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة و الى كل من المدير العام لمكتب العمل الدولي و المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة و مدير مكتب الاتحاد الدولي لحماية المصنفات الأدبية و الفنية .

**رابعاً :اتفاقية إنشاء المنظمة
العالمية للملكية الفكرية (وايبو)
(الموقعة باستكهولم في ١٤ يوليو ١٩٦٧)**

تمهيد:

أن الأطراف المتعاقدة :

ورغبة منها في الاسهام في تفاهم و تعاون أفضل بين الدول لمنفعتها
المشتركة على أساس احترام مبادئها و المساواة بينهما .
ورغبة منها في دعم حماية الملكية الفكرية في جميع انحاء العالم
بهدف تشجيع النشاط الابتكارى.

ورغبة منها في تطوير و رفع كفاءة ادارة الاتحادات المنشأة في
مجالات حماية الملكية الصناعية و حماية المصنفات الادبية و الفنية مع
الاحترام الكامل لاستقلال كل اتحاد منها .

قد اتفقت على ما يلى :

مادة (١)

إنشاء المنظمة

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

مادة (٢)

التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية:

١- "المنظمة" يقصد بها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) .

٢- "المكتب الدولى" يقصد به المكتب الدولى للملكية الفكرية.

- ٣- "اتفاقية باريس" يقصد بها الاتفاقية الخاصة بحماية الملكية الصناعية الموقعة في ٢٠ مارس ١٨٨٣ بما في ذلك أية تعديلات أدخلت عليها .
- ٤- "اتفاقية برن" يقصد بها الاتفاقية الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية الموقعة في ٩ سبتمبر ١٨٨٦ بما في ذلك أية تعديلات أدخلت عليها
- ٥- "اتحاد باريس" يقصد به الاتحاد الدولي الذي أنشأته اتفاقية باريس.
- ٦- "اتحاد برن" يقصد به الاتحاد الدولي الذي أنشأته اتفاقية برن .
- ٧- "الاتحادات" يقصد بها اتحاد باريس والاتحادات الخاصة التي أنشئت والاتفاقات الخاصة التي أبرمت فيما يتعلق بذلك الاتحاد ، واتحاد برن وأى اتفاق دولي آخر يرمى إلى دعم حماية الملكية الفكرية وتتولى للمنظمة تنفيذ وفقا للمادة ٤(٣).
- ٨- "الملكية الفكرية" تشمل الحقوق المتعلقة بما يلي :
- ٩- المصنفات الأدبية والفنية والعلمية .
- ١٠- منجزات الفنانين القائمين بالأداء والفنوجرامات وبرامج الاذاعة والتليفزيون.
- ١١- الاختراعات في جميع مجالات الاجتهاد البشري .
- ١٢- الاكتشافات العلمية.
- ١٣- للرسوم والنماذج الصناعية.
- ١٤- للعلامات التجارية وعلامات الخدمة والأسماء والسمات التجارية .
- ١٥- للحماية ضد المنافسة غير المشروعة .
- ١٦- و جميع الحقوق الأخرى الناتجة عن النشاط الفكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية .

مادة (٣)

أغراض المنظمة

أغراض المنظمة هي :

- ١- دعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول و بالتعاون مع أى منظمة دولية أخرى حيثما كان ذلك ملائماً.
- ٢- ضمان للتعاون الإدارى بين الاتحادات .

مادة (٤)

الوظائف

- لتحقيق الأغراض المبينة فى المادة ٣ فان المنظمة عن طريق أجهزتها المختصة و مع مراعاة اختصاصات كل من الاتحادات :
- ١- تعمل على دعم اتخاذ الاجراءت التي تهدف الى تيسير الحماية الفعالة للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم و الى تنسيق التشريعات الوطنية في هذا المجال .
 - ٢- تقوم بالمهام الادارية لاتحاد باريس و للاتحادات الخاصة المنشأة فيما يتعلق بذلك الاتحاد و اتحاد برن .
 - ٣- يجوز لها أن تقبل تولى المهام الادارية الناشئة عن تنفيذ أى اتفاق دولى آخر يهدف الى دعم حماية للملكية الفكرية أو للمشاركة في مثل هذه المهام .
 - ٤- تشجع إبرام الاتفاقات الدولية التى تهدف الى تدعيم الملكية الفكرية.
 - ٥- تعرض تعاونها على الدول التى تطلب المساعدة القانونية الفنية في مجال الملكية الفكرية.

٦- تجمع المعلومات الخاصة بحماية الملكية الفكرية و تنشرها و تجرى الدراسات في هذا المجال و تشجعها و تنشر نتائج الدراسات.

٧- توفر الخدمات التي تعتبر الحماية الدولية للملكية الفكرية و تنهض بأعباء التسجيل في هذا المجال كما تنشر البيانات الخاصة بالتسجيلات حيثما كان ذلك ملائما.

٨- تتخذ كل اجراء ملائم آخر.

مادة (٥)

العضوية

- ١- تكون العضوية في المنظمة مفتوحة لأية دولة عضو في أى من الاتحادات بمفهومها الوارد في المادة ٢(٧).
- ٢- تكون العضوية في المنظمة مفتوحة كذلك لأية دولة ليست عضوا في أى من الاتحادات بشرط:
 - ٣- أن تكون عضوا في الأمم المتحدة أو في أى من الوكالات المتخصصة المترتبة بالأمم المتحدة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أن تكون طرفا في النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية أو أن تدعو الجمعية العامة لتكون طرفا في هذه الاتفاقية .

مادة (٦)

الجمعية العامة

- ١- (أ) تشكل جمعية عامة تتكون من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الأعضاء في أى وقت من الاتحادات .
- (ب) تمثل حكومة كل دولة بمندوب واحد يمكن أن يعاون مناوليين و مستشارون و خبراء .

(ج) تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته.

٢- تقوم الجمعية العامة بما يلي :

١- تعين المدير العام بناء على ترشيح لجنة التنسيق .

٢- تنظر في تقارير المدير العام الخاصة بالمنظمة و تعتمدھا و تزوده بجميع التوجيهات اللازمة.

٣- تنظر في تقارير و أنشطة لجنة التنسيق و تعتمدھا و تزودھا بالتوجيهات .

٤- تقر ميزانية السنوات الثلاث الخاصة بالنفقات المشتركة بين الاتحادات .

٥- تعتمد الاجراءات التي يقترحها المدير العام بخصوص تنفيذ الاتفاقات الدولية المشار اليها في المادة ٤ (٣).

٦- تقر اللاتحة المالية للمنظمة .

٧- تحدد لغات عمل السكرتارية أخذة في الاعتبار ما هو متبع في الأمم المتحدة .

٨- تدعو الدول المشار اليها في المادة ٥(٢)(٢) لتكون طرفا في هذه الاتفاقية .

٩- تحدد من يسمح لهم بحضور اجتماعاتها كمرقبين من الدول غير الاعضاء في المنظمة و من المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية .

١٠- تباشر أية مهام أخرى مناسبة تدخل في نطاق هذه الاتفاقية .

٣- (أ) يكون لكل دولة صوت واحد في الجمعية العامة سواء كانت عضوا في واحد أو أكثر من الاتحادات .

(ب) يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الاعضاء في الجمعية العامة .

(ج) بغض النظر عن أحكام الفقرة الفرعية (ب) يجوز للجمعية العامة أن تتخذ قرارات إذا كان عدد الدول الممثلة في أية دورة يقل عن النصف و لكن يساوى ثلث الدول الاعضاء في الجمعية العامة أو يزيد عليه ومع ذلك فان قرارات الجمعية العامة بخلاف تلك المتعلقة باجراءاتها لا تكون نافذة الا اذا توفرت الشروط التالية :

يبلغ المكتب الدولي القرارات المذكورة الي الدول الأعضاء في الجمعية العامة التي لم تكن ممثلة و يدعوها الى الادلاء بتصويتها أو امتناعها كتابة خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ ذلك الابلاغ فاذا ما كان عدد الدول التي أدت بتصويتها أو امتناعها عند انقضاء تلك المدة يساوى عدد الدول التي كانت ناقصة كي يكتمل النصاب القانوني في الدورة ذاتها تكون تلك القرارات نافذة متى كانت الأغلبية المطلوبة مازالت قائمة في نفس الوقت .

(د) مع مراعاة أحكام الفقرتين الفرعيتين (هـ) و(و) تتخذ الجمعية العامة قراراتها بأغلبية ثلثي الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

(هـ) يتطلب اعتماد الاجراءات الخاصة بتنفيذ الاتفاقات الدولية المشار اليها في المادة ٤ (٣) أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

(و) يتطلب اعتماد اتفاق مع الأمم المتحدة طبقا للمادتين ٥٧ و ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة أغلبية تسعة أعشار الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

- (ز) يتطلب تعيين المدير العام (فقرة ٢ ، ١) موافقة علي الاجراءات التي يقترحها المدير العام بشأن تنفيذ الاتفاقات الدولية (فقرة ٢ ، ٥) و نفل المقر (مادة ١٠) ألا يقتصر توفير الأغلبية المطلوبة في الجمعية العامة فحسب بل أيضا في جمعية اتحاد باريس و جمعية اتحاد برن .
- (ح) لا يعتبر (الامتناع) بمثابة تصويت .
- (ط) لا يمثل المندوب الا (دولة واحدة فقط) ولا يصوت الا باسمها .
- ٤- (أ) تجمع الجمعية العامة في دورة غير عادية مرة كل ثلاث سنن بدعوة من المدير العام .
- (ب) تجمع الجمعية العامة في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام سواء بناء على طلب لجنة للتنسيق أو على طلب ربع عدد الدول الأعضاء في الجمعية العامة .
- (ج) عقد الاجتماعات في (مقر المنظمة) .
- ٥- تشارك الدول الأطراف في هذه الاتفاقية و التي ليس أعضاء في أو من الاتحادات في اجتماعات الجمعية العامة (كمراقبين) .
- ٦- تضع الجمعية (لائحة اجراءاتها) .

مادة (٧)

للمؤتمر

- ١- (أ) شكل المؤتمر يتكون من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية سواء كانت أعضاء في أي من الاتحادات أم لم تكن .
- (ب) تمثل حكومة كل دولة (بمندوب واحد) يمكن أن يعاونته مستشارون و خبراء .
- (ج) تتحمل (نفقات كل وفد) لحكومة التي عينته .

٢- يقوم المؤتمر بما يلي :

١- يناقش الموضوعات ذات الأهمية العامة في مجال الملكية الفكرية و
له أن يتخذ توصيات تتعلق بتلك الموضوعات مع مراعاة لخصائص
الاتحادات و استقلالها الذاتي .

٢- يقر ميزانية السنوات الثلاث الخاصة بالمؤتمر .

٣- يضع برنامج السنوات الثلاث للمساعدة القانونية الفنية في حدود
الميزانية الخاصة بالمؤتمر .

٤- يقر التعديلات علي هذه الاتفاقية وفقا للإجراءات المبينة في المادة ١٧ .

٥- يحدد من يسمح لهم بالحضور لاجتماعاته كمراقبين من الدول غير
الأعضاء في المنظمة و من المنظمات الدولية للحكومية .

٦- يباشر أية مهام أخرى مناسبة تدخل في نطاق هذه الاتفاقية .

٣- (أ) يكون لكل دولة صوت واحد في المؤتمر .

(ب) يتكون النصاب القانوني من ثلث عدد الدول الأعضاء .

(ج) مع مراعاة أحكام المادة ١٧ يتخذ المؤتمر قراراته بأغلبية ثلثي
الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

(د) تحدد المبالغ الخاصة بحصص الدول الأطراف في هذه الاتفاقية و
التي ليست أعضاء في أى من الاتحادات عن طريق تصويت يكون فيه
لمندوبى هذه الدول فقط حق التصويت .

(هـ) لا يعتبر (الامتناع) بمثابة تصويت .

(و) لا يمثل المندوب الا (دولة واحدة فقط) ولا يصوت الا باسمها .

٤- (أ) يجمع المؤتمر في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام أثناء نفس
الفترة و في نفس المكان للذين تجمع فيهما الجمعية العامة .

- (ب) يجمع المؤتمر في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام بناء على طلب أغلبية الدول الأعضاء.
- ٥- يضع المؤتمر لائحة اجراءاته .

مادة (٨)

لجنة التنسيق

- ١- (أ) تشكل لجنة تنسيق تتكون من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية و التي تتمتع بعضوية اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس أو اللجنة التنفيذية مكونة من أكثر من ربع عدد الدول الأعضاء في الجمعية التي انتخبها فان مثل هذه اللجنة التنفيذية تقوم بتحديد الدول التي مستمتع بعضوية لجنة التنسيق من بين أعضائها بحيث لا يزيد عدد هذه الدول عن الربع المشار إليه أعلاه على أن يكون من المفهوم انه إن يدخل في حساب الربع المذكور الدولة التي يقع مقر المنظمة في إقليمها .
- (ب) تمثل حكومة كل دولة عضو في لجنة التنسيق بمنسوب واحد يمكن أن يعاونه مناوون و مستشارون وخبراء .
- (ج) حينما تنظر لجنة التنسيق سواء في المسائل المتصلة مباشرة ببرنامج أو بميزانية المؤتمر و جدول أعمال أو مقترحات الخاصة بتعديل هذه الاتفاقية التي من شأنها أن تؤثر على حقوق أو للترامات الدول الاطراف في هذه الاتفاقية الاعضاء في أى من الاتحادات فان ربع هذه الدول تشارك في اجتماعات لجنة التنسيق و يكون لها نفس حقوق أعضاء هذه اللجنة و ينتخب المؤتمر في كل دورة من دوراته العادية الدول التي تدعي للمشاركة في مثل هذه الاجتماعات .
- (د)تحمل نفقات كل وفد الحكومة التي عينته .

٢- إذا رغبت الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة في أن تمثل بصفتها في لجنة التنسيق وجب تعيين ممثلها من بين الدول الاعضاء في لجنة التنسيق .

٣- تقوم لجنة التنسيق بما يلي :

١- تقدم المشورة لأجهزة الاتحادات و الجمعية العامة و المؤتمر و المدير العام حول جميع الشؤون الادارية و المالية و حول أية شئون أخرى لت أهمية مشتركة سواء لاثنتين أو أكثر من الاتحادات و المنظمة و بوجه خاص حول ميزانية النفقات المشتركة بين الاتحادات .

٢- تعد المشروع جدول أعمال الجمعية العامة .

٣- تعد مشروع جدول أعمال المؤتمر و مشروع أعمال البرنامج و الميزانية الخاص به .

٤- على أساس من ميزانية السنوات الثلاث بالنفقات المشتركة بين الاتحادات و ميزانية السنوات الثلاثة الخاصة بالمؤتمر و كذلك على أساس برنامج السنوات الثلاث الخاصة بالمساعدة القانونية الفنية ، تعتمد الميزانيات و البرامج السنوية المتعلقة بها .

٥- تقترح اسم مرشح لتعينة الجمعية العامة في منصب المدير العام عندما تكون مدة هذا المنصب قد اوشكت على الانقضاء في حالة خلو في وظيفة المدير العام و اذا لم تعين الجمعية العامة مرشح لجنة التنسيق تقوم اللجنة باقتراح مرشح آخر و تكرر هذه الاجراءات حتي تعين الجمعية للعلماء للمرشح الأخير .

٦- تعيين مدير عام بالنيابة للمدة السابقة علي تولي المدير العام الجديد منصبه وذلك اذا شغل منصب المدير العام بين دورتين للجمعية العامة.

٧- تباشر أية مهام أخرى تعهد اليها في نطاق هذه الاتفاقية .

٤- (أ) تجتمع لجنة التنسيق مرة كل سنة في دورة عادية بدعوة من المدير العام ، و تجمع عادة في مقر المنظمة .

(ب) تجمع لجنة التنسيق في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام أما بمبادرة خاصة من أو بناء علي طلب رئيسها أو ربع أعضائها .

٥- (أ) يكون لكل دولة صوت واحد في لجنة التنسيق سواء كانت عضوا في إحدى اللجنتين التنفيذيتين المشار اليها في الفقرة (١)(أ) أو كليهما .

(ب) يتكون النصاب القانوني من نصف عدد أعضاء التنسيق .

(ج) لا يمثل المندوب الا (دولة واحدة فقط)، ولايصوت الا باسمها .

٦- (أ) تعبر لجنة التنسيق عن آرائها و تتخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة للأصوات التي اشتركت في الاقتراح ، ولا يعتبر الامتناع بمثابة تصويت (ب) لأي عضو في لجنة التنسيق حتى في حالة الحصول على أغلبية بسيطة أن يتطلب بعد التصويت مباشرة أن تكون الأصوات موضوعا لاحتمساب جديد خاص يتم بالطريقة التالية :

تعد قائمتان منفصلتان تحتوي احدهما علي أسماء الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس و الثانية علي أسماء الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية لاتحاد برن و يدرج تصويت كل دولة مقابل اسمها في كل قائمة تظهر فيها ، فاذا أوضع هذا الاحتمساب الجديد الخاص انه لم يتم الحصول علي أغلبية بسيطة في هاتين القائمتين فلا يعتبر أن الاقتراح قد حاز القبول .

- ٧- لأية دولة عضو في المنظمة و ليست عضوا في لجنة التنسيق أن تمثل في اجتماعات اللجنة (بمراقبين) يكون لهم حق الاثتراك في المناقشات دون أن يكون لهم الحق في التصويت .
- ٨- تضع لجنة التنسيق (لائحة لجراءاتها).

مادة (٩)

المكتب الدولي

- ١- المكتب الدولي هو (سكرتارية المنظمة) .
- ٢- يدير المكتب الدولي مدير عام يعاونه نائبا مدير عام أو أكثر .
- ٣- يعين المدير العام لمدة محددة لا تقل عن ست سنوات ، و يجوز تجديد تعيينه لمدة محددة ، و تتولى الجمعية العامة تحديد مدة التعيين الأول و التعينات اللاحقة المحتملة و كذلك كافة شروط التعيين الأخرى .
- ٤- (أ) المدير العام هو الرئيس التنفيذي للمنظمة .
- (ب) يمثل المدير العام المنظمة .
- (ج) يقدم المدير العام تقارير للجمعية العامة و يعمل وفقا لتوجيهاتها فيما يتعلق بالمسائل الداخلية و الخارجية للمنظمة .
- ٥- يعد المدير العام مشروعات البرامج و الميزانيات و كذلك تقارير النشاط الدورية و يبلغها الي حكومات الدول المعنية و الي الأجهزة المختصة في الاتحادات و المنظمة .
- ٦- يشترك المدير العام و أي عضو بكلفة من موظفي المكتب الدولي ، في كافة اجتماعات الجمعية العامة و المؤتمر و لجنة التنسيق و أية لجنة أخرى أو جماعة عمل دون أن يكون لهم حق التصويت . و يكون المدير

العام أو أي عضو يكلفه من الموظفي المكتب الدولي ، سكرتيراً لهذه الأجهزة بحكم منصبة .

٧- يعين المدير العام للموظفين الذين يقتضيهام سير العمل الفعال للمكتب الدولي ، ويعين نواب المدير العام بعهد موافقة لجنة التنسيق ، و تحدد شروط التوظيف في لائحة الموظفين التي تقرها لجنة التنسيق بناء علي اقتراح المدير العام ، و ينبغي عند التعيين للموظفين وفي تحديد شروط الخدمة أن يراعي في المكان الأول ضرورة تأمين أعلى مستوى من المقدره و الكفاية و النزاهة ، كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أهمية أن تتم التعيينات علي أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن .

٨- تكون مسؤوليات المدير العام و موظفي المكتب الدولي ذات طبيعة دولية بحتة ، و عليهم خلال تأدية واجباتهم ، الا يطلبوا أو يتلقوا التعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة و عليهم أن يتمتعوا عن القيام بأى عمل قد يخل بوضعة كموظفين دوليين ، وتتعهد كل دولة عضو باحترام الصفة الدولية للبحثة لمستويات المدير العام و موظفي المكتب الدولي و الا تسعى للتأثير عليهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم.

مادة (١٠)

المقرر

- ١- مقر المنظمة (جنيف) .
- ٢- يمكن نقل مقر المنظمة بقرار صادر طبقاً لأحكام المادة ٣(٣) (د) ، (ز) .

مادة (١١)

المشؤون المالية

١- للمنظمة (ميزانيتان منفصلتان) : ميزانية النفقات المشتركة بين الاتحادات و ميزانية للمؤتمر.

٢- (أ) تشمل ميزانية النفقات المشتركة بين الاتحادات بنود النفقات التي تهم عدة اتحادات.

(ب) تمول هذه الميزانية من المصادر التالية :

١- مساهمة الاتحادات ، وتحديد مساهمة كل اتحاد بواسطة جمعية هذا الاتحاد مع مراعاة المصلحة التي لهذا الاتحاد في النفقات المشتركة .

٢- الرسوم و المبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي و لا تكون ذات علاقة مباشرة بأى من الاتحادات أو تكون قد حصلت في مقابل خدمات أداها المكتب الدولي في مجال المساعدة القانونية الفنية .

٣- حصيلة بيع مطبوعات المكتب الدولي التي لا تخص أيضا من الاتحادات مباشرة و الحقوق المتصلة بهذه المطبوعات .

٤- الهبات و الوصايا و الاعلانات المقدمة للمنظمة فيما عدا تلك المشار إليها في الفقرة (٣) (ب) (٤).

٥- الاجارات و الفوائد و الإيرادات المتنوعة الأخرى الخاصة بالمنظمة .

٦- (أ) تشمل ميزانية المؤتمر بنود النفقات الخاصة بعقد دورات المؤتمر و برنامج القانونية الفنية .

(ب) تمول هذه الميزانية من المصادر التالية :

١- حصص الدول الأطراف في هذه الاتفاقية و التي ليست أعضاء في أى من الاتحادات.

٢- أية مبالغ قد تضعها الاتحادات تحت تصرف هذه الميزانية على أن تحدد جمعية كل اتحاد مقدار المبلغ الذي يخصصه هذه الاتحاد و يكون اتحاد الحرية في المساهمة في الميزانية المذكورة .

٣- المبالغ المخصصة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي في مجال المساعدة القانونية للفنية .

٤- الهبات و الوصايا و الاعلانات للمنظمة للأغراض المشار اليها في الفقرة الفرعية (أ).

٤- (أ) لتحديد حصة كل طرف في هذه الاتفاقية ، و ليست عضوا في أى من الاتحادات في ميزانية المؤتمر ، تنتمي كل دولة الي فئة و تقوم بدفع حصصها السنوية علي أساس عدد من الوحدات محدد كما يلي :

فئة أ ١٠

فئة ب ٣

فئة ج ١

(ب) تبين كل دولة من تلك الدول الفئة التي ترغب في الانتماء اليها و ذلك حين اتخاذها لحدى الاجراءات المقررة في المادة ١٤ (١) ، و يمكن لتلك الدولة أن تغير الفئة التي تنتمي اليها ، فاذا ما اختارت فئة أدنى فعليها أن تعلن ذلك للمؤتمر في لحدى دوراته العادية ، و يصبح أي تغير من هذا القبيل ساري المفعول من بداية السنة للتالية للدورة المذكورة .

(ج) تكون الحصة السنوية لكل دولة من تلك الدول مبلغا نسبته الي المبلغ الاجمالي الذي تشترك به (كل) تلك الدول في ميزانية المؤتمر

تعاد نسبة عدد وحدات تلك الدولة الى اجمالي الوحدات الخاصة بجميع الدول المذكورة .

(د) تستحق الحصص في أول يناير من كل سنة .

(هـ) إذا لم يتم إقرار الميزانية من قبل باية سنة مالية جديدة تكون الميزانية بنفس مستوى ميزانية السنة السابقة وذلك طبقاً للأئحة المالية .

٥- أية دولة طرف في هذه الاتفاقية، وليست ضا في أى من الاتحادات تتأخر في دفع حصصها المالية بمقتضى هذه المادة. وأية دولة طرف في هذه الاتفاقية وعضو في أى من الاتحادات تتأخر في دفع حصصها لأى من الاتحادات لا يكون لها حق التصويت في أى من أجهزة المنظمة التى تتمتع بعضويتها إذا كان مقدار ديونها المتأخرة يعادل مبلغ الحصص المستحقة عليها عن السنتين السابقتين بالكامل أو يزيد عليه، ومع ذلك يجوز لأى من هذه الأجهزة أن يسمح لتلك الدولة بالاستمرار في مباشرة حقها في التصويت فيه مادام مقتنعاً بأن التأخير في الدفع ناتج عن ظروف استثنائية لا يمكن تجنبها.

٦- يحدد المدير العام مقدار الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التى يؤديها المكتب الدولى في مجال المساعدة القانونية الفنية ويقدم تقارير عنها إلى لجنة التنسيق.

٧- للمنظمة بموافقة لجنة التنسيق أن تتلقى للهبات والوصايا والإعانات مباشرة من الحكومات أو المؤسسات العامة أو الخاصة أو الجمعيات أو الأفراد.

٨- (أ) يكون للمنظمة رأس مال أساسى عامل يتكون من يدفع لمرة واحدة من قبل الاتحادات وكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ليست عضوا في أى اتحاد، وإذا أصبح رأس المال غير كاف فتقرر زيادته.

(ب) تقرر جمعية كل لتحاد مقدار الدفعة الوحيدة الخاصة به وأشتراكه المحتمل فى أية زيادة.

(ج) يكون مقدار الدفعة الوحيدة الخاصة بكل دولة طرف فى هذه الاتفاقية وليست عضوا فى أى لتحاد، ونصيبها فى أية زيادة عبارة عن نسبة من حصة تلك الدولة عن السنة التى تحدد فيها رأس المال أو قررت فيها زيادته، ويحدد المؤتمر النسبة وشروط الدفع بناء على الاقتراح المدير العام وبعد الاستماع لمشورة لجنة التنسيق.

٩- (أ) ينص فى اتفاق المقر المبرم مع الدولة التى يكون مقر المنظمة على إقليمها على أنه عندما يكون رأس المال الأساسى العامل غير كاف تقوم تلك الدولة بمنح قروض، ويكون مقدار هذه القروض وشروط منحها موضعاً لاتفاقات منفصلة فى كل حالة بين تلك الدولة والمنظمة، ويتمتع تلك الدولة بحكم وضعها بمقعد فى لجنة التنسيق مادامت تظل ملتزمة بتقديم قروض.

(ب) يحق لكل من الدولة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) والمنظمة أن تنهى الأئتمار بمنح قروض بموجب إخطار كتابى، يسرى مفعول الإنهاء بعد ثلاثة سنوات من نهاية السنة التى تم فيها الإخطار عنه.

١٠- تتم مراجعة الحسابات وفقاً لما تنص عليه اللائحة المالية من قبل دولة عضو أو أكثر من قبل مراقبى حسابات من الخارج تعينهم الجمعية العامة بعد أخذ موافقتهم.

مادة (١٢)

الأهلية القانونية والامتيازات والحاصلات

١- تتمتع المنظمة فى إقليم كل دولة عضو ، وطبقاً لقوانين تلك الدولة، بالأهلية القانونية اللازمة لتحقيق أغراض المنظمة وممارسة وظائفها.

٢- تبرم المنظمة اتفاق للمقر مع الاتحاد السويسرى ومع أية دولة أخرى قد قام بها مقر للمنظمة فيما بعد.

٣- للمنظمة أن تبرم اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأعضاء الأخرى بهدف تمتع المنظمة وموظفيها وممثلى جميع الدول الأعضاء بالحصانات والأمتيازات اللازمة لتحقيق أغراض المنظمة وممارسة وظائفها .

٤- للمدير العام أن يتفاوض بخصوص الاتفاقات المشار إليها فى الفقرتين ٢،٣ وبعد أخذ موافقة (لجنة التنسيق) يقوم بإبرام وتوقيع هذه الاتفاقات نيابة عن المنظمة.

مادة (١٣)

العلاقات مع المنظمات الأخرى.

١- تقييم المنظمة علاقات عمل مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى وتتعاون معها حيثما كان ذلك ملائماً، ويبرم المدير العام مع تلك المنظمات أى اتفاق عام فى هذا الصدد بعد موافقة لجنة التنسيق.

٢- للمنظمة أن تتخذ الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون فى الأمور التى تدخل فى اختصاصها مع المنظمات الدولية غير الحكومية ، ومع المنظمات الوطنية الحكومية وغير الحكومية بموافقة الحكومات المعنية ، ويتولى المدير العام اتخاذ مثل هذه الترتيبات بعد موافقة لجنة التنسيق.

مادة (١٤)

الوسائل التي يمكن للدولة

بمقتضاها أن تصبح طرفا في الاتفاقية

- ١- يمكن للدولة المشار إليها في المادة ٥ أن تصبح طرفا في هذه الاتفاقية وعضوا في المنظمة عن طريق:
 - (١) توقيع دون تحفظ بالنسبة للتصديق ، أو
 - (٢) توقيع خاضع للتصديق يتبعه إيداع لوثيقة للتصديق، أو
 - (٣) إيداع وثيقة انضمام.
- ٢- بغض النظر عن أى حكم أخر لهذه الاتفاقية ، لا يجوز لدولة طرف في اتفاقية باريس أو اتفاقية برن أو في كليهما أن تكون طرفا في هذه الاتفاقية إلا إذا قامت في نفس الوقت بالتصديق على أو الانضمام إلى أو بعد قيامها بالتصديق على أو الانضمام إلى:-

أما وثيقة استكهولم الخاصة (باتفاقية باريس) بكاملها أو فقط مع التحديد الوارد في ٢٠ (١) (ب) (١) من هذه الوثيقة دون سواء

ولما وثيقة استكهولم الخاصة (باتفاقية برن) بكاملها أو فقط مع التحديد الوارد في المادة ٢٨ (١) (ب) (١) من هذه الوثيقة دون سواء.
- ٣- تودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام.

مادة (١٥)

بدء نفاذ الاتفاقية

- ١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثة شهور من قيام عشر دول أعضاء في اتحاد باريس وسبع دول أعضاء في اتحاد برن باتخاذ أحد

الإجراءات المبينة في المادة ١٤ (١)، على أن يكون من المفهوم أن حالة ما إذا كانت دولة عضوا في كل من الإتحادين أنه سيتم احتسابها في كلتا المجموعتين ، ويبدأ في ذلك التاريخ أيضا نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدول غير الأعضاء في أى من الإتحادين والتي تكون قد اتخذت أحد الإجراءات المبينة في ١٤ (١) قبل ذلك التاريخ بثلاثة شهور أو أكثر .

٢- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية لأية دولة أخرى بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي تكون تلك الدولة قد أخذت فيه أحد الإجراءات المبينة في المادة (١).

مادة (١٦)

التحفظات

لا يجوز أبدأ أية تحفظات على هذه الاتفاقية.

مادة (١٧)

التعديلات

١- لأية دولة عضو أو اللجنة التنسيق أو المدير العام التقدم باقتراحات لتعديل هذه الاتفاقية ، ويقوم المدير العام بإبلاغ تلك الاقتراحات إلى الدول الأعضاء قبل نظرها من قبل المؤتمر بستة شهور على الأقل.

٢- يتولى المؤتمر إقرار التعديلات ، فإذا ما اتصل الأمر بتعديلات ذات طبيعة تؤثر على حقوق والتزامات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، ممن ليست أعضاء في أى من الإتحادات، فإن هذه الدول تشترك أيضا في الاقتراح، أما بالنسبة لجميع التعديلات الأخرى المقترحة فيقتصر للتصويب بخصوصها على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الأعضاء في أى من الإتحادات، ويتم إقرار التعديلات بالأغلبية البسيطة للأصوات المشتركة في

الأقتراح، علما بأن المؤتمر يقتصر فيه للتصويت على المقترحات التي سبق أن أقرتها جمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن بمقتضى القواعد المعمول بها فى كل منهما بشأن تعديل النصوص الإدارية للاتفاقيات الخاصة بهما.

٣- يبدأ نفاذ أى تعديل بعد شهر من تسلم المدير العام لإخطارات كتابية بموافقة ثلاثة أرباع عدد الأعضاء فى المنظمة ممن لها حق للتصويت على الاقتراح بالتعديل طبقا للفقرة (٢)، وذلك فى وقت أقرار المؤتمر للتعديل، وعلى أن تكون تلك الموافقات قد تمت وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بهذه الدول، وتصبح التعديلات التى تم إقرارها ملزما لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة عند بدء نفاذ التعديل أو لتلك التى تصبح أعضاء فى تاريخ لاحق ، على أن أى تعديل يزيد من التزامات المالية للدول الأعضاء لا يلزم إلا تلك الدول التى قامت بالأخطار عن موافقتها على التعديل المذكور.

مادة (١٨)

الانسحاب

- ١- لأية دولة عضو أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإخطار موجه إلى المدير العام.
- ٢- يسرى مفعول الانسحاب بعد ستة شهور من يوم تسلم المدير العام للإخطار.

مادة (١٩)

الإخطارات

- يتولى المدير العام إخطار حكومات جميع الدول الأعضاء بما يلي:-
- ١- تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
 - ٢- التوقيعات وإيداعات وثائق التصديق أو الانضمام.
 - ٣- الموافقات على تعديلات هذه الاتفاقية وتاريخ وضع التعديلات موضع التنفيذ
 - ٤- حالات الانسحاب من هذه الاتفاقية

مادة (٢٠)

أحكام ختامية

- ١- (أ) توقع هذه الاتفاقية من نسخته وحيدة باللغات الإنجليزية والفرنسية والروسية والألمانية ، وتكون كل هذه النصوص نصوصاً رسمية على حد سواء ، وتودع هذه للنسخة لدى (حكومة السويد).
- (ب) تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع باستكهولم حتى ١٣ يناير ١٩٦٨.
- ٢- يضع المدير العام نصوصاً رسمية باللغات الألمانية والإيطالية والبرتغالية وأيه لغات أخرى حددها المؤتمر وذلك بعد التشاور مع الحكومات المعنية.
- ٣- يرسل المدير العام نسختين معتمدين من هذه الاتفاقية ومن أى تعديل يقره المؤتمر إلى حكومات الدول الأعضاء في اتحاد باريس أو اتحاد برن؛

وإلى حكومة أية دولة أخرى عندما تنضم إلى هذه الاتفاقية وإلى حكومة أية دولة أخرى بناء على طلبها، وتتولى (حكومة السويد) اعتماد نسخ للنص الموقع لهذه الاتفاقية والمرسلة إلى الحكومات.

٤- يتولى المدير العام تسجيل هذه الاتفاقية لدى (مكرتارية الأمم المتحدة)

مادة (٢١) أحكام انتقالية

- ١- حتى يتولى أول مدير عام مهام منصبه، تعتبر الإشارات الواردة في هذه الاتفاقية إلى المكتب الدولي أو المدير العام بمثابة إشارات إلى المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الصناعية والأدبية والفنية (والتي تدعى أيضا المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية (بري) أو إلى مديريها).
- ٢- (أ) للدول الأعضاء في أي من الاتحادات والتي لم تصبح طرفا في هذه الاتفاقية أن تمارس إذا رغبت في ذلك نفس الحقوق لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء نفاذها ، وذلك كما لو كانت طرفا فيها، وتقوم أية دولة ترغب في ممارسة تلك الحقوق بإرسال إخطار كتابي بذلك إلى المدير العام، ويكون هذا الإخطار ساريا من تاريخ تسلمه، وتعتبر تلك أعضاء في هذه الجمعية العامة وفي المؤتمر حتى انقضاء المدة المذكورة.
- (ب) وبانقضاء مدة الخمس سنوات لا يكون لتلك الدول حق التصويت في الجمعية العامة وفي المؤتمر وفي لجنة التنسيق.
- (ج) تمارس تلك الدول حق التصويت من جديد بمجرد أن تصبح طرفا في هذه الاتفاقية.

٣- (أ) ويمارس أيضا المكتب الدولي والمدير العام وظائف المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الصناعية والأدبية والفنية ومديرها على التوالي / مادامت هناك دول أعضاء في اتحاد باريس أو اتحاد برن لم تصبح طرفا في هذه الاتفاقية.

(ب) يعتبر الموظفون العاملون في خدمة المكاتب المذكورة في تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ إنهم يعملون أيضا في خدمة المكتب الدولي خلال الفترة الانتقالية المشار إليهما في الفقرة الفرعية (أ).

٤- تؤول حقوق والتزامات وأموال مكتب لاتحاد باريس إلى المكتب الدولي للمنظمة بمجرد أن تصبح جميع الدول الأعضاء في ذلك الاتحاد أعضاء في المنظمة.

قرار

رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في

أستكهولم في ١٤ يوليو ١٩٦٧

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور وعلى موافقة

مجلس الشعب.

قرار

مادة وحيدة

الموافقة على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في أستكهولم

في ١٤ يوليو ١٩٦٧، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٩٤ (٧ يناير سنة ١٩٧٥) ،

ينشر في الجريدة الرسمية.

(أنور السادات)

موافقة مجلس الشعب

المسيد وزير الخارجية

تحية طيبة وبعد.

أبلغ سيادتكم أن مجلس الشعب قد وافق بجلسته المنعقدة في الأول من مارس سنة

١٩٧٥ على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن

الموافقة على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في أستكهولم

في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس مجلس الشعب

وثيقة انضمام جمهورية مصر العربية
إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية
الموقعة في أمستكهولم في ١٤ يوليو ١٩٦٧

حيث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشرة تقضى بما يلي:
" يمكن للدول المشار إليها في المادة الخامسة أن تصبح طرفا في هذه
الاتفاقية وعضوا في المنظمة عن طريق:

- ١- توقيع دون تحفظ بالنسبة للتصديق. أو
- ٢- توقيع خاضع للتصديق يتبعه إيداع لوثيقة التصديق. أو
- ٣- إيداع وثيقة انضمام.

ولهذا فإن وزير خارجية جمهورية مصر العربية الموقع على هذه الوثيقة
يخطر بالانضمام حكومة مصر العربية إلى الاتفاقية سالفة الذكر.

حررت في القاهرة ١٤ يناير ١٩٧٥

إسماعيل فهمي
وزير الخارجية

نصوص

ق ٢٠٠٢/٨٢

بحماية حقوق الملكية الفكرية

الكتاب الثالث

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

مادة ١٣٨ - فى تطبيق أحكام هذا القانون ، يكون للمصطلحات التالية المعنى الوارد قرين كل منها:

- ١- المصنف : كل عمل مبتكر أدبى أو فنى أو علمى أيا كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه.
- ٢- الأيتكار: الطابع الإبداعى الذى يسبغ (الأصالة) على المصنف.
- ٣- المؤلف : الشخص الذى ينتكر المصنف، ويعد مؤلفا للمصنف من ينكر اسمه عليه أو ينسب إليه نثره باعتباره مؤلفا له ما لم يقد الدليل على غير ذلك.

ويعتبر مؤلفا للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار بشرط ألا يقوم شك فى معرفة حقيقة شخصه، فإذا قام الشك اعتبر (ناشر أو منتج المصنف) سواء أكان شخصا طبيعيا أم اعتباريا (ممثلا للمؤلف) فى مباشرة حقوقه إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخص المؤلف.

٤- المصنف الجماعي: المصنف الذى يضعه أكثر من مؤلف بتوجيه شخص طبيعى أو اعتبارى يتكفل بنشره وتحت إدارته، وينتمج عمل المؤلفين فيه فى الهدف العام الذى الذى قصد إليه هذا الشخص بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حدة

٥- المصنف المشترك: المصنف الذى لا يندرج ضمن المصنفات الجماعية ويشارك فى وضعه أكثر من شخص سواء أمكن فصل نصيب كل منهم فيه أو لم يمكن.

٦- المصنف المشتق: المصنف الذى يستمد أصله من مصنف سابق الوجود كالترجمات والتوزيعات الموسيقية وتجميعات المصنفات بما فى ذلك قواعد البيانات المقروءة سواء من الحاسب أو من غيره، ومجموعات للتعبير للفكرى ما دامت مبتكرة من حيث ترتيب أو اختيار محتويات.

٧- الفلكلور الوطنى: كل تعبير يتمثل فى عناصر متميزة تعكس التراث الشعبى للتقليدى الذى نشأ أو استمر فى جمهورية مصر العربية ، وبوجه خاص التعبيرات الأثنية:

(أ) التعبيرات الشفهية مثل: الحكايات والأحاجى والأغزى والأشعار الشعبية وغيرها من المأثورات.

(ب) التعبيرات الموسيقية مثل: الأغانى الشعبية المصحوبة بموسيقى.

(ج) التعبيرات الحركية مثل: الرقصات الشعبية والمسرحيات والأشكال الفنية والطقوس.

(د) التعبيرات الملموسة مثل: منتجات الفن الشعبى التشكيلى وبوجه خاص الرسومات بالخطوات والألوان، والحفر، والنحت، والخزف، والطين والمنتجات المصنوعة من الخشب أو ما يرد عليه من تطعيمات تشكيلية

مختلفة أو الموزاييك أو المعدن أو الجواهر، والحقائب المنسوجة بنوبيا وأشغال الإبرة والمنسوجات والسجات والملبوسات.

الآلات الموسيقية

الأشكال المعمارية

٨- الملك العلم: الملك الذى يؤول إليه جميع المصنفات الممتبعدة من الحماية بداية أو التى تنقضى مدة حماية الحقوق المالية عليها طبقا لأحكام هذا الكتاب.

٩- النسخ: استحداث صورة أو تسجيل صوتى بأية طريقة أو فى أى شكل بما فى ذلك للتخزين للألكترونى الدائم أو الوقتى للمصنف أو للتسجيل الصوتى.

١٠- النشر: أى عمل من شأنه إتاحة المصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى أو فنانى الأداء للجمهور أو بأى طريقة من الطرق.

١١- منتج المصنف السمعى أو السمعى البصرى: للشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يبادر إلى إنجاز المصنف السمعى أو المصنف البصرى ويضطلع بمسئولية هذا الإنجازات.

١٢- فنانو الأداء: الأشخاص الذين يمثلون أو يغنون أو يلقون أو ينشدون أو يعزفون أو يرقصون فى مصنفات أدبية أو فنية محمية طبقا لأحكام هذا القانون أو آلت إلى (الملك - : العام)، أو يؤدون فيها بصورة أو أخرى، بما فى ذلك التعبيرات الفلكلورية

١٣- منتج التسجيلات الصوتية: الشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يسجل لأول مرة مصنفا تسجيلا صوتيا أو أداء لأحد فنانى الأداء ، وذلك دون تثبيت الأصوات على الصورة فى إطار إعداد مصنف سمعى بصرى.

١٤- الإذاعة: البث السمعى أو السمعى البصرى للمصنف أو للأداء أو التسجيل الصوتى أو لتسجيل المصنف أو الأداء وذلك إلى الجمهور بطريقة لاسلكية، ويعد كذلك البث عبر التوايح للصناعية.

١٥- الإداع العطنى: أى عمل من شأنه إتاحة للمصنف بأى صورة من الصور للجمهور مثل التمثيل أو الألقاء أو العزف أو البث بحيث يتصل الجمهور بالمصنف عن طريق الأداء أو لتسجيل الصوتى أو المرئى أو المسموع اتصالاً مباشراً.

١٦- التوصيل العطنى: البث السلكى أو اللاسلكى لصور أو أصوات أو لصور وأصوات لمصنف ، أو أداء أو تسجيل صوتى، أو بث إذاعى بحيث يمكن للتلقى عن طريق البث وحده لغير أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، فى أى مكان مختلف عن المكان الذى يبدأ منه البث، وبغض النظر عن الزمان أو المكان الذى يتم فيه للتلقى، بما فى ذلك أى زمان أو مكان يختاره المتلقى منفرداً عبر جهاز الحاسب أو أى وسيلة أخرى.

١٧- هيئة الإذاعة: كل شخص أو جهة منوط بها أو مسئولة عن البث الإذاعى لللاسلكى السمعى أو السمعى البصرى.

١٨- الوزير المختص: وزير الثقافة، ويكون وزير الإعلام هو المختص بالنسبة لهيئات الإذاعة ، ويكون وزير الاتصالات والمعلومات هو المختص بالنسبة إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات.

١٩- الوزارة المختصة: وزارة الثقافة ، وتكون وزارة الإعلام هى المختصة بالنسبة لهيئات الإذاعة ، وتكون وزارة الاتصال والمعلومات هى المختصة بالنسبة إلى برامج الحاسب وقواعد البيانات.

مادة ١٣٩- تشمل الحماية المقررة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها المصريين والأجانب من الأشخاص الطبيعيين الاعتباريين الذى ينتمون إلى إحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ومن فى حكمهم.

ويعتبر فى حكم رعيا للدول الأعضاء:

(أ) بالنسبة لحق المؤلف:

١- المؤلفون: الذين تنشر مصنفاتهم لأول مرة إحدى الدول الأعضاء فى المنظمة، أو تنشر فى إحدى الدول غير الأعضاء وإحدى الدول الأعضاء فى آن واحد. ويعتبر المصنف منشورا فى آن واحد فى عدة دول إذا ظهر فى دولتين أو أكثر خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره لأول مرة.

ولا يعد نشرًا تمثيل مصنف مسرحى أو مصنف مسرحى موسيقى أو سينمائى وأداء مصنف موسيقى والقراءة العلنية لمصنف أدبى والنقل الملقى أو إذاعة المصنفات الأدبية والفنية وعرض مصنف فنى وتنفيذ مصنف معمارى.

٢- منتجو ومؤلفو المصنفات السينمائية التى يكون مقر منتجها أو محل إقامته فى إحدى الدول الأعضاء فى تلك المنظمة.

٣- مؤلفو المصنفات المصارية المقامة فى إحدى الدول الأعضاء أو المصنفات الفنية الأخرى الداخلة فى مبنى أو منشأة أخرى كائنة فى إحدى الدول الأعضاء.

(ب) بالنسبة للحقوق المجاورة لحق المؤلف:

١- فنانون الأداء إذا توافر أى شرط من الشروط التالية:

(أ) إذا تم الأداء فى دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية.

(ب) إذا تم تفرغ الأداء فى تسجيلات صوتية ينتمى منتجها لدولة عضو فى منظمة للتجارة العالمية أو تم للتثبيت الأول للصوت فى إقليم دولة عضو فى المنظمة.

(ج) إذا تم بث الأداء عن طريق هيئة إذاعة يقع مقرها فى دولة عضو فى منظمة للتجارة العالمية ، وأن يكون البرنامج الإذاعى قد تم بثه من جهاز إرسال يقع أيضا فى دولة عضو.

٢- منتجو التسجيلات الصوتية:

إذا كان التثبيت الأول للصوت قد تم فى دولة عضو فى المنظمة

٣- هينات الإذاعة:

إذا كان مقر هيئة الإذاعة كائنا فى إقليم دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية، وأن يكون البرنامج الإذاعى قد تم بثه من جهاز إرسال يقع أيضا فى إقليم دولة عضو فى المنظمة.

ويستفيد مواطنو جميع الدول الأعضاء فى منظمة للتجارة العالمية من أى ميزة أو لفصلية أو حصانة يمنحها أى قانون آخر لرعاية أى دولة يتعلق بحقوق الملكية الفكرية طبقا لهذا القانون، ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة نابعة من:

(١) اتفاقيات للمساعدة القضائية أو اتفاقيات لفاذ القوانين ذات الصبغة العامة.

(٢) الأسفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتي أصبحت سارية قبل أو يناير سنة ١٩٩٥.

مادة ١٤٠ - تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية، وبوجه خاص المصنفات الآتية:

١- الكتب ، والكتيبات ، والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة.

٢- برامج الحاسب الآلى

٣- قواعد البيانات سواء كانت مقروعة من الحاسب الآلى أو من غيره.

٤- المحاضرات ، والخطب ، والمواظ ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة .

٥- المصنفات التمثيلية والتمثيلية للموسيقى وللتمثيل الصامت (البانوميم) .

٦- المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة بها .

٧- المصنفات السمعية البصرية .

٨- مصنفات العمارة .

٩- مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان ، والنحت ، والطباعة على الحجر ، وعلى الأقمشة وأية مصنفات مماثلة فى مجال للفنون الجميلة.

١٠- المصنفات الفوتوغرافية وما يماثلها .

١١- مصنفات الفن للتطبيق والتشكيل .

١٢- الصور التوضيحية ، والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية (الأسكتشات) والمصنفات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو التصميمات المعمارية .

١٣- المصنفات المشتقة وذلك دون الإخلال بالحماية المقررة للمصنفات التى اشتقت منها.

مادة ١٤١ - لا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب

الحل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات ،

ولو كان معبرا عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجة فى مصنف.

كذلك لا تشمل ما يلى:-

أولاً: الوثائق الرسمية . أيا كان لغتها الأصلية أو للغة المنقولة إليها ، مثل نصوص القوانين ، والوائح ، والقرارات ، والاتفاقيات الدولية .
والأحكام القضائية ، وأحكام المحكمين ، والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى .

ثانياً: أخبار الحوادث والوقائع الحارية التى تكون مجرد أخبار صحفية.

ومع ذلك تتمتع مجموعات ما تقدم بالحماية إذا تميز جمعها بالأبتكار فى الترتيب والعرض أو بأى مجهود شخصى جدير بالحماية.
مادة ١٤٢- يعتبر (الفنكlor الوطنى) ملكاً عاماً للشعب ، وتباشر الوزارة المختصة عليه حقوق المؤلف الأدبية والمالية وتعمل على حمايته ودعمه.
مادة ١٤٣- يتمتع المؤلف وخلفه العام - على المصنف - بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتنازل عنها ، وتشمل هذه الحقوق ما يلى:
أولاً: الحق فى إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة.
ثانياً: الحق فى نسبة المصنف إلى مؤلفه .

ثالثاً: الحق فى منع تعديل المصنف تعديلاً يعتبره المؤلف تشويهاً أو تحريفاً له، ولا يعد التعديل فى مجال الترجمة اعتداءً إلا إذا اغفل المترجم الإشارة إلى موطن الحذف أو للتغيير أو أساء لسمعة المؤلف ومكانته.
مادة ١٤٤- للمؤلف وحده - إذا طرأت أسباب جدية - أن يطلب من المحكمة الأبتدائية الحكم بمنع طرح مصنفه للتداول أو بسحبه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه فى حقوق الاستغلال المالى.
ويلزم المؤلف فى هذه الحالة أن يعرض مقدماً من ألت إليه حقوق الاستغلال

للمالى (تعويضاً عادلاً) يدفع فى غضون أجل تحدده المحكمة وألا زال كل أثر للحكم.

مادة ١٤٥ - يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً، كل تصرف يرد على أى من الحقوق الأدبية المنصوص عليها فى المادتين (١٤٣) ، (١٤٤) من هذا القانون.

مادة ١٤٦- تبأمر الوزارة المختصة ، للحقوق الأدبية المنصوص عليها فى المادتين (١٤٣) و (١٤٤) من هذا الكتاب فى حالة عدم وجود وارث أو موصى له، وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المقررة فيه.

مادة ١٤٧- يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده ، بحق استثنائى فى الترخيص أو المنع لأى استغلال لمصنفه بأى وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ أو البث الإذاعى أو إعادة البث الإذاعى أو الأداء العلنى أو التوصيل العلنى ، أو الترجمة أو التحرير أو التأجير أو الأمانة أو الإتاحة للجمهور ، بما فى ذلك من إتاحتها عبر أجهزة الحاسب الألى أو من خلال شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصال وغيرها من الوسائل.

ولا ينطبق الحق الاستثنائى فى التأجير على برامج الحاسب الألى إذا لم تكن هى المحل الأساسى للتأجير ، ولا على تأجير المصنفات السمعية البصرية متى كان لا يؤدى إلى انتشار نسخها على نحو يلحق ضرراً مادياً بصاحب الحق الاستثنائى المشار إليه.

كما يتمتع المؤلف وخلفه من بعده بالحق فى تتبع أعمال التصرف فى النسخة الأصلية لمصنفه، والذي يخوله الحصول على نسبة مئوية معينة لا تتجاوز عشرة فى المائة من الزيادة التى تحققت من كل عملية تصرف فى هذه النسخة.

ويستفيد حق المؤلف في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع مصنفه المحمي وفقا لأحكام هذا القانون إذا قام باستغلاله وتسويقه في أية دولة أو رخص للغير بذلك.

مادة ١٤٨- تنتهى حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية أخرى في ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدة (ثلاث سنوات) من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم.

مادة ١٤٩- للمؤلف أن ينقل إلى الغير كل أو بعض حقوقه، المالية المبينة في هذا القانون.

ويشترط لانعقاد التصرف أن يكون (مكتوباً) وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محلاً للتصرف مع بيان مده والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه.

ويكون للمؤلف مالكا لكل ما لم يتنازل عنه (صرحة) من حقوق مالية، ولا بعد ترخيصه باستغلال أحد هذه الحقوق ترخيصاً منه باستغلال أى حق مالى آخر يتمتع به على المصنف نفسه.

ومع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية المنصوص عليها في هذا القانون، يتمتع عليه القيام بأى عمل من شأنه تعطيل الحق محل التصرف.

مادة ١٥٠- للمؤلف أن يتقاضى المقابل النقدي أو العيني الذى يراه عادلا نظير نقل حق أو أكثر من حق أو أكثر من حقوق الاستغلال المالى بمصنفه إلى الغير، على أساس مشاركة نسبية فى الإيراد الناتج من الاستغلال، كما يجوز له التعاقد على أساس مبلغ جزافى أو بالجمع بين الأساسين.

مادة ١٥١- إذا تبين أن الاتفاق المشار إليه فى المادة (١٥٠) من هذا القانون (محجف بحقوق المؤلف أو خلفه) أن يلجأ إلى المحكمة الابتدائية

بطلب إعادة النظر فى قيمة المقابل المتفق عليه مع مراعاة حقوق المتعاقد معه وعدم الإضرار به.

مادة ١٥٢ - لا يترتب على تصرف المؤلف فى النسخة الأصلية من مصنفه ليا كان نوع هذا التصرف ، نقل حقوقة المالية .

ومع ذلك لا يجوز إلزام (المتصرف إليه) بأن يمكن المؤلف من نسخ أو نقل أو عرض للنسخة الأصلية ، وذلك كله ما لم يتفق على غير ذلك
مادة ١٥٣- يقع (باطلا بطلانا مطلقا) كل تصرف للمؤلف فى مجموعة إنتاجه الفكرى المستقبلى.

مادة ١٥٤- يجوز (الحجز على الحقوق المالية للمؤلفين على المنشور أو المتاح للتداول من مصنفاتهم. ولايجوز الحجز على المصنفات التى يتوفى صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت أن أرادته كانت قد التصرفت إلى نشرها قبل وفاته

مادة ١٥٥ - يتمتع فنانون الأداء وخلفهم العام بحق أدبى أبدي لا يقبل التنازل عنه أو للتقادم يخولهم ما يلى:-

١- الحق فى نسبة الأداء الحى أو المسجل إلى فنانى الأداء ، على النحو الذى لبدعوه عليه.

٢- الحق فى منع أى تغيير أو تحريف أو تشويه فى أدائهم.

٣- وتبأشر الوزارة المختصة هذا الحق الأبدى فى حالة عدم وجود وارث أو موصى له وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة ١٥٦ - يتمتع فنانون الأداء بالحقوق المالية الاستثنائية الآتية:

١- توصيل أدائهم إلى الجمهور والترخيص بالإتاحة العلنية أو للتأجير أو الإعارة للتسجيل الأصيل للأداء أو لنسخ منه.

- ٢- منع أى استغلال لادائهم ، بأية طريقة من الطرق، (بغير ترخيص كتابى مسبق منهم)، ويعد استغلالا محظورا بوجه خاص تسجيل هذا الأداء الحى على دعامة أو تأجيرها بهدف الحصول على عائد تجارى مباشر أو غير مباشر أو البث الإذاعى لها إلى الجمهور.
- ٣- تأجير أو إعارة الأداء الأصى أو نسخ منه لتحقيق غرض تجارى مباشر أو غير مباشر ، بغض النظر عن ملكية الأصل أو للنسخ المؤجرة.
- ٤- الإتاحة العلنية لأداء مسجل عبر الإذاعة أو أجهزة الحاسب الألى أو غيرها من الوسائل ، وذلك بما يحقق تلقية على وجه الانفراد فى أى زمان أو مكان.

ولا يسرى حكم هذه المادة على تسجيل فنانى الأداء لادائهم ضمن تسجيل سمعى بصرى ما لم يتفق على غير ذلك ،

مادة ١٥٧- يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بالحقوق المالية الاستثنائية الآتية:

- ١- منع أى استغلال لتسجيلاتهم بأية طريقة من الطرق بغير ترخيص كتابى مسبق منهم ، ويعد بوجه عام استغلالا محظورا فى هذا المعنى نسخها أو تأجيرها أو غيرها من الوسائل.
- ٢- الإتاحة العلنية لتسجيل صوتى بوسائل ملكية أو لا ملكية أو غير أجهزة الحاسب الألى أو غيرها من الوسائل
- مادة ١٥٨- تتمتع هيئات الإذاعة بالحقوق المالية الاستثنائية الآتية:

- ١- منح الترخيص باستغلال تسجيلاتها.
- ٢- منح أى توصيل لتسجيلها لبرامجها إلى الجمهور بغير ترخيص كتابى مسبق منها، ويعد بوجه خاص استغلالا محظورا هذه البرامج أو عمل نسخ منها أو بيعها أو تأجيرها أو إعادة بثها أو توزيعها أو نقلها إلى الجمهور بأية

وسيلة كانت بما فى ذلك الإزالة أو الإكلاف لآية حماية لهذه البرامج كالتفسير أو غيره.

مادة ١٥٩ - تنطبق الأحكام الخاصة بتنازل المؤلف عن حقوقه المالية وفقا لهذا القانون على أصحاب الحقوق المجاورة .

ومع عدم الإخلال بما نص عليه فى هذا القانون من حقوق استثنائية لفنانى الأداء وهنات الإذاعة لا يكون لهؤلاء حق الحصول على مقابل مالى عادل لمرة واحدة نظير الأستخدام المباشر أو غير المباشر للبرامج المنشورة فى الأغراض التجارية للإذاعة أو للتوصيل إلى الجمهور ما لم يتفق على غير ذلك.

مادة ١٦٠- تحمى الحقوق المالية للمؤلف المنصوص عليها فى القانون مدة حياته ولمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف.

مادة ١٦١- تحمى للحقوق المالية لمؤلف المصنفات المشتركة مدة حياتهم جميعا ولمدة خمسين سنة تبدأ من وفاة آخر من بقى حيا منهم.

مادة ١٦٢ - تحمى الحقوق المالية لمؤلف المصنفات الجماعية - باستثناء مؤلفى مصنفات الفن التطبيقي - مدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشرها أو أتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد، وذلك إذا كان مالك حقوق المؤلف شخصا اعتباريا، أما إذا كان مالك هذه الحقوق شخصا طبيعيا فتكون مدة الحماية طبقا للقاعدة المنصوص عليها فى المادتين (١٦٠) ، (١٦١) من هذا القانون.

وتتقضى الحقوق المالية على المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها بمضى (خمسين سنة) تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد

مادة ١٦٣- تحمي الحقوق المالية على المصنفات التي تنشر بدون أسم مؤلفها أو بأسم مستعار لمدة (خمسين سنة) تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما ابعء فإذا كان مؤلفها شخصا معروفا ومحددا أو كشف مؤلفها عن شخصه فتكون مدة الحماية طبقا للقاعدة المنصوص عليها في المادة (١٦٠) من هذا القانون .

مادة ١٦٤ - لتتضمن الحقوق المالية لمؤلفي مصنفات الفن للتطبيقى بالنقضاء (خمس وعشرين سنة) تبدأ من تاريخ نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما ابعء .

مادة ١٦٥ - في الأحوال التي تحسب فيها مدة الحماية من تاريخ النشر أو الإتاحة للجمهور لأول مرة، يتخذ تاريخ أو نشر أو أول إتاحة للجمهور أيهما ابعء مبدأ لحساب المدة، بغض النظر عن إعادة النشر أو إعادة الإتاحة للجمهور إلا إذا ادخل المؤلف على مصنفه عدد الإعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفًا جديدًا.

فإذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات، فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفًا مستقلًا عند حساب مدة الحماية.

مادة ١٦٦ - يتمتع فنانو الأداء بحق استثنائي في مجال أدائهم ، على النحو المبين في المادة (١٥٦) من هذا القانون وذلك لمدة (خمسين سنة) تبدأ من تاريخ الأداء أو التسجيل على حسب الأحوال.

مادة ١٦٧- يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بحق مالي استثنائي في مجال استغلال تسجيلاتهم، على النحو المبين في المادة. (١٥٧)، وذلك لمدة (خمسين سنة) تبدأ من تاريخ التسجيل أو النشر أيهما ابعء، وذلك في الحدود المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة ١٦٨- تتمتع هيئات البث الإذاعي، بحق مالي استثنائي يدخل لها
استغلال برامجه لمدة (عشرين سنة) تبدأ من التاريخ الذي تم فيها أول بث
لهذه البرامج.

مادة ١٦٩ - لهيئات البث الإذاعي، الحق في إذاعة المصنفات التي تؤدي
في أي مكان عام، وتلتزم هذه الهيئات بإذاعة أسم المؤلف وعنوان المصنف
ويسداد مقابل عادل نقدي، أو عيني للمؤلف، كما تلتزم بسداد أي تعويض
آخر إذا كان لذلك مقتضى.

مادة ١٧٠ - يجوز لأي شخص أن يطلب من الوزارة المختصة منحه
(ترخيصا شخصيا للنسخ أو الترجمة أو بهما معا) لأي (مصنف محمي)
طبقا لأحكام هذا القانون، وذلك (دون إذن المؤلف) وللأغراض المبينة في
الفقرة التالية نظير سداد تعويض عادل أو خلفه، وبشرط ألا يتعارض هذا
الترخيص مع الاستغلال العادي للمصنف أو ، يلحق ضررا غير مباشر
بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف.

ويكون إصدار الترخيص بقرار مسبب يحدد فيه النطاق الزماني
والمكاني له وللأغراض الوفاء بالاحتياجات التعليم بكافة أنواعه ومستوياته
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط منح الترخيص وفئات
الرسم المستحق بما لا يجاوز ألف جنيه عن كل مصنف.

مادة ١٧١- مع عمن الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقا لأحكام هذا
القانون، ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأى عمل من
الأعمال الأدبية:

أولا: أداء المصنف في اجتماعات دخل إطار عالى أو بطلاب داخل
المنشأة التعليمية مادام ذلك يتم بدون تحصيل مقابل مالى مباشر أو غير
مباشر.

ثانيا: عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصي المحض وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستغلال العلني للمصنف أو يلحق ضررا غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف ، ومع ذلك يكون للمؤلف أو خلفه بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بدون إذنه بأي من الأعمال الآتية:-

أ- نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو للتطبيقية أو التشكيلية ما لم تكن في مكان عام أو المصنفات المعاصرة.

ب- نسخ أو تصوير كل جزء جوهري لنوطة مصنف موسيقى

ج- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهري لقاعدة بيانات أو برنامج حاسب آلي.

ثالثا: عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلي بمعرفة الحائز الشرعي له بغرض الحفظ أو التحلل عند فقد النسخة الأصلية أو تلفها أو عدم صلاحيتها للاستخدام، أو الاقتباس من البرنامج وأن جاوز هذا الاقتباس القدر الضروري لاستخدام هذا البرنامج ما دام في حدود الغرض المخصص به ويجب إتلاف النسخة الأصلية أو المقتبسة بمجرد زوال سند الحائز، وتحدد اللائحة للتفصيل لهذا القانون حالات وشروط الاقتباس من البرنامج. رابعا: عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتطفات أو مقتبسات منه بقصد النقد أو المناقشة أو الإعلام.

خامسا: للنسخ من مصنفات محمية وذلك للاستعمال في إجراءات قضائية أو إدارية في حدود ما تقتضيه هذه الإجراءات مع ذكر المصدر وأسم المؤلف.

سادسا: نسخ أجزاء قصيرة من مصنف في صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيليا سمعيا أو بصريا، وذلك لأغراض التدريس بهدف الإيضاح أو الشرح، بشرط أن يكون النسخ في الحدود المعقولة وألا يتجاوز الغرض منه،

وان يذكر اسم المؤلف وعنوانه المصنف على كل النسخ كلما كان ذلك ممكنا عملا.

سابعاً: نسخ مقال أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف إذا كان ذلك ضروريا لأغراض التدريس في منشآت تعليمية ، وذلك بالشرطين الآتيين:

- أن يكون النسخ لمرة واحدة أو أوقات منفصلة غير متصلة.

- أن يشار إلى اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل نسخة. ثامناً: تصوير نسخة واحدة من المصنف بواسطة دار للوثائق أو المحفوظات أو بواسطة المكتبات التي لا تستهدف الربح - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وذلك في أي من الحالتين الآتيتين:

أ- أن يكون النسخ لمقالة منشورة أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف متى كان الغرض من النسخ تلبية طلب طبيعي لأستخدامها في دراسة أو بحث على أن يتم ذلك لمرة واحدة على فترات متفاوتة.

ب- أن يكون النسخ بهدف المحافظة على النسخة الأصلية أو لتحل النسخة محل نسخة فقدت أو تلفت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام ويستحيل الحصول على بديل لها بشرط معقولة.

تاسعاً: النسخ المؤقت للمصنف الذي يتم تبعا أو أثناء البحث الرقمي له أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقمياً وفي إطار التشغيل العادي للأداة المستخدمة ممن له الحق في ذلك.

مادة ١٧٢ مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون فليس للمؤلف أو خلفه أن يمنع الصحف أو الدوريات أو هيئات الإذاعة في الحدود التي تدررها أغراضها مما يلي:

أولاً: نشر مقتطفات التي أُنشئت للجمهور بصورة مشروعة ، ومقالاته المنشورة المتطابقة بالموضوعات التي تشغل الرأي العام في وقت معين، ما لم يكن المؤلف قد حذر ذلك عند النشر، وبشرط الإشارة إلى المصدر التي نقلت عنه وإلى اسم المؤلف وعنوان المصنف.

ثانياً: نشر الخطب والمحاضرات والندوات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للمجالس النيابية والهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعية العلنية العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية ويشمل ذلك المرافعات القضائية في الجلسات العلنية. ومع ذلك بظل للمؤلف وحدة أو خلفه الحق في جميع هذه المصنفات في مجموعات تنسب إليه.

ثالثاً: نشر مقتطفات من مصنف بمعنى أو بصرى، متاح للجمهور وذلك في سياق التغطية الإخبارية للأحداث الجارية.

مادة ١٧٣ - تنطبق القيود الواردة على الحقوق المالية للمؤلف طبقاً لأحكام هذا القانون على أصحاب الحق المجاورة.

مادة ١٧٤ - إذا اشترك أكثر من شخص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر جميع الشركاء مؤلفين للمصنف بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفق كتابة على غير ذلك. وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم مباشرة حقوق المؤلف إلا باتفاق مكتوب بينهم.

فإذا كان اشترك كل من المؤلفين بدرجة تحت نوع مختلف من الفن، كان لكل منهم الحق في استغلال الجزء الذي ساهم به على حدة، بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك. وكل منهم الحق في رفع الدعاوى عند وقوع اعتداء على أى حق من حقوق المؤلف.

وإذا مات أحد المؤلفين للشركاء دون خلف عام أو خاص، يؤهل نصيبه إلى باقي الشركاء أو خلفهم، ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

مادة ١٧٥- يكون للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي وجه إلى ابتكار المصنف الجماعي التمتع وحده بالحق في مباشرة حقوق المؤلف عليه.

مادة ١٧٦- يعتبر مؤلف المصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو التي تحمل اسما مستعارا مفوضا للنشر لها في مباشرة الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون، ما لم يعين المؤلف وكلا آخر أو يعلن عن شخصية ويثبت صفته.

مادة ١٧٧-

أولا: يعتبر (شريكا) في تأليف المصنف السمعي البصري، أو السمعي أو البصري:-

١- مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج.

٢- من يقوم بتحويل مصنف البصري موجود بشكل يجعله ملائما للأسلوب السمعي البصري.

٣- مؤلف الحوار.

٤- واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصا للمصنف .

٥- المخرج الذي قام بعمل إيجابي من الناحية الفكرية لتحقيق للمصنف. وإذا كان المصنف مبسطا أو مستخرجا من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق شريكا في المصنف الجديد.

ثانيا: لمؤلف السيناريو ومحور المصنف الأثني ومؤلف الحوار والمخرج

(محتمعين) الحق في عرض المصنف السمعي أو البصري أو السمعي

البصري رغم معارضة مؤلف المصنف الأثني الأصلي أو واضع الموسيقى،

وذلك دون إخلال بحقوق المعارض المترتبة على الإشتراك في التأليف.

ثالثاً: لمؤلف الشطر الألبى أو الشطر الموسيقى (الملحن) الحق فى نشر مصنفه بطريقة أخرى غير الطريقة المنشور بها هذا المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

رابعاً: اذا امتنع أحد للشركاء فى تأليف منصف سمعى بصرى أو سمعى أو بصرى عن إتمام الشق للخاص به، فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى لتجزه كل منهم، وذلك دون إخلال بما للمتمتع من حقوق مترتبة على اشتراكه فى التأليف.

خامساً: يكون (المنتج) طوال أستغلال المصنف السمعى البصرى أو السمعى أو البصرى المتفق عليه (نالبا عن مؤلف هذا المصنف وعن خلفهم) فى الاتفاق على استغلاله دون الإخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية ا، الموسيقىة المقتبسة أو المحورة، كل ذلك ما لم يتفق كتابة على خلافة، ويعتبر (المنتج) (ناشرا) لهذا المنصف ، وتكون له حقوق الناشر عليه وعلى نسخة فى حدود أغراض الاستغلال للتجاري له.

مادة ١٧٨- لا يحق لمن قام بعمل صورة لآخر أن ينشر أو يعرض أو يؤزع أصلها أو نسخا منها دون إننه أو إذن من فى للصورة جميعا ما لم يتفق على خلافة، ومع ذلك يجوز نشر للصورة بمنامبة حوادث وقعت علنا أو إذا كانت للصورة تتعلق بأشخاص ذوى صفة رسمية أو عامة أو يتمتعون بشهرة محلية أو عالمية أو سمحت بهذا النشر السلطات العامة المختصة خدمة للمصالح العامة، وبشرط إلا يترتب على عرض الصورة أو تداولها فى هذه الحالة مساس بشرف الشخص أو بسمعته أو اعتباره.

ويجوز للشخص الذى تمثله للصورة أن يأذن بنشرها فى الصحف وغيرها من وسائل النشر حتى ولو لم يسمح بذلك للمصور ما لم يتفق على غير ذلك.

وتسرى هذه الأحكام على الصور أيا كانت الطريقة التي عملت بها من رسم أو حفر أو أية وسيلة أخرى.

مادة ١٧٩- لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع ، بناء على طلب ذى الشأن، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية أو غيرها من الإجراءات للحفاظية المناسبة، وذلك عند الاعتداء على أى من الحقوق المنصوص عليها فى هذا الكتاب:

١- إجراء وصف تفصيلى للمصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى.

٢- وقف نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى أو عرضه أو نسخه أو صناعته.

٣- توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى الأصلى أو على نسخه وكذلك على المواد التى تستعمل فى إعادة نشر هذا المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى أو استخراج نسخة منه بشرط أن يكون تلك المواد غير صالحة أو البرنامج الإذاعى أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا إعادة المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى.

٤- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية.

٥- حصر الإيراد الناتج عن استغلال المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى وتوقيع الحجز على هذا الإيراد فى جميع الأحوال.

ولرئيس المحكمة فى جميع الأحوال أن يأمر بئدب (خبير) أو أكثر لمعاونة (المحضر) للمكلف بالتقيد، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة.

ويجوز أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة خلال (خمس عشرة يوما) من تاريخ صدور المر والازال كل لثر له.

مادة ١٨٠ - لنوى الشأن الحق فى (التظلم) إلى رئيس المحكمة الأمر خلال (ثلاثين يوما) من تاريخ صدور الأمر أو إعلانه على حسب الحال، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً أو (تعيين حارس) مهمته إعاده نشر المصنف أو التسجيل الصوتى أو البرنامج الإذاعى أو استغلاله أو عرضه أو صناعته أو استخراج نسخ منه ، ويودع الإيراد الناتج خزانة المحكمة إلى أن يفصل فى اصل النزاع.

مادة ١٨١- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد فى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب احد الأفعال الآتية:

أولاً: بيع أو تأجير مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى محمى طبقاً لأحكام هذا القانون، أو طرحه للتداول بأية صورة من الصور بدون إذن كتابى مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

ثانياً: تقليد مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى أو بيعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار مع العلم بتقليده.

ثالثاً: التقليد فى الداخل لمصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى منشور فى الخارجى أو بيعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار أو تصديره إلى الخارج مع العلم بتقليده.

رابعا: نشر مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى أو أداء محمى طبقاً لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلى أو شبكات الإنترنت أو شبكات

المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل (بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور).

خامسا: التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهة أو سيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سادسا: الإزالة أو التعطيل أو التعيب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور كالتشفير أو غيره.

سابعاً: الاعتماد على أي حق أدبي أو مالي من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون.

وتتعدد العقوبة بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه.

وفي جميع الأحوال تقضى للمحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالأدانة ان تقضى بخلق المنشأة التي استغلها

المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر، ويكون

الخلق وجوبيا في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في البندين (ثانياً،

وثالثاً) من هذه المادة.

وتقضى للمحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالأدانة في جريدة يومية أو

أكثر على نفقة المحكوم عليه.

مادة ١٨٢- فى حالة اتفاق طرفى النزاع على (التحكيم) تسرى أحكام قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ما لم يتفقا على غير ذلك.

مادة ١٨٣- تصدر الوزارة المختصة (الترخيص بالاستغلال التجارى أو المهنى) للمصنف أو التسجيل الصوتى أو الأداء أو البرنامج الذى يسقط فى الملك العام مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما (لا يجاوز ألف جنيه).

الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية

مادة ١٨٤- يلتزم ناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات والتسجيلات الصوتية والأداءات المسجلة والبرامج الإذاعية بالتضامن فيما بينهم (بإيداع) نسخة منها أو أكثر بما لا يجاوز عشرة، ويصدر الوزير المختص قرارا بتحديد عدد النسخ أو نظائرها البديلة مراعىا طبيعة كل منصف ، وكذلك الجهة التى يتم فيها الإيداع.

ولا يترتب على عدم الإيداع المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة المنصوص عليها فى هذا القانون.

ويعاقب الناشر والطابع والمنتج عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى وذلك دون الإخلال بالالتزام بالأيداع.

الأعفاء من الإيداع

وتعفى من الإيداع (المصنفات) (المنشورة فى الصحف والمجلات والدوريات) إلا إذا نشر المصنف (منفردا).

مادة ١٨٥ - تنتهئ الوزارة المختصة سجلا لتقيد التصرفات الواردة على المصنفات والأداءات والتسجيلات الصوتية والبامج الخاضعة لأحكام هذا القانون، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام التقيد فى هذا السجل مقابل رسم بما لا يجاوز ألف جنيه للتقيد الولعد.

ولا يكون التصرف نافذا فى حق الغير إلا بعد إتمام التقيد.

مادة ١٨٦- يجوز لآى شخص الحصول من الوزارة المختصة على شهادة إيداع لمصنف أو أداء مسجل أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى مودع، وذلك مقابل رسم تحده اللائحة التنفيذية لها القانون بما لا يجاوز ألف جنيه عن كل شهادة.

مادة ١٨٧- تلتزم جميع المجال التى تطرح للتداول بالبيع أو بالإيجار أو الإعارة أو بالتريخىص بالأسخدام مصنفات أو أداءات مسجلة أو تسجيلات صوتية أو برامج إذاعية بالآتى:-

١- الحصول على تريخىص بذلك من الوزير المختص مقابل رسم تحده الآحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه.

٢- إمساك دفاتر منتظمة تثبت فيها بيانات كل مصنف أو

تسجيل صوتى وبرنامج إذاعى وسنة تداوله.

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة لشد فى أى قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه.

وفى حالة العود تكون العقوبة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه لا تجاوز عشرين ألف جنيه.

مادة ١٨٨ - يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص
قرار بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام
هذا القانون.

الكتاب الرابع الأصناف النباتية

الأصناف النباتية

مادة ١٨٩- تتمتع بالحماية طبقاً لأحكام ها القانون الأصناف النباتية المستنبطة في جمهورية مصر العربية ، في الخارج سواء تم التوصيل إليها بطريقة بيولوجية أو غير بيولوجية وذلك متى قيدت في السجل الخاص بالأصناف النباتية التي تمنح حق الحماية.

مادة ١٩٠- ينشأ بقرار من " رئيس مجلس الوزراء مكتب يسمى (حماية الأصناف النباتية) ويختص هذا المكتب بتلقى الطلبات المقدمة للحصول على حماية الأصناف النباتية وفحصها والبت فيها ومنح (شهادة الحماية)، وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها قرار الإنشاء.

مادة ١٩١- مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية ، يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو من الأجانب الذين ينتمون أو يقيمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثلالي، أن يتمتع بالحماية المقررة في هذا الكتاب للأصناف النباتية.

مادة ١٩٢- يشترط للتمتع بالحماية أن يكون الصنف متصفا بالجدة والتميز والتجانس والثبات وأن يحمل تسمية خاصة به.

ويكون الصنف جديداً إذا لم يقم مربي الصنف النباتي حتى تاريخ تقديم الطلب بسبع مواد الإكثار للصنف أو تداولها بنفسه أو بموافقة لأغراض الاستغلال، ولا يفقد الصنف شرط الجدة إذا تم الطرح أو التداول في جمهورية مصر العربية لمدة لا تزيد على سنة سابقة على تقديم الطلب، فإذا كان الطرح أو التداول قد تم في الخارج فيجب ألا تزيد المدة على (ست

سنوات) بالنسبة للأشجار والأعشاب وألا تزيد على (أربع سنوات) بالنسبة لغيرها من الحاصلات الزراعية ، كما لا يفقد الصنف شرط الجودة إذا تم بيعه أو منح حق استغلاله بموافقة المربي للغير قبل منحه حق الحماية. ويكون الصنف متميزا إذا لم يكن تميزه عن غيره من الأصناف المعروفة بصفة واحدة ظاهرة على الأقل مع احتفاظه بهذه الصفة عند إكثاره.

ويكون للصنف متجانسا إذا كان الاختلاف بين أفراده يقع في نطاق الحدود المسموح بها.

ويكون الصنف ثابتا - عند تكرار زراعته - إذا لم تتغير خصائصه الأساسية بتكرار إكثاره لفترة تحددها اللائحة التنفيذية القانون. وتمنح شهادة حق المربي لمستبطن الصنف النباتي الذي تتوافر فيه شروط الحماية سواء كان المستبطن شخصا طبيعيا أو اعتباريا.

مدة حماية الأصناف النباتية

مادة ١٩٣- تكون مدة حماية الأصناف (خمسا وعشرين سنة) بالنسبة للأشجار الأعشاب و(عشرين سنة) بالنسبة لغيرها من الحاصلات الزراعية.

وتبدأ مدة الحماية اعتبارا من (تاريخ منحها).

ومع ذلك يمنح الصنف المقدم عنه الطلب (حماية مؤقتة) تبدأ من تاريخ إيداع الطلب تنتهي بنشر الإعلان عن قبول منح الحماية على أن يقتصر حق المربي - المنصور عليه بالمادة (١٩٤) من هذا القانون - خلال هذه الفترة على (الحق في التعويض العادل بمجرد هذه الحماية) بشرط أن يكون

المربي قد وجه إخطار بإداعه الطلب إلى من قام باستغلال الصنف النباتي قبل منحه الحماية.

مادة ١٩٤ - يتمتع من يحصل على (شهادة حق المربي) بحق استثنائي يخول له الاستغلال التجاري للصنف النباتي المحمي بأى صورة من الصور ولا يجوز للغير إنتاج إكثار أو تداول أو بيع أو تسويق أو استيراد أو تصدير مواد الإكثار إلا بموافقة كتابية من المربي.

مادة ١٩٥ - لا تمنع الحماية (الغير) من القيام بالأعمال الأتية:

- ١- الأنشطة غير للتجارية والاستخدام بغرض الإكثار للشخصى لنتاج مادة الإكثار بواسطة المزارع على أرض فى حيازته الخاصة.
- ٢- الأنشطة المتصلة بالتجارب وبأغراض البحث العلمى.
- ٣- أنشطة التربية والتهجين والانتخاب وغيرها التى تستهدف استنباط أصناف جديدة.

٤- الأنشطة التى تتعلق بأغراض التعليم والتدريب.

٥- أنشطة الاستخدام والأفعال التجارية والإستهلاك لمادة المحصول والمواد الأولية والوسيلة والمنتجات النهائية التى تصنع أو تستخرج من مادة المحصول بشكل مباشر أو غير مباشر سواء تمثلت مادة المحصول فى هيئة نبات كامل أو كانت جزءا منه.

مادة ١٩٦ - يمنح مكتب حماية الأصناف النباتية ، بناء على عرض وزير الزراعة وبعد موافقة لجنة وزارية تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء ترخيص إجبارية بأستخدام وأستغلال الصنف المحمى يون موافقة المربي وذلك فى الحالات التى تقتضيها (المصلحة العامة)، وكذلك فى حالات امتناع المربي عن إنتاج الصنف بمعرفته أو توفير مواد الإكثار للصنف المحمى أو

رفضه منح حق استغلال الصنف للغير رغم مناسبة الشروط المعروضة عليه أو قيامه بالممارسات المضادة للتنافس.

ويستحق المربي (تعويضاً عادلاً) مقابل منح (الغير) حق استخدام واستغلال الصنف خلال مدة الترخيص الإجمالية وتراعى في تقدير التعويض القيمة الاقتصادية لهذا الصنف.

مادة ١٩٧ - يجب على المرخص له تطبيقاً لأحكام المادة (١٩٦) من هذا القانون أن يلتزم بشروط الترخيص الإجمالية، ولا يجوز له التنازل عنه للغير أو المساس بالحقوق الأخرى للمربي أثناء مدة الترخيص.

وينتهي هذا الترخيص (بإنهاء المدة المحددة له) ويلغى إذا خالف المرخص له لآى شرط من شروط الترخيص.

مادة ١٩٨ - تستند حقوق المربي على مواد الصنف المحمي إذا طرحت للتداول بمعرفته بمولفته خارج جمهورية مصر العربية، ويجوز للغير في هذه الحالة تداول أو بيع أو تسويق أو توزيع أو استيراد الصنف المحمي سواء في هيئة مواد إكثار أو مواد محصول نبات كامل أو أى جزء منه أو المنتجات المستخرجة أو المصنعة من المحصول وغير ذلك من مكونات النبات.

ويحق للمربي أن يمنع الغير من تصدير الصنف المحمي إذا كان للتصدير يؤدي إلى إكثار الصنف في بلد لا يتمتع الصنف فيه بالحماية، ومع ذلك لا يحق للمربي منع الغير تصدير الصنف المحمي إلى أى دولة إذا كان الغرض منه هو (الاستهلاك).

مادة ١٩٩ - لتوزير الزراعة - بناء على توصية اللجنة الوزارية المشار إليها في المادة (١٩) من هذا القانون - أن يفيد مباشرة (المربي) لكل أو

بعض حقوقه المنصوص عليها فى القانون بأى صورة من الصور بهدف تحقيق (المصلحة العامة) خاصة فى الأحوال الآتية:-

١- إذا ظهر للصنف النباتى المحمى تأثير ضار على البيئة الطبيعية أو على سلامة القطاع البيولوجى فى جمهورية مصر العربية ، أو على القطاع الزراعى فيها، أو على صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.

٢- إذا ظهر للصنف النباتى المحمى تأثير اقتصادى أو اجتماعى ضار أو معوق للخطة الزراعية المحلية، أو إذا ظهر له استخدام يتناقض مع قيم ومعتقدات المجتمع.

مادة ٢٠٠ - يلتزم المربى بالكشف عن المصدر الوراثى الذى اعتمد عليه لاستنباط الصنف النباتى الجديد بالحماية أن يكون المربى قد حصل على ذلك المصدر بطريق مشروع وفقا للقانون المصرى.

ويمتد هذا الالتزام إلى المعلومات التراثية والخبرات التى تراكمت لدى الجماعات المحلية التى يكون للمربى قد اعتمد عليها فى جهوده لاستنباط هذا الصنف النباتى الجديد.

وبالمثل يلتزم المربى الذى يتعامل مع المواد الوراثية المصرية بهدف استنباط أصناف جديدة مشتقة منها بالحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة على هذا التعامل، كما يتعهد باحترام المعارف التراثية المصرية كمصادر لما يكون قد توصل إليه من إنجازات استخدمت فيها تلك المعارف والخبرات، ويكون ذلك بالأعلان عن المصدر المصرى الذى استفاد منه ذلك المربى وباقتسام العوائد التى يحققها مع صاحب المصلحة ، وذلك على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وينشأ بوزارة الزراعة (سجل) نقيذ الموارد الوراثية المصرية للنباتية، البرية والبلدية منها.

مادة ٢٠١- يصدر (مكتب حماية الأصناف النباتية) (شهادة حق المربي) وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبعد أداء رسم تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسة آلاف جنيه.

ويتم النشر عن ذلك على نفقة صاحب الحق في جريدة شهرية يصدرها المكتب، ويخطر من رفض طلبه بقرار الرفض وأسبابه ويكون لكل ذي شأن حق التظلم من قرار منح شهادة حق المربي أو رفض طلب حماية الصنف النباتي ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ النشر أو تاريخ الأخطار على حسب الأحوال.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات الإخطار ونظر التظلم والبت فيه.

مادة ٢٠٢ تلغى شهادة حق المربي وذلك في أحوال فقد الصنف لأحد الشروط الخاصة بمنحها أو في حالة منحها أو في حالة منحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة.

ويكون إخطار ذي الشأن بهذا القرار بموجب كتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول، وله أن يتظلم منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار. ويصدر وزير الزراعة قرارا بقواعد وإجراءات نظر التظلم والبت فيه.

مادة ٢٠٣- مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب كل من يخالف عمدا أحكام هذا الكتاب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه لا تجاوز خمسين ألف جنيه.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تجاوز سنة، وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه.

- وفى جميع الأحوال يحكم (بمصادرة) التقوى ومواد الإحتلال المضبوطة.
- مادة ٢٠٤ - لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع وبناء على طلب كل ذى شأن ، يقتضى أمر يصدر على عريضة، أن يأمر بأجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة، وعلى وجه الخصوص:
- ١- إثبات واقعة الإعتداء على الحق محل الحماية.
 - ٢- إجراء حصر ووصف تفصيلي للمنتجات المخالفة والأدوات التى استخدمت أو تستخدم فى ارتكاب الجريمة.
 - ٣- توقيف الحجز على الأشياء المذكورة فى البند (٢).
- ولرئيس المحكمة فى جميع الأحوال أن يأمر بمنع خبر أو أكثر لمعاونة المحضر للمكلف بالتقيد، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة.
- ويجب أن يرفع الطالب أصل للنزاع إلى المحكمة المختصة خلال (خمس عشرة يوما) من تاريخ صور الأمر والآن زال كل اثر له.
- مادة ٢٠٥ - لذوى الشأن (التظلم) من الأمر إلى رئيس المحكمة المر خلال (ثلاثين يوما) من تاريخ صدوره أو إعلانه على حسب الأحوال ، وكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاءه كلياً أو جزئياً، وفقاً للقواعد والأجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية.
- مادة ٢٠٦ - يصدر وزير العدل بالاتفاق مع وزير الزراعة قراراً بتحديد من لهم (صفة الضبطية القضائية) فى تنفيذ أحكام هذا الكتاب.

اللائحة التنفيذية

للكتابين الثالث والرابع

حماية حق المؤلف - والحقوق المجاورة

و(الأصناف النباتية)

قرار رئيس مجلس الوزراء (١)

رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥

بإصدار اللائحة التنفيذية للكتاب الثالث

من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية

الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى قانون حماية الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة

٢٠٠٢ :

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم للتوقيع الالكتروني

وبانشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات .

وعلى اللائحة التنفيذية للكتاب الأول والثاني والرابع من قانون حماية

حقوق الملكية الفكرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة

٢٠٠٣ .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قرر

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية المرفقة في شأن الكتاب الثالث من

قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادرة بالقانون رقم ٨٢ لسنة

٢٠٠٢ ، ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من
اليوم التالي لتاريخ نشره صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٨ صفر سنة
١٤٢٦ هـ (الموافق ٢٨ مارس سنة ٢٠٠٥ م)

رئيس مجلس الوزراء
دكتور / أحمد نظيف

(١) نشر بالجريدة الرسمية عدد مكرر بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٥

اللائحة التنفيذية

للكتاب الثالث من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية

الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

الكتاب الثالث

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا الكتاب تكون لكل من الكلمات والعبارات الآتية : المعنى المبين قرينها ، ما لم ينص على خلاف ذلك :

(أ) القانون : قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

(ب) اللائحة : اللائحة التنفيذية للكتاب الثالث من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

(ج) الوزير المختص : وزير الثقافة ، ووزير الاعلام بالنسبة لهيئات الاذاعة ، ووزير الاتصالات والمعلومات بالنسبة الى برامج الحاسب وقواعد البيانات .

(د) الوزارة المختصة : وزارة الثقافة ، ووزارة الاعلام بالنسبة لهيئات الاذاعة ، ووزارة الاتصالات والمعلومات بالنسبة الى برامج الحاسب وقواعد البيانات .

(هـ) المكتب : مكتب حماية حق المؤلف فى وزارة الثقافة ، ومكتب حماية برامج الحاسب الألى وقواعد البيانات فى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا

المعلومات ، ومكتب حماية البث والمصنفات السمعية والبصرية والسمعية البصرية بوزارة الاعلام .

(و) السجل :- الذى تنشئه الوزارة المختصة لتقيد التصرفات الواردة على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية الخاضعة لأحكام القانون .

(ز) الحاسب الآلى : الجهاز الالكترونى القادر على تخزين ومعالجة وتحليل واسترجاع البيانات والمعلومات بطريقة الكترونية .

(ح) برنامج الحاسب الآلى : مجموعة الأوامر والتعليمات المعبر عنها بأية لغة أو رمز أو إشارة ، والتى تتخذ أى شكل من الأشكال ، ويمكن استخدامها بطريق مباشر أو غير مباشر فى حاسب آلى لأداء وظيفة أو تحقيق نتيجة ، سواء كانت هذه الأوامر والتعليمات فى شكلها الأصيل أو فى أى شكل آخر تظهر فيه من خلال الحاسب الآلى .

(ط) قاعدة البيانات : أى تجميع للبيانات يتميز بالابتكار فى الترتيب والعرض أو بعكس مجهودا شخصيا جديرا بالحماية ، سواء كان هذا التجميع رمز أو باى شكل آخر على أن يكون مخزنا بواسطة الحاسب الآلى وقابلا للاسترجاع بواسطته أو بأية وسيلة الكترونية أخرى .

مادة ٢ - تبشر الوزارة المختصة للحقوق الأدبية للمؤلفين وفنانى الأداء - على حسب الأحوال - والمنصوص عليها فى المواد (١٤٣ و ١٤٤ و ١٥٥) من القانون ، فى حالة وفاة المؤلف أو فنان الأداء عن غير وارث أو موصى له ، وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المقررة قانونا .

وتتخذ الوزارة المختصة للوسائل والاجراءات اللازمة لمباشرة هذه الحقوق على النحو الذى يكفل الحفاظ على المصنف أو الأداء وعلى سمعه المؤلف أو المؤدى .

مادة ٣- مع عدم الإخلال بأحكام البند (١٩) من المادة (١٣٨) من القانون ، تباشر وزارة الثقافة حقوق المؤلف الأدبية والمالية على الفلكلور الوطني والمشار إليها في المادة (١٤٢) من القانون ، وتعمل على حمايته ودعمه ، وتقوم في سبيل ذلك بإنشاء مايلزم من مجلات أورشيفات وقواعد بيانات لتقيد ما يتم حصره وتصنيفه من تعبيرات ذلك الفلكلور وبوجه خاص للتعبيرات الشفوية والتعبيرات للموسيقية والتعبيرات الحركية والتعبيرات الملموسة المنصوص عليها في البند (٧) من المادة (١٣٨) المشار إليها .

ويصدر وزير الثقافة قرارا بتحديد القواعد والاجراءات التنفيذية لأحكام الفقرة السابقة ، بما في ذلك قواعد ولجاءات التقيد في السجلات والأورشيفات وقواعد البيانات .

مادة ٤ - يشترط للحصول على ترخيص بنسخ أو ترجمة أحد المصنفات المحمية وفقا لأحكام المادة (١٧٠) من القانون أو بالنسخ والترجمة معا دون إذن مؤلفه ان يكون ذلك لأغراض اللوفاء باحتياجات التعليم بكافة أنواعه ومستوياته ، وان يتقدم طالب الترخيص بطلبه الى مكتب الحماية في الوزارة المختصة على الاستمارة المعدة لذلك أو ما يتضمن بياناتها .

مادة ٥ : يجب ان يراعى في منح للترخيص المشار اليه في المادة (٤) من هذه اللائحة ما يأتي :-

- (أ) ألا يكون المؤلف قد قام بسحب جميع نسخ مصنفه من التداول .
- (ب) ألا يكون الترخيص قابلا للتنازل من المرخص له الى الغير .
- (ج) ألا يكون الترخيص مانعا من اصدار ترخيص آخر لغير المرخص له ، وذلك ما لم يكن للترخيص بترجمة المصنف الى لغة معينة ، اذا كان قد تم نشر هذه الترجمة بهذه اللغة .

(د) ان يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل نسخة ، او ترجمة
مرخص بها .

مادة ٦ يجب ان يتضمن طلب الترخيص البيانات الآتية :

- ١- اسم مقدم الطلب وصفته ومحل إقامته او محله المختار .
- ٢- اسم المصنف واسم مؤلفه او خلفه او من يمثل أيهما قانونا .
- ٣- اسم ناشر المصنف وجهه طبعه .
- ٤- عدد النسخ المطلوب للترخيص بها وكيفية النسخ .
- ٥- النطاق الزماني والمكاني لسريان الترخيص في جمهورية مصر العربية
ويرفق بالطلب ما يثبت ان الترخيص مطلوب لغرض من اغراض اللوائح
باى من احتياجات أى نوع من انواع التعليم ، او أى مستوى من مستوياته
من جامعات أو معاهد أو مركز تدريب او بحث علمى أو ما إليها ، وما يفيد
تعذر الوصول الى المؤلف او خلفه أو من يمثل أيهما قانونا ، أو سبق
التفاوض مع أيهم وانقضاء فترة تفاوض معقولة دون التوصل الى اتفاق ، او
عدم قيامه بنسخ عدد كاف لمصنفه تلبية للاحتياجات المشار إليها ويضمن
مقارب .

**مادة ٧ - يتولى المكتب المختص فحص طلب الترخيص والتحقق من
توافر كافة الشروط المتطلبة لمنح الترخيص .**

ويصدر الترخيص بقرار مسبب من الوزير المختص أو من يفوضه
متضمنًا تحديد النطاق الزماني والمكاني للترخيص ، وذلك خلال ثلاثين يوما
من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، وبعد سداد الرسم المستحق عنه وفقا
للفئات المبينة بالجدول الملحق بهذه اللائحة وبما يجاوز ألف جنيه عن كل
مصنف .

مادة ٨ - يجب ان يتضمن قرارا الترخيص تعويضا عادلا للمؤلف أو خلفه نظير استغلال الترخيص يتم تقديره بمعرفة لجنة من ذوى الخبرة تشكل بقرار من الوزير المختص .

وتراعى اللجنة عند تقدير التعويض على الخص ماياتى :-

- ١- للفترة المتبقية من مدة الحماية .
 - ٢- الغرض الذى من اجله صدر الترخيص .
 - ٣- نوعية المصنف .
 - ٤- المقابل المعروض أثناء التفاوض لقاء النسخ أو الترجمة .
- ولايجوز استغلال الترخيص الا بعد سداد (التعويض) المشار اليه

مادة ٩ - على من يرغب فى الحصول على ترخيص بالاستغلال التجارى او المهنى للمصنف او التسجيل الصوتى أو الأداء أو البرنامج الاذاعى الذى يسقط فى (الملك العام) طبقا لأحكام المادة (١٨٣) من القانون ، ان يقدم (بطلب) الى المكتب على الاستمارة المعدة لذلك أو مايتضمن بياناتها ، ويصدر (الترخيص) مقابل سداد الرسم المستحق عنه وفقا للفتات المبينة بالجدول الملحق بهذه اللائحة وبما لايجاوز ألف جنيهة عن كل ترخيص .

شروط الاقتباس من برنامج الحاسب الألى

مادة ١٠ - يجوز للغير ، بعد نشر المؤلف للمصنف ، الاقتباس من برنامج الحاسب الألى تطبيقا لأحكام البند (ثالثا) من المادة (١٧١) من القانون ، حتى وان جاوز هذا الاقتباس القدر الضرورى لاستخدام هذا البرنامج مادام فى حدود الغرض المخصص به ، ويشترط أن يكون هذا الاقتباس لأغراض غير تجارية أو لاحتياجات التعليم أو للتدريب ، والا

يضر بالمصالح المشروعة لمؤلف البرنامج ، وإن يتضمن في جميع الأحوال
الإشارة إلى البرنامج المقتبس منه - .

مادة ١١ - تنشئ الوزارة المختصة ، تطبيقاً لأحكام المادة (١٨٥) من القانون ، (سجلاً) لتقيد التصرفات الواردة على المصنفات والأدوات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإذاعية التي يوجب القانون إيداعها لديها .

مادة ١٢ - يقدم طلب (التقيد في السجل) للمشار إليه في المادة (١١) من هذه اللائحة ، من صاحب الشأن ، إلى المكتب وذلك على الاستمارة المعدة لذلك أو ما يتضمن بياناتها .

مادة ١٣ - يجب أن يتضمن طلب التقيد البيانات الآتية :

- ١- اسم مقدم الطلب وصفته ومحل لقامته أو محله المختار .
 - ٢- اسم المصنف وبياناته ورقم إيداعه إن وجد .
 - ٣- نوع التصرف والبيانات الخاصة به وبأطرافه .
- ويرفق بالطلب سند التصرف أو صورة معتمدة منه وكافية للمستندات اللازمة لفحصه .
- مادة ١٤ - يتولى المكتب فحص (طلب التقيد) ومرفقاته واتخاذ اللازم في هذا شأن التقيد المطلوب ، وذلك بعد سداد الرسم المستحق وفقاً للنفقات المبينة بالجدول المرفقة بهذه اللائحة ، وبما لا يجاوز ألف جنيه للتقيد الواحد
- مادة ١٥ - تخصص (صفحة) من السجل لكل مصنف وتشتمل هذه الصفحة على البيانات الآتية :-

- (١) الرقم المتتابع لطلب التقيد وبيانات مقدمه وتاريخ تقديمه .
- (٢) اسم المصنف وبيانات إيداعه إن وجدت .
- (٣) البيانات الخاصة بنوع التصرف وتاريخه والمستندات المثبتة لحقوق أطرافه .

(٤) مقدار الرسوم المحصلة ورقم قسمة العداد .

(٥) أية بيانات أخرى تقتضيها طبيعة الصنف أو التصرف .

مادة ١٦ - يجوز لأى شخص ، تطبيقاً لأحكام المادة (١٨٦) من القانون ، الحصول من الوزارة المختصة على شهادة ايداع المصنف أو أداء مسجل أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى مودع ، وذلك مقابل أداء للرسم المستحق وفقاً للنفات الواردة بالجدول المرفقة بهذه اللائحة وبما (لايجاوز ألف جنية) عن كل شهادة .

مادة ١٧ - تلتزم جميع المحال التى تطرح للتداول بالبيع أو بالإيجار أو بالإعارة أو بالترخيص بالاستخدام ، مصنفات أو أدوات مسجلة أو تسجيلات صوتية أو برامج إذاعية بأداء للرسم المستحق وفقاً للنفات المبينة بالجدول المرفقة بهذه اللائحة بما لايجاوز ألف جنية ، وذلك للحصول على الترخيص المنصوص عليه فى للبند (١) من المادة (١٨٧) من القانون .

جدول

الرسوم المستحقة الخاصة بحق المؤلف والحقوق المجاورة

نوع الخدمة	الجهة المختصة بتلقيها	الرسوم بالجنينة المصرى
- الحصول على ترخيص شخصى للنسخ أو الترجمة أو بهما معا لأى مصنف محمى تختص به (وزارة الثقافة) وذلك طبقا لأحكام المادة (١٧٠) من القانون ، والمادة (٧) من اللائحة .	مكتب حماية حق المؤلف فى وزارة الثقافة	٤٠٠ عن كل صنف
- الحصول على ترخيص شخصى للنسخ أو الترجمة أو بهما معا لأى مصنف محمى تختص به (وزارة الاعلام) وذلك طبقا لأحكام المادة (١٧٠) من القانون ، والمادة (٧) من اللائحة .	مكتب حماية البحث والمصنفات السمعية والبصرية والسمعية البصرية بوزارة الاعلام	٤٠٠ عن كل مصنف
- الحصول على ترخيص شخصى للنسخ أو الترجمة لمصنفات برامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات وذلك طبقا لأحكام المادة (١٧٠) من القانون والمادة (٧) من	مكتب حماية برامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات فى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	٢٥٠ عن كل صنف

		اللائحة
٤٠٠ عن كل صنف		<p>- للحصول على ترخيص شخصي للنسخ أو الترجمة معاً لمصنفات برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات وذلك طبقاً لأحكام المادة (١٧٠) من القانون ، والمادة (٧) من اللائحة</p>

١٠٠٠ عن كل ترخيص	مكتب حماية المؤلف في وزارة الثقافة	<p>- الحصول على ترخيص بالاستغلال التجاري أو المهني للمصنفات التي سقطت في (الملك العام) وتباشر (وزارة الثقافة) حقوق الملكية الفكرية عليها وذلك طبقاً للمادة (١٨٣) من القانون ، والمادة (٩) من اللائحة .</p>
	مكتب حماية للبث والمصنفات السمعية والبصرية والبيصرية بوزارة الاعلام	<p>- الحصول على ترخيص بالاستغلال التجاري أو المهني للمصنف أو التسجيل الصوتي أو الأداء أو البرنامج الإذاعي الذي سقط في (الملك العام) طبقاً للمادة (١٨٣) من القانون ، والمادة (٩) من اللائحة</p>

٥٠٠ عن كل ترخيص		<p>وذلك على النحو التالي</p> <p>أولاً : المصنفات السمعية :</p> <p>١- الاحاديث والندوات والتعليقات بأنواعها ، التحليلات الميامية والمواد الدينية</p> <p>٢- الشعر والزجل ولقصة القصيرة ، الدراما وعناصرها ، الموسيقى والغناء وعناصرها</p>
٨٠٠ عن كل ترخيص		<p>ثانياً : المصنفات السمعية البصرية</p> <p>١- الاحتفالات والمناسبات ، المسهرات ، الأفلام ، التسجيلية ، البرامج ، الرسوم المتحركة والجغرافيك</p>
١٠٠٠ عن كل ترخيص		<p>٢- المسلسلات ، المسابقات ، المسرحيات، الأفلام، الروائية القصيرة والطويلة</p>
٥٠٠ عن كل ترخيص	<p>مكتب حماية برامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات فى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>- الحصول على ترخيص بالاستغلال للتجارى أو المهنى لمصنفات برامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات التى سقطت فى (الملك العام) ويكون الغرض من الترخيص</p>

		استخدامه في النواحي التعليمية بكافة أنواعه ومستوياته وذلك طبقاً للمادة (١٨٣) من القانون والمادة (٩) من اللائحة .
١٠٠٠ عن كل ترخيص	مكتب حماية برامج الحساب الآلي وقواعد البيانات في هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	- الحصول على ترخيص بالاستغلال التجاري أو المهنى لمصنفات برامج الحساب الآلي وقواعد البيانات التي سقطت في الملك العام والمستخدمه في غير الأغراض التعليمية . وذلك طبقاً للمادة (١٨٣) من القانون والمادة (٩) من اللائحة
١٠٠٠ عن كل ترخيص	مكتب حماية البث والمصنفات السمعية والبصرية والسمعية البصرية بوزارة الاعلام	- الحصول على ترخيص للمحال التي تطرح للتداول بالبيع أو بالإعارة أو ترخيص بالاستخدام لمصنفات أو أدوات مسجلة أو تسجيلات صوتية أو برامج إذاعية وذلك طبقاً لأحكام المادة (١٨٧/١) من القانون والمادة (١٧) من اللائحة

٥٠٠ عن كل ترخيص	مكتب حماية برامج الحساب	الحصول على ترخيص
-----------------	-------------------------	------------------

	<p>المحال التي لا تهدف لتحقيق الربح وتقوم بأغراض تعليمية والتي تطرح للتداول بالبيع أو بالإيجار أو بالاعارة أو ترخيص بالاستخدام لمصنفات برامج الحاسب الآلى أو قواعد البيانات طبقاً لأحكام المادة (١/١٨٧) من القانون والمادة (١٧) من اللائحة .</p>	<p>الآلى وقواعد البيانات فى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات</p>
<p>١٠٠٠ سن كل ترخيص</p>	<p>الحصول على ترخيص للمحال التي تهدف لتحقيق الربح والتي تطرح للتداول بالبيع أو بالإيجار أو بالاعارة أو ترخيص بالاستخدام لمصنفات برامج الحاسب الآلى أو قواعد البيانات طبقاً لأحكام المادة (١/١٨٧) من القانون والمادة (١٧) من اللائحة</p>	
<p>٢٥ سن كل ترخيص لمزاولة نشاط واحد لمدة</p>	<p>- الحصول على ترخيص للمحال التي تطرح للتداول بالبيع أو بالاعارة أو ترخيص بالاستخدام طبقاً لأحكام المادة (١/١٨٧) من القانون والمادة (١٧) من اللائحة وذلك للمصنفات الآتية أولاً : إنتاج سينمائي/تلفزيوني/فيديو /كاسيت /معرضي /</p>	<p>مكتب حماية حق المؤلف فى وزارة الثقافة</p>

سنة واحدة و ١٠٠٠ عن كل ترخيص لمزاولة أكثر من نشاط لمدة سنة واحدة		فانوس محرق / ألعاب سيرك / إقامة حفلات المنوعات الموسيقية أو الخفيفة / الرسوم المتحركة / فنون العرائس / الفنون الاستعراضية / مصنفات الحاسب الآلي (أقراص مدمجة - ديسكات مرنة) وما يماثلها)
---	--	---

٢٥٠ عن كل ترخيص لمزاولة نشاط واحد لمدة سنة واحدة و ١٠٠٠ عن كل ترخيص لمزاولة أكثر من نشاط لمدة سنة واحدة . ١٠٠٠ عن كل ترخيص لدار عرض من الجردة الأولى لمدة ثلاثة سنوات . ٤٠٠ عن كل ترخيص لدار عرض من الدرجتين الثانية والثالثة لمدة واحدة . يجد للترخيص سلوكيا بدون رسم عدا للنفقة		ثلاثيا - عرض - سواء عرضا مباشرا أو بواسطة أجهزة عرض أو بث أيضا كانت الوسيلة - لمصنف إنتاج سينمائي / تليفزيوني / فيديو / كاسيت / مسرحي / فانوس محرق / ألعاب سيرك / إقامة حفلات المنوعات الموسيقية أو الخفيفة / الرسوم المتحركة / فنون العرائس / الفنون الاستعراضية / مصنفات الحاسب الآلي (أقراص مدمجة - ديسكات مرنة) وما يماثلها)
--	--	--

٢٥٠ عن كل ترخيص		رابعها : التسجيل الصوتي
-----------------	--	-------------------------

<p>لمزاولة نشاط واحد لمدة سنة واحدة ١٠٠٠ عن كل ترخيص لمزاولة أكثر من نشاط لمدة سنة واحدة.</p>		<p>بالمستودعات للتسجيل أو الاماكن التي تباع فيها النشاط للمصنف السينمائي/التلفزيوني /التفديو /الكاسيت / المسرح / الفانوس محرق / ألعاب ميرك /قائمة حفلات المواعيد الموسيقية أو الغنائية / الرسوم المتحركة / فنون العرائس / الفنون الاستعراضية / مصنفات الحاسب الآلى (ألعاب مدمجة - ديسكات مرنة)</p>
<p>٢٥٠ عن كل ترخيص مزاولة نشاط واحد لمدة سنة واحدة . ١٠٠٠ عن كل ترخيص لمزاولة أكثر من نشاط لمدة سنة واحدة</p>		<p>خامسا : تحويل المصنفات من تقنية إلى وسيلة أخرى أو ادخال مؤثرات صوتية ومرئية على المصنف الأصلي أو اجراء العمليات الفنية لاعداد المصنف السمعى أو السمعى البصرى</p>
<p>٢٥٠ عن كل ترخيص مزاولة نشاط واحد لمدة سنة واحدة . ١٠٠٠ عن كل ترخيص لمزاولة أكثر من نشاط لمدة</p>	<p>مكتب حماية حق المؤلف فى وزارة الثقافة</p>	<p>سادسا : النسخ أو التصوير لعمل للنسخ المعدة للعرض أو التداول للمصنف السينمائي/التلفزيوني فيديو /كاسيت / مسرحي / فانوس</p>

سحري / ألعاب المسيرك / إقامة حفلات المنوعات الموسيقية أو الفغائية / رسوم المتحركة / فنون المسرح / الفنون الاستعراضية / مصنفات الحاسب الآلي (أفلام مدمجة - ديسكات مرنة) وما يماثلها		سنة واحدة
سابعها : التصوير السينمائي التليفزيوني / الفيديو / وما يماثلها		٢٥٠ عن كل ترخيص لمزاولة نشاط واحد لمدة سنة واحدة ١٠٠٠ عن كل ترخيص لمزاولة أكثر من نشاط لمدة سنة واحدة.
- قيد للتصرفات الآتية على المصنفات والأداءات والتمجيدات الصوتية والبرامج الإذاعية طبقا لأحكام المادة (١٨٥) من القانون والمادة (١٤) من اللائحة . أولا: تنازل المؤلف عن استغلال نص مكتوب أو مشترك أو مشتق (أغنية سيناريو ، مسرحية فصل واحد أو أكثر ، كتاب ، أو	مكتب حماية حق المؤلف في وزارة الثقافة	١٠٠ عن كل قيد

		كتيب، أو مجموعة قصصية قصيرة أو رواية طويلة (٠٠٠ الخ)
١٠٠ عن كل قيد		ثانيا : تنزل المؤلف عن التصميمات التطبيقية أو للتشكيلية والعمارة والرسم (بالخطوط والألوان والنحت والطباعة على الحجر والقماش والصور الفوتوغرافية والتوضيحية والتخطيطية والجغرافية الورقية أو بأى وسيلة أخرى للتأثيث الأبعاد والطبوغرافيا أو مايمثلها فى مجال الفنون الجميلة.

١٠٠ عن كل قيد	مكتب حماية حق المؤلف فى وزارة الثقافة	ثالثا :شطب قيد تصرف بناء على حكم قضائى نهائى
١٠٠ عن كل قيد		رابعا : وقف أو اعادة نفاذ تصرفات مقيدة بالمجل بناء على حكم قضائى وقتى أو غير بات لحين للفصل النهائى فى النزاع
١٠٠ عن كل قيد		خامسا : التفسير بانتقال الملكية الى آخر بسبب

الميراث او مسبب قانوني آخر		
<p>- قيد التصرفات التي ترد على المصنفات الآتية طبقا للمادة (١٨٥) من القانون والمادة (١٤) من اللائحة .</p> <p><u>أولا : المصنفات السمعية :</u></p> <p>- الاذاعات والتدوات والتعليقات بأنواعها التخطيطات السياسية ، والمواد الدينية</p>	<p>مكتب حماية البث والمصنفات السمعية والبصرية والسمعية البصرية بوزارة الاعلام</p>	<p>٥٠٠ عن كل قيد</p>
<p>- الشعر والزجل والقصة القصيرة . السردا وعناصرها . للموسيقى والغناء وعناصرها .</p>		<p>٦٠٠ عن كل قيد</p>
<p><u>ثانيا : المصنفات السمعية والبصرية</u></p> <p>- الاحتفالات والمناسبات ، المهرات ، الأفلام التسجيلية ، البهرامج ، الرسوم المتحركة والجرافيك</p>		<p>٨٠٠ عن كل قيد</p>
<p>- المصنوعات ، المبيعات ، المسرحية ، الأفلام الروائية القصيرة والطويلة .</p>		<p>١٠٠٠ عن كل قيد</p>

<p>- قيد التصرفات الآتية التي ترد على مصنفات برامج</p>	<p>مكتب حماية برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات في</p>
--	---

٢٠٠ عن كل قيد	هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	الحاسب الآلي وقواعد البيانات طبقاً للمادة (١٨٥) من القانون للمادة (١٤) من الاتحاد . أولاً : شطب قيد تصرفات بناء على حكم نهائي .
٢٠٠ عن كل قيد		ثانياً : وقف أو اعادة نفاذ التصرفات المقيدة بالسجل بناء على حكم قضائي وقتي وغير بات لحين الفصل في النزاع
٣٠٠ عن كل قيد		ثالثاً : تتسائل
٣٠٠ عن كل قيد		رابعاً : التفسير بالنقل الملكية إلى آخر بسبب الميراث أو سبب قانوني آخر
٥٠٠ عن كل قيد		خامساً : قيود لتصرفات أخرى
٢٠٠ عن كل قيد	مكتب حماية حق المؤلف في وزارة الثقافة	- الحصول على شهادة إيداع طبقاً لأحكام المادة (١٨٦) من القانون والمادة (١٦) من اللائحة وذلك للمصنفات الآتية :- أولاً : شهادة إيداع النص كتابي أو تسميم تشكيلي ثانياً : شهادة إيداع أداء
٢٠٠ عن كل شهادة		

مصنف سمعى أو سمعى بصرى من وحدة أو حلقة واحدة		ويضايف الرسم حسب عدد الحلقات بما لايجاوز ١٠٠٠ جنية
ثالثا : شهادة ايداع أداء مسجل بما لايجاوز ساعة واحدة		٢٠٠ عن كل شهادة

رابعاً: شهادة ايداع أداء مسجل بما لايجاوز أربع ساعات		٥٠٠ عن كل شهادة
خامساً: شهادة ايداع حلقة من برنامج إذاعى		٢٠٠ عن كل شهادة ويضايف الرسم حسب عدد الحلقات بما لايجاوز ١٠٠٠ جنية
- الحصول على شهادة ايداع طبقاً لأحكام المادة (١٨٦) من القانون والمادة (١٦) من اللائحة وذلك للمصنفات الآتية : <u>أولاً : المصنفات السمعية</u> - الإذاعات والندوات والتعليقات بأنواعها للتطبيقات السياسية، والمواد الدينية	مكتب حماية البث والمصنفات السمعية والبصرية السمعية بوزارة الاعلام	٢٠٠ عن كل شهادة

٣٠٠ عن كل شهادة		<p>- الشعر والزجل والقصة للقصيدة ، السرداما وعناصرها • الموسيقى والغناء وعناصرها</p>
٤٠٠ عن كل شهادة	<p>الجهة المختصة بتكسيما</p>	<p><u>ثقافيا: المصنفات السمعية البصرية</u> - الاحتفالات والمناسبات ، والسهرات ، الأعلام التسجيلية ، البرامج ، الرسوم المتحركة والجرافيك •</p>
٥٠٠ عن كل شهادة		<p>- المسلسلات ، المباحثات ، المسرحيات ، الأعلام الروائية القصيرة والطويلة</p>
الرسم باللجنة المصرية		<p>نوع الخدمة</p>
٢٥٠ عن كل شهادة	<p>مكتب حماية برامج الحاسب الألى وقواعد البيانات لى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>-الحصول على شهادة ايداع طبقا لأحكام المادة (١٨٦) من القانون والمادة (١٦) من اللائحة وذلك للمصنفات الآتية : أولا : برامج الحاسب الألى وقواعد البيانات لتعليمية للمستخدمة فى التعليم بكافة</p>

		أنواعه ومستوياته
٥٠٠ عن كل شهادة		ثقافيا : برامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات غير المتعلقة بالتعليم

تابع اللاحة التنفيذية لقانون حماية الملكية الفكرية

الكتاب الرابع (١)

الأصناف النباتية

مادة ١٥٥ - فى تطبيق أحكام هذا الكتاب يقصد كل من العبارات والكلمات الواردة فيما بعد المعنى المبين قرينها .

القانون ١٠٠

قانون حماية الملكية الفكرية الصادر بالقانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

المكتب ١٠٠

مكتب حماية الأصناف النباتية .

المربى ١٠٠

كل من قام باستنباط نباتى يتصف بالجدة والتميز والتجانس والثبات .

الشهادة ١٠٠

شهادة حق للمربى .

الصنف المحمى ١٠٠

أى صنف نباتى منح شهادة حق للمربى .

مادة الإختار ١٠٠

بذرة أو عقلة الصنف النباتى أو أى جزء منه يسمح باكتثاره

الجريدة ١٠٠

لجريدة المصرية للأصناف النباتية المحمية

بنك الموارد الوراثية ٥٥

مكان للحفاظ طويل الأمد للموارد الوراثية المصرية والأصناف النباتية
السجل الذى تفيد فيه طلبات الحصول على الحماية وشهادات حق
المربى وتسمية الأصناف النباتية المحمية .

سجل الموارد الوراثية ٥٥

السجل الذى تفيد فيه الموارد الوراثية النباتية ، للبرية منها
والبلدية .

مادة ١٥٦ - يختص (مكتب حماية الأصناف النباتية) بتلقى
الطلبات المقدمة للحصول على حماية الأصناف النباتية وفحصها والبت
فيها ، (ومنح شهادة الحماية) وفقا لأحكام القانون وهذه اللائحة طبقا للقواعد
والاجراءات المحددة في قرار إنشائه .

مادة ١٥٧ - تقدم طلبات الحصول على حماية الصنف النباتى الى
(مكتب حماية الأصناف النباتية) على الاستمارة المعدة لذلك ، وباتباع
القواعد والاجراءات المشار اليها فى المادة (١٥٦) من هذه اللائحة .

سجل الأصناف النباتية ٥٥

مادة ١٥٨ - يجب أن يرفق بطلب الحصول على شهادة حق المربى
ما يأتى :-

- ١- الإيصال الدال على دفع الرسوم .
- ٢- بيان الوصف الفنى للصنف على الاستمارة المعدة لذلك .
- ٣- شهادة إبداع عينة ممثلة للصنف موضوع الطلب صادرة من بنك

(١) الجريدة الرسمية عدد ٣٣ مكرر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١١

• للموارد الوراثية •

- ٤- صورة معتمدة من الطلبات المقدمة الى اى من الدول الأجنبية لحماية ذات الصنف على ان يرفق بكل منها صورته معتمدة باللغة العربية •
 - ٥- شهادة قيد المورد الوراثى فى السجل •
- ويجوز للطلاب ان يرفق بالطلب أية مستندات اخرى على ان تكون معتمدة و مترجمة الى اللغة العربية •

مادة ١٥٩ - يجوز تقديم المستندات المنصوص عليها فى البنود (٣) ، (٤) ، (٥) من المادة (١٥٨) من هذه اللائحة خلال أربعة أشهر من تباريخ تقديم طلب الحماية •

ويعتبر الطلب كان لم يكن اذا لم تقدم أية من المستندات المشار اليها فى الفقرة السابقة خلال الميعاد المحدد •

مادة ١٦٠ - تعطى طلبات الحصول على الحماية أرقاما متتابعة بترتيب تاريخ وساعة ورودها ، ويبدأ الترقيم فى أول يناير من كل عام ، ويعطى الطالب ايصالا يختم ومرفقاته بخاتم المكتب • • يشتمل على البيانات الآتية •

- ١- الرقم المتتابع للطلب •
 - ٢- اسم الطالب •
 - ٣- تاريخ وساعة ورود الطلب •
- مادة ١٦١ - تقيد الطلبات فى سجل خاص بالمكتب يسمى سجل الأصناف النباتية ويشتمل هذا السجل على البيانات الآتية :
- ١- الرقم المتتابع للطلب •
 - ٢- تاريخ وساعة ورود الطلب •
 - ٣- اسم المربي •

٤- اسم الطالب أو وكيله ولقبه وعنوان المراسلة أو اسم الكيان أو الشخص الاعتباري الطالب وعنوان المراسلة .

٥- رقم إيداع عينة مماثلة من الصنف موضوع الطلب ، وذلك في بنك الموارد الوراثية بغرض الحفظ والصيانة وبيانات الشهادة الدالة على ذلك أو الصورة الرسمية منها .

٦- الاجراءات التي تتخذ في شأن الطلب .

٧- رقم وتاريخ القرار الوزاري الصادر بمنح شهادة حق المربي ، ورقم الشهادة ، واسم صاحب الحق في الحماية .

٨- للتصرفات والاجراءات التي ترد على الصنف المحمي أو على الحق في استغلاله .

٩- اسم الصنف الذي تمت الموافقة عليه بالاضافة الى الأسماء الأخرى التي يعرف بها هذا الصنف في بلد أو بلاد أخرى .

١٠ - جنس ونوع وصنف النوع النباتي التي ينتمي الصنف اليها .

١١ - ملخص لوصف الصنف .

مادة ١٦٢ - يمسك المكتب فهارس أبجدية يدوية والإلكترونية تشتمل على البيانات الخاصة بطلبات الحصول على الحماية وتظل بيانات الطالب ومرفقاته الى ان يتم الاعلان عن قبول منح الحماية .

مادة ١٦٣ - للمكتب ، بقرار مسبب ، ان يكلف الطالب أو وكيله باجراء تعديلات أو استيفاءات على الطلب ، ويخطر بهذا القرار بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . فاذا لم يقم الطالب باجراء التعديلات أو الاستيفاءات المطلوبة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حصول الاخطار عد متنازلا عن طلبه .

مادة ١٦٤ - يكون الصنف النباتي ثابتا اذا ظلت صفاته الأساسية دون تغيير بعد تكرار اكثاره المتتابع لمدة سنتين او دورتين زراعتين أيهما أقل ،
أو في نهاية كل دورة تكاثر في حالة وجود دورة معينة للتكاثر .

مادة ١٦٥ - يعطى أى صنف نباتي جديد اسما واحدا ، بموافقة
المكتب بناء على اقتراح العربى ، ويعرف الصنف بهذا الاسم وطرح به فى
التداول ، ويشترط فى الاسم ما يأتى :-

١- أن يكون الاسم من ثلاث كلمات على الأكثر سهلة النطق والاستعمال .
ويجوز أن يتضمن الاسم لى جانب الكلمات أرقاما وحروفا لا تتجاوز اى
منهما أربعة .

٢- أن يكون مغايرا لاسم صنف أو أصناف قائمة تنتمى الى نفس النوع الذى
ينتمى اليه الصنف النباتي

٣- ألا يكون مطابقا لاسم صنف آخر قدم فى أى دولة او كيان عضو فى
اتفاقية لحماية الأصناف النباتية الجديدة تكون جمهورية مصر العربية طرفا
فيها او تعاملها معاملة المثل .

مادة ١٦٦ - يجب ألا يتضمن اسم المصنف للنباتى ما يتعارض مع
اعتبارات النظام العام أو الآداب أو يحدث اللبس ، أو يعوق الاستخدام او
التسويق الحر للصنف بعد انتهاء فترة حمايته .

فى جميع الأحوال لايجوز ان يكون اسم الصنف هو الاسم للشائع لجنس
أو لنوع النبات الذى ينتسب اليه الصنف النباتي الجديد .

مادة ١٦٧ - يجب استخدام اسم الصنف النباتي المحمى عند طرح
الصنف للبيع او عند تسويق مادته الوراثية سواء أثناء فترة الحماية أو بعد
انتهائها .

مادة ١٦٨ - يقوم المكتب بشطب اسم الصنف النباتي فى أى من

الحالات الآتية :-

- ٤- إذا قدم صاحب الحق أو أى شخص آخر أسبابا معقولة للشطب .
- ٥- إذا قدم صاحب الحق أو أى شخص آخر حكما واجب التنفيذ يحظر استعمال الاسم .

ويحظر المكتب صاحب الحق بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول بوجوب اختيار اسم جديد للصنف النباتي وذلك مدة لاتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الطلب أو تقديم الحكم الصادر بذلك .

ويجوز للمكتب بناء على قرار وزارى لنهاى حق المربى إذا لم يقدم صاحب الحق باختيار اسم جديد تراعى فيه احكام المادتين (١٦٥) ، (١٦٦) من هذه اللائحة .

مادة ١٦٩ - يمنح المكتب للمربى شهادة حق المربى إذا توافرت فى الصنف النباتي شروط الحماية ، ويصدر بمنح هذه الحماية قرار من الوزير المختص .

وتتضمن الشهادات البيانات الآتية :-

- (أ) رقم الشهادة وتاريخ تسجيلها فى سجل الأصناف النباتية .
 - (ب) اسم وعنوان وجنسية صاحب الحق .
 - (ج) اسم وعنوان وجنسية للمربى .
 - (د) اسم الصنف النباتي واسم النوع واسم الجنس للذى ينتمى اليه الصنف .
 - (هـ) تاريخ منح الشهادة ومدة الحماية .
 - (و) رقم وتاريخ القرار الوزارى الصادر بشأن منح الحماية .
- مادة ١٧٠ - يلتزم صاحب الشهادة حق المربى بصيانة الصنف المحمى ومكوناته الوراثية طوال فترة سريان حماية الصنف النباتي ، وعليه

ان يقدم للمكتب خلال مدة لاتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ منح الشهادات
البيانات والوثائق والمواد الملائمة للتحقق من قيامه بهذه الصيانة .

مادة ١٧١ - يجوز للوزير المختص ، بقرار منه بناء على طلب
المكتب أو أى من أصحاب الشأن ، إلغاء شهادة حق المربي فى أى من
الحالات الآتية :-

- (أ) اذا ثبت ان للصنف المحمى لم يكن متمتعا بشرط الجده .
- (ب) اذا فقد الصنف المحمى أى شرط من شروط التميز أو التجانس أو
الثبات .

ويحدد وزير الزراعة بقرار منه للقواعد والاجراءات الواجب اتباعها
لإلغاء شهادة حق المربي والتظلم من قرارا الالغاء .

مادة ١٧٢ - يقدم طلب الحصول على الترخيص الاجبارى باستخدام
واستغلال الصنف النباتى المحمى الى المكتب على الاستمارة المعدة لذلك .

مادة ١٧٣ - يشكل بالمكتب بقرار من رئيسه ، (لمانة فنية) تكون
مهمتها تلقى طلبات اصدار الترخيص الاجبارية ، أو للحصول عليها ،
وقيدها فى سجل خاص بحسب تاريخ ورودها ، وتهيئتها للعرض على
المكتب لفحصها .

مادة ١٧٤ - يتولى المكتب فحص طلبات الترخيص الاجبارى وللتحقق
من توافر الشروط الشكلية والموضوعية المطلوبة قانونا فيها ، ويتم عرض
نتائج الفحص بمذكرات مشفوعة بالرأى على الوزير المختص تمهيدا
لعرضها على (اللجنة الوزارية) المنصوص عليها فى المادة (١٩٦) من
القانون .

مادة ١٧٥ - يجوز منح (الترخيص الاجبارى) للمنصوص عليه فى
المادة (١٩٦) من القانون فى الحالات الآتية :-

- (أ) الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة .
- (ب) امتناع المربي عن انتاج الصنف المحمي بمعرفته .
- (ج) امتناع المربي عن توفير مواد الاكثار للصنف المحمي .
- ويتحقق (الامتناع) فى البندين (ب) ، (ج) اذا لم يقم المربي بتوفير الصنف المحمي او مواد اكثاره بالكميات المناسبة اللازمة لاحتياجات السوق بعد انقضاء موسمين زراعيين متتاليين من تاريخ منح الحماية .
- (د) رفض المربي منح حق استغلال الصنف للغير رغم مناسبة الشروط المعرضة عليه ، ويراعى فى تقدير مناسبة الشروط ما يأتى :-
- ١- الأهمية الاستراتيجية للصنف .
 - ٢- الفترة المتبقية من مدة الحماية المقررة به .
 - ٣- المقابل المعروض لقاء الترخيص الاختيارى .
 - (هـ) قيام المربي بالممارسات المضادة للتنافس .
- مادة ١٧٦ - لايجوز منح (الترخيص الاجبارى) الا لمن كان قادرا بجدية على لنتاج الصنف المحمي ومواد اكثاره وبمراعاة المدة والشروط والحدود التى يحددها قرار منح الترخيص .
- ١٧٧- لصاحب الصنف النباتى الذى منح بشأنه (ترخيص اجبارى) الحق فى الحصول على (تعويض عادل) مقابل استغلال الصنف يتم تقديره بمعرفة لجنة متخصصة يشكلها وزير الزراعة ، وتراعى للجنة عند تقدير التعويض على الأخص ما يأتى :-
- ١- للفترة المتبقية من مدة الحماية .
 - ٢- حجم وقيمة الانتاج المرخص به .
 - ٣- حجم الاستثمارات اللازمة للانتاج فى الطرح التجارى .
 - ٤- مدة توفر الصنف للماتل فى السوق .

٥- الاضرار التى سببتها الممارسات التعسفية لصاحب الصنف النباتى أو تلك المضادة للتنافس •

ويعرض تقدير اللجنة للوزارة المنصوص عليها فى المادة (١٩٦) من القانون لتحديد التعويض على ضوء هذا التقدير •

مادة ١٧٨ - يخطر المكتب صاحب الحق فى الصنف النباتى للمحى بصورة فورية - بقرار منح الترخيص الاجبارى وبالقرار الصادر بتقدير التعويض ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم للوصول •

مادة ١٧٩ - ينشأ بوزارة الزراعة سجل تقيد فيه الموارد الوراثية النباتية المصرية برية كانت أو بلدية •

مادة ١٨٠ - يلتزم (المربى) بالإفصاح عن المصدر الوراثى للصنف النباتى الجديد المطلوب حمايته ، وكذا عن معلومات التراثية والخبرات المحلية التى يكون قد اعتمد عليها لاستنباط للصنف الجديد • وذلك كله على الاستمارة المعدة لذلك •

مادة ١٨١ - يكون " البرنامج القومى للموارد الوراثية النباتية " هو الجهة الادارية المختصة بمنح الموافقة بالتعامل مع الموارد الوراثية المصرية بهدف استنباط أصناف جديدة مشتقة منها •

ويشترط لمنح (شهادة حق المربى) ان يقدم الطالب مايفيد موافقة الجهة المذكورة على ذلك للتعامل •

مادة ١٨٢ - يصدر وزير الزراعة - بناء على اقتراح من رئيس البرنامج القومى للموارد الوراثية (قرارا) بتحديد ما يفرض على مربى الصنف النباتى من مشاركة فى الجهود البحثية ، ومن نسبة من عوائد استخدامه لمورد وراثى مصرى برىا كان هذا المورد أو بلديا ، وواجه استخدام عائد هذه النسبة ، وذلك تطبيقا لأحكام المادة (٢٠٠) من القانون •

ويراعى فى هذا التحديد بالخاص ماأتى :-

- ١- ماحققه الصنف النباتى الجديد من سبق تكتولوجى
- ٢- ما استخدم من معارف تراثية مصرية فى انتاج الصنف النباتى الجديد .

٣- للعائد التجارى لاستغلال الصنف النباتى الجديد .

مادة ١٨٣ - يصدر الكتاب جريدة شهرية تسمى (الجريدة المصرية للأصناف النباتية المحمية) ينشر فيها على الأخص :-

- ١- البيانات الخاصة بمنح (شهادة حق المربى) .
 - ٢- ماصدر من (تراخيص اجبارية) فى شان للصنف المحمى .
 - ٣- حالات انتهاء ولغاء الشهادة وانقضاء حقوق المربى على الصنف .
- والمكتب أن يصدر النشرات الآتية فى الشهر الول من كل سنة .
- (أ) نشرة تشتمل على بيانات موجزة لتوصيف الأصناف النباتية التى صدرت عنها شهادات حق المربى خلال السنة الاخيرة .
- (ب) نشرة بأسماء الأشخاص الذين منحو شهادة حق المربى خلال السنة السابقة مرتبة هجائيا .
- (ج) نشرة بأرقام شهادات حق المربى التى صدرت خلال السنة السابقة على بيان موضوع كل شهادة من التقسيم الفنى الذى يتبعه المكتب فى تبويب الأصناف النباتية الجديدة وانقضاء حقوق المربى على الصنف .
- مادة ١٨٤ - لايجوز ان نقل الأصناف النباتية التى تسرى عليها أحكام الحماية عن (عشرين جنسا) يصدر بتحديدھا قرار وزير الزراعة .
- وللوزير بقرارات منه ان يضيف أجناسا اخرى بما يحقق مريان أحكام الحماية على جميع الأجناس النباتية المتاحة خلال مدة لاتجاوز عشر سنوات من تاريخ العمل بالقانون .

مادة ١٨٥ - تكون فئات الرسوم المنصوص عليها في المادة (٢٠١)
من القانون على النحو المبين بالجدول المرفق بهذه اللائحة .

**جدول فئات الرسوم على إجراءات منح
شهادة حق المربي تطبيقاً للمادة (٢٠١) من القانون**

الرسوم		الخدمة
مجموعة (ب)	مجموعة (أ) للشركات التي يكون رأس مالها لأكثر من ٥٠ ألف جنيه مصري (خمس مائة ألف جنيه مصري)	
٢٥ جنيه	١٠٠ جنيه	التقدم بطلب للحصول على شهادة حق المربي
١٠٠ جنيه	٧٥٠ جنيه	رسوم إصدار شهادة حق المربي
٥٠ جنيه	١٥٠ جنيه	طلب الموافقة على استبدال أو تصحيح اسم صنف نباتي
٥٠ جنيه	٢٠٠ جنيه	طلب الطعن عن رفض طلب حماية للصنف للنباتات
٥٠ جنيه	٥٠ جنيه	مصرفات للنشر في جريدة المكتب
٥٠ جنيه	١٥٠ جنيه	استخراج صورة طبق الأصل من شهادة حق

		المربي
١٥٠ جنية	٥٠٠ جنية	نقل أو تحويل شهادة حق المربي
٥٠ جنية	١٥٠ جنية	الاعتراض على منح حق الحماية
٢٥٠ جنية عن كل سنة	٢٥٠ جنية عن كل سنة	طالب للترخيص الاجبارى (تسدد نفعة واحدة لاجمالى فترة للترخيص)

مع إضافة النفقات المستحقة وفقا لقانون النفقة

مراجع الكتاب

(أ) مراجع متخصصة :

- ١- فى شرح القانون المدنى ، الجزء الثامن " حقوق الملكية " د/ السنهورى ، الناشر / دار النهضة العربية
- ٢- حق الملكية ، د/ عبد المنعم البدر لوى .
- ٣- قانون حماية حق المؤلف - وقانون الرقابة على المصنفات الفنية وجوائز الدولة (المؤلف) .
- ٤- حق المؤلف ، د/ مختار القاضى .
- ٥- الحق الأبدى للمؤلف ، د/ عبد الرشيد مأمون ، الناشر / دار النهضة العربية ١٩٩٥ .
- ٦- المسئولية القانونية فى مجال شبكات الانترنت ، د/ محمد عبد الظاهر حسين ، الناشر / دار النهضة العربية ٢٠٠٢ .
- ٧- حق الأداء العلنى للمصنفات الموسيقية ، د/ محمد حسام لطفى ، الناشر / دار النهضة العربية .
- ٨- حق المؤلف ، د/ نواف كنعان ، الناشر / دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٢ .
- ٩- الحقوق على المصنفات الأدبية والفنية والعملية ، د/ ابو اليزيد على الميت ، الناشر / منشأة المعارف ١٩٦٧ .
- ١٠- حماية الحق المالى للؤلّف ، د/ رضا وهدان ، الناشر / دار الجامعة الجديدة ٢٠٠١ .
- ١١- البث الإذاعى عبر التوايح للصناعية وحقوق المؤلف ، د/ محمد حسام لطفى ، الناشر / دار النهضة العربية ١٩٩١

- ١٢- الحق المالى للمؤلف فى الفقه الاسلامى ، د/ عبد
السميع أبو الخير ، الناشر / مكتبة وهبة ١٩٨٨ .
- ١٣- الحماية المقررة لحقوق المؤلفين الأدبيين ، د/ عبد الله
مبروك النجار ، الناشر / دار النهضة العربية ١٩٩٠ .
- ١٤- حق المؤلف بين الواقع والقانون ، عام ١٩٩٠ مركز
البحوث والدراسات القانونية بالقاهرة .
- ١٥- الانتاج الذهني ، د/ محمد سليم العوا ، الناشر / دار
الكتاب العربى للطباعة بالقاهرة ١٩٦٧ .
- ١٦- عقد الناشر ، د/ محمد السيد رشدى ، الناشر / دار النهضة
العربية ١٩٨٩ .
- ١٧- تداول المصنفات عبر الانترنت ، د/ أسامة احمد بدر ،
الناشر / دار الجامعة الجديدة للنشر أمام كلية حقوق اسكندرية
٢٠٠٤ .
- ١٨- حقوق المؤلف ، د / محمد حسام لطفى ، الناشر / دار
النهضة العربية ٢٠٠٠ .
- ١٩- جرائم الحاسب الآلى ، د/ هدى قشقوش ، دار النهضة
العربية ١٩٩٢ .
- ٢٠- برامج الحاسب الآلى والقانون د/ شحاتة غريب
شلقاني ، دار النهضة طبعة ٢٠٠٣ .
- ٢١- الانترنت والقانون الجنائي ، د / جميل عبد الباقي الصغير
، دار النهضة العربية طبعة ٢٠٠٢ .

(ب) مراجع علمة :

- ١- الملكية الصناعية د/ سميحة القليوبي ، دار النهضة العربية
طبعة ٢٠٠٣ .
- ٢- القانون التجارى د/ مصطفى كمال طه . دار المطبوعات
الجامعية .
- ٣- القانون التجارى د/ لکثم الخولسى . دار النهضة العربية
- ٤- القانون التجارى د/ محسن شفيق .
- ٥- القانون التجارى د/ على العريف .

كتب صدرت للمؤلف

- ١- الموسوعة الشاملة فى الملكية العقارية والعقود وتسجيلها
فى الشهر العقارى (طبعة ١٩٩٧) (طبعة ٢٠٠٤) (نفذ)
- ٢- التعليق على قوانين البناء والهنم (طبعة ١٩٩٧)
(نفذ) (طبعة ٢٠٠٥)
- ٣- المرجع فى قانون الأسلحة والذخائر (طبعة ١٩٩٨)
(نفذ)
- ٤- المرجع فى السجل العينى (طبعة ٢٠٠٦) دار المطبوعات
الجامعية
- ٥- حماية حق المؤلف والرقابة على المصنفات الفنية (طبعة
١٩٩٧) (نفذ) .
- ٥- الوسيط فى التوثيق (طبعة ٢٠٠٥) (نفذ) مكتبة الاشعاع
بالمعموره البلد .
- ٦- كود قوانين الأوقاف والاحكار (طبعة ١٩٩٦) ، دار الفكر
الجامعى اسكندرية امام كلية الحقوق اسكندرية .
- ٧- حماية حقوق الملكية الفكرية ، المكتب الفنى للموسوعات
القانونيه ٢٠٠٦ .
- ٨- المسؤوليه الجنائيه والمدنيه للطبيب والصيدلى (طبعة ٢٠٠٦)
- ٩- التعويض للمدنى (طبعة ٢٠٠٥) .

- ١٠- (المطول) فى الملكيه العقاريه والعقود المدنيه العقاريه
والدعاوى الناشئه عنها والأحكام الصادره فيها وتسجيلها بالشهر
العقارى (طبعة ٢٠٠٤) الناشر دار المطبوعات الجامعيه .
- ١١- الشفعه كسبب لكسب الملكيه فى العقار .
- ١٢- قسمة وإدارة المال الشائع ودعوى الفرز والتجنب .
- ١٣- الوسيط فى التوثيق (طبعة ٢٠٠٤) الناشر / دار
المطبوعات الجامعيه بالاسكندرية امام كلية الحقوق .
- ١٤- الوسيط فى قوانين البناء والهدم (طبعة ٢٠٠٤) الناشر
/ دار المطبوعات الجامعيه بالاسكندرية امام كلية الحقوق .

تحت الطبع

- ١- الموسوعة الشاملة فى التغذية الصحيحه السليمه ، ومنافع الأعشاب ومضارها ، والطب البديل ، والاكتشافات الطبيه العلاجيه للمركز القومى للبحوث بالدقى ، والمؤتمرات الطبيه الدوليه من عام ١٩٦٨ حتى الآن . (المكتب الفنى للموسوعات القانونيه)
- ٢- التوقيع الالكترونى ومدى حجته فى الاثبات والجرائم التى تنشأ عن استخدامه . (المكتب الفنى للموسوعات القانونيه)
- ٣- الحيازه المدينه وحمايتها الجنائيه . (المكتب الفنى للموسوعات القانونيه)

فهرس الكتاب

الكتاب الثالث

الصفحة

الموضوع

- حقوق المؤلف - والحقوق المجاورة

٥

- مقدمة للكتاب

١١

- موقف دستور جمهورية مصر الصادر

سنة ١٩٧١ من حقوق المؤلف (لحق) المؤلف

و(حريته) (نصيب وافر) من المبادئ القانونية

دراسة وتقسيم

الباب الأول

حق المؤلف

الفصل الأول

٢١ تشريعات سارية لم تلغ في ظل قانون حماية الملكية الفكرية

الجديد رقم ٨٢ / ٢٠٠٢ .

الفصل الثاني

٢٣	تعريفات اصطلاحية
٢٣	١- مصنف
٢٣	٢- ابتكار
٢٣	٣- مؤلف (واسم مستعار)
٢٣	٤- المصنف الجماعى
٢٣	٥- المصنف المشترك
٢٣	٦- المصنفات المشتقة
	لمقصود بها
	صورها :-
٢٤	أ - ترجمة المصنف الى لغة أخرى .
٢٥	ب - الاقتباس من المصنف السابق بأحدى الطرق .
٢٥	١ - التحويل :-
٢٦	٢- التلخيص والمقصود به ؟
	وشروطه
	١- مقتضيات قصيره ومقتطفات وأجزاء متناثره من كتاب
	لتوضيح فكرة أو إجراء نقد ، أو مقال مع ذكر إسم

٣٣	١٠ - النشر
٣٤	١١ - منتج المسنف السمعي والسمعي البصري
٣٤	١٢ - فنانون الأداء
٣٤	١٣ - منتج التسجيلات الصوتية
٣٤	١٤ - الإذاعة
٣٤	١٥ - الأداء العلني
٣٦	١٦ - للتوصيل العلني
٣٦	١٧ - هيئة الإذاعة
٣٦	١٨ - للوزير المختص
٣٦	١٩ - للوزارة المختصة

الفصل الثالث

٣٧	من تشملهم الحماية ؟
----	---------------------

الفصل الرابع

٤٠	للمصنفات المحمية قلنونا ، ولحكام النقض فيها
----	---

المبحث الأول

- المصنفات التي يشترك في تأليفها أكثر من فرد (صورتين) ٤٣
- (أ) جماعى ٤٣
- (ب) مشترك ٤٣

المبحث الثاني

- حالات المصنفات المحمية قانونا ٤٧

المبحث الثالث

- أوجه الخلاف بين العلامة التجارية وعنوان المصنف الأدبي ٤٩

المبحث الرابع

- مالا تشمله الحماية القانونية للمقررة ٥٠

المبحث الخامس

- أنواع المصنفات المحمية ٥٢

- ٥٢ أولا : المصنفات الأدبية والعلمية
- ٥٢ ثانيا : المصنفات الفنية
- ٥٣ ثالثا : المصنفات الموسيقية وأحكام النقص فيها
- ٥٥ س : هل قارئ القرآن من المشتغلين بالمصنفات المبكرة
الجديرة بالحماية وأحكام النقص في ذلك ؟
- ٥٥ رابعا : المصنفات السينمائية أو التليفزيونية
- ٥٥ س : هل يعد الممثل المنتج والمصور ومركب الفيلم
والمترجم
(شركاء) في (المصنف) ؟
- ٥٥ الجواب : هو ماورد بنص م ١٧٧ / أولا .
- ٥٦ س : ماهو موقف المنتج الذي (مول) المصنف (الفنى) ؟
- ٥٧ س : من له (حق المؤلف) على أفلام الفيديو ؟
- ٥٧ وأحكام النقص في كون (المنتج) (ناشر أو نائب) ؟
- ٥٨ للنقل المباح في مجال (السينما) ؟
- المبحث السادس
- ٦٠ مدة حماية حق المؤلف في الاستغلال المالى للحق

المبحث السابع

٦٣ مسموحات مباحة للغير

الحاسب الآلى

٦٤ - تعريفه

٦٤ - الاكتفاء بعمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلى بشروط ؟

٦٤ - حالات الاقتباس من البرنامج وشروطها

٦٥ - عناصر مكونات الحاسب

٦٧ - إجراءات تشغيل الحاسب

٧١ - شبكة الانترنت وصور الاعتماد على الحاسب

٧١ - أدوات الاتصال بشبكة الانترنت

٧٣ - كيفية الاتصال بالانترنت

٧٤ - لمعرفة موقع ما

٧٦ - خدمات وفوائد شبكة الانترنت ؟

٨٢ العاملين بشبكة الانترنت ؟

٨٣ صعوبات تواجه الكشف عن جرائم الانترنت

٨٥ صور الاعتداء على الحاسب الآلى

المسئولية الجنائية لجرائم الاعتداء على محميات الحاسب

الآلى والانترنت

٩١ أولا : جريمة جنحة تقليد برنامج الحاسب

٩٢ ثانيا : جريمة جنحة استغلال مصنف مقلد تجاريا مع العلم
بتقليده

٩٢ ثالثا : جريمة جنحة تقليد واستغلال مصنف منشور
بالخارج

٩٣ رابعا : جريمة جنحة نشر مصنف عبر اجهزة الحاسب
وشبكة الانترنت

٩٣ خامسا : جريمة جنحة التصنيع او التجميع او الاستيراد
بغرض البيع أو التاجير لأى جهاز أو وسيلة مصممة أو
معدة للتحويل على جهاز تقنية يستخدمها المؤلف بالنسخ
أو التشفير .

٩٣ سادسا : جنحة جريمة الازالة او التعطيل أو التعييب بسوء
نية لحماية التقنية التى وضعها المؤلف لحماية برامجه

٩٤ - أمثلة لاستخدام فيروس الحاسب

٩٦ - العقوبات على الجرائم السابق بيانهما

- ٩٨ - جرائم للنصب في مجال المعلوماتية
- ١٠١ - سرقة واتلاف بامج وملفات ومعلومات الحاسب الآلى
- ١٠٣ - الجرائم المخلة بالاداب العامة عبر شبكة الانترنت
- ١٠٣ - دور الولايات المتحدة وفرنسا ومصر لمكافحتها
- ١٠٩ - أساليب إجرامية في الاعتداء على العرض والنفوس
- ١١٣ - وأساليب (مكافحة) جرائم الاعتداء على العرض
- ١١٤ - الجرائم الالكترونية الرقمية
- ١١٤ تعريفها :
- ١١٤ نور القاتون الفرنسى :-

ميز بين الاعتداء على البرنامج - والاعتداء على أدوات الحاسب على النحو التالى :-

- ١١٤ ١- جريمة التوصل بطريق التحايل لنظام المعالجة الآلية للبيانات
- ١١٤ ٢- جريمة اتلاف برامج ومعلومات الحاسب
- ١١٥ * جرائم الاعتداء على أدوات الحاسب :-

- ١- جريمة اتلاف أدوات الحاسب ١١٦
- ٢- جريمة الاستخدام غير المستحق لأدوات الحاسب ١١٦
وصورها
- جرائم التجسس والتصنت على التليفون المحمول ١١٨
- أحوال إصدار النيايه العامه (أمرا بمراقبة محادثات تليفون المحمول ١١٨
- ١ - شأن جنايه أو جنحه معاقب عليها بالحبس مده نزيد عن ٣ شهور ،
- ٢ - أحوال تجارة المخدرات ، تزوير العملات ، تهريب الآثار ، التهديد بالقتل ،
- أحوال تسجيل المجنى عليه محادثات الغير اذا تضمنت سب أو قذف له بدون أستئذان النيايه . ١١٨
- س - هل أحداث ضجيج ليلا بالتليفون المحمول معاقب عليه . ١١٩
- التجسس على محادثات الغير أو تصويره بالتليفون المحمول ١٢٠
وشروط العقاب عليها .
- استيراق أوة تصوير ٢- في مكان خاص ٣ - يقيم رضاء المجنى عليه
- س - هل يجوز للعقاب على التجسس بالمحمول المزود بجهاز أنسر ماشين ؟ ١٢٢
- استثناء خاص (للصحافة والاذاعة) من شرط ضرورى الحصول على إذن مسبق من المؤلف لما ينشر أو يذاع . ١٣١

س (هل يجوز للصحفي نشر مصنفات مؤلف ما بالجريدة ١٣٢ ؟

- حق النقد الصحفي وشروطه ١٣٤

- مدى مسئولية رسام الكاريكاتير عن الرسوم التي ينشرها بالصحف ١٣٦

- ماهى حدود الحصانة الصحفية فى النشر ١٣٧

ماهى حدود الطعن فى (موظف عام) وهل يجوز للصحفي حق قنفه ؟ وشروط استعمال الصحفي لذلك ؟ ١٣٧

س (ماهى حدود النقد المباح ؟ وماهى شروطه ؟ ١٣٨

س (حقوق الصحفي عبر الانترنت ١٤٢

الفصل الخامس

- حقوق المؤلف الأدبية والمالية ١٤٤

- أولا : الحق الأدبى وسلطاناه ١٤٤

س: هل يجوز فرض الحراسة على (الحق الألبى ١٤٨

للمؤلف) ؟

- ١٥٠ ثانيا : الحق المالى للمؤلف
- ١٥٠ أولا : الطبيعة القانونية لحق المؤلف
- ١٥٠ ثانيا : سلطات الحق المالى للمؤلف (ثلاث)
- ١- النسخ أو النشر
- ٢- حق الأداء العلنى
- ٣- للتصرف فى ذلك الحق
- واحكام النقص للصادرة فى كل منهم
- ١٥٣ صور التصرف فى الحق المالى للمؤلف
- ١٥٣ من : هل يجوز للمؤلف التصرف فى مجموع انتاجه الفكرى
- المستقبل ج (لا) (م ٢٥٣ من القانون)
- ١٥٦ مقابل للتصرف ونطاقه
- واحكام النقص بخصوص ذلك
- ١٥٧ خصائص الحق المالى للمؤلف
- ١٥٨ مضمون حق الاستغلال الاحتكارى للمؤلف ؟

س : هل يخضع (المؤلف) للضريبة على المهن الحرة ؟ ١٥٩

ومتى يخضع ؟

- ١٦٠ - الترخيص الشخصي بالنسخ أو الترجمة أو الاثنتين معا
للمصنف المحمي بدون إذن المؤلف لاغراض التعليم -
نظير تعويض عادل للمؤلف أوورثته وبشرط عدم تعارضه
مع استغلال المؤلف لمصنفه أو للحاق ضرر بمصالحه
المشروعة (م ١٧٠ من القانون والمواد من ٤-٨ من اللائحة
الفصل السادس

ملاحظات

- ١٦٥ صيغ العقود (أ) عقد طبع ونشر
١٦٨ (ب) بيع مصنف من مؤلف الى ناشر
١٧١ (ج) اذن كتابي من مؤلف باجراء تعديل أو تحويل على
مصنفه

الفصل السابع

- ١٧٢ آثار عقد استغلال (حق المؤلف المالى)
١٧٢ ١- للترامات على عاتق الناشر
١٧٢ ٢- للترامات على عاتق المؤلف

أحكام النقص الصادرة بخصوص ذلك ١٧٤

الفصل الثامن

١٧٨ اثار لخلل الناشر بالتزاماته نحو المؤلف والناشئة عن عقد استغلال المصنف المالى

١٧٨ أولا : للحماية الاجرائية لحق المؤلف

١٨٢ وسائل مواجهة الاعتداء على حق المؤلف المالى :

١٨٢ ١- التظلم من الامر الصادر بالأجراء .

١٨٤ ٢- الاستشكال فى تنفيذ الأمر الصادر بالاجراء

١٨٥ ٣- شروط وقف التنفيذ المعجل للامر (م ٢٩٢ مرافعات)

١٨٦ س : هل يجوز للمؤلف أو خلفه العام (ورثته) من بعده (التظلم) من الأمر برفض اتخاذ الاجراء المطلوب حمايه لحقه ؟

١٨٦ زوال الأثر المترتب عليه الأمر بالاجراء للوقتى

١٨٧ استثناء : (عدم جواز الحجز على المباني)

أحكام النقص الصادرة فى الاجراءات التحفظية

١٩٠ صيغ الاجراءات التحفظية للوقتية :

١- صيغة بطلب الأمر بتوقيع الحجز المطلوب على الكمية المطبوعة والموجودة بمخازن الناشر وبالمسوق لدى المكتبات
س : هل يجوز الحجز على نسخ المصنف الموجود في المحل التجاري لبيع الكتب

٢- صيغة أمر على عريضة بالاجراءات التحفظية

٣- صيغة تظلم من أمر وقضى

٤- صيغة دعوى مرفوعة بأصل النزاع الى محكمة الموضوع

٥- صيغة (دعوى موضوعية) بأصل النزاع

٦- صيغة (دعوى تعويض) عن نشر مصنف بدون ان مؤلفه
المسئولية المدنية و الجنائية و التأديبية للاعتداء على حق المؤلف

- و أحكام النقض الصادرة فيها

١- مدنية ٢٠٨

٢- جنائية ٢١٤

٣- تأديبية ٢٢٤

الفصل التاسع

الايداع

- ٢٢٧ ايداع عدد نسخ من الكتاب دار للكتب بمدينة القاهرة - شارع
ماسبيرو لثر عدم الايداع
- ٢٢٨ ما يعفى من الايداع
- ٢٢٨ شهادة بأيداع المصنف لمن طلبها بعد سداد الرسم المقرر
- ٢٢٩ س : هل يجوز (تعويض) الناشر أو للمؤلف اذا كان هو
(الطابع) اذا طالبت وزارة الثقافة بأكثر من العدد المصرج به
في اللائحة للتفدية للقانون ؟

قرارات وزارة بخصوص الايداع

- ٢٣١ ١- قرار وزير الثقافة رقم ١٩٩٣/٨٢ بخصوص ايداع
مصنفات للحاسب الآلى
- ٢٣٤ ٢- قرار وزير الثقافة رقم ١٩٩٥/٤٥٣ بخصوص ايداع
المصنفات الفكرية وما ينشر في الصحف و الدوريات (مستقلا
عنها)

٢٤٠

الباب الثاقل

أصحاب الحقوق المجاورة

الفصل الأول

فنانو الأداء

الفصل الثالث

٢٤٤ منتج التسجيلات الصوتية

الفصل الثالث

هيئات الاذاع

الفصل الرابع

٢٤٥ مساواة الأجانب الأعضاء في المنظمة (بالمصريين) في
المجال الحقوق المجاورة

٢٤٧ الباب الثالث

قوانين و قرارات جمهورية

٢٥٨ ١- ق ١٩٥٥/٤٣٠ بالرقابة على المصنفات الفنية

٢٧١ ٢- ق ٦٠/٢٧ باستثناء (هيئة الاذاعة) من قانون للرقابة على
المصنفات

٢٧٣ ٣- قرار ٨٥/١٠٢ بتنظيم طباع المصحف الشريف و
الأحاديث النبوية

٢٧٨ الباب الرابع

قرارات وزارية

٢٧٩ ١- قرار وزير الثقافة رقم ١٩٧٦/٢٢٠ بشأن القواعد
الأساسية للرقابة على المصنفات

٢٨٦ ٢- قرار وزير الثقافة رقم ١٩٨٤/٦٠ بمنع عرض أفلام
الفيديو في (المقاهي) و يجوز في غير ذلك بشروط

٢٨٨ ٤- قرار وزير الثقافة رقم ١٩٩٣/ ١١٣ بتنظيم تراخيص

مزاولة نشاط استغلال انتاج او تصوير او نسخ أو تسجيل
برامج الالة والتلفزيون

٢٩٣ -٥ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢ / ١٩٩٣ باللائحة
التفدينية لتنظيم أعمال على مصنفات الراديو والتلفزيون

٣٠٠ البلب الخامس

صورة حية لدعوى بين مؤلف ونشر(الدعوى

١٩٩٨/٢٦٢٨ م.ك اسكندرية و المؤيدة استئنافيا)

٣٠٣ ١- انظر من مؤلف الكتاب المائل الى الناشر بتسليمه باقى
حقوقه و نصيبه في الطبعة الاولى كامل نصيبه في الطبعة
الثانية و الأمتناع عن اعادة طبع كتابة

٣٠٥ ٢- انذار مماثل موجه من (الناشر) الى مؤلف الكتاب المائل
سينذر بعدم اسناد طبع الكتاب الي ناشر آخر

٣٠٧ ٣- دعوى حساب رقم ١٩٩٨/٢٦٢٨ م.ك اسكندرية و
للمرفوعة زورا و بهتاننا من (الناشر) ضد (المؤلف) بأداء مبلغ
مزعوم قدره ٩٥٥٠ جنيه

٣١١ ٤- دعوى فرعية مرفوعة من المؤلف ضد الناشر منبقة من
للدعوى الاصلية (بالفسخ مع التعويض)

٣١٨ ٥- مذكرة مقدمة من (الناشر) ضد المؤلف بجلسة
٩٨/١٠/١٤

٣٢٦ ٦- مذكرة مقدمة من (المؤلف) ضد الناشر بجلسة
٢٠٠٠/١٢/١٣

٣٥٠ ٧- مذكرة مقدمة من (المؤلف) ضد الناشر بجلسة
٢٠٠١/٢/١٤

- ٨- مذكرة مقدمة من (المؤلف) ضد الناشر بجلسة ٣٧٤ ٢٠٠٢/١٠/١٢
- ٩- مذكرة دفاع مقدمة من (الناشر) ضد المؤلف بجلسة ٣٨٦ ٢٠٠٢/١١/٢٣
- ١٠- للحكم الابتدائي الصادر في الدعوى المشار اليها بجلسة ٣٩٤ ٢٠٠٣/١/٢٥ بمديونية (الناشر) (للمؤلف) بمبلغ ٨٧٩٢ جنيه
- ١١- صحيفة استئناف مرفوعة من (المؤلف) ضد الناشر ٤٠٤
- ١٢- صحيفة استئناف مرفوعة من (الناشر) ضد المؤلف ٤٣٠
- ١٣- مذكرة بدفع من المؤلف ضد الناشر لجلسة ٤٣٧ ٢٠٠٣/٤/١٥
- ١٤- الحكم الاستئنافي النهائي الصادر في الدعويين (مؤيدا) ٤٦٣
الحكم أول درجة صادرة بجلسة ٢٠٠٣/٥/١٤
- ١٥- دعوى استرداد منقولات محجوزة برقم ٢٠٠٣/٣١٧٠ ٤٧١
مرفوعة من (تابع الناشر) ضد (المؤلف و
الناشر) (صورية) ليس من وراءها سوى تعطيل اجراءات
الحجز ضد الناشر تنفيذا (للحكم النهائي)
- ١٦- مذكرة في الدعوى ٢٠٠٣/٣١٧٠ منى تنفيذ اسكندرية ٤٧٤
د/د
- ١٧- لحكم الصادر في دعوة الاسترداد رقم ٢٠٠٣/٣١٧٠ ٤٧٧
المرفوعة من تابع الناشر
- ١٨- اشكال في التنفيذ مرفوع من الناشر برقم ٢٠٠٤/٤٨٢ ٤٨١
تنفيذ د/د

٤٨٣ ١٩ - الحكم الصادر في اشكال التنفيذ المرفوع من الناشر

٤٨٦ الباب السادس

جوائز الدولة في العلوم و الفنون و الادب في ١٩٥٨/٣٧ و
تعديلاته

٤٨٦ ١- قيمة و شروط كل منها

٤٨٦ ٢- الدافع الى انشائها

٤٨٦ ٣- الاعلان عن التقدم اليها

٤٨٦ يقوم وزير البحث العلمى باذاعة أسماء الفائزين
يوم ٦/٣٠ من كل عام

٤٨٦ الجوائز (معفاة) من (الضرائب) طبقا م ١٢ مكرر ق ٣٧ /
١٩٥٨ وتعديلاته بانشاء وجوائز الدولة وكذلك للتأليف
معفى من الضرائب طبقا م ٢/٣٦ ق ٢٠٠٥/٩١
بالضرائب على الدخل

٤٩٣ شروط التقدم لجائزة الدولة للتفوق

٤٩٤ شروط التقدم لجائزة الدولة التشجيعية

القسم الرابع

الكتاب الرابع

الأصناف النباتية

الباب الاول

٤٩٨ حماية الاصناف النباتية المستنبطة الجديدة

٥٠٠ ما يشترط لاضفاء الحماية على الصنف النباتى

٥٠٠ ١- الجودة

٥٠٠ ٢- أن يكون متميزا بصفة واحدة ظاهرة على الأكل و

استمرار احتفاظه بها الصفة عند الاكثار

٥٠٠ ٣- أن يكون متجانما

٥٠٠ ٤- أن يكون ثابتا

٥٠١ ٥- للكثف عن المصدر الوراثى الذى اعتمد عليه لاستنباط

الصنف النباتى

٥٠٣ الفصل الثانى

لجراءات الحصول على شهادة حق المربى

٥٠٤ ما يشترط في (الاسم) الذى يقترحه (المربى) للصنف النباتى؟

٥٠٦ * شطب اسم الصنف النباتي و حالاته

٥٠٦ * صاحب الصنف النباتي

٥٠٧ الفصل الرابع

مدة الحماية الاصناف النباتية

٥٠٧ نوعين من الحماية :

٥٠٧ ١- دائمة

٥٠٧ ٢- ٢٥ سنة للأشجار و الأعناب و ٢٠ سنة لغيره

٥٠٧ ٣- مؤقت

٥٠٨ الفصل الخامس

مزايا الحصول علي (شهادة حق المربي)

الفصل السادس

٥٠٩ الاستثناء من شروط الحصول علي (موافقة) للمربي و حقة

الاختكاري في استغلال مصنفه النباتي المحمي

الفصل السابع

شروط منح الترخيص الاجبارية و حالاته

- التزامات المرخص له (إجباريا) ٥١١
- انتهاء الترخيص ٥١١
- الغاء الترخيص ٥١١
- استنفاد(حقوق المربي الدولية) ٥١١
- تقييد مباشر المربي لحقوقه ٥١٢
- التزامات المربي عند تقديم طلب الحماية للقانونية ٥١٢

الفصل الثامن

- اجراءات استخراج (شهادة حق المربي) ٥١٣
- الغاء الشهادة ٥١٣
- التزامات صاحب شهادة حق المربي بعد حصوله عليها ٥١٣

الفصل التاسع

- المسؤولية عن الاعتداء على حق المربي للصنف المربي ٥١٤
- الاجراءات التحفظية لدفع هذا الاعتداء ووقف الاستمرار فيه ٥١٥
- الباب الثاني ٥١٧

قرارات وزية (بخصوص الأصناف النباتية المحمية)

الجزء الثاني

الباب الأول

الاتفاقية الدولية

٥٢٢ ١- التريس : (للجوانسب المتصلة بالتجارة)

٥٨٧ ٢- برن : (لحماية المصنفات الأدبية و الفنية)

٦٤٣ ٣- روما : (لحماية فنانى الأداء و منتجى التسجيلات الصوتية
وهيئة الاذاعة)

٦٦٠ ٤- وايواو انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية للموقعة
باسنكهولم
في ١٤/٧/١٩٦٧.

٦٨٦ الباب الثاني

١- نصوص قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم

٢٠٠٢/٨٢

٧٢١ ٢- اللائحة التنفيذية لقانون حماة حقوق الملكية الفكرية (قرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣/١٣٦٦)

٧٥٨ مرجع الكتاب

٧٦٢ كتب صدرت للمؤلف

مطبعة



٥ / ١٢٧٦٧٩٣٣٩ - ١٢٧٤٤٧٢٧ .

